

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

عوالم متصادمة

الإرهاب ومستقبل النظام العالمي

حائز على جائزة أحسن كتاب مترجم في حقل العلوم الإنسانية من جامعة فيلادلفيا الأردنية 2005

تحرير
كين بوث و تيم ديون



عوالم متصادمة

الإرهاب ومستقبل النظام العالمي

Worlds in Collision:
Terror and the Future of Global Order
Edited by Ken Booth and Tim Dunne
Published in 2002 by Palgrave Macmillan

محتوى الكتاب لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2005
النسخة العاديـة ISBN 9948-00-778-6
النسخة الفاخرة ISBN 9948-00-779-4

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب 4567، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541 - 9712 +
فاكس: 4044542 - 9712 +

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات مترجمة 22

عوالم متصادمة

الإرهاب ومستقبل النظام العالمي

تحرير
كين بوث و تيم ديون

ترجمة
صلاح عبدالحق

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية، للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.

المحتويات

مقدمة 7

الفصل الأول : عوالم متصادمة .... كين بوث وتيم ديون 9

القسم الأول: الإرهاب

الفصل الثاني : التاريخ و11 سبتمبر .... فرانسيس فوكوياما 39

الفصل الثالث : حرب من نوع جديد .... لورنس فريدمان 51

الفصل الرابع : أسئلة بلا إجابات .... ستيف سميث 65

الفصل الخامس : البحث المحموم عن أسامة بن لادن :

البعد الاستخباري للحرب ضد الإرهاب .... ديزموند بول 81

الفصل السادس : استهداف تمويل الإرهاب :

التحديات الجديدة لعولمة السوق المالية .... توماس بيرستيكر ... 101

الفصل السابع : من الذي قد يتعرض للقصف؟ .... باري بوزان 115

الفصل الثامن : حرب بوش ضد الإرهاب :

مدى التأكد من النتائج .... إيمانويل والرشتاين 129

الفصل التاسع : ردع الإرهاب : قبل 11 سبتمبر وبعده .... جيمس دير ديريان 137

الفصل العاشر : الإرهاب ومستقبل القانون الدولي .... مايكل بايرز ... 157

الفصل الحادي عشر : من هم الإرهابيون العالميون؟ .... نعوم تشومسكي ... 171

القسم الثاني: النظام

الفصل الثاني عشر : تعميم عدم مشروعية الإرهاب

وسياسة التحالفات .... روبرت كيوهان 187

الفصل الثالث عشر : معاني النصر :

القوة الأمريكية بعد انهيار البرجين .... مايكل كوكس 201

الفصل الرابع عشر : التمسك بالشرعية الدولية

ضد الجهاد الإسلامي والأمريكي .... عبدالله أحمد النعيم 213

الفصل الخامس عشر : الولايات المتحدة الأمريكية

والصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني .... آفي شلايم 225

الفصل السادس عشر : إعادة بناء أفغانستان .... ولـيـم مـالـي ... 239

الفصل السابع عشر : العلاقات بين الدولة والمجتمع :

النظام الآسيوي والعالمي بعد 11 سبتمبر ... أميتاف أشاريا ... 251

الفصل الثامن عشر : الانعتاق والانطلاق :

التحول في منطقة جنوب آسيا .... سي. راجا موهان ... 265

الفصل التاسع عشر : العنف السياسي والنظام العالمي .... بول روجرز ... 279

الفصل العشرون : السياسة العالمية كالمعتاد

بعد 11 سبتمبر : تبرير الواقعية .... كولن جراي .. 293

الفصل الحادي والعشرون : صيغة عالمية جديدة .... فريد هاليداي ... 307

القسم الثالث: عوالم

الفصل الثاني والعشرون : الديمقراطية والإرهاب

في عصر الجهاد ضد عالم ماك .... بنجامين باربر ... 319

الفصل الثالث والعشرون : كيف نخوض حرباً عادلة؟ .... جين بيثكي إليشتاين ... 343

الفصل الرابع والعشرون : إرهاب أو حوار ثقافات .... بيكو باريك ... 353

الفصل الخامس والعشرون : إعادة التفكير في القيم المشتركة .... سيسيلا بوك .. 371

الفصل السادس والعشرون : حكايات الدين والحضارة والحداثة .... كريس براون ... 381

الفصل السابع والعشرون : معاناة غير ضرورية .... أندرو لنكلاتر ... 393

الفصل الثامن والعشرون : معضلات في الحكم: تحديات سيتعين

علينا مواجهتها في عالم ما بعد 11 سبتمبر ..... ساسكيا ساسين ... 405

الفصل التاسع والعشرون : اختبار الوطنية والمواطنة

في الحرب العالمية ضد الإرهاب .... ريتشارد فولك ... 421

الفصل الثلاثون : السلام والشعر والبنتاجونية .... باتريشيا ويليامز ... 435

الفصل الحادي والثلاثون : استمرارية السياسة الدولية .... كينيث والتز ... 451

الهوامش 459

المشاركون 495

مقدمة

لا يحتاج إصدار كتاب جديد عن الأحداث التي وقعت في 11 سبتمبر 2001 وما بعدها إلى تبرير. فلسنوات قادمة، وربما لعقود، ستبقى «الحرب ضد الإرهاب» النموذج المحدِّد في السعي إلى إرساء نظام عالمي. وهناك قضايا أخرى قد تكون أكثر أهمية من المنظور التاريخي العالمي – مثل الفجوة المتنامية بين الذين «يملكون» والذين «لا يملكون»، وتردي الأحوال البيئية في العالم – ولكن عندما تكون أعظم قوة في العالم هي الضحية لإرهاب فظيع، فلابد من أننا نقف على عتبة مرحلة مختلفة.

سارع كل الكتَّاب المشهورين، عقب الهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاجون مباشرة، إلى المشاركة في المحاولة العالمية لفهم معنى الأحداث المذهلة والمروِّعة في ذلك الصباح. بعد ذلك بدأت تظهر مقالات مطولة، ثم صدرت مؤخراً كتب تناولت هذه الأحداث. وأسفرت كل التحليلات والتصورات تقريباً عن الإحساس ليس فقط بأن مرحلة تاريخية قد انتهت، ولكن بأن حدثاً ذا أهمية ملحمية حقيقية قد وقع، وأنه سيؤثر في الوعي السياسي الدولي للإنسان بالدرجة نفسها التي أحدثها إسقاط القنبلتين النوويتين [على مدينتي هيروشيما وناجازاكي اليابانيتين في الحرب العالمية الثانية] أو قيام الحرب العالمية الأولى أو حرب الثلاثين عاماً [في القرن السابع عشر]؛ فقد رسخت أحداث ذلك اليوم في الذاكرة التاريخية للعالم. إن الصور والأصوات التي رافقت أحداث ذلك اليوم لا تثير إحساساً أقل بالصدمة الآن، بعد ستة أشهر من وقوعها [وقت تأليف الكتاب]، بل إن الإحساس بالصدمة في الواقع لايزال بدرجة يأمل معها المرء بأن المسألة مجرد حلم، وبأنه عند إعادة الحلم مرة أخرى ستخطئ الطائرات أهدافها.

لقد عرفنا خلال الأشهر الماضية كيف تختار الدول والجماعات المختلفة الاستجابة لأزمة عالمية، ولكن ما لا نعرفه، وما لا نستطيع أن نعرفه، هو كيف ستنتهي هذه الأزمة. وأحد الدروس البليغة التي ينبغي لنا استخلاصها من هذه التجربة أننا ينبغي أن نتعلم من «11 سبتمبر» أنه ليس بوسعنا الافتراض، خلال المستقبل المنظور، بأن يوم غد سيكون مثل اليوم؛ فالنظام العالمي يُعاد تشكيله والتحولات والتغيرات ستفاجئنا.

لقد استعنّا بمجموعة من الأكاديميين والمثقفين من دول مختلفة، وجميعهم خبراء في المسائل المتعلقة بالإرهاب والقوة والقانون والقيم الأخلاقية والنظام العالمي، لمساعدتنا في التفكير في أهمية هذه الأحداث، سواء ما تعلق منها بقضايا محددة أو في الجوانب الأكثر اتساعاً. إن العديد من المشاركين في هذا الكتاب يعيشون ويعملون في الولايات المتحدة الأمريكية، ونحن لا نتحرج من ذلك في ضوء أن الهجمات قد وُجهت إلى قلب الولايات المتحدة. ويفسح الكتاب المجال لوجهات نظر متعددة، ونحن نعتقد أن هذا التنوع في الآراء يجعل الكتاب متميزاً عن كتب أخرى تتناول الموضوع ذاته. وسيجد القراء في هذه الصفحات أن هناك باحثين يدعمون حرب الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب دون تحفظ، وآخرون أكثر حذراً لمعرفتهم بأن الإرهاب كان وسيلة استخدمتها الحكومات الأمريكية من قبل، وليس أنها لم تعرفها إلا مؤخراً فقط. وانطلاقاً من أفضل ما في التقاليد الأمريكية، يتسع هذا الكتاب لآراء الوطنيين والمعارضين على السواء.

وإذ ننتهي من إعداد هذا الكتاب، فإننا نتوجه بالشكر أولاً إلى المشاركين فيه الذين قَبلوا أن يكتبوا مقالاتهم في حدود زمنية ضيقة مع أنهم جميعهم لديهم الكثير مما يشغلهم؛ وهذا دليل على الأهمية التي يولونها لفهم ما حدث، وانشغالهم بفكرة أن الطرق التي استجاب بها الأشخاص والدول لأحداث «11 سبتمبر» ستحدد الاحتمالات التي سيكون عليها النظام العالمي في المستقبل. كما نتوجه بالشكر إلى زملائنا في قسم السياسة الدولية في جامعة ويلز آبريستويث، الذين عملوا بشكل مكثف في هذه القضايا، وقد تحققت لنا منفعة كبيرة من مناقشاتهم وكتاباتهم. وأخيراً، يسعدنا بشكل خاص أن نتوجه بالشكر إلى أليسون هاوسون، الناشرة في دار بالجريف، لحماستها ومهنيتها ودعمها؛ فقد كان هذا الكتاب فكرتها.

كين بوث و تيم ديون

آذار/ مارس 2002

الفصل الأول

عوالم متصادمة

كين بوث و تيم ديون

لعل مما يثير الفضول أن تاريخاً محدداً – ليس سنة ولكن يوماً محدداً وشهراً محدداً – قد أصبح على مستوى العالم تقريباً مرادفاً لأزمة تاريخية عالمية. لقد تركزت الشواهد البارزة للشؤون الدولية في القرن العشرين على أماكن معينة: سراييفو، وميونيخ، والسويس، وكوبا، وفيتنام، وبقية الأماكن الأخرى؛ أما في حالة الهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاجون فقد بدا الأمر كما لو أننا قد أدركنا على الفور أن معنى هذه «الأحداث» ينصرف إلى شأن عالمي يتعدى المحلية ويتخطى حدود الجغرافيا. فقد كان «11 سبتمبر» مكاناً تشاركنا فيه جميعاً.

لقد كان مكاناً تشاركنا فيه جميعاً، لأن إحساساً نشأ لدينا بأن ما نشهده هو فعلياً تصادم عوالم؛ فالدخان الخانق والأنقاض التي خلَّفها انهيار برجي مركز التجارة العالمي لا تُظهر فقط الدمار المادي الذي يحدث عندما تتصادم عوالم، ولكنها ترمز أيضاً إلى صعوبة فهم تصادم عوالم الأفكار. إن التصادمات التي ستتحدث عنها في هذا الفصل تتغلغل في ثنايا الكتاب: تلك التي تقع بين كيانات سياسية مختلفة تتصارع من أجل السلطة وتوظف العنف وأدوات السياسة التقليدية الأخرى، وأخرى بين عوالم الأفكار التي تتسم باقتناعات متباينة عن ماهية الواقع وما الذي يشكل معرفة ذات مصداقية وكيف يجدر بنا أن نتصرف. ورغم أننا نعرض الموضوعات التالية كحالات صدام في إطار «11 سبتمبر»، فإننا رأينا ألا تكون كلمة «ضد» هي صلة الوصل بينها؛ لأننا نعتقد أن معظمها ليس بالضرورة في وضع مواجهة. وبدلاً من ذلك قررنا أن نصل بينها بحرف «الواو». والاستثناء الوحيد لذلك – حالة الضد التي لاريب فيها – هو الإرهاب نفسه.

الإسلام والولايات المتحدة الأمريكية

في موضوع الصدام بين الولايات المتحدة الأمريكية والإسلام يبرز سؤالان متوازيان يبحثان بإلحاح عن إجابات، هما: ما الذي يجعل الولايات المتحدة الأمريكية مكروهة لهذه الدرجة في كثير من أنحاء العالم؟ ولماذا كل هذا الخوف من الإسلام؟ يتبدى للوهلة الأولى أن الجواب سهل: فالولايات المتحدة الأمريكية مكروهة لأنها مخيفة، بينما الإسلام مخيف لأنه مكروه. هذه نقطة بداية، وفي البحث عن جواب أعمق تتوارى الشخصيات الرئيسية لسوء الحظ. ومع أنه ينبغي في هذا الوقت مواجهة الذات ومعرفة النفس معرفة عميقة، ولكن بدلاً من ذلك فإن تبرير الذات هو السائد حالياً.

إن مواجهة الذات، في الحقيقة، لا تلقى تشجيعاً في الولايات المتحدة الأمريكية بفعل ظروف الهجمات نفسها. لقد كان الإحساس بوطأة انتهاك أرض الوطن كبيراً لدرجة أن مطالبة الرئيس بوش باختبار الولاء لم تكن مفاجئة: «إما أن تكونوا معنا وإما أن تكونوا مع الإرهابيين». هكذا أبلغ الرئيس الكونجرس في 20 أيلول/ سبتمبر 2001.[1] وتبعاً لذلك، فإن توجيه النقد لطريقة إدارة البيت الأبيض للأزمة، أو البحث عن تفسير للهجمات أكثر عمقاً من مجرد التشديد على الذهنية العدمية لمرتكبي هذه الجرائم، يعتبر مساوياً للتعاطف مع الإرهابيين. كما يُنظر إلى محاولة البحث عن أسباب لتلك الهجمات باعتبارها منزلقاً نحو الاستنتاج بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت «تستحق» ما جرى لها، وهذا بالتالي يعد خيانة. وقد لاذ بعض الأصدقاء في الخارج بالصمت - ربما - من باب الانتهازية؛ في حين أن أصدقاء مثل المملكة المتحدة وقفوا (بدرجة أو بأخرى) إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في محنتها، على أمل أن تقف معهم الولايات المتحدة الأمريكية ذات يوم في أزماتهم.

ما الذي يجعل الولايات المتحدة الأمريكية مكروهة إذاً؟ الجواب هو أنها ليست مكروهة. ينم السؤال ذاته عن نمطية قوية هي التي تغذي الفوضى العالمية. نحن لا

نعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية مكروهة، فهناك عدد كبير من السكان المسلمين فيها ولا يسعون إلى الهجرة منها. وهناك فيض من الاحترام في سائر أنحاء العالم لطريقة الحياة الأمريكية وللمواطنين الأمريكيين. وهناك، بلاشك، العديد من الناس الذين توجد لديهم مشاعر متناقضة تجاه المجتمع الأمريكي، ولكن للعديد منا أيضاً مشاعر مماثلة تجاه مجتمعنا. لفهم ذلك يجب تفكيك «الولايات المتحدة الأمريكية»، ويغدو جلياً عندئذ أن سياسات الحكومات المتعاقبة للولايات المتحدة الأمريكية هي المكروهة: الطريقة التي تميل القوة العظمى الوحيدة في العالم إلى استخدامها لتحقيق ما تريد، وسياستها الخارجية القاسية أحياناً، ومشروع العولمة الذي يحقق لها مكاسب، ودعمها للطغاة في الوقت الذي تستخدم فيه لغة الديمقراطية وحقوق الإنسان، والطريقة التي تستخدم بها الوكلاء المحليين للسيطرة على النظام العالمي. ومهما كانت الهيمنة الأمريكية لطيفة فإنها ستبقى تثير الخوف لأنها متورطة أكثر من أي قوة أخرى في الإدارة اليومية لشؤون العالم وتصر على تحقيق ما تريد. إن قوة بنيوية كهذه، في أي حالة إنسانية، تنزع إلى استثارة عداء أولئك الذين لا يجدون من يصغي إليهم أو الذين لا يستطيعون تحقيق ما يريدون أبداً.

يتعين على حكومات الولايات المتحدة الأمريكية، دون شك، الإجابة عن الكثير من الأسئلة. وفي مقابل ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، كمجتمع، هي فكرة يسعى إليها عدد كبير من الضحايا الباحثين عن ملجأ من الاستبداد والجوع، وتعد قدرة هذا المجتمع على تدوير عجلة الاقتصاد قوية إلى درجة تجعله أحد البلدان القليلة التي تنظر إلى مسألة الهجرة إليها باعتبارها مورداً اقتصادياً وليس عبئاً. إن المرء ليتساءل: كم من بين هؤلاء الذين يتظاهرون ضد «الشيطان الأكبر» في أماكن مثل إيران وباكستان والعراق قد يفوّتون فرصة الانضمام إلى أجيال من البولنديين والإيطاليين والكوبيين وآخرين ممن ساعدوا في إعمار بلد الأحرار؟ لقد اختار الكثير من المسلمين طالبي اللجوء السياسي والساعين إلى الهجرة والمثقفين الولايات المتحدة الأمريكية كمكان يحققون فيه آمالهم وآمال أسرهم، وليس بلداناً في قلب العالم الإسلامي. إن التمييز بين دولة الولايات المتحدة الأمريكية ومجتمع الولايات المتحدة الأمريكية أمر حيوي

قلما يلتفت إليه أولئك الذين يصفون الولايات المتحدة الأمريكية دون اكتراث بأنها مكروهة في كل مكان، وأولئك الذين ينتقدون هذه السياسة الأمريكية أو تلك والذين يوصفون بأنهم «مناهضون لأمريكا».

إن معرفة الذات لا تتيسر بسهولة أبداً، ويحول دون توصل الكثير من الأمريكيين إلى فهم أفضل لحكومتهم معرفتهم القليلة بتاريخهم والأقل بتاريخ الشعوب الأخرى. فليس بعيداً ذلك الوقت الذي عجز فيه جورج بوش الابن، أثناء حملته الانتخابية، عن معرفة أسماء عدة رؤساء دول، بما في ذلك الرئيس الباكستاني برويز مشرف الذي كان لموافقته على «تعاون كامل» في الحرب العالمية ضد الإرهاب في أعقاب 11 سبتمبر الأثر الحاسم في بناء التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويصبح الافتقار إلى المعرفة أشد سوءاً عندما يقترن بالأساطير التاريخية التي تطلقها هوليوود سعياً للربح والترفيه. والناس العاديون الملتزمون بالقوانين بشدة والذين نشّئوا على الإيمان بانتمائهم لأرض الأحرار وموطن الشجعان والمدينة المضيئة على التل، والذين يملؤهم الاقتناع بأن بلدهم قوة للخير في العالم، هؤلاء الناس يصابون بصدمة حقيقية عندما تقول لهم مثقفة بارزة في مجتمعهم، هي سوزان سونتاج، بأن الولايات المتحدة الأمريكية تأسست على «الإبادة الجماعية».[2] وتشكّل هذه الفكرة صدمة بالغة لدرجة محوها من الذاكرة، أو محو كاتبتها. إن الجهل والأسطورة قد يدفعان إلى نشوء حالة يسود فيها اعتقاد بأن المرء على حق دائماً، وهي قاعدة خطرة لاستخدامها في التعامل مع العالم.

يوصف التعالي الأخلاقي بأنه الحالة التي تهيمن عليها ذكريات المركزية العرقية، وهنا أيضاً نجد العديد من أوجه التشابه بين رئاسة جورج بوش [الابن] وعهد رونالد ريجان. وفي كلتا الحالتين توجد فجوة بين صورة الذات المتمثلة في الوقوف إلى جانب الحرية والديمقراطية والقانون الدولي والسلام، وبين ممارسة سياسات لا تتسق والتجارة الحرة، ودعم الطغاة، وتبني الإمبريالية الاقتصادية، والتحايل على القانون الدولي، والاستعداد عند الحاجة لاستخدام العنف. إن صدى عصر ريجان لايزال هو الأقوى اليوم نظراً إلى عودة معظم رجال ذلك العهد لتبوّؤ مراكز رئيسية في واشنطن.

إذا كانت القوة جزءاً من المشكلة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الافتقار إلى القوة هو ما يقلق الإسلام. لقد كان المسلمون في سياقات عديدة في السنوات الأخيرة هم الطرف المتلقي وليس الفاعل في عدة مجالات في السياسة الدولية، وكثيراً ما كانوا الضحايا رغم أنهم دائماً يعتبرون جناة. تبعاً لذلك فمن الضروري تفكيك «الإسلام» كما هو الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية. توحي الصورة النمطية السائدة عن المسلم بأنه مفجر قنابل انتحاري وإرهابي ورجل دين أصولي، ولكن المرء عندما يتأمل حقيقة وجود 1.2 مليار مسلم في جميع أنحاء العالم فإن خواء الصورة النمطية يصبح واضحاً؛ فمعظم المسلمين يعيشون حياة قوامها التسامح والنظام والسلوك الحميد. صحيح أن الكثير من المسلمين ينظرون باستياء إلى بعض التجاوزات في الحياة «الغربية» (تفكك الحياة العائلية، وانتشار الجريمة والإباحية . . . إلخ)، ولكن ذلك لا يختلف كثيراً عن مشاعر العديدين في الغرب نفسه، ولو نحّينا جانباً البنى القومية ومديري الأمن ذوي الميول العسكرية والمتطرفين الدينيين لكان من الممكن أن نرى هنا أساساً من القيم المشتركة. لقد احتفلت بعض الأجزاء في العالم الإسلامي بهجمات 11 سبتمبر، ولكن هذه الاحتفالات طغت عليها تعبيرات التعاطف مع الضحايا الأبرياء.

بيد أنه لا يمكن تجنب التفكير بأنه كانت هناك احتفالات، وأن الإرهابيين كان شعارهم الإسلام. إن مواجهة الذات ضرورية، ولكن كما هو الحال بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية فإن البحث عن معرفة الذات ليست أولوية كما أنها لا تلقى تشجيعاً في الدول والمجتمعات الإسلامية؛ حيث يسود الطغيان وكبح حرية التفكير. وهذه ظروف يسهل فيها لوم الآخرين. فهل «المسألة» إذاً تتعلق بالإسلام؟ لأسباب مفهومة أجاب القادة السياسيون في الغرب على مضض «لا»، فبعد الهجمات مباشرة صرح رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، مثلاً، «بأننا لا نعمل ضد الإسلام».[3] وقد حاول، بالاشتراك مع قادة آخرين، التخفيف من حدة العداء الثقافي، بإظهار حساسيته تجاه بعض الخصوصيات الثقافية وفي الوقت نفسه إبراز القيم المشتركة. وهناك آخرون لا يتولون مناصب رسمية تشكل ضغطاً عليهم التزموا بمواقف مختلفة؛

فسلمان رشدي أصر على أنه : «نعم، الموضوع يتعلق بالإسلام». [4] لقد كان أسامة بن لادن، على سبيل المثال، منتسباً إلى حركة سياسية متطرفة من الإسلاميين الذين كان لهم وجود في مصر والجزائر وإيران وباكستان. وتقدم نشأة حكومة طالبان عام 1994 مثلاً على بروز حركة إسلامية ملتزمة بتفسير معين للدين ورغبتها في شن حرب مقدسة ضد «الكفار» باستخدام تحالف عبر قومي من المحاربين الإسلاميين. [5] ولذلك فإن المسألة تتعلق جزئياً بالإسلام، ولكن هناك الكثير مما يستدعي المزيد من الفهم، بدءاً من تصورات الإرهابيين الذين قاموا بتفجيرات 11 سبتمبر إلى تفسير العلاقة بين الثقافة والسياسة والدين في العالم الإسلامي. ومما لا يساعد على فهم هذه العلاقة أن العديد من المثقفين الغربيين ينظرون إلى الموضوع باعتباره «محرماً»؛ وذلك نتيجة للخوف المادي، أو الإحساس بالذنب بسبب الماضي الإمبريالي، أو بسبب التوجه السائد حالياً بعدم الانخراط في نقاشات نقدية مع الثقافات الأخرى. [6] إن محاولة تفسير ما حدث على أساس علاقته بالإسلام هو تبسيط فظ، كما أن محاولة تفسير التعقيدات في العالم الإسلامي لا يمكن تحقيقها «بإشارات ساذجة للقرآن»؛ فمحاولات كهذه، في رأي ستيفن شان، ستكون «بالدرجة نفسها من الغباء كما لو حاول صدام فهم "الغرب" عن طريق القيام بتوزيع الإنجيل والتحدث عن أبناء إبراهيم». [7] وعدا ذلك، فإن فكرة الدفاع عن الدين، باستخدام القوة إذا اقتضى الأمر، قائمة في الكثير من الديانات في العالم، ومن الممكن العثور على نصوص يهودية ومسيحية وفي القرآن «تعطي مشروعية للعنف والإرهاب والتضحيات التي لا معنى لها». [8]

لسنا نقصد هنا شيئاً ساذجاً، كالفكرة البسيطة القائلة بأن المعرفة الأعمق للنفس من جانب المسلمين والأمريكيين ستضع حداً للتصادم مستقبلاً بطريقة أو بأخرى، ولكنها قد تساعد في تغيير مناخ العلاقات. وما نطرحه هنا باختصار هو أننا لا نواجه اليوم «صراع حضارات» بسيطاً؛ [9] فما لدينا بدلاً من ذلك هو حالات متشابكة من سوء الفهم، وتنميطات فجة، وغياب متواز لمعرفة الذات. [10] تمثل الولايات المتحدة الأمريكية والإسلام قوى رئيسية في سياسة العالم المعاصرة: الأولى تمثل مركزية السياسة والاقتصاد والهيمنة مادياً ومعنوياً، بينما الأخرى ضعيفة ومفككة ولكنها ذات

نفوذ عقائدي هائل. هناك حاجة إلى تغيير في المواقف، وربما تكون نقطة البداية هي التي عبَّر عنها بدقة صحفي فلسطيني، عندما سُئل عما إذا كان بوسعه أن يقول شيئاً للأمريكيين تعليقاً على أحداث 11سبتمبر، بقوله: «أمريكا، إننا نشعر بألمكم؛ ألم يحن الوقت لتشعروا بألمنا»؟

الغرب وبقية العالم

إذا أخذنا تصريحات أسامة بن لادن كدليل لنا فإن شبكة القاعدة لا تعتقد أنها في حالة قتال ضد «الغرب» بقدر ما هي ضد الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك فإن العديد من المعلقين وبعض القادة السياسيين قد نظروا إلى الصدام بين الإسلام والولايات المتحدة الأمريكية باعتباره تجسيداً واضحاً لصراع أوسع نطاقاً. لقد هيأ انهيار برجي مركز التجارة العالمي فرصة لأن يدلي السياسيون والكتاب والصحفيون والأكاديميون بتفسيرات تنطلق من قلقهم إزاء العولمة، وخوفهم من الفوضى، وإحساسهم بالذنب حيال موقفهم من إسرائيل، وخجلهم مما تعانيه أفريقيا، وقلقهم من المجهول، وشعور عام بالمسؤولية تجاه ما حدث.

لا يسير العالم في صالح الملايين التي لا تحصى من سكانه؛ فهناك فجوة متنامية بين من «يملكون» ومن «لا يملكون» نتيجة للعولمة التي يقودها مبدأ الربح، وسلوك القرصنة الذي تتبعه الشركات العالمية، وشره الاستهلاك في المجتمعات الغربية، وتهميش «معظم العالم»، وإخفاق الدول، وانتهاك حقوق الإنسان، ونوبات الازدهار والركود الاقتصاديَّين، والأزمات الإقليمية في البلقان وأفريقيا الوسطى وأماكن أخرى، والعنف المتصاعد في الشرق الأوسط، ودعم الغرب للطغيان في الوقت الذي يعلن فيه التزامه الطقوسي بالديمقراطية، والعدد المتنامي للاجئين البائسين، والمجتمعات المثقلة بالديون، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والتلوث البيئي، ووباء الأيدز الذي لا يزال يبث الرعب ويقتل الملايين ويوهن المجتمعات، وما إلى ذلك. ويُنظر إلى هذه الأمور باعتبارها التربة الخصبة لنمو الغضب ضد «الغرب»؛ ولكن، هل تُفسر الإرهاب؟[11] لقد علّمنا التاريخ أن الفقراء والمسحوقين قد يُقدمون على فعل أي شيء استجابة

لأصوات تعدهم بالنعيم في الدنيا أو الآخرة. فهل تنطق «القاعدة» باسم فقراء العالم؟ مهما كانت الشكوك التي تحيط بشرعية عدد الأصوات الانتخابية التي أحرزها جورج بوش، فإن أسامة بن لادن لم ينتخبه أحد ولم يتبع الهجمات اكتشاف وصية سياسية من قبل مرتكبيها.

لا يشين الذين قُتلوا في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا أن يشير كتّاب المقالات في المجلة البريطانية الأسبوعية **نيو ستيتسمان** (***New Statesman***) بُعيد وقوع الهجمات إلى أن قتلى ذلك اليوم يقلّون عن نصف العدد الإجمالي للأطفال الذين يموتون في أجزاء أخرى من العالم يومياً بسبب الإسهال (الناتج عن عدم وجود ماء نظيف)؛ فليس المقصود هو نسيان 11 سبتمبر، بل تذكر أحوال العالم كل يوم. إن فحوى الرسالة هو «لا تنسوا الإرهاب الآخر»، وقد وفَّر مارك توين، الكاتب الأمريكي العظيم، لها النص. لقد أشار توين، وهو يستذكر كيف اهتزت أوربا في تسعينيات القرن الثامن عشر تحت وطأة موجات الإرهاب التي اجتاحت فرنسا، إلى أن هناك «عهدين من الإرهاب»: الأول هو المباشر والعاجل الذي جلب «إرهاب الموت السريع»، أما الثاني فهو الذي أدى إلى «الموت مدى الحياة نتيجة للجوع والبرد والاحتقار والقسوة والأسى»؛ فالأول «قتل آلاف الأشخاص، ولكن الثاني قتل مئات الملايين». كأنما كان مارك توين يتحدث في أيامنا هذه: «لقد تعلمنا جميعاً كل مرة أن نرتجف رعباً ونحزن بسبب الإرهاب الأول»، بينما لم نتعلم أبداً كيف نرى الإرهاب الثاني «في مداه الواسع أو الأسى الذي ينتج عنه».[12] لاشك في أن الإرهاب شيء بغيض ويجب مجابهته، ولكن الفقر هو أكبر قاتل في العالم.

لقد غذَّت صور الفقر والإرهاب في مخيلة روبرت كابلان في أوائل تسعينيات القرن العشرين المخاوف من «الفوضى القادمة»، فقد حذر من عالم مشطور إلى نصفين - «عالم ذو شعبتين» - حيث يعيش الغرب في جزر من الرفاهية بينما تتهدده موجة عالية من الفوضى الإجرامية من قبل أمم وثقافات غريبة، وقال بأن الطبيعة ستكون عندئذ في حالة من العنف يصبح من المشكوك فيه معها بقاء الغرب على حالته

الراهنـة.[13] لقد أكدت أحداث 11 سبتمبر هذا «التشاؤم الجديد»، وكان أحد ردود الفعل من قبل قادة كرئيس الوزراء البريطاني بلير هي الدعوة إلى «إعادة تنظيم» العالم. ولكن، هل سيكون أي نظام عالمي جديد - إذا ما رددنا الرطانة السائدة قبل عقد من الزمن - ببساطة نسخة أخرى من النظام العالمي الجديد؟

يجادل البعض بأن الأزمة الحالية تكشف مدى سخف أفكار أولئك الذين خُيل إليهم أن العالم قد يتوحد يوماً ويلتقي على مجموعة مشتركة من القيم. وفي حين أن الهجمات وردود الأفعال عليها قد كشفت تناقضات كثيرة، فقد كان هناك اتفاق واسع النطاق بين أناس ينتمون إلى ديانات مختلفة، وآخرين لا يدينون بأي ديانة، حول مكونات السلوك القويم. لقد كان هناك، على سبيل المثال، رفض واسع للإرهاب كأداة سياسية. وتبقى هناك بالطبع صعوبات تعريفية، ولكن في الحالة التي نحن بصددها شاركت جماعات ذات أعراق مختلفة في القيم ذاتها المتعلقة بالسلوك، مع أنها لا تشترك في اتباع نبي واحد. نحن إذاً لا نشهد صراعاً شاملاً لقيم متناقضة عبر العالم؛ فالمسألة ليست كذلك من واقع التجربة. ففي نيويورك يتعايش الناس من الشمال والجنوب، واستهداف تلك المدينة يحوي بعض المنطق باعتبارها الرمز الأعلى للحداثة، ولكنه كان سخيفاً على المستوى الإنساني لأن المدينة مثال حي لأناس من شتى الثقافات قادرين على الاشتراك في بقعة مكتظة واحدة. والناس الذين قتلوا في مركز التجارة العالمي، وهم من أقوام مختلفة وديانات مختلفة، شاهد مأساوي على تلك الحقيقة. ليس هناك فواصل واضحة بين «الحضارات». وفي الأشهر الأخيرة كرر قادة غربيون الإشارة إلى تدخلهم نيابة عن الضحايا المسلمين في كوسوفا عام 1999، وفي الوقت الذي بدأت فيه القذائف تتساقط على أفغانستان في تشرين الأول/ أكتوبر 2001 كانت المراحل الأولى من محاكمة الزعيم اليوغسلافي السابق سلوبودان ميلوسيفيتش تعطي مصداقية للحجج التي ساقوها.

سيكون من الخطأ الجسيم المبالغة في الحديث عن تناقض بين عوالم الفكر، بين ما يسمى «الغرب» وما يسمى «البقية». قد لا نستطيع نحن في الغرب فهم جرائم القتل

الجماعية في 11 سبتمبر، ولكن قليلاً من «البقية» في العالم ربما يستطيعون استيعاب دوافع ذلك. فقد كتب الكاتب المسلم البارز ضياء الدين سردار في الأسبوع التالي للهجمات ما يأتي:

«لا يستطيع الإسلام تفسير أعمال الخاطفين الانتحاريين، تماماً كما أن المسيحية لا تستطيع تفسير غرف الغاز ولا الكاثوليكية تفسير التفجيرات في بلدة أوماه*. هذه أعمال لا يصدقها عقل قام بها أناس هجروا طريق الإسلام منذ وقت طويل».

تبيِّن بقية المقال كيف أن أعمال الإرهابيين خارجة عن العقيدة والمنطق الإسلاميين.[14] لم تكن ذهنية محمد عطا مفهومة في الشارع العربي مثلما أن ذهنية تيموثي ماكفي** لم تكن مفهومة في الضواحي الأمريكية.

كل هذا يوحي بعدم التسليم بمقولة «الغرب وبقية العالم». إنه مستوى أعلى من السرد القصصي يضفي على «الغرب» ومجموعات أخرى حالة مادية كما لو كانا حقائق تصنيفية في السياسة الدولية. ونذكر مرة أخرى أن الحياة أكثر تعقيداً إلا بالنسبة إلى الإرهابيين، وفي هذا الصدد يقول أمبرتو إيكو معبراً عن العالم الذي يعيش فيه:

«نحن حضارة تعددية لأننا نسمح ببناء المساجد في بلادنا ولن نتوقف عن ذلك لمجرد أن المبشرين المسيحيين يلقى بهم في السجن في كابول. لو فعلنا ذلك فسنصبح نحن أيضاً طالبان».[15]

إذا كانت الخطوة الأولى هي تحدي فكرة تقسيم العالم إلى شعبتين، فإن الخطوة التالية هي قبول تحذير مارك توين. هناك علاقة بين النوعين من الإرهاب مع أنها علاقة غير مباشرة. حتى لو كنا في الغرب نسعى إلى التعامل مع الإرهاب المباشر الناتج عن هجمات 11 سبتمبر، فإن محاولة التغلب على الإرهاب الذي لم نتعلم كيف نراه ستكون بحد ذاتها علامة على بداية الانتصار.

---

* تقع بلدة أوماه (Omagh) في أيرلندة الشمالية، ووقعت التفجيرات في آب/ أغسطس 1998 وأسفرت عن مقتل 29 شخصاً، وقد اتهم الجيش الجمهوري الأيرلندي الحقيقي بالمسؤولية عنها. (المحرر)

** هو الذي أدين بتهمة تفجير مبنى الحكومة الفيدرالية في مدينة أوكلاهوما الأمريكية في نيسان/ إبريل 1995، وقد أدى تفجير المبنى إلى مقتل 168 شخصاً وإصابة المئات بجروح. (المحرر)

الإرهاب مقابل الحوار

الإرهاب هو أسلوب في العمل السياسي يستخدم العنف (أو يتعمد بث الخوف) ضد المدنيين والبنى التحتية المدنية بقصد التأثير في السلوك أو إيقاع عقوبة أو أخذ ثأر. وبالنسبة إلى مرتكبي جرائم الإرهاب فإن القصد هو جعل المجموعة المستهدفة خائفة من اليوم وخائفة من الغد وخائفة فيما بينها.[16] يعد الإرهاب عملاً وليس أيديولوجية، وأدواته الاغتيال والقتل الجماعي والاختطاف والتفجيرات وخطف الطائرات وبث الرعب، وأعمال كهذه قد تقوم بها دول أو جماعات خاصة.

سعت الدول الغربية دائماً إلى إنكار أن الدول يمكن لها أن تقوم بأعمال إرهابية، وكان الإرهاب يميل دائماً إلى أن يكون «ضد الناس ولصالح الحكومات».[17] وسواء كان الإرهاب من قبل حكومات أو جماعات فلا ينبغي أن يكون للدافع دور في تقييم ما إذا كان عمل إرهابي قد وقع، فالإرهاب يحدَّد بالأسلوب وليس بالدافع. حتى لو كان لدى منفذي العمل الإرهابي دوافع نبيلة - كتحرير أوطانهم مثلاً - فإن هذه الدوافع تشوهها الممارسات الإرهابية، وقد سعت دول العالم الثالث دائماً إلى إنكار أن حركات التحرر قد تقوم بأعمال إرهابية. وتنفي جميع الدول اتهامات محددة بالإرهاب، رغم أن العديد منها يمارس التعذيب بصورة روتينية وهو نوع خاص من الإرهاب ضد الأفراد، ويتم تبرير الإرهاب والتعذيب من ناحية عملية بحجة «المصلحة العليا» رغم أنه لا يمكن تبرير أي من هذين الأسلوبين من ناحية أخلاقية.[18]

من الجدير بالذكر أن كلمة «إرهاب» ظهرت إلى حيز الوجود في أثناء الثورة الفرنسية، وهي لحظة في التاريخ شهدت أيضاً بداية ظهور أفكار حول حقوق المواطنين الأفراد وحرياتهم التي لا يمكن استلابها. وسعت الحكومات الأوربية في القرنين التاليين تدريجياً إلى تضمين هذه القيم في دساتيرها الوطنية على أساس الحوار والتفاوض. إلا أن الدول، في علاقاتها الخارجية، كانت تنظر إلى الإرهاب (والإرهاب بالوكالة) باعتباره سلاحاً مشروعاً لخدمة مصالحها. إن أحد التناقضات

المأساوية في القرن العشرين هي أن الدول التي تشددت في الادعاء بالتزامها سبيل التنوير قد ارتكبت من الأعمال البربرية ما لم تستطع أي جماعة إرهابية ارتكاب مثلها حتى الآن. فالدول عندما تصبح منتجة للإرهاب، تتفوق بدرجة كبيرة على الجماعات التي لا تتبع لدولة، مع أن السوق الناشئة لأسلحة الدمار الشامل الرخيصة نسبياً قد تعمل على إيجاد توازن في ساحة الموت هذه مستقبلاً.

لقد وقعت أعمال إرهابية في كل قارة، وينتمي مرتكبوها إلى أديان وأعراق مختلفة، ولكن الحكومات والشبكات في العالم الإسلامي ترتكب أشد أشكال الإرهاب. هذا القول ينطبق على الإرهاب بين الدول (الحرب العراقية-الإيرانية) بقدر ما ينطبق على الإرهاب داخل الدولة نفسها (كالعنف الذي تقوم به الجماعات الجزائرية الإسلامية)؛ وكما يقول والتر لوكير فإن «المسلمين والأقليات الإسلامية، ضالعون في نحو 90٪ من مجموع النزاعات الإرهابية دون مستوى الدولة».[19] ولكن لوكير نسي أن يوضح بأنه في العديد من هذه الحالات (مثل البوسنة وفلسطين) لم يكن المسلمون هم السبب الرئيسي في العنف.[20]

إذا لم يكن الدين هو السبب، فهل الفقر هو الذي يدفع دولاً معينة ومنظمات معينة إلى الإرهاب؟ لقد أصبح من الشائع قراءة تفسيرات من هذا النوع كأنما الفقر ذاته هو حاضنة التطرف، ولكن يمكن بالسهولة نفسها التفكير بأمثلة يسير فيها التطرف جنباً إلى جنب مع الثروة (الأصوليون المسيحيون في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال). إن المرء لا يصبح إرهابياً ببساطة بسبب بيئة غير عادلة، فأسامة بن لادن وأفراد تنظيم القاعدة لا ينتمون إلى الفقراء في الشرق الأوسط، بل ينتمون إلى تراث قديم تتولى فيه نخبة متطوعة الدفاع عن مظالم الفقراء والتلاعب بها.

يُبرز تنظيم القاعدة المدى الذي يتأثر فيه الإرهاب بقضايا أكثر تعقيداً من الحرمان المادي، فلكي يشن أسامة بن لادن حرباً على الغرب قام مع معاونيه بإعداد جيش يضم نحو 5000 من الإرهابيين المدربين، وخلافاً للصورة النمطية بأن تنظيم القاعدة عصبة

من سكان الكهوف الرحل فإنهم «عصريون ويستخدمون وسائل عصرية». [21] وتتمثل إحدى هذه الوسائل العصرية في تمرير رسائلهم باستخدام تسجيلات فيديو تبث على إحدى القنوات الفضائية العربية ويذيعها إعلام العالم. يستغل بن لادن في هذه الرسائل إشارات رمزية عن مصير المسلمين والعرب في العالم، داعياً «إخوانه» إلى أن «ينهضوا» و«يبذلوا دماءهم دفاعاً عن الإسلام» ضد «الكفار»، وهو لا يعطي أتباعه أي خيار: «فعلى المسلم الوقوف إلى جانب المسلم». [22] وإذا أخذنا في الحسبان الشعور الواسع الانتشار بالظلم الذي توقعه الدول الغربية على الدول الإسلامية، فإن هذه الرسائل تصيب وتراً حساساً في أوساط العديد من المسلمين العاديين، وليس من السهل تبديد هذا الغضب في ضوء افتقار العديد من الدول في الشرق الأوسط إلى الشرعية الشعبية. كما أن الطبقات المتوسطة المتعلمة غير مستعدة إجمالاً لتبني قيم بديلة كالحوار والمشاركة. وفي فراغ كهذا يأخذ المتطرفون بالتحدث باسم الإسلام عبر شبكات تلفزيونية مسمَّمة ومناهضة لأمريكا مثل قناة الجزيرة. [23]

يصطدم الإرهاب مع مفاهيم السياسة الممتزجة بقيم ديمقراطية، ففي نظام سياسي مثالي يقوم العمل السياسي على الحوار الذي يسعى فيه المشاركون إلى إقناع الآخرين بالصحة الكاملة لمعتقداتهم الأخلاقية. [24] ويتم الاستماع إلى من يؤمنون بقيم ومعتقدات تختلف مع الأغلبية دون خوف من العنف، كما يتم التحاور حول المسائل المتعلقة بالاختلافات الثقافية في إطار من المساواة. وحتى لو حققت الحرب ضد الإرهاب نصراً على تنظيم القاعدة، فإنها لن تحقق حلاً للمشكلات السياسية التي استغلتها القاعدة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بتعزيز القيم المناقضة للخوف والكراهية والاستعداد لارتكاب أي عمل أملاً في تغيير مجرى التاريخ. ثمة مسؤولية ملقاة على عاتق جميع الأطراف الفاعلة الذين يشملهم الصراع الملتهب الحالي، وذلك بتشجيع الأصوات التي تدعو إلى الاعتدال واحترام حقوق الإنسان والتسامح الديني، وهذا مدخل حكيم وأخلاقي على السواء في عالم يمكن فيه الحصول على مواد نووية بسهولة نسبية. فإذا لم يسد الحوار داخل الثقافات وفيما بينها فإن احتمال حصول الإرهاب النووي حقيقي ومرعب.

القوة والقانون

تتصادم عوالم القوة والقانون بطرق مشابهة لتصادم الإرهاب والحوار. إلا أن هناك اختلافاً واحداً مهماً، ففي حين أن الأعمال الإرهابية غير قانونية دائماً فإن هناك ظروفاً تكون فيها القوة مبررة. قد تُستخدم القوة لنزع سلاح الإرهابيين أو إلحاق الهزيمة بهم، وهذا هو الموقف الذي تبنته الأمم المتحدة وشعوب عديدة في العالم منذ أحداث 11 سبتمبر. ولكن حتى لو سلّمنا بأن عوالم القوة والقانون ليست في حالة تصادم دائماً، فيجب اتخاذ أقصى درجات الحذر من قبل أولئك الذين يحملون السلاح ضد الإرهابيين لضمان شرعية موقفهم؛ إذ يتجلى الخطر الكبير في احتمال أن تثير مكافحة الإرهاب سلوكيات قاسية تمثل نوعاً من النصر للإرهابيين.

ومنعاً للانزلاق في عنف غير مشروع يجب الالتزام بشروط معينة. فأولاً، يجب على قادة الحرب «من أجل الحرية والعدالة» أن يتأكدوا أن جميع الوسائل السلمية للإصلاح قد استنفدت أو أصبحت عديمة الجدوى. وثانياً، يجب ألا يكون هناك شك حول عدالة القضية. وثالثاً، يجب على القائمين على إدارة الحرب أن يعملوا ضمن الضوابط المنصوص عليها في قوانين الحرب.

بدأت «عملية الحرية الدائمة» في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2001 بقصف من طائرات بي - 52 و إف - 14 لأهداف محتملة لتنظيم القاعدة في أفغانستان. ولكن، هل كان هناك بديل لهذه الاستراتيجية التي تقوم على استخدام القوة ضد نظام طالبان؟ وهل كان من الممكن التصدي للجرائم بعملية بوليسية دولية؟ لقد جادل كثيرون بأن القانون الدولي هو الآلية الصحيحة لتحديد مسؤولية أو براءة المشتبه في أنهم قد ساعدوا على ارتكاب هجمات 11 سبتمبر. وقد نشرت حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أدلة تربط أسامة بن لادن والقاعدة بالفظائع التي ارتكبت، ولكن ذلك لم يكن أكثر من «معلومات جيدة مناسبة» وفقاً لرأي وزير الخارجية الأمريكي كولن باول.[25] فلم تثبت هذه المعلومات اتهاماً لا يتطرق إليه الشك. وهناك قضية أعمق يحفها الخطر، وهي قضية مطبوعة في قلب المجتمعات الديمقراطية: لا يحق لضحايا

الجرائم (ولا لزعمائهم السياسيين) إثبات ذنب متهم، فهي مهمة منوطة فقط بمحكمة محايدة. وبما أنه ليس من المتوقع أن تكون هناك محكمة محايدة في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بهذا الموقف، فقد كان هناك تأييد كبير لتشكيل محكمة في لاهاي على غرار المحكمة المشكلة لمحاكمة الرئيس اليوغسلافي السابق سلوبودان ميلوسيفيتش.

كانت محاولة اعتقال ومحاكمة الإرهابيين المشتبه بهم تمثل جانباً واحداً من حل لا يشمل شن حرب عالمية ضد الإرهابيين والدول التي يعتقد أنها تؤويهم. وفي حين أن هذا المنهج قد لقي بعض التأييد في المجتمع المدني فقد تم تجاوزه بسرعة، ويعود ذلك جزئياً إلى بروز مخاوف عملية خطيرة الشأن. فكانت إحدى المشكلات الجوهرية تكمن في الكيفية التي يمكن بها القبض على المشتبه بأنهم خططوا للهجمات دون استخدام قوة عسكرية، وخصوصاً أنهم قد وجدوا حماية داخل دولة ذات سيادة كان يعتقد بأنها لن تتخلى عنهم. وحتى لو كان بالإمكان القبض على المتهمين الرئيسيين بموجب عمل بوليسي واستخباري متقن، فلم يكن ممكناً إقناع الملايين من المسلمين بإدانة المتهمين إذا ما تمت المحاكمة في «محكمة المنتصر». فلكي تكون العملية القانونية فاعلة يجب أن تكون لها درجة من الشرعية ليس فقط في نظر الادعاء ولكن لدى المتهمين أيضاً. وفي غياب حالة كهذه فإن القضية ضد أسامة بن لادن وزمرته ما كانت لتصبح أكثر من مشهد يجري استغلاله.

لم تكن هناك مفاجأة في أن قليلاً من الأمريكيين أيدوا فكرة عمل بوليسي دولي. وكان على البيت الأبيض «القيام بعمل ما»، وقد تم تفسير هذا العمل بأنه عمل عسكري. كانت هذه الاستراتيجية خطرة، فحتى لو اقتصرت الأهداف العسكرية على القضاء على القدرة الإرهابية لتنظيم القاعدة في أفغانستان فلم يكن من الواضح ما الذي يمكن أن يعد نصراً. وتكمن مشكلة شن حرب ضد الإرهاب في أن المرء لا يمكن أن يعرف إن كان قد انتصر أو لا؛ ففي «هذا النوع من الحرب» لا يمكن أن تكون هناك لحظة يتأكد فيها المرء أنه قد تم احتلال آخر قطعة من أرض الخصم، حيث إنها قد تكون

في فلوريدا. متى إذاً يمكن للمنتصر أن يرفع علمه؟ قد يتربص الإرهابيون منتظرين أو يستطيعون الانتقال إلى خلايا في مناطق أخرى. وقد لا يستأنفون القتال فوراً بل يخططون بدلاً من ذلك لهجوم ثأري قد يتم بعد عدة أشهر أو عدة سنوات، وذات يوم وفي سماء صافية مثل يوم 11 سبتمبر قد يحدث اصطدام آخر يغيِّر العالم، ملحقاً الأذى بأبرياء وناشراً مزيداً من موجات الرعب.

هناك عدة عوائق تعترض الإقدام على عمل عسكري وخصوصاً عندما يتم تحديد النصر بعبارات فضفاضة؛ مثل «سلسلة من العمليات الحاسمة ضد منظمات إرهابية وضد من يؤيدهم ويدعمهم». [26] وقد تكون هذه الحرب خطرة، ولكن هل هي عادلة؟ يقول ريتشارد فولك، الذي عارض الحروب الأمريكية السابقة منذ زمن طويل، إنها «أول حرب عادلة منذ الحرب العالمية الثانية». [27] هي حرب عادلة لأن التهديد الذي يشكله أسامة بن لادن لا يمكن حله بالحوار في ضوء نيته الإبادية ضد الأمريكيين واليهود، وهدفه في شن حرب حضارية لا حدود لها. يجمع منطق كهذا أنواعاً عديدة من التبريرات بما في ذلك العقاب والردع، إلا أن ممثلي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اختاروا تبرير الدفاع عن النفس عندما احتاجوا إلى إعلان تبرير رسمي لعملياتهم. وفي حين يبقى هناك جدل قانوني مكثف حول ما هو المسموح به في حالة الدفاع عن النفس، فالنقطة المهمة هي أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية قد تعزز بصدور قرارين لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (القرار 1368 بتاريخ 12 أيلول/ سبتمبر والقرار رقم 1373 بتاريخ 28 أيلول/ سبتمبر) واكتسبا تأييداً في منتديات دولية أخرى. بيد أن من الضروري ألا يُفسر هذا التأييد كغطاء لعمليات عسكرية مستقبلية ضد جماعات إرهابية مُشتبه بها، أو ضد الدول التي تؤويهم بسبب نبذ المجتمع الدولي لحكومة طالبان تماماً.

حتى لو كان من المعتقد أن عدالة القضية تكفي لاستخدام القوة العسكرية فإن عوالم القانون والقوة ستصطدم أيضاً ما لم يُبذل كل جهد ممكن لتقليل الأذى الواقع على المدنيين. وتمثلت وجهة النظر الرسمية بخصوص أفغانستان في أنه قد تم اتخاذ كل جهد

ممكن لتحديد الأهداف بدقة، بما في ذلك الاستعانة بالمحامين لتقييم احتمالات الأضرار المصاحبة الناتجة عن الحرب. وقد قال الجنرال تومي فرانكس، قائد العمليات، في كلمة له أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ بأن «هذه أدق حرب خضناها على الإطلاق». [28] أما وجهة النظر غير الرسمية التي قدمتها مجموعات حقوق الإنسان وباحثون آخرون فهي أنه كان هناك آلاف الضحايا المدنيين إضافة إلى الكارثة الإنسانية المستمرة. فمن نصدق؟ من المبكر أن نجزم بذلك، وعندما يتم جمع أدلة أكثر مصداقية فإن مسألة تحديد الخسائر المدنية سيقوم بدور بارز في تقييم صحة الاستراتيجية الأمريكية.

ربما لم يكن هناك بديل لرد عسكري تقبله أغلبية المواطنين الأمريكيين، ولكن منتقدي سياسة الولايات المتحدة الأمريكية يجادلون بأن استخدام الحرب العسكرية بدلاً من الحرب ضد الجريمة ربما يؤدي إلى إعادة إنتاج منطق الإرهابيين. فعندما أقنعنا أنفسنا بأن الحرب هي الوسيلة الوحيدة للغلبة (كما اقتنع الجهاديون) فقد أصبحنا مقتنعين بعدالة قضيتنا (كما هي حال الإسلاميين بالنسبة إلى قضيتهم)، ونخاطر بعدم التمييز بين المحاربين وغير المحاربين (كما فعلت القاعدة بتعليماتها التي تنص على «قتل الأمريكيين وحلفائهم»[29]). ليس المقصود هنا الإيحاء بمساواة أخلاقية بين أولئك المسؤولين عن الفظائع الإرهابية يوم 11 سبتمبر وأولئك الذين يقودون الحرب ضد الإرهاب، ولكن ربما كان ذلك تحذير بأن الضحايا غالباً ما يصبحون مستأسدين. إذا وضعنا هذا نصب أعيننا فمن المهم ألا نفكر فقط فيما ستفعله أعمالنا العسكرية بالعدو فقط، ولكن فيما ستفعله بنا أيضاً.

الدول والشبكات

أنشأ 11 سبتمبر فصلاً جديداً في العلاقة التنافسية التاريخية بين الدول والأطراف التي لا تتبع لدول. فمنذ نهاية العصور الوسطى برزت الدولة ذات السيادة كسلطة متفوقة على أنواع الأنظمة السياسية الأخرى، مثل حكومات المدن والإمبراطوريات والأنظمة الدينية والزعامات الوراثية والبارونيات الإقطاعية. وقد شهدت موجة

التحرر من الاستعمار في القرن العشرين تقليداً شاملاً لنظام الدولة الذي ساد أصلاً في أوربا. وفي أفريقيا وآسيا تم تخطيط الحدود السياسية للجماعات السكانية على أساس العلاقة القانونية بين السكان والحكومة ومناطق محددة من الأرض. وحتى عندما كانت هذه الحكومات الجديدة ضعيفة وغير قادرة على السيطرة على أراضيها، فإن دولاً أخرى ذات سيادة واصلت الاعتراف بها وبالامتيازات المعتادة المصاحبة للعضوية في «المجتمع الدولي».

لم يكن واقع النظام العالمي متطابقاً دائماً مع الخطوط الأنيقة على الخرائط، وكانت سيادة الدول وحتى القوية منها، تنتهك طوعاً أو كرهاً؛ فالتسوية في أعقاب الحرب العالمية الثانية مثلاً أجبرت ألمانيا على التخلي عن استقلالها في مجال السياسة الأمنية، بينما قادت عملية التكامل الأوربي ألمانيا إلى التخلي طوعاً عن جزء كبير من استقلالها الاقتصادي. ونظرة ممعنة في التاريخ تبين لنا أن الفكرة القانونية لفضاءات منفصلة ذات سيادة كانت على الدوام عرضة لتدخلات من نوع مادي أو أيديولوجي.[30]

إن مما يلفت النظر في الهجمات على الولايات المتحدة الأمريكية هو تلك الطريقة التي تم بها زعزعة العديد من المبادئ المستقرة لما يسمى النظام الويستفالي* للدول. فلم يكن العدو دولة، ولم يكن هدفه المباشر اكتساب أرض، ولكن كان هدفه تغيير التوازن الأيديولوجي للقوة. إن معركة كهذه هي مجرد حركة واحدة فيما يراه تنظيم القاعدة لعبته الطويلة الأمد، وهي بالتحديد الحرب المقدسة ضد الكفار. كما أن وسائل القتال في هذه الحرب كانت مختلفة كثيراً عن النموذج التاريخي للتنافس بين الدول. فالعنف لم يرتكب مباشرة من قبل عملاء للدولة، كما أن الهدف لم يكن جيوشاً معادية بل مدنيين (هذه أعمال تشكل خرقاً للمبادئ القانونية الدولية التي تنطبق على الدول وحركات المعارضة على السواء).[31]

لقد أصبحت الأعمال الإرهابية في أراض بعيدة أكثر سهولة بحكم التقدم العلمي؛ فالهواتف المحمولة وشبكة الإنترنت تتيحان للمجموعات تنسيق نشاطاتها (ولكنها

* نسبة إلى معاهدة ويستفاليا المبرمة عام 1648، والتي اعترفت بالدول بوصفها المالك الحصري للفضاء القومي. (المحرر)

أيضاً تجعلها قابلة للتعقب). وقد ساعدت الوثائق المتوافرة على شبكة الإنترنت مرتكبي هجمات 11 سبتمبر في الوصول إلى الخصائص التصميمية لمركز التجارة العالمي. بل إن الأسلحة المتوافرة اليوم أكثر دقة وأشد من حيث قوتها التدميرية وأكثر سهولة في النقل، فضلاً عن أنها متوافرة أكثر من قبل إذا أخذنا في الحسبان أن العالم أصبح مُترعاً بأسلحة من كل نوع. إضافة إلى ذلك، هناك إمكانيات كبيرة لتحويل قوى غير عسكرية (طائرات ومتفجرات صناعية ومواد كيماوية... إلخ) إلى غايات تدميرية؛ إذ لم يكن على الإرهابيين يوم 11 سبتمبر إلا التخطيط لإطلاق قوى كهذه ثم إعادة توجيهها. لقد أمكن لطائرتين مدنيتين توفير «ألف طن من القوة التفجيرية» في برجي مركز التجارة العالمي و«بدقة مدمرة».[32]

تحتاج شبكات الإرهاب إلى أشياء أخرى عدا السلاح؛ فهي تحتاج أيضاً إلى قواعد، وهذا هو السبب الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم القوة ضد حكومة طالبان التي ارتبطت بتحالف وثيق مع تنظيم القاعدة.[33] قدمت شبكة أسامة بن لادن دعماً عسكرياً واقتصادياً لحركة طالبان في الحرب الأهلية التي عمت أفغانستان في أواخر التسعينيات. مقابل ذلك سمحت حكومة طالبان لتنظيم القاعدة بإقامة نحو 12 معسكراً من معسكرات التدريب، على أساس استخدام المقاتلين والأسلحة التي بحوزتهم لأغراض مشتركة.[34] بيد أنه لم يكن تحالفاً مُقدراً له النجاح. من الشائع أن نسمع أن المجتمعات الحديثة كم هي هشة أمام أسلحة الإرهابيين، وهذا صحيح ولكنه لا يقارن بهشاشة الدول الضعيفة والفاشلة أمام الأسلحة المتطورة التي تملكها مجتمعات حديثة مشحونة بالعزم والتصميم.

توفر أحداث 11 سبتمبر مثالاً على عملية إبراز قوة الدولة من خلال الشبكات عبر القومية، وتلازمها مع إيلاء العلاقات ما بين الدول مكانة الصدارة، فبعد ثلاثة أسابيع من بداية القصف على أفغانستان،[35] وقبل أن تصبح إطاحة حكومة طالبان هدفاً معلناً للحرب، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى فتح باب التعامل التجاري مع النظام الجديد في كابول؛ إذ دفعت احتمالات فتح الطريق إلى مصادر الطاقة الغنية في وسط وغرب آسيا نخبة من السياسيين ورجال الأعمال الأمريكيين إلى الدخول في جولة

مكثفة من الدبلوماسية التجارية. وقد سبق لديك تشيني، نائب الرئيس جورج بوش الابن، أن قال في عام 1998: «لا أستطيع التفكير بوقت رأينا فيه منطقة تبرز فجأة لتصبح منطقة استراتيجية مهمة مثل منطقة بحر قزوين». وبوصف أكثر تفصيلاً يرى دبلوماسي أمريكي في هذه الأرض الحزينة مملكة عربية سعودية جديدة، بلد «فيه أنابيب نفط وأمير وبلا برلمان وفيه الكثير من قوانين الشريعة»، ويضيف: «نستطيع التعايش مع ذلك».[36] بيد أن من الخطأ التفكير بأن الولايات المتحدة الأمريكية كان دافعها فقط المصالح الجيوسياسية، ذلك إن إعادة تقييمها لموقفها من نظام طالبان كان مبنياً على أسس أخلاقية. كان هناك عاملان مهمان بهذا الخصوص: أولاً، أن أفغانستان استمرت في كونها أكبر مصدِّر للأفيون في العالم؛ وثانياً، أن سجل الحكومة المريع فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان كان على النقيض من المثاليات الديمقراطية التي لازمت إدارة الرئيس بيل كلنتون. تبعاً لذلك أصبح نظام طالبان معزولاً بشكل متزايد في واشنطن والأمم المتحدة على السواء، وينسب بهذا الصدد إلى مادلين أولبريت وزيرة الخارجية الأمريكية [حينذاك] قولها: «نحن نعارض طالبان بسبب معاملتهم للنساء والأطفال» و«عدم احترامهم بشكل عام للكرامة الإنسانية».[37]

لقد انبهر الكثيرون، تحت تأثير الدعاية للعولمة المفرطة، بالجهات التي لا تتبع للدول، ولكن أحداث 11 سبتمبر أبرزت القوة المستمرة للدول. لقد ازدهر تنظيم القاعدة في أماكن كان فيها هيكل الدولة إما ضعيفاً أو غير موجود؛ وبتمويل من دول أخرى وجهات أهلية استطاع تنظيم القاعدة ترسيخ وجوده في أفغانستان واليمن بعقد صفقات مع الحكومة في البلدين لمساعدتهما في حروبهما الأهلية. إن العملية المطولة التي تم بها تشكيل الدول (وانحسارها) في عالم ما بعد الاستعمار ترتبط بالشبكات عبر القومية بواسطة طرق معقدة، وتشبه الدور الذي قامت به الشركات التجارية والمؤسسات الدينية في المساعدة والتحريض على التوسع في نظام الدولة ونشره من مهده الأوربي إلى العالم فيما وراء حدود أوربا. بهذا المعنى فإن 11 سبتمبر والحرب العالمية ضد الإرهاب لم يحدثا تغيراً جوهرياً في التفاعل الدينامي بين القُطرية والنزعة عبر القومية.

مجتمعات القوة وقوة المجتمع

يؤكد لنا كبار ممارسي نظرية مصلحة الدولة العليا مثل ميكافيلي أن المسؤولية الأولى للقيادة هي تنظيم القوة، وهو ما يعني إنشاء دفاعات حصينة والقدرة على معاقبة الآخرين الذين يهددون شعبك أو يستخدمون القوة ضده. وهذا المبدأ في شكله العصري، يفرض أولوية على الدولة، كحامية للمجتمع، هي المحافظة على قيمه ومؤسساته وتراثه، من هنا يمكن اعتبار الدول الحديثة مجتمعات قوة .

إن مبدأ مصلحة الدولة العليا، شأنه شأن سائر المبادئ، مفتوح لتأويلات متنافسة؛ فقد يفسر بمفهوم توسعي عندما تدفع دواعي الأمن الدولة إلى غزو جيرانها، فحقيقة «أنهم» مجتمع قوة مختلف، لهم معتقدات وقيم مختلفة، تدفع إلى الاعتقاد بأنهم يشكلون تهديداً «لنا». هذا هو «المأزق الأمني» التاريخي، والشك الذي لا سبيل إلى تبديده والذي تشعر به دولة ما تجاه الدولة الأخرى. [38] لقد أوجدت «الحرب ضد الإرهاب» فعلاً مآزق أمنية في مناطق عدة، ويبدو أننا، وقبل ابتكار عبارة مقبولة لتسمية الفترة منذ انتهاء الحرب الباردة، على الطريق إلى تحديد مكافئ سيكولوجي أو وظيفي. إن حالات التماثل مدهشة، وقد عشنا هذا الواقع مرات كثيرة؛ فقد نشأت عبارة "guerra fria" [الحرب الباردة] في القرن الثالث عشر لوصف المواجهة بين الإسلام والمسيحية في إسبانيا. [39]

إن التصادم بين العمل كمجتمعات قوة أو تعزيز قوة المجتمع يبرز بوضوح في الجدل الدائر في الغرب حول كيفية الرد على ما جرى في 11 سبتمبر. فبالنسبة إلى الدولة الضحية يمثل الأمر مأزقاً قديماً إزاء الطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة الأمريكية مع العالم الخارجي، مع تعديل جديد. هل يمكن حماية المجتمع بتبني الأمن كشرط يجب تحقيقه «ضد» الآخرين (الأمن القومي)، أم أنه لا يمكن تحقيقه في نهاية المطاف إلا «مع» الآخرين (الأمن المشترك)؟ ليس هذا التباين مجرد دلالات لفظية، فما يستتبع الأخذ بأي منهما من حيث النشاط الدبلوماسي والانتشار العسكري يجعلهما على طرفي نقيض تماماً. ويتمثل الخيار بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في المرحلة

القادمة فيما بين البحث عن السلامة عبر ممارسة مصالحها القومية ضمن مفهوم محدد بشكل ضيق أو السعي إلى تنمية مجتمع سياسي على أوسع نطاق ممكن. إنه خيار بين التفكير بالولايات المتحدة الأمريكية كمجتمع منفرد محكوم بالقدر، كما يوحي بذلك مفهوم مصلحة الدولة العليا، أو أنه واحد من بين «مجتمعـــات متداخلة محكومة بالقدر». [40]

على الرغم من التأكيدات اللفظية حول «بناء تحالف» في الفترة التي أعقبت الهجمات على الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة، فإنه يبدو بوضوح أن عزم إدارة الرئيس بوش على العمل بشكل منفرد قد رجحت كفته. أين هو حلف شمال الأطلسي الآن؟ أو الاتحاد الأوربي؟ أو الأمم المتحدة؟ لا يعتقد بعض الرسميين والمعلقين الأمريكيين أنهم بحاجة إلى تبني النهج المتعدد الأطراف، مثل تشارلز كروثهامر، ويعلنون بصراحة أن «الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تفعل ما تشاء بغض النظر عن موقف أي جهة أخرى». [41] حتى الأصوات الأكثر حذراً، مثل وزير الخارجية كولن باول، تعتقد بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تحتاج إلى تفويض من أي مؤسسة دولية للقيام بأي عمل. سيكون شن حرب ضد العراق* اختباراً كبيراً لتحالف تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصاً في العالم العربي. وماذا لو وقعت تلك الحرب ونجحت؟ هل سيكون رد الفعل نشر مزيد من القوة العسكرية الأمريكية حول العالم؟ وهل تجنح الولايات المتحدة الأمريكية عندئذ إلى المغالاة في التوسع، مثل العديد من الإمبراطوريات في الماضي؟ هل يتعلق «محور الشر» بالخطر الراهن الذي تواجهه دول التحالف، أم يتعلق بدرجة أكبر بعقلنة الطموحات الجيوسياسية، مع ما يصاحب ذلك من جنوح الإمبراطوريات نحو التوسع خارج حدودها الحالية؟

تزامنت فكرة الأمن المشترك في ثمانينيات القرن العشرين مع إحساس متنام بأن كثيراً من المشكلات قد تخطت الحدود القومية، وأن هناك تناقضات بين مفاهيم الأمن

* أعد هذا الكتاب في عام 2002، وقد شنّ تحالف مكوّن بصورة رئيسية من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة حرباً على العراق في 20 آذار/ مارس 2003، أسفرت عن إطاحة نظام الرئيس العراقي صدام حسين، واحتلال العراق. (المحرر)

القومي الضيقة وتحقيق أهداف مشتركة تتعلق بالسلام والبيئة والعمل في سبيل الحقوق الأساسية. وأبرزت الهجمات المباشرة على الأراضي الأمريكية فكرة الأمن كقيمة مشتركة؛ فقد أظهرت أحداث 11 سبتمبر أن أقوى دولة في العالم ليست محصنة ضد التهديدات الأمنية. تعلمت بعض مناطق العالم - وخصوصاً أوربا الغربية بعد حربين عالميتين - أن إحساساً مشتركاً بالترابط المجتمعي هو أقوى أساس للأمن. وإحساس كهذا، على النقيض من ذلك، غائب تماماً تقريباً في العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية؛ فقبل عدة أسابيع من الهجمات على الولايات المتحدة الأمريكية كتب فيصل بودي، وهو صحفي مسلم، مقالاً يمجد فيه فضيلة «التفجير في سبيل الله»،[42] قائلاً: «نحتفل في العالم الإسلامي بمن ندعوهم القائمين بالعمليات الاستشهادية»، وأشار إلى استطلاعات تظهر أن 75٪ من الناس في الشرق الأوسط يؤيدون التفجيرات الاستشهادية ضد إسرائيل. وقال إن رسالة التفجيرات الاستشهادية «شديدة الوضوح»، وهي «مادام أبناء شعبنا لا يستطيعون العيش بكرامة وسلام، فعلى الإسرائيليين ألا يتوقعوا أن يكون بوسعهم ذلك أيضاً». يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية، التي انتهكت حرمتها الآن، أن تتنبه لهذا التحذير الفظ في الوقت ذاته الذي تطارد به الإرهابيين.

لقد تركز الجدل حول ما ينبغي أن يكون عليه رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على الهجمات، في معظمه، على الإجراءات العاجلة بدلاً من الاستراتيجيات البعيدة المدى. ولم تكن هناك تصريحات واضحة حول بدائل أساسية تقوم على قاعدة الأمن المشترك، والاستثناء الملحوظ لذلك هو كلمة رئيس الوزراء البريطاني توني بلير التي وجهها إلى مؤتمر حزب العمال في تشرين الأول/ أكتوبر 2001 حين قال:

«إن أحداث 11 سبتمبر تجمع اليوم الحكومات والشعوب في مختلف أنحاء العالم، للتأمل والدراسة والتغيير... هناك التقاء، وقوة المجتمع تؤكد نفسها. إننا ندرك كم هي هشة حدودنا في وجه التحديات الجديدة في العالم».

لقد كانت نبرته إنجيلية ولكن موضوعاته كانطيَّة؛[43] «هذه لحظة يجب انتهازها. الصورة الكلية قد اهتزت، وأجزاؤها تتحرك في كل اتجاه، وسرعان ما ستستقر. دعونا، قبل ذلك، نعيد تنظيم العالم من حولنا». وأنهى كلمته بالكلمات التالية: «نستطيع أن نحقق معاً، بقوة مسعانا المشترك، أكثر مما نحققه منفردين».[44]

كان بلير محقاً ومخطئاً في الوقت ذاته. فقد كان مخطئاً عندما فكر بأن مجتمعاً عالمياً حقيقياً قد يبرز من مجرد إعادة تجميع أجزاء الصورة الكلية، لأن عالماً أعيد تنظيمه يحتاج إلى أجزاء جديدة. ولكن كان محقاً عندما فكر بأن الشعوب تستطيع تحقيق المزيد جماعياً وليس أحادياً. كما كان نافذ البصيرة في تقديره بأن النماذج القديمة ستستقر بسرعة؛ فها هي قد استقرت ولم يتم انتهاز الفرصة.

عالم مَن يصنعه؟

إلى من نستطيع أن نوكل قيادتنا عبر تصادم عوالم الأفكار ومناورات القوة التي تشكل هذا الزمان العصيب، في الوقت الذي يحدونا فيه الأمل بتجاوز العوالم المتصادمة لأحداث 11 سبتمبر؟ من الذي يستطيع الرؤية عبر دخان وأنقاض ذلك الصباح البشع، ويفهم ما يجب فعله حقاً لضمان ألا تقع أبداً أحداث من هذا النوع مرة أخرى؟ ومن سيعيد صياغة النظام العالمي؟ ولصالح من سيكون ذلك؟ يعد مقياس الزمن طريقة تقليدية للتفريق بين من هو مجرد سياسي وبين من هو رجل دولة عظيم؛ فحل المشكلات يعني للنوع الأول الانصراف إلى الأجندة القائمة اليوم وتلك المتعلقة بالانتخابات المقبلة، أما بالنسبة إلى القادة العظام فإن مشكلات اليوم ليست هي المشكلات الحقيقية. هذا الفارق يعني اختلاف أسلوب المعالجة القائم على الاهتمام بالأعراض بدلاً من الأسباب. في هذا المقام، كانت الأولوية الأولى للبيت الأبيض معالجة الأعراض بالبحث عن الإرهابيين المسؤولين عن الهجمات وتهديد من يؤويهم. لقد نجحت هذه الاستراتيجية على المدى القصير بأكثر مما كان يتوقعه متبنوها. إن حرباً قليلة التكاليف يتوِّجها النصر غالباً وتكاد تخلو من أي خسائر في الأرواح وتتم في إطار

«الدفاع عن النفس» ليست فقط مثالاً لحملة عسكرية نموذجية بل إنها أساس لحملة إعادة انتخاب ناجحة.

هناك أصوات كثيرة في العالم لا تعتبر أن مشكلات اليوم - بما فيها «الحرب ضد الإرهاب» - هي المشكلات الحقيقية. لقد كانت أحداث 11 سبتمبر هي الأعراض المميتة لدفيئة نظام عالمي تكاثر فيها الغضب وتمكن فيها قادة طغاة من اختيار شركاء انتحاريين لهم. في الواقع كان التطرف في أوج موسمه قبل وقوع الهجمات على الولايات المتحدة الأمريكية بوقت طويل، فقد شهدنا عند نهايات القرن العشرين ميلاً متنامياً نحو مفارقة المنطق عند الناس في كثير من أنحاء العالم. كان ذلك واضحاً في النزعة القومية المفرطة في البلقان، وأصولية اليمين السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، وذهنية الإبادة في راوندة، والعقائد الدينية المتطرفة لطالبان، وعدم التسامح في أجزاء من العالم الإسلامي، والعداء للسامية في أوربا الشرقية، ومعتقدات "العصر الجديد" في مجتمعات عديدة. لم نعرف فقط أن الإله لم يمت بل - كما قال جي. كيه. شسترتون قبل قرن - إن كثيراً من الناس وجدوا أن من الأسهل لهم أن يؤمنوا بأي شيء بدلاً من الإيمان بلا شيء.

يؤمن الإرهابيون بمعتقدات تعطي معنى لحياتهم، رغم أن من الممكن تفنيد هذه المعتقدات نظرياً ونفسياً وسياسياً. ما تركه محمد عطا في حقائبه المتأخرة، والذي كان بيّنته الوحيدة، لم يكن متماهياً مع أي كفاح سياسي عظيم. ليس هذا خياراً للدول والمجتمعات وهي تصوغ أطرها للمعنى. لقد تخلصت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الحرب الباردة من الإمبراطورية السوفيتية ولكنها لم تجد دوراً بعد ذلك، ثم وجدت مثل هذا الدور عندما اصطدمت فترة «ما بعد الحرب الباردة» مع المستقبل في 11 سبتمبر وأصبحت «الحرب ضد الإرهاب». لقد أعطى الخوف والتطرف مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية إطاراً للمعنى لم يكن ممكناً أبداً الحصول عليه من تعاملات العولمة على مدار الساعة. لابد، بالطبع، من اتخاذ بعض الإجراءات الأمنية لأن الكثير من الإرهابيين عصيّون على الاسترضاء والردع على السواء، ولكن إذا كان الإرهاب

يُقابل ببساطة بتصعيد العنف، فإن الخوف سيهيمن على شؤون العالم، وسيكون الإرهابيون عندها قد حققوا نوعاً من النصر. في عام 1757 كتب إدموند بيرك في كتابه **السامي والجميل** (On the Sublime and Beatuiful) بأنه «ليس هناك شعور يسلب العقل من كل قدرة على التصرف والتفكير كالخوف». هذا تحذير مهم للمجتمعات التي جربت أثر الخوف في الأشهر الأخيرة، ورأت الأسلوب الذي يُغذي به مشاعر الشك والميل إلى التفكير الجماعي والقسوة، وأحياناً وبمكر، أشد المشاعر بدائية تجاه الآخرين. عندما يسود الخوف لا يعود من الصعب طرح سيناريوهات متشائمة عن الأشهر والسنوات المقبلة.

إلى أي مدى قد تزداد الأمور سوءاً؟ قد يبدو أن هذا سؤال غريب؛ لأنه وبعد مضي ستة أشهر على الهجمات تم إعلان النصر في الحرب في أفغانستان، ولم تنفجر الأزمة في كشمير، ومازالت الحكومات «الصديقة» في باكستان والمملكة العربية السعودية في السلطة، واختفى أسامة بن لادن من المشهد العام وقد يكون ميتاً، ولم تقع كارثة إرهابية كبرى. كل هذا صحيح، ولكن الأخطار مازالت تحيق بنا.

يبقى الوضع في أفغانستان غير مؤكد مع استمرار القصف والقتال الأرضي وفرار القيادات المهمة لطالبان وتنظيم القاعدة. والبلد بحالة اهتياج، ويستشري فيه الفقر، ويسيطر عليه أمراء الحرب، وقد يصبح - كما يحدث غالباً في التاريخ - مقبرة للآمال. أما باكستان المجاورة فإن الحكومة «الموالية للغرب» فيها هشة، ويبقى وقوع انقلاب فيها يقوم به الأصوليون، بدافع الأحداث في كشمير والهند، محتملاً ومعه تحقق كابوس «قنبلة إسلامية». وفي الهند تتصاعد أعمال العنف المتبادلة بين القوميين الهندوس والمسلمين إلى درجة الخطورة، وقد مات فعلاً المئات حتى الآن. تبعاً لذلك تبقى كشمير الموقع الأكثر احتمالاً منذ عام 1945 لاستخدام القنبلة النووية. وإذا كان جنوب آسيا وغربها يضطربان، فإن الشرق الأوسط وصل إلى حد الغليان منذ زمن، والصراع بين إسرائيل والفلسطينيين يتغذى على الاضطرابات وينشرها في أماكن أخرى ويهدد بالتحول إلى حمام دم يصعب تخيل عواقبه. أما إذا اتسعت الحرب ضد الإرهاب لتشمل العراق فربما يكون من المتوقع أن يهاجم صدام حسين إسرائيل كنوع من المناورة

الأولية لاستقطاب تأييد شعوب المنطقة، ذلك أن «الشارع العربي» جاهز للانفجار وقد تكون الحرب هي الشرارة. وكما يُعتقد فإن البيت السعودي مهتز الأسس (ومعه إمدادات النفط الرخيص للغرب). فهل يستطيع أسامة بن لادن بعد الآن النهوض والعودة إلى مكة، مثل عودة آية الله الخميني ظافراً إلى طهران قبل عقدين من الزمن؟ وهناك قلق خارج منطقة الشرق الوسط حول مدى الاستقرار في الفلبين وإندونيسيا، وأي بلد في الواقع يحوي نسبة كبيرة من المسلمين.

وتوجد في العديد من الدول الغربية بالطبع جاليات إسلامية كبيرة، وربما أدت أي حرب ضد الإرهاب أكثر اتساعاً وعنفاً يسقط فيها عدد كبير من الضحايا إلى توتر علاقات التنوع الثقافي مع هذه الجاليات إلى درجة الانفجار. لقد أصبح تأكُّل الحريات المدنية حتى الآن باسم «الأمن» مدعاة للقلق في المجتمع المدني للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وأصبح السلوك الرجعي تجاه الغرباء والمهاجرين وطالبي اللجوء السياسي واضحاً وعلى نطاق واسع. والأسوأ من ذلك أن القادة في كل مكان باتوا يستخدمون حجة مكافحة الإرهاب لإضفاء شرعية على مواجهة خصومهم المحليين، والرئيس جورج بوش الابن هو مجرد واحد من القادة الذين كان الأمر بالنسبة إليهم هدية سياسية غير متوقعة.

لقد قال الرئيس بوش الابن دائماً بأنها ستكون حرباً طويلة، وهو بالتأكيد محق في ذلك. فكم من الوقت يحتاج الأمر للقضاء على تنظيم القاعدة في الأربعين بلداً التي يفترض أن فيها خلايا «نائمة» لهذا التنظيم؟ وهل من المحتمل إجراء عرض للنصر في هذه الحرب ذات يوم، إذا أخذنا في الحسبان - كما رأينا في إيرلندا الشمالية - أن أحداً لا يستطيع أن يعرف بالتأكيد أن آخر هجوم إرهابي وقع هو الهجوم الأخير؟ في الحروب التقليدية يتحقق النصر باحتلال الأرض، أما في الحرب العالمية ضد الإرهاب فليس من الضروري فقط احتلال أرض عالمية على نحو ما، ولكن لابد من كسب العقول والقلوب أيضاً. تنشر الاستراتيجية الأمريكية تدريجياً بنيتها العسكرية التحتية عبر العالم للسيطرة على الأرض، ولكن الدبلوماسية الأمريكية لم تحقق النجاح ذاته حتى الآن في كسب العقول والقلوب. ورغم أنه يبدو أن تأكيد الحضور العسكري

للولايات المتحدة الأمريكية قد نجح على المدى القريب - بتحقيق درجة من الاستقرار - فإن النصر مازال بعيداً. كم مفجراً انتحارياً وُلد اليوم؟ الفرضية الأكثر مباشرة هي أن حادثاً «مذهلاً» قد يكون في مرحلة متقدمة من التخطيط وقت كتابة هذه الكلمات، حادث بسلاح نووي أو بيولوجي أو كيماوي أو ببساطة أسلحة تقليدية ذات قدرة تدميرية هائلة. قد يهتز العالم ثانية، حتى قلبه السياسي الدولي، في الأشهر القليلة بين إعداد مادة هذا الكتاب ونشره.

إن الخيار الذي تواجهه معظم المجتمعات الغربية القوية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، ليس ببساطة بين النجاح في استخدام القوة العسكرية في المدى القريب والبعيد، بل بين سيادة عصر من الإرهاب أو بناء مجتمع عالمي. يجب النجاح في معالجة المدى القريب إذا كنا نأمل أي شيء أفضل على المدى البعيد. ومن المفيد هنا أن نستذكر ألبير كامو واقتناعه بأن الوسائل التي يستخدمها المرء اليوم تصوغ شكل الأهداف التي قد يصل إليها غداً.[45] هذا قول يتحدى مقولة ميكافيلي بأن الغاية تبرر الوسيلة. أما غاندي فهو يرى أن «الغايات والوسائل تعني الشيء نفسه»؛ فقد تكون «الغاية» المؤكدة بعيدة المنال ولكن «الوسائل» ليست كذلك.[46] ليست هذه دعوة إلى الكمال الإنساني بل إلى إعادة فهم معنى النصر. فبدلاً من فسح المجال للإرهاب لأن ينتصر عن طريق السماح بهيمنة الخوف، فإن من الممكن هزيمة الإرهاب اليوم (إذا لم يكن قد تم استئصاله بعد) باستخدام الوسائل المساوية أخلاقياً للأهداف التي نسعى إليها. إن معاملة السجناء في كوبا [معتقل جوانتانامو] أو المعارضين في البلاد هي حالات تحت الاختبار. وتشمل الوسائل المستخدمة في تحقيق النصر، إضافة إلى اتخاذ إجراءات أمنية ضرورية، التزاماً ثابتاً من الدول الكبرى في العالم بالتصرف كما لو أن القانون ليس مجرد أداة للأقوياء، وأن إضفاء صبغة إنسانية على العولمة له أولوية، وأن خلق ثقافة عالمية لحقوق الإنسان سيكون نتيجة للحوار وليس إملاء. ستمثل هذه الوسائل باعتبارها غايات نصراً يومياً على الإرهاب. وإذا كان هدف السياسة مقصوراً على الأمن القومي بمفهومه الضيق، فإن من الممكن لنا القول بأن 11 سبتمبر لم يكن فقط أمسنا المشترك بل إننا نخاطر بجعله كل أيامنا المقبلة.

القسم الأول

الإرهاب

الفصل الثاني

التاريخ و11 سبتمبر[1]

فرانسيس فوكوياما

يبدو أن نقلة مفاجئة قد طرأت على السياسة العالمية بعد 11 سبتمبر. فخلال عصر الدوت كوم (الذي يبدو اليوم كزمان ساحر غابر) كانت الولايات المتحدة الأمريكية في خضم حركة متسارعة؛ إذ انهارت الشيوعية، المنافس الأخير للديمقراطية الليبرالية، مثلما انهارت قبلها الفاشية والملكية، وشهد الاقتصاد الأمريكي انطلاقة قوية، وبدا أن المؤسسات الديمقراطية تشق طريقها باطراد في جميع أنحاء العالم. قيل بأن التقنية تقرّب أجزاء القرية العالمية بعضها من بعض بطرق تجعل الدول القطرية التقليدية عديمة الشأن. اليوم يبدو كل شيء مختلفاً، فالولايات المتحدة الأمريكية ذهبت إلى شن الحرب ضد طالبان والقاعدة في أفغانستان بعد أن تعرضت لهجوم ناجح لا سابق له على أراضيها مباشرة، وبعد مرحلة أولية ناجحة من هذه الحملة تستعد لمواجهة العراق. وتمت تعبئة أعداد كبيرة من المسلمين لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، ويُطلب من دول حول العالم أن تختار بين طرفي الصراع. وأخذت دواعي الأمن تعرقل الاقتصاد الذي يقوم على مبدأ «الإنتاج حين الطلب»، والذي يعتمد على الحدود المفتوحة والحركة الحرة للأشخاص والبضائع.

ماذا يحدث هنا؟ هل نشهد بداية عقود طويلة من «صراع الحضارات» وتحريض الغرب ضد الإسلام في مواجهة قاسية تمتد بوحشية خارج المستنقع الأفغاني لتشمل مزيداً من المناطق في العالم؟ وهل ستُستخدم ضدنا التقنية نفسها التي كانت تبدو أنها دعائم للحرية، مثل الطائرات وناطحات السحاب والمختبرات البيولوجية، بطرق لا نستطيع السيطرة عليها في عاقبة الأمر؟ أم هل سينحسر النزاع الحالي ويعود العالم القديم لمواصلة اندماجه الاقتصادي بمجرد التخلص من أسامة بن لادن وطالبان والقضاء على شبكة الإرهاب؟

لقد طرحتُ قبل ما يزيد على عشر سنوات نظرية مفادُها أننا وصلنا إلى «نهاية التاريخ»: هذا لا يعني أن أحداث التاريخ ستتوقف، ولكنه يعني أن التاريخ باعتباره تطوراً للمجتمعات الإنسانية من خلال أشكال مختلفة من الحكومات قد بلغ ذروته بالديمقراطية الليبرالية الحديثة والرأسمالية التي توجه السوق.[2] ومازلت أعتقد بصحة هذه الفرضية رغم الأحداث التي وقعت منذ 11 سبتمبر: ستبقى الحداثة، كما تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية والديمقراطيات المتطورة الأخرى، القوة المهيمنة على سياسات العالم، وستستمر المؤسسات التي تجسّد المبادئ الأساسية للحرية والمساواة في الانتشار حول العالم.

تمثل هجمات 11 سبتمبر حركة ارتدادية يائسة ضد العالم الحديث، والذي يبدو كقطار شحن سريع لأولئك الذين لا يريدون الصعود إليه. ولكننا بحاجة إلى النظر بجدية إلى التحدي الذي نواجهه؛ فإذا كان بوسع حركة إلحاق دمار هائل بالعالم الحديث، حتى لو كانت هذه الحركة لا تمثل سوى عدد قليل من الناس، فإن ذلك يثير أسئلة حقيقية حول قدرة حضارتنا على البقاء والتطور. كما أن وجود أسلحة دمار شامل في أيدي قوى شديدة العداء للولايات المتحدة الأمريكية والغرب، واحتمال استخدامها لتلك الأسلحة، قد أصبح تهديداً حقيقياً. وتتمثل الأسئلة الأساسية التي يواجهها الأمريكيون وهم يتقدمون في هذه الحرب ضد الإرهاب، في مدى عمق هذا التحدي الجوهري، وما نوع الحلفاء الذين قد يشملهم هذا التحدي، وما الذي يتعين علينا أن نفعله لمواجهته.

صدام حضارات!

يجادل العالم السياسي البارز صمويل هنتنجتون بأن الصراع الحالي يمكن أن يتحول إلى «صدام حضارات»، وهو نوع من النزاعات الثقافية التي تنبأ، قبل عدة سنوات، بأنها سترهق عالم ما بعد الحرب الباردة.[3] وفي الوقت الذي تؤكد فيه إدارتا بوش وبلير، وهما على حق، بأن الصراع الراهن هو ضد الإرهاب وليس حرباً بين الغرب والإسلام، فمن الواضح أن هناك قضايا ثقافية تلعب دوراً في الأحداث.

يميل الأمريكيون إلى الاعتقاد بأن مؤسساتهم وقيمهم - الديمقراطية، والحقوق الفردية، وسيادة القانون، والازدهار القائم على الحرية الاقتصادية - تمثل تطلعاً عاماً سيصل إلى ذروته بمشاركة جميع شعوب العالم فيه إذا أتيحت الفرصة لهم لذلك، وهم يميلون إلى الاعتقاد أيضاً بأن طريقة حياة المجتمع الأمريكي تستهوي الناس من سائر الثقافات، ويبدو أن ملايين المهاجرين من جميع أنحاء العالم الذين يلجؤون إلى كل وسيلة ممكنة للانتقال للعيش في الولايات المتحدة والدول المتقدمة الأخرى يعطون دليلاً واضحاً على ذلك.

بيد أن الأحداث منذ 11 سبتمبر تتحدى وجهة النظر هذه. فقد كان محمد عطا والمختطفون الآخرون شباناً متعلمين درسوا وعاشوا في الغرب، والمسألة ليست فقط في أن الغرب لم يفلح في إغوائهم بل إن ما شاهدوه سبَّب لهم نفوراً كافياً جعلهم راغبين في قيادة طائرات اخترقوا بها بنايات وقتلوا آلافاً من الناس الذين عاشوا بينهم. إن الانغلاق الثقافي، كما في حالة أسامة بن لادن وأتباعه من الأصوليين الإسلاميين، يبدو وكأنه مسألة مطلقة. فهل قصر نظرنا الثقافي فقط هو الذي يجعلنا نعتقد أن القيم الغربية هي قيم عامة من الناحية الكامنة؟

منطق التاريخ

هناك، في الواقع، أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن القيم والمؤسسات الغربية تستهوي بشدة الكثيرين، إن لم يكن معظم الناس، في الدول غير الغربية. وليس المقصود هنا إنكار علاقة كل من الديمقراطية والرأسمالية بالمسيحية، أو حقيقة أن جذور الديمقراطية موجودة في أوربا؛ فكما أوضح فلاسفة، من أليكسس دي توكفيل وجورج هيجل إلى فريدريك نيتشه، فإن الديمقراطية الحديثة هي نسخة علمانية للمبدأ المسيحي حول المساواة الإنسانية العامة.

ولكن المؤسسات الغربية تشبه المنهج العلمي الذي على الرغم من اكتشافه في الغرب فإن إمكانية تطبيقه عامة. وهناك آليات تاريخية ثابتة تشجع التحول الطويل

الأمد عبر حدود الحضارات، وتبدأ أولاً وبأقوى صورة في الاقتصاد ثم في المجال السياسي، وأخيراً (وبعيداً جداً) في الثقافة. وما يدفع هذه العملية في المقام الأول هو العلم والتقنية الحديثة التي من شأن قدرتها على إنتاج الثروة والأسلحة الحربية أن تجعل جميع الشعوب ملزمة فعلياً بالتوافق معها. إن تقنية الرقائق الإلكترونية أو العلاجات الطبية الحيوية لا تختلف لدى المسلمين والصينيين عنها لدى الغربيين، وتفرض الحاجة إلى استعمالها تبني قيم اقتصادية معينة تشجع التنمية مثل حرية السوق وسيادة القانون. وتزدهر أنشطة السوق المدفوعة بالتقنية الحديثة بالحرية الفردية، أي النظام الذي يتخذ فيه الأفراد - وليس الحكومات أو رجال الدين - القرارات حول الأسعار أو نسب الفائدة.

يميل التطور الاقتصادي بدوره إلى خلق الديمقراطية الليبرالية؛ ليس بصورة حتمية، ولكن غالباً إلى درجة تجعل العلاقة بين التطور والديمقراطية أحد «القوانين» القليلة في العلوم السياسية التي تلاقي قبولاً واسع النطاق. وتنتج التنمية الاقتصادية طبقة وسطى تتمتع بحقوق الملكية، ومجتمعاً مدنياً معقداً، ومستويات تعليمية متصاعدة دوماً للحفاظ على التنافس الاقتصادي. تخلق هذه العوامل مجتمعة تربة خصبة تتشكل فيها المطالبة بالمشاركة السياسية الديمقراطية، والتي تصبح مؤسسية في النهاية من خلال حكومة ديمقراطية.

أما آخر مجالات التحول وأضعفها فهي الثقافة؛ أي المعتقدات الدينية، والعادات الاجتماعية، والتقاليد الموروثة. فالشعوب تكره التخلي عن قيمها الراسخة، وسيكون من السذاجة المفرطة الاعتقاد بأن الثقافة الشعبية الأمريكية، بما تتسم به من إغراء، ستكون قادرة على احتواء العالم قريباً. والواقع أن انتشار مطاعم ماكدونالدز والثقافة الهوليوودية حول العالم قد أثارت نفوراً أكبر من فكرة العولمة ذاتها.

ولكن مع أن الخلافات الثقافية تبقى موجودة في المجتمعات الحديثة فإنها تميل إلى البقاء منزوية بعيداً عن السياسات ومقتصرة على شؤون الحياة الخاصة. والسبب في

ذلك بسيط، وهو أنه لو كانت السياسة ترتكز على شيء كالدين فلن يكون هناك أبداً سلام في المجتمع المدني لأن الناس لا يستطيعون الاتفاق على القيم الدينية الجوهرية. وتعد العلمانية تطوراً حديثاً نسبياً في الغرب: فقد اعتاد الأمراء والرهبان إصدار تعاليم لرعاياهم بخصوص المعتقدات الدينية التي يتعين عليهم اتباعها ويضطهدون من لا يلتزم بها. وخرجت الدولة الديمقراطية العلمانية الحديثة من المخاض الدامي للنزاعات الدينية في أوربا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، والتي كانت فيها الطوائف المسيحية المختلفة يذبح بعضها بعضاً دون رحمة أو شفقة. وأصبح فصل الدولة عن الكنيسة عنصراً ضرورياً للتحديث تحت ضغط الحاجة إلى السلام في المجتمع المدني؛ وهي أطروحة مذهلة ناقشها فلاسفة مثل هوبز ولوك في إطار تقاليد راقية بلغت ذروتها في إعلان الاستقلال والدستور الأمريكيَّين. يوحي هذا المنطق الراسخ في التحديث بأن القيم الغربية ليست مجرد فسائل ثقافية اعتباطية للمسيحية الغربية، ولكنها تحتضن عملية أكثر شمولاً. ما يتعين علينا أن نسأله إذاً هو: هل هناك ثقافات أو مناطق في العالم ستقاوم أو حتى ستنغلق في وجه عملية التحديث؟

الغرب وبقية العالم

لو نظرنا إلى آسيا فمن الصعب أن نجد حواجز ثقافية منيعة ضد التحديث، وقد اعتاد رئيس وزراء سنغافورة السابق لي كوان يو القول بأنه توجد «قيم آسيوية»[4] تؤيد الاستبداد وليس الديمقراطية، ولكن في السنوات الأخيرة شرعت كوريا الجنوبية وتايوان في نشر الديمقراطية بعد أن أصبحتا أكثر ثراء؛ أما في الهند فقد كانت الديمقراطية ناجحة فيها بالطبع منذ الاستقلال في عام 1948، وقد شرعت الهند مؤخراً في إدخال سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية قد تساعدها على الخروج من الفقر أيضاً.

وتعد الحواجز الثقافية في أمريكا اللاتينية والدول الشيوعية السابقة في أوربا أقل وضوحاً؛ فالمشكلة بالنسبة إليهم هي الفشل عملياً في تحقيق التحديث وليس عدم

رضاهم عن هدف التحديث نفسه. كما أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تعاني مشكلات عدة، من الأيدز والحروب الأهلية إلى الحكومات البائسة، ولكن من الصعب فهم كيف أن تقاليدها الثقافية المتنوعة ستمنع مجتمعاتها من التحديث، إذا كان بوسعهم الاتفاق على كيفية إدارة شؤونهم في مجالات أخرى.

إذاً، فالإسلام هو الثقافة العالمية الكبيرة التي يمكن القول بأن لها بعض المشكلات الجوهرية مع الحداثة. ورغم كل التطور في المجتمعات الإسلامية فهي لا تستطيع المباهاة بأكثر من ديمقراطية قائمة واحدة (تركيا)، ولم تشهد أي انطلاقة اقتصادية مثل كوريا الجنوبية أو سنغافورة. إلا أن من المهم أن نكون دقيقين في تحديد مكمن المشكلة الأساسية.

وجه الاختلاف في الإسلام

من المشكوك فيه أن يكون هناك شيء في صلب الإسلام يجعله معادياً للتحديث، فالإسلام، شأنه شأن المسيحية والهندوسية والكونفوشيوسية أو أي من الأديان الكبرى الأخرى أو التقاليد الثقافية في العالم، هو منظومة من التعقيد غير العادي تطورت مع الزمن بطرق متنوعة. وخلال الفترة التي أشرنا إليها سابقاً وعندما كانت الحروب الدينية تمزق أوربا المسيحية، كانت هناك أديان ومذاهب مختلفة تعيش بسلام في ظل نظام الحكم العثماني. وفي القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كانت هناك اتجاهات ليبرالية إسلامية مهمة في مصر وإيران وتركيا، وقد أصبحت الجمهورية التركية في عهد كمال أتاتورك واحدة من أكثر نظم الحكم علمانية في التاريخ الحديث.

يختلف العالم الإسلامي عن ثقافات العالم الأخرى في جانب مهم واحد، فقد أنتج وحده في السنوات الأخيرة وبشكل متكرر حركات متطرفة مؤثرة لا ترفض السياسات الغربية فقط بل أبسط مبادئ الحداثة نفسها؛ وهو التسامح الديني. لقد احتفلت هذه المجموعات بهجمات 11 سبتمبر لأنها أذلت مجتمعاً تؤمن هذه الجماعات بأنه فاسد في أساسه. ولا يتعلق هذا الفساد فقط بالحرية الجنسية والشذوذ الجنسي

وحقوق المرأة كما هي في الغرب، بل ينطلق، من وجهة نظرهم، من العلمانية نفسها. إنهم يكرهون أن تكون الدولة في المجتمعات الغربية مكرسة للتسامح الديني والتعددية بدلاً من خدمة الحقيقة الدينية. وفي حين أن الاستهلاكية الغربية تستهوي شعوب آسيا وأمريكا اللاتينية والكتلة السوفيتية السابقة وأفريقيا، والتي تود لو تستطيع مضاهاتها، فإن المتطرفين مثل الوهابيين السعوديين أو أسامة بن لادن أو طالبان ينظرون إليها باعتبارها دليلاً على الانحطاط الغربي.

ليست هذه إذاً، ببساطة، «حرباً» ضد الإرهاب، كما تصورها حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لأسباب مفهومة، وليس السبب الحقيقي وراء هذه الحرب هو السياسة الأمريكية الخارجية تجاه فلسطين أو العراق كما يجادل كثير من المسلمين. إن الصراع الأساسي الذي نواجهه أكثر اتساعاً لسوء الحظ، ولا ينحصر في مجموعة صغيرة من الإرهابيين ولكن يشمل مجموعة كبيرة من الإسلاميين المتطرفين والمسلمين الذين يُغلّبون هويتهم الدينية على أي قيم سياسية أخرى. فالنزعة الإسلامية المتطرفة هي التي تشكل الخلفية لإحساس بالظلم أوسع وأكثر عمقاً وأبعد عن الحقيقة بكثير عما هو عليه في أي مكان آخر. إنه هذا النوع من الإسلاميين الذين يرفضون الاعتقاد بأن المسلمين كانوا ضالعين في الهجمات على مركز التجارة العالمي، ويعزونها بدلاً من ذلك إلى إسرائيل. وقد يشكون من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ولكنهم يفسرون تلك السياسة باعتبارها جزءاً من مؤامرة أوسع ضد الإسلام (متناسين بأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية قد ساندت في الماضي المسلمين في الصومال والبوسنة وكوسوفا والشيشان).

إذا أدركنا أن الصراع الأساسي ليس فقط مع الإرهابيين الحقيقيين بل مع إسلاميين متطرفين يرون العالم من زاوية صراع مانَوَي بين المؤمنين والكافرين، يتبين لنا عندها أننا لا نتحدث عن مجموعة صغيرة ومعزولة من المتعصبين. لقد حظي أسامة بن لادن بتعاطف كبير في جميع أنحاء العالم الإسلامي منذ 11 سبتمبر لوقوفه في وجه الولايات المتحدة الأمريكية؛ من سكان الأكواخ في كراتشي إلى المهنيين في بيروت

والقاهرة، وإلى المواطنين من أصل باكستاني وجزائري في بريطانيا وفرنسا. ويقدر دانييل بايبس، المختص في شؤون الشرق الأوسط، بأن نسبة هؤلاء المتطرفين في العالم الإسلامي تصل إلى 10 ـ 15٪.

الفاشية الإسلامية

لماذا برز هذا النوع من النزعة الإسلامية المتطرفة فجأة؟ قد لا تختلف الأسباب من ناحية اجتماعية عن تلك التي أدت إلى بروز الفاشية الأوربية في أوائل القرن العشرين. لقد شهد العالم الإسلامي أعداداً كبيرة من السكان تهجر حياة القرية التقليدية أو البداوة خلال الجيل الماضي، وقد استوطن العديد منهم المدن وتعرفوا على أشكال من الأدبيات الإسلامية التجريدية تدعوهم إلى العودة إلى إسلام أنقى بالطريقة ذاتها التي حاولت فيها القومية الألمانية المتطرفة إعادة بث الحياة في هوية عرقية أسطورية عفا عليها الزمن. يلقى هذا النوع من الإسلام قبولاً واسعاً لأنه يتظاهر بتفسير فقدان القيم والتخبط الثقافي الناتجين عن عملية التحديث نفسها.

ولتوضيح الأمور يمكن القول بأن الصراع الراهن ليس ببساطة صراعاً ضد الإرهاب أو ضد الإسلام كدين أو حضارة، ولكنه صراع ضد الفاشية الإسلامية؛ أي التطرف في عدم التسامح، والمبادئ المناوئة لروح العصر التي برزت مؤخراً في أنحاء عدة من العالم الإسلامي.

يجب توجيه لوم قوي على تصاعد الفاشية الإسلامية إلى الحكومة السعودية، فقد ارتبطت مصائر العائلة السعودية المالكة منذ سنوات عديدة بالطائفة الوهابية المتزمتة، وسعت العائلة المالكة لعدة سنوات إلى تأمين الشرعية والحماية من قبل رجال الدين عن طريق تعزيز الوهابية. وخصص الحكام السعوديون استثمارات كبيرة لترويج مذهبهم الإسلامي خلال الثمانينيات والتسعينيات، وخصوصاً في أعقاب المحاولة الفاشلة للاستيلاء على المسجد الحرام في مكة عام 1979. إن العقيدة الوهابية مؤهلة بسهولة لأن تكون فاشية إسلامية: ففي كتاب مدرسي مقرر على طلاب الصف العاشر نص

يشير إلى أن «من الواجب على المسلمين أن يكون بعضهم موالياً لبعض واعتبار الكفار أعداء لهم». لقد روج السعوديون لهذا المبدأ، ليس فقط في الشرق الأوسط، بل في الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، حيث يقال بأنهم استثمروا مئات الملايين في بناء المدارس والمساجد لنشر مذهبهم الإسلامي. أتاحت كل هذه الأموال من منطقة الخليج الفرصة لأسامة بن لادن وأتباعه لشراء وطن لهم في أفغانستان ليستخدموه كقاعدة لتدريب جيل كامل من المتطرفين العرب. كما ينبغي توجيه اللوم في هذا الأمر أيضاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية لابتعادها عن المنطقة بعد الانسحاب السوفيتي، وعدم تحمل مسؤولية قيام نظام سياسي معتدل ومستقر هناك.

هناك سبب أخير ساعد في انطلاقة الفاشية الإسلامية في الثمانينيات والتسعينيات يتعلق بـ «قضايا جذرية»؛ مثل الفقر، والركود الاقتصادي، والسياسات الاستبدادية في الشرق الأوسط، وهي أمور مهيجة للتطرف السياسي. إلا أن علينا أن نكون واضحين تماماً فيما يتعلق بالأسباب الحقيقية لتلك القضايا الجذرية في ضوء الاتهامات المتكررة للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى بأنه كان بوسعها التخفيف منها إلى حد كبير.

الحقيقة أن المجتمع الخارجي كان يساعد الدول الإسلامية منذ مدة طويلة من خلال مؤسسات دولية كالبنك الدولي، مثلما ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملاتها الثنائية دولاً مثل مصر والأردن. إلا أن القليل جداً من هذه المساعدات قد حقق شيئاً يذكر، لأن المشكلة الأساسية هي مشكلة سياسية في العالم الإسلامي نفسه. كانت هناك دائماً فرص لإدخال إصلاحات سياسية واقتصادية، ولكن قليلاً من الحكومات الإسلامية، وما من دولة عربية بشكل خاص، أخذت على عاتقها انتهاج ذلك النوع من السياسات التي اتبعتها دول مثل كوريا الجنوبية وتايوان وتشيلي والمكسيك، بفتح بلادها للاقتصاد العالمي ووضع أسس للتنمية المستدامة. ولم تقم حكومة عربية من تلقاء نفسها بالتنازل عن الحكم طواعية لصالح حكم ديمقراطي مثلما فعلت الملكية الإسبانية بعد وفاة الدكتاتور فرانكو أو كالوطنيين في تايوان أو مختلف

الدكتاتوريات العسكرية في الأرجنتين والبرازيل وتشيلي وأجزاء أخرى من أمريكا اللاتينية. إن نواحي التقصير هذه، وليس أي شيء فعله العالم الخارجي أو امتنع عن فعله، هي السبب الجذري لركود العالم الإسلامي.

المستقبل

إن التحدي الذي تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية وحكومات غربية أخرى اليوم يتخطى مجرد خوض معركة مع عصبة صغيرة من الإرهابيين، ويشكل بحرُ الفاشية الإسلامية الذي يسبح فيه الإرهابيون تحدياً أيديولوجياً أشد، بصورة أساسية من جوانب عدة، من ذلك الذي شكلته الشيوعية. فكيف ستكون المسيرة الواسعة للتاريخ بعد هذه النقطة؟ وهل سيضم الإسلام المتطرف مزيداً من الأتباع، ويحوز أسلحة أحدث وأقوى يستخدمها في مهاجمة الغرب؟ من الواضح أننا لا نعرف ذلك، ولكن هناك عوامل معينة قد تصلح كمؤشرات.

العامل الأول هو نتائج العمليات العسكرية الناجحة في أفغانستان ضد طالبان وتنظيم القاعدة، وبعدهما ضد صدام حسين في العراق. فمهما اعتقد الناس بأن الأفكار تحيا أو تموت نتيجة لمدى صحتها أخلاقياً من الداخل فإن القوة مهمة جداً. إن الفاشية الألمانية لم تسقط بسبب تناقضاتها الأخلاقية الداخلية بل لأن ألمانيا قُصفت حتى أصبحت أنقاضاً واحتلتها جيوش الحلفاء. واكتسب أسامة بن لادن شعبية هائلة في سائر أنحاء العالم الإسلامي لهجومه الناجح على مركز التجارة العالمي، وإن تدمير قاعدة عملياته في أفغانستان وقتله أو أسره في النهاية على يد القوات الأمريكية سيجعل كل ما يمثله أقل جاذبية. ومن ناحية أخرى، فإن شن حملة عسكرية على العراق ينطوي على خطر تفاقم التطرف، إلا إذا تمت العملية بشكل سريع وبدون خسائر، وتم إحلال حكومة ديمقراطية مقبولة مكان نظام البعث.

العامل الثاني والتطور الأكثر أهمية ينبغي أن يأتي من داخل الإسلام نفسه؛ إذ يتعين على المجتمع الإسلامي أن يقرر ما إذا كان سيعقد سلاماً مع الحداثة، وخصوصاً مع

المبدأ الأساسي المتمثل في دولة علمانية وتسامح ديني. يقف العالم الإسلامي اليوم على مفترق طرق كالذي وقفت فيه أوربا المسيحية خلال حرب السنوات الثلاثين في القرن السابع عشر؛ إذ تنطوي السياسة الدينية على إمكان قيام نزاعات لا نهاية لها، ليس فقط بين المسلمين وغير المسلمين (إذ إن العديد من حوادث التفجير التي وقعت مؤخراً في باكستان كانت بسبب العداء بين الشيعة والسنة)، وقد يشكل هذا الأمر كارثة على الجميع في عصر الأسلحة البيولوجية والنووية.

هناك بعض الأمل في بروز فصيل إسلامي أكثر ليبرالية بسبب المنطق التاريخي الداخلي للعلمانية السياسية. فالحكم الإسلامي لا يستهوي الناس إلا عندما يكون فكرة مجردة، أما أولئك الذين تعين عليهم العيش فعلاً تحت حكم أنظمة من هذا النوع، في إيران وأفغانستان، فقد عانوا دكتاتوريات خانقة يسيطر عليها قادة أقل معرفة من معظم الناس بكيفية التغلب على مشكلات الفقر والركود الاقتصادي. وحتى بعد وقوع أحداث 11 سبتمبر تستمر تظاهرات في طهران وعدة مدن إيرانية أخرى يسير فيها عشرات الآلاف من الشباب الذين ضاقوا ذرعاً بنظام الحكم الإسلامي ويطالبون بنظام سياسي أكثر تحرراً. وقد استبدل هؤلاء بصيحاتهم السابقة: «الموت لأمريكا» صيحة جديدة: «نحن نحبك يا أمريكا»، حتى في الوقت الذي كانت فيه القنابل الأمريكية تتساقط على جيرانهم طالبان في أفغانستان.

يبدو في الواقع أنه إذا كان هناك بلد سيقود العالم الإسلامي خارج هذا الوضع فإن إيران هي المرشحة لذلك، وهي البلد ذاته الذي بدأ هذه الثورة الأصولية قبل ربع قرن بإسقاط حكم الشاه وتسليم السلطة لآية الله الخميني. وبعد جيل من ذلك التاريخ، قلّما تجد شخصاً يقل عمره عن 30 عاماً في ذلك البلد يبدو أنه مازال متعاطفاً مع الأصولية، وإذا كان بوسع إيران إيجاد نموذج إسلامي أكثر عصرية وتسامحاً فستكون قدوة مؤثرة لبقية العالم الإسلامي.

إن على المسلمين المهتمين بإيجاد نظام إسلامي أكثر تحرراً أن يتوقفوا عن لوم الغرب لنظرته التعميمية للإسلام، وأن ينهضوا لعزل وإسقاط شرعية المتطرفين بينهم. هناك

دلائل تشير إلى أن هذا يحدث فعلاً حالياً، وقد أخذ المسلمون الأمريكيون يتنبهون لمدى التأثير الوهابي في مجتمعاتهم، وهذا ما قد يدركه المسلمون في الخارج أيضاً إذا حدث تحول حاسم ضد الأصولية في أفغانستان.

ليس الصراع بين الديمقراطية الغربية الليبرالية والفاشية الإسلامية صراعاً بين نظامين حضاريين متكافئين يستطيع كلاهما التمكن من العلم والتقنية وإنتاج الثروة والتعامل مع التنوع الواقعي في العالم المعاصر. فالمؤسسات الغربية لها تفوق مطلق في كل هذه الأمور، ولذلك فإنها ستواصل التمدد عبر العالم على المدى البعيد. ولكننا لكي نصل إلى المدى البعيد يجب علينا اجتياز المدى القصير. لسوء الحظ، لا يتصف التقدم التاريخي بالحتمية، وفي غياب القيادة والشجاعة والتصميم على القتال من أجل القيم التي تجعل المجتمعات الحديثة شيئاً ممكناً لا نلمس إلا القليل من النتائج الجيدة.

الفصل الثالث

حرب من نوع جديد

لورنس فريدمان

تثير الحرب التي بدأت ضد الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001 الفضول من جوانب عدة، أبرزها أن كلا الجانبين استخدما في هذه الحرب أساليب حديثة وبدائية على السواء. لقد دعا الرئيس جورج بوش الابن إلى حرب ضد الإرهاب،[1] ولكن ذلك لم يكن الإعلان الذي بدأت به الحرب. فقد كان خصومه قد أعلنوها قبل سنوات عديدة عندما رفعوا راية القتال ضد ما زعموا أنه تدخل أمريكي خبيث في شؤون الدول الإسلامية. وبعد سلسلة من الضربات المتواضعة ضد الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها في الخارج نجحوا في توجيه ضربة كبرى. وكان لابد من الافتراض بعدئذ أن هذا النجاح سيشجعهم على المحاولة مرة أخرى. لذا، لم يكن الذهاب أو عدم الذهاب إلى الحرب خياراً أمريكياً.

ورغم أنه قد أصبح من المسلَّم به أن هجمات 11 سبتمبر قد ارتُكبت من قبل تنظيم القاعدة، فإن أحداً لم يعلن مسؤوليته عنها ولم يتقدم أحد بمطالب تتصل بها. يعتبر الإرهاب عادة، من حيث كونه جزءاً من استراتيجية حرب العصابات، آلية للقسر؛ إذ إن العمليات تخلق تهديداً بوقوع ما هو أسوأ إذا لم تتم الاستجابة لمطالب سياسية، وهي المطالب التي كانت - حتى عهد قريب على الأقل - تميل إلى التركيز على إنهاء احتلال أجنبي أو تصدر عن حركة انفصالية. كان هناك حديث في تسعينيات القرن العشرين حول نوع جديد من الإرهاب يشير إلى الاستعداد للانتقال إلى مرحلة تتخطى تنفيذ عملية اغتيال أو تفجير محلي بين حين وآخر؛ مرحلة يتم فيها استخدام أسلحة ذات تأثير ضخم بما في ذلك الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وتبني أهداف تخرج عن النطاق السياسي المألوف هي نتاجُ نزعة خاصة للقسوة أو معتقد غريب بقدر ما هي حركة منظمة تسعى إلى التغيير.[2]

إلا أن محاولات وضع منظمة القاعدة على قدم المساواة مع طائفة الحقيقة المطلقة (أوم شنريكيو) في اليابان - ذات السمعة السيئة لقيامها بشن هجوم بغاز السارين على شبكة أنفاق طوكيو - أو حتى مع إرهابي منفرد، تُغفل تمييزها. قامت القاعدة بتنفيذ عمليات بالغة الإثارة لأنها أرادت لفت الانتباه، وكانت تعمل على مستوى عالمي وليس وطنياً، ولكن أهدافها لم تكن رمزية ولا مبهمة بغض النظر عن اللغة التي صيغت بها. لقد افترضت أن عملية الهجوم على مركز التجارة العالمي والبنتاجون ستكون بليغة بحد ذاتها، ولكنها كانت تعلم أنه ما إن يتم ربط الفعل بالفاعل حتى يصبح كل شيء مفهوماً. كان الموقف من مسؤولية تلك الهجمات تكتيكياً: إيماءة وغمزة لإخوانهم المسلمين، ولكن دون ادعاءات رسمية قد تستخدم كدليل ضد تنظيم القاعدة. كان بالإمكان تبيُّن أهداف براجماتية من وراء الهجمات - ترك العراق وشأنه، والتخلي عن إسرائيل، وتخفيض الوجود العسكري في الخارج - ولكنها لم تُعلَن بوضوح، وكانت لغة أسامة بن لادن توحي بأن الدعوة إلى حرب الكفار وإذلال الولايات المتحدة الأمريكية هي أهداف بحد ذاتها.[3] ولعل الرد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية كان بحد ذاته موضع ترحيب لدى القاعدة باعتباره وسيلة محتملة لرفع درجة الوعي ومن شأنه إظهار وحشية الولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي تتساءل فيه العناصر المتشككة في الرأي العام العالمي إن كان المستهدفون هم الذين ارتكبوا الجرائم أو لا.

إن مما يناسب القاعدة أن تعطي الانطباع بأنها محاطة بالغموض وأنها موجودة بشكل خفي في كل مكان؛ شبكة من المجموعات منتشرة حول العالم وموجودة سراً في البلدان الغربية بقدر ما هي موجودة علناً في البلدان المعادية للغرب. ولم يكن يبدو أن للعدو قدرة عسكرية أو عاصمة أو قائداً أعلى، أو هرماً قيادياً، رغم التركيز على أسامة بن لادن، ولكن هذا الانطباع كان خاطئاً. لقد أظهرت الدلائل التي تم الحصول عليها بعد سقوط نظام طالبان أن أسامة بن لادن كان مُلماً تماماً بتفاصيل العملية، كما أن وصف القاعدة بأنها لا تتبع لدولة لم يكن دقيقاً؛ إذ كانت قد حصلت على مقر

وملاذ في أفغانستان عن طريق رعاية نظام طالبان، ثم الاستيلاء عملياً على هذا النظام من خلال الدمج التدريجي لمقاتلي القاعدة مع مقاتلي طالبان. وكان بإمكان القاعدة إجراء تدريب مكثف وتوفير مقر آمن للقيادة مادامت أفغانستان متروكة وشأنها، ولكن ذلك أيضاً عرَّض القاعدة لخطر كبير. لا تحتاج مجموعات الحرب غير النظامية والإرهابيون، على عكس الجيوش التقليدية، إلى الاحتفاظ بأرض بل يحتاجون إلى الوقت أكثر من المكان، لأن قدرتهم على التحمل عندما يشنون هجوماً منتظماً هي التي تجعلهم أكثر قوة في الوقت الذي يستنزفون فيه صبر العدو ومصداقيته. يتعين عليهم، لكي ينجحوا، أن يكونوا قادرين على القيام وحدهم بحملة، وهو ما يتطلب منهم شن هجمات منتظمة حتى يتم الوصول إلى النقطة التي يختل فيها توازن المجتمع المستهدف تماماً، وهذا بدوره يقتضي منهم القدرة على النجاة من جميع محاولات اصطيادهم. تعد أفغانستان دولة كبيرة توفر أرضاً مثالية لحرب غير نظامية، غير أن تنظيم القاعدة كان ملتزماً بالمحافظة على نظام طالبان ضد تحالف الشمال المنهك والغارق في الفوضى والذي يضم في غالبيته فصائل من غير قبائل الباشتون. كان ذلك يعني أن على القاعدة احتلال مواقع ثابتة قد تتعرض للقصف واستدراجها بالتالي إلى معركة مفتوحة. وبحلول نهاية أيلول/ سبتمبر 2001، وفي الوقت الذي بدأت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بفهم العلاقة التكافلية بين نظام القاعدة وطالبان، تحول التركيز إلى استهداف كليهما. ونُبذت فكرة أن العلاقة بينهما هي العلاقة بين ضيف ومضيف؛ فقد كانت العلاقات بينهما متشابكة بشكل واضح بحيث إن هزيمة أحدهما ستخلق أزمة للآخر.

تعرضت القاعدة لبعض المشكلات بسبب استراتيجيتها العالمية، فقد كانت المسألة بالنسبة إليها هي إلى أي درجة يمكن تصعيد الأمور مع الولايات المتحدة الأمريكية. فالمجموعات الإرهابية التقليدية، مثل منظمة إيتا في إقليم الباسك والجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت، نقلت القتال إلى عواصم خصومها؛ ففي حالة الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت نجحت هذه الاستراتيجية في المساعدة على إقناع الحكومة البريطانية بالسعي إلى تسوية (رغم أن الاستراتيجية البريطانية نجحت أيضاً في إقناع قيادة

الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت بأن عليها الدخول في مفاوضات وألا تعتمد فقط على الضغط العسكري). إلا أن استراتيجية الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت أصبحت أكثر تركيزاً فقد أخذت تهتم بالأهداف الاقتصادية، وهي التي تعادل في أهميتها لاقتصاد لندن أهمية مركز التجارة العالمي لاقتصاد نيويورك، ولكنه لم يحاول قط إيقاع خسائر كبيرة في الأرواح وركَّز على فرض أعباء مالية وتقويض الثقة بقدرة القطاع المالي في لندن على العمل. وتزامن ذلك مع العمل لبناء حضور سياسي راسخ في أيرلندة الشمالية، وبذلك أظهر أن له استراتيجية متماسكة.

لقد أظهرت بيروت خلال الفترة 1983-1984، والصومال بعد عقد من الزمن، أنه يمكن إحداث تغييرات بعيدة المدى في السياسة الأمريكية عند استهداف أفراد في مواقع متقدمة مكشوفة. كما فعل حزب الله الشيء نفسه في لبنان؛ وهو ما لم تتعلمه الانتفاضة الفلسطينية الثانية عندما تحولت إلى التفجيرات الانتحارية في المدن الإسرائيلية، مما أدى إلى إثارة الرأي العام الإسرائيلي بدلاً من خلق موجة من التعاطف مع الانسحاب من المناطق الفلسطينية المحتلة. من هنا فإن تصميم القاعدة على إلحاق أكبر ضرر ممكن بالولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى مهاجمة أبرز رموز الاقتصاد الأمريكي والقوة العسكرية الأمريكية، كان يعني بأن المسألة لم تكن قط: «لماذا يكرهنا هؤلاء الناس، وماذا يتعين علينا أن نفعل لوقفهم»؟ بل كانت: «كيف نستطيع معاقبة هؤلاء الناس ومنعهم من إيذائنا مرة أخرى»؟ لم تكن هناك طريقة واضحة لاسترضاء القاعدة، وبالمثل لم تكن لدى القاعدة طريقة لاسترضاء الولايات المتحدة الأمريكية.

أصبح هدف الولايات المتحدة الأمريكية إحباط وتقويض معنويات القاعدة، والرد بضربها وضرب المجموعات المرتبطة بها. ولم يكن من المتوقع أن يكون النصر حاسماً بل نسبياً. وبإصرار الرئيس بوش على ضرورة القبض على أسامة بن لادن حياً أو ميتاً حدد مقياساً يحكم به على هذه الحرب، رغم أنه عندما توارى الهدف نفسه في قفار الحدود الأفغانية-الباكستانية التي لا تخضع لسلطة قانونية حاول المسؤولون التقليل من

أهمية هذا المطلب. رغم ذلك وكما أن إنجاز جورج بوش الأب في تحرير دولة الكويت قد تضاءل بسبب قدرة صدام حسين على النجاة والبقاء مصدراً للإزعاج، فإن ظهور دليل على أن أسامة بن لادن ليس فقط حياً وحراً بل يُمسك بزمام إدارة الأحداث سيُقلل من إنجاز الرئيس بوش.

يجب أن تفصل أي استراتيجية لمكافحة الإرهاب بين الأعداء وبين من يؤويهم، سواء كانوا في مجتمعات محلية أو في قواعد مخفية داخل دولة أخرى. لقد اتسم النقاش حول كيفية تحقيق ذلك خلال حرب فيتنام بشعارين متنافسين: «كسب العقول والقلوب» ضد «فتش ودمر». ويبدو أن رد الفعل الغريزي للولايات المتحدة الأمريكية على اعتداء 11 سبتمبر كان من الفئة الثانية: يجب بطريقة ما إيجاد المسؤولين عن هذه الأعمال ومعاقبتهم، وعلى الدول التي توفر ملاذاً لهم أن تختار إما التخلي عن هؤلاء الزبائن الخسيسين وإما تحمل النتائج.

أما الذين اختاروا «كسب القلوب والعقول»، فقد أشاروا إلى ضرورة نزع الشرعية عن العدو بتجفيف مصادر دعمه، فإذا تبخر هذا الدعم فستتبخر أيضاً مصادر التجنيد والتمويل الجديدة، وفي النهاية المصادر التي توفر الملجأ. وتكمن المشكلة في حالة «فتش ودمر» في أن التدمير أسهل إنجازاً من التفتيش، وإذا فشلت الغارات في التمييز بين المذنبين وشبه الملتزمين والأبرياء فالنتيجة الرئيسية لذلك ستكون تفريخ العديد من المؤيدين والمجندين الجدد. إلا أن حملة «كسب القلوب والعقول» لها مشكلاتها أيضاً، خصوصاً إذا كانت تنطوي على ما يفيد بأنه ليس هناك ما يمكن عمله قبل أن يتم أولاً حل المشكلات العديدة والمعقدة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

عندما ذهب جورج بوش الأب إلى الحرب (عاصفة الصحراء في كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير 1991) كانت الظروف مثالية. فقد كانت هناك فسحة امتدت لعدة شهور لتركيز القوات في مواقعها، وكانت هناك قواعد ممتازة وكميات وافرة من النفط في المملكة العربية السعودية. ولم تكن لدى العراق فكرة عن القوة الجوية الأمريكية، وقام بنشر قواته في مواقع أمامية مكشوفة. دار القتال الرئيسي في صحراء مفتوحة، وتحقق

النصر بسهولة وبالقليل من الخسائر. وبعد عشر سنوات، كان العدو أقل عدداً بكثير وأقل تسليحاً، ولكن كانت هناك أسباب من جميع النواحي الأخرى للافتراض بأنه سيتعين على الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، طبقاً لكلمات الرئيس بوش، أن «تستخرج العدو من مخبئه». وعندما تبدأ المعركة سيكون العامل الإنساني أهم بكثير من العامل الفني، فإذا دامت لمدة طويلة كان هناك خطر من نفاد صبر الشعب الأمريكي أو تراخي التحالف الدولي.

كانت هناك مقارنة أخرى مع الحرب في كوسوفا خلال الفترة آذار/ مارس- حزيران/ يونيو 1999. فخلال الأسابيع الأولى من الحرب استخدم حلف شمال الأطلسي (الناتو)، إضافة إلى صواريخ كروز، نحو 500 طائرة تقوم بما يقرب من 300 طلعة يومياً، ثُلثها تقريباً طلعات هجومية. وقد تم زيادة هذه الأرقام زيادة كبيرة قبل أن تُحدث الهجمات أثراً كبيراً في إرادة سلوبودان ميلوسيفتش أو القمع الصربي لألبان كوسوفا.[5] إلا أنه في هذه الحالة فإن عدم وجود قواعد مناسبة قريبة من أفغانستان كان يعني ضرورة شن الغارات من مسافات بعيدة أو من حاملات طائرات، وتبعاً لذلك فإن عدد الغارات سيكون محدوداً، وهو وضع لا بأس به في ضوء ضآلة الدفاعات الجوية لنظام طالبان. كانت البنية التحتية في أفغانستان بائسة وبدائية لدرجة أنه لم يكن هناك سوى القليل من الأهداف المناسبة. فما جدوى استهداف محطات توليد الكهرباء في بلد لا تتجاوز فيه نسبة من لديهم كهرباء 6٪؟ وقد ينطوي القصف المبالغ فيه على خطورة أن ذلك لن يؤدي إلى شيء سوى «إعادة تسوية الرمال»، والتي قيل إنها النتيجة الرئيسية لقصف اجتماع مفترض لقيادة القاعدة في أفغانستان بصواريخ كروز في أعقاب التفجيرات التي استهدفت السفارات الأمريكية في شرق أفريقيا، بل إن ما هو أسوأ من ذلك هو قصف أهداف عن طريق الخطأ.

لقد استُبعدت فكرة القيام بهجمات أرضية منذ بداية العمليات في كوسوفا، وقد تبين في تلك الحالة أن هذا القرار كان خاطئاً. وما حدث بدلاً من ذلك هو تصاعد أهمية دور جيش تحرير كوسوفا، من حيث إظهار فشل الصرب في تحقيق هدفهم

الأساسي بالقضاء على هذه الجماعة «الإرهابية»، إضافة إلى استدراج القوات الصربية إلى العراء فأصبحوا مكشوفين لغارات طائرات حلف الناتو. أما في حالة أفغانستان فلم تدَّعِ واشنطن ولا لندن بأن بالإمكان تحقيق الأهداف الاستراتيجية باستخدام الهجمات الجوية وحدها ضد نظام سياسي بدائي ذي بنية تحتية بائسة. فكان لابد من تأسيس قاعدة عمليات متقدمة للقوات الأمريكية والبريطانية، أو عوضاً عن ذلك استخدام قوات تحالف الشمال لتقوم بالدور الذي قام به جيش تحرير كوسوفا.

كان من شأن دعم قوات تحالف الشمال المخاطرة بظهور التحالف الدولي كسلاح جوي لها، وأن يصبح مرتبطاً أكثر مما ينبغي بقوات تحالف الشمال وأجندته، تماماً مثلما أدت حملة كوسوفا إلى جعل الغرب ملتزماً بجيش تحرير كوسوفا، كما كان من شأن ذلك أيضاً إثارة الريبة في أجزاء أخرى من المنطقة وخصوصاً في باكستان. إضافة إلى ذلك فما لم تكن قوات تحالف الشمال قادرة على تقديم أداء أفضل بكثير من أدائها عندما كانت في السلطة آخر مرة في أواسط التسعينيات، فليس من المحتمل لها أن تجتذب ولاء الأفغان، ولعلها سرعان ما ستواجه المشكلة القديمة المتمثلة في السيطرة على المدن والطرق، بينما ترزح قطاعات من البلد تحت سيطرة مقاتلين معادين وعنيدين. كانت هذه معطيات النقاش لإدخال قوات التحالف الدولي إلى أفغانستان بأعداد كبيرة. وكانت الطريقة الأفضل لتحقيق ذلك، إن أمكن، السيطرة على مهبط للطائرات في مكان مناسب وقابل للدفاع عنه واستخدامه لنشر القوات.

اختار الأمريكيون في البداية استراتيجية المخاطرة العسكرية العالية للمحافظة على استراتيجية مخاطرة سياسية منخفضة، أي أنهم كانوا يأملون تجنب الاعتماد الزائد على فصيل أفغاني معين أو عضو في التحالف الدولي، عن طريق تحقيق نصر عسكري سريع اعتماداً على القصف الاستراتيجي وعمليات القوات الخاصة للقضاء على مقاومة طالبان وتشجيع الانشقاقات فيها، وعندما ينهار نظام طالبان يقوم الأمريكيون بتشكيل حكومة جديدة ذات قاعدة عريضة تحت إشراف الأمم المتحدة في كابول تضم حتى بعض المعتدلين من طالبان السابقين، بينما تبدأ قواتهم، مدعومة فقط من قبل القوات

البريطانية التي يمكن الاعتماد عليها، بالبدء في البحث عن أسامة بن لادن في معقله الجبلي.

بحلول أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 2001، وبعد بضعة أسابيع من القصف، أصبح من الواضح أن عمليات القوات الخاصة تتطلب معلومات استخبارية وترتيبات لوجستية أكثر بكثير مما هو متوافر؛ وأن الغارات الجوية، بعد ضرب الأهداف المهمة الحقيقية القليلة، كانت تلحق ضرراً أكثر مما تحقق فائدة، حيث ارتفعت الخسائر بين المدنيين وأصبح مقاتلو طالبان أكثر جرأة. وقد أحبطت محاولات صياغة نظام سياسي جديد في أفغانستان بسبب التنافس التقليدي وعدم التيقُّن من نية الأمريكيين.

لم تحقق الجهود الأمريكية ما يمكن التفاخر به، فوجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تخاطر بخسارة حرب الدعاية، معركة «كسب العقول والقلوب». وكان للقاعدة من جانبها جمهور حسن الاستعداد لتلقي رسالتها المتطرفة في دول يفتقر فيها الإعلام المحلي إلى التنوع و تُشجب فيها السياسات الغربية بانتظام. كان منظر أقوى أمة في العالم وهي تهاجم إحدى أشد الدول تعاسة لا يدعو إلى الارتياح، إضافة إلى استمرار الصلة بالسياسات الإسرائيلية. وتعزز الانطباع السائد بأن القصف قد تواصل ليس بسبب وجود أهداف ذات قيمة، ولكن لأنه لم يكن لدى واشنطن ما تستطيع أن تفعله خيراً من ذلك. وأخذ مراسلون صحفيون قلقون يبعثون بتقارير من شوارع يسودها الضجيج، تشكل الخطوط الأمامية الإسلامية، تفيد بأن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أصبحتا مكروهتين أكثر من قبل. وسرعان ما استُخدم كل تعبير عن الشك أو القلق من جانب من يفترض أنها دول صديقة كدليل على أن التحالف الدولي، وعلى الرغم من أنه كان يبدو شديد التضامن ذات يوم، قد أصبح مليئاً الآن بتوترات داخلية ويوشك على الانهيار. وحتى لو كان الرئيس بوش مصمماً على شن هجوم أرضي كبير، فإن المشكلات اللوجستية كانت تعني أنه لا يستطيع فعل ذلك قبل نهاية فصل الشتاء.

ولكن مهما كان عدد القنابل التي أخطأت أهدافها فما كان «الدمار المصاحب» لذلك في أفغانستان ليهز الرأي العام الأمريكي، وما كانت الدول الأخرى لتغير سياساتها الخارجية بسبب تغير المزاج، لأن ذلك يتطلب إعادة حسابات مصالحها الوطنية. أما أنظمة الحكم في العالم الإسلامي - حيث تجد رسالة القاعدة تعاطفاً أوسع - فقد فهمت منطق الأمور والعواقب الوخيمة التي قد تعود عليها. لقد اضطرب الرأي العام المحلي والدولي في حروب سابقة ليس بسبب الخسائر الحاصلة في الجانبين، ولكن نتيجة للإحساس بأن الحكومة قد فقدت زمام المبادرة وأصبحت منقسمة داخلياً وغير متيقنة، وأن التضحيات أصبحت لا تخدم هدفاً، وأن المسألة برمتها لم تعد مجدية. لهذا السبب انهار التأييد في الولايات المتحدة الأمريكية للحرب في فيتنام، وهو السبب نفسه الذي جعل التحالف في حملة كوسوفا يواجه صعوبات في لحظة مماثلة حين كان القصف متواصلاً منذ عدة أسابيع مسبباً الألم في صربيا ولكن دون حراك سياسي. وهذا ما يفسر أيضاً ثبات الدعم خلال حرب الفوكلاند (1982) وحرب الخليج (1991) رغم الصعوبات التي رافقتهما. إن حرب الدعاية تتطلب الشروط نفسها التي يجب أن تتوافر للحرب الحقيقية؛ استراتيجية معقولة تضمن نزع المبادرة من طالبان/ القاعدة مع وجود دليل ملموس على إحراز تقدم. ولكن الخط الرئيسي للبيانات الرسمية والتعليقات غير الرسمية كان يشير إلى أن المسألة ستأخذ وقتاً طويلاً.

في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر قررت إدارة بوش انتهاج أسلوب جديد، يتضمن استراتيجية عسكرية يتدنى فيها عنصر المخاطرة، على الرغم من احتمال ارتفاع درجة المخاطرة السياسية.[6] ونجم انخفاض المخاطرة عسكرياً عن تركيز الحملة الجوية وتوجيهها نحو مساندة العمليات الأرضية. إلا أن الجيش الأمريكي لن يُستخدم، وبدلاً من ذلك سيكون هناك تعاون وثيق مع قوات تحالف الشمال، مع التغاضي عن الشكوك حول الكفاءة القتالية لهذه القوات وضيق قاعدتها السياسية. لقد كانت النتائج مثيرة للإعجاب، فبحلول 8 تشرين الثاني/ نوفمبر سقطت مدينة مزار الشريف، وهي أول معقل رئيسي لطالبان في الشمال، مما مكّن من السيطرة على طرق رئيسية ومطارين. وخلال أيام، ولدهشة الكثيرين (بمن فيهم كاتب هذه السطور) سقطت العاصمة كابول. كان هناك قتال جاد في قندوز في الشمال، حيث صمد المقاتلون الأجانب

(الأفغان العرب)، وفي قندهار في الجنوب، وهي قلب نظام طالبان. بعد سقوط هذه المدن (لم تسقط أي منها بسرعة سقوط كابول) تحول الانتباه إلى كهوف تورا بورا التي كان قد تم فيها تجهيز شبكة من الكهوف والممرات استعداداً لدفاع مستميت. ومع نهاية عام 2001 كانت العمليات مستمرة، مع شن غارات جوية أحياناً ضد تجمعات ميليشيات مشتبه بها. عند هذه النقطة كانت قوات طالبان والقاعدة في أفغانستان قد تبددت. تم تحقيق ذلك، كما أشار وزير الخارجية كولن باول، بالجمع بين «سلاح طيران ينتمي إلى العالم الأول» و«جيش ينتمي إلى العالم الرابع؛ بين قاذفات قنابل من طراز بي - 1ورجال على الخيل».[7] وقد أوضح نائب وزير الدفاع بول وولفوويتز إحدى القواعد الأخرى للاستراتيجية الأمريكية:

«إن أحد دروس التاريخ الأفغاني، التي حاولنا تطبيقها في هذه الحملة، هو أنك إذا كنت أجنبياً فلا تحاول الدخول إليها. وإذا دخلت فلا تمكث طويلاً؛ لأنهم لا يميلون إلى محبة الأجانب الذين يمكثون طويلاً».[8]

هذا الكلام معقول من حيث إن ضيق الأفغان بالأجانب الذين مكثوا أكثر مما ينبغي كان يتجه بصورة طبيعية ليس نحو الأمريكيين وحلفائهم بل ضد العرب والشيشان والباكستانيين وآخرين كثيرين ممن دربتهم القاعدة وألهمتهم رسالة طالبان الإيمان النقي.

كل هذا يدعو إلى التساؤل إن كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد اكتشفت نوعاً جديداً من الحرب، أو أنها مجرد مصادفة أن هذه الحرب قد نجحت في ظروف خاصة بأفغانستان في أواخر عام 2001. تحدث الرئيس بوش في كانون الأول/ ديسمبر موحياً بأنه قد تم استخلاص درس أكثر شمولية في التطبيق، مشيراً بحماس إلى تضافر «معلومات استخبارية في الوقت الحقيقي، وقوات متحالفة محلية، وقوات خاصة، وقوة جوية دقيقة» لتحقيق النصر في الجولة الأولى من الحرب، مضيفاً أن هذا النزاع «قد جعلنا نعرف عن مستقبل قواتنا المسلحة لما يزيد على عقد من الزمان أكثر من مسابقات جوائز الأبحاث وندوات مراكز الدراسات».[9] وبدا أن وزارة الدفاع الأمريكية

واثقة من أنه ليس هناك سوى القليل من الأعداء الذين لا يمكن ضربهم حتى الاستسلام، باستخدام قوة جوية طاغية التفوق حُددت أهدافها بعناية، حتى مع الاعتراف بأن النجاح في ذلك يتحقق في أفضل احتمالاته عندما يقترن بمشاركة القوات الأرضية؛ لإرغام العدو على الانتشار في مواقع مكشوفة، ولتحديد الأهداف، واستثمار نتائج القصف. وقد تم التشديد على تفضيل واضح لاستخدام قوات لطرف آخر.

لعل استخدام سلاح الجو الأمريكي مع قوات تحالف الشمال وبدعم من القوات الخاصة الأمريكية والبريطانية كان أقل عنفاً لجميع المعنيين من الوسائل البديلة لتغيير نظام الحكم في أفغانستان وطرد القاعدة، خصوصاً إذا أخذنا في الحسبان حجم القوى المتحاربة ومساحات الأرض التي تم الاستيلاء عليها. كانت هناك بعض المعدات الأمريكية المثيرة للإعجاب، وخصوصاً الطائرات غير المأهولة التي يمكن استخدامها في تحديد مكان الأهداف وحتى مهاجمتها. إلا أن أهم أسباب النجاح السريع كان أن الحرب قد تمت بطريقة أفغانية مُختبرة ومجربة بقدر ما تمت بطريقة غربية جديدة؛ إذ تعتمد الطريقة الأفغانية على دبلوماسية الإكراه، مع القيام بمناوشات مطولة لتحديد الطرف الذي يملك قوة متفوقة قبل بدء المساومات الصعبة حول شروط الاستسلام أو – بالاحتمال نفسه – الانشقاق. إن الأمور لا تصبح سيئة بالفعل إلا عندما تكون نتيجة المعركة غير مؤكدة. وإذا كان بالإمكان تحقيق النصر عن طريق القوة المتوحشة فلا رحمة للطرف الخاسر، بما في ذلك ارتكاب بعض المجازر أحياناً.

ربما كانت لدى القوات الأمريكية الخاصة معدات جديدة تثير الإعجاب لمساعدتها في العمل في أرض غير مألوفة، ولكن كانت هناك في جعبتهم مادة حيوية هي رزم كبيرة من الدولارات التي قد تشكل حافزاً قوياً للمترددين من طالبان أو مؤيديهم. أصبحت الهزيمة بالنسبة إلى أولئك الذين يملكون حساً يمنعهم من القتال حتى النهاية المريرة، نوعاً من إعلان الإفلاس يقومون فيه باستئناف تجارتهم تحت اسم آخر. فالتجارة هي كلمة السر، حيث تقترن السيطرة على الأرض بالقدرة على أخذ حصة من جميع النشاطات الاقتصادية، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة والمخدرات. كان

الاستسلام مشروطاً؛ إذ كان يبدو أن القليل من رجال طالبان قد سلموا سلاحهم والعديد منهم عادوا إلى قراهم أو عصاباتهم بكامل سلاحهم. واستطاع العديد من الأجانب الاختفاء، والذين توافرت لديهم نقود استطاعوا تأمين الفرار إلى حيث يريدون. كان الأمريكيون مرتاحين لسرعة استسلام طالبان، ولكنهم لم يرتاحوا قط لنوعية الاستسلام المشروط، وعندما كانوا يعترضون على محاولات عقد اتفاقيات مشروطة في المعركة النهائية حول تورا بورا، من باب أنها كانت ترمي إلى كسب الوقت لإتاحة الفرصة لأولئك الذين كانوا يحاولون الهرب، كان الجواب الذي يتلقونه فيما يبدو هو: إذا كنتم تريدونهم فاذهبوا واقبضوا عليهم.

باستثناء ما ذُكر سابقاً، لم يكن هناك شيء استثنائي في الجمع بين ما بعد الحداثة وما قبل الحداثة. لقد أثبتت أكثر القوات غير النظامية فاعلية مهارتها دوماً في اللجوء إلى التقنية المتطورة عندما يناسبها ذلك، والأمثلة على ذلك استخدام المجاهدين الأفغان لصواريخ ستينجر المضادة للطائرات لشل فاعلية القوة الجوية السوفيتية في أفغانستان، أو قدرة حزب الله على تصوير الكمائن التي أعدوها للقوات الإسرائيلية في لبنان بالفيديو وبثها في وسائل الإعلام، أو قدرة القاعدة على القيام بهجوم في غاية الجرأة حولت فيه التقنية الغربية ضد الغرب نفسه، وباستخدام السكاكين لمضاعفة القوة في اللحظة الحرجة بعد اختطاف الطائرات. لقد فكر كل من القاعدة والبيت الأبيض بالعمل على مستوى عالمي، حيث حشد كلاهما تحالفاً عالمياً وشن هجوماً على قلب أرض العدو عبر مسافات طويلة، ولكن المبادئ التي استندت إليها عملياتهما كانت هي القائمة منذ الأزل.

إذا كان من الضروري شن جولات جديدة من الحرب ضد الإرهاب على الأسس نفسها، فإنها ستكون ناجحة في كل مرحلة بقدر كفاءة الحلفاء المحليين لقوات التحالف بوجود المخاطر المحتملة لإمكانية تخبطهم، وبالتالي تخفيض خيارات الغربيين من جهة أو السماح للحماس الزائد بالتسبب في الإحساس بالذنب إذا ما ارتكبت مجازر وأحداث نهب وسلب من جهة أخرى. وإذا كان المراد تجنب وجود قوي على الأرض فإن النفوذ السياسي سيتقلص بالدرجة نفسها. وإن منح النفوذ لأي مجموعة تقدم

نفسها كحليف، وهو عرض يقوم في الغالب على الانتهازية وليس على الالتزام بمعايير السياسة الغربية، قد يسبب مشكلات لأصدقاء من الجيران المحليين، ولا أحد يستطيع معرفة مدى الخطورة التي قد تصل إليها هذه المشكلات. وتملك الولايات المتحدة الأمريكية نفوذاً سياسياً واقتصادياً هائلاً، والذي - إذا شاءت استخدامه - يمكن أن يعوض عن ترددها في إشراك قواتها العسكرية في عمليات بناء الدول.

لقد كانت الدروس المستخلصة من هذه الحملة سياسية بقدر ما كانت عسكرية، وقد اكتسبت تميزها بسبب هذه المرحلة من التاريخ الدولي التي جرت فيها، فالولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في وضع تستطيع فيه التصدي لكل معتد في حرب تقليدية، ولكنها تشعر بالقلق إزاء النزاعات غير التقليدية، وتستمتع بعدم اضطرارها إلى مجابهة قوة عظمى متطرفة تتحداها على أسس أيديولوجية ومادية، ومع ذلك فهي تعي أن فرض هيمنتها لايزال يُقابل بالرفض على نطاق واسع. ستعتمد النظرة إلى هذه الحرب في المستقبل على ما إذا كان سيتم الحفاظ على هذه الهيمنة في وجه محاولة فظة وهمجية للقضاء عليها باسم طائفة متطرفة من الإسلام، ووقوع أحداث إرهابية في المستقبل موجهة ضد مواطني ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، والاستقرار السياسي لأولئك الحلفاء في العالم الإسلامي الأكثر تعرضاً لخطر الميليشيات المقاتلة. أما الدرس الأهم في الوقت الحاضر فهو الأبسط والأقل مدعاة إلى الدهشة: إن أي هجوم مباشر على الولايات المتحدة الأمريكية سيؤدي على الأرجح إلى رد متواصل وفي غاية الشدة. ولعل من الأهمية أن نستذكر، في ضوء التماثل بين هجمات 11 سبتمبر وهجمات بيرل هاربر، استرجاع تشرشل في كانون الأول/ ديسمبر 1941 لملاحظة السير إدوارد جراي في الحرب العالمية الأولى حين قال بأن «الولايات المتحدة الأمريكية تشبه مرجلاً عملاقاً، ما إن يتم إشعال النار تحته فليس هناك حدود للقوة التي يستطيع توليدها».[10]

الفصل الرابع

أسئلة بلا إجابات

ستيف سميث

رغم فيض المعلومات حول أحداث 11 سبتمبر 2001 فمازالت هناك أسئلة جوهرية بلا إجابات، وسنتناول في هذا الفصل عشرة من هذه الأسئلة. ويكمن التحدي الذي تواجهه هذه المهمة في تقديم ملخص لما هو معروف من دون الوقوع في مصيدة التأثر برؤية تاريخية وثقافية عالمية محددة. فإذا كانت بعض هذه الأسئلة، وهي كذلك، متعلقة بدوافع الإرهابيين أو الأسباب التي دفعت القاعدة وأسامة بن لادن للقيام بهذه الهجمات، فإن هناك خطراً يتمثل في النظر إلى الأحداث بمنطق محدد، غربي في الغالب، وبمفهوم أساسي للسيكولوجية الإنسانية. إذا أردنا فهم هذه الأحداث، فإن نتيجة كهذه ستكون عكس ما هو مطلوب تماماً؛ فالمطلوب هو عدم اللجوء إلى فرض وجهة نظر منطقية محددة على نموذج للسياسة العالمية يضم أطرافاً حكومية موحدة تتصرف على أساس المصالح الذاتية التي يمليها هيكل النظام السياسي العالمي.[1] طبقاً لهذا المعنى فما سيرد في الصفحات التالية هو محاولة لطرح مجموعة من الأسئلة حول أحداث 11 سبتمبر بطريقة لا تحول المنطق المعقد إلى منطق واحد بسيط (ينطلق من المركزية العرقية).

ورغم إغراء التوسع في البحث ليشمل الأحداث التي تلت هجمات 11 سبتمبر؛ خصوصاً ما يتعلق بالحرب ضد طالبان، فقد رأيت أن يقتصر حديثي على أحداث 11 سبتمبر. هناك عشرة أسئلة «بلا إجابات» أود طرحها.

من كان وراء الهجمات؟

رغم أنه لا يبدو الآن أن هناك اختلافاً يُذكر حول الادعاء بأن الهجمات هي من تدبير أسامة بن لادن والقاعدة، فإن هذا الادعاء لم يتأكد تماماً. ورغم ملخص الأدلة

التي قدمها توني بلير، رئيس الوزراء البريطاني، ووزارة الخارجية الأمريكية فإن عدداً من التفاصيل الرئيسية مازالت غامضة.[2] حتى شريط الفيديو الذي ظهر فيه أسامة بن لادن في كانون الأول/ ديسمبر 2001 وهو يتحدث عن الهجمات لم يكن حاسماً؛ فبينما يُظهر الشريط أن أسامة بن لادن كان على علم بالهجمات فإنه لم يصرح بشكل محدد بأنه هو الذي أمر بها. ثم هناك الادعاء بأن هناك دلائل مهمة تربط العراق بالهجمات، فقد جادل لوري ميلروي مطولاً بأنه خلافاً لما أوردته إدارة كلنتون بأن أسامة بن لادن كان وراء التفجير الذي حصل في مركز التجارة العالمي عام 1993 فإن اقتفاء الأثر يؤدي في الواقع إلى العراق.[3] وقد لاحظ ديفيد روز بأن القادة الثلاثة لهجمات 11 سبتمبر (بمن فيهم محمد عطا) قد اجتمعوا إلى ضباط استخبارات عراقيين، وأن العراق يُدير معسكراً تدريبياً يتم فيه تدريب إسلاميين أجانب على اختطاف الطائرات باستخدام سكاكين.[4] وكشفت الاستخبارات التشيكية بأن محمد عطا كان قد اجتمع إلى ضابط استخبارات عراقي في حزيران/ يونيو 2000.

يبدو، رغم هذه التكهنات، أن هناك أدلة كثيرة تربط أسامة بن لادن والقاعدة بالهجمات، وهناك مجموعتان من الأدلة لا يمكن تجاهلهما: الأولى مالية، وتتركز في تحويل مبالغ مالية كبيرة بين محمد عطا (وخاطفين آخرين) ووكيل الشؤون المالية للقاعدة في الشرق الأوسط (مصطفى محمد أحمد) قبل وقوع الهجمات، وبلغ ما تلقاه الخاطفون أكثر من 500 ألف دولار أمريكي. وقد قام أحد الخاطفين، ويدعى فايز أحمد بفتح حساب مصرفي في دبي في 25 حزيران/ يونيو 2001، وتم استخدام هذا الحساب لتمويل الترتيبات النهائية لعمليات الاختطاف، حيث أعطى فايز أحمد تفويضاً للتصرف بهذا الحساب لمصطفى الحوسوي (ويزعم أن هذا اسم مستعار لمصطفى محمد). وفي 6 أيلول/ سبتمبر أعاد فايز أحمد مبلغ 8055 دولاراً إلى الحساب المصرفي في دبي، وقام ثلاثة خاطفين آخرون بإرسال ما يزيد على 18 ألف دولار برقياً إلى الحوسوي. وقام الأخير في صباح يوم 11 سبتمبر بتصفية حساب فايز أحمد، وأودع نحو 25 ألف دولار في حسابه الخاص قبل أن يسافر جواً إلى باكستان.

وقد استطاع المحققون الأمريكيون حصر ما يزيد على 325 ألف دولار أنفقها الخاطفون، كما استطاعوا تقصي معظم المعاملات التي تم بموجبها تحويل الأموال من دبي إلى حسابات في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتعلق المصدر الرئيسي الثاني للأدلة بالاتصالات بين الخاطفين والقاعدة. فقد تلقى أربعة من الخاطفين على الأقل تدريباً في معسكرات القاعدة في أفغانستان، وكان أربعة آخرون على الأقل لهم صلة سابقة بشبكة أسامة بن لادن. والواقع أن اثنين منهم (خالد المحضار ونواف الحازمي) كانا مطلوبين من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) في الأسابيع التي سبقت وقوع الهجمات. إضافة إلى ذلك فإن لدى المصادر الاستخبارية أدلة تشير إلى وجود اتصالات تربط بين محمد عاطف، أحد كبار مساعدي أسامة بن لادن، والهجمات. وتعتقد الاستخبارات الأمريكية والبريطانية بأنه كان «مسؤولاً عن التخطيط المفصل للهجمات». [6] أخيراً، يبدو أن الهجمات قد تم تخطيطها في ماليزيا، حيث سافر بعدها أحد المساعدين الرئيسيين لأسامة بن لادن إلى الولايات المتحدة الأمريكية وزار ولايتين فيها بقصد شرح تعليمات العملية. ويتفق نمط هذا الأسلوب مع أساليب الهجمات السابقة التي خططها أسامة بن لادن؛ إذ يسافر أحد كبار القادة لإعطاء التعليمات النهائية لكل مجموعة مشاركة في الهجمات.

كيف نقيم الدليل على الجهة التي قامت بها؟

أن نشتبه بمن كان وراء الهجمات شيء، ولكن أن نُثبت بصورة مؤكدة أن أسامة بن لادن خطط ونظم وأصدر الأمر بتنفيذ الهجمات فشيء آخر تماماً. أنا شخصياً لستُ ببساطة متأكداً من أن القاعدة تعمل على هذا النحو. إنها أقرب إلى أن تكون شبكة من الأفراد والمجموعات من كونها منظمة واحدة، وهي تضم مسلمين في نحو 60 بلداً. [7] لقد أنشأ أسامة بن لادن القاعدة، ولكن ليس من الواضح إن كان يتولى زمام المسؤولية فيها وفق الطرق المتعارف عليها. وليس لدى الاستخبارات الأمريكية والبريطانية أدنى شك في أن القاعدة لم تكن وراء هجمات 11 سبتمبر فقط، بل أيضاً وراء الهجمات

على القوات الأمريكية في الصومال عام 1993، وتفجير السفارتين الأمريكيتين في تنزانيا وكينيا عام 1998، والهجوم على المدمرة الأمريكية «كول» عام 2000. وتكمن المشكلة في أن هناك ثغرات في الأدلة في كل حالة عند التحول من بحث من الذي قام بالهجمات إلى ربط هؤلاء الأشخاص بتنظيم القاعدة وأسامة بن لادن. ولا يعني هذا الأمر أنهم لم يكونوا وراء هذه الهجمات، بل فقط أن مهمة إثبات ذلك صعبة جداً.

الواقع أن أسامة بن لادن اقترب كثيراً في الشريط الذي تم بثه بكانون الأول/ ديسمبر 2001 من الاعتراف بتخطيط العملية. وكانت اللحظة المهمة عندما قال: «كانوا مسرورين جداً عندما اخترقت الطائرة الأولى المبنى، فقلت لهم: اصبروا قليلاً».[8] وكما يتضح من حديثي لاحقاً، فإن أسامة بن لادن تحدث أيضاً في هذا الشريط عن الحسابات التي قام بها حول تأثير وقود الطائرات على صهر الهيكل المعدني لمبنى مركز التجارة العالمي، مما يؤدي إلى انهيار الطوابق العليا فوق الطابق الذي اخترقته الطائرة. ولكن حتى هذه التصريحات لا تدل قانونياً على شيء يزيد على كونه كان يعرف عن العملية بشكل مفصل، ولهذا السبب فإني أشك أن بوسع محكمة أمريكية أو دولية إدانته بتخطيط الهجمات أو إصدار الأمر بتنفيذها. أنا أشكُّ ببساطة أنه كان هناك أمر موقع أو دليل ملموس.

بيد أن المشكلة ليست حقاً فيما إذا كنا نعرف «نحن» من الذي قام بالهجمات، ففي أجزاء كبيرة من العالم ليس هناك ببساطة دليل قد يقنع الناس بهذا الذنب، ولذا كان هناك التشكيك الذي صاحب بث شريط الفيديو في كانون الأول/ ديسمبر 2001 والذي بحث فيه أسامة بن لادن تفاصيل الهجوم، أو ردود الفعل على الملفات التي وجدت في أجهزة الحاسوب المهجورة التي كانت تستخدمها القاعدة في كابول؛ فقد اعتُبرت هذه الأدلة ببساطة، وفي كثير من أنحاء العالم، مزيفة. تبعاً لذلك، فقد يكون من المستحيل إثبات الإدانة لدى نسبة كبيرة من شعوب العالم، وهذا له مدلولات مهمة بالنسبة إلى شرعية رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه يهدد بالطبع بمواصلة تعميق وتوسيع الفجوة بين الغرب والعالم الإسلامي.

من هم الخاطفون؟

هناك إجماع كبير، على نحو ما، فيما يتعلق بهوية الخاطفين التسعة عشر. ولكن لاتزال هناك قضيتان لا تفسير لهما: الأولى أنه ليس من الواضح ما إذا كانت وثائق هويات الخاطفين حقيقية، حيث هناك الكثير من الدلائل التي تشير إلى أنهم ربما كانوا قد سرقوها. وفي عدة حالات قد لا تُعرف الهوية الحقيقية للخاطفين أبداً، وكما قال موظف سابق في وزارة العدل: «إن الخاطفين أنفسهم ربما لم يكونوا يعرفون الهويات الحقيقية لبعضهم بعضاً».[9] لقد جاء 15 خاطفاً، طبقاً لمكتب التحقيقات الفيدرالي، من المملكة العربية السعودية، واثنان من دولة الإمارات العربية المتحدة، وواحد من لبنان، وواحد من مصر. ولم يكن بينهم أحد من أفغانستان أو فلسطين، وقد عاشوا كلهم تقريباً في وقت ما في الولايات المتحدة الأمريكية لعدة شهور إن لم تكن عدة سنوات. كان هناك، طبقاً لمصادر استخبارية أمريكية، مجموعتان محددتان: الطيارون، الذين جاءوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية قبل أكثر من سنة من وقوع الهجمات، و«العضلات» الذين وصلوا في الشهور التي سبقت الأحداث.

أما القضية الثانية فتتعلق بما كان يعرفه كل واحد من الخاطفين عن الخطة. فهناك نقاش واسع حول عدد الخاطفين، من بين التسعة عشر خاطفاً، الذين كانوا على علم بالنية لتوجيه الطائرات للارتطام بالمباني، وتقول مصادر مكتب التحقيقات الفيدرالي إن ما يصل إلى 13 من بين الخاطفين كانوا هناك لتوفير القوة البدنية اللازمة لمنع الركاب من التغلب على الخاطفين الرئيسيين الذين كانت مهمتهم قيادة الطائرات. وقد أفاد أسامة بن لادن بأن المشاركين في العملية لم يكونوا على علم بتفاصيل عملية الاختطاف، وكانوا يعرفون فقط بأنها «عملية استشهادية»، حيث قال:

«طلبنا من كل واحد منهم أن يسافر إلى أمريكا، ولكنهم لم يكونوا يعرفون شيئاً عن العملية، ولا حرف واحد... لم نكشف عن العملية إلا بعد أن أصبحوا هناك وقبل الصعود إلى الطائرات مباشرة... والذين تدربوا على قيادة الطائرات لم يكونوا يعرفون الآخرين. لم تكن إحدى المجموعتين تعرف المجموعة الأخرى».[10]

يبدو، خلافاً للتقارير الأولية، أنه كان هناك طيار واحد في كل واحدة من الطائرات الأربع، فيما كان هناك شخصان آخران لديهما تدريب محدود على الطيران. عمل هؤلاء الأفراد الستة مع بعضهم بشكل وثيق لتخطيط الهجمات. كانت هناك مجموعة كبيرة واحدة توزعت على الرحلات الأربع وليس أربع خلايا تخطط كل منها لوحدها. كان ثلاثة من الطيارين المشتبه بهم (محمد عطا ومروان الشحي وزياد الجراح) قد عاشوا معاً في منزل واحد في هامبورج بألمانيا. وتلقى الستة المدرَّبون على الطيران المساعدة من 13 رجلاً سعودياً معظمهم أصغر سناً وأقل تعليماً منهم، ويعتقد بعض المحققين في مكتب التحقيقات الفيدرالي الآن بأن الرجال الثلاثة عشر الذين وفروا «العضلات» ربما اعتقدوا أنهم جزء من عملية اختطاف طائرات تقليدية بغرض الهبوط بالطائرات وتقديم مطالب. ويعود السبب في هذا الافتراض إلى أن أياً من الرجال الثلاثة عشر لم يترك رسالة وداعية كما فعل خمسة من الخاطفين الرئيسيين الستة، وأنهم بدوا مرحين في الأيام التي سبقت الهجمات خلافاً للقادة. من جهة أخرى فإن الخاطفين تصرفوا بعنف أثناء الطيران موجهين الطعنات للركاب وأطقم الطائرات، وهو ما يناقض وجهة النظر السائدة حول عدم إيذاء الركاب لكي يمكن استخدامهم فيما بعد أثناء التفاوض. كما تجدر الملاحظة أيضاً إلى أن الخاطفين في طائرتين على الأقل أبلغوا الركاب بأنهم سيموتون، وأن بوسعهم إجراء اتصالات هاتفية مع من يحبون للمرة الأخيرة.

كانت درجة التنسيق فائقة جداً، وحول ذلك كتبت آمي جولدستاين تقول:

«حصل سبعة من المختطفين على رخصة قيادة سيارات في ولاية فلوريدا خلال فترة 15 يوماً في أوائل الصيف، واشترى ثلاثة عشر منهم تذاكر سفر لرحلتهم النهائية خلال خمسة أيام في أواخر آب/ أغسطس، وخلال فترة الصيف انتقل اثنا عشر منهم للعيش في شقق في جنوب فلوريدا».[11]

وصل «حرس المقدمة» المكون من أربعة أشخاص إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ما بين تشرين الأول/ نوفمبر 1999 وأيار/ مايو 2000، وبدؤوا بتلقي دروس في الطيران: اثنان منهم (خالد المحضار ونواف الحازمي) في كاليفورنيا، والاثنان الآخران (محمد عطا ومروان الشحي) في فلوريدا. كان مستوى تحصيل

الاثنين اللذين ذهبا إلى مدرسة الطيران في كاليفورنيا متدنياً جداً لدرجة أنهما أبلغا بترك التدريب، ويبدو أنهما لم يقودا طائرات في عملية الاختطاف. تمت قيادة الطائرات من قبل محمد عطا (الذي قاد طائرة أميريكان إيرلاينز في رحلتها رقم 11، والتي ارتطمت بالبرج الشمالي من مبنى مركز التجارة العالمي)، ومروان الشحي (الذي قاد طائرة يونايتد إيرلاينز في رحلتها رقم 175، والتي ارتطمت بالبرج الجنوبي من مركز التجارة العالمي)، وزياد الجراح (الذي كان قد تدرب على قيادة الطائرات في أوربا، وقاد طائرة يونايتد إيرلاينز في رحلتها رقم 93، والتي سقطت في أرياف بنسلفانيا)، وهاني حنجور (الذي تدرب على الطيران في أريزونا، وعاش في الولايات المتحدة الأمريكية لأكثر من عقد من الزمن، وقد قاد طائرة أميريكان إيرلاينز في رحلتها رقم 77 التي ارتطمت بالبنتاجون). أما المجموعة الثانية، مجموعة العضلات، فقد بدؤوا في الوصول إلى الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل عام 2001، وتدربوا على رفع الأثقال تاركين خلفهم الكثير من العناوين والإيصالات المالية.

كم هدفاً آخر كان مقرراً في 11 سبتمبر؟

هذا سؤال مدهش في ضوء أنه كانت هناك سلسلة من المعلومات المسربة والبيانات التي توحي بأنه ربما كانت هناك عدة عمليات اختطاف تم التخطيط لها في اليوم نفسه. كانت هناك رحلتان أخريان يوم 11 سبتمبر أثارتا الشك عندما وُجد على متنهما سكاكين حُشيت إحداهما في بطانة المقعد على رحلة مغادرة من بوسطن، وواحدة أخرى وُجدت في سلة المهملات على رحلة متوجهة من أتلانتا إلى بروكسل. إضافة إلى أنه تم احتجاز محمد جاويد أزماث وأيوب علي خان أثناء وجودهما في قطار في فورت وورث؛ إذ تبين وجود سكاكين في حقائبهما. كان الرجلان، وكلاهما سبق لهما التدرب على الطيران، قد غادرا نيوارك (Newark) في رحلة عبر قارية أوعز لها بالهبوط في سانت لويس بعد أن بدأت الطائرات المختطفة تضرب أهدافها. وأخيراً، كان هناك زكريا موسوي الذي ألقي القبض عليه في مينيسوتا في آب/ أغسطس 2001 بعد أن حاول الدفع نقداً مقابل التدرب على توجيه، وليس الإقلاع أو الهبوط، طائرة

عملاقة (جمبو)؛ ويُفترض على نطاق واسع أنه كان إما مختطفاً لطائرة أخرى وإما أنه كان عضواً في إحدى مجموعات الاختطاف الأربع.

نحن ببساطة لا نعرف كم عملية اختطاف أخرى خُطط لها ذلك اليوم، ويظل هذا سؤالاً لا إجابة عنه، ولكن ما هو واضح أن هناك الكثير من المواد التي لم يكشف عنها للجمهور، وتبقى هناك شائعات متكررة بأنه قد تم استهداف طائرتين أخريين على الأقل (إحدى الشائعات تشير إلى عدم اختطاف طائرة على إحدى الرحلات لوجود فصيل عسكري على متنها - أو فريق كرة سلة، طبقاً لبعض الأقوال - صعد إلى الطائرة في اللحظة الأخيرة). وإحدى هذه الطائرات كان مقرراً لها، على الأرجح، الارتطام بالبيت الأبيض.

هل كانوا يقصدون التسبب في مستوى الضرر الذي وقع؟

السؤال المطروح هنا هو فيما إذا كانت الهجمات على مركز التجارة العالمي قد صُممت للتسبب في تدمير البرجين، أم أن الخاطفين كانوا «محظوظين» بالتسبب في الدمار الذي وقع. لقد أشار أسامة بن لادن في شريط الفيديو الذي تم بثه في كانون الأول/ ديسمبر 2001 إلى أن الهجمات أحدثت أضراراً فاقت حساباته بكثير:

«لقد قدرنا مسبقاً الخسائر التي ستلحق بالعدو، والذين سيُقتلون بسبب موقع البرج... قدرنا أن الطوابق التي ستصاب ستكون ثلاثة أو أربعة طوابق. كنت أنا الأكثر تفاؤلاً لخبرتي في هذا المجال. كنت أعتقد أن النيران الناتجة عن اشتعال وقود الطائرة ستصهر الهيكل الحديدي للمبنى، وتنهار المنطقة التي ارتطمت بها الطائرة والطوابق الأعلى منها فقط. هذا كان كل ما تمنيناه». [12]

لقد جادل البعض في أن الخاطفين لو كانوا يريدون تدمير المبنى بكامله لكانوا جعلوا نقطة الارتطام على ارتفاع أقل بكثير، ولكن الإجابة عن ذلك تتطلب تحليلاً مفصلاً جداً لممر الطيران وارتفاع المباني المجاورة. في رأيي أنه قد تم توجيه الطائرات على هذا الارتفاع تجنباً لمخاطر الطيران قرب المباني الواقعة على جانبي خط الطيران. ليس من

الممكن حقاً الإجابة عن هذه الأسئلة بشكل محدد، ولكن يبدو أن انهيار برجي مركز التجارة العالمي كان مفاجئاً لأسامة بن لادن. من ناحية أخرى فإن مستوى الدمار في البنتاجون كان، على الأرجح، أقل مما كان متوقعاً، أما الطائرة التي سقطت في بنسلفانيا فهي، بالطبع، لم تصل إلى هدفها.

لماذا وقع الهجوم؟

هذا سؤال تصعب الإجابة عنه لأن تغيراً ملحوظاً قد طرأ على الأسباب التي ساقها «الناطق الرسمي» باسم القاعدة منذ 11 سبتمبر؛ فخلال شهرين من وقوع الهجمات قيل إن أهم الأسباب وراءها هو تركيز انتباه العالم على دعم الولايات المتحدة الأمريكية للسياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين (راجع بشكل خاص بيانه الذي بثته قناة الجزيرة في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2001)، إلا أن هذا لا ينسجم مع البيانات التي صدرت عن أسامة بن لادن بعد الهجمات، ولا مع بياناته السابقة عن الأسباب الأساسية للكفاح الذي يخوضه. المسألة ببساطة أن أسامة بن لادن لم يكن لديه الكثير مما يقوله بخصوص الفلسطينيين في العقد الأخير، وكان هدفه بدلاً من ذلك يتجه إلى الحكّام المحافظين في الشرق الأوسط، وخصوصاً الدولة التي جاء منها وهي المملكة العربية السعودية. لقد كان دائماً يسوِّغ هجماته ضد الولايات المتحدة الأمريكية لدعمها النظام السعودي وليس بسبب معاناة الشعب الفلسطيني. أصبح هذا فقط تبريراً للهجمات بأثر رجعي وليس من المحتمل أن يكون سبباً جوهرياً، وفي رأيي أن هناك سببين للهجمات: لكي يرى العالم أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تكون عرضة للهجوم عليها من جهة، ومن جهة أخرى فإن إثارة رد قوي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية سيؤدي إلى مزيد من التطرف لدى الرأي العام الإسلامي. ولكن تقديم أي إجابة عن هذا السؤال ستؤدي إلى الخوض في مياه عميقة، لأن علينا أن نضع افتراضات بخصوص قيم أولئك الذين قرروا القيام بالهجمات، والناحية الأكثر إشكالية الترابط بين الأحداث والقضايا في نظرتهم إلى العالم.

لماذا قام الخاطفون بالعملية؟

لم يأت الخاطفون من خلفيات من النوع المألوف لأعضاء الجماعات الإرهابية. فقد كانوا جميعاً تقريباً في مستوى تعليمي جيد، وأغلبهم من الطبقة الوسطى، ومعظمهم سعوديون بالميلاد. لم يكونوا في عداد المحرومين، وكانوا يبدون «مسلمين ذوي ميول غربية». وتبعاً لذلك فمن الصعب جداً فهم رغبتهم في الموت (إذا افترضنا أنهم جميعاً كانوا يعرفون مصيرهم). ويقول خبير في شؤون الإرهاب بهذا الصدد: «إن الصور الشائعة لدينا عن الإرهابيين لا تشمل طيارين ومتعلمين من مستوى رفيع».[13] ومقارنة بآخرين يعملون مع تنظيم القاعدة في أوربا وينتمون عادة إلى دول في شمال أفريقيا، وطالما تكرر فشلهم في تنفيذ خططهم واعتمدوا على الجريمة لإعالة أنفسهم، فإن الذين نفذوا عملية اختطاف الطائرات في 11 سبتمبر كانوا مختلفين جداً؛ فقد كانوا بشكل عام أكبر سناً وأفضل تعليماً، ويتحدثون الإنجليزية بطلاقة، وينتمون إلى مصر ودول الخليج العربية، مما يعني أن لهم فرصة أفضل في الحصول على تأشيرة دخول للولايات المتحدة الأمريكية، ولا يلفتون الانتباه أثناء إقامتهم خلال فترة التخطيط الطويلة للعملية.

إضافة إلى ذلك فإن أسامة بن لادن، كما يُقال، لا يثق إلا بأشخاص من منطقته، وحيث إنه اعتبر من حالات فشل كثيرة لمحاولات سابقة لاختطاف طائرات وتدميرها، فقد اختار من رأى فيهم القدرة على العيش في الولايات المتحدة الأمريكية بسهولة أكثر من غيرهم دون أن يُفتضح أمرهم. لقد حصل 15 من الخاطفين على تأشيرات دخول للولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية، واثنان في الإمارات العربية المتحدة، واثنان في ألمانيا. وفي حين أن من السهل نسبياً فهم تصرفات الكثير من الناشطين المسلمين، فإن من الصعب جداً تصور نيَّات الخاطفين وقيمهم. لقد احتج كثيرون من عائلاتهم بأن أبناءهم كانوا يحبون الولايات المتحدة الأمريكية، وأعرب بعضهم عن عدم التصديق بأنهم قد يتخلون عن مهنهم ودراستهم في سبيل قضية كهذه. ليس لدى خبراء الاستخبارات الأمريكية واقعياً تصنيف لفئة خاطفين من المهنيين ومن ذوي

التعليم العالي، فالشائع في تعاملهم مع الإرهاب أنه يتم من قبل شباب فقراء لهم حظ قليل من التعليم، وليس من قبل رجال يبدو أن لهم مصلحة في المجتمعات الغربية (الحادثة الأخيرة للفتاة الفلسطينية التي قامت بعملية تفجير "انتحارية" هي الاستثناء الذي يثبت القاعدة). ولكن هذا التوصيف يقصُر عن فهم الكراهية العميقة للولايات المتحدة الأمريكية بسبب وجودها في أرض الجزيرة العربية المقدسة ودعمها المتواصل لإسرائيل.

هل كانوا، ببساطة، محظوظين؟

كانت الفكرة الشائعة عندما وردت الأخبار الأولى عن الهجوم بأن الخاطفين كانوا محظوظين بدرجة غير معقولة لتحقيق هذا النجاح الكبير، إلا أنه بمرور الوقت كان لابد من تصحيح هذه الفكرة. لقد أصبح واضحاً الآن أن الهجمات تمت نتيجة مجهود هائل بذل في التخطيط والتدريب: فقد أنفق الخاطفون مبالغ طائلة لشراء تذاكر على درجة رجال الأعمال لكي تكون مقاعدهم في مقدمة كل طائرة، وتم اختيار الطائرات لتتناسب مع الأهداف (تم اختيار طائرتين عملاقتين، من طراز 767 الذي يحمل أكبر خزانات وقود، لمهاجمة برجي مركز التجارة العالمي)، وكانت خطوط سير الطائرات هي تلك التي تحتاج إلى أكبر كمية من الوقود، وتم اختيار تاريخ ووقت وخط سير رحلات الطائرات المختطفة بعناية؛ لأن الرحلات عبر الولايات المتحدة الأمريكية في الصباح الباكر من أيام الثلاثاء كانت عادة تُقل أعداداً قليلة جداً من الركاب، مما كان يعني مقاومة أقل للخاطفين المسلحين بالسكاكين فقط، وكانت مطارات المغادرة قريبة من الأهداف مما يوفر عنصر المفاجأة عند خروج الطائرات عن خط سيرها، وفي الوقت ذاته يُبقي أكبر كمية ممكنة من الوقود في خزانات الطائرات، وتم اختيار توقيت الرحلات لضمان وقوع الهجمات في أوقات متقاربة.

ومع ذلك فقد أصرت بعض الشائعات على أن الاستخبارات الأمريكية ربما أحبطت عدداً آخر من الهجمات التي كانت مخططة في ذلك اليوم، وقيل إن الخاطفين في الواقع لم ينجحوا نسبياً في المجمل لأن عدداً قليلاً من محاولاتهم هي التي نجحت.

لابد من القول إن هذا الكلام غير قابل للتصديق بالنسبة إلي، ولكننا مازلنا لا نعرف بالضبط ما هي الأشياء الأخرى التي تم التخطيط لها يوم 11 سبتمبر، وهناك أمور كثيرة مازالت طي الكتمان.

هل فشلت الاستخبارات الغربية؟

من الواضح أن هذا السؤال يتصل بالنقطة السابقة، ولكن هناك نقاشاً حول ما إذا كانت أحداث 11 سبتمبر تُعد فشلاً جوهرياً للاستخبارات الغربية عموماً والاستخبارات الأمريكية بشكل خاص. هناك الآن أدلة لا تقبل الجدل بأن عدة مؤسسات استخبارية غربية كانت مهتمة بنشاطات عدد من الخاطفين وأنها أبلغت مكتب التحقيقات الفيدرالي بذلك. إلا أنه تبين أن المكتب واجه صعوبة بالغة في إقناع المؤسسات الأخرى المعنية بتطبيق القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية للسماح له بمراقبة المشتبه بهم. في غضون ذلك، كان التركيز الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية منصباً على التهديدات الموجهة ضد المصالح الأمريكية في الخارج. ولعل ما يثير الانتباه بشكل خاص قضية زكريا موسوي الذي ألقي القبض عليه في مينيسوتا في 16 آب/ أغسطس 2001، بعد أن اشتبه فيه مدربو الطيران لأنه، وهو الحائز على رخصة قيادة طائرة ذات محرك واحد من طراز سيسنا، كان يريد التدرب على قيادة طائرة جمبو طراز 400 - 747، وقد أبلغوا مكتب التحقيقات الفيدرالي بأن رغبة الرجل في هذا النوع من التدريب قد تكون لها علاقة بالتخطيط لاختطاف طائرة. ورغم ورود تقرير من الاستخبارات الفرنسية يربطه بمجموعة تابعة لأسامة بن لادن تعمل في الشيشان، فإن كبار ضباط مكتب التحقيقات الفيدرالي شعروا بعدم القدرة على الحصول على إذن لفحص جهاز الحاسوب المحمول الخاص به. كان السبب في ذلك أن مكتب التحقيقات الفيدرالي شعر أنه ليس بوسعه إثبات ارتكابه لجريمة، وكانت الطريقة الوحيدة للتغلب على هذه المعضلة هي إعادته (ومعه جهاز حاسوبه) إلى موطنه في فرنسا والاستعانة بالقوانين الفرنسية لفحص الجهاز، وقد تقرر سفره في 17 أيلول/ سبتمبر. إلا أنه وعند فحص الجهاز لم يتبين وجود أي معلومات عن أي حالة اختطاف بشكل عام أو حوادث 11 سبتمبر بشكل خاص.

إضافة إلى موسوي، وكما تبين لنا آنفاً، فقد كان اثنان من الخاطفين على الأقل مطلوبين لمكتب التحقيقات الفيدرالي في الأسابيع التي سبقت الهجوم، وأدت التحقيقات اللاحقة للمكتب إلى وضع قائمة تضم أكثر من 150 شخصاً يعيشون في الولايات المتحدة الأمريكية ولهم «علاقات محتملة» مع القاعدة ولايزال هؤلاء الأفراد تحت المراقبة، ويُقال إنهم منظمون ضمن أربع أو خمس خلايا رئيسية، مما يوحي بأن وجود القاعدة في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر بكثير مما كان يعتقد سابقاً. مع ذلك فقد تعرضت إجراءات المراقبة هذه للنقد من منظمات الدفاع عن الحريات المدنية. أما بخصوص كفاءة أجهزة الاسخبارات الأمريكية فإن ضابطاً سابقاً في دائرة مكافحة الإرهاب التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA) يقول: «لم يحرز مكتب التحقيقات الفيدرالي حتى الآن تقدماً يذكر في الكشف عن وجود القاعدة في الولايات المتحدة الأمريكية أو نزع الطبقات الخارجية عنها والتغلغل إلى داخلها . . . إنهم [مكتب التحقيقات الفيدرالي] لا يعرفون ما لا يعرفونه».[14]

تبعاً لذلك، فعلى الرغم من سهولة الادعاء، بعد أن وقعت الواقعة، بأن هناك قصوراً استخبارياً، فالمشكلة أنه كان هناك الكثير من المعلومات الواردة حول هجمات إرهابية محتملة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، ويعني أخذ كل معلومة بجدية تحول الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص والدول الغربية بشكل عام إلى دول مكرسة للمراقبة الداخلية. ولكن، وكما قلنا سابقاً، فإن الكثير من المعلومات المهمة تبقى مصنفة بدرجة من السرية، ولذلك فليس بالإمكان فعلاً الإجابة عن هذا السؤال. ما هو واضح أن نموذج الإرهابيين والمنظمات الإرهابية الذي كان يلاحقه مكتب التحقيقات الفيدرالي كان يعاني خللاً كبيراً.

هل فهمت الولايات المتحدة الأمريكية أسباب ردود الفعل على الهجمات في أجزاء عديدة من العالم الإسلامي؟

أخيراً، أود أن أطرح السؤال البسيط في ظاهره حول ما إذا كان الجمهور الأمريكي قد فهم لماذا ابتهجت بعض الشعوب، ولماذا فكرت شعوب عديدة أخرى بهدوء بأن

الولايات المتحدة الأمريكية قد نالت ما تستحقه.[15] خلال التسعينيات أكدت الولايات المتحدة الأمريكية حقها في قيادة العالم، وقد عبرت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية عن ذلك في عام 1998، وهي تتحدث عن التهديد بضرب العراق، بقولها: «إذا كان علينا أن نستخدم القوة فذلك لأننا أمريكيون، نحن أمة لا غنى عنها، إننا نقف مرفوعي الهامات، ونرى آفاق المستقبل». وأعتقد أن أحداث 11 سبتمبر قد فاقمت هذه الحالة؛ إذ يبدو أن معظم السياسيين والمعلقين قد لجؤوا إلى مزيج من الأحادية والانعزالية. لقد كان هناك القليل من الاهتمام بمحاولة فهم سبب عدم محبة شعوب العالم للولايات المتحدة الأمريكية، واهتمام أكبر بتأكيد تفوق «الطريقة الأمريكية». من هنا كان بوسع معلقي التلفزة الأمريكيين، وهم يتحدثون في افتتاح الألعاب الأولمبية الشتوية لعام 2002، وصف رياضيين بأنهم قادمون من إحدى الدول التي قال عنها الرئيس بوش بأنها تشكل «محوراً للشر». وبطريقة مماثلة صرح ريتشارد بيرل ونيوت جينجريتش تكراراً بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستتصرف وفقاً لما تراه مناسباً في حربها ضد الإرهاب، وأن بوسع الحلفاء أن ينضموا إلى التحالف طبقاً لشروطها أو لا ينضموا أبداً، وقيل إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تحتاج إلى حلفاء لكسب هذه «الحرب». كل هذا يوحي بأن الأصوات المهيمنة في السياسة الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية تواصل الاعتقاد بأن بوسع الولايات المتحدة الأمريكية فرض إرادتها على العالم وأن بالإمكان احتواء العواقب التي قد تنجم عن ذلك. أعتقد أن هناك خللاً جوهرياً في هذا التحليل، وقد أظهرت أحداث 11 سبتمبر بوضوح أن الأمن الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية يرتبط بسياستها الخارجية. والواقع أنه إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن 11 سبتمبر يبرر انتهاج مزيد من السياسة الأحادية، فمن المرجح أنه سيكون هناك مزيد من الأيام التي تماثل 11 سبتمبر.

استنتاجات

كان هدفي المحدد في هذا الفصل هو الإشارة إلى أنه مازال هناك العديد من الأسئلة حول أحداث 11 سبتمبر والتي مازالت، رغم كل التحليلات والمعلومات الاستخبارية، من دون إجابات. ففي حادثة كبرى من هذا النوع هناك الكثير مما لانزال

لا نعرفه. ربما كان لهذا علاقة من بعض الجوانب بالطريقة التي نطرح بها الأسئلة حول الثقافات الأخرى، خصوصاً كيف يمكن أن ينظر أتباع هذه الثقافات إلى العالم بطرق مختلفة جداً عن الصيغ المقبولة في حياتنا وتفكيرنا وأسئلتنا. من هنا فقد طرح هذا الفصل سؤالاً أشمل وأكثر أهمية، هو: إلى أي مدى نستطيع استيعاب أحداث 11 سبتمبر استيعاباً تاماً باستخدام المفهوم العقلاني الغربي؟ هذا بالطبع يثير أسئلة فلسفية عميقة عن طبيعة العقل، وما إذا كان يعمل بالطريقة نفسها بغض النظر عن الثقافة. إلا أنه قد ثبت، في الواقع، أن لهذه القضايا الفلسفية عواقب سياسية مهمة وبالغة الأثر؛ إذ إن افتراضاتنا المتعلقة بالعقل والتفكير والمنطق تشكل أسس فهمنا للعلاقات الأساسية في عالم الاجتماع، ومن هنا تنشأ ادعاءات تبدو بديهية حول طبيعة الأخلاق والمسؤولية والإدانة القانونية، وفي النهاية حول الصلات بين السياسة والاقتصاد وحول العام والخاص. إن مجمل ما أريد قوله هو أن فهم 11 سبتمبر يتطلب تحليلاً متأنياً ومفصلاً ومدعوماً بالمعلومات حول هذه التعقيدات التي تم تجاوزها أو تهميشها أو تجاهلها عن طريق اللجوء ببساطة إلى الدعوة للحرب ضد شرور الإرهاب.

الفصل الخامس

البحث المحموم عن أسامة بن لادن: البعد الاستخباري للحرب ضد الإرهاب

ديزموند بول

انطوت الهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمي والبنتاجون في 11 سبتمبر على أسوأ فشل استخباري للمؤسسة الاستخبارية الأمريكية منذ هجمات بيرل هاربر عام 1941. كان فشلاً في جميع مراحل الدورة الاستخبارية، بدءاً من تحديد الأولويات والواجبات، مروراً بسلسلة النشاطات المتعلقة بجمع المعلومات، وحتى مرحلة التحليل والتقييم والتوزيع التي كان ينبغي أن توفر نوعاً من التحذير من الحادث. ولم يقتصر هذا الفشل على المؤسسات القومية التقليدية في المجالين الأمني والعسكري، بل امتد أيضاً إلى عدد كبير من المؤسسات الموكلة بتطبيق القانون والوكالات المتخصصة التي تشارك في نشاطات مكافحة الإرهاب. لقد كانت مؤسسات الاستخبارات الأمريكية والحليفة تراقب أسامة بن لادن عن كثب (ولكن بشكل متقطع) منذ عام 1996، وكانت على اطلاع تام بمقاصده تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها لم تستطع كشف خططه واستعداداته.

عندما نستعيد ما وقع، نستطيع أن نتبين الكثير مما كان ينبغي اكتشافه قبل 11 سبتمبر (وخصوصاً ما يتعلق بأنشطة الخاطفين في الولايات المتحدة الأمريكية في الأشهر التي سبقت وقوع الحادث). ولكن إشارات التحذير لم تكن واضحة أبداً، وطغت عليها كميات هائلة من المعلومات المشوشة والمتناقضة، بما في ذلك سلسلة من التقارير حول احتمال وقوع هجمات إرهابية ضد مصالح أمريكية في أيار/ مايو - تموز/ يوليو 2001، والتي ربما أسهم ثبوت عدم صحتها في بث حالة من الطمأنينة والاسترخاء في أوساط

الوكالات المختصة، وفي هذا الشأن تقول روبرتا وولستر: «الإشارات ذات العلاقة، والتي سمعت بوضوح بعد الحادث [كان] قد طغى عليها جزئياً قبل الحادث الضجيج المصاحب».[1] كان ينبغي عدم الاستهانة بوسائل الاتصال المتطورة لدى أسامة بن لادن وقدرته على استخدام التضليل والخديعة.

أثار حجم الفشل الاستخباري أسئلة جوهرية حول تنظيم المؤسسة الاستخبارية الأمريكية (والتي مازال هيكلها الأساسي قائماً على الأدوار والمهمات التي تأسست خلال الحرب الباردة)، ومدى كفاية موازنات المؤسسات المعنية (والتي تبلغ حالياً نحو 28 مليار دولار، وقد انخفضت قيمتها الحقيقية منذ أوائل التسعينيات)، والأساليب المتبعة في تحديد الأولويات وتوجيه المهمات، وآلية التشاور والتنسيق بين الوكالات المعنية. كما أطلق الإحساس بهذا الفشل دعوات فورية، وغير مدروسة غالباً، إلى اعتماد زيادة هائلة في موازنات الأجهزة الاستخبارية، وإنشاء مؤسسات جديدة بالجملة، وفتح الباب لتنسيق دولي غير مسبوق، وإقرار طائفة واسعة من السلطات القانونية الجديدة لأجهزة الاستخبارات والأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب. إن الكثير من هذه المقترحات كان ينطوي على إشكالية فيما يتعلق بفائدته، وبعضها سينطوي، بكل تأكيد، على تجاوز كبير للحريات المدنية.

المعلومات الاستخبارية حول أسامة بن لادن والقاعدة

أصبحت نشاطات أسامة بن لادن والقاعدة بحلول عام 1996 أهدافاً ذات أولوية عليا بالنسبة إلى أجهزة الاستخبارات الأمريكية (والحليفة). ففي عام 1995 توافرت معلومات لدى أجهزة الاستخبارات الغربية تفيد بأن أسامة بن لادن كان ضالعاً في التخطيط لتفجير مركز التجارة العالمي عام 1993، وفي أوائل عام 1996 وصفته وزارة الخارجية الأمريكية باعتباره «أبرز من يوفر الرعاية المالية للنشاطات الإرهابية الإسلامية في العالم اليوم» وأنه «تهديد جدي للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية». كانت شبكته هي المسؤولة عن تفجيرات مجمع سلاح الجو الأمريكي في أبراج الخبر بمدينة

الظهران السعودية في 25 حزيران/ يونيو 1996، والتي قُتل فيها 19 عسكرياً أمريكياً وأربكت عمليات سلاح الجو الأمريكي في العراق. وفي آب/ أغسطس 1996 أصدر أسامة بن لادن فتوى دينية أعلن فيها الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية، وسوَّغ قتل المدنيين الأبرياء الذين يسقطون في هذه الحرب. وسرعان ما استعرت حرب استخبارية خفية.

كانت هذه الحرب الاستخبارية تُدار بشكل سري في الغالب، ولكنها اقتحمت انتباه الرأي العام بعد سلسلة من الهجمات الإرهابية والتحقيقات والاتهامات الجنائية التي تلتها. ففي 7 آب/ أغسطس 1998 وقعت تفجيرات ضخمة في السفارتين الأمريكيتين في نيروبي بكينيا (التي هوجمت، طبقاً لأسامة بن لادن، لأنها كانت تعتبر أكبر مركز تجمع استخباري أمريكي في شرق أفريقيا)، وفي دار السلام بتنزانيا، وقتل فيها 224 شخصاً وجُرح ما يزيد على 4000 شخص. وفي 5 تشرين الأول/ نوفمبر 1998 تم في نيويورك توجيه الاتهام رسمياً لأسامة بن لادن لدوره في تفجيرات السفارتين، وفي 7 حزيران/ يونيو 1999 تم وضعه على قائمة مكتب التحقيقات الفيدرالي «للمطاردين العشرة الأكثر طلباً»، وعرضت وزارة الخارجية الأمريكية جائزة تصل إلى 5 ملايين دولار لأي معلومات تؤدي إلى اعتقاله أو إدانته، وهو أكبر مبلغ عرضته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في تاريخها من أجل مجرم مطارد.

كانت السلطات الأمريكية قد حققت نجاحاً محدوداً في تجنيد مخبرين مفيدين، مثل المنشقين عن تنظيم القاعدة وأشخاص كانوا يعملون مع أسامة بن لادن تم اكتشافهم و«تحويلهم» خلال التحقيقات في تفجير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا، والذين قدموا ثروة من المعلومات حول الهيكل التنظيمي للقاعدة، وشخصياتها الرئيسية، وشبكات الاتصال التي تستخدمها، ونشاطاتها ومداولاتها لغاية الفترة 1999 ـ 2000. ولكن أياً من أجهزة الاستخبارات الغربية لم تستطع اختراق القاعدة باستخدام عملائها (أو «جواسيسها»).

تم الحصول على معظم المعلومات الاستخبارية عن أسامة بن لادن من أجهزة رصد إشارات استخبارية في غاية التطور والسرية، حيث تقوم وكالة الأمن القومي والأجهزة المشابهة في الدول الحليفة وبشكل منظم باعتراض وسائل اتصالاته السلكية والهاتفية المتعددة. إلا أنه وبحكم مهارته في إجراءات الاستخبارات المضادة، وإذ أصبح أكثر وعياً بأنواع وسائل جمع المعلومات المستخدمة ضده، فقد أخذ يستخدم أساليب أكثر أمناً.

أثبتت التفجيرات المتزامنة تقريباً لسفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في نيروبي ودار السلام في 7 آب/ أغسطس 1998 ليس فقط التزام أسامة بن لادن بالقيام بأعمال إرهابية ضخمة ولكن قدرته أيضاً على تنظيم وتنسيق عمليات إرهابية ضخمة من داخل أفغانستان، على بعد 5000 كم، وأن يقوم بذلك بشكل آمن بينما هو تحت المراقبة الشاملة.

وبحلول أيار/ مايو 1996 علمت الاستخبارات الأمريكية بأن مجموعة من المتطرفين الإسلاميين المرتبطين بأسامة بن لادن قد أسسوا قاعدة لهم في نيروبي بكينيا، وفي نهاية العام استطاع موظفو الاستخبارات الأمريكية اكتشاف وسائل الاتصالات التي تستخدمها هذه المجموعة، وبدأ التنصت على خمسة خطوط هاتف وفاكس، بما في ذلك هاتف محمول مخصص للمكالمات مع أسامة بن لادن نفسه. استمرت عملية اعتراض الاتصالات هذه في نيروبي حتى وقوع تفجيرات 7 آب/ أغسطس، ولكنها لم تفلح في توفير أي إنذار بهذا الخصوص.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2000 هوجمت المدمرة الأمريكية «كول» من قبل مفجرين انتحاريين يرتبطون بالقاعدة في أثناء رسوها على ساحل اليمن. وفي أوائل عام 2001 كانت عدة أجهزة استخبارات أمريكية تتنبأ بوقوع هجوم إرهابي ضخم داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو في الخارج خلال الـ 12 ـ 24 شهراً القادمة، وباستخدام سلاح مصمم لإحداث خسائر ضخمة في الأرواح.

أنظمة اتصالات أسامة بن لادن

أسس أسامة بن لادن خلال الفترة 1996 ـ 2000 عدة مواقع قيادية بديلة، ومراكز سيطرة في أماكن محصنة في جميع أنحاء أفغانستان، بما في ذلك مجمعات كبرى في المناطق الآتية: كهوف جبال خراسان قرب الحدود مع إيران، ومجمع أنشئ خلال الفترة 1996 ـ 1997 قرب قندهار، الموطن الروحي لطالبان على بعد حوالي 100كم من الحدود الباكستانية، وفي كهوف جبلية قرب جلال أباد شرق أفغانستان بين كابول وممر خيبر، وحول خوست الواقعة جنوب جلال أباد على بعد حوالي 30 كم من الحدود الباكستانية، وفي جبال بامير في مقاطعة قندوز قرب الحدود مع طاجكستان والتي تم إنشاؤها في أعقاب قصف خوست بصواريخ كروز في آب/ أغسطس 1998، وفي المنطقة الجنوبية الوسطى في مقاطعة أوروزجان البعيدة عن أي حدود لأفغانستان. وتم تجهيز هذه المجمعات بمجموعة متكاملة من وسائل الاتصال الحديثة؛ بما في ذلك أجهزة لاسلكية تعمل بنظام الترددات العالية (HF) والعالية جداً (UHF)، وخطوط الهاتف والفاكس، وأجهزة حاسوب للبريد الإلكتروني والإنترنت، وأجهزة عرض إلكترونية، إضافة إلى إنشاء قواعد البيانات.[2]

حصل أسامة بن لادن في تشرين الثاني/ نوفمبر 1996 على جهاز هاتف يعمل بواسطة الأقمار الاصطناعية بحجم جهاز حاسوب محمول من شركة في لونج آيلند بنيويورك. وقد استخدم هذا الهاتف بشكل مكثف خلال السنتين التاليتين. كان الرقم الذي تم تخصيصه لهذا الهاتف هو 873682505331، ويعمل من خلال القمر الاصطناعي للاتصالات البحرية الدولية (إنمارسات) المعلق في مدار ثابت فوق المحيط الهندي، وقد استخدم أسامة بن لادن 2200 دقيقة من الاتصالات بواسطة هذا الجهاز (عرض الادعاء العام أمام المحكمة التي انعقدت في نيسان/ إبريل 2001 للنظر في قضية تفجير السفارتين سجلاً كاملاً للمكالمات الصادرة والواردة خلال الفترة من أواخر 1996 حتى أواخر عام 1998). وكان أكثر المتلقين بشكل منتظم لمكالمات أسامة بن لادن (143مكالمة) مندوبه في لندن خالد الفواز الذي أسس خلية نيروبي. وكان هناك ما يزيد

على 50 مكالمة إلى كينيا، بما في ذلك أربع مكالمات للهاتف المنزلي لوديع الحاج الذي أدين في تموز/ يوليو 2001 بمسؤوليته عن تفجيرات نيروبي.

كان أسامة بن لادن متنبهاً من البداية إلى أن من السهل مراقبة الاتصالات عبر الأقمار الاصطناعية، ولهذا السبب فقد قصر استعمال هاتفه ذاك على أغراض غير عملياتية (اعتادت وكالة الأمن القومي الأمريكية تشغيل شريط لأسامة بن لادن أمام زوار موثوقين جداً وهو يتحدث مع أمه)، ولكن من الواضح أنه لم يكن متنبهاً، على الأقل حتى آب/ أغسطس 1998، لقدرة الأقمار الاصطناعية الأمريكية الخاصة باستخبارات الإشارة على تحديد المكان الذي يتم منه استخدام الهاتف الذي يعمل بواسطة الأقمار الاصطناعية، كما أنه لم يقدِّر بالتأكيد مدى ما توفره مكالمات يُفترض أنها عادية من المعلومات المهمة التي قد تستخدم كأدلة.

كان معاونو أسامة بن لادن المقربون يستخدمون هاتفه أحياناً، ولعلهم كانوا أقل انتباهاً لمخاطر استعمال هذا الجهاز؛ ففي 20 آب/ أغسطس 1998، وأثناء قصف خوست بصواريخ كروز، استُخدم هذا الجهاز في اليوم التالي من قبل أيمن الظواهري صديق أسامة بن لادن ونائبه الفعلي، والذي تحدث دون اهتمام فيما يبدو باحتمال التنصت على مكالمته أو تحديد مكانه.[3]

توقف أسامة بن لادن عن استخدام هاتفه الذي يعمل بواسطة الأقمار الاصطناعية في شباط/ فبراير 1999، وقال مسؤولون رسميون في حكومة طالبان بأنهم صادروا الهاتف لتقييد نشاطاته، ولكنه توقف عن استعماله، على الأغلب، لأسباب أمنية. وفي 21 آب/ أغسطس 1998 صرح ساندي بيرجر مستشار الأمن القومي إلى التلفزيون بأن الكثير من المعلومات التي ساعدت في توجيه الضربات الأمريكية جاءت عن طريق مراقبة المكالمات الهاتفية بين أسامة بن لادن ومعاونيه. ونُقل عن موظفين رسميين أمريكيين آخرين قولهم في أشهر لاحقة إن أقمار التجسس التي التقطت مكالمات أسامة بن لادن الهاتفية قد كشفت عن تفاصيل خطط هجمات إرهابية، مما مكنهم من منع وقوعها.

كان أسامة بن لادن مع بداية عام 1999 قد انتهى من إنشاء شبكة اتصالات ذات أوجه استخدام متعددة ولا تستطيع أجهزة الاستخبارات الغربية فعلياً اختراقها. ويبدو، كما لاحظت دراسة لمؤسسة راند نُشرت في أواخر ذلك العام، أن الشبكة الجديدة اعتمدت على شبكة المعلومات العالمية والبريد الإلكتروني واللوحات الإعلامية الإلكترونية لتبادل المعلومات دون المخاطرة باحتمال التنصت عليها من قبل المسؤولين في أجهزة مكافحة الإرهاب.[4] تكاملت هذه التقنية المتطورة مع شبكة مكثفة من السُّعاة، والذين كان أسامة بن لادن قد عرف مدى أهميتهم خلال الحرب الأفغانية ضد الاتحاد السوفيتي، فكانت التعليمات المنقولة باليد ترسل من قيادة القاعدة إلى كبار القادة العسكريين ومن ثم إلى الخلايا الإرهابية الصغيرة في الشرق الأوسط وأفريقيا وأوربا.

إشارات الخطر

فوجئت أجهزة الاستخبارات الأمريكية تماماً يوم 11 سبتمبر، رغم أنه كانت هناك عدة مؤشرات خلال الأشهر السابقة تدل على أن أسامة بن لادن كان يخطط لعملية كبرى، وكما قال كولن باول وزير الخارجية في تشرين الأول/ أكتوبر 2001 إنه «كان هناك الكثير من الإشارات [في الفترة أيار/ مايو - تموز/ يوليو] بأن هناك شيئاً يجري إعداده»، ولكننا «لم نتلق الخبر اليقين ولا المعلومات التي كنا نريدها كنوع من التحذير لما وقع فعلاً».

أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية في 29 أيار/ مايو 2001 تحذيراً دولياً للأمريكيين بأنهم قد يكونون أهدافاً لمجموعات إرهابية ترتبط بأسامة بن لادن، وتم إغلاق السفارات الأمريكية في المنامة بالبحرين، وفي داكار بالسنغال، ووضعت المنشآت العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج تحت أقصى حالة إنذار (دلتا). كان هناك تنام في التقارير حول احتمال وقوع هجوم إرهابي قبل الرابع من تموز/ يوليو مباشرة، ثم قبل اجتماع قمة الدول الصناعية في روما بعد أسبوعين من ذلك. وفي أواخر تموز/ يوليو

أصدرت وزارة الخارجية تحذيراً حول هجمات محتملة ضد المنشآت الأمريكية في اليابان وكوريا الجنوبية وشبه الجزيرة العربية.

كان مرد هذه التحذيرات يعود إلى حملة تضليل من قبل أسامة بن لادن صُممت ليس فقط لإشاعة الطمأنينة عندما تثبت عدم صحة التحذيرات، ولكن أيضاً "للاستهزاء" بأجهزة الاستخبارات الغربية لاعتقادها أن التهديد كان موجهاً ضد المصالح الأمريكية في الخارج وليس داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

كان التقرير الذي دق ناقوس الخطر هو ذلك الذي تلقاه مكتب التحقيقات الفيدرالي قبل شهر من 11 سبتمبر، حينما اتصل مدرب طيران في مينيسوتا عدة مرات للتحذير من احتمال قيام إرهابيين باستخدام طائرات مملوءة بالوقود كقنابل طائرة، والخطر الذي يمثله أحد طلابه، زكريا موسوي، الذي عُرف فيما بعد بـ «الخاطف رقم 20». تم احتجاز موسوي (الذي دخل الولايات المتحدة الأمريكية في شباط/ فبراير 2001)، من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي ودائرة الهجرة والجنسية في 16 آب/ أغسطس بتهمة مخالفة قوانين التأشيرات، ومازال محتجزاً من ذلك الوقت، ولكنه لم يقدم أي معلومات عن هجمات 11 سبتمبر.

ما كان ينبغي لفكرة استخدام طائرة مملوءة بالوقود كقنبلة طائرة ضد بنايات ضخمة وغير محمية أن تشكل نوعاً من الصدمة، ففي كانون الأول/ ديسمبر 1994 قامت مجموعة إسلامية مقاتلة في الجزائر باختطاف طائرة تابعة لشركة إيرفرانس وهددت بالاندفاع بها لترتطم ببرج إيفل في باريس. وفي عام 1995 اكتشفت أجهزة الاستخبارات الغربية أن أسامة بن لادن كان قد وضع خطة لاختطاف طائرات نفاثة والارتطام بها في أهداف بارزة متنوعة؛ بما في ذلك مركز التجارة العالمي في نيويورك، وبرج "سيرز" في شيكاجو، ومبنى وكالة الاستخبارات المركزية في لانجلي بفرجينيا.

ونُشرت تفاصيل الخطة على نطاق واسع عام 1997 خلال محاكمة رمزي يوسف، الذي قاد محاولة تفجير مركز التجارة العالمي عام 1993. وحذر التقريران السنويان

لإدارة الطيران الأمريكي لعامي 1999 و2000، المنشوران في أوائل عامي 2000 و2001 على التوالي، من أن أسامة بن لادن وأتباعه يشكلون «تهديداً كبيراً للطيران المدني وخصوصاً الطيران المدني الأمريكي»، وأن قيادياً إسلامياً (لم يُذكر اسمه) بالمنفى في بريطانيا قد قال إن أسامة بن لادن كان يخطط «لإسقاط طائرة أو اختطاف طائرة لإذلال الولايات المتحدة الأمريكية». [5]

الاستخبارات والحرب ضد الإرهاب

ورد في تقرير للجنة الاستخبارات الخاصة الدائمة في مجلس النواب الأمريكي بتاريخ 26 أيلول/ سبتمبر أن «هناك حاجة أساسية إلى ثورة ثقافية داخل المؤسسة الاستخبارية، إضافة إلى تغييرات هيكلية واسعة». وأضاف التقرير أنه لابد للولايات المتحدة الأمريكية من زيادة عدد الجواسيس والمحللين الاستخباريين، وإصلاح إدارة استخبارات الصور (IMINT)، وعمليات جمع المعلومات، وتحديث كفاءة وسائل التنصت وجمع المعلومات عن طريق أجهزة الاتصالات. وقد تم اقتراح مواد تشريعية عديدة، تم إقرار بعضها، تختص بالإرهاب، والاستخبارات الأمنية، وحماية البنية التحتية للمعلومات، ورصد مخصصات مالية إضافية. وكانت هناك مطالبات شفوية لإزالة «القيود» عن أجهزة الاستخبارات ومكافحة الإرهاب و«إطلاق يدها» في مكافحة الإرهاب. كما دعا مديران سابقان لوكالة الاستخبارات المركزية (وهما الرئيس السابق جورج بوش الأب وآر. جيمس وولسي) إلى إلغاء التعليمات السرية الصادرة عام 1995، والتي تمنع تجنيد عملاء كانوا قد ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وقال موظفون سابقون آخرون في أجهزة الاستخبارات إنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية انتهاج سياسة اغتيالات نشطة.

وبغض النظر عن نتائج هذه المداولات فإن مستقبل قدرات ومهمات الأجهزة الاستخبارية الأمريكية سيتحدد بالموارد الإضافية التي تم تخصيصها للنشاطات الاستخبارية في أعقاب 11 سبتمبر، خصوصاً الاستثمار في أجهزة جمع معلومات

فضائية ومحمولة جواً تطلبتها الحرب في أفغانستان، أكثر بكثير من إجراء أي تعديلات تشريعية أو تنظيمية.

وقد أقر كل من الكونجرس والبيت الأبيض فوراً زيادات كبيرة في الاعتمادات المالية؛ ففي 21 أيلول/ سبتمبر خصصت الإدارة الأمريكية 1.15 مليار دولار من الاعتمادات الطارئة «للإحاطة بالموقف وجمع المعلومات الاستخبارية». وبعد ذلك بأيام قليلة صادق مجلس النواب على موازنة الدفاع للسنة المالية 2003 (بمقدار 344 مليار دولار)، تضمنت 400 مليون دولار إضافية لتدابير مكافحة الإرهاب. وقدم البنتاجون ملحقاً سرياً لموازنة السنة المالية 2002، تضمن طلب 13 مليار دولار مخصصة «للإحاطة بالموقف، وللمركبات الجوية غير المأهولة، وللاستخبارات البشرية». كما التزم الرئيس بوش بتخصيص نحو 6 مليارات دولار لمبادرات مكافحة الإرهاب (غير الدفاعية).

وبحلول نهاية أيلول/ سبتمبر كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد حشدت نحو 50 قمراً اصطناعياً تعمل في مجال الاستخبارات والاتصالات والملاحة والأرصاد الجوية، دعماً للعمليات العسكرية في أفغانستان بتكلفة تصل إلى 25 مليار دولار. وتضمنت الأقمار الاصطناعية الأمريكية المخصصة للأغراض الاستخبارية قمرين من نوع DSP لاكتشاف إطلاق الصواريخ والإنذار المبكر، وقمرين متطورين من نوع KH-11 للتصوير الرقمي الفوري (أطلقا عامي 1995 و1996)، وثلاثة أقمار من نوع لاكروز للتصوير بالموجات اللاسلكية، وثلاثة أقمار تصوير صغيرة متخصصة أخرى يديرها مكتب الاستطلاع الوطني (NRO)، وقمرين ثابتين متطورين مخصصين لاستخبارات الإشارة من نوع أوريون، وقمر ميركوري/ فورتكس متطور ثابت لاستخبارات الإشارة، وقمرين من نوع ترومبت لاستخبارات الإشارة متمركزين في مدارات عالية، وعدة أقمار استخبارية صغيرة منخفضة الارتفاع لاعتراض وتحديد مواضع البث اللاسلكي على موجات VHF والمايكروويف. وكان هناك المزيد منها على الطريق؛ ففي 5 تشرين الأول/ أكتوبر أطلق مكتب الاستطلاع الوطني قمراً

اصطناعياً متطوراً ثالثاً من طراز KH-11 للتغطية اليومية المتكررة لأفغانستان بتكلفة 1.3 مليار دولار (تشمل مركبة الإطلاق)، أي ما يزيد على المخصصات المالية الإضافية الطارئة التي أعطيت للبنتاجون في 21 أيلول/ سبتمبر. وفي 10 تشرين الأول/ أكتوبر أطلق مكتب الاستطلاع الوطني قمراً لترحيل البيانات (بالاسم الرمزي أكويلا) بتكلفة نحو 400 مليون دولار لترحيل البيانات الخاصة باستخبارات الإشارة والصور والمعلومات الاستخبارية الأخرى المتعلقة تحديداً بالعمليات العسكرية في أفغانستان.

تحتاج العديد من أنظمة الأقمار الاصطناعية التي استخدمت في الحرب في أفغانستان إلى استبدال سريع. وقد حظيت خطط إطلاق مجموعة جديدة من الأقمار الاصطناعية المتمركزة في مدارات منخفضة والخاصة باستخبارات الإشارة، والتي سيكلف أكثرها تطوراً 1.5 ـ 2 مليار دولار لكل منها، بدفعة قوية، كما أن العمل يجري حثيثاً لتطوير أقمار تصوير جديدة.

بمجرد بدء العمليات العسكرية في أفغانستان تحول عبء جمع المعلومات من الأقمار الاصطناعية إلى الأنظمة المحمولة جواً، بما في ذلك المركبات الجوية غير المأهولة، وقد تم نشر ما يزيد على اثني عشر نوعاً من طائرات جمع المعلومات الاستخبارية في المنطقة؛ بما في ذلك طائرات أواكس من طراز (E3)، وطائرات استطلاع مُحَدَّثة من طراز يو 2 (U2) المجهزة برادارات وكاميرات كهربائية بصرية وأنظمة استخبارات إشارة، وطائرات آر سي ـ 135 التي تحمل نظام ريفيت جوينت (Rivet Joint) لاستخبارات الإشارة، وطائرات إي ـ 8 سي التي تحمل نظام جوينت ستارز (Joint-STARS) للاستطلاع بواسطة الرادار، وطائرات سلاح البحرية لاستخبارات الإشارة من طراز (EP-3 Aries)، وطائرات اعتراض وتشويش الاتصالات من طراز (EC-130 H)، وطائرات سلاح البحرية من طراز (EA-6B Prowler) المعدة أيضاً لأغراض الاعتراض والتشويش على الاتصالات. وبدأت وكالة الاستخبارات المركزية في استخدام طائرة غير مأهولة من طراز بريداتور فوق أفغانستان في تشرين الأول/ أكتوبر، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر تم على جناح السرعة إرسال طائرة غير مأهولة جديدة تطير على ارتفاع عال من طراز جلوبال هوك.

ستعمل متطلبات الحرب في أفغانستان مرة أخرى على الإسراع في استبدال وتحديث العديد من هذه النظم المحمولة جواً. وتُعطى الأولوية الآن لخطط تطوير أنظمة محمولة جواً جديدة، بما في ذلك مشروع لسلاح الجو لإنتاج طائرة استطلاع وجمع معلومات استخبارية متعددة المهمات، تشمل المهمات التي تقوم بها طائرات الأواكس ورادار المراقبة ومهمات استخبارات الإشارة مجتمعة، وهناك مقترحات لسلاح البحرية لإنتاج طائرة مراقبة بحرية جديدة ذات مهمات متعددة، لتحل محل طائراتها من طراز (P-3 Orion) و(EP-3 Aries) و(EA-6B Prowler)، كما ستنضم إلى الخدمة خلال السنوات القليلة القادمة أنواع عديدة من الطائرات غير المأهولة المجهزة بجميع أنواع أنظمة الاستشعار.

وينوي البنتاجون الاستثمار بشكل مكثف، خلال السنوات الأربع القادمة، في تقنيات حديثة وناشئة، ستعزز بصورة كبيرة من قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على جمع وتحليل المعلومات الاستخبارية. وطبقاً لما جاء في **المراجعة الدفاعية الرباعية** (*Quadrennial Defense Review*) فإن التطورات في التقنيات الدقيقة والمجهرية والروبوتات والقياسات الحيوية، على سبيل المثال، ستجعل من الممكن تحديد هوية الأشخاص فوراً من خلال ملامح وجوههم أو الطريقة التي يمشون بها، وستتمكن أجهزة استكشاف موضوعة على منصة بحجم بعوضة من تعقب خصوم الولايات المتحدة الأمريكية أو اختراق منشآتهم البعيدة، وستُستخدم أشكال جديدة من القتال الإلكتروني لتشويش أو تعطيل حواسيب الخصوم وبناهم التحتية للاتصالات.

تعزيز العمل الاستخباري البشري

تميزت الدعوات الواسعة النطاق إلى التوسع في إمكانيات العمل الاستخباري البشري بضجيجها العالي أكثر من تماسكها كفكرة. وقد أكد الرئيس بوش، في كلمة وجهها إلى الطلاب في كلية سيتادل العسكرية بشارلستون في ولاية كارولينا الجنوبية في 11 كانون الأول/ ديسمبر 2001، أن الولايات المتحدة الأمريكية «يجب أن تعيد بناء

شبكتها الاستخبارية البشرية»، وأشار تحديداً إلى الحاجة إلى «أشخاص على الأرض. . . أشخاص يجدون الأهداف، ويتتبعون الأعداء، ويساعدوننا في إحباط خططهم الشريرة».

إلا أنه في الممارسة العملية فإن النقاش حول تعزيز العمل الاستخباري البشري يتعلق بمنظومة من الإمكانيات والنشاطات المختلفة تماماً، والتي تتراوح بين القيام بعمليات سرية (بما في ذلك الاغتيال) وزرع العملاء (أي الجواسيس) والتحليل والتقييم. وبعض الدعوات تتناول قضايا سطحية وبعضها عديمة الجدوى على الأغلب، ومعظمها لا يقدر مدى ما يتطلبه ذلك من تخطيط طويل المدى واستثمار في الموارد البشرية. أما الدعوات إلى تخفيف القيود العملياتية عن الأجهزة الاستخبارية العسكرية الأمريكية، (ووكالة الاستخبارات المركزية) بالسماح لها باستخدام مجرمين في الميدان وممارسة الاغتيالات، فهي خارج الموضوع.

لقد قطعت وكالة الاستخبارات المركزية حتى الآن شوطاً في التوسع في إمكانياتها البشرية لجمع المعلومات، ولكن اختراق المجموعات الإرهابية الإسلامية صعب جداً، ويتطلب الأمر عدة سنوات لتجنيد وتدريب أعداد كافية من العملاء على الأرض، وستبقى خلايا كثيرة غير قابلة للاختراق؛ وبعضها سيبقى، حتماً، غير مكتشف. أما المطلب الأساسي الحيوي فيما يتعلق بالعنصر البشري في العمل الاستخباري فهو تعزيز القدرات التحليلية والتقييمية. ولا يعني هذا الأمر فقط تجنيد عدد كاف من الموظفين المدربين لتحليل كل المعلومات الاستخبارية التي تم جمعها تحليلاً كافياً، ولكنه يعني الإبقاء على بنية تحتية بحثية وتعليمية وطنية لتوفير خبرة تخصصية واسعة وعميقة في طائفة من الموضوعات السياسية والاجتماعية والفنية التي تتسع بشكل متسارع. أما الآليات اللازمة لاستغلال ما يسمى المصادر المفتوحة أو المعلومات الاستخبارية (المتوافرة علناً) فمازالت هزيلة جداً. أما كيف ينبغي تصميم الآليات اللازمة لهذه المؤسسات والاستثمارات البعيدة المدى فذلك ما لم يلق عناية كافية حتى الآن.

إصلاحات تنظيمية

خضعت أجهزة الاستخبارات الأمريكية، منذ فشلها في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، لسلسلة لا حصر لها من التحقيقات والمراجعات استهلكت الكثير من الوقت والجهد، ولم تنتج سوى بعض الإصلاحات التنظيمية الهامشية. كانت نقطة الضعف الأكثر بروزاً - عدا الخلل في عمليات الجمع والتحليل - تتعلق بالإدارة وإسناد المهمات والتنسيق. وقد أوصت العديد من التحقيقات بنوع من الدمج إضافة إلى تطوير آليات التنسيق. وأصبحت هذه الإصلاحات أكثر إلحاحاً في ضوء العدد المتزايد للوكالات التي أصبحت تتولى مسؤوليات تتصل بالأمن؛ فهناك الآن ما بين 35-40 وكالة لها نوع من العلاقة بمكافحة الإرهاب، وتتفاوت هذه الوكالات بين وكالات استخبارية قومية، كوكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي، ومؤسسات أخرى كإدارة الضريبة والجمارك والهجرة.

أعلن الرئيس بوش في خطابه إلى الأمة في 20 أيلول/ سبتمبر 2001 بأنه قد استحدث مؤسسة بمستوى وزاري هي وزارة الأمن الداخلي، لتقوم بتنسيق جهود جميع الدوائر والوكالات الفيدرالية (بما في ذلك وزارة الدفاع، وإدارة الطوارئ الفيدرالية، والجمارك، وحرس السواحل. . . إلخ) وحكومات الولايات والحكومات المحلية التي تضطلع بمسؤوليات تؤثر في الدفاع عن أراضي الوطن. إلا أنه لم تتضح حتى الآن لا طبيعتها ولا الصلاحيات الموكلة إليها، ولعلها لن تكون على الأرجح أكثر فاعلية من منظمة الدفاع المدني التي شكّلت في أوائل الستينيات أو الهيئة التنفيذية التي تم تشكيلها للحرب ضد المخدرات في الثمانينيات. باختصار، لم تجر حتى الآن إعادة تنظيم جذرية، والواقع أنه بدلاً من إجراء أي دمج فقد تم إيجاد هيئات ومؤسسات جديدة للتعامل مع الحرب ضد الإرهاب.

وبينما ينشأ المزيد من التغييرات التنظيمية، يجري أيضاً تدشين سلسلة من الإجراءات لمستويات وأشكال من المراقبة الداخلية لا سابق لها، تتضمن تدابير لمراقبة أكثر شمولاً للاتصالات الهاتفية والحاسوبية/ الإلكترونية، والمزيد من المراقبة التي تصل

حد الاقتحام للنشاطات التجارية (وخصوصاً المعاملات المالية)، ومراقبة إضافية للمجال الجوي الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أوكلت لقيادة الفضاء الأمريكية وقيادة دفاع أمريكا الشمالية (NORAD) مسؤوليات محلية جديدة، وأبقى سلاح الجو الأمريكي لعدة أشهر بعد 11 سبتمبر مراقبة جوية متواصلة بواسطة طائرات الأواكس فوق الممر الجوي بين واشنطن ونيويورك بحثاً عن أي طائرات ضالة قد تشكل تهديداً. (لم يكن بالإمكان الاستمرار في العملية من قبل أسطول الأواكس في الولايات المتحدة الأمريكية، وتطلب الأمر استخدام خمس طائرات من حلف الناتو). وأصبح قادة قيادة دفاع أمريكا الشمالية مخولين الآن بإسقاط أي طائرة ركاب تُستخدم لتهديد مدن الولايات المتحدة الأمريكية.

وأطلق الدور المركزي للبريد الإلكتروني والإنترنت في شبكات اتصالات الإرهابيين، والاستخدام المكثف للبريد الإلكتروني من قبل الخاطفين أثناء تحضيراتهم لهجمات 11 سبتمبر، واستخدام المجموعات الإرهابية المتزايد لأساليب التشفير المتطورة (بما في ذلك الاختزال حيث يتم إخفاء الرسالة المشفرة داخل موسيقى أو ملفات صور على الشبكة)، مبادرات متنوعة لزيادة صلاحيات وقدرات المؤسسات العاملة في المراقبة الإلكترونية، وتجدّد النقاش حول التوازن الدقيق بين الأمن القومي والخصوصية الشخصية.

تشارك في نشاطات المراقبة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الهيئات الاستخبارية، والهيئات المخولة بتطبيق القانون، ووزارة الخزانة، مع توفير الإمكانية لها للوصول إلى قواعد بيانات وملفات غير عادية. واستطاع مكتب التحقيقات الفيدرالي، خلال أسبوعين من الهجوم، تحديد مئات الرسائل الإلكترونية المتصلة بالخاطفين باللغات الإنجليزية والعربية والأوردو، تم إرسالها قبل 30-45 يوماً من وقوع الهجمات، وكان بعضها يتضمن تفاصيل عملياتية عن الهجوم.

تثير بعض الاقتراحات حول تخفيف الضوابط على المراقبة الإلكترونية جدلاً واسعاً، فالمطالبة بمنع تشفير البريد الإلكتروني، على الأقل دون تعهد تنفيذي (يتم بموجبه إيداع مفاتيح فك رموز الشفرة لدى مؤسسة حكومية ما) تنطوي بوجه خاص على إشكالية، وخاصة أنه لم تكن أي من الرسائل الواردة إلى الخاطفين أو الصادرة عنهم مشفرة.

ليس هناك شك، على أي حال، في أن التقنيات المستخدمة حالياً لمراقبة الفاكس والبريد الإلكتروني ونقل المعلومات إلكترونياً - مثل نظام "إيشيلون" (Echelon) الذي تستخدمه المؤسسات المعنية باستخبارات الإشارة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لمراقبة حركة المعلومات على الدوائر الدولية، ونظام كارنيفور (DCS 1000) الذي يستخدمه مكتب التحقيقات الفيدرالي (بموجب تصريح) لمراقبة البريد الإلكتروني المحلي - ستشهد تطوراً كبيراً . إضافة إلى ذلك يجري على عجل إعداد اتفاقيات للتبادل المباشر للمعلومات بين هذه الأنظمة من ناحية، وبين أنظمة مماثلة لمراقبة المعاملات المالية الإلكترونية من ناحية ثانية.

تحركت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بسرعة لإعداد تشريعات ستغير القوانين الحالية حول جمع المعلومات الاستخبارية فيما يختص بالبنية التحتية المالية، وذلك لتخفيف القيود على المراقبة السرية للمعاملات المالية والحسابات المصرفية المشتبه بها. كما أنها تقترح قوانين أكثر تشدداً ضد عمليات غسل الأموال، والتي تأمل أن تؤدي إلى شلّ شبكات الدعم المالي الدولية.

تعد العمليات الإرهابية رخيصة نسبياً، فقد بلغت تكاليف تفجير مركز التجارة العالمي عام 1993 نحو 20 ألف دولار، وربما كان مجمل تكاليف كارثة 11 سبتمبر نحو 500 ألف دولار، استخدمت بشكل رئيسي كنفقات معيشة وتكاليف التدرب على قيادة الطائرات وشراء تذاكر سفر الخاطفين. وقد تقصّت السلطات الأمريكية «مساراً مالياً» اشتمل على أكثر من 325 ألف دولار من خلال إيصالات بطاقات ائتمان وسحوبات من أجهزة الصرف الآلي ومعاملات أخرى تتصل بالخاطفين، ولكن هذه

المبالغ التي أنفقها 19 شخصاً خلال عدة أشهر لم تكن مبالغ كبيرة أو غير عادية ولم تكن لتوحي بتوجهات إجرامية، وقد تم إنفاق 175 ألف دولار أخرى نقداً على الأرجح. تم تجميع معظم المبالغ وتوزيعها على عشرات الحسابات المصرفية وبطاقات الائتمان بمقادير صغيرة عن طريق نظام الحوالات الذي لا يتعامل بأي أوراق تقريباً (ولا يمكن اقتفاء أثره)، وهو نظام يتم بموجبه تمرير الأموال على أساس «الثقة» بين وسطاء وتجار صغار يتبعون للجماعة نفسها.

تعاون استخباري معزز

إن من شأن الحرب ضد الإرهاب أن تعيد رص الصفوف في العلاقات الدولية بشكل يوجب على الولايات المتحدة الأمريكية تشكيل تحالفات جديدة مضادة للإرهاب والانخراط في تعاون استخباري واسع، وستحتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى مزيد من المنشآت في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لاستخدامها كمحطات تنصت أرضية وقواعد لطائرات التجسس، كما ستحتاج إلى تصاريح استخدام الأجواء، وشبكات توزيع للمعلومات الاستخبارية وإسناد لعمليات القوات الخاصة. والأكثر أهمية من ذلك هو التعاون مع الحكومات العربية التي تعتبر مصادر لا تقدر بثمن للمعلومات الاستخبارية حول شبكات الإرهاب والأشخاص والدوافع والتجنيد والتدريب وأساليب العمل، فهي تعرف مجموعات الميليشيات الإسلامية بدرجة أفضل بكثير من الأمريكيين، وهي قادرة على اختراق هذه المجموعات عن طريق عملاء ومخبرين بسهولة أكثر بكثير من أجهزة الاستخبارات الغربية. وهناك اقتراحات حول ترتيبات تعاون تسهم فيها الولايات المتحدة الأمريكية بقدراتها في مجال استخدام التقنية لجمع المعلومات الاستخبارية (خصوصاً قدرات استخبارات الإشارة والتصوير الجوي)، في حين تشارك الحكومات العربية باستخباراتها البشرية المتفوقة.

سيكون من الصعب صياغة هذه العلاقات الاستخبارية الجديدة. وسيتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون أكثر استعداداً للمشاركة في معلوماتها

الاستخبارية، لكي تقنع السلطات العربية بصحة الاتهامات الأمريكية من جهة ولمساعدتها في نشاطاتها المحلية في مقاومة الإرهاب من جهة أخرى، وخلال ذلك تضطر للكشف عن جوانب من قدراتها. كما سيتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون أكثر صراحة حول نشاطاتها في الدول المضيفة لكي تتجنب شبهة التجسس من جهة ولبناء الثقة في أن كل المعلومات الاستخبارية التي حصلت عليها والمهمة للدول العربية يتم التشارك فيها من جهة أخرى. ولابد من استخدام أساليب جديدة لتعاون استخباري متعددة الأطراف؛ فالعمل الاستخباري مهنة ضيقة يقتصر فيها توزيع المعلومات الاستخبارية على صانعي القرار ومستشاريهم المقربين. وكانت أكثر مشروعات التعاون نجاحاً بشكل عام حالات ثنائية، حيث يمكن الإبقاء على أعلى درجات الثقة المتبادلة وتقليل مدى توزيع المعلومات خارجياً، ولا تعتبر الترتيبات المتعددة الأطراف القليلة أثناء الحرب الباردة نموذجاً يمكن القياس عليه.

آفاق مستقبلية

سينوء المجتمع الاستخباري بأعباء الفشل في أحداث سبتمبر لعدة سنوات قادمة. وسيكون هناك المزيد من التحقيقات والمزيد من إعادة التنظيم، ولكن من غير المحتمل تطبيق تغييرات جوهرية من النوع الذي قد يرفع الكفاءة الاستخبارية إزاء مفاجآت استراتيجية كتلك التي وقعت منذ الحرب الباردة حتى الحرب ضد الإرهاب. والواقع أن هذه التغييرات مازالت تنتظر تحديدها بشكل واضح.

إن أوضح النتائج التي ترتبت على الهجمات الإرهابية، وهي زيادة موارد الموازنة، لن تكون قادرة بالضرورة على تحسين الأمور. وسيكون المستفيد الرئيسي هو تلك المؤسسات التي فشلت ضد أسامة بن لادن، منذ أن بدأت الحرب الاستخبارية في أواسط التسعينيات، وسيتم امتصاص معظم الموارد الإضافية بإطلاق أقمار اصطناعية جديدة باهظة التكلفة وأجهزة تقنية أخرى ستكون استمراراً لإمكانيات وأساليب العمل الحالية.

إن العديد من الإصلاحات الضرورية تعوقها الفلسفات والعادات العملياتية المتأصلة في أوساط المؤسسات الاستخبارية الغربية؛ مثل السرية المحيطة بالعمل، والتشعيب الوظيفي الذي يفضي إلى العجز، وسيادة مبدأ حماية المصادر وأساليب العمل. ويبدو أن هذه المؤسسات لا تستطيع دستورياً التعامل مع مجالات جديدة متزايدة، أو استغلال النمو في المصادر الاستخبارية العلنية، أو استغلال المهارات الفنية المتوافرة في القطاع الخاص. ولايزال الاستثمار الطويل الأمد في التعليم والكفاءات البحثية الضرورية لتوفير مَعين قومي من الخبرات السياسية والاستراتيجية والفنية تنهل منه المؤسسات الاستخبارية، غير محدد وغير ممول.

ولن تُحد الزيادة المتوقعة في إمكانيات المراقبة الإلكترونية ومشروعيتها من قابلية الأوساط الاستخبارية للوقوع في الأخطاء، فحتى لو كان كل البريد الإلكتروني للخاطفين واتصالاتهم عبر الإنترنت التي تم جمعها الآن قد تمت دراسته وتحليله مسبقاً (قبل وقوع الحوادث) من قبل سلطة مركزية فما كان ذلك، على الأرجح، ليكشف نياتهم الحقيقية، ولكن سلطة مركزية قادرة على جمع وتدقيق اتصالات إلكترونية من جميع الأنواع سترتكب بالتأكيد انتهاكات جسيمة للحريات المدنية.

بعد عقد من الآن، ستكون هناك مؤسسة استخبارية ضخمة في الولايات المتحدة الأمريكية (بموازنة سنوية ربما تزيد بخمسة مليارات دولار)، وستعاني من جراء معظم نقاط ضعفها الحالية بما في ذلك تخصيص المهمات على نحو بائس، وعدم التوازن في جمع المعلومات/ وتحليلها، والمستوى الثقافي القاصر سعةً وعمقاً، ولن تكون أكثر قدرة على التنبؤ بأحداث محددة مثل هجمات 11 سبتمبر، وستكون خصوصية الاتصالات الإلكترونية (بما في ذلك المعاملات التجارية) أكثر تحديداً. ولكن خلال عقد آخر ستكون هناك أزمة أو كارثة استراتيجية أخرى تأخذ المؤسسة الاستخبارية الجديدة على حين غرة.

الفصل السادس

استهداف تمويل الإرهاب: التحديات الجديدة لعولمة السوق المالية[1]

توماس بيرستيكر

تسارع تكامل السوق المالية العالمية بحدة في أواخر القرن العشرين، وقد تجاوزت التدفقات النقدية الأجنبية عبر الحدود القومية 1.3 ترليون دولار يومياً، وهو رقم يزيد على مجموع موجودات البنوك المركزية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجتمعة من العملات الأجنبية. وخلال أوائل التسعينيات تجاوزت التدفقات الرأسمالية الصافية إلى الدول النامية 130 مليار دولار سنوياً، وحتى بعد حدوث الأزمة المالية الآسيوية واصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الازدياد في بعض الدول الأكثر تأثراً بعدم استقرار السوق المالية في شرق وجنوب شرق آسيا.

وما يفوق أهمية الزيادة النوعية في تدفق الأموال عبر الحدود، هو التحول الذي طرأ على المفاهيم لدى الأطراف المؤسسية في المجال المالي؛ من تجار الصرافة الأفراد، والمستثمرين في المحافظ المالية، إلى موظفي هيئات الأوراق المالية الرسمية. فقد حدث تحول كبير يتعدى مفهوم حدود مالية قومية حادة الوضوح، إلى مفهوم سوق مالية عالمية متكاملة توفر فرصاً استثمارية وتحديات تنافسية على مستوى عالمي. وقد أخذت المحاولات القومية لفرض قيود فعالة على التعاملات النقدية، والتي سادت معظم الدول من الثلاثينيات حتى السبعينيات، تختفي تدريجياً ليحل محلها إلغاء الرقابة المالية، والتحرر المالي، والتخلص التدريجي من القيود على رأس المال، وإيجاد حوافز لتشجيع التعاملات المالية بين الدول. فأخذت الصورة السائدة تصبح تدريجياً لرأسمال «ينتقل فوراً عبر العالم» على مدار الساعة يومياً.

قاربت حركة تدفق الأموال وتحول المفاهيم وحركة تحرير السوق المالية، من نواح عدة، العودة إلى الأنماط العامة ودرجات من الاندماج الاقتصادي التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الأولى. إلا أن هناك بعض الاختلافات المهمة في نهاية القرن العشرين، فقد سهلت عولمة السوق المالية ظهور أطراف مالية جديدة - تجار السندات، وتجار العملات، والمستثمرون في المحافظ المالية، ومحترفو غسل الأموال - طورت استراتيجيات استثمار وضمان عالمية للاستفادة من النظام المالي الجديد. والأهم من ذلك أن التغيرات التقنية ساعدت على ظهور نظام مالي عالمي لم يعد محكوماً بسوق صرف تديره وتنظم معاملاته الأسواق المالية القومية وحدها؛ فالنظام المالي العالمي المعاصر يدار بواسطة «شبكة تم دمجها عبر أنظمة معلومات إلكترونية يتبع لها ما يزيد على 200 ألف شاشة مراقبة إلكترونية في قاعات تداول في جميع أنحاء العالم وكلها مرتبطة ببعضها».[2] وأصبحت هذه الشبكة، سواء أكان ذلك خيراً أم شراً، مركزاً للقوة المالية توفر القدرة على تحريك الأموال عبر العالم بحرية تامة نسبياً؛ لمكافأة تلك الدول التي تنتهج سياسات تعتبرها الشبكة حصيفة، ولمعاقبة الدول التي تنتهج سياسات تعتبرها «غير مستدامة».

في الفترة التي سبقت 11 سبتمبر 2001 تركز معظم النقاش حول تحديات عولمة السوق المالية، على التأثيرات المترتبة على توزع رأس المال وميل السوق المالية نحو التعرض لفترات عدم استقرار دورية (هشاشة مالية)؛ إذ يُثني المدافعون عن عولمة السوق المالية على أثرها في ازدياد سبل الوصول إلى التمويل، مما يعني مزيداً من المساواة بين الدول وداخل الدول نفسها، وقدرتها المحتملة على حشد رؤوس الأموال لأغراض التنمية. أما نقاد عولمة السوق المالية فهم يؤكدون نزوعها دورياً لعدم الاستقرار وإثارة الهلع والأزمات، إضافة إلى تأثيرات توزُّع رأس المال غير المتساوي سواء بين الدول أو داخلها. ونظراً إلى أن عولمة السوق المالية (مثل العولمة نفسها) تنطوي على تناقضات عميقة، فإن الحقيقة المحيرة تقع عند نقطة ما بين وجهتي النظر هاتين؛ فالعولمة تزيد فرص المساواة وتقللها في الوقت نفسه، على مختلف مستويات التحليل.

تحديات عولمة السوق المالية بعد 11 سبتمبر

في أعقاب 11 سبتمبر تحول الكثير من النقاش حول الجانب السلبي (أو المظلم) لعولمة السوق المالية من التأثيرات الناجمة عن توزع رأس المال ونزوع السوق المالية نحو عدم الاستقرار دورياً، وأخذ يتركز على الكيفية التي ساعدت بها هذه العولمة على تحويل الأموال التي مكَّنت للإرهاب العالمي. كان من المعروف منذ مدة طويلة أن غسل الأموال وعمليات المنظمات الإجرامية عبر الدول تعد من الآثار الجانبية لعولمة السوق المالية، ولكن معظم العواقب السلبية المرتبطة بهذه الممارسات كانت تعوضها الفوائد العامة لتكامل السوق المالية. وجاء 11 سبتمبر وغيَّر كل ذلك؛ فلم يسبق قط لطرف ينشط عبر الدول أن أوقع تأثيرات مباشرة ومميتة كهذه. وأصبح التحدي الجديد لعولمة السوق المالية هو كيفية تعقب الموجودات المالية لشبكات الإرهاب العالمي وتجميدها.

على غرار التناقض في تأثيرات التوزيع الناشئة عن العولمة، فإن السهولة التي أصبح بوسع أشخاص من دول أخرى أن ينقلوا بها أموالاً عبر الحدود القومية في عصر عولمة السوق المالية تنطوي أيضاً على جوانب متناقضة؛ لأن التقنية نفسها التي تيسر الحركة السريعة للأموال تيسر أيضاً قدرة كبيرة على المراقبة وإمكانية تعقب هذه الأموال.[3] أصبح الإرهاب العالمي يشكل تهديداً أمنياً جديداً؛ وهو المتمثل في طرف ينشط عبر الحدود القومية ضمن شبكة منظمة. إلا أن الإرهاب العالمي يمثل تهديداً يتم من خلال شبكات منظمة ويستدعي رداً من خلال شبكات منظمة، والتقنية الضرورية لذلك متوافرة، مع أن الإرادة السياسية لاستخدامها ليست دائماً كذلك.

وتعمل شبكات الإرهاب المختلفة ضمن هياكل تنظيمية ومصادر تمويلية مختلفة للغاية، فبعضها يتلقى دعماً وتمويلاً من دول، وبعضها الآخر يعمل كشبه دولة (وتكون لها سيطرة إقليمية أو محلية، وتستمد تمويلها من المشاركة في تجارة المخدرات أو الارتباط بالجريمة العالمية)، في حين أن هناك شبكات لا مركزية تنتشر في أماكن متباعدة وتمول نفسها جزئياً. نحن مازلنا في بداية فهم الأسس التي يقوم عليها تمويل شبكة القاعدة، إلا أن دراسات عدة أجريت مؤخراً تعطي تصنيفات مفيدة لطرق تمويل

عملياتها، وتشير إلى النقاط التي يمكن فيها محاولة غلق أو تجميد أو تشويش موجودات الشبكات والمنظمات الإرهابية.

يقول ويليام ويشسلر، وهو موظف كبير سابق في مجلس الأمن القومي ووزارة الخزانة إنه، فيما عدا الميراث العائلي لأسامة بن لادن، فإن شبكة القاعدة قد جمعت أموالاً من أعمال واستثمارات مشروعة ومن عمليات إجرامية (كبيرة وصغيرة على السواء)، ومن طلب المساعدة المباشر، وكذلك بالاستيلاء على بعض التبرعات المخصصة للمنظمات الخيرية.[4] وساعد في تسهيل حركة الأموال التحويلات المالية المشروعة التي تتم بالطريقة البرقية المعتادة، وتهريب النقد، وشحنات مباشرة من الذهب، ونظام "الحوالة" المعمول به على نطاق واسع دون الخضوع لإشراف قانوني (والذي يتمكن بواسطته الأفراد من دفع مبلغ نقدي لوكيل في مكان ما، وطلب تسليمه في مكان آخر، في تجاوز للتحويلات البرقية والمعاملات المصرفية معاً). كما ساعدت علاقة القاعدة الوثيقة بنظام طالبان على نقل كميات كبيرة من الأموال والإمدادات مباشرة، باستخدام الخطوط الجوية الأفغانية، وهذا أحد الأسباب في أن التركيز الأولي لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي استهدف نظام طالبان كان مُنصباً على حظر طيران طائرات الخطوط الأفغانية الوطنية، آريانا إيرلاينز.

لقد حظي نظام "الحوالة" باهتمام كبير منذ 11 سبتمبر، ولكن من المهم التنبه لأن الجزء الأكبر من هذه المعاملات لا يتم كغطاء لتحويل الأموال لشبكات إرهابية، بل لتحويل وإرسال مبالغ من جاليات الشتات في أنحاء الأرض، وهي طريقة غير رسمية لتحويل أموال لأغراض مشروعة تماماً (وتعتمد كثيراً على الأمانة)، وهي غالباً أقل تكلفة من استخدام النظام المصرفي الرسمي.

لم تؤد سياسات التحرر وإلغاء القيود التنظيمية المالية على المستوى القومي خلال الثمانينيات والتسعينيات إلى زيادة تدفق الأموال عبر الحدود القومية فقط ولكنها خفَّضت أيضاً القدرة التنظيمية والرقابية للعديد من الدول. فعندما يتم تفكيك جهاز معقد للترخيص والرقابة، فمن الصعب أن يُستبدل به جهاز تنظيمي فاعل خلال فترة قصيرة. إلا أنه كان هناك توجه واحد على الأقل معاكس للتوجه العام حول تخفيض أو

إلغاء النظم الرقابية خلال السنوات القليلة الماضية، فنتيجة للنقد الواسع النطاق للآثار الإنسانية التي ترتبت على العقوبات العامة التي تُفرض على بعض الدول (خصوصاً العقوبات التجارية والمالية المفروضة على العراق) فقد نشأ اهتمام دولي متنام بإمكانية فرض عقوبات موجَّهة، وخصوصاً العقوبات المالية.

عقوبات مالية موجَّهة

يترتب على تطبيق العقوبات المالية الموجَّهة استخدام قيود مالية لتوجيه ضغط قسري على المسؤولين الحكوميين أو النخبة التي تؤيدهم أو أعضاء المنظمات غير الحكومية، وذلك بقصد تغيير أو تقييد تصرفاتهم. وبما أن العقوبات تطبق فقط على جزء محدود من السكان، فإن هؤلاء يعتبرون «مستهدفين»، وهذا يعني تخفيف التأثيرات السلبية على السكان المدنيين الأبرياء. لقد ازداد استخدام العقوبات المالية الموجهة من قبل المجتمع الدولي زيادة كبيرة خلال العقد الماضي، وكانت التجربة الأولى لمجلس الأمن بهذا الصدد موجهة ضد نظام راؤول سيدراس في هايتي عام 1994، ولكن وتيرة استخدام هذه الوسيلة ازدادت في السنوات القليلة الماضية؛ فقد استخدمت العقوبات المالية الموجهة من قبل الأمم المتحدة ضد نظام "يونيتا" في أنجولا عام 1998، ونظام طالبان في أفغانستان خلال الفترة 1999 ـ 2001، ومقاتلي الجبهة الثورية المتحدة (RUF) في ليبيريا عام 2001، كما فرض الاتحاد الأوربي عقوبات مالية موجهة على نظام ميلوسيفيتش في صربيا عام 1999.

يتطلب نجاح فرض عقوبات مالية موجهة تنسيقاً متعدد الأطراف، وتنفيذاً داخلياً فاعلاً، وتعاوناً من قبل القطاع الخاص. وفي السنوات الأخيرة تحقق قدر كبير من التعاون في مجال الرقابة والتنسيق بين الحكومات في القضايا المتعلقة بهذا المجال، ودعت الحكومة السويسرية خبراء دوليين في عالم المال ومن الحكومات والمنظمات الدولية لعقد اجتماع أصبح يعرف فيما بعد بـ «عملية إنترلاكن»* لتقصي سُبل تشذيب وتعزيز فاعلية هذه الأداة.[5] وفي الفترة ذاتها تقريباً بدأت مجموعة العمل المالية لمكافحة

* نسبة إلى المدينة السويسرية (Interlaken) التي عُقدت فيها الاجتماعات. (المترجم)

غسل الأموال (FATF) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية جُهداً عالمياً لتعزيز التعاون الدولي والتوفيق بين السياسات المتعلقة بغسل الأموال، حيث وضعت حداً أدنى للمستويات التي يجب أن تلتزم بها المؤسسات المالية فيما يتعلق بالمتابعة الصحيحة ومعرفة زبائنها. كما ساهمت مبادرات تطوعية من القطاع الخاص، مثل مجموعة مصارف ولفسبيرج، في الجهد الدولي لتنسيق السياسات في هذا المجال.

كل هذا النشاط الدولي لاستهداف أفراد وأنظمة حكم، ولتنسيق ضوابط السياسات المالية وإشراك القطاع الخاص في تطبيق قيود مالية جديدة، أصبح في محله تماماً بعد 11 سبتمبر. وكان من بين الأولويات الأولى لمكافحة الإرهاب العالمي الجهد المتعدد الأطراف لتجميد وحظر كل من جمع ونقل الأموال التي تدعم الإرهابيين الدوليين. وهناك تشابه من نواح مهمة عديدة بين تجميد الموجودات المالية للإرهابيين وفرض العقوبات المالية الموجهة: فكلاهما يتطلب وضع قائمة تحدد الأسماء والشركات (أو المؤسسات) المستهدفة، وكلاهما يتطلب تنسيقاً متعدداً واسعاً ليكون فاعلاً، وكلاهما يعتمد على تعاون ومشاركة المؤسسات المالية للقطاع الخاص لتنفيذه بشكل فاعل.

لم يحقق الجهد الدولي لفرض عقوبات موجهة سوى حالات ناجحة قليلة حتى الآن، ولكن الجهود المتعددة الأطراف الجادة لفرض عقوبات موجهة لم تبدأ إلا في السنوات القليلة الماضية، ويكمن التحدي الأكبر للتنفيذ العالمي للعقوبات الموجهة في غياب الإرادة السياسية لبعض الدول التي تمكنها من تخصيص الموارد الضرورية لإيجاد الآليات المؤسسية اللازمة لنجاح هذه العقوبات.

أصبحت هناك إرادة واضحة لعمل شيء ما بخصوص موجودات الإرهابيين في أعقاب 11 سبتمبر، وتم التعبير عن ذلك على نطاق واسع. ومع صدور قراريْ مجلس الأمن 1373 و1377 والتغيرات المهمة في السياسات القومية في جميع أنحاء العالم من مملكة البحرين إلى هونج كونج، فقد كانت هناك تعبيرات مهمة عن إرادة عالمية لفعل شيء فيما يختص بأموال الإرهابيين. ولا يشكل غياب الإرادة السياسية عائقاً، في الوقت الحاضر على الأقل.

تقويض الموجودات المالية للمنظمات الإرهابية

هناك عدد من الدروس التي تم استخلاصها من الجهود المبذولة لفرض عقوبات موجهة تتصل مباشرة بتجميد وحظر توليد ونقل الأموال التي تدعم الإرهاب العالمي.

أولاً، وقبل كل شيء، وانطلاقاً من حقيقة أن الإرهاب مشكلة عالمية فإن التعامل معه يتطلب تعاوناً دولياً تعددياً، ومن المهم جداً أن يكون هناك وضوح واتساق في التعريفات والتفسيرات بين مختلف الأجهزة القضائية للدول. إن تعريفات مختلفة لمعنى كلمة «موجودات» والعمل على تجميد الأموال فقط، بدلاً من المعاملات التي تشمل «موجودات مدرَّة للدخل»، قد أدت في الماضي إلى تنفيذ غير متناسق للعقوبات المالية الموجهة بين أوربا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد أدى ذلك إلى خلق ثغرات غير ضرورية قد ينفذ منها من يرغب في انتهاك العقوبات، وتفتح المجال نفسه للمنظمات الإرهابية. لقد أصبح وضوح اللغة المستخدمة في قرارات مجلس الأمن وفي التشريعات القومية الخاصة بؤرة التركيز في اجتماعي "إنترلاكن" اللذين أقرا بالإجماع تعريفات لتعابير مثل «أموال ومصادر مالية أخرى» و«ما هو مملوك أو تتم السيطرة عليه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة»، و«تجميد»، و«الخدمات المالية»، و«الموجودات»؛ وهي تعريفات يمكن استخدامها في الجهود الحالية لمكافحة الإرهاب العالمي.

ثانياً، نظراً إلى أن المؤسسات المالية في القطاع الخاص تقف على الخطوط الأمامية لتطبيق العقوبات المالية الموجهة وتجميد أموال الإرهابيين، فإنها تحتاج إلى الحماية من مطالبات محتملة قد تنشأ نتيجة لالتزامها بقرارات مجلس الأمن والتشريعات الخاصة الأخرى، وإذا لم توفَّر لها حماية قانونية كهذه فإن تجميد الأموال قد يجعل مؤسسة مالية تقع في حالة انتهاك لالتزامات جوهرية تجاه عملائها. ويمكن معالجة هذه المشكلة بسهولة بتضمين شرط «عدم مسؤولية» في القرارات والتشريعات الخاصة، ودعوة الدول إلى تطبيق روح القرار «على الرغم من وجود أي حقوق أو التزامات مُنحت أو فرضت بموجب أي اتفاقية أو تعاقد أو ترخيص أو إذن من قبل جهات دولية أخرى».

وتكمن المفارقة في أن معظم الدول ليس لديها قوانين مدوَّنة تخولها تلقائياً تطبيق إجراءات قومية تفعيلاً للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن. فهناك فقط نحو 20 دولة (من ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية) لديها قوانين مدوَّنة كهذه، وأصبحت هذه المسألة من أولويات الجهود الدولية المبذولة لتنسيق السياسات حول العقوبات الموجهة، المالية والمتعلقة بحظر الأسلحة معاً.

ثالثاً، لقد دلت تجربة تطبيق العقوبات المالية الموجهة أنه يتعين أن تتضمن قرارات مجلس الأمن أو التشريعات القومية الخاصة بتجميد موجودات المنظمات الإرهابية تخويلاً للمؤسسات المالية لتتبُّع المعاملات المالية بأثر رجعي. إن الطلب من الدول الإبلاغ عن حركة الأموال في المناطق الخاضعة لسلطانها لمدة محددة سبقت تجميد أموال إرهابية، قد يؤدي إلى الحصول على معلومات قيمة عن مكان وحركة الموجودات المالية التي تحاول الهروب من القضاء. وبذلك، وحتى إذا لم يتم ضبط الأموال فسيكون بالإمكان تتبعها، مما يجعل من الممكن مراقبة هذه الأموال إذا عادت إلى النظام المالي العالمي أو عندما تعود إليه. كما أن تعريف الأموال بهذه الطريقة يتيح الفرصة لاحتمال «التشهير» بالجهات التي توفر ملاذاً لأموال منظمات الإرهاب العالمية، كما فعلت مجموعة العمل المالية لمكافحة غسل الأموال في قضية توفير ملاذات لغسل الأموال.

رابعاً، إن الجهود لفرض عقوبات مالية موجهة تشير إلى أنه يجب على المؤسسات القومية التي تشارك في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب العالمي توفير أقصى قدر ممكن من المعلومات التعريفية عن الأهداف التي حددتها القرارات الدولية والتشريعات الخاصة. وينبغي، كحد أدنى، بذل الجهد لتضمين هذه المعلومات الاسم الكامل، وأي أسماء مستعارة معروفة أو محتملة، تاريخ الميلاد، والعنوان الكامل لأي عضو في منظمة إرهابية دولية، إضافة إلى الشركات أو المؤسسات التي يُحتمل أن تكون واجهة للمنظمة للإرهابية. ويحتفظ مكتب مراقبة الموجودات الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية، منذ مدة طويلة بقوائم أهداف تشمل أسماء مواطني دول معينة وتجار مخدرات وإرهابيين، كما أن القوائم التي تم إعدادها مؤخراً، والتي تضم أسماء فئات

معينة من الإرهابيين العالميين والمنظمات الإرهابية، هي أكثر شمولاً وتفصيلاً ولكنها مازالت تفتقر إلى تفصيلات كافية عن أسماء عديدة وردت في القائمة والتي من دونها يصعب على المؤسسات المالية معرفة المعاملات التي ينبغي التحقق منها. ولكي يكون بالإمكان توفير مزيد من المعلومات التعريفية حول أهداف محتملة فلابد من تعاون متعدد الأطراف، بما في ذلك المشاركة والتنسيق في المعلومات الاستخبارية؛ إذ يعد التنسيق الاستخباري مهماً بوجه خاص لاكتشاف الاستخدام المحتمل لنظام "الحوالة"، بما أنه لا يمكن اكتشافه عبر المراقبة الإلكترونية كما هو الحال في المعاملات المصرفية الرسمية.

خامساً، بما أن التعاون المتعدد الأطراف على نطاق واسع ضروري لجهد عالمي فاعل في سبيل مكافحة الإرهاب، فإن الدروس المستقاة من الخبرة في مجال العقوبات المالية الموجهة تدل على أن معظم الدول تفتقر إلى كفاءة إدارية مناسبة لتطبيق قرارات مجلس الأمن بشكل فاعل. وقد تركزت الجهود الدولية في متابعة تحسين كفاءة العقوبات على تعريف «الممارسات الفضلى» على المستوى القومي في مجالي العقوبات المالية الموجهة وحظر الأسلحة. كما أن هناك جهوداً جارية حالياً لاستخدام مجموعات عمل للمساعدة في تطبيق العقوبات، وتقديم مساعدات فنية على المستوى الإقليمي، وتوفير دعم مالي لأكثر المتضررين على نحو مباشر بسبب التزامهم بقرارات العقوبات، وفرض عقوبات إضافية، وإجراء تقييم متبادل، و«التشهير»، والتعاون بين الحكومات، ومبادرات القطاع الخاص؛ وذلك لضمان مشاركة واسعة في جهود العقوبات الموجهة؛ وفي ضوء خطورة التهديد الذي تشكله المنظمات الإرهابية العالمية فإن هناك حاجة ملحة إلى تعميم «الممارسات الفضلى» على مراكز الأوفشور (offshore) المالية وعلى الدول الأكثر احتمالاً لأن تكون نقطة عبور لأموال الإرهابيين.

سادساً، وأخيراً، فإن تقنية الحاسوب التي تساعد شبكات الإرهاب العالمية على استغلال عولمة السوق المالية وتحريك الأموال فوراً عبر العالم يمكن استخدامها أيضاً

ضدهم؛ إذ يمكن تشجيع المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم على استخدام أحد البرامج الحاسوبية العديدة «لتمييز الأسماء» المتوافرة على نطاق واسع في الأسواق حالياً، فتتمكن باستخدام هذه البرامج، فوراً وإلكترونياً، من تحديد ما إذا كان لديها حسابات بأسماء أفراد أو منظمات وردت في قوائم الإرهاب. ولا تستخدم هذه البرامج بصورة روتينية حالياً إلا المصارف الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية، التزاماً منها بقرارات العقوبات المالية الموجهة؛ فلا المصارف الصغرى والإقليمية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولا المؤسسات المالية الكبرى في أوربا واليابان تستخدم هذه التقنية حتى الآن. كما أن هناك جيلاً جديداً من التقنية يمكن استخدامه، إضافة إلى تمييز المعاملات التي تتضمن أسماء موجودة على القائمة، لتمييز أنماط من المعاملات المشبوهة الخارجة عن المألوف من حيث تكرارها أو حجمها أو الجهة الصادرة إليها. والواقع أن ملاحظة فردية عن هذا النوع المختلف من نمط المعاملات المعتاد هي التي جعلت موظف بنك مقره في بوسطن يتنبه لمعاملات مشبوهة لمجموعة "البركات". ومن جهة أخرى، فإن استخدام تقنية المراقبة الحاسوبية يثير مخاوف مهمة ومشروعة حول احتمالات انتهاك الحريات المدنية الأساسية نتيجة لهذا التدخل الإلكتروني، إلا أنه يمكن إيجاد معايير جديدة تضع حدوداً لانتهاك الخصوصية الشخصية، وتنظم الإجراءات التي يمكن اتباعها لطلب شطب الإدخال الخاطئ في قائمة الإرهابيين. وقد نتج عن الجهود المبذولة لتحسين فاعلية العقوبات المالية الموجهة الخروج بتوصية حول تضمين قرارات مجلس الأمن مستقبلاً حق الأفراد في طلب شطب أسمائهم من قوائم الأهداف، إذا كان قد تم إدراجهم فيها بطريق الخطأ (أو نتيجة لتشابه الأسماء).[6]

هناك عدد من الممارسات الإدارية البسيطة والواضحة يمكن القيام بها على المستوى القومي في إطار الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب؛ إذ يتعين على الدول، كما أشرنا آنفاً، التثبت من أن لديها سلطة قانونية لتجميد الأموال على المستوى القومي باستخدام إجراءات قانونية قومية، كما يتعين عليها تحديد مؤسسة (أو مؤسسات) رسمية لإدارة عملية تجميد الأصول أو إيقاف التصرف بها. وتوجد لدى معظم الدول فعلاً سلطات تنظيمية قادرة على التعامل مع هذا الموضوع، إلا أنه قد لا يكون لديها مكاتب خاصة

مكرسة لأغراض تجميد موجودات المجموعات الإرهابية. ويتعين على الدول أن تمنح هذه الإدارات صلاحية إصدار تعليمات للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى، إضافة إلى تعميم المعلومات الضرورية بطريقة كفؤة وفاعلة. كما يتعين على الدول أيضاً تفويض الصلاحيات لمؤسسة تتولى إدارة المسؤوليات المتعلقة بالالتزام بتطبيق العقوبات، بحيث تحدد المعايير والإجراءات لدراسة وإقرار القرارات المتعلقة بالإعفاءات والاستثناءات، ووضع إجراءات إدارة الموجودات المجمدة وتحديد ما يعتبر انتهاكاً للقانون وفرض عقوبات على المخالفات.

توفر الجهود المبذولة لتطبيق العقوبات المالية الموجهة بطريقة فاعلة بعض السوابق المؤسسية الجيدة للجهود المبذولة في تجميد أموال الإرهابيين. إلا أن تقييماً مقارناً للاستثمار المؤسسي الذي تتطلبه هذه الجهود - تحديد المؤسسات القادرة على إدارة قيود جديدة - يوفر دليلاً لافتاً حول حجم التحديات المقبلة. ثمة اختلاف هائل في الوقت الحالي في القدرة الإدارية لتطبيق العقوبات الموجهة بين الأجهزة القضائية القومية لمختلف الدول. وحتى بين القوى الاقتصادية الكبرى هناك تفاوت واسع في عدد الموظفين المكرسين لتطبيق العقوبات على المستوى القومي؛ ففي حين أن مكتب مراقبة الموجودات الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية يضم أكثر من 100 موظف يعملون بدوام كامل في موضوع تطبيق العقوبات المالية، فإن عدد الموظفين في بنك إنجلترا (المصرف المركزي البريطاني) العاملين في هذا المجال يبلغ نحو 7 أشخاص، أما في وزارة المالية الفرنسية فهناك موظفان يعملان بدوام جزئي، ويوجد في بوندسبنك (المصرف المركزي الألماني) موظف واحد، وهناك في المفوضية الأوربية في بروكسل موظف واحد أيضاً مخصص لقضايا العقوبات (ومعه مساعد إداري يعمل بدوام جزئي).

ورغم أنه يوجد لدى القوى الاقتصادية الإقليمية مؤسسات تنظيمية ورقابية قائمة فإن معظمها ليس لديها مؤسسات إدارية متخصصة في التعامل مع قضايا العقوبات، بحجة أنه من غير المحتمل أن تودع في مؤسساتها المالية أموال للمجموعات الإرهابية.

وأن لديها احتياجات إدارية أكثر إلحاحاً واستجابة لمبادرات خاصة بمكافحة غسل الأموال صدرت مؤخراً عن مجموعة العمل المالية لمكافحة غسل الأموال، قامت بعض مراكز الأوفشور المالية بإنشاء دوائر جديدة، أو تحديث دوائر قائمة، للإشراف على صناعة الخدمات المالية والمصرفية، وكانت الصلاحيات المعطاة لهذه الدوائر تعادل في بعض الحالات تلك التي تتطلبها عملية تطبيق العقوبات (حفظ السجلات، ومعرفة العملاء، والمشاركة في المعلومات)، إلا أنه لا توجد أدلة على أن تلك الدوائر استُخدمت لهذا الغرض. وفي الدول الصغرى تتناسب القدرة الإدارية على تطبيق قرارات العقوبات طردياً مع مستوى التطور، فكلما كان البلد أكثر تطوراً فمن المحتمل أن يكون أكثر قدرة على تطبيق قرارات العقوبات. وتميل الدول الصغرى، الأقل تطوراً، إلى الالتزام برفع التقارير إلى الأمم المتحدة، مؤكدة ببساطة بأنها قد التزمت «بكل جهد ممكن» لديها.

الحكم الناشئ للسوق المالية العالمية

ثمة تحديات كبيرة تواجه التنسيق المتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب العالمي، إلا أنه ليس مستحيلاً. ولعل من المدهش ملاحظة «التغير السحري» الذي طرأ على الجهود العالمية الرامية إلى عمل شيء ما فيما يختص بالأرصدة المالية للإرهابيين في أعقاب 11 سبتمبر. تضمَّن قرار مجلس الأمن رقم 1373 (الصادر في 28 أيلول/ سبتمبر 2001) فقرات عملية عديدة مخصصة لمسألة تمويل الإرهابيين، كما أنشأ القرار لجنة جديدة؛ لجنة مكافحة الإرهاب، لمراقبة الالتزام ببنوده. ودعت الفقرة (6) من القرار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى رفع تقارير مكتوبة تبين الخطوات العملية التي اتخذتها للالتزام بالقرار، وقد تم نشر 60 تقريراً على موقع لجنة مكافحة الإرهاب في الإنترنت، معظمها يوضح أعمالاً محددة تم اتخاذها ضد الإرهاب العالمي والإجراءات المتخذة لحظر تمويل الإرهابيين. وسارعت دول كانت تُعرف في السابق بملاذات الأوفشور الآمنة (offshore havens)، والتي أطلق عليها إلى عهد قريب من قبل مجموعة العمل المالية لمكافحة غسل الأموال «الدول والمناطق غير المتعاونة» – وهي البهاما، وجرينادا، ولبنان، ولختنشتاين، وموريشيوس – إلى الالتزام بمتطلبات رفع التقارير

التي نص عليها قرار مجلس الأمن. وهناك دليل قوي على تغير جوهري في الإرادة فيما يختص بهذا الموضوع، فطبقاً لمجلة **فاينتشال تايمز** تم تجميد ما يزيد على 104 ملايين دولار من أموال مزعومة للإرهابيين منذ 11 سبتمبر، وشاركت 147 دولة في الجهود الرامية لتجميد أموال الإرهابيين.[7] هناك إذاً فرصة فتحت نوافذها، ما لم يغلقها نفاد الصبر الأمريكي أو الميول الأمريكية نحو «تعددية الأطراف ذات النزعة الأحادية».

إن إحدى أفضل الاستراتيجيات الفاعلة للدفاع ضد شبكات الإرهاب العالمي هي تطوير رد شبكي إلكتروني منظم؛ إذ ينبغي حشد شبكات عبر الدول، وإشراك المجتمع المدني العالمي، وتوظيف جهود المؤسسات المالية للقطاع الخاص لحظر أو تجميد الموجودات المالية لشبكات الإرهاب. وفي ضوء الطرق البديلة العديدة لتحريك الأموال والمبالغ الصغيرة نسبياً التي يبدو أنها ضرورية لارتكاب أعمال إرهابية مذهلة، فإن أقصى ما يمكن تحقيقه منطقياً بهذا الجهد هو تقويض إمكانيات منظمات الإرهاب العالمي؛ ولاسيما أن الدافع الرئيسي الذي يحرك الإرهاب العالمي، خلافاً لمنظمات الجريمة العالمية التي تحتاج إلى تحريك وغسل كميات كبيرة من الأموال، ليس كسباً مالياً بل التزاماً بالتعصب لقضية. إن الهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاجون لم تكلف مبالغ كبيرة (مبلغ لا يتجاوز 500 ألف دولار في أغلب التقديرات)، ولكن إذا أخذنا في الحسبان التكلفة البشرية لهجمات 11 سبتمبر فإن أي محاولة لإضعاف قدرة المنظمات الإرهابية العالمية تبدو جديرة بالجهد الذي بُذل من أجلها.

تبقى التحديات التقليدية لعولمة السوق المالية - نوبات دورية لعدم الاستقرار المالي، وآثار عدم التوازن في توزيع رأس المال - كما هي بعد 11 سبتمبر، ولكن أضيف إليها الآن تحد جديد، وهو ليس تحدياً مستعصياً ولكنه يحتاج إلى تعاون متعدد الأطراف وإرادة سياسية واستخدام مبتكر للتقنية. ويوفر الجهد العالمي لتجميد وحظر الأموال التي تدعم الإرهاب العالمي للمجتمع الدولي أداة تعددية مهمة تفوق استخدام القوة العسكرية. إن تقويض قيمة الموجودات المالية للمنظمات الإرهابية يزيد كلاً من تكلفة وصعوبة ارتكاب أعمال إرهابية عالمية مستقبلاً.

الفصل السابع

من الذي قد يتعرض للقصف؟

باري بوزان

ما هو الهدف المشروع عندما تندلع الحرب؟[1] إن الاشمئزاز الشامل تقريباً من هجمات 11 سبتمبر يدل على أن المدنيين في مركز التجارة العالمي لم يكونوا هدفاً مشروعاً، حتى بالنسبة إلى أولئك الذي يعارضون القوة الأمريكية. ويتحول الصراع إلى أفغانستان أصبح طرح سؤال «من الذي قد يتعرض للقصف؟» مركزياً بالنسبة إلى شرعية مجمل الحملة ضد الإرهاب. وحيث إن الحرب الأمريكية ضد الإرهاب مفتوحة، فإن احتمال شن هجمات أمريكية أخرى على أهداف في العراق، أو الفلبين أو الصومال أو السودان، أو في أي مكان، من حيث المبدأ، يبقى ضمن الأجندة. إن سؤال: «من الذي قد نقصفه؟» لن يختفي، وقد يستعر الجدل حوله من النواحي الأخلاقية والقانونية من دون الوصول إلى إجابة حاسمة. ولكنه أيضاً سؤال سياسي وتاريخي، وهذه هي الناحية التي أود التطرق إليها هنا. وتعتمد المقاربة السياسية على الكيفية التي نحدد بها "نحن" (وأعني الديمقراطيات الغربية) أعداءنا، وما الذي نسعى إلى تحقيقه عندما نلجأ إلى الحرب؟

أصبحت فكرة التمييز بين الشعوب وحكوماتها في الحروب تحاط بهالة من التقديس في الغرب، كنوع من تأكيد الادعاء الغربي بالتحضر. وقد بذلت جهود كبيرة في الحرب ضد العراق [في عام 1991] لتجنب إيقاع خسائر في صفوف المدنيين، كما أن الحرب الجوية ضد صربيا استهدفت نظام ميلوسيفيتش والهياكل التي تدعمه. هناك سند قانوني مهم للتمييز بين المقاتلين والمدنيين في اتفاقيات جنيف بشأن قوانين الحرب، ولكن التمييز يجب ألا يؤدي إلى الافتراض، الذي أصبح جوهر الأسلوب الأمريكي في الحرب، بأن جميع المدنيين أبرياء، وأن القيادات الشريرة فقط هي العدو. إن

الهدف من اتفاقيات جنيف هو حماية الأسرى والجرحى والمدنيين، وهي تفرض سلسلة من القيود على سلوكيات الحرب، ولكنها لا تحرّم الحرب، ولا تحل مشكلة التمييز بين الجهات العسكرية والمدنية.

إن استثناء المدنيين من تعريف «العدو» يتناقض بشكل ملحوظ مع سلوك الغرب حتى عهد قريب؛ فخلال الحرب العالمية الثانية كان هناك اهتمام قليل بالتمييز بين الشعوب والحكومات، وكان طرفا الحرب كلاهما يقصف مدن الطرف الآخر بحرية. وكان مفهوماً أن الجبهة الداخلية (الإنتاج والعناصر اللوجستية والتجنيد) هي جزء من المجهود الحربي مثلها مثل جبهة القتال. وليس هناك تعبير أوضح عن العلاقة بين الحكومة والشعب من التدمير النووي لمدينتي هيروشيما وناجازاكي اليابانيتين. وإن كانت الأمور قد اختلفت قليلاً في الحرب الباردة من حيث الخطابات المنمقة، ولكنها من حيث الممارسة لم تختلف في شيء. لقد جعل الغرب الشيوعية هي العدو، وليس الشعب الروسي أو الصيني أو الكوري، في الوقت الذي كان بوسع الترسانات النووية محو مدنهم ببساطة. وفي فيتنام، كما في سائر حروب العصابات، كان التمييز بين العسكريين والمدنيين مسألة في غاية الصعوبة؛ فالفكرة الأساسية من استراتيجية حرب العصابات، كما فهمها ماوتسي تونغ، هي مزج المقاتلين داخل شعب مؤيّد.[2] ويحمل هذا المزج سمة تشابه مع المأزق الحالي مع الإرهابيين الذين يختبئون أيضاً بين السكان المدنيين ويستمدون الدعم منهم. وقد وردت الفكرة القائلة بأنه يجب شن الحرب على الإرهابيين بدلاً من التعامل معهم كمجرمين في هذه الملاحظة اللافتة للانتباه والمنسوبة إلى الرئيس المصري حسني مبارك: «إن الذين يقومون بأعمال إرهابية لا يحق لهم المطالبة بحقوق إنسانية».[3] ولفهم الحروب، سواء لخوضها أو لوضع حد لها، فمن المهم إدراك أنها تجري ليس فقط بين مجموعات من المقاتلين ولكن بين مجموعات من المقاتلين والشبكات التي تدعمهم، ومن الضروري فهم التمييز بين ما هو عسكري وما هو مدني على هذا الأساس.

هناك ثلاثة عوامل أسهمت في السياسة الجديدة للدول الغربية المتعلقة بفصل الحكومات السيئة عن شعوبها: العامل الأول يتعلق بالتقدم التقني؛ فمنذ عام 1970،

وخلال العقد الأخير على وجه الخصوص، أصبح بالإمكان توجيه رؤوس حربية إلى أهدافها بدقة بالغة. لقد أصبحت الأسلحة الدقيقة توفر الآن خيارات حول ما ينبغي، وما لا ينبغي، استهدافه؛ وهو ما لم يكن متاحاً في حروب سابقة. وعلى الرغم من أن هذا الأمر أوجد فرقاً واضحاً، فإن هناك تأثيراً جانبياً واحداً لهذه «الثورة في الشؤون العسكرية»،[4] وهي أنها قد رفعت توقعات الرأي العام حول دقة مبالغ فيها عند استخدام القوة، وأصبح أي دمار جانبي يستخدم من قبل النقاد الغربيين، وحتى من قبل الأنظمة المستهدفة، للتشكيك أخلاقياً في العمل العسكري.

العامل الثاني هو تطور القيم الأخلاقية الغربية العامة التي التزمت بشكل متزايد، منذ إلغاء العبودية على الأقل، بفكرة أن لكل الناس الحق في معاملة عادلة ولائقة. ويستطيع الغرب بالجمع بين التقنية والقيم إبراز قيمه عن طريق حقن عنصر من القانون والإنسانية في صناعة الحرب الدموية.

أما العامل الثالث فهو أن حسابات الحكومات الغربية بنيت على أساس أن حصر تعريف العدو ليعني «قيادة شريرة» هو في صالحها، ففي فسيفساء الصراعات الثقافية والتاريخية العميقة الجذور، والتي حلت محل الانقسامات الأيديولوجية الكبرى أثناء الحرب الباردة، يصبح لفصل الشعوب عن قياداتها خلال الحرب فوائد عديدة. فهي تخفف من الاتهامات بالإمبريالية الثقافية التي تحاول فيها إحدى الحضارات (الغرب عادة) فرض قيمها على الأخرى، وتحض الشعوب على الانقلاب على الحكام الطغاة، وبهذا تبقي الخيار مفتوحاً أمام الشعب لإعادة ترتيب أوضاعه وكسب عودة سريعة إلى المجتمع الدولي. إذا كان بالإمكان جعل الشعوب تقوم بكل أو بعض العمل الضروري لطرد حكوماتها السيئة، فهذا يعني خفض الخسائر الغربية وزيادة مشروعية الحرب ونتائجها معاً.

توحي هذه التفسيرات التقنية والأخلاقية والعملية لميل الغرب إلى الفصل بين الشعوب وحكوماتها بأنها مستحسنة أخلاقياً وفاعلة في الوقت نفسه. ولكن قبل

التسليم بهذا الرأي يتعين على المرء العودة إلى السؤال حول كيفية تعريف الأعداء والأسباب التي من أجلها تخاض الحروب. إحدى الطرق المفيدة للدخول في هذا الموضوع هو طرح السؤال الآتي: «هل تحصل الشعوب على الحكومات التي تستحقها؟». خلال الحرب العالمية الثانية كان الجواب الغربي على نطاق واسع «نعم»، وأضفى هذا الفهم شرعية على هجمات الدمار الشامل وإعادة تشكيل اليابان وألمانيا قسراً تحت أنظمة الاحتلال.

أما خلال الحرب الباردة فقد كان هناك تناقض أكبر حول الصلة بين الحكومات والشعوب وميل إلى الافتراض بأن العديد من الشعوب في الكتلة الشرقية لا تحظى بالحكومات التي تستحقها. كان من المسلَّم به النظر إلى شعوب أوربا الشرقية بالتحديد، وإلى شعوب الاتحاد السوفيتي على نحو يقبل الجدل، باعتبارها ضحايا انقلابات، وأنها بذلك أسيرة للحكومات التي تحكمها. وهذا الوضع أخذ ينسحب على معظم النزاعات العسكرية بعد الحرب الباردة. هناك بعض الاستثناءات - أوضحها موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورة الإسلامية في إيران - وما عدا ذلك فإن سياسات الغرب تفصل الحكومات السيئة عن شعوبها، من كوريا الشمالية إلى بورما والعراق وليبيا وصربيا ومؤخراً أفغانستان، وتبني استراتيجيتها العسكرية على هذا الأساس. إن سياسة كهذه تعني أن الشعوب لا تستحق حكوماتها، فهل هذا صحيح؟

على طرفي الطيف تقف ديمقراطيات عميقة الجذور تسود فيها التقاليد المتعلقة بالحقوق الفردية والحقوق السياسية والانتخابات المنظمة. وفي الديمقراطيات يشارك العامة، في المحصلة، بجزء من مسؤولية حكوماتهم في السياسة الخارجية، سواء استخدم الناس حقهم في الانتخابات أو لا. إذاً، فالشعوب في الديمقراطيات تستحق حكوماتها. وهناك نسخة متطرفة لهذا النوع من العلاقة بين الشعب والحكومة يمكن ملاحظتها في المواجهة الفلسطينية ـ الإسرائيلية؛ فالمتشددون العرب لا يرون قطاعاً مدنياً في إسرائيل. والإسرائيليون يتمتعون بالديمقراطية وقسم كبير من السكان

الإسرائيليين البالغين يخدمون في الاحتياط العسكري، ومن الشائع أن يحمل الإسرائيليون أسلحة ويستعملونها. والمقاتلون الإسرائيليون في المقابل يفكرون بالفلسطينيين بالصورة نفسها، باعتبارهم شعباً توحد على ممارسة الإرهاب. لذا، فإن الحرب هي محور العلاقة بين الشعبين.

كما أن من الحالات التي يسهل تمييزها هي تلك التي نجدها على الجانب الآخر من الطيف، وأشدها وضوحاً الحالات التي تُفرض بها على البلدان حكومات من سلطة خارجية، وهو وضع نادر في النظام الدولي الحالي، ولكن من الممكن الادعاء بذلك من قبل أقليات مثل سكان التبت والأكراد والكشميريين، وأقليات أخرى يجدون أنفسهم سجناء في دول لم يكوّنوها، ومن الأمثلة على ذلك في العهود الأخيرة دول أوربا الشرقية تحت الحكم السوفيتي. صحيح أن المحتلين يتلقون عادة مساعدة من جزء من السكان المحليين، كما في حالة البريطانيين في الهند والنازيين في أوربا، إلا أن السكان تحت الاحتلال ليسوا مسؤولين، من حيث المبدأ، عن حكوماتهم.

يقع في الجزء الأوسط من الطيف حكومات استبدادية متعددة الأنواع يمكن التفريق بينها طبقاً لدرجة الدعم الجماهيري الذي تحظى به. فبعد الديمقراطيات مباشرة تأتي دول تسيطر عليها أنظمة قومية أو ثورية جماهيرية تحظى بدعم أو قبول على نطاق واسع. وتشمل حالات كهذه الصين الشيوعية وفيتنام وكوبا والجمهورية الإسلامية الإيرانية وألمانيا النازية واليابان الإمبراطورية. إذاً، فالشعوب التي وصلت حكوماتها إلى السلطة عن طريق ثورة شعبية أو نالت تأييداً وطنياً جماهيرياً تستحق هذه الحكومات، وهذا ما يفسر الآثار السياسية السلبية التي مازالت تؤثر في مكانة اليابانيين والألمان في المجتمع الدولي.

أما في مركز الطيف فتوجد دول تحكمها أنظمة استبدادية تحظى بقبول جماهيري واسع وليس بالدعم. وأكثر النماذج شيوعاً لهذا النوع من الأنظمة نجدها في دول يكتسب فيها الحكم العسكري قبولاً باعتباره وسيلة لتحقيق الاستقرار، ويمكن للمرء أن يفكر في حالات مثل باكستان، وفي عهود سابقة نيجيريا والبرازيل وتشيلي

والأرجنتين. والقبول يمكن فرضه بالإكراه؛ إذ يجعل النظام المقاومة الفردية عالية التكلفة ويسمح لأقلية تدعم الحكم بالهيمنة على باقي الشعب. ويكون مثل هذا الإكراه عادة واضحاً بدرجة تسمح بالتمييز بين القبول السلبي والإذعان نتيجة للترهيب.

وفي الطرف الواضح السوء من الطيف يجد المرء حكومات استبدادية على نحو صارخ؛ كما في بورما، والعراق [تحت حكم صدام حسين]، وسوريا، وأوغندا تحت حكم عيدي أمين، وهايتي تحت حكم دوفالييه، وزائير تحت حكم موبوتو، حيث القمع يمارس على رؤوس الأشهاد. كما قد يظهر هذا النوع من الحكم عندما يقوم جزء كبير من الشعب بالانخراط في مقاومة فاعلة، ولكن من دون أن يستطيع إطاحة نظام الحكم أو الانفصال عن الدولة. ومن الأمثلة المعاصرة على حالات التمرد الفاشلة بورما والسودان، وكذلك العراق على نحو ما.

يوفر هذا النطاق التحليلي طائفة من الإجابات الواضحة حول ما إذا كانت الشعوب تستحق حكوماتها أو لا، ولكن هناك حالات يستحيل فيها تحديد إجابة واضحة. فكيف يمكن للمرء أن يعرف فيما إذا كان نظام الحكم في كوريا الشمالية يحظى بدعم/ قبول جماهيري أو أنه فقط بارع في القمع والتلقين العقائدي؟ وما القول في بلدان منقسمة على نفسها، يؤيد فيها قسم من الشعب الحكومة ويقاومها قسم آخر، كما في إسرائيل والسودان وسريلانكا وتركيا وجنوب أفريقيا لغاية 1994؟ هنا يجد المرء مزيجاً من الديمقراطية لجزء من الشعب وقمعاً لجزء آخر، ومن الصعب المجادلة في أن الأكراد في تركيا والفلسطينيين في إسرائيل* والجنوبيين في السودان يستحقون حكوماتهم.

كما تثار أسئلة صعبة مماثلة حول بلدان مازال البنيان القبلي والعشائري قوياً فيها، مثل أفغانستان والكونجو وليبيا والصومال والعراق وإندونيسيا والمملكة العربية

* تجدر الإشارة إلى المغالطة التاريخية والواقعية التي وقع الكاتب فيها هنا؛ إذ إنه يعد مقاومة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة معارضة داخلية لنظام الحكم في إسرائيل أو حتى حركة انفصالية، لا قضية شعب يخضع لحكم دولة محتلة، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، ويجسد حالة تحرر وطني وحركة مقاومة للاحتلال الإسرائيلي. (المحرر)

السعودية. ففي بلدان كهذه، يبدو الخيار محصوراً بين الدكتاتورية أو التفسخ السياسي لدرجة الفوضى. أما ما يتصل بحالة أفغانستان فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن القاعدة ونظام طالبان هم الأعداء، ولكن ما مدى التأييد الذي يحظى به نظام طالبان في أوساط الشعب الأفغاني؟ لابد من أن لديهم بعض التأييد، بحيث تمكنوا من السيطرة على معظم أجزاء البلد بتلك السرعة، رغم أنهم لم يقضوا على المقاومة المسلحة خارج مناطق الباشتون. ولكن، كم من ذلك التأييد يمثل حماساً حقيقياً وكم منه يمثل رغبة بسيطة في أن يكون للناس حكومة من أي نوع بدلاً من الحرب الأهلية؟ إن تطبيق الديمقراطية على مستوى الدولة يكاد يكون مستحيلاً في المناطق التي يتألف فيها السكان من أعراق/ ثقافات متعددة لا تنتظمها هياكل اجتماعية قوية يشارك فيها كل الشعب؛ فإذا لم تتوحد الدولة قسراً فإنها تتفكك. وليس من الواضح، مثلاً، نوع القيادة التي ستتولى الحكم في العراق وليبيا لو أطيح بصدام حسين ومعمر القذافي على التوالي، وما إذا كانت ستختلف عن القيادة الحالية. هذا السؤال يخضع للتجربة الآن في أفغانستان ما بعد طالبان، فإذا كان في الإمكان القول بأن البنى الاجتماعية لشعب ما تؤدي، بشيء من اليقين، إلى الديكتاتورية أو الفوضى، فهل الشعب الذي يعيد إنتاج هذه الثقافات مسؤول بصورة جماعية؟

تنطوي المقاربات الثقافية من هذا القبيل، أو تلك التي تركز على الأنماط العرقية أو الدينية، على خطورة إضفاء الصحة على وجهات النظر التي تقوم على النزعة العرقية وكره الأجانب، وتشجيع التفكير بـ «صدام الحضارات».[5] وهناك أيضاً المشكلة المتمثلة في أن اللجوء إلى تعميمات ثقافية كهذه يجب أن تكون مسبوقة بطرح سؤال آخر هو: ما هي العلاقة التاريخية بين الناس والدولة التي يقطنون فيها؟ الجواب واضح في الحالات التي كان للناس فيها دور في تشكيل دولتهم عبر الزمن؛ فالسويديون والهايتيون والمصريون والإيرانيون والصينيون واليابانيون والأمريكيون والفرنسيون، وشعوب أخرى عديدة، تقبل التطابق الوثيق بينها وبين الدول التي تقطنها، ولكن هناك حالات كثيرة تضعف فيها هذه الصلة أو تكون معدومة، وأكثرها وضوحاً في الدول

التي تشكلت في حقبة ما يعد الاستعمار.[6] فدول مثل الكونجو والعراق والأردن ونيجيريا وسوريا ذات تقاليد ضحلة وحدود مصطنعة، وهي منذ تحررها من الاستعمار حافظت على بقائها من خلال نظام الاعتراف الدبلوماسي الذي يجعلها جزءاً من المجتمع الدولي. وهناك دول أخرى تشكلت في حقبة ما بعد الاستعمار ترسخت جذورها واكتسبت الشرعية، خصوصاً تلك الدول التي يوجد فيها ترابط مع تاريخها القديم قبل الاستعمار مثل الهند وفيتنام، غير أن هناك دولاً عديدة أخرى لم يتحقق لها ذلك؛ فالشعوب التي تعيش في السودان وأنجولا وإندونيسيا وتشاد وغويانا لا يمكن أن تتحمل مسؤولية الدول التي تستوطنها. وعندما تفشل الدولة نفسها في مد جذورها في أوساط شعبها، فإن ذلك يحدد غالباً نوع الحكومة التي تتولى أمر هذا الشعب.

خلاصة القول إن السؤال حول ما إذا كانت الشعوب تنال الحكومات التي تستحقها يمكن الإجابة عنه ببساطة تامة غالباً من خلال رصد العلاقات اليومية بين عامة الناس والحكومة. وليس بوسع رصد كهذا أن يعطي إجابات موثوقة دائماً، ولكنه أفضل من كل من التعميمات الشاملة عن الثقافة أو الافتراضات البسيطة بأن كل المدنيين أبرياء.

هذا يعيدنا إلى السؤال المطروح حول ما إذا كانت السياسة الغربية المتبعة حالياً في الفصل بين الشعوب وقادتها من شأنها الوصول إلى نتائج أفضل أو أسوأ للحرب. ليس هناك من شك في أنها تؤدي دوراً في كبح ذلك النوع من الضغط العسكري المفرط، فهي ترغم الدول الغربية على اتخاذ ذلك الوضع الغريب الذي شاهدناه لأول مرة في العراق، وهو القلق حول خسائر العدو بالدرجة نفسها تقريباً حول خسائرها، وتخاطر بفقدان التأييد للعمل العسكري عندما يقتل مدنيون عن طريق الخطأ كما هو محتم حدوثه دائماً. وهناك حجة إنسانية لا تحتاج إلى تسويغ لجعل الخسائر في حدها الأدنى إضافة إلى القيود القانونية التي حددتها اتفاقيات جنيف. وهناك أيضاً الذريعة المتمثلة في أن انتهاج هذا الأسلوب يساعد في خفض نفقات الصراع ويجعل إعادة التأهيل السياسي أكثر سهولة. عندما لا يستحق الناس حكوماتهم فإن الفصل بين الجهتين إلى أبعد حد ممكن يجب أن يكون إلزامياً في أي سياسة حرب.

ولكن ماذا عن الحالات التي يستحق فيها الناس حكوماتهم؟ هنا تصبح الأسئلة أكثر دقة، فالمشكلة أنه إذا كان الناس يستحقون حقاً حكوماتهم ومع ذلك فالحكومة وحدها هي المستهدفة، فإن الدولة تبقى دون إعادة بناء سياسي وبالتالي تشكل خطراً على نفسها وعلى المجتمع الدولي. لقد كانت الهزيمة الساحقة التي لحقت بالدولة والشعب في كل من اليابان وألمانيا في الحرب العالمية الثانية مفيدة في تحويل هذين البلدين إلى ديمقراطيات ليبرالية قادرة على أخذ مكانها المناسب في المجتمع الدولي الغربي. فقد كانت إعادة بناء البلدين بحق نجاحاً هائلاً، وقد لعبت دوراً كبيراً في انتصار الغرب في الحرب الباردة.

إذا نظرنا إلى حالة أقرب عهداً، فماذا كان ينبغي أن يكون رد فعل الغربيين في أثناء الحرب ضد صربيا عندما وقف المدنيون على الجسور لمنع قصفها؟ إذا كانوا قد وقفوا هناك بسبب إكراههم بشكل واضح على ذلك، فما كان ينبغي إذاً قصف تلك الجسور، ولكن إذا كان وقوفهم هناك تعبيراً عن دعمهم لحكومة ميلوسيفيتش فإنهم يكونون قد جعلوا من أنفسهم أهدافاً مشروعة. إن الفصل بين الناس وحكوماتهم، في الوقت الذي يكونون فيه على صلة وثيقة بهذا الواقع، تقويض للهدف السياسي من اللجوء إلى الحرب أساساً؛ فالحرب، في نهاية المطاف، تهدف إلى تغيير أفكار الناس حول نوع الحكومة التي يريدونها.

إذا نظرنا إلى الأمور من هذه الزاوية، فإن الحرب في أفغانستان كانت حالة صعبة. إنها ليست دولة أقيمت في نهاية الحقبة الاستعمارية على نحو اعتباطي، ولكنها ليست أيضاً دولة تاريخية متماسكة صنعت نفسها بنفسها. تتسم السياسة الأفغانية عادة بالانقسامية والتصلب في الرأي، وهناك ميليشيات خاصة يقودها زعماء قبائل محليون، وقد اجتذبت حركة طالبان بالتأكيد الكثيرين ممن دعموها بشكل فاعل، ولكن ربما كان معظم التأييد لها شكلاً من الإذعان خصوصاً إذا علمنا أن السبب في بروزها هي نفسها كان، إلى حد ما، نتيجة القسر والإكراه. كما كان هناك خلال العقود الأخيرة قدر كبير من التدخل الأجنبي في السياسات الأفغانية الداخلية؛ مما

أدى، من خلال تبدل موازين القوى، إلى لعب دور مهم في تحديد نوع الحكومة التي يحصل عليها المواطنون الأفغان، سواء أرادوا ذلك أو لا. كان دور باكستان في إيصال طالبان إلى السلطة هو فقط الحلقة الأخيرة في سلسلة من التدخلات من قبل كل من جيران أفغانستان والقوى العظمى التي لها مصالح في المنطقة. وفي ثقافة قتالية كتلك السائدة في أفغانستان (أو الصومال)، حيث معظم الرجال مسلحون والقتال جزء من طريقة العيش، فإن تمييز الجنود عن المدنيين مسألة في غاية الصعوبة. كانت الصورة إذاً مختلطة للغاية، فبعض الأفغان يستحقون بوضوح حكومتهم وقد أظهروا ذلك بتأييد سياساتها والقتال دفاعاً عنها، وهؤلاء جعلوا من أنفسهم أهدافاً عسكرية مشروعة. ولكن هناك كثيرين لم يؤيدوا نظام طالبان وأظهروا ذلك بمعارضتهم له أو فرارهم، وكان هناك كثيرون في الوسط مذعنين إما من باب الخوف وإما من باب اللامبالاة. وحيث إن طالبان قد اختارت أن تجعل من أفغانستان مصدراً للخطر على المجتمع الدولي بدخولها في تحالف مع الإرهابيين، فإن مؤيديها، وإلى حد ما الذين قبلوا بها، كانوا أهدافاً عسكرية مشروعة. لا يمكن إطاحة حكومة طالبان، أو أي حكومة أخرى، دون تفكيك الدوائر التي تدعمها وتقبل بها، وذلك لإفساح المجال لحكومة أكثر قبولاً من جانب المجتمع الدولي والشعب الأفغاني بكامله. وإذا أخذنا في الحسبان التدخلات الأجنبية في أفغانستان، بما في ذلك تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها في الماضي، فإن على القوى الأجنبية أن تكون انتقائية تماماً في ممارسة القوة العسكرية وأن تبقى ملتزمة بعملية بناء أفغانستان جديدة.

لقد عالجت الدول الغربية الوضع في أفغانستان بطريقة صحيحة، خلافاً لما حصل في صربيا وربما في العراق، ولحقت بالعناصر التي كانت معادية للغرب أفدح الخسائر، أما الذين لم يكونوا مصنفين كأعداء فقد تم تجنبهم قدر الإمكان، آخذين في الحسبان محددات التقنية وعدم التأكد التام من هوية الأشخاص. هناك سؤال مثير، ولحسن الحظ لم تنشأ حاجة إلى الإجابة عنه، وهو: ماذا كان الغرب سيفعل لو تكشفت الأحداث عن وضع مثل انهيار النظام السياسي في باكستان وعدم معرفة الجهة التي قد تتولى السيطرة على أسلحتها النووية؟ فنظراً إلى تطرف تنظيم القاعدة اللامحدود

والعلاقة الوثيقة بين الاستخبارات الباكستانية ونظام طالبان فربما كان يتعين على الغرب بذل كل جهد لتدمير الترسانة النووية الباكستانية، بما في ذلك استخدام أسلحة نووية عند الضرورة.

أما بصدد المستقبل فإن الطبيعة المفتوحة للحرب ضد الإرهاب تطرح أسئلة عدة حول من الذي قد يتعرض للقصف؟ ونظراً إلى الطبيعة غير العادية لهذه الحرب فهي لن تبرز في الغالب حالات تكون فيها الأسئلة حول الشعوب والحكومات هي النقطة الأساسية التي تقرر شكل الحرب. ستكون المشكلة الرئيسية في «الحرب ضد الإرهاب» هي الغموض السياسي لمعنى «إرهابيين» مقابل محاربين من أجل الحرية. إذا تم تعريف العدو بأنه أي شخص أو مجموعة تستخدم أساليب عنف متطرفة، فإن ذلك سيجر الولايات المتحدة الأمريكية إلى صراعات لا نهاية لها في جميع أنحاء العالم، وستجد نفسها في صف طائفة من الحكومات البغيضة ومن دون وقوف معظم حلفائها الحاليين تقريباً إلى جانبها. أما إذا كانت الحرب ضد تنظيم القاعدة وما شابهه (لنطلق عليهم إرهابيين دوليين) ممن أعلنوا الحرب على المجتمع الدولي، فإن إدارة الحملة ستكون عندئذ أكثر سهولة، وسيكون استخدام العنف ضد قواعد مثل هذه المنظمات، وضد أي سلطات سياسية تدعمها أو تتسامح معها، مشروعاً من الناحية السياسية.

لقد طُرح العراق والسودان والصومال كأهداف محتملة في الحرب ضد الإرهاب، أما كيفية التعامل مع هذه الأهداف فيعتمد على كيفية تعريف الإرهاب. يكمن الجواب الأولي عن ذلك في أن هذه الدول لا تصبح أهدافاً إلا إذا كان هناك دليل بأنها ضالعة في الإرهاب الدولي أو أنها هي نفسها تشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين. وليست المشكلة في الصومال، كما هي الحال في أفغانستان، مشكلة حكومة و/ أو شعب جعلوا من أنفسهم أعداء، بل هي بالأحرى أن الصومال ليس فيها حكومة متماسكة، وأن هذه الفوضى السياسية قد تفسح المجال لإرهابيين دوليين للعمل باستقلال ذاتي، وفي حالة كهذه ينبغي توجيه الضربات العسكرية بشكل انتقائي جداً وضد أهداف محددة لمجموعات الإرهاب الدولي ومؤيديهم المحليين. أما السودان فيبدو أنه متعاون

في العمل ضد تنظيم القاعدة، ولهذا فقد لا يكون السؤال حول عمل عسكري ضده مطروحاً للبحث. وليس هناك في الوقت الحاضر أي دليل ضد العراق، وحيث إن حوافز الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالعراق مسممة بعوامل أخرى، فإن الدليل الذي تحتاج إليه الولايات المتحدة الأمريكية لمهاجمة العراق بذريعة الحرب ضد الإرهاب ينبغي أن يكون مقنعاً تماماً لكي تكتسب الحرب شرعية سياسية.

سيعمد الإرهاب الدولي إلى إخفاء عملياته في العديد من المناطق في العالم، بما في ذلك الغرب، ضمن الإطار الاجتماعي، وليس بالطبع بمعرفة أي من الحكومات أو المواطنين. وفي هذه الحالة لا تعد مشكلة استراتيجية عسكرية بل مشكلة تتعلق بالعمل الشُّرطي والمراقبة، وكيفية إبقاء ذلك متوازناً مع الحريات المدنية. وبين الحرب وعمل الشرطة تكمن عمليات العون العسكري كتلك التي تتم في الفلبين، حيث يتم تقديم الدعم للسلطات لمحاربة «الإرهابيين» في مناطقهم.

سيجد دعاة السلام والأكثر التزاماً بالقضايا الإنسانية هذه الأفكار حول تطبيقات العنف غير مقبولة من حيث المبدأ. وقد تكون الإجابة عن سؤال «من الذي قد نقصفه؟» هي «لا أحد». إن الأفكار التي تم بحثها آنفاً موجهة فقط لأولئك الذين يعتقدون بأنه مازال للحرب دور في عالم معقد ومتعاضد ومتنازع، وأن هذا الدور يجب أن يكون مقيَّداً بعناية ومدروساً بشكل جاد في الوقت نفسه. وإن الاستراتيجية العسكرية والمنطق السياسي للحرب يتطلبان تحديداً دقيقاً لهوية العدو، والافتراض العام بأن جميع المدنيين أبرياء لا يمكن تبريره في الغالب. قد تشكل قضية ما إذا كانت الشعوب تستحق حكوماتها أو لا سؤالاً صعباً، ولكن لابد من إيجاد إجابة عن هذا السؤال، إذا كان للأفكار حول الجوانب الإنسانية أن تكتسب تماسكاً ثقافياً وسياسياً.[7] إن للمجتمع الدولي الحق في مواجهة الحكومات والشعوب التي تشكل تهديداً غير مقبول للسلام. وإذا كان استخدام القوة سيتم ضد بلد ما لتحقيق أهداف حضارية فلابد من تحديد مسؤولية المواطن قبل وضع الاستراتيجيات العسكرية المناسبة. وإذا كان من الواضح أن شعباً لا يستحق الحكومة التي تهيمن عليه فيجب وضع استراتيجية تستهدف، قدر

الإمكان، الدولة وجيشها فقط، كما هي الحال في تدخلات غربية حصلت مؤخراً، ولكن إذا كان الشعب يستحق حكومته وإذا كانت هذه الحكومة تنتهك المقاييس الحضارية بشكل فادح فينبغي في هذه الحالة، وكما حصل في الحرب العالمية الثانية، شن الحرب على الحكومة والشعب معاً.

الفصل الثامن

حرب بوش ضد الإرهاب: مدى التأكد من النتائج

إيمانويل والرشتاين

بعد فترة قصيرة من هجمات 11 سبتمبر التي قام بها تنظيم القاعدة على برجي مركز التجارة العالمي في نيويورك ومبنى البنتاجون في واشنطن، وجه الرئيس بوش خطاباً إلى الكونجرس الأمريكي أعلن فيه «الحرب ضد الإرهاب»، وقال، من بين أمور أخرى، إن «النتيجة مؤكدة». فهل هذا صحيح؟ أكتب هذه الورقة بعد ستة أشهر من هذا التصريح،[1] فما هي صورة الموقف الحالي؟

تكتيكات الحكومة الأمريكية

دعونا أولاً نتفحص كيفية تعريف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتكتيكاتها؛ إذ يبدو أنها قد قررت أن أحد أسباب الهجوم كان افتراضاً واسع النطاق بضعف الولايات المتحدة الأمريكية وانحطاطها. وتبعاً لهذا المنطق فإن الطريقة الفضلى للتعامل مع افتراض كهذا (الذي لم يكن فقط من جانب أسامة بن لادن بل من جانب آخرين عديدين، بمن فيهم حلفاء) هو بيان أن ذلك لم يكن صحيحاً على الإطلاق، وطريقة إثبات عدم صحة ذلك كان في إظهار قوة وفاعلية القوات المسلحة الأمريكية (وقوتها السياسية أيضاً) كأسلوب لبث الرعب ضد أي محاولات مستقبلية من قبل قوات معادية للولايات المتحدة الأمريكية للقيام بهجمات عنيفة مماثلة ضد حياة الأمريكيين وممتلكاتهم ومصالحهم السياسية، فردياً وجماعياً.

بناء على ذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أهدافاً على المدى القصير تتمثل في إطاحة نظام طالبان في أفغانستان والقبض على أسامة بن لادن (والملا عمر) «أحياء

أو أمواتاً» وتفكيك شبكة القاعدة حول العالم. وما نراه حتى الآن هو أن الولايات المتحدة الأمريكية أطاحت فعلاً نظام طالبان (وبسرعة بالغة في الواقع)، تماماً مثلما كانت (عبر تعاون أجهزة الاستخبارات الباكستانية معها) قد ساعدت نظام طالبان في وقت سابق على إطاحة (وبسرعة بالغة في الواقع) فصائل المجاهدين المتناحرة. لم تقبض الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن على أسامة بن لادن أو الملا عمر، ويبدو أنها لن تقبض عليهما في المستقبل القريب (رغم أن المرء لا يستطيع استبعاد احتمال كهذا)؛ ولكنها، وباعترافها لم تستطع حتى الآن تفكيك القاعدة، وهي ليست متأكدة حتى من أنها سببت انبعاجاً يذكر لهيكل القاعدة، رغم أنه من الصعب معرفة ذلك نظراً إلى أن الكثير من الأمور محاطة بسرية شديدة من الطرفين.

جادل "الصقور" في الإدارة الأمريكية بأن التخلص من نظام طالبان ليس كافياً، فذلك يعتبر في نظرهم إنجازاً بسيطاً في منطقة ثانوية من العالم، ويقولون في معرض التحليل إن جزءاً من المشكلة الحالية مصدره حقيقة أن الخصوم الرئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية قد فازوا بالكثير وبسهولة كبيرة مؤخراً. وقيل إن هناك ثلاثة أمثلة على ذلك؛ ففي العراق لم تستكمل الولايات المتحدة الأمريكية حرب الخليج الثانية، ومازال صدام حسين في السلطة [وقت تأليف الكتاب]، وما فتئ يتحدى جهود الولايات المتحدة الأمريكية لكبح جماحه ويعزز ترسانته من أسلحة الدمار الشامل. وفي إيران فإن ورثة آية الله الخميني الذين مرَّغوا أنف الولايات المتحدة الأمريكية عام 1980 في التراب مازالوا في السلطة، ومازالوا ينتهجون الخط نفسه المناهض للولايات المتحدة الأمريكية (رغم نشوء فصيل جديد "معتدل" يمثله الرئيس الإيراني الحالي محمد خاتمي). وهناك النظام الكوري الشمالي المتمسك بالستالينية في السياسة الداخلية، وبجهوده لنشر قوته العسكرية واستعداده للمساعدة في انتشار القدرات النووية في دول أخرى. كان هذا هو أصل ومبرر خطاب الرئيس بوش عن «محور الشر»،[2] والذي انطوى ضمناً على التهديد بعمل عسكري ضد إحدى هذه الدول أو جميعها. وقد أدت ردود الفعل على هذا الخطاب في كل من أوربا وروسيا وكوريا الجنوبية والشرق الأوسط إلى تراجع الحكومة الأمريكية قليلاً بحيث أصبح تهديدها الفعلي يتركز على شن حرب ضد العراق فقط.

الواجب الثالث الذي حددته الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها على المدى القصير هو سَوق حلفائها (أوربا الغربية واليابان) للانضمام إليها والتأكد من عدم معارضة روسيا أو الصين بأي درجة من الجدية لمحاولتها إعادة النظام إلى الساحة الجيوسياسية طبقاً للمفهوم الأمريكي. كما يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية قررت أيضاً عدم اللجوء إلى أسلوب الإقناع لتحقيق ذلك وإنما استخدام اليد الثقيلة؛ وكان هناك سببان لهذا القرار بالذات: الأول أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن متأكدة مطلقاً من قدرتها على تحقيق ما تريد من حلفائها وروسيا والصين بمجرد محاولة إقناعهم، والثاني أن الإقناع بدا في نظر الحكومة الأمريكية مرادفاً للضعف. كان يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أنها بجعل عرضها لهذه الدول مقصوراً على خياري «إما أن تكونوا معنا وإما أن تكونوا ضدنا»، فإنها تجعلهم قادرين على خلق وضع تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية استغلاله لتأسيس نظام جيوسياسي دائم وفقاً لشروطها، فهل نجحت في هذا حقاً؟

كان في رد الفعل على خطاب «محور الشر»، والطريقة التي عالجت بها الولايات المتحدة الأمريكية هذا الرد، ما يوضح التكتيك. وقبل كل شيء ينبغي ملاحظة أنه لم يصدر منذ عام 1945 رد أوربي سلبي بهذه القوة على سياسة أمريكية معلنة أكثر من الرد الذي جاء بعد خطاب «محور الشر». ولم يجئ الرد من الفرنسيين فقط بل من الألمان والإسبان والسويديين، وحتى شخصيات بريطانية مرموقة، فهؤلاء صاحوا بأعلى أصواتهم وبقوة وبتعبيرات سلبية واصفين المشروع بأنه حماقة. اتسم رد الفعل الأمريكي العلني على هذه الانتقادات بالازدراء، وقال وزير الخارجية كولن باول إن وزير الخارجية الفرنسي [حينئذ] هيوبرت فيدرين «يعاني نوبة هياج»، فيما أشار ديك تشيني، نائب الرئيس، إلى أن الأوربيين بعد أن ينتهوا من الزفر والنفخ فإنهم سينضمون إلينا. ليس هناك من شك في أنه تم «ليّ أذرع» وراء الكواليس، وقد هدأ الأوربيون فعلاً، بل إن توني بلير في الحقيقة، قام عام 2002 بحملة تهدئة لتهيئة العالم لهجوم أمريكي ضد العراق.

الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية

تشعر الولايات المتحدة الأمريكية بالسعادة لنجاح استراتيجيتها، ويعترف العديد من النقاد غير المتعاطفين معها بغيظ بأن الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يبدو، تنجح في فعل ما تريد. وقد كتب المفكر الفرنسي أندريه فونتين، المتخصص في التحليل الجيوسياسي، مقالاً بهذا المعنى في جريدة **لوموند**. ولكن، هل ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنه ليس هناك سلبيات في الصورة؟ حسناً، نعم، هناك شيئان سلبيان.

أولاً، لقد استغل رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون حرب الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب لانتهاج سياسة عدوانية غير عادية مُصممة لضمان عدم قيام دولة فلسطينية أبداً، وكانت النتيجة تصعيداً للعنف إلى درجة أصبح معها على وشك التحول إلى حرب شاملة، وهذا لا يهدد فقط بوضع متفجر ومدمر بل إنه يعرقل العملية التي تخطط لها الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق. فهل تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية تهدئة النزاع؟ الأرجح لا؛ إذ يبدو الموقف خارجاً عن السيطرة والولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة جداً بدعم شارون: فعلى الرغم من أنها ستحتج لديه دون شك، فإن من المشكوك فيه أن تكون على استعداد لعمل ما لجعله يتراجع فعلياً ويفكر، مثلاً، بمبادرة السلام السعودية.

ثانياً، هناك تكلفة محتملة للقيام بحرب ضد العراق. ففي عام 1991 لم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية بغداد لسبب بسيط جداً، وهو أنها توقعت دفاعاً مستميتاً وما يعنيه ذلك من تكلفة باهظة في الأرواح والمال. ولم يكن لدى الرئيس بوش الأب (ولا القوات المسلحة الأمريكية) ميل لفكرة حرب فيتنامية ثانية والعواقب المترتبة على ذلك داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا لم يكن هذا السبب كافياً، فقد كانت هناك حقيقة أنه لم تكن هناك دولة واحدة من الدول المجاورة (عدا دولة الكويت) ترغب في دخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى بغداد، لأنها جميعاً كانت تخشى أنه إذا انتصرت الولايات المتحدة الأمريكية فإن الوضع السياسي الناتج في العراق سيكون أسوأ، بالنسبة إليها، من وجود صدام حسين في السلطة.

وهل طرأ تغير على أي من هذين العاملين؟ هناك من يجادل بأن العقد المنصرم منذ حرب الخليج الثانية قد شهد زيادة في الكفاءة العسكرية الأمريكية بحيث إنه سيكون من السهل الانتصار في الحرب دون دفع تكلفة باهظة. إذا كان هذا الرأي معبراً عن الواقع فلن يكون هناك بعد الآن الكثير من المداولات الداخلية في أوساط الحكومة الأمريكية بما في ذلك داخل البنتاجون. أما بالنسبة إلى الدول المحيطة بالعراق فلم تغير أي منها وجهة نظرها منذ عام 1991 حول العواقب السلبية المحتملة التي قد تلحق بها نتيجة حرب كهذه، ويعزز هذا الإحساس التوتر الفلسطيني - الإسرائيلي المرتفع مقارنة بالوضع الذي كان في عام 1991.

من ناحية أخرى، فإن الرئيس بوش سياسي في بلد يكاد ينقسم فيه جمهور الناخبين بالتساوي. لقد ساعدته الحرب ضد الإرهاب سياسياً بكل تأكيد، والأرجح أنها أفادت الحزب الجمهوري كله أيضاً. ولا يرغب مستشاروه السياسيون في أن يفقد هذه الميزة. إنهم لا يرغبون، بكل تأكيد، في رؤية أي شيء قد يدفع ناخبي الوسط، في حالة إظهار الفشل أو الضعف، ثانية إلى معسكر الديمقراطيين وعزل قسم من مؤيديه في جناح اليمين، وهذه حجة قوية تدفعه إلى الاستمرار في الخطابة المنمقة بخصوص العراق.

لنفترض أن الخوف من عواقب الحرب ضد العراق مبَّرر موضوعياً وأن مخاوف مستشاريه السياسيين مبررة أيضاً بالدرجة نفسها. في حالة كهذه يكون الرئيس بوش في مواجهة خيار مستحيل لأنه سيخسر سياسياً داخل الولايات المتحدة الأمريكية أياً كان قراره. إنه يستطيع، بالطبع، التحايل على ذلك، بشن حرب ضد العراق في تشرين الأول/ أكتوبر 2002، فمن شأن هذا التوقيت أن يكون مبكراً لمعالجة أي رد فعل سلبي، وفي الوقت المناسب للاستفادة من أي نتائج إيجابية، كما أنه قد يساعد الجمهوريين على كسب انتخابات الكونجرس. ذلك أن انتخابات عام 2004 تؤثر بشكل حاسم في تحركات الرئيس بوش وإدارته، وهو لا يريد أن يكون مصيره مثل المصير الذي آل إليه والده.

ويُطرح أيضاً سؤال آخر وهو: إلى متى سيبقى الأوربيون بهذا الجبن (وربما كانت الكلمة الصحيحة "مرعوبون")؟ لماذا هم بهذه الدرجة من الضعف؟ أولاً، هناك ثلث

إلى نصف جمهور الناخبين الأوربيين يهتفون للولايات المتحدة الأمريكية، وهم يؤيدون وجهة نظر بوش في أن هذه هي حرب المتحضرين ضد البرابرة، وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الوحيدة التي تستطيع أن تصد الإرهاب بفاعلية. ولكن ماذا عن الآخرين؟ إنهم قلقون بشكل متزايد مما يرونه عجرفة لا تطاق من جانب الحكومة الأمريكية الحالية. ولديهم خلافات اقتصادية جدية مع الولايات المتحدة الأمريكية تثير الاهتمام. وعدا ذلك كله، فإنهم إذا كانوا يريدون بناء أوربا – ومعظم هؤلاء الأشخاص يرغبون في بناء أوربا – فلابد من أن يكون لأوربا موقف سياسي وثقافي، وهذا يعني حتماً أن تكون متميزة عن الولايات المتحدة الأمريكية.

لنفترض أنهم لن يحتجوا كثيراً عندما تذهب الولايات المتحدة الأمريكية للحرب ضد العراق، ولكنهم ماذا سيقولون بعد ستة أشهر من ذلك إذا استطال أمد الحرب؟ وإذا بدأت حركة مناهضة للحرب بالظهور في الولايات المتحدة الأمريكية، فهل تستطيع المؤسسة الأوربية التخلف عنها؟ هناك شك كبير في ذلك. وإذا بدأت أوربا بالاعتراض، فهل تستطيع روسيا والصين البقاء بحالة من الهدوء؟ إن الهيمنة السياسية التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية بصورة طبيعية في النظام العالمي حالياً قد تتهاوى بسرعة بالغة، وربما بالسرعة نفسها التي تهاوى بها نظام طالبان.

إضافة إلى ذلك، هناك مسألة الوضع الاقتصادي العالمي. يطلق المنظِّرون تنبؤاتهم في كل اتجاه. وإذا كان الاقتصاد سيتحسن ثانية، كما يأمل الرئيس بوش ويتوقع، فسيختفي الاقتصاد كقضية، وهذا كسب إضافي يتحقق للرئيس بوش. ولكن كل ما يتطلبه الأمر لتندلع الفوضى هو أن يبقى الوضع الاقتصادي غير مؤكد، ناهيك عن حدوث مزيد من الانكماش في الاقتصاد العالمي، وسيصبح الشعار مزيداً من الأزمات الاقتصادية الشبيهة بما حصل في الأرجنتين، وستُطل الحمائية برأسها البشع مرة أخرى. والواقع أنها بدأت ذلك فعلاً، ويمكن النظر إلى التعرفات الأمريكية المفروضة على الحديد الصلب، إذا استعدنا التاريخ، باعتبارها مؤشراً على نهاية عهد منظمة التجارة العالمية والعودة إلى نظام الحمائية الثلاثية القطاعات. ينبغي ملاحظة أن الرئيس

بوش أعفى كندا والمكسيك من التعرفة، وهو عملياً قد استهدف بذلك أوربا، والأوربيون يعرفون ذلك. ثمة دافع اقتصادي هنا، ولكن هناك دافعاً سياسياً أيضاً، ولا تكمن المسألة فقط في أن بوش يعتقد أن هذا سيجعله يفوز ببعض الأصوات في ولايات مهمة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن في أنه سيؤذي أوربا وبالتالي يلقنها درساً مضمونه أن من الأفضل لها أن تلحق بالركب. قد يكون الأوربيون على استعداد لتقبل هجوم على العراق، على الأقل في الوقت الحاضر، ولكن هل هم مستعدون لقبول انخفاض مستويات معيشتهم لتحسين الوضع الأمريكي؟ مرة أخرى هناك شك كبير في ذلك.

إن المشكلة الأساسية في استراتيجية بوش هي الافتراض الجريء والذي يصعب تصديقه بأن بوسع الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على جميع المتغيرات الحاسمة في وضع عالمي مضطرب. إنها استراتيجية اللعب بكل الأوراق، وربما كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد بالغت في ذلك. لم يكن من الممكن لا لميكافيلي ولا لسن تسو أن ينصحا بذلك.

نعم، هناك الإرهابيون الذين يجري شن الحرب ضدهم. لا أحد، بالطبع، لا يستطيع شن حرب ضد الإرهابيين، بل من الممكن محوهم إذا توافرت قوة كافية. وإذا أخذنا في الحسبان التعريف الفضفاض والشامل الذي تطلقه الولايات المتحدة الأمريكية حالياً على تعبير «إرهاب»؛ فيبدو من غير المرجح إلى حد بعيد أن يتم تحقيق ذلك. لم تستطع بريطانيا محو الجيش الجمهوري الأيرلندي، ولا استطاعت إسبانيا محو منظمة إيتا ولا إسرائيل تمكنت من محو حركة حماس أو حزب الله. ولم يمحُ الروس الثوار الشيشان، ولا الكولومبيون منظمة الجيش الكولومبي الثوري، ولا تستطيع الفلبين محو حتى تلك العصابة الصغيرة التي يتزعمها أبو سياف. كما لم تستطع حكومة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا قط إضعاف المؤتمر الوطني الأفريقي المتواضع في قوته العسكرية. ولا ننسى بالطبع حركة "فيت منّه" الفيتنامية التي هزمت القوات المسلحة الأمريكية بكل جبروتها. ويكمن سبب الفشل في القضاء على حركة من هذه

الحركات في درجة الدعم السياسي الذي حظيت به هذه الحركات محلياً، لأنه كان يُنظر إليها محلياً باعتبارها تقف في سبيل موقف ما وضد موقف ما. ومن تفقد منها هذا الدعم المحلي، كما حدث مع حركة الدرب المضيء البيروفية، فإنها تنمحي. خلافاً لذلك، وفي نهاية المطاف، وبعد الكثير من الرعب وإراقة الدماء فهناك طريق المفاوضات في الانتظار ونوع من التسوية. وهو أمر لا يمكن تحمله بالنسبة إلى أرئيل شارون، وربما بالنسبة إلى جورج دبليو بوش، ولكنه يبدو درساً يمكن استنباطه من التاريخ.

إن أقل ما يمكن قوله هو أن النتيجة، غير مؤكدة تماماً.

الفصل التاسع

ردع الإرهاب: قبل 11 سبتمبر وبعده[1]

جيمس دير ديريان

يبدو الأمر كما لو أن التاريخ ومستقبل العلاقات الدولية قد تواريا بفعل هذا الشرخ المؤقت: قبل 11 سبتمبر وبعده. لقد طوَّح الإرهابيون ومكافحو الإرهاب على السواء بالقواعد القديمة في إدارة الدول والدبلوماسية وشن الحروب، وفي هذه الفترة الفاصلة - التي وصفها أفضل وصف كريس باتن، آخر حاكم لهونج كونج والمفوض الأوربي للعلاقات الخارجية، باعتبارها واحدة من «القوى المحركة الأحادية الاتجاه» - فإن أي بحث ناقد سيتهدده ردع الإرهاب في العالم.[2]

من الواضح أن حجم الأحداث نفسها ومداها والصدمة الناشئة عنها هي التي تبرر جزئياً ندرة وضعف ردود الفعل من جانب أوساط العلاقات الدولية. لعلنا نشهد مرة أخرى ما حدث في المؤتمرات الأكاديمية في أعقاب سقوط جدار برلين، عندما تردد علماء الاجتماع في طرح جدلية العلة والمعلول المؤلفة من نقطة واحدة. أو ربما كان هناك شيء آخر يجري، شيء آخر أكبر بكثير. بعد أن حوَّل الخاطفون الإرهابيون ثلاث طائرات تجارية إلى أسلحة متحركة مليئة بمواد شديدة الانفجار، وأسقطوا برجي مركز التجارة العالمي، وأوقعوا أضراراً جسيمة بمبنى البنتاجون، وقتلوا ما يزيد على 3000 إنسان، وتسببوا في حالة طوارئ - وقبل أن تهدأ مشاعر الحزن على القتلى، وجلب رأس بن لادن على طبق، والإحساس بأن العدالة قد أخذت مجراها، وعدم اعتبار المعلومات جزءاً من الحرب - فليس هناك الكثير حول 11 سبتمبر مما يمكن قوله بأمان. وما لم يكن المرء ملتزماً تماماً بوضع وطني أو أيديولوجي أو ديني (وهي الحالة التي تقترب بشكل مقلق داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها) فمن الصعب فكرياً، وحتى من دواعي الخطر سياسياً، تقييم صراع تحوَّل مرحلياً مع كل دورة إخبارية من «هجوم إرهابي» إلى «أمريكا ترد الهجوم»، ومن «حملة صليبية» إلى

«حملة لمكافحة إرهاب»، ومن «الحرب الأولى في القرن الحادي والعشرين» إلى التعبيرات المختلطة التي أصبحت مألوفة الآن مثل التدخل الإنساني والقتل عن بعد، ومن الإرهاب المتحرك إلى الإرهاب البيولوجي، ومن مشاهد الحرب إلى حرب المشاهد.

في ظل ظروف كهذه، أعتقد أن المهمة هي كشف ما هو «خطر» قوله وفعله، أو بصيغة أفضل وضعها والتر بنجامين في فترة سابقة سادها العنف والشك: «في زمن الإرهاب، عندما يصبح كل إنسان متآمراً على نحو ما، فإن كل إنسان سيكون في وضع يجعله يقوم بدور المتحري».[3]

هناك حاجة إلى عمل المتحري وإلى بعض الشجاعة لأن الأسئلة التي تُطرح حول الأسباب الجذرية أو الأهداف السياسية للأعمال الإرهابية يجري إما إسكاتها بتهم «التساوي الأخلاقي» وإما عدم بحثها بالادعاء بأن الطبيعة الاستثنائية للحادث تجعلها غير قابلة للنقاش: فالتفسير يعتبر تبرئة.[4] وبالتأمل في طبيعة الهجمات، إضافة إلى الفوضى والاضطراب الذي تلاها، يجد المرء أن الحدود التقليدية في المحيط الإعلامي قد اتسعت خلال الأسبوع الأول لتشمل تحليلات سياسية وتاريخية وأخلاقية من قبل بعض الأصوات التي لم تكن تُسمع عادة في أوقات البث الرئيسية. وإذ أصبح تدفق المعلومات نوعاً من الفوضى عملياً فقد كانت هناك رغبة (كما يُستدل من الثالوث غير المقدس: الانتخابات واستطلاعات الرأي والبرمجة) في قبول التصريحات الأولى للرئيس بوش باعتبارها حكمة، وهي التي قال فيها بأن الشر – الذي تطور من شخص إلى شبكة، ثم إلى «محور الشر» السيئ السمعة – هو المسؤول. منذ تلك اللحظة تحول الجدل السياسي والعمل السياسي إلى تصريحات مبسطة وتنفيذ مستحيل: القضاء على الشر. وحلت المساجلات المتناقضة بديلاً من أي تحليلات موسعة أو ناقدة حول ماهية ما حدث والأسباب التي كانت وراء ما حدث. إن الجزاء يتطلب اليقين، واليقين تم إنتاجه كضُمادة للجريح مادياً ومعنوياً.

قلَّل بعض المحللين الأكثر عمقاً مثل مايكل إجناتيف أيضاً من أهمية البحث السياسي أو الاجتماعي في الأحداث بتهويل استثنائيتها قائلاً:

«نحن في مواجهة عدمية دينية. إن عدمية وسائلهم - استهانتهم بالتكلفة البشرية - تجنح بأعمالهم ليس فقط خارج نطاق السياسة بل حتى خارج نطاق الحرب نفسها أيضاً، كما أن الطبيعة الدينية لأهدافهم تجعل من السخف الاعتقاد بأن لهم مطالب سياسية على الإطلاق. إنهم يسعون إلى أن يغيروا بالعنف عالماً ظالماً خاطئاً لا سبيل لصلاحه. لا يعبر الإرهاب عن سياسة بل عن ميتافيزيقيا، وعن رغبة في إعطاء معنى نهائي للزمن والتاريخ من خلال أعمال عنف تتصاعد باستمرار وتبلغ ذروتها في معركة نهائية بين الخير والشر».[5]

بتمرير التجربة عبر صورة الاستثنائية الأمريكية فإن أحداث 11 سبتمبر قد خرجت من نطاق التأريخ بشكل استثنائي. وكان الداعي الأساسي للاستشهاد بالتاريخ - وبنغمة طغى عليها طابع الحرب العالمية الثانية بصورة رئيسية - فقط لتهيئة الولايات المتحدة الأمريكية للتضحية والمعاناة في الأيام المقبلة. وقد كتب جورج ويل، وهو من المحافظين وذو نفوذ واسع، بأنه لم يبق الآن في الولايات المتحدة الأمريكية سوى نطاقين زمنيين:

«فالولايات المتحدة الأمريكية، التي وُلدت نتيجة لحرب ورقمت تاريخها حروب أخرى كثيرة، تتحمل مسؤوليات كبرى وتستهدفها مشاعر سخط لا حصر لها، وهذا ما يفسر أن الولايات المتحدة لها نوعان من السنوات فقط: سنوات الحروب وسنوات ما بين الحروب».[6]

في ظل ظروف قسرية كهذه تتجاوز التجربة، وتقع خارج التاريخ وبين الحروب، فإن 11 سبتمبر لا يخضع بسهولة لبحث فلسفي وسياسي واجتماعي، وأفضل ما يمكن للمرء عمله هو أن يصف بخشونة ويستفهم بغلظة ويتحدى بشكل مباشر الحقائق المعلنة والإجراءات الرسمية لكل الأطراف التي تطرح رؤية للعالم تقوم على خلافات مطلقة تحتاج إلى حلول نهائية. ها أنا أفعل ذلك أولاً بتحدي الافتراض الذي أصبح شائعاً ومفاده أن 11 سبتمبر حادثة استثنائية تتجاوز التاريخ والنظريات، خصوصاً تلك النظريات الملوَّثة - كما قال إدوارد روثستاين في صحيفة **نيويورك تايمز** - بـ «ما بعد الحداثة» و«ما بعد الاستعمار».[7] وثانياً أريد دراسة مزاعم وتقنيات واستراتيجيات

حروب الشبكات التي غفلت عنها الصحافة السائدة وعلم الاجتماع التقليدي. وأختتم بكشف ما أعتبره الأخطار الرئيسية التي برزت نتيجة لإرهاب 11 سبتمبر المضاد.

عمل استثنائي؟

لنتأمل عند بحث موضوع الاستثنائية بعض الشهادات، وأولها مقتبس من افتتاحية في صحيفة **نيويورك تايمز**:

«إذا كان للهجوم على مركز التجارة العالمي أن يثبت شيئاً فهو أن مكاتبنا ومصانعنا وشبكات الاتصالات والنقل كلها مكشوفة نسبياً إلى الإرهابيين المهرة. . . وسيكون من بين المكافآت على محاولاتنا توفير القيادة الضرورية في عالم منقسم ومعرض للأزمات، إرهابيون ومهووسون اجتماعيون آخرون، لم يخطروا ببال أحد، مصممون على تصفية الحسابات معنا». [8]

وأورد اقتباساً آخر من موضوع غلاف في مجلة **نيوزويك**:

«لقد هز الانفجار ما هو أبعد من المبنى: هز الوهم الذي يتعلق بمناعة الأمريكيين، على نحو ما، ضد وباء الإرهاب الذي ابتليت به دول كثيرة». [9]

وأخيراً أورد هذا الاقتباس من صحيفة **صندي تايمز**:

«بدأ يومه كاتباً في مكتب دين ويتر للوساطة في الطابق 74 من مركز التجارة العالمي في نيويورك، وأنهاه كممثل كومبارس في تتمة حية لمسرحية **الجحيم الشاهق**». [10]

قد يندهش البعض لمعرفة أن هذه الاقتباسات جميعاً أخذت من مقالات كتبت عام 1993، بعد وقوع الهجوم الإرهابي الأول على مركز التجارة العالمي، والذي كان أقل فتكاً بالأرواح. وقد قدمتُها هنا كتحذير من قراءة الإرهاب فقط في ضوء - وضوء ساطع غالباً - أحداث 11 سبتمبر. هناك بالطبع اختلاف بين حادثي مركز التجارة العالمي من حيث الحجم والدمار إضافة إلى طبيعة الهجوم. لقد تحدت هجمات 11 سبتمبر تخيل الناس للواقع، فضلاً عن الخيال الرسمي والقدرات الوقائية لأجهزة

الاستخبارات، وهيئات تطبيق القانون الفيدرالية وأمن المطارات، والدوائر العسكرية والحكومية الأخرى، كما يعترف بذلك مكرهاً كل موظف رسمي وسلطة إعلامية. أدت الصدمة والمفاجأة إلى قراءة فورية وموحدة تقريباً للحادث، في حين بقيت مقصورة في الخطاب الرسمي على الإدانة والتهديد بالعقاب ومكافحة الإرهاب. ولكن هناك مسؤولية مهنية ووطنية لوضع 11 سبتمبر في إطار تاريخي ومجال تحليلي يتعدى حدة المآسي الشخصية والإهانة الرسمية، وبعكس ذلك سيُذكر 11 سبتمبر ليس من أجل الحادث نفسه بل من أجل دورات العنف المتزايد التي ستتبع فيما بعد.

إن لم يكن 11 سبتمبر شيئاً جديداً كلياً، فما هو إذاً؟ كان الرد الرسمي، كما رأينا بوضوح تام، يقوم على أنه صراع الشر ضد الخير؛ والذي ينبغي قوله، في ضوء تصعيد الخطاب الرسمي من قبل قادتنا لتعبئة الجمهور لعمل عسكري، أن التاريخ الأمريكي شهد حالات كثيرة منه في الماضي. وكممارسة فعلية للحرب تلقينا صورة أفضل لما لم يكن عليه 11 سبتمبر وليس ما كان عليه، فقد سمعنا من الرئيس ووزير الدفاع وحتى من سلسلة موظفي الأمن القومي أن هذه المعركة لن تكون كحرب الخليج الثانية أو كحرب كوسوفا، ولن تكون بكل تأكيد مثل فيتنام أو مقديشو. كانوا على حق إلى حد ما، وأفضل بالتأكيد من المعلقين الراقصين على كل نغم، سواء كانوا من اليمين أو من اليسار، والذين أغرقوا موجات البث الإعلامي بمقارنات تاريخية متشنجة من الحرب العالمية الثانية (مبرزين هجمات بيرل هاربر وحريق مبنى البرلمان الألماني، الرايخستاج) ونظريات متقاربة عن المؤامرة (الموساد الإسرائيلي، وشركات النفط الكبرى التي تمسك بكل الخيوط).

في رأيي أن أشكالاً جديدة وقديمة من التمثيل والعنف قد تضافرت في 11 سبتمبر، فقد ترددت لغة القرون الوسطى الجديدة حول الحرب المقدسة من المآذن إلى التلفزيون وبشكل غير مسبوق إلى الإنترنت. كانت المحاكاة والمراقبة في الحروب المفرطة بحداثتها تجري في مدارس طيران ومطارات، وعملياً في كل زاوية وصدع وكهف في أفغانستان. وكانت حرب جوية تُدار عن بعد من قبل القيادة المركزية في تامبا بفلوريدا على بعد 7750 ميلاً من الأهداف التي كانت تستكشفها طائرات غير مأهولة، مثل

بريداتور وجلوبال هوك، ويتم تدميرها بقذائف ذكية من طراز ذخائر الهجوم المباشر المشترك (JDAM)، موجهة بنظام تحديد الموقع العالمي (وباحتمال خطأ في دقة الإصابة يبلغ حوالي 10 أقدام)، وقنابل عنقودية من طراز سي بي يو - 87 وسي بي يو - 103 (قذائف تحوي خليطاً من الأجسام الصغيرة المتفجرة تبلغ نحو 200 قطعة مضادة للدبابات والأفراد، ولها قدرات حارقة)، وعلى رأس هذا كله قذائف ديزي كاتر (بي إل يو - 82) التي يبلغ وزنها 15 ألف رطل وتنفجر على ارتفاع 3 أقدام عن سطح الأرض فتحرق أي شيء في محيط 600 ياردة. وفي حرب قذرة مضمخة بالدم والخداع، قادت قوات العمليات الخاصة تحالفاً مضاداً لطالبان في حملة أرضية محددة وناجحة جداً طبقاً للتقارير الأولية.

هذا النوع الجديد من الصراع الهجين الغريب، رغم ما فيه من مساوئ، قد يصح أن نطلق عليه تعبير «الحرب الفاضلة». برزت هذه الحرب بعد فيتنام وبعد الحرب الباردة وبعد الحداثة وقبل 11 سبتمبر من ساحات معارك حرب الخليج الثانية والحملات الجوية على كوسوفا، حيث رُوعي بأن يكون القتل، وبقدر ما تسمح به التقنية والأخلاق، واقعياً وفاضلاً.

تعتمد الحرب الفاضلة على المحاكاة الحاسوبية والتلاعب بالإعلام والمراقبة العالمية وحرب الشبكات لردع الأعداء المحتملين ومعاقبتهم، وتدميرهم إذا لزم الأمر، وهي تقوم على أساس مبدأ الحرب العادلة (إذا أمكن) والحرب المقدسة (عند الحاجة). تظهر الحرب الفاضلة الآن في أعقاب 11 سبتمبر باعتبارها الوسيلة النهائية التي تزمع الولايات المتحدة الأمريكية استخدامها لإعادة تأمين حدودها وإدامة هيمنتها وإعادة بعض النظام، إن لم يكن العدالة، إلى السياسة الدولية. ويتجلى الاختلاف عن ما قبل 11 سبتمبر في أن العدو الفعلي - على الأقل داخل الولايات المتحدة الأمريكية - يأتي الآن وله وجه (22 وجهاً في الواقع، جميعها معروضة على الموقع الجديد لمكتب التحقيقات الفيدرالي على شبكة الإنترنت، للإرهابيين المطلوب القبض عليهم). [11]

وباسم الثالوث المقدس للنظام الدولي - أسواق حرة عالمية، ودول ديمقراطية ذات سيادة، وتدخلات إنسانية محدودة - فتحت الولايات المتحدة الأمريكية الطريق لثورة في الشؤون العسكرية هي أساس الحرب الفاضلة. ويكمن جوهر هذا التحول ومصدر قوته في القدرة الفنية والضرورة الأخلاقية للتهديد باستخدام العنف، واستخدامه فعلاً عند اللزوم عن بعد؛ ولكن، مرة أخرى، بأدنى حد ممكن من الخسائر.

هذا لا يعني الادعاء بأن الناس لا يموتون في الحروب الفاضلة، ولكن الأحرى بالتقنية الحديثة للقتل أن تحرِّف معدلات الخسائر سواء في ساحة المعركة أو في خارجها. في هجوم 11 سبتمبر قام 19 خاطفاً إرهابياً بقتل ما يزيد على 3000 شخص في الولايات المتحدة الأمريكية، وبحلول نهاية كانون الثاني/ يناير 2002 كان 20 عسكرياً أمريكياً قد قُتلوا في جبهة القتال خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ومعظمهم قتلوا في حوادث أو بسبب نيران صديقة: جندي واحد فقط هو الرقيب أول ناثان شابمان قُتل فعلاً بنيران معادية.[12] وكما في حالة حملة كوسوفا، فقد قُتل عدد من الصحفيين بنيران معادية (قتل عشرة أفراد حتى نهاية كانون الثاني/ يناير 2002) يزيد على عدد العسكريين الأمريكيين الذين قتلوا بنيران معادية في أثناء القتال. ويعكس ارتفاع عدد القتلى بنيران صديقة (مقارنة بعدد القتلى بنيران معادية) الخطر المميت المتزايد للقذائف الدقيقة عندما تخطئ أهدافها: فقد قتل ثلاثة أفراد من مجموعة القوات الخاصة الخامسة في الجيش الأمريكي وجرح 19 جندياً، بعد أن أرسلوا عن طريق الخطأ إحداثيات موقعهم لوحدة ذخائر الهجوم المباشر المشترك الموجهة بالأقمار الاصطناعية. كما أنها تعكس استراتيجية عسكرية تأخذ بمبدأ «مخاطرة قليلة، نتائج قليلة»، والتي يرى البعض أنها من بقايا إرث «متلازمة فيتنام» (فقدان تأييد الرأي العام حين تبدأ أكياس الجثث تعود إلى الوطن بأعداد كبيرة) التي عادت إلى الظهور في البداية، ثم أعلن «نبذها» في نهاية حرب الخليج الثانية من قبل الرئيس بوش الأب عام 1991.[13] وعلى الطرف الآخر من الحرب الفاضلة تتزايد صعوبة معرفة خسائر العدو. وتراوحت تقديرات هذه الخسائر، مع تراجع حدة الحرب في كانون الأول/ ديسمبر

2001، من 3000 إلى 10,000 قتيل. وعندما قام مارك هيرولد، أستاذ الاقتصاد في جامعة نيوهامشير، بإجراء بحث منفرد قدَّر فيه عدد الخسائر من الأفغان غير المقاتلين بنحو 3767 شخصاً، ثارت عاصفة هوجاء من الجدل.[14]

حروب الشبكات

كان واضحاً من البداية أن 11 سبتمبر كان - وسيبقى - حرب شبكات، وسواء كانت هذه الشبكات شبكات إرهابيين أو إنترنت أو كانت بثاً تلفزيونياً فقد كانت جميعها متصلة بآلية دفع/ سحب لتوليد وبث العنف والخوف وتشويه/ تضليل المعلومات. للحظة مطولة في الأسبوع الأول من الاضطراب والتشويش عندما لم تكن هناك نقطة مستقلة لتأمل الوضع، بدت هذه الشبكات وكأنها تكاد تكون متصلة بحبل عصبي، مغرقة المشاهدين في دورة تدوم 24 ساعة في اليوم و7 أيام في الأسبوع من الصور المأساوية للدمار والفقد. امتدت حالة الطوارئ والإحساس بالصدمة المذهلة إلى جميع مستويات المجتمع، وبدا الأمر كما لو أن الثقافة الأمريكية تمر بتجربة صدمة فرويدية جماعية يمكن إعادتها (إلى ما لا نهاية على الإنترنت ومحطات الكابلات) ولكن لم يكن ممكناً فهمها لحظة الصدمة. وفي حالة الطوارئ، كما في حالة الحرب، تبقى الصورة الأولى ملتصقة في الأذهان. كانت هناك محاولة مبدئية من قبل وسائل الإعلام لتحويل صور الرعب هذه إلى خطاب مسؤول إزاء كيفية الرد والتصرف، ولكن لعبة اللوم انطلقت بضراوة. ومع التحرك بسرعة الدورة الإخبارية والاندفاع إلى إطلاق الأحكام، لم يكن هناك سوى القليل من الوقت للتدبر أو فهم دوافع المهاجمين أو تقييم العواقب المحتملة، مقصودة كانت أو غير مقصودة، لرد عسكري.

وقد اتضح بسرعة أن شبكات الحروب لم تكن مجرد نقاط التقاء موصولة بنوع أو آخر من الأسلاك، فهي قد ساهمت بنقل وتقليد وأحياناً توليد خواص ومقاصد إنسانية كما أوحى بذلك المحرر المؤسس لمجلة **وايرد** (*Wired*) كيفن كيلي الذي عرَّف الشبكة بأنها «سلوك عُضوي في مصفوفة تقنية». ولكن أحداث 11 سبتمبر دحضت هذه العلاقة الإشكالية بين اللحم والأسلاك. تجاوزت الأحداث المدفوعة تقنياً قدرة

الوسائل العضوية على الاستيعاب، وبدا أن التصرفات الإنسانية، سواء بسبب الصدمة أو التخمة في المعلومات، أخذت وعلى نحو متزايد تشبه ردود فعل آلية. والواقع أن رد الفعل الأولي لمعظم المتفرجين ومراسلي التلفزة كان اعتبار ما وقع حادثاً، وجاء الهجوم على البرج الثاني فدمر نظرية الحادث، ودمر أيضاً، فيما يبدو، قدرتنا على إدراك واضح للعواقب المدمرة. بدلاً من ذلك، وفي الفراغ الذي تركه انهيار برجي مركز التجارة العالمي وغياب التحليل الهادئ، اندفعت طائفة من التشبيهات والكنايات والمقارنات يهيمن عليها الإنكار («هذا فيلم سينمائي»)، والتاريخ («هذه بيرل هاربر»)، ورعب غير محدد («إنها نهاية العالم كما نعرفه»).

تتكفل شبكات الإعلام في ثقافتنا العامة، بدلاً من العائلة أو المجتمع أو الحكومة، بتوفير أول - وبحكم سرعتها الهائلة وقدرتها على التشويه - وأقوى ردود الفعل على أزمة ما. ولابد من بروز أسئلة حول المنفعة والمسؤولية والمساءلة، وكما قد يتوقع المرء، فإن قائمة مائدة الإعلام لم تُهيأ لانهيار برجي المناعة الأمريكية. وقد بذلت شبكات التلفزة كل جهدها (وأفضلها كان بيتر جيننجز في شبكة ABC) لمواكبة الأزمات وقت حدوثها، ولكن الخوف والضجيج وتشنجات فنية ظلت تطل برأسها مُحدثة فجوة عميقة في الإدراك بين الحادثة وتفسيرها، لدرجة أني بتُّ أتساءل ما إذا كانت نظرية "الأوتار الفائقة" (Super String Theory) لم تثبت صحتها، وهي التي مفادها أن بُعداً واحداً من الأبعاد العشرة الأخرى التي يتألف منها الكون قد غزا فجأة عالمنا القديم المستقر وكشف الفوضى التي ترقد في أعماقه.

والواقع أنه بعد أن أصبح شريط انهيار البرجين يأخذ شكل الإحساس بالمرور في التجربة من قبل، فقد تساءلتُ جدياً إن كان مبدأ الواقعية لم يتعرض لضربة قاضية مثلما حدث في فيلم (The Matrix). وقد خطر لي، مثل إجناتيف أن هناك عدمية تفعل فعلها ولكنها من نوع آخر، من النوع الواضح جداً الذي يعرضه الفيلم. تظهر هذه العدمية بداية عندما يأتي بعض الزبائن من ذوي المظهر التعس الباحثين عن برامج ألعاب حاسوبية رخيصة لرؤية "نيو" (Neo)، البطل الذي لعب دوره كيانو ريفز، فيسحب مجلداً أخضر اللون من على الرف، ويظهر من لمحة خاطفة عنوانه **الصورة**

وللمحاكاة (*Simulacra and Simulation*) لجين بودريلارد، وحين يفتح المجلد الفارغ لاستخراج برنامج الحاسوب تظهر الصفحة الأولى من الفصل الأخير: «عن العدمية». هذا تقدير واضح من المخرجين الأخوين واشوسكي، وتحدث المسألة بسرعة كبيرة تصعب معها قراءة الكلمات الأصلية لبودريلارد، والتي أذكرها هنا:

«لم تعد العدمية ترتدي الألوان القاتمة و (الفاجنرية)* والشبنجلرية** السائدة في نهاية القرن. ولم تعد تنتج عن نظرة إلى العالم تقوم على الانحطاط ولا عن تطرف ميتافيزيقي نشأ عن موت الإله وعن كل العواقب التي تترتب على هذا الموت. عدمية هذه الأيام شفافة، ولكن هذه الحيرة سرمدية، وهي من طبيعة النظام، ومن النظرية التي ماتزال تدعي قدرتها على تحليل هذا النظام». [15]

بسقوط برجي مركز التجارة العالمي سقطت القناعة الجوهرية والتي مفادها أن شيئاً كهذا لا يمكن أن يحدث لنا. في هذا الفراغ اندفعت الشبكات لتقديم شفافية دون عمق، صورة مشوهة للرعب، شكل من العدمية أكثر نقاء مما تخيله معلقون أخلاقيون مثل إجناتيف أو روثستاين. كان هناك جهد متناغم، في الأوساط الرسمية، لوضع سور حول الفراغ: تم وضع تحديد محكم للاستخدام الناقد للغة والتخيلات وحتى الدعابة بواسطة طرق ردع أخلاقية وتحذيرات حكومية. اتخذت هذه الضربة الأولى ضد التفكير الناقد شكلاً غريباً من الجدل اللفظي حول معنى كلمة «جبان». وقد أثير سؤال في صحيفة **نيويوركر** (*New Yorker*) والبرنامج التلفزيوني (*Politically Incorrect*) حول أيها أكثر جبناً؛ أن تقود طائرة تجارية وتخترق بها مركز التجارة العالمي، أو قصف الصرب من على ارتفاع 15 ألف قدم، أو توجيه صاروخ كروز لقصف أسامة بن لادن من على بعد عدة آلاف من الأميال! كان الرد الرسمي سريعاً بإلغاء إعلانات تجارية، وتوجيه إدانات للبرنامج الحواري، وبقول آري فليشر، السكرتير الصحفي للبيت الأبيض، بأن على أشخاص مثل بيل ماهير، مقدم البرنامج، «أن يحذروا مما يقولون وما يفعلون».

* نسبة إلى الموسيقار الألماني ريتشارد فاجنر (1813 ـ 1888). (المترجم)

** نسبة إلى الفيلسوف الألماني أوزوالد شبنجلر (1880 ـ 1936)، الذي قال بأن الحضارة الغربية المعاصرة في طريقها إلى الاندثار. (المترجم)

ثم أخذت مناطق محمية أخرى من اللغة بالتشكُّل، فعندما شككت وكالة رويترز للأنباء في الاستخدام الذي لا معنى له لتعبير «إرهاب»، رد جورج ويل في برنامج إخباري يبث صباح يوم الأحد بالدعوة إلى مقاطعة الوكالة.[16] كان مسموحاً بالضحك والسخرية السوداء في بعض الأماكن، ولكن ليس كذلك في أماكن أخرى؛ ففي مؤتمر صحفي في وزارة الدفاع سخر وزير الدفاع دونالد رامسفيلد من صحفي وسبب له حرجاً شديداً لأنه تجرأ وسأل إن كان من الممكن تخويل أي موظف في وزارة الدفاع بالكذب على وسائل الإعلام.[17] بينما أفسح المجال للرئيس بوش لإطلاق النكات، في أثناء زيارة قام بها إلى وكالة الاستخبارات المركزية لرفع المعنويات، بالقول إنه «يقضي الكثير من الأوقات الطيبة مؤخراً» مع جورج تينيت، مدير الوكالة.[18] ثم جاء مراسل صحيفة **نيويورك تايمز** إدوارد روثستاين الذي لم يفوت الفرصة التي سنحت له وأدلى بدلوه إزاء المتبنِّين لفكر ما بعد الحداثة وما بعد الاستعمار، زاعماً بأن إيمانهم بالسخرية ونسبية القيم «يجافي السوية الأخلاقية» ويخلق «سلبية منطوية على شعور بالذنب».[19] وراح بعضنا يتساءل: أين تضع وجهة النظر هذه أناساً مهووسين بالبحث عن الحقيقة وأعداء حقيقيين للنسبية والسخرية مثل أسامة بن لادن؛ فهل سيوسم بأنه خصم إرهابي أم حليف معرفي؟

حرب المحاكاة الصورية

بدأت الحرب الجوية في أفغانستان في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2001 بحرب صور على شاشة قسمت إلى إطارين: في الإطار الأول ظهرت صورة مدينة كابول الخاوية، كما تُشاهد عبر كاميرا ذات عدسات ليلية كبيرة وقد غطتها حبيبات دقيقة خضراء مع لمع قوس أبيض من النيران المضادة للطائرات يتبعه أحياناً وميض انفجار. وفي الإطار الآخر صور تتكرر لنفر من الشخصيات، بدءاً بالرئيس بوش يليه في ذلك اليوم واليوم التالي وزير الدفاع رامسفيلد ورئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال ريتشارد مايرز ووزير العدل جون آشكروفت، ثم تتدرج القائمة نزولاً إلى الشخصيات الإعلامية من مراسلين حربيين ونقاد يحيطون بكل شيء وجنرالات أحيلوا إلى التقاعد مؤخراً. في

أحد الإطارين رأينا تصميماً جازماً بمنتهى الوضوح، وفي الإطار الآخر ظلال ليلية ولا أحد في المشهد.

وألقى الرئيس بوش بياناً حربياً، برزت فيه عبارات استراتيجية وبلاغية، وقد وجَّهه، للمفارقة، من "غرفة المعاهدات" في البيت الأبيض، وقال فيه: «بينما نقصف الأهداف العسكرية سوف نلقي الغذاء»، وإن الولايات المتحدة الأمريكية «صديقة للشعب الأفغاني» و«عدوة لمن يساعد الإرهابيين»، وإن «الطريق الوحيد للسعي نحو السلام هو السعي إلى مطاردة أولئك الذين يشكلون تهديداً للسلام». ومرة أخرى تطرق إلى موضوع التخيير: «على كل بلد أن يتخذ خياراً، وليس هناك أرض محايدة في هذا الصراع».[20]

إلا أن برمجة الحرب قوطعت من قبل أسامة بن لادن الذي يدرك أهمية الإعلام؛ فبعد بدء الضربات الجوية بوقت قصير ظهر على شاشة قناة الجزيرة القطرية («سي إن إن العالم العربي») في بيان تم تسجيله مسبقاً وقدمه ببراعة باعتباره رداً على الضربة الجوية الأمريكية. كان يرتدي عمامةً وزياً عسكرياً، وقدم رؤيته الخاصة للقطبية الثنائية في العالم بالقول: «لقد قسمت هذه الأحداث العالم بأسره إلى فسطاطين: فسطاط إيمان، وفسطاط كفر». ولكن إذا كان التضاد هو الذي شكل وجهة نظره تجاه العالم، فإن معركة تاريخية مزيفة هي التي أطلقت العنف المضاد: «ها هي أمريكا قد امتلأت رعباً من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها، فلله الحمد والمنة، فما تذوقه أمريكا اليوم هو شيء يسير مما ذقناه».[21]

يمكن للمرء، دون الوقوع في فخ «التساوي الأخلاقي»، أن يتبين تماثلاً مدهشاً؛ فقد تحدث وزير الدفاع رامسفيلد وآخرون كثيراً عن الحرب «غير المتماثلة» التي يشنها الإرهابيون. إنها حقاً استخدامات تكتيكية واستراتيجية غير متماثلة، استخدمت ببراعة بل وبجنون شيطاني حينما تم الاستيلاء على طائرات تجارية وتحويلها إلى أسلحة متحركة لعنف لا يميز بين الضحايا، ثم استخدام الإعلام التجاري لمقاومة الضربات الجوية التي تلت ذلك. ولكن هناك تماثلاً قائماً على مستوى غير واع وربما مرَضي؛ وذلك في حرب متصاعدة بين خصوم متنافسين ومقلدين، حرب المحاكاة الصورية.

تعد حرب المحاكاة حرب تقليد وتمثيل، يتم فيها تحديد العلاقة بين «من نحن؟» و«من هم؟» وسط طيف عريض من الألفة والصداقة، وعدم التحيز والتسامح، والإقصاء والعداء. وقد تؤدي إلى التقدير أو الإساءة، والتوافق أو الانفصال، والاستيعاب أو الإبادة. وهي ترسم حدوداً مادية بين الناس، إضافة إلى حدود ميتافيزيقية بين الحياة وأكثر أشكال الحياة الأخرى تطرفاً؛ الموت. إنها تفصل البشر عن الآلهة، وتبني السور الذي يجعل الجيران طيبين، وتبني الجدار الذي يحبس داخله شعباً بكامله، وهي تجيز كل نوع من العنف تقريباً. يعلن الرئيس بوش أن إيران هي الآن جزء من «محور الشر»، فترد إيران بتنظيم أول تظاهرة كبرى مناوئة للولايات المتحدة الأمريكية منذ جاء نظام خاتمي المعتدل إلى السلطة.

ما يقودنا إلى الحرب أكثر من حساب عقلاني لمصالحنا. فالناس يذهبون إلى الحرب بسبب الكيفية التي يرون بها الآخرين ويفهمونهم ويصورونهم ويتصورونهم ويتحدثون عنهم. بهذه الطريقة تتكون لديهم صور مزعومة عن اختلاف الآخرين وسويتهم هم. لقد أثبت مزيج تقليد الصورة والعنف بأنه أقوى من أي خطاب عقلاني، منذ مشاهد التراجيديات اليونانية وصراع العبيد في روما إلى الفن المستقبلي والتجمعات الفاشية. والواقع أن التعريف الطبي للتقليد هو: «المظهر، الناشئ غالباً عن حالة هستيرية، لأعراض مرض غير موجود في الواقع». وقبل أن يجد المرء علاجاً شافياً يتعين عليه دراسة الأعراض، أو كما كانت تعرف يوماً في علم الطب ممارسة السيميولوجي (علم دراسة الإشارات).

شبكة الترفيه العسكرية ـ الصناعية ـ الإعلامية

لم يمض وقت طويل قبل أن تبدأ أعراض مرضية بالظهور من منظومة من شبكات الإرهاب والإرهاب المضاد. يقال إن أفراد القاعدة استخدموا بريداً إلكترونياً مُشفراً في اتصالاتهم، بحيث يخفون رسائل مشفرة في صور على الشبكة (بما في ذلك صور إباحية)، واستخدموا حواسيب سلسلة محلات كنكو (Kinko) وحواسيب المكتبات العامة لإرسال الرسائل، واستخدموا شبكات مصرفية سرية تدعى "حوالات" لنقل

أموال لا يمكن تتبعها، واستخدموا شبكات تلفزيونية تبث على مدار الساعة، مثل قناة الجزيرة وشبكة سي إن إن، للإعلان عما يريدون، واستخدموا أثناء تحضيراتهم لهجمات 11 سبتمبر مجموعة من تقنيات المعلومات الأخرى، مثل هواتف خلوية مستأجرة، ووكالات سفر على الشبكة، والتدرب على أجهزة محاكاة الطيران.

لقد قدمت الشبكات عموماً - من قنوات تلفزيونية إلى مواقع الإنترنت الحية - الأحداث بسرعة جعلت صانعي القرار، وليس المشاهدين العاديين فقط، يلهثون وراء متابعتها. وحيث إن المعلومات هي دماء الحياة بالنسبة إلى الشبكات، والسرعة هي المتغير القاتل، فإن الوصول إلى مراكز صناعة القرار إضافة إلى دوائر صناعة الصورة أصبح الاستراتيجية المركزية في حرب الشبكات، ولم يكن ذلك خافياً على أطقم الأمن القومي وهي تحاول تجاوز الشبكات بعد الهجوم الابتدائي. تلت ردود الفعل الأولية البطيئة إجراءات استباقية في عدد من الشبكات. أقر الكونجرس «قانون توحيد وتقوية أمريكا بتوفير الأدوات المناسبة الضرورية لاعتراض ومنع الإرهاب» (قانون الوطني الأمريكي)، والذي أجاز «مراقبة الهواتف»، ومراقبة أسهل للبريد الإلكتروني وشبكة الإنترنت، ومشاركة أكبر بين أجهزة الاستخبارات المحلية والأجنبية، والسماح لأجهزة الاستخبارات بالاطلاع على محاضر هيئات المحلفين الكبرى وأشرطة مراقبة الهواتف.[22] وأجرت كونداليزا رايس، مستشارة الأمن القومي، اتصالات هاتفية مع رؤساء شبكات التلفزيون، طلبت منهم مراقبة أشرطة الفيديو الصادرة عن القاعدة ودراسة إمكانية مَنتجتها، تحسباً لوجود رسائل مشفرة فيها.[23] وقد قام البنتاجون بتصفية مكثفة للمعلومات الواردة حول الحملة الجوية إضافة إلى المستجدات في الحملة البرية، حيث أنشأ «مكتب التوجيه الاستراتيجي» لتعديل أي تقارير إخبارية غير ملائمة، وفيما يفترض إدخال أخبار ملائمة لاستخدامها من قبل الإعلام الأجنبي. وتضاءل تدفق المعلومات بدرجة كبيرة من البيت الأبيض ووزارة الدفاع بعد فرض قيود مشددة لمنع تسرب أي أسرار. وتم إضافة الحرب النفسية إلى التدخل الإنساني بإسقاط منشورات دعائية مع عبوات الغذاء، وبدأت إذاعة صوت أميركا بث رسائل مضادة لطالبان بلغة الباشتون. وبعد أن وضع مكتب التحقيقات الفيدرالي صور «أكثر 22

شخصاً مطلوب القبض عليهم» على موقعه على شبكة الإنترنت، بث البرنامج التلفزيوني الواسع الانتشار (*America's Most Wanted*) برنامجاً مطولاً حول التفاصيل الفردية لكل منهم. لقد كانت حرب المعلومات مستعرة.

إن بعض أقوى الشبكات هي أقلها جذباً للانتباه، ولكن كان من الصعب كتمان السر عندما دخلت هوليوود في الموضوع. كانت صحيفة صناعة الترفيه **فاريتي** (*Variety*) هي أول من نشر خبراً حول اجتماع بين رسميين في البيت البيض ومسؤولين تنفيذيين من هوليوود. كان القصد المعلن باعثاً على ما يكفي من الشؤم: «من أجل تجنيد هوليوود في المجهود الحربي»:

«يدعو البيت الأبيض هوليوود إلى الالتفاف حول العلم الوطني بالصورة التي تعيد إلى الأذهان الأيام الأولى للحرب العالمية الثانية. وقد استمع رؤساء الشبكات ومديرو الأستوديوهات إلى هذه الرسائل يوم الأربعاء في اجتماع مغلق عُقد مع مبعوثين من إدارة بوش في بيفرلي هيلز، وألزموا أنفسهم بمبادرات جديدة دعماً للحرب ضد الإرهاب. تؤكد هذه المبادرات الجهود لتعزيز صورة الولايات المتحدة الأمريكية حول العالم، و"لنشر الرسالة" حول مكافحة الإرهاب، ولتعبئة الموارد المتوافرة، مثل القنوات الفضائية وقنوات الكابل، في سبيل تفهم عـــالمي أفضل لها». [24]

ورغم أن بعض المؤسسات الإعلامية الكبرى التقطت هذا الجانب من الموضوع فإن أحداً، باستثناء مجلة **نيوزويك**، لم يتنبه لاجتماع سابق تم الإعداد له من قبل القوات المسلحة ومعهد التقنية الإبداعية في جامعة كارولينا الجنوبية. [25] كانت لديَّ معرفة بمعهد التقنية الإبداعية لأني كنتُ قد غطيت إطلاقه لمجلتي **وايرد** و **ذي نيشن** في عام 1999، عندما دفع الجيش 43 مليون دولار لحشد المواهب التمثيلية في هوليوود ووادي السيليكون والقوات المسلحة الأمريكية معاً. [26] وبدا الآن أنهم يحشدون أفضل المواهب للمساعدة في مجهود حربي فعلي جديد:

«يقوم متخصصون في الاستخبارات، وفي أداء معكوس للأدوار، بالسعي سراً إلى اجتذاب سيناريوهات إرهابية من كبار منتجي وكتاب السينما الأمريكية في هوليوود.

وقد عقدت مجموعة عمل اجتماعاً لهذه الغاية خلال الأسبوع الماضي في جامعة كارولينا الجنوبية بناء على طلب من الجيش الأمريكي، بهدف الاستخلاص الفوري لأفكار بارعة حول أهداف وخطط إرهابية محتملة في الولايات المتحدة الأمريكية، واقتراح حلول لهذه التهديدات في ضوء الهجمات التي وقعت على مركز التجارة العالمي والبنتاجون. ومن بين الذين تضمهم مجموعة العمل، التي اتخذت من معهد التقنية الإبداعية في جامعة كارولينا الجنوبية مقراً لها، أولئك الذين لديهم صلات واضحة ببيئة المشهد الإرهابي؛ مثل ستيفن دي سوزا مؤلف سيناريو فيلم (Die Hard)، والكاتب التلفزيوني ديفيد إنجلباخ الذي كتب فيلم (MacGyver)، وجوزيف زيتو الذي أخرج أفلام (Delta Force One) و(Missing in Action) و(The Abduction). وتضم القائمة أيضاً بعض مبدعي أفلام الإثارة السائدة في الوسط السينمائي، مثل ديفيد فينشر (Fight Club)، وسبايك جونز (Being John Malkovich)، وراندال كليسر (Grease)، وماري لامبرت (The In Crowd)، إضافة إلى كاتبي السيناريو بول ميو وداني بيلسون (The Rocketeer)». [27]

يبدو أن 11 سبتمبر قد دشن شبكة جديدة: شبكة الترفيه العسكرية-الصناعية-الإعلامية (MIME-NET). وإذا كانت حرب فيتنام قد شُنت في غرف معيشة الأمريكيين فإن أول، وعلى الأرجح آخر، معارك مكافحة الإرهاب سيتم شنها على شبكات عالمية، يصل مداها إلى نطاق أوسع وأعمق بكثير في شؤون حياتنا اليومية.

مخاطر مكافحة الإرهاب

لم يأت الإرهاب إلى الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر على يد دولة مارقة أو صواريخ بالستية أو أسلحة دمار شامل بيولوجية وكيماوية ونووية متطورة، كما حذَّر خبراء الاستخبارات والأمن القومي، بل بواسطة شبكة شريرة، ومختطفي طائرات، و"مضاعف القوة" المفضَّل لدى الإرهابيين: أسلحة الإلهاء والتشويش الشاملة، من البث التلفزيوني وقنوات الكابل والإنترنت. فهل استخلصنا الدروس الصحيحة منذ

وقوع ذلك الحادث؟ أم هل ستخلق الأنظمة «الشريرة» والصواريخ والتقنية المتطورة زوايا معتمة ستبرز منها تهديدات جديدة ذات تأثيرات مدمرة؟ وما الذي ينتظرنا في قادم الأيام؟

ليس المستقبل هو أكثر ما يشغلني بقدر الكيفية التي يُعاد بها إنتاج مستقبلات (Futures) ماضية؛ أي كيف لا نستطيع، فيما يبدو، التخلص من حلقات التغذية العكسية في العمل الاستخباراتي الرديء والتفكير البيروقراطي والخيال الفاشل؟ إني أعرف من خبرتي الشخصية أن أوساط العلوم السياسية والعلاقات الدولية، عندما تُواجه بتعقيد وسرعة الصراعات التي تدار عبر الشبكات، فإنها تكون بطيئة الاستجابة في وقت تكون فيه الحاجة ماسة إلى هذه الاستجابة. هذا يترك فراغاً فكرياً يسارع إلى ملئه صناع السياسة والمخططون العسكريون ودهاقنة الإعلام. وتعد النغمة السائدة حالياً في تراتيل «الثورة في الشؤون العسكرية» وسط التقنيين المتفائلين في البنتاجون هي التطبيق السريع «لحرب تتمركز حول الشبكات».

كان أول من وضع صيغة الحرب التي تتمركز حول الشبكات هو الأميرال آرثر سيبروسكي (الرئيس السابق لكلية الحرب البحرية الأمريكية، والذي اختاره وزير الدفاع رامسفيلد لرئاسة "مكتب تحويل القوة" الذي أسس حديثاً)، وهي الحرب التي يتم خوضها بواسطة الدخول إلى دائرة صنع القرار في شبكة الخصم وتشويشها أو تدميرها قبل أن تقوم هي بشيء مماثل ضد شبكتك. وتتجلى الفكرة الأساسية في أن الناس يصنعون الحرب كما يصنعون الثروة، وفي عصر المعلومات أصبحت تقنية الشبكات هي الوسيلة لكليهما (ربما لا يتفق حملة أسهم شركة إنرون مع وجهة النظر هذه في الوقت الحالي). وتعد المعلومات والسرعة المتغيرات الرئيسية في الحرب الآن: من يملك الشبكة الأسرع فإنه يفوز.

أجريتُ مقابلة مع سيبروسكي حول حرب الشبكات، عندما كان رئيساً لكلية الحرب البحرية، وبدا لي شخصاً شديد الذكاء وفصيحاً ومتديناً ومراوغاً.[28] كانت ملاحظاته مطرزة باقتباسات من مجموعة من الشخصيات غير العادية، مثل الرئيس

السابق لدائرة إبداع التخيلات في ديزني، بران فيرن («ابتكار الارتباط المتبادل يعادل اكتشاف النار»)، والمحرر التنفيذي لمجلة **وايرد**، كيفن كيلي («أول ما تحتاجه للابتكار هو شبكة معتنى بها بشكل جيد»). وفي ضوء ما حدث في 11 سبتمبر كانت هناك إجابة طغت على غيرها من الإجابات الأخرى، إذ كنتُ قد وجهت إليه سؤالاً حول تطبيقات حروب الشبكات، حيث يكون الهدف دائماً أن تكون أسرع من الخصم: هل سيضغط ذلك الوقت المطلوب للدراسة والتخطيط؟ وهل هو فعلاً يريد أن يحل وقت الآلة محل وقت الإنسان؟ فكان جوابه: «بأسرع ما تستطيع»؛ فالهدف هو «تخليص الإنسان من عملية صنع القرار على المستويات الدنيا».

يعد التحول من أسلوب مركزية الدولة إلى مركزية الشبكات لردع وهزيمة تهديدات جديدة معقولاً من ناحية منطقية. إلا أن تضاؤل الدور الإنساني في اتخاذ القرارات، خصوصاً تلك التي تلعب فيها المشاعر دوراً مهماً، قد لا يكون الأسلوب الأفضل لمواجهة تهديد الإرهاب في المستقبل. علاوة على ذلك، وبعد أن نشر البنتاجون شريط أسامة بن لادن في كانون الأول/ ديسمبر 2001 الذي امتزجت فيه الأحلام والنظريات الدينية باستراتيجيات الدمار والذبح، فلم يكن هناك دليل يذكر على الوصول إلى اقتناع منطقي بإمكان نجاح الردع الذي يقوم على الشبكة.[29] وبعد أن شهدنا في اليوم نفسه عودة موضوع الدفاع الصاروخي باعتباره الحل الناجع لانكشاف الولايات المتحدة الأمريكية فإن ربط «عمليات صنع القرار على المستويات الدنيا» بتقنية التشبيك يبدو عملياً دعوة للانتحار.

من الواضح أن إغراء الحلول التقنية يمتد عبر الثقافات وغالباً إلى خارج حدود المنطق. قد توفر حزم الشبكات، إضافة إلى القنابل، حلولاً قصيرة المدى للتهديدات المباشرة التي يشكلها الإرهاب. ولكن مهما كان الجسد ضعيفاً تبقى هناك حاجة إلى الشبكات العصبية والروح الإنسانية والإرادة السياسية لجعل المستقبل آمناً مرة أخرى. وفي غمرة الاندفاع لتمتين الشبكات وزيادة سرعتها تم إهمال كل أنواع الضوابط والتوازنات، ويبدو أنه ليس هناك اهتمام يذكر بما يراه منظرو علم التنظيم من التعاون السلبي الذي نجده في نظم مترابطة على نحو وثيق، حيث تنتج العواقب غير المقصودة

تأثيرات متلاحقة وحوادث مألوفة، وفي هذا السياق تنتج عن تعقيد الشبكة وغزارتها كوارث غير متوقعة، ولكنها متضمنة في بنية الشبكة نفسها. تأمَّل في حادثة التسرب النووي التي جرت عام 1979 في جزيرة ثري مايل (Three Mile Island) لو كانت قد جرت في بيئة دبلوماسية عسكرية قبل عام 1914، وتأمَّل في البنتاجون وإنرون عندما يكتب بول فيريليو عن «الحادث المتكامل»:

«إن انتشار الأسلحة الذرية، كما ظهر مؤخراً في الهند وباكستان وربما في دول غير مستقرة أخرى في القارة الآسيوية، يدفع الولايات المتحدة الأمريكية - آخر قوة عظمى في العالم - إلى الإسراع بما اشتُهر "بالثورة في الشؤون العسكرية" عن طريق تطوير الاستراتيجية الناشئة المعروفة "بحرب المعلومات"، والتي تتضمن استخدام الإلكترونيات كتقنية سيطرة: وهو دور تأخذه الآن من الفيزياء النووية. . . في إطار هذا الاضطراب المالي والشكوك العسكرية، حيث من المستحيل التمييز بين المعلومات والتضليل، تبرز مسألة "الحادث المتكامل" مرة أخرى».[30]

أما الناحية الثانية التي تشغلني فهي سياسية بقدر ما هي نظرية: فهل العلوم الاجتماعية لا تفيد حقاً في ذلك النوع من الدراسة الذي يتطلبه بروز صناعة شبكة ترفيه عسكرية-صناعية-إعلامية؟ لقد حذر الرئيس آيزنهاور، في خطبته الوداعية الشهيرة عام 1961، الولايات المتحدة الأمريكية من بروز «مجمع صناعي عسكري»، وما قد يحدث إذا «استولت نخبة من العلماء والتقنيين على السياسة العامة». الآن وقد دخلت إلى الحلبة هوليوود ووادي السيليكون، فقد تنوعت الأخطار وتعددت. فكِّر بفيلم (Wag the Dog) في مواجهة فيلم (The Matrix)، وفكر في النخبة القوية التي تحدث عنها سي. رايت ميلز - في كتابه الذي حمل العنوان نفسه - وقدرتها الأفضل على إنتاج الواقعية:

«توفر وسائل الإعلام كثيراً من المعلومات والأخبار حول ما يحدث في العالم، ولكنها غالباً لا تمكِّن المستمع أو المشاهد من ربط حياته اليومية بهذه الوقائع الكبرى. بل إنها، على العكس من ذلك، تشتت انتباهه وتحجب عنه فرصة فهم نفسه والعالم من

حوله بجعل انتباهه يتركز في إثارات مصطنعة تحل في إطار البرنامج، وعادة يتم ذلك بواسطة الأعمال العنيفة أو ما يسمى الدعابة. . . وهناك دائماً تقريباً نغمة عامة من التشويش الحي، ومن الإثارة المعلّقة، ولكنها لا تحقق شيئاً». [31]

وهكذا فعلى المدى القريب ستكون الحرب الفاضلة، كما تلعبها شبكة الترفيه العسكرية ـ الصناعية ـ الإعلامية، هي خبزنا نهاراً والسيرك الذي يسلينا ليلاً. والبعض يود لو يرانا هناك دائماً، معلّقين بين حروب الإرهاب والإرهاب المضاد. ولكن، كيف نستطيع الخروج من دوائر التشتيت التي غالباً ما تزخر بالنبوءات الذاتية؟ وهل هناك مقاربات نظرية تستطيع الاستجابة الناقدة دون الوقوع في مصيدة الحرب المتبادلة؟ استجابة تتجاوز بطلان الفكرة التي تساوي بين الرغبة في الفهم والاستعداد لدعم الإرهاب. إن استخدام نظائر للمقاومة، بالإضافة إلى الخلافات الصغيرة وسط النقاد لا يترك للمرء الكثير من الأمل. علينا أن نعترف بأن معظم الأمريكيين يعتقدون أن من الأفضل ترك الأمور في أيدي الخبراء، سواء كان ذلك لدواع تتعلق بالوطنية أو الصدمة أو اللامبالاة أو الحكمة المجردة. هذا لن يتغير، ولن تنكسر الحلقة حتى يتم إجراء تقييم عام وليس من قبل الخبراء، حول الفرق بين الأخطار الجديدة والأخطار القديمة، وبين الآثار الحقيقية والآثار المفترضة، وبين الإرهاب والإرهاب المضاد، وما إذا كنا مستعدين عندئذ لتقبل مستويات جديدة من الشك حول هذه الاختلافات نفسها.

بعكس ذلك، فقد تأتي الكلمة الأخيرة من بين الكلمات الأولى التي سمعتها في آخر حرب خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية. فبينما كنا نحلق فوق مطار في شيكاجو، قبل عشر سنوات، تناهى إلى مسامعنا صوت الطيار يخبرنا بأن قصف العراق قد بدأ للتو. وفي سيارة الأجرة التي أقلتني إلى الفندق سمعت التقارير الأولى من الإذاعة حول طائرات الشبح والقنابل الذكية ومعدلات الخسائر المتدنية بصورة غير معقولة. ولكن ما علق برأسي ذلك المساء كان الكلمات الأخيرة والوحيدة التي تلفظ بها سائق سيارة الأجرة، حين قال بصوت طغت عليه لهجة روسية ثقيلة وقلق واضح من الحرب، ودون أن يكون لديه أي معلومات عدا الإثارة المبالغ فيها من الإذاعة: «قالوا لنا بأننا سنبقى في أفغانستان عشرة أسابيع، لكننا بقينا هناك عشر سنوات».

الفصل العاشر

الإرهاب ومستقبل القانون الدولي

مايكل بايرز

تمتلك حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قوة تفوق القوة التي امتلكها أي نظام حكم منذ الإمبراطورية الرومانية، وهي بحاملات الطائرات الاثنتي عشرة التي لديها، والقدرة الوحيدة ذات الشأن في مجال النقل الجوي الثقيل، والترسانة الوحيدة الكبرى من الصواريخ والقنابل الموجهة بدقة تستطيع إلحاق الهزيمة بأي خصم تقريباً دون أن تتكبد خسائر تذكر. وبفضل موازنتها الدفاعية الهائلة فهي الدولة الوحيدة التي تحقق دوماً تقدماً كبيراً في التقنية العسكرية. ولعل تصميمها على بناء نظام دفاع صاروخي قومي هو مجرد مثال على الاستعداد الدائم لهذه الدولة الأغنى في العالم للاستثمار بقوة في الأسلحة المتطورة تقنياً، تعزيزاً لتفوقها الذي لا يطاول في هذا المجال.

القرارات التي تتخذ في شارع المال (وول ستريت) بنيويورك وفي واشنطن يتردد صداها حول العالم؛ والشركات الأمريكية الكبرى، والبنية التنظيمية التحتية التي تدعمها، وصناديق المعاشات التي تحركها تشكل كلها النفوذ المهيمن على السياسات الاقتصادية في أوربا وآسيا وأمريكا الجنوبية وفي سائر أنحاء العالم، فضلاً عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. ربما أظهر انهيار شركة إنرون هشاشة هياكل الشركات، ولكنه كشف أيضاً العلاقة الآثمة بين النخب السياسية ونخب رجال الأعمال. لقد كانت إنرون حتى أيامها الأخيرة أكثر نفوذاً من معظم دول العالم، وقد سألت دبلوماسياً أرجنتينياً عن رأيه في انضمام بلده إلى منطقة التجارة الحرة للأمريكتين، التي يجري التفاوض بشأنها بمبادرة من عدد من الشركات الأمريكية، فأجاب بأسف واضح: «ليس لنا خيار».

الأحادية الأمريكية

تتمتع دولة قوية مثل الولايات المتحدة الأمريكية بتعدد الخيارات، وقبل الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر كانت إدارة بوش الجديدة قد وضعت نفسها بحزم على طريق الأحادية؛ فخلال الثمانية شهور الأولى من توليها المسؤولية رفضت هذه الإدارة علناً معاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ البالستية (ABMT)، وبروتوكول كيوتو الخاص بالتغير المناخي، ومعاهدة روما الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية، والاتفاقية المتعلقة ببيع ونقل الأسلحة الصغيرة، وبروتوكولاً يتعلق باتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية.[1]

ظن كثيرون أن رد الفعل الأولي المدروس على فظائع 11 سبتمبر كان إيذاناً بتبني أسلوب مختلف جوهرياً يقوم على التعددية في التعامل مع الشؤون الخارجية، فقد تم إنشاء «تحالف» لتسهيل تجميد مصادر تمويل الإرهابيين، وجمع المعلومات الاستخبارية الخارجية، وتم السعي إلى استقطاب الدعم من دول متعددة، وتحقق هذا الدعم للعمليات العسكرية ضد شبكة القاعدة الإرهابية وحكومة طالبان في أفغانستان.

إلا أن حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية يخدعون أنفسهم إن ظنوا أن الهجمات على نيويورك وواشنطن قد أقنعت إدارة بوش بمدى أهمية تبني أسلوب التعددية؛ فمنذ 11 سبتمبر رفض بوش ومستشاروه عروضاً لتبني قرارات من قبل مجلس الأمن تفوض شن حرب ضد الإرهاب، مفضلين بدلاً من ذلك الاعتماد على حق فضفاض للدفاع عن النفس. إن عقد تحالفات مع أنظمة غير ديمقراطية في باكستان وقرغيزيا وطاجكستان وأوزبكستان بما يتناقض مع جهود منسقة بعناية بذلت خلال سنين طويلة لتعزيز الالتزام بحقوق الإنسان، وقتل مئات من المدنيين الأفغان أو أصبحوا معاقين نتيجة للاستهتار في تحديد الأهداف، كما أن القنابل العنقودية التي لم تنفجر ستلحق الأذى بآلاف آخرين، وتدمير مكتب قناة الجزيرة في كابول، والتوجه لإنشاء محاكم عسكرية خاصة ذات معايير متدنية في تقديم البيِّنات، ورفض إضفاء صفة أسرى الحرب

على السجناء الذين تم اعتقالهم في أفغانستان - طبقاً لاتفاقيات جنيف لعام 1949 - كل ذلك يدل على الاستهتار بالرأي العام الدولي وقوانين الحرب.

بيد أن أشد ما يثير القلق هو بعض التهديدات التي أطلقها الرئيس بوش؛ فتأكيده أن دول العالم «إما أن تكون مع الولايات المتحدة الأمريكية وإما أن تكون ضدها» يتجاهل ناحية أساسية تتعلق بسيادة الدول وهي حق الحياد، وينصِّب من الولايات المتحدة الأمريكية مرجعاً نهائياً في تقرير الخطأ والصواب. إن تحديد «محور للشر» ليضم إيران والعراق وكوريا الشمالية هو تحد لأحد أهم إنجازات القرن العشرين: منع استخدام القوة أو التهديد بها في الشؤون الدولية. وفي عصر يتزايد فيه باستمرار التوجه للاعتماد المتبادل والتعاون بين الدول وتعزيز القيم المشتركة، فإن بوش ومستشاريه يسلكون وبشكل متعمد نهجاً يختلف عن النهج الذي تسلكه معظم دول العالم الغربي.

يعد فريق بوش، من نواح عدة، نسخة من إدارة ريجان الثانية التي كانت هي الأخرى أحادية التوجه على نحو حاد؛ فقد رسمت حدوداً واضحة بين الخير والشر، وأعطت لنفسها حقوقاً فضفاضة، وشجعت سياسة الدفاع الصاروخي، واتكأت على تهديد الإرهاب لتبرير ذلك كله. ففي أعقاب شن هجوم بالقنابل عام 1986 على ملهى ليلي في برلين يرتاده الجنود الأمريكيون قال جورج شولتز، الذي كان وزيراً للخارجية الأمريكية آنذاك، بأن «من السخف المجادلة بأن القانون الدولي يمنعنا من القبض على الإرهابيين في المياه الدولية والمجال الجوي الدولي، أو مهاجمتهم وهم على أراضي شعوب أخرى حتى لو كان ذلك بغرض إنقاذ رهائن، أو استخدام القوة ضد دول تدعم وتدرب وتؤوي الإرهابيين والثوار».[2]

ما كان بوسع كاتب خطابات الرئيس جورج دبليو بوش التعبير بشكل أفضل، رغم أن هناك فروقاً مهمة في الوضع آنذاك عنه الآن؛ فبداية أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الحرب الباردة القوة العظمى التي لا منازع لها، مما جعل من المرجح

إذعان الدول الأخرى لادعاءات كهذه. والأهم من ذلك أن أحداث 11 سبتمبر حولت سكان الولايات المتحدة الأمريكية المعتادين على العزلة إلى شعب يحض رئيسه على التصرف بشكل حاسم على المسرح الدولي، وقد اتخذ مستشارو بوش خطوات لضمان استمرار مشاعر الأمريكيين على هذا النحو بربط «الحرب ضد الإرهاب» بالمفاهيم المتأصلة لمعنى الأمة وبمقولة أن الولايات المتحدة الأمريكية «مدينة مضيئة تقبع على تل» تمثل أفضل ما في الروح المغامرة الفردية، والتي تتعرض مرة أخرى للهجوم من قبل أقوام تؤمن بإله مختلف.

لقد كانت الدول القوية دائماً تقرر شكل النظام الدولي بما يخدم مصالحها، ففي القرن السادس عشر أعادت إسبانيا تعريف المفاهيم الأساسية للعدالة والشمولية العالمية لتبرر إخضاع سكان البلاد الأصليين في القارة الأمريكية، وفي القرن الثامن عشر طورت فرنسا المفهوم الحديث للحدود ومفهوم توازن القوى تمشياً مع سطوتها القارية. أما في القرن التاسع عشر فقد استحدثت بريطانيا قواعد جديدة فيما يتعلق بالقرصنة والحياد والاستعمار، وذلك أيضاً تمشياً مع مصالح محددة لها بوصفها قوة مهيمنة في ذلك الوقت.[3]

وهذا هو حال الولايات المتحدة الأمريكية اليوم باستثناء حقيقة أنه في أعقاب 11 سبتمبر ليس هناك من يجرؤ على تحدي قيادتها. ويستغل مستشارو الرئيس الموقف إلى الحد الأقصى، فيمارسون الضغوط سعياً لتحقيق طائفة واسعة من الأهداف ما كان يمكن لها أن تتحقق في الأحوال العادية؛ ففي كانون الثاني/ يناير 2002 قامت البوسنة بتسليم خمسة جزائريين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من أن المحكمة العليا في البوسنة كانت قد أمرت بإطلاق سراحهم لعدم توافر الأدلة، وهم الآن في معتقل جوانتانامو. وتم في الفترة نفسها تقريباً إبلاغ كندا بأن عليها إلغاء تعهدها بالمصادقة على بروتوكول كيوتو، وأن تعدل أنظمة الهجرة لديها بحيث تتماشى مع الإجراءات المعمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية كجزء من التوجه الجديد للتشديد على «الدفاع عن أرض الوطن». وقد وضعت كندا مئات من جنودها تحت

القيادة المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية، وتدرس تطبيق ذلك على باقي قواتها المسلحة. وتقود بريطانيا عملية إعادة الاستقرار في كابول، وتقدم الدعم الرئيسي للدفاع الصاروخي القومي والأمور المتعلقة بالمعتقلين.

أما روسيا فقد أذعنت من جهتها لإنشاء قواعد أمريكية في الجمهوريات السوفيتية السابقة الثلاث، قرغيزيا وطاجكستان وأوزبكستان. وبالنسبة إلى الصين، التي جربت الطابع العدائي لإدارة بوش مرتين – الأولى في نيسان/ إبريل 2001 عندما هبطت طائرة تجسس أمريكية اضطرارياً في أراضيها، والثانية عند حدودها الغربية مع أفغانستان – فإنها تلتزم الهدوء، أملاً منها في أن تتركها الولايات المتحدة الأمريكية وتنشغل بإيران بدلاً منها. كما أنها آثرت الصمت لدى اكتشاف 27 أداة تنصت في طائرة بوينج 767 تم شراؤها لتستخدم من قبل الرئيس الصيني [السابق] جيانغ زيمين.

التوسع في حق الدفاع عن النفس

من بين التغييرات الأكثر حدة التي طرحتها إدارة الرئيس بوش تلك المتعلقة بالقواعد الدولية التي تحكم استخدام القوة. لقد جعل التعاطف الواسع النطاق مع الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب 11 سبتمبر والقلق المتصاعد فيما يختص بالإرهاب، من الممكن تحقيق هدف طال السعي إليه: التوسع في حق الدفاع عن النفس ليشمل الرد العسكري ضد الدول التي تدعم أو تؤوي مجموعات إرهابية.[4]

تنص المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة على أن أعمال الدفاع عن النفس يجب العودة بشأنها إلى مجلس الأمن، ولكنها لا تضع تعريفاً لمضمون هذا الحق. يعد الدفاع عن النفس جزءاً من القانون الدولي العرفي؛ وهي مجموعة من القواعد غير الرسمية وغير المدونة مستمدة من الممارسات والأعراف المعمول بها في دول العالم، والشروط الأساسية التي تقوم عليها هي الضرورة والتناسبية. خلال ثورة عام 1837 في أعالي كندا أسرت القوات البريطانية سفينة أمريكية كانت تستخدم لتزويد الثوار الكنديين على الجانب الآخر لنهر نياجارا بالإمدادات، وقامت بحرقها ودفعها فوق شلالات نياجارا،

فأصرّت الولايات المتحدة الأمريكية على أنه يتعين على بريطانيا إثبات أن ذلك العمل كان ضرورياً ومتناسباً مع حالة دفاع عن النفس، ووافقت الحكومة البريطانية على هذا التقييم الأمريكي للمتطلبات القانونية، وبذلك ولد القانون الحديث للدفاع عن النفس.

كما أن الحكومة البريطانية كانت طرفاً في سابقة وقعت بعد ذلك بفترة طويلة، وهي التي تتعلق بالرد البريطاني على غزو جزر الفوكلاند/ المالفيناس الذي كان عملاً مشروعاً للدفاع عن النفس. إلا أن معظم المزاعم بالدفاع عن النفس تنشأ في حالات أقل وضوحاً، بحيث ينحصر إسهامها في تطوير القانون الدولي العرفي إلى المدى الذي تحظى هذه المزاعم بقبول واسع من قبل الدول الأخرى. ففي عام 1976 اقتحم الكوماندوز الإسرائيليون طائرة مختطفة في عنتيبي بأوغندا، وقتلوا المختطفين الفلسطينيين وأنقذوا معظم الرهائن وطاقم الطائرة. ورغم أن العديد من الركاب كانوا إسرائيليين فإن دولة إسرائيل نفسها لم تهاجَم، كما أنها لم تستأذن أوغندا بتنفيذ العملية. ولكن معظم الدول استحسنت ضمنياً ما قامت به إسرائيل، ونتيجة لذلك تم تخفيف شرط الضرورة والتناسبية نوعاً ما بالنسبة إلى إنقاذ الرعايا في الخارج. وبالمقابل، عندما قامت إسرائيل بتدمير المفاعل النووي العراقي عام 1981، رفضت الدول الأخرى بشدة مزاعمها بأن ذلك كان دفاعاً عن النفس، حيث لم تكن هناك ضربة نووية وشيكة ولم تتحقق شروط الضرورة والتناسبية في تلك الحالة.

جادلت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وجنوب أفريقيا العنصرية لعدة عقود بأن حق الدفاع عن النفس يتسع ليشمل الرد العسكري على الأعمال الإرهابية، ومع أن هذا الرأي لاقى قبولاً في عدد قليل من حالات محددة إلا أن طبيعة الرد لم تتضح أبداً بصورة كافية لإضافة مفهوم جديد للقانون الدولي العرفي. وقد زعمت إسرائيل أنها تصرفت دفاعاً عن النفس حين هاجمت مقر قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام 1985، إلا أن مجلس الأمن أدان هذا الهجوم بشدة. وفي عام 1998، في أعقاب تفجير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق صواريخ كروز على أهداف في السودان وأفغانستان، مبررة ذلك بحق الدفاع

عن النفس، فأبدت عدة دول قلقها من حقيقة أن ذلك كان انتهاكاً لسلامة أراضي دول ذات سيادة، في محاولة لا تستهدف الدول نفسها ولكن إرهابيين يعتقد بوجودهم هناك.

حتى في الحالات التي ثبت فيها تورط الدولة المعنية بالإرهاب بصورة مباشرة فإن مهاجمتها كدفاع عن النفس - في معظم الحالات - لم يلق في أحسن الأحوال إلا استجابة تشوبها الشكوك. وقد ردت الولايات المتحدة الأمريكية على الهجوم الإرهابي على الملهى في برلين عام 1986 بقصف مدينة طرابلس بليبيا، وزعمت أن ذلك القصف دفاع عن النفس، ولكن هذا الزعم قوبل برفض واسع النطاق، وعبرت عدة دول عن شكها فيما إذا كان ذلك الهجوم على ليبيا ضرورياً ومتناسباً. وفي عام 1993 جرت محاولة لاغتيال جورج بوش الأب في دولة الكويت، فردت الولايات المتحدة الأمريكية بقصف إدارة الاستخبارات العراقية، وزعمت أن ذلك كان دفاعاً عن النفس على أساس أن الهجوم على الرئيس السابق هو بمنزلة الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، ولكن مرة ثانية لم يقابل هذا الزعم بتأييد يذكر من الدول الأخرى.

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في أواخر أيلول/ سبتمبر 2001 في مأزق قانوني رغم أنه لم يكن يخلو تماماً من عناصر إيجابية، فكي تحافظ على التحالف ضد الإرهاب كان من الضروري أن يكون ردها العسكري قائماً على الضرورة والتناسبية. وكان معنى ذلك توجيه الضربات لأهداف منتقاة بعناية ضد أولئك الذين يعتقد أنهم كانوا مسؤولين عن الهجمات الوحشية على نيويورك وواشنطن، ولكن إذا تم حصر الأهداف في أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة فقط فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون متناقضة مع وجهة النظر المعترف بها على نطاق واسع، وهي أن الهجمات الإرهابية بحد ذاتها لا تبرر رداً عسكرياً على دول ذات سيادة. إن معظم الدول، حتى اليوم، قد لا تؤيد قانوناً يجعلها عرضة للهجوم، فيما إذا قيل إن هناك جماعات إرهابية تعمل في أراضيها.

وحيال هذا المأزق تبنت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية قانونية ذات شعبتين. بدأت أولاً بتوسيع تركيزها على الأهداف لتشمل نظام طالبان، وحجتها في ذلك أن طالبان تقدم المأوى لأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة وترفض تسليمه، وأنها تسهل أعماله وتؤيدها؛ وبذلك وسعت الولايات المتحدة الأمريكية دائرة الدفاع عن النفس لتشمل دولة أفغانستان. ورغم أن افتراضاً كهذا قد يبقى عادة موضع جدل، فإنه لم يكن توسعاً في تطبيق قانون دولي قائم بقدر ما كان تأكيداً للحق في مهاجمة إرهابيين تصادف وجودهم هناك. إزاء ذلك فإن الادعاء بالتصرف دفاعاً عن النفس - وما يتضمنه من تعديل على القانون الدولي العرفي - كانت له فرصة أفضل للقبول على نطاق واسع صراحة أو ضمناً.

ثم عملت الولايات المتحدة الأمريكية جادة على ترسيخ هذا القبول قبل الإقدام على عمل عسكري، وتم إنشاء التحالف، بما في ذلك الاستعانة بالمادة (5) من معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لعام 1945، مع أن دول الناتو لم يسبق أن استدعيت للمشاركة في عمل عسكري، مما ساعد في تمرير فكرة الدفاع عن النفس. إن قراري مجلس الأمن الصادرين في 12 و28 أيلول/ سبتمبر 2001 لم يمنحا تفويضاً باستخدام القوة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، بل تمت صياغتهما بعناية لتأكيد الحق في الدفاع عن النفس في القانون الدولي العرفي، ضمن إطار رد شامل على الإرهاب.[5]

لقد ارتكز الجهد الاستراتيجي الأمريكي لضمان تأييد مسبق لأي عمل عسكري على الأسلوب الذي استخدم في عام 1998. ففي ذلك الوقت قام الرئيس كلنتون بالاتصال بتوني بلير وهيلموت كول وجاك شيراك طالباً تأييدهم، وذلك قبل بضع ساعات من إصداره الأمر بإطلاق صواريخ كروز على أهداف إرهابية في السودان وأفغانستان. لم يكن لدى الرؤساء الثلاثة وقت لاستشارة القانونيين، ولكنهم جميعاً وافقوا وأتبعوا ذلك بإصدار بيانات علنية بعد الضربات مباشرة. نتيجة لذلك كان النقد الموجه للعمل العسكري من الدول الأخرى أخف مما كان يجب أن يكون. وقد ساعد رد الفعل المتحفظ نسبياً هذا على إدخال التعديل أخيراً على القانون الدولي العرفي

الذي أصبح سارياً الآن، والذي ينص على أنه: يحق للدول الآن الرد عسكرياً دفاعاً عن النفس ضد الدول التي تدعم فعلياً أو تؤوي بإرادتها مجموعات إرهابية قامت بمهاجمة الدولة التي تقوم بالرد.

سيكون لهذا التغيير في القانون الدولي أهمية كبيرة في المستقبل، وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية قد انتهزت الفرصة لترسيخ مبدأ الدفاع عن النفس كأساس مقبول ضد بعض الهجمات الإرهابية، فإن بوسعها الآن اللجوء ثانية إلى هذا المبدأ حتى تحت ظروف أقل خطورة.

ربما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الآن استراتيجيات مماثلة لتطوير الحق في دفاع استباقي عن النفس؛ فحتى 11 سبتمبر كانت الادعاءات بالحق في توجيه ضربة وقائية تقابل دائماً بالارتياب. والواقع أن المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن حق الدفاع عن النفس ينشأ في حالة «وقوع هجوم مسلح»، ومنذ عام 1945 كانت معظم الدول تتردد كثيراً في الادعاء بالحق في دفاع استباقي عن النفس. وقد بررت إسرائيل الضربات التي بدأت بها حرب الأيام الستة عام 1967 على أساس أن قيام مصر بإغلاق مضايق تيران كان عملاً عدائياً مسبقاً، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية بررت حصارها لكوبا عام 1962 على أساس الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، باعتبار ذلك حفظاً للسلم الإقليمي، وبررت إسقاط طائرة إيرباص مدنية إيرانية عام 1988 بأنها كانت رداً على هجوم مسلح مستمر. ليس هناك أي تأييد تقريباً للحق في دفاع استباقي عن النفس من هذا القبيل في القانون الدولي العرفي القائم حالياً.[6]

هذا لا يعني أن هذا الجانب من القانون سيبقى دون تغيير، فقد بعث سفير الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة جون نيجروبونتي رسالة إلى رئيس مجلس الأمن في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2001 قال فيها: «قد نجد أن دفاعنا عن النفس يتطلب عملاً إضافياً يتعلق بمنظمات ودول أخرى».[7] وعند قراءة هذه الجملة مع بيانات لاحقة تشير إلى استعداد للعمل ضد دول مثل إيران والعراق وكوريا الشمالية، على أساس أنها تطور أسلحة دمار شامل تشكل تهديداً للولايات المتحدة الأمريكية، يصبح من الواضح

أن إدارة بوش تدرس القيام بعمل عسكري واسع النطاق تبرره باعتباره دفاعاً استباقياً عن النفس. أما إذا كان عمل كهذا ومحاولة تبريره قانونياً سيؤدي إلى مزيد من التوسع في حق الدفاع عن النفس، فإن ذلك يعتمد على ردود فعل الدول الأخرى؛ فإذا لم تعترض هذه الدول على الإجراء الأمريكي، في حالة وقوعه، فإن سلوكها قد يشكل قبولاً لتغيير آخر في القانون الدولي العرفي.

صياغة قانون دولي استثنائي

يبدو أيضاً أن إدارة بوش منهمكة في جهد مواز لإعادة صياغة القواعد - لتكون في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية - التي تم بموجبها وضع وتفسير وتغيير القانون الدولي. وهي تتبنى على نحو متزايد نهجاً في تفسير المعاهدات يركز على الأهداف المفترضة للمعاهدة بدلاً من الكلمات الحقيقية للنص، وتولي الأفعال المادية أهمية أكبر من البيانات عند تقييم سلوك الدول فيما يتعلق بالقانون الدولي العرفي، وتقلل تماماً من أهمية قرارات وبيانات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا تعير اهتماماً يذكر لقرارات محكمة العدل الدولية، رغم أن معظم الدول الأخرى تعتبرها وثائق رسمية تتعلق بوجود ومحتوى قواعد محددة في القانون الدولي. نتيجة لذلك، فإن القانون الدولي كما تطبقه الولايات المتحدة الأمريكية أخذ يفقد صلته بشكل متزايد بالقانون الدولي الذي يفهمه الآخرون. ويتعين الانتظار لمعرفة ما إذا كان هذا الاختلاف سيؤثر، وبأي درجة، في النهج الذي ستسلكه الدول الأخرى.

وبدلاً من أن تبحث الولايات المتحدة الأمريكية عن تغيير في القواعد الحالية فإنها في الواقع ربما كانت تحاول إيجاد قواعد استثنائية جديدة لها وحدها. لقد سبق لدول أخرى إيجاد قواعد استثنائية مماثلة وإن كان ذلك على أسس أكثر محدودية؛ ففي عام 1984 تخلت ألمانيا الغربية عن مطالبتها المقبولة عالمياً بمياه إقليمية تمتد لثلاثة أميال تجاه البحر عند ميناء هامبورج، وطالبت بحدود جديدة غير مسبوقة على أساس مربع تبلغ مساحته 16 ميلاً يتم تحديدها بإحداثيات جغرافية. وهذه المطالبة الجديدة، والتي كانت قد صممت خصيصاً لغرض محدد وهو منع تسرب النفط في هذه المياه ذات الحركة البحرية الكثيفة، لم تواجه اعتراضات علنية من الدول الأخرى. ربما كان ذلك يعود

إلى أن توازن المصالح في تلك الحالة كان مختلفاً عما هو متعارف عليه عموماً، وهو اختلاف وصل إلى درجة أن دولاً أخرى كانت مستعدة للسماح بإحداث استثناء للقاعدة العامة.

يمكن أن يقال الشيء نفسه حول موقف ومصالح القوى العظمى الوحيدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتي يتعين عليها لتطوير قواعد استثنائية أن تعتمد على موقف الدول الأخرى من المطالب الاستثنائية. وإذا أخذنا في الحسبان التكلفة الكبيرة المحتملة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً التي تترتب على معارضة الولايات المتحدة الأمريكية في أي موضوع يتعلق بصياغة قانونية محددة، فالأرجح أن الموافقة ستتم، وعلى الأقل بخصوص تلك المطالبات التي لا تتناقض جوهرياً مع المصالح الأكثر أهمية لتلك الدول. المسألة باختصار هي أنه رغم أن القانون الدولي تصنعه الدول كما تشاء، فإن الطاقة الدافعة خلف القانون قد تجعل الدول الأقل قوة في الواقع تظن أنه لا خيار لها سوى الموافقة على استحداث نظام قانوني استثنائي.

كيف سيبدو مثل هذا النظام؟ من الواضح أن إدارة بوش سترغب في أن تضفي عليه مسحة من العظمة، فتقوم فيه الولايات المتحدة الأمريكية بدور المشرِّع ورئيس الشرطة على مستوى العالم، وتضع القواعد وتتخذ ما تراه مناسباً لوحدها أو على رأس زمرة من حلفاء مطيعين لفرض النظام وسحق التهديدات الأجنبية. أما النظام الأمني الذي أسَّسه ميثاق الأمم المتحدة عام 1945، والذي عهد بموجبه للأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن – وهم الصين وفرنسا وروسيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية – جماعياً بسلطات تنفيذية للمحافظة على السلم والأمن الدوليين، فهذا النظام يفرض قيوداً مزعجة على الصلاحيات التقديرية لدولة مهيمنة جديدة، وينبغي لذلك استبعاده بكل حزم.

كما تُبذل الجهود لاستحداث نظام استثنائي في نواح أخرى، فقد وُصفت معاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ البالستية واتفاقية جنيف بأنهما أصبحتا «قديمتين»، بما يفهم منه أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد ترتبط بمعاهدات عقدت قبل انتهاء

الحرب الباردة. والشيء ذاته ينطبق على المبادئ الدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت تعتبر غير ملزمة للولايات المتحدة الأمريكية، فإضافة إلى الصلات الجديدة مع الأنظمة غير الديمقراطية ازدرت إدارة بوش التقارير المتعلقة بإساءة معاملة المعتقلين في أفغانستان وجوانتانامو، على أساس أن معاملتهم تتم وفقاً للمعايير المعمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية. بيد أن بوسعنا توقع بقاء مسألة المبادئ الدولية لحقوق الإنسان كجزء من ترسانة وزارة الخارجية الأمريكية لاستخدامها عندما يتعلق الأمر بسلوك دول أخرى، مثل الصين وإيران والعراق وكوريا الشمالية.

قد يكون التهديد الأكبر لبقاء الإنسان على المدى الطويل هو تغير المناخ وليس الإرهاب، ولكن إدارة بوش المموَّلة بسخاء من شركات النفط والمتشككة بطبيعتها بالتحالفات التي ينتج عنها استحقاقات، رفضت التنظيم الدولي الناشئ حول انبعاث الغازات التي تسبب ارتفاع درجة حرارة الأرض، أو ما يعرف بظاهرة "الدفيئة". كما اتخذت موقفاً مماثلاً تجاه المحكمة الجنائية الدولية؛[8] والتي، حين تدخل حيز التطبيق في العام القادم،* ستواجه معارضة فاعلة من قوة عظمى متفردة تستشيط غضباً لأن تصرفات جنودها – وبالتالي سياستها العسكرية – قد تكون عرضة للتدقيق من قبل قضاة أجانب. هناك دول أخرى قد ترغب في تعزيز ما تعتقد أنه عمل نافع من خلال بروتوكول كيوتو والمحكمة الجنائية الدولية، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية تتصرف وحدها.

قد يتسبب الإرهاب في إحداث الكثير من الدمار والاضطرابات، ولكن الجهود التي تبذل للقضاء عليه قد تكون أيضاً ستاراً دخانياً يخفي السعي نحو أهداف أخرى أقل قيمة. إن على أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وهم يقدمون لها دعماً قوياً شاملاً، أن يقصروا تعاونهم على قضايا محددة، بعد أن يكونوا قد درسوا بعناية ما هو الأفضل لصالحهم. إن التصريحات التي صدرت مؤخراً عن المفوض الأوربي للعلاقات الخارجية كريس باتن ورئيس الوزراء الفرنسي [السابق] ليونيل

---

* وقعت اتفاقية روما عام 1995، وفي نيسان/ إبريل 2002 وصل عدد الدول المصدقة على المعاهدة إلى 66 دولة، وبذلك اكتمل النصاب القانوني، وأصبحت نافذة في تموز/ يوليو 2002 ومقرها لاهاي، وافتتحت في شباط/ فبراير 2003 لتبدأ عملها. (المحرر)

جوسبان ووزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر تظهر أن بعض أبرز الساسة الأوربيين أخذوا أخيراً يعبرون عن قلقهم إزاء الأحادية الأمريكية في عالم ما بعد 11 سبتمبر. يجب عدم إهمال هذه الأصوات باعتبارها مضادة للولايات المتحدة الأمريكية، فاحترام التعددية في الرأي هو - في نهاية المطاف - جانب أساسي في حياة المجتمع الأمريكي، ووجهات النظر المختلفة لم تكن أبداً شيئاً مستبعداً جداً. إن معظم الأمريكيين حالياً يدعمون الرئيس، ولكن أقل من نصفهم انتخبوه. وقد أنعشت فضيحة إنرون الحزب الديمقراطي، ويتصرف مستشارو بوش كما لو كان لديهم ما يخفونه. وحتى داخل الإدارة الأمريكية هناك خلافات علنية حول قضايا مثل معاملة المعتقلين.

تعكس الآراء التي عبر عنها باتن وجوسبان وفيشر قلقاً عميقاً من جانب أفضل أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية الذين يشعرون أن إدارة بوش تجنح بالأمريكيين بعيداً عن بعض أثمن تقاليدهم وأكثرها رسوخاً. لقد أصبح من المعتاد سماع كلام عن «عجز ديمقراطي» فيما يتعلق بمؤسسات دولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوربي، ولكن ربما حان الوقت للتحدث عن عجز مشابه فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية. إن أهمية القرارات التي تتخذ في واشنطن اليوم تفوق بكثير تلك المتخذة في الأمم المتحدة، وهي قرارات لا تتعلق بالأمريكيين فقط. وإن مواطني الدول الأخرى يجدون أنفسهم اليوم في مفارقة تاريخية كبرى، فهم في القرن الحادي والعشرين ضحايا لشكل من أشكال «ضرائب بلا تمثيل»؛ إذ يخضعون لحكم قوة أجنبية دون أن يسمع لهم صوت.

إن الحفاظ على سلامة القانون الدولي وتطبيقه بعدالة هو الوسيلة الأكثر فاعلية للبدء في تناول هذه المشكلة. وإن المؤسسات والأنظمة الدولية التي يرفضها بوش ومستشاروه هي أكثر اتساقاً مع المبادئ التي قامت عليها الولايات المتحدة الأمريكية من المبادئ الإمبريالية التي يؤمنون بها. بل إن إعلان الاستقلال الأمريكي نفسه أقر بأن على ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية «احترام آراء الشعوب الأخرى». لقد حان الوقت لأن يرفع المزيد من أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية أصواتهم، ويصروا على إخضاع القوة الهائلة للولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات والأنظمة الدولية القائمة، ليتم بذلك استخدامها لتحقيق عالم أفضل لكل فرد.

الفصل الحادي عشر

من هم الإرهابيون العالميون؟

نعوم تشومسكي

بعد الفظاعات التي ارتكبت يوم 11 سبتمبر أعلن الضحايا «حرباً ضد الإرهاب» مستهدفين ليس فقط مرتكبي الجرائم بل أيضاً البلد التي يقيمون فيها وآخرين متهمين بالإرهاب في جميع أنحاء العالم. تعهد الرئيس بوش بتخليص العالم من «مرتكبي الشرور» و«عدم السماح للشر بالبقاء»، في استرجاع لشجب رونالد ريجان لـ «بلاء الإرهاب الشرير» عام 1985، وخصوصاً الإرهاب الدولي المدعوم من الدول، والذي كان قد أعلن عنه باعتباره القضية الجوهرية للسياسة الخارجية الأمريكية عندما تولت إدارته السلطة.[1] كانت بؤر التركيز في الحرب الأولى على الإرهاب هي الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى التي اتخذت فيها الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة رئيسية لعملياتها في هندوراس. ويقود الجهد العسكري في الحرب المعلنة من جديد دونالد رامسفيلد الذي كان الممثل الخاص لريجان في الشرق الأوسط، ويقود الجهد الدبلوماسي في الأمم المتحدة جون نيجروبونتي الذي كان سفير ريجان في هندوراس، في حين يتولى التخطيط إلى حد كبير شخصيات قيادية أخرى من إدارتي ريجان و بوش الأب.

لاشك في أن شجب الإرهاب صحيح، ولكنه يترك أسئلة بلا إجابات. السؤال الأول، «ماذا نعني بالإرهاب؟»، والثاني «ما هو الرد المناسب على الجريمة؟». أياً كان الجواب فإنه يجب أن يفي على الأقل بحقيقة بدهية أخلاقية: إذا طرحنا بعض المبادئ لتطبيقها على الخصوم، فيجب علينا عندئذ أن نوافق – وأن نصر بشدة في الواقع – على أن هذه المبادئ تنطبق علينا أيضاً. والذين لا يستطيعون الارتقاء إلى هذا الحد الأدنى من المصداقية، لا يمكن أخذهم على محمل الجد عندما يتحدثون عن الصواب والخطأ والخير والشر.

تعد مشكلة التعريف محيرة ومعقدة، إلا أن هناك مقترحات تبدو دقيقة بصورة معقولة، ففي كراسات التدريب العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً ينص تعريف الإرهاب على أنه: «الاستخدام المدروس للعنف، أو التهديد بالعنف، لتحقيق أهداف ذات طبيعة سياسية أو دينية أو عقائدية... عن طريق الترهيب أو الإكراه أو بث الخوف».[2] ينطوي هذا التعريف على سلطة إضافية بسبب توقيته؛ فقد تم وضعه في الوقت الذي كانت فيه إدارة ريجان تكثف جهودها للحرب ضد الإرهاب. لم يتغير العالم كثيراً منذ ذلك الوقت بحيث يمكن استخلاص العبرة في ضوء الأحداث الأخيرة، حتى بغض النظر عن استمرار القيادة منذ الحرب الأمريكية الأولى ضد الإرهاب ولغاية تجدُّدها مؤخراً.

حظيت حرب الولايات المتحدة الأمريكية الأولى ضد الإرهاب بدعم قوي، فقد شجبت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإرهاب الدولي بعد شهرين من شجب رونالد ريجان له، ثم مرة أخرى وبعبارات أقوى وأشد وضوحاً عام 1987.[3] إلا أن التأييد لم يكن بالإجماع، فقد تمت المصادقة على القرار الصادر عام 1987 بأغلبية 153 ضد صوتين معارضين، مع امتناع هندوراس عن التصويت.

وفي معرض تفسير الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لتصويتهما السلبي ضد القرار حددتا موطن الخلل القاتل: وهو النص على أن «لا شيء في هذا القرار يمكن أن يُجحف بأي شكل بحق تقرير المصير والحرية والاستقلال، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، للشعوب المحرومة بالقوة من ذلك الحق... خصوصاً تلك الشعوب الخاضعة لأنظمة استعمارية وعنصرية واحتلال أجنبي». كان مفهوماً من ذلك أنه ينطبق على كفاح المؤتمر الوطني الأفريقي ضد نظام التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا (وهو نظام حليف للولايات المتحدة، بينما كان يطلق على المؤتمر الوطني الأفريقي رسمياً «منظمة إرهابية»)، وعلى الاحتلال الإسرائيلي العسكري، الذي كان عندئذ في عامه العشرين، المدعوم عسكرياً ودبلوماسياً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في عزلة دولية فعلية. ويُفترض أنه بسبب معارضة الولايات المتحدة الأمريكية، فإن قرار الأمم

المتحدة لا يُذكر إلا نادراً، وتم محوه عملياً من سجل التاريخ، فيما أصبح ممارسة عادية واضحة.[4]

كانت إدانة ريجان للإرهاب عام 1985 تشير بشكل محدد إلى الإرهاب في الشرق الأوسط، والذي اعتبر الموضوع الرئيسي لعام 1985 في استفتاء أجرته وكالة الأسوشيتدبرس. إلا أنه بالنسبة إلى وزير الخارجية جورج شولتز، الرجل المعتدل في الإدارة، فإن أكثر مظاهر «الإرهاب الذي ترعاه الدول» إثارة «للفزع»، وهو وباء ينشره «مفسدون معادون للحضارة نفسها» في «عودة إلى البربرية في العصر الحديث»، كان في الواقع قريباً، وبدرجة تثير الفزع، من البلاد نفسها. وقال شولتز للكونجرس: «يوجد سرطان هنا، في هذه المنطقة التي نعيش فيها» يهدد بإخضاع هذا النصف من الكرة الأرضية من خلال «ثورة بلا حدود»؛ وهو تلفيق مثير للاهتمام افتضح أمره فوراً، ولكنه تكرر بانتظام مصحوباً بشيء من الاستغراب.[5]

كان التهديد من الشدة بحيث إن الرئيس أعلن في «يوم القانون» (الذي يصادف الأول من أيار/ مايو) في عام 1985 حظراً تجارياً «رداً على الحالة الطارئة التي أوجدتها النشاطات العدائية لحكومة نيكاراجوا في أمريكا الوسطى». كما أعلن حالة طوارئ وطنية، تتجدد سنوياً، نظراً إلى أن «السياسات والتصرفات التي تقوم بها حكومة نيكاراجوا تشكل تهديداً استثنائياً وغير عادي للأمن القومي والسياسة الخارجية».

وحذر شولتز من أن «الإرهابيين والدول الأخرى التي تساعدهم وتحرضهم يشكلون تذكيراً مقيتاً لنا بأن الديمقراطية هشة وتتطلب اليقظة والحماية»، وأضاف بأنه يجب علينا «أن نستأصل [السرطان النيكاراجوي]»، وليس فقط بوسائل لطيفة؛ إذ إن «المفاوضات تعبير لطيف للاستسلام إذا لم يخيم ظل القوة على طاولة المفاوضات»، مُديناً بشدة أولئك الذين ينصحون «باستخدام وسائل مثالية وقانونية، مثل الوساطة الخارجية والأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية، متجاهلين عنصر القوة في المعادلة». كانت الولايات المتحدة الأمريكية تمارس «عنصر القوة في المعادلة» باستخدام قوات المرتزقة من قواعدهم في هندوراس بإشراف نيجروبونتي، وتعوق بنجاح استخـــدام

«الوسائل المثالية المشروعة» التي كانت تتبناها محكمة العدل الدولية ودول مجموعة الكونتادورا في أمريكا اللاتينية، وهو نهج تواصل واشنطن اتباعه حتى تحقق الانتصار في حروبها ضد الإرهاب.[6]

صدر البيان الذي شجب فيه ريجان «بلاء الإرهاب» خلال اجتماع له في واشنطن مع رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز الذي جاء للمشاركة في الدعوة إلى اقتلاع الشر بعد فترة قصيرة من إرساله قاذفاته لمهاجمة مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس وقتل 75 شخصاً باستخدام قنابل ذكية مزقتهم إرباً، إضافة إلى فظائع أخرى سجلها الصحفي الإسرائيلي البارز آمنون كابليوك من موقع الحدث. تعاونت واشنطن مع إسرائيل بالامتناع عن تحذير حليفتها تونس بأن الطائرات كانت في الطريق إليها، وأبلغ شولتز وزير الخارجية الإسرائيلي إسحاق شامير بأن واشنطن «تشعر بتعاطف كبير مع الغارة الإسرائيلية». ولكنه تراجع عندما أدان مجلس الأمن بالإجماع الغارة باعتبارها «عملاً عدوانياً مسلحاً»، وقد امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت على القرار.[7]

أما المرشح الثاني لأشد أعمال الإرهاب الدولي الشرق أوسطي فكان تفجير سيارة مفخخة في بيروت في 8 آذار/ مارس 1985، حيث قتل في الحادث 80 شخصاً وجرح 256 شخصاً. كانت السيارة المفخخة قد وضعت خارج مسجد وتم توقيتها بحيث تنفجر وقت مغادرة المصلين. وتقول الصحفية نورا بستاني في تقريرها عن الحادث: «وقعت وطأة التفجير القصوى على نحو 250 امرأة وفتاة يرتدين الشادور (العباءة) السوداء الفضفاضة ويتدفقن خارجات من مسجد الإمام الرضا بعد انتهاء صلاة الجمعة». وأحرقت المتفجرات «مواليد رُضعاً في أسرَّتهم»، وقتلت أطفالاً «عائدين إلى بيوتهم من المسجد»، و«دمرت الشارع الرئيسي في ضاحية بيروت الغربية المزدحمة بالسكان». لقد كان الهدف زعيماً شيعياً [هو العلاَّمة السيد محمد حسين فضل الله] متهماً بالضلوع في الإرهاب ولكنه نجا، وقد تم تدبير الجريمة من قبل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بمساعدة الاستخبارات البريطانية.[8]

المنافس الوحيد الآخر لجائزة أفظع الأعمال الإرهابية في الشرق الأوسط لعام 1985 كان عملية «القبضة الحديدية» التي أمر بها شمعون بيريز في آذار/ مارس في الجزء المحتل من لبنان، والتي قال فيها دبلوماسي غربي كان يرصد المنطقة التي وقع فيها الهجوم بأن الإسرائيليين وصلوا إلى أعماق جديدة في «الوحشية المقصودة والقتل الاعتباطي». إذ قصفت قوات الدفاع الإسرائيلية القرى، واعتقلت الأهالي الذكور، وقتلت عشرات من القرويين، إضافة إلى عديدين ذبحوا على أيدي الميليشيات المتعاونة مع الإسرائيليين، وقصفت المستشفيات، وأخذت المرضى بعيداً «لاستجوابهم»، إلى جانب ارتكاب فظائع أخرى عديدة.[9] وصفت القيادة العليا الإسرائيلية الأهداف بأنها «قرى إرهابيـــة»، وأضاف المراسل العسكري لصحيفة **جيروزالم بوست**، هيرش جودمان، بأن العمليات ضد هذه القرى يجب أن تستمر لأنه يجب على جيش الدفاع الإسرائيلي «مواصلة حفظ النظام والأمن» في لبنان المحتل بغض النظر عن «التكلفة التي سيدفعها السكان».

هذه الأعمال وأعمال أخرى وقعت في لبنان، كالغزو الإسرائيلي للبنان قبل ذلك بثلاث سنوات الذي سقط فيه 18 ألف قتيل، لم تكن من باب الدفاع عن النفس ولكن بالأحرى لأسباب سياسية، كما كان ذلك واضحاً فوراً في إسرائيل. وينطبق الشيء نفسه، تماماً تقريباً، على الأعمال الهجومية التي وقعت بعد ذلك، وصولاً إلى عدوان بيريز الإجرامي على لبنان عام 1996. ولكن كل ذلك كان يستند بشكل جوهري إلى الدعم العسكري والدبلوماسي الأمريكي، وتبعاً لذلك فإن هذه الأعمال لا تدخل أيضاً في سجلات الإرهاب الدولي.

باختصار، لم يكن هناك ما يدعو إلى الاستغراب في تصريحات أكبر المتآمرين المشاركين في الإرهاب الدولي في الشرق الأوسط، مما جعل هذه الأحداث تمر دون تعليق في لحظة ذروة الرعب عند «العودة إلى البربرية».

وكانت الحادثة التي استحوذت على الاهتمام وترسخت في الذاكرة في عام 1985 من نصيب حادث اختطاف السفينة أكيلا لورو والقتل الوحشي لراكب اسمه ليون

كلينجهوفر. كان ذلك دون شك عملاً إرهابياً دنيئاً ولا يمكن تبريره بالتأكيد بالادعاء بأنه كان رداً على الفظائع الأسوأ بدرجة لا تقارن التي نتجت عن الغارة الإسرائيلية ضد مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، وأنه كان جهداً وقائياً لمنع وقوع فظائع أخرى. وإذا تبنينا البدهية الأخلاقية فإن ذلك ينطبق على أعمال الرد أو الأعمال الوقائية التي نقوم بها.

من الواضح أن علينا أن نأخذ بتعريف «الإرهاب» الذي حددته المصادر الرسمية: التعبير ينطبق فقط على الإرهاب الموجه «ضدنا»، وليس الإرهاب الذي نقوم به «ضدهم». هذا سلوك تقليدي، حتى في أوساط أشد مرتكبي فظائع القتل الجماعي: النازيون كانوا يحمون السكان من مناصري الإرهاب الموجهين من الخارج، في حين كان اليابانيون يكدون ويضحون في سبيل إيجاد «فردوس أرضي» عندما كانوا يقاتلون «العصابات الصينية» التي تبث الرعب في نفوس شعب منشوريا المسالم وحكومته الشرعية. من الصعب أن نجد استثناءات لذلك.

تنطبق القاعدة نفسها على الحرب للقضاء على «السرطان النيكاراجوي». ففي «يوم القانون» لعام 1984 أعلن الرئيس ريجان بأنه من دون قانون لا يكون هنـــاك إلا «الفوضى وعدم النظام»، وكان قد أعلن قبل ذلك بيوم واحد أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تُلقي بالاً لإجراءات محكمة العدل الدولية التي تواصلت واتخذت قراراً بإدانة إدارته «لاستخدامها غير المشروع للقوة» وأمرتها بوقف هذه الجرائم الإرهابية الدولية ودفع تعويضات كبيرة لنيكاراجوا، صدر القرار في (حزيران/ يونيو 1986). وقد قوبل قرار محكمة العدل الدولية بالازدراء كما قوبل بالازدراء نفسه قرار مجلس الأمن بعد ذلك، والذي دعا جميع الدول إلى الالتزام بالقانون الدولي (استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض ضده) وقرارات الجمعية العامة المتكررة (التي عارضتها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وفي حالة واحدة شاركتهما السلفادور).

وفي الوقت الذي كان يُعلن فيه قرار محكمة العدل الدولية، صادق الكونجرس على زيادة كبيرة في الأموال المخصصة لدعم قوات المرتزقة [الكونترا] المنهمكة في «الاستخدام غير المشروع للقوة»، وبعد ذلك بفترة قصيرة أمرتهم القيادة الأمريكية

بمهاجمة «أهداف ناعمة» - أهداف مدنية غير محمية - وتجنب القتال مع قوات جيش نيكاراجوا، وهو ما كانوا يستطيعونه بفضل السيطرة الجوية الأمريكية على الأجواء ووسائل الاتصال المتطورة التي تم توفيرها للإرهابيين. اعتبر المعلقون البارزون هذا التكتيك معقولاً مادام يتماشى مع «اختبار تحليل تكلفة المنفعة» وهو تحليل «لكمية الدم والتعاسة التي ستتم إراقتها واحتمالية ولادة ديمقراطية بعد ذلك»؛ «الديمقراطية» كما تفهمها النخبة الغربية، وقد اتضح هذا الفهم بجلاء في المنطقة.[10]

شرح المستشار القانوني لوزارة الخارجية الأمريكية، أبراهام سافير، الأسباب التي تعطي الحق برفض قرار محكمة العدل الدولية؛ ففي السنوات السابقة كان معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة «يقف إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية ويشاركها وجهة نظرها في النظام العالمي»، ولكن منذ نهاية الاستعمار أصبحت «الأغلبية تعارض الولايات المتحدة الأمريكية غالباً حول قضايا دولية مهمة». بناء على ذلك يجب علينا في الولايات المتحدة الأمريكية «أن نحتفظ لأنفسنا بالقدرة» على التصرف بالطريقة التي تناسبنا، ونقرر طبيعة القضايا التي تقع أساساً «ضمن السلطان الداخلي»، وهي في هذه الحالة الأعمال الإرهابية ضد نيكاراجوا التي أدانتها محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن. ومنذ عام 1960 كانت الولايات المتحدة الأمريكية، متذرعة بأسباب مماثلة، في مقدمة الدول التي استخدمت حق النقض (الفيتو) ضد قرارات مجلس الأمن حول طائفة واسعة من القضايا، تلتها بريطانيا ثانياً، وجاءت فرنسا متأخرة عنهما بعيداً ثالثاً.[11]

شنت واشنطن «حربها ضد الإرهاب» بخلق شبكة إرهاب دولية على نطاق غير مسبوق، واستخدمتها في جميع أنحاء العالم محدثة تأثيرات مدمرة وطويلة المدى. ففي أمريكا الوسطى بلغ الإرهاب الذي توجهه وتدعمه الولايات المتحدة الأمريكية أشد مستوياته تطرفاً في بلدان كانت فيها قوات أمن الدول نفسها عميلة للإرهاب الدولي بصورة مباشرة. وقد تمت دراسة هذه التأثيرات في مؤتمر نظمه عام 1994 اليسوعيون السلفادوريون الذين كانت لهم تجارب رهيبة بصورة خاصة.[12] ويشير تقرير

المؤتمر بشكل خاص إلى تأثيرات بقايا «ثقافة الرعب . . . في تدجين توقعات الغالبية العظمى مقابل خلق بدائل مختلفة بالنسبة إلى الأقوياء». وهي ملاحظة مهمة حول كفاءة إرهاب الدولة الذي يُعمم على نطاق واسع.

لقد أدينت فظائع 11 سبتمبر بشدة في أمريكا اللاتينية ولكن مع الإشارة في الوقت نفسه إلى أنه لم يكن هناك جديد في ذلك، ولاحظت مجلة الأبحاث في الجامعة اليسوعية في ماناجوا أنه ربما يمكن وصف هذه الهجمات بالمعركة الفاصلة الكبرى «الهرمجدون»، ولكن نيكاراجوا «سبق لها أن عاشت "هرمجدونها" الخاصة، وعانت عذاباً أليماً بالحركة البطيئة» تحت هجمات الولايات المتحدة الأمريكية، وأنها الآن «غارقة في النتائج التعيسة التي نشأت عنها»، وأن آخرين قد تعرضوا لما هو أسوأ بكثير بسبب بلاء إرهاب الدولة الذي اكتسح القارة منذ أوائل الستينيات، والذي يعود في معظمه إلى واشنطن.[13]

وليس مما يثير الدهشة أن مناشدة واشنطن الدعم في حربها الانتقامية ضد أحداث 11سبتمبر لم تلق تجاوباً يذكر في أمريكا اللاتينية. وفي استطلاع لمؤسسة جالوب تبين أن التأييد للقيام بعمل عسكري، بدلاً من تسليم مرتكبي الجرائم للسلطات الأمريكية، قد تراوح بين 2٪ في المكسيك إلى 11٪ في فنزويلا وكولومبيا. وكانت الإدانات لهجمات 11 سبتمبر مصحوبة دائماً بذكريات عن معاناة هذه الدول؛ مثل موت آلاف الناس البسطاء (جرائم غربية، لذا لا أحد يسأل عنها) عندما أمر جورج بوش الأب بقصف حي تشوريلو في بنما في كانون الأول/ ديسمبر 1989، في إطار عملية "القضية العادلة" التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية لاختطاف سفاح متمرد، حكم عليه بعد ذلك بالسجن في فلوريدا لجرائم ارتكب معظمها عندما كان عميلاً لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.[14]

يستمر السجل إلى يومنا هذا دون تغيير أساسي باستثناء تعديل الذرائع والتكتيكات، وتوفر قائمة الجهات الرئيسية التي تلقت أسلحة أمريكية الكثير من الأدلة المألوفة لأولئك الملمين بالتقارير الدولية لحقوق الإنسان.

لم يكن مما يثير الدهشة، إذاً، أن يبلغ الرئيس بوش الأفغان بأن القصف سيستمر حتى يسلموا الولايات المتحدة الأمريكية الأشخاص المشتبه بأنهم إرهابيون (رافضاً طلبات تقديم أدلة واستعداداً متردداً للتفاوض)، أو عندما أضيفت أهداف جديدة للحرب بعد ثلاثة أسابيع من القصف، بحيث إن الأميرال السير مايكل بويس رئيس هيئة أركان الدفاع البريطاني، حذر الأفغان من أن الهجمات الأمريكية ـ البريطانية ستستمر «حتى يدرك الأفغان أنفسهم ذلك ويغيروا قيادتهم».[15] بعبارة أخرى، إن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ستصران «على استخدام العنف المقصود لتحقيق أهداف سياسية . . . بطبيعتها». هذا هو الإرهاب الدولي بالمعنى الفني، ولكن العرف السائد جعله مستثنى من هذه القاعدة. أما الأساس المنطقي فنجده في العمليات الإرهابية الأمريكية ـ الإسرائيلية الدولية في جنوب لبنان. وما قاله الأميرال بويس هو ترديد فعلي لكلمات رجل الدولة الإسرائيلي البارز أبا إيبان عندما أعلن ريجان الحرب الأولى ضد الإرهاب؛ ففي جواب له على سرد رئيس الوزراء مناحيم بيجن للفظائع التي ارتكبت في لبنان في عهد حكومة حزب العمل من خلال «أنظمة لا يجرؤ بيجن ولا أنا على تسميتها»، اعترف إيبان بدقة بما جاء في كلام بيجن ولكنه أضاف التبرير الذي أصبح سائداً وهو أنه «كان هناك توقع معقول، وقد تحقق في النهاية، بأن السكان المتأثرين سيمارسون ضغطاً لوقف الأعمال العدائية».[16]

هذه المفاهيم التي بيَّنها كل من بويس وأبا إيبان أصبحت مألوفة، مثلها مثل اللجوء إلى القوة عندما تعتبر مناسبة. أكثر من ذلك فإنه يتم الاحتفال علناً بنجاحها، فقد وصف الدمار الرهيب الذي خلَّفته العمليات الإرهابية الأمريكية في نيكاراجوا من قبل وسائل الإعلام الأمريكية وبكل صراحة بأنه ترك الأمريكيين «متَّحدين في البهجة» على النجاح الذي تحقق. وقوبلت مذابح مئات آلاف من الإندونيسيين عام 1965، ومعظمهم من الفلاحين الذين لا أرض لهم، بابتهاج شديد مصحوباً بالمديح لواشنطن لإخفائها دورها الحيوي في ذلك، والذي كان من شأن انكشافه إحراج «المعتدين الإندونيسيين» الذين قاموا بتطهير مجتمعهم في «مذابح جماعية مذهلة» وضعتها

الاستخبارات المركزية الأمريكية في مصاف مذابح ستالين وهتلر وماو.[17] وهناك أمثلة أخرى كثيرة تدفع المرء للتساؤل عن السبب في أن البهجة المخزية التي شعر بها أسامة بن لادن لهجمات 11 سبتمبر قد سببت هذه الدهشة الساخطة. ولكن هذا لا يصح، لأنه يقوم على عدم القدرة على التمييز بين إرهابهم وهو شر، وإرهابنا وهو نبيل؛ وهذا هو المبدأ الساري عبر التاريخ.

إذا التزمنا بالتعريفات الرسمية للإرهاب، فمن الخطأ الجسيم أن نصفه بأنه سلاح الضعفاء، فهو، مثل معظم الأسلحة، يستخدم بكفاءة أكبر بكثير من قبل الأقوياء. ولكن ذلك عندئذ لا يصبح إرهاباً، بل هو بالأحرى «مقاومة إرهاب» أو «حرب مخففة» أو «دفاع عن النفس»، وعند النجاح «معقول» و«عملي» ومناسبة «للتوحد في البهجة».

لنتحول الآن إلى السؤال المتعلق بالرد الصحيح على الجريمة، مع الأخذ في الحسبان البدهية الأخلاقية التي يجب أن نسترشد بها؛ فمثلاً إذا كانت مقولة الأميرال بويس مشروعة فإن من حق ضحايا إرهاب الدولة الغربي التصرف على هذا الأساس، واستنتاج كهذا سيعتبر، على الأرجح، مشيناً. تبعاً لذلك فإن المبدأ يكون مشيناً عند تطبيقه على الأعداء الرسميين، بل هو أكثر سوءاً عندما ندرك أن أعمال القصف تمت مع توقع مسبق بأنها ستعرض أعداداً هائلة من الناس لخطر شديد. لم تناقش جهة مسؤولة مطلعة بشكل جدي تقديرات الأمم المتحدة بأن «7.5 ملايين أفغاني سيكونون بحاجة إلى الغذاء خلال فصل الشتاء، بزيادة 2.5 مليون عن احتياجاتهم يوم 11 سبتمبر»؛[18] أي بزيادة 50٪ نتيجة للتهديد بالقصف، وهو تقدير واقعي في حينه، وما نجم عن ذلك من خسائر في الأرواح لن يتم التحقيق فيه أبداً إذا كان التاريخ مرشداً لنا.

كان هناك اقتراح بديل قدمه الفاتيكان، من بين جهات أخرى، وعبَّر عنه المؤرخ العسكري مايكل هوارد بالقول: «القيام بعملية بوليسية تتم برعاية الأمم المتحدة.. ضد مؤامرة إجرامية يجب مطاردة أعضائها وتقديمهم إلى محكمة دولية حيث يحظون

بمحاكمة عادلة، وإذا وجدوا مذنبين يحكم عليهم بالعقوبة المناسبة». [19] رغم أن أحداً لم يدرس هذا الاقتراح فإنه يبدو معقولاً. وإذا كان معقولاً فيجب تطبيقه على إرهاب الدولة الغربي، وهذا اقتراح لن يدرسه أحد أيضاً، مع اختلاف الأسباب.

وُصفت الحرب في أفغانستان عموماً بأنها «حرب عادلة»؛ وهذا واضح، في الواقع. وكانت هناك محاولات لتكوين مفهوم «للحرب العادلة» يدعم الوصف المشار إليه. ربما يحق لنا، تبعاً لذلك، أن نسأل: كيف سيتم تقييم هذه الاقتراحات عند إخضاعها للبدهية الأخلاقية نفسها؟ لم أر حتى الآن اقتراحاً يصمد لحظة واحدة؛ فتطبيق المفهوم المقترح على إرهاب الدولة الغربي سيكون مرفوضاً تماماً إن لم يكن باعثاً على الازدراء. قد نسأل، على سبيل المثال، كيف يمكن تطبيق المقترحات على حالة ليست موضع جدل في ضوء قرارات أعلى سلطة دولية، وهي حالة حرب واشنطن ضد نيكاراجوا؟ فهذه الحالة ليست موضع جدل لدى أولئك الذين لديهم بعض الالتزام بالقانون الدولي والمعاهدات. إنها تجربة مفيدة.

وتبرز أسئلة مماثلة لها علاقة بجوانب أخرى من الحروب ضد الإرهاب، فقد كان هناك جدل حول ما إذا كانت الحرب الأمريكية ـ البريطانية على أفغانستان قد تمت بتخويل من قرار غامض لمجلس الأمن. ولكن هذا غير مهم، فقد كان بوسع الولايات المتحدة الأمريكية بالتأكيد استصدار تخويل واضح وغير غامض على الإطلاق (ليس دائماً لأسباب جذابة، فقد انضمت روسيا والصين إلى التحالف بحماس أملاً في كسب دعم الولايات المتحدة الأمريكية لممارساتهما الإرهابية الفظيعة، وما كانت بريطانيا وفرنسا لتستخدما حق النقض). ولكن الفكرة رُفضت، ربما على أساس أنها قد توحي بأن هناك سلطة عليا تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى الرجوع إليها، وهو وضع من المستبعد أن تقبل به دولة ذات قوة طاغية. بل إن هناك اسماً لهذه الحالة في أدبيات الدبلوماسية والعلاقات الدولية: تأكيد «المصداقية»، وهو تبرير رسمي مألوف للجوء إلى الحرب، كقصف صربيا كمثال حديث على ذلك. ويُعتقد أن رفض النظر في تسلم المشتبه بهم عن طريق التفاوض قد كان على الأساس نفسه.

تنطبق البدهية الأخلاقية على أمور من هذا النوع أيضاً، فالولايات المتحدة الأمريكية ترفض تسليم إرهابيين حتى لو كانت التهم الموجهة إليهم ثابتة تماماً. وهناك قضية حالية تختص بشخص يدعى إيمانويل كونستانت، قائد قوات الميليشيا الهاييتية التي كانت مسؤولة عن آلاف من حالات القتل البشعة في أوائل التسعينيات تحت حكم المجلس العسكري الذي كانت واشنطن تعارضه رسمياً ولكن تدعمه ضمناً، وكانت تنافق علناً الحظر المفروض من منظمة الدول الأمريكية وتسمح سراً بشحنات النفط. فقد حكمت محكمة هاييتية بالسجن غيابياً على كونستانت، وطالبت الحكومة المنتخبة الولايات المتحدة الأمريكية بشكل متكرر تسليمه لها، وكانت آخر مرة في 30 أيلول/ سبتمبر 2001، بينما كانت مبادرات نظام طالبان للتفاوض حول تسليم أسامة بن لادن تقابل بالازدراء. تم تجاهل طلب هاييتي مرة أخرى، وذلك في الغالب بسبب القلق حول ما قد يكشفه كونستانت عن العلاقات بالولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الإرهاب. هل نستنتج من ذلك إذاً أن لهاييتي الحق في استخدام القوة لفرض تسليمه إليها منتهجة قدر الإمكان الأسلوب الأمريكي في أفغانستان؟ الفكرة ذاتها مشينة وتشكل انتهاكاً مبدئياً آخر للبدهية الأخلاقية.

من السهل جداً إضافة أمثلة توضيحية.[20] لنأخذ مثلاً كوبا، وهي على الأرجح الهدف الرئيسي للإرهاب الدولي منذ عام 1959 وبشكل ملحوظ من حيث الحجم والطبيعة، وبعضها تم الكشف عنه في وثائق أبطلت سريتها تتعلق بعملية موون جوز (Mongoose) في عهد الرئيس كينيدي وصولاً حتى نهاية التسعينيات. كانت ذرائع الحرب الباردة تستخدم بصورة روتينية مادام ذلك ممكناً، ولكن داخلياً كانت القصة هي تلك التي كشف عنها التحقيق، وقد أوردها آرثر شيلزنجر في تقرير سري حول نتائج أعمال لجنة أمريكا اللاتينية التي شكلها جون كينيدي وقُدمت إلى الرئيس الجديد، وورد فيها أن الخطر الكوبي يتمثل في: «انتشار مبدأ كاسترو في أن يتولى معالجة الأمور باستقلالية» والذي قد «يحفز الفقراء والمحرومين» في دول أخرى الذين «يطالبون الآن بفرص معيشية أفضل»؛ وهذا هو تأثير «الفيروس» أو «التفاحة الفاسدة في الصندوق»،

كما يقال في المحافل الرفيعة . وارتبط هذا الأمر بالحرب الباردة نتيجة أن «الاتحاد السوفيتي يحوم في المنطقة عارضاً قروضاً كبيرة للتنمية ومقدماً نفسه كنموذج لتحقيق الحداثة في جيل واحد» .[21]

صحيح أن مهمات من هذا النوع من الإرهاب الدولي - والتي كانت جدية تماماً - تُعتبر مستثناة بالمفاهيم السائدة . ولكن لنفرض أننا سنلتزم بالتعريف الرسمي ، وطبقاً لنظرية «الحرب العادلة» و«الرد المناسب» ، فكيف كان يحق لكوبا أن ترد؟

لا بأس في شجب الإرهاب الدولي واعتباره وباء تنشره «عناصر محرومة معادية للحضارة نفسها» . بل إن الالتزام «بتخليص العالم من الشر» يمكن أخذه بجدية إذا كان ملبياً لأسس البدهيات الأخلاقية ؛ وتلك لا تبدو فكرة غير معقولة تماماً .

القسم الثاني

النظام

الفصل الثاني عشر

تعميم عدم مشروعية الإرهاب وسياسة التحالفات

روبرت كيوهان

أدينت الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر على نطاق واسع؛[1] فقد كانت عدواناً هائلاً جعل من المستحيل لأحد أن يدافع عنه في المحافل الدولية. إن الإرهاب محرم قانوناً منذ زمن طويل؛ وهناك 12 اتفاقية متعلقة بالإرهاب مودعة لدى الأمم المتحدة أو منظمات دولية أخرى.[2] إلا أن العديد من الدول كانت مستعدة منذ زمن طويل لاستثناء حالات معينة تتعلق بقضايا «المقاتلين من أجل الحرية» التي تتبناها هذه الدول، وهناك دول أخرى لم تضع مقاومة الإرهاب كأولوية لها تتقدم على أهداف سياسية أخرى. بيد أنه منذ 11 سبتمبر لم يعد من السهل التسامح السلبي مع الإرهاب أو حتى التغاضي عنه بهدوء من قبل الجهات الرسمية في العالم. وفي ضوء الاحتمالات المخيفة لاستخدام الإرهابيين وسائل دمار شامل، فقد باتت الحاجة ملحة إلى بذل كل جهد ممكن لمنع وقوع أعمال إرهابية، بل أصبح حتى التسامح مع المستويات المتدنية من الإرهاب أكثر إشكالاً. وإحدى النتائج التي أسفرت عنها هجمات 11 سبتمبر هي تعميم عدم مشروعية الإرهاب.

لا أعني بـ «بتعميم عدم المشروعية» أن الناس في كل مكان قد تخلوا فجأة عن دعمهم للإرهاب لتحقيق أهداف سياسية. ما أعنيه هو أن الدعم الظاهري للإرهاب أصبح يواجه بنقد أكثر فعالية، وأصبح مؤيدو الإرهاب يشعرون بالحرج. هناك مبررات جوهرية لدى القوى الكبرى في العالم - الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وروسيا والصين - للخوف من الإرهاب، وليس بينها دولة تعتقد أن بوسعها

تحقيق أهدافها في مكافحة الإرهاب دون تضافر جهد عالمي لهذه الغاية. من هنا برز فجأة هذا التحالف العريض ضد الإرهاب، ليس على أساس القوة الأمريكية وحدها بل على أساس إدراك الدول الكبرى الأخرى لمصلحتها أيضاً.

هناك جانبان للموضوع الذي أريد بحثه في هذا الفصل الموجز. في المدى القريب أدى تعميم عدم مشروعية الإرهاب إلى حدوث تغيير في مصالح ومواقف دول متنوعة بطريقة تؤثر في تشكيل التحالفات وفي نتائج النزاعات السياسية. وأخذت تبرز الآن تحالفات واصطفافات جديدة تواكب التغير في مصالح الدول في أعقاب هجمات 11 سبتمبر، وتظهر الآن توازنات جديدة في القوة النسبية لدول متنوعة وحركات غير مرتبطة بدول انطلاقاً من تعميم عدم مشروعية الإرهاب كوسيلة للعمل السياسي. أما في المدى البعيد، فيعيد الإرهاب إلى الذاكرة أشكالاً أخرى من العنف غير المرتبط بالدول - القرصنة كمثال بارز - التي ازدهرت تحت ظروف معينة ولكن تم القضاء عليها في نهاية الأمر نتيجة مواجهة الدول لها، إضافة إلى التغيرات في هيكلية الفرص. إذا كانت القرصنة أساساً معقولاً للمقارنة، فربما كان هناك أمل في الحد بشدة من هذه الأشكال من الإرهاب الدولي الذي يتم بدعم من الدول أو بتسامح منها. إلا أن تحقيق إنجاز كهذا سيعتمد على تعميم عدم مشروعية الإرهاب على نحو أشمل، بتوفير فرص متزايدة لأناس محبطين وتطبيق إجراءات فاعلة من قبل الدول.

التغير في المصالح والتحالفات

تعد الخاصية المميزة للإرهاب بوصفه شكلاً من العنف المنظم غير الرسمي - مقارنة بالأعمال الإجرامية وحرب العصابات والاغتيالات - أنه يسعى إلى بث الخوف في نفوس الناس بدلاً من القضاء على عدو؛ ففي النشاط الإرهابي «ليست الأهداف المباشرة للعنف هي الأهداف الرئيسية».[3]

لا تجري كل الأعمال الإرهابية عبر الدول، وبرعاية أو قبول من هذه الدولة أو تلك، فقد قام تيموثي ماكفي بتفجير مبنى الحكومة الفيدرالية في مدينة أوكلاهوما

وقامت طائفة الحقيقة المطلقة اليابانية بإطلاق غازات سامة في شبكة أنفاق طوكيو، وفي كلتا الحالتين كان العمل الإرهابي محلياً. وتوفر التقنية، كما أشار جوزيف ناي مؤخراً، قدرات تدميرية ليس فقط للدول وللأطراف التي لا تتبع للدول على نحو ما، بل للأفراد والمجموعات ضمن المجتمعات الديمقراطية.[4] إلا أني أود التركيز، في هذا الفصل، على الإرهاب عبر الدول؛ «الإرهاب ذو الامتداد العالمي» كما يصفه الرئيس بوش.[5] عندما أستخدم كلمة «إرهاب» هنا فإنما أعني الإرهاب عبر الدول، والذي يتم برعاية، أو على الأقل بتغاض، من حكومات بعض الدول.

رغم الإجماع الواسع ضد الإرهاب، فمن الحكمة أن نذكِّر أنفسنا أن السياسة العالمية هي نشاط سياسي تزدهر فيه المصالح المتضاربة، ومن هنا فإن بناء معيار مضاد للإرهاب ما هو إلا بداية لعملية سياسية وليس نهاية لها. في ضوء معيار كهذا يصبح الكثير من نشاطات السياسة العالمية تنافساً لتحديد معنى «معيار». من يستحق أن يطلق عليه إرهابي؟ وماذا يعني «إيواء الإرهابيين»؟ إن كلاً من الدول والمجموعات المحاربة التي لا تتبع لدول ستسعى إلى تعريف المسألة بطريقة تجعل الأعمال الإرهابية غير الرسمية التي يقومون بها أو يدعمونها خارج نطاق تعريف الإرهاب، في حين يتم تعريف العنف الذي يواجهونه بالمقابل إرهاباً. فإسرائيل مثلاً تود لو يتم استثناء الأعمال التي تقوم بها دول مثلها من اعتبارها «إرهاباً» والتركيز على الأعمال التي تقوم بها أطراف لا تتبع لدولة، وهي تود أيضاً تعريف العنف الذي يتم ضد الشرطة والجيش الإسرائيلي بوصفه إرهاباً. وبالمقابل، تسعى المجموعات الفلسطينية إلى استثناء الهجمات على الجيش والشرطة الإسرائيلية من تعريف الإرهاب، ولكنها تعتبر عمليات اغتيال إسرائيل للمدنيين الفلسطينيين وتدمير البيوت الفلسطينية أعمالاً إرهابية مصممة لإخافة الآخرين.

ونظراً إلى أن هناك أشياء كثيرة يجري اختبارها من الناحية السياسية، فليس هناك حتى الآن تعريف محدد لكلمة «الإرهاب» من قبل الحكومات. والواقع أن قرارات الأمم المتحدة الصادرة في أيلول/ سبتمبر 2001، التي أدانت الإرهاب ودعم الإرهابيين،

لم تحاول وضع تعريف لهذا المصطلح. قد يتم في المستقبل القريب تعريف الإرهاب بشكل أولي وعملي، باعتباره أعمال العنف غير الرسمي التي تعتبرها أغلبية متضامنة من الدول غير مشروعة. إلا أن التوسع في تعميم عدم مشروعية الإرهاب على المدى البعيد سيتطلب إجماعاً واضحاً على معنى الكلمة.

هناك طريقتان لتحليل التحولات المتوقعة في سياسات التضامن ضد الإرهاب: الأولى هي دراسة الطرق التي غيرت بها أحداث 11 سبتمبر مصالح الأطراف الرئيسية في السياسة الدولية، والثانية هي الطرق التي غيرت بها تلك الأحداث المواقف السياسية للدول التي ربما لم يطرأ تغيير كبير على مصالحها الجوهرية. لقد تغيرت مصالح دول لم تكن تعتبر نفسها في السابق أهدافاً للإرهاب، وتغيرت بشكل ملحوظ المواقف السياسية لدول كانت تشارك، على هذا الجانب أو ذاك، في صراعات لها علاقة بالإرهاب.

التغير في المصالح

لننظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية أولاً؛ فقد جعلتها الهجمات أكثر حاجة إلى المساعدة من قبل دول أخرى في «حربها ضد الإرهاب». وعندما تطلب دولة ما المساعدة من دولة أخرى فمن المعتاد أن تكون هناك مصلحة مقابلة للطرف الآخر. وليس غريباً، تبعاً لذلك، أن تبدي الولايات المتحدة الأمريكية مزيداً من الاهتمام بطلبات باكستان للعون الاقتصادي أكثر مما كانت تبديه قبل 11 سبتمبر. كما أن طلبات المساعدة من تركيا - وهي دولة إسلامية علمانية توجد فيها حركة معارضة إسلامية أصولية تتعرض للقمع - ستلقى على الأرجح اهتماماً أكبر في واشنطن مما كانت تلقاه قبل الهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاجون. وفي الوقت ذاته فإن هاجس قضايا الإرهاب لدى الولايات المتحدة الأمريكية يعني أن تهديداتها للدول التي تتحدى إرادتها هي تهديدات أكثر جدية الآن مما كانت تبدو عليه من قبل؛ فهناك دول مثل سوريا والسودان أخذت، فيما يقال، بالتعاون مع الإجراءات الأمريكية المضادة للإرهاب نتيجة لارتفاع تكلفة عدم التعاون. فللولايات المتحدة الأمريكية مصلحة

جديدة في مساعدة حلفائها في مكافحة الإرهاب ومعاقبة الدول التي تتحداها على السواء.

كما أن التحول في المصالح الأمريكية نحو منظمات دولية مثل الأمم المتحدة هو أيضاً بالدرجة نفسها من التعقيد. لقد توجهت إدارة بوش في أيلول/ سبتمبر 2001 إلى الأمم المتحدة لاستصدار قرارات حول الإرهاب على الرغم من سلوكها الازدرائي السابق تجاه الاتفاقيات والمؤسسات الدولية. ولم يكن المقصود بالطبع أن الأمم المتحدة ستدير التحالف ضد الإرهاب، ولكن كان متوقعاً منها أن تصبح مصدراً للشرعية الجماعية للإجراءات الأمريكية؛ فالأمم المتحدة هي الجهة الوحيدة القادرة على توفير قاعدة عريضة من الدعم ترتقي بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية من سياسة دولة واحدة أو مجموعة محدودة من الدول إلى سياسة تحظى بموافقة عالمية.[6]

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية أظهرت أيضاً، في إدارتها للحرب في أفغانستان، أنها تسعى إلى البقاء مستقلة في استراتيجيتها العسكرية. والواقع أن اهتمامها بالبقاء مستقلة عن الالتزام بقيود جدية قد تفرضها التعددية، قد تعزّز نتيجة لأحداث 11سبتمبر. من هنا فإن الأمم المتحدة تقوم فقط بدور المؤسسة المانحة للشرعية لجهد فردي في الأساس، هو جهد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعطى الأهداف العسكرية، حسب تعريف الولايات المتحدة الأمريكية لها، الأولوية على الواجبات الأكثر جدلية والمتعلقة بإعادة إعمار أفغانستان ضمن خطة بعيدة المدى، فهذه تبقى في يد الأمم المتحدة.

ويبدو أن هناك دولاً أخرى عدلت مصالحها نتيجة للهجمات الإرهابية، فقد اكتشف بعضها أنها أكثر ضعفاً مما كانت تظن إزاء كل من الإرهاب واتهامات الولايات المتحدة الأمريكية لها بأنها لم تكن تقوم بما يلزم لمحاربته. نتج عن هذا التحول في مفهوم المصالح تعزيز المراقبة الشُّرطية وجمع المعلومات الاستخبارية ومحاولات كسر حلقات الإرهاب في دول تمتد من أوربا إلى سنغافورة. بل إن الحكومة الفلبينية دعت مستشارين عسكريين أمريكيين لمساعدتها في التغلب على حركة ميليشيا إسلامية يشتبه بارتباطها بتنظيم القاعدة.

وهناك أخيراً، الصين، التي يبدو أنها أصبحت أكثر اهتماماً بالأصولية الإسلامية في مناطقها الغربية الواسعة والتي تسكنها أغلبية من المسلمين غير الصينيين، ولعل ثمة تحولين أساسيين في السياسة الصينية يعكسان فيما يبدو هذا التحول في المصالح، أولهما أن الصين صوتت إلى جانب قرار الأمم المتحدة الصادر في 28 أيلول/ سبتمبر 2001 والذي منح الولايات المتحدة الأمريكية، فعلياً، تفويضاً غير محدود لاتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة لمهاجمة المناطق التي تتخذ منها الجماعات الإرهابية ملاذاً، حتى لو كانت دول ذات سيادة هي التي تقدم لها هذه الملاذات. وهذا تناقض مدهش في موقف الصين مقارنة بمعارضتها لعمليات الأمم المتحدة في كوسوفا عام 1999، والتي قامت إلى حد كبير على أساس القلق من انتهاك سيادة دولة. الفرق الكبير، طبعاً، هو أنه في حالة الإرهاب، فإن الصين تخشى على سيطرتها على أرضها وسكانها، وبذلك فإن الإعمال التي قد تشكل انتهاكاً لسيادة دولة أخرى كأفغانستان تصبح مبررة إذا كان من شأنها حماية سيادة الصين. أما التحول الثاني الملحوظ في السياسة الصينية فهو التقارب مع الهند، حيث قام رئيس الوزراء الصيني [السابق] تشو رونغ جي في كانون الثاني/ يناير 2002 بأول زيارة يقوم بها رئيس وزراء صيني إلى الهند منذ عقد من الزمن، في الوقت ذاته الذي كانت فيه قوات هندية تقف مستعدة للحرب ضد باكستان، حليفة الصين منذ أمد طويل. لقد شكل قلق الصين حول مقاطعاتها الشمالية الغربية مصلحة مشتركة مع الهند التي تقاتل الإرهاب في كشمير، رغم قلق الصين أيضاً من القوة المتعاظمة للهند.[7]

التغير في الموقف السياسي

بموازاة هذه التغيرات النوعية في المصالح، حصل ما يعادلها من التغيرات في المواقف السياسية لدول كان لها علاقة بالإرهاب بشكل أو بآخر. لقد استفادت بعض الدول من إبطال مشروعية الإرهاب، وبعضها خسرت من جراء هذا التغير في المعايير؛ فالهند مثلاً كانت من بين الدول التي حققت أكبر قدر من الفائدة، فمنذ 50 عاماً وهي في صراع مع باكستان حول سيطرتها على بعض أجزاء كشمير ذات الأغلبية المسلمة،

وقد سيطرت الهند على هذه المناطق في الحرب التي تلت تخلي بريطانيا عن سيطرتها السياسية على شبه القارة الهندية عام 1947، ورفضت السماح بإجراء استفتاء تتقرر بموجبه إرادة سكان المنطقة. وبالمقابل، دعمت باكستان دائماً الأعمال الإرهابية الهادفة إلى نزع سيطرة الهند على كشمير، ولم يتسبب هذا الموقف من جانب باكستان في إثارة احتجاجات جدية من قبل الغرب على هذا الدعم حتى بعد وقوع أحداث 11 سبتمبر. إلا أن هجوماً وقع في كانون الأول/ ديسمبر 2001 على البرلمان الهندي، وادعت الهند أن الهجوم تم من قبل ميليشيات تتخذ من باكستان قاعدة لها، وهددت بشن حرب على باكستان. يؤدي التهديد بالتعبئة وشن الحرب غالباً إلى تعرض البلد التي أعلنت التهديد للضغط، غير أن موقف الهند في هذه الحالة أدى إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالضغط على الحكومة الباكستانية لإعلان تنصلها من الإرهاب، وتصفية المنظمات الإرهابية واعتقال الإرهابيين المشتبه بهم، وفي هذا الشأن يقول أحد الخبراء: «منذ الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر، جلست الهند تراقب الولايات المتحدة الأمريكية وهي تضغط على باكستان لتقوم بكل ما كانت الهند تسعى إليه منذ سنين».[8]

لماذا تقف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الهند في هذا النزاع رغم اعتمادها على باكستان لمساعدتها ضد طالبان؟ هناك أسباب عديدة بالتأكيد؛ فقد هددت الهند، من موقف القوة، باستخدام قوتها العسكرية الساحقة ضد باكستان، وذلك يعني أن الطريقة الوحيدة الممكنة لتجنب الحرب هي أن تتراجع باكستان. إلا أن جزءاً آخر من الإجابة يكمن في الإجماع المعياري الذي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تأسيسه ضد الإرهاب. والعنصر الأساسي في أي حجة معيارية هو الشمولية، ولا يمكن التفريق بين الحجج المعيارية العامة على أسس ضيقة، وإذا برزت نقطة غير ذات شأن فيمكن احتواء الاختلاف بهدوء. ولكن عندما هوجم البرلمان الهندي وأعلنت الهند التعبئة رداً على ذلك، أصبح الإرهاب الذي ترعاه الدولة الباكستانية الخبر الرئيسي في الصفحات الأولى للصحف. وفي ظل ظروف من هذا النوع يصعب على الولايات المتحدة الأمريكية بناء تحالف ضد إرهاب إسلامي موجه ضدها، إذا كانت تعتبر الإرهاب الإسلامي الأصولي ضد الهند الديمقراطية غير جدير بالرد. بعبارة أخرى فإن

مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الخصوص ليست مرتبطة تماماً بمصالحها المادية أو حتى بمصلحتها في هزيمة طالبان واعتقال قادة القاعدة. على العكس من ذلك فإن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية الآن تشمل تأسيس نظام معياري جدير بالثقة يبطل شرعية الإرهاب، ولهذا يجب عليها دعم الهند رغم أن هذا قد ينطوي على خطورة زعزعة الحكومة الباكستانية بزعامة الجنرال برويز مشرف، والتي دعمت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بإخلاص منذ 11 سبتمبر رغم ما في ذلك من خطورة عليها.

هناك جهة أخرى استفادت من إبطال شرعية الإرهاب هي إسرائيل، فقد كان الإرهاب سلاحاً رئيسياً استخدمته الميليشيات الفلسطينية، سواء تلك المرتبطة بالسلطة الوطنية الفلسطينية التي يرأسها ياسر عرفات أو لا. وفي الأشهر التي تلت 11 سبتمبر وقع عرفات تحت ضغط هائل ليس فقط للتنصل من الإرهاب بل لوقفه كشرط مسبق لموافقة الولايات المتحدة الأمريكية على العودة إلى التفاوض مع السلطة الوطنية الفلسطينية. ولا تعتبر الهجمات التي تقوم بها إسرائيل على الميليشيات الفلسطينية إرهاباً، وأحد أسباب ذلك أن إسرائيل تدعي بأنها تستهدف نشطاء خططوا لأعمال إرهابية ضدها؛ أي أنها طبقاً لوجهة النظر هذه تسعى إلى القضاء على عدو وليس لإخافة الناس.[9] ولكن افتراض إسرائيل بأن الأطراف التي لا تتبع الدول فقط هي التي تستطيع القيام بأعمال إرهابية، كأساس لتبرئتها من تهمة الإرهاب، هو افتراض مشكوك فيه؛ فـ «إرهاب الدولة» ليس تعبيراً يجمع لفظتين متناقضتين. إلا أن تحديد الإرهاب بأطراف لا تتبع لدول يعطي لكل الدول - بما في ذلك إسرائيل - ميزة على خصومها من الأطراف التي لا تتبع لدول. وبما أن الدول تسيطر على اللغة التي تستخدمها المنظمات الدولية، فإن منظمات كهذه قد تكون ميالة إلى تبني أو القبول ضمنياً بتلك التعريفات التي تعطي ميزة لتصرفات الدول.

يساعد إبطال شرعية الإرهاب ليس فقط الحكومات التي هوجمت أراضيها من قبل منظمات للعنف غير الرسمي تتخذ من قواعد خارج الحدود الدولية مقراً لها، ولكنه يفيد أيضاً الحكومات التي تقاتل حركات تمرد داخلية مسلحة. وتصبح كيفية صياغة

الموضوع حيوية في السعي إلى تبرير التصرف؛ فهل القمع العنيف لميليشيات مسلحة داخل الدولة نفسها يعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان من قبل الحكومة، أم أن ذلك يعتبر حرباً ضد الإرهاب؟ يمكن اعتبار قتال روسيا ضد الميليشيات الإسلامية في الشيشان هذه الأيام حرباً ضد الإرهاب تشبه الجهود الأمريكية في أفغانستان، في حين كان ينظر هذا القتال سابقاً باعتباره قمعاً لأقلية قياساً على التصرفات الصربية في البوسنة أو كوسوفا. وتؤدي المقاييس المختلفة إلى مفاهيم مختلفة، والتشديد الحالي على الإرهاب يجعل ذلك المقياس متاحاً للمراقبين مما يساعد الحكومة الروسية على إقناعهم بأنها تتصرف على نحو ملائم. وقد كان للتشديد على مسألة حقوق الإنسان في التسعينيات أثر عكسي خلق مقارنة طبيعية بين قمع غير مبرر لحقوق الإنسان في البلقان والأعمال الروسية في الشيشان. كما أن الجزائر سعت أيضاً إلى تبرير قمعها للميليشيات الإسلامية على أساس مكافحة الإرهاب، وحتى سوريا (التي تحتل منذ زمن طويل مكاناً على القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب) أصبحت هي أيضاً تدعي أن قمعها لجماعة الإخوان المسلمين كان مثالاً مبكراً على الحرب ضد الإرهاب![10]

يستنتج من هذه المناقشة في مسألة المستفيدين من إبطال شرعية الإرهاب أن هناك خاسرين أيضاً، فقد منيت كل من باكستان في قتالها لاستعادة كشمير والفلسطينيين في محاولاتهم استعادة السيطرة على الضفة الغربية بنكسات تعود أسبابها جزئياً إلى أحداث 11 سبتمبر. وكذلك الحال مع حركات إسلامية أصولية في عدد من البلدان، فقد تضررت سمعة المملكة العربية السعودية كدولة «معتدلة» ضرراً جسيماً، عندما تم الكشف عن الدعم الذي قدمته النخبة السعودية والدولة السعودية للأصولية الإسلامية، وعن العدد الكبير من المواطنين السعوديين المنخرطين في تنظيم القاعدة. وبينما يصبح الإرهاب بؤرة التركيز في سياسة التحالفات، فإن قادة التحالفات سيجدون حافزاً قوياً لهم للانضمام إلى الأنظمة القمعية لمكافحة الإرهاب، انطلاقاً من مبدأ «عدو عدوي هو صديقي». ومن المحتمل، نتيجة لذلك أن تتأثر قضايا حقوق الإنسان في مناطق مختلفة من العالم، وسيستفيد الطغاة الذين يحكمون مناطق استراتيجية.

إبطال شرعية عنف الأطراف التي لا تتبع لدول في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

ما رأيناه حتى الآن هو فقط الإبطال العلني لشرعية الإرهاب في أعقاب هجوم مدمر على الولايات المتحدة الأمريكية، ومن الصعب الخروج باستنتاجات حول التطورات البعيدة المدى لمثل هذه الأحداث الراهنة. إلا أن هناك سوابق تاريخية أبعد أثراً لحالات إبطال لمشروعية الإرهاب أو حتى القضاء عليه تتمثل في ما حدث للعبودية وممارسة العنف من قبل الأطراف التي لا تتبع لدول في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

تعد إبطال شرعية العبودية قصة مألوفة، وكانت الفترة ما بين قيام أول حملة علنية ضد العبودية في بريطانيا عام 1787 وإلغائها في البرازيل، وهي آخر دولة ظلت العبودية مشروعة فيها، في ثمانينات القرن التاسع عشر تقل عن قرن من الزمن.[11] لقد كانت العبودية ممارسة مقبولة عالمياً عام 1785، ولكنها أصبحت مدانةً عالمياً عام 1885.

ويتصل قمع العنف الذي تقوم به أطراف لا تتبع لدول، بما في ذلك القرصنة، بصورة أقرب للمقارنة مع قضية الإرهاب. كان العنف الذي تقوم به أطراف لا تتبع لدول جزءاً مقبولاً من السياسة العالمية عام 1700، وقد تمتعت شركات تجارية مثل شركتي الهند الشرقية الهولندية والبريطانية بقوة هائلة فاضت بها فوهات مدافعها. إضافة إلى ذلك فقد استخدمت جيوش المرتزقة غالباً في الحروب، وكان يجري التعاقد بين الدول ومواطنين عاديين فيها لتشغيل سفن قرصنة، ومهاجمة واحتجاز سفن تجارية تتبع لرعايا دول معادية لها، وكانت القرصنة منتشرة في كل مكان من المحيط الهندي حتى البحر الكاريبي. ومع ذلك فبحلول عام 1900 كان قد تم تصفية الشركات التجارية وأصبحت العديد من الدول تعاقب رعاياها إذا خدموا في جيش أجنبي، وتم القضاء فعلياً على القرصنة في البحار. تحقق هذا الإنجاز بواسطة أساطيل الدول الكبرى بقيادة بريطانيا العظمى، ولكنه كان أيضاً نتيجة لتغيرات سياسية، بما في ذلك الإمبريالية التي وسعت نطاق السيطرة الأوربية.[12] وكان من بين العلامات البارزة في هذه المسيرة

- رغم أن ذلك حدث بعد القضاء على معظم أعمال القرصنة - إعلان باريس عام 1886 الذي وقعته جميع القوى الكبرى في أوربا، ولكن لم توقعه الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد ألغى هذا الإعلان شرعية التعاقد مع سفن قرصنة، وهي الممارسة التي كانت مصدراً كبيراً لأعمال القرصنة.

يكمن السر في فرض هذه القيود على العنف الذي تمارسه أطراف لا تتبع لدول في الإجراءات المتخذة من قبل الدول. ففي عام 1700 استخدمت الدول إجراءات مثل التعاقد مع سفن قرصنة لخدمة أهدافها، بل إن النخب صاحبة النفوذ في بريطانيا ومستعمراتها الأمريكية كانت تمول قراصنة مثل الكابتن كيد.[13] ولم تستطع الدول القضاء على القرصنة إلا بعد أن وضعت تعريفاً واضحاً للقرصنة وأبطلت شرعية التعاقد مع سفن القرصنة؛ إذ «لم يكن بالإمكان القضاء على القرصنة حتى يتم تعريفها، ولم يكن في الإمكان تعريفها حتى يتم تمييزها عن العنف الفردي الذي ترعاه الدول أو تقره».[14] كان للإجراءات القانونية والسياسية أهمية تماثل - على الأقل - أهمية الإجراءات العسكرية في القضاء على القرصنة. وتم تعزيز سيادة الدولة، وكان أكثر من استفاد من هذه الإجراءات، بالإجمال، الدول القوية والجيدة التنظيم والنخب فيها والمجتمعات التي كانت تحكمها. أما الخاسرون فكانوا الأطراف الهامشية مثل القراصنة والدول الضعيفة التي كانت تسعى إلى استخدام سفن القرصنة ضد أساطيل دول كبرى.

قد تكون هذه السابقة ذات علاقة بما يجري اليوم، فالإرهاب هو سلاح الضعفاء ويفيد أكثر ما يفيد تلك المجموعات التي لا تملك قوة كافية تواجه بها خصومها في معركة مباشرة أو حتى تشن حرب عصابات فاعلة؛ وهو أيضاً سلاح الأفراد المنظمين جيداً والمتعصبين وعديمي الأخلاق. إن إبطال شرعية الإرهاب والحرب الفاعلة ضده ستزيد من قوة الدول الكبرى القادرة (بمعزل عن الإرهاب) على حماية حدودها وردع أي هجوم عليها من دول أخرى. كما أنها ستكون ذات فائدة للديمقراطيات، وهي الأكثر عرضة للإرهاب بسبب انفتاحها والأقل قدرة على المشاركة فيه نظراً إلى السرية

التي يتطلبها والمخاطر الناجمة عن أن دعم المنظمات الإرهابية سيثلم الديمقراطية نفسها.

إن إبطال شرعية الإرهاب، مثل إبطال شرعية القرصنة والتعاقد مع سفن القرصنة، يوحي بجدلية مثيرة في السياسة العالمية. لقد خلقت التطورات التقنية، مثل التجارة في أعالي البحار في القرن السادس عشر والأنماط العالمية من الاعتمادية المتبادلة والتحالفات في القرن الحادي والعشرين، أهدافاً لمرتكبي العنف الذي تقوم به أطراف لا تتبع لدول كالقراصنة وحركات الإرهاب المعاصرة. كما أن تطورات تقنية مماثلة خلقت الوسائل التي تستطيع بواسطتها الأطراف التي لا تتبع لدول استخدام العنف سواء كان ذلك بتقنية السفن الشراعية أو بالطائرات النفاثة أو الهواتف النقالة. وأحد الجوانب الأكثر إثارة للقلق فيما يخص الإرهاب المعاصر هو احتمال توافر أسلحة دمار شامل للإرهابيين، مما قد يزيد نسبة الدمار الذي يستطيعون إيقاعه ألف مرة. ولكن القدرات التنظيمية للدول لم تقف مكتوفة الأيدي. وهكذا فعندما أصبح التهديد بالعنف من أطراف لا تتبع لدول كبيراً بدرجة كافية، فقد كان بوسع الدول مقاومة التهديد بكفاءة باستخدام القانون والشرطة إضافة إلى القوة العسكرية. هذه قصة القضاء على العنف الموجه من أطراف لا تتبع لدول في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. أما أنها ستكون هي أيضاً قصة قمع الإرهاب في القرن الحادي والعشرين بما يمكن أن يتوافر له من قوة تدميرية هائلة، فذلك يتوقف على المستقبل.

قد لا تكون إجراءات الدول وإبطال شرعية الإرهاب كافية. لقد كان أحد مصادر القرصنة في القرن السابع عشر هو قمع الطبقات الدنيا الذي كان سائداً في إنجلترا، وبالنسبة إلى المغامرين فلعلهم كانوا يفضلون حياة القراصنة القصيرة على الخضوع لحياة تعيسة في الوطن.[15] وقياساً إلى هذا في القرن الحادي والعشرين، فإن عدم توافر الفرص بالنسبة إلى الكثير من الشباب في بلدان إسلامية يجعل الانخراط في «حرب مقدسة» أكثر جاذبية من مواصلة الشعور بالإحباط والإذلال في مخيمات اللاجئين أو أحياء الصفيح في المدن. وبينما تزايدت فرص الأشخاص الأكثر حيوية في القرنين

الثامن عشر والتاسع عشر - مع أن ذلك يعزى جزئياً للإمبريالية - فلابد من أن الجاذبية النسبية للقرصنة قد تراجعت. وقياساً إلى ذلك، فإن للدول المهددة بالإرهاب اليوم مصلحة بعيدة المدى في المساعدة على تحسين أحوال المعيشة، إضافة إلى تحسين الأنماط السائدة في التعليم والتثقيف، في المناطق التي يخرج منها الإرهابيون أو التي قد يخرجون منها في المستقبل.

استنتاجات

كان للتحالف ضد الإرهاب، الذي نظمته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الأحداث المرعبة في 11 سبتمبر، أثر كبير على الصراعات الأخرى حول العالم؛ فقد جعل التحالف المضاد للإرهاب من الصعب على دول كباكستان وكيانات كالسلطة الوطنية الفلسطينية أن تساند النشاطات الإرهابية، حيث استغل خصومهما الفرصة وغيروا الخارطة السياسية لصالحهم.

إن وجهة نظري الأشمل حول تعميم عدم مشروعية الإرهاب هي أكثر افتراضية، ولكنها مقارنة بإبطال شرعية العنف الذي كانت تمارسه أطراف لا تتبع لدول في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تصبح موحية بشكل خاص. لقد استندت القرصنة، كما هو الحال بالنسبة إلى الإرهاب عبر الدول في الوقت الحاضر، إلى دعم الدول والنخب في الدول، ويبيِّن لنا تاريخ قمعها أنه عندما يصبح عنف من هذا النوع مصدراً لإزعاج خطير، فإن الدول تستطيع التصرف ضده بشكل فاعل. على المستوى الرمزي يجب أن يكون تعميم عدم مشروعية الإرهاب، مصحوباً بجهود لتعريف النشاط غير المشروع بطريقة عملية لكي يمكن تحديده واستئصاله. أما على مستوى أكثر عمقاً، فإن القضاء على الإرهاب عبر الدول يتطلب، كما كان الحال مع القضاء على القرصنة، استراتيجية متعددة المسارات. ستكون هناك حاجة أساسية إلى إجراءات أمنية وعسكرية، كما ستكون هناك حاجة إلى جهود مستدامة لمنع عودة دعم الدولة للإرهاب من جديد. وأخيراً، ستكون هناك حاجة إلى إجراءات بعيدة المدى لتوفير فرص للناس ليعيشوا

حياة منتجة، إذا كان سيتم حقاً القضاء على مصدر الإرهاب عبر الدول. وحتى عندئذ فسوف يتعين على المجتمعات الديمقراطية أن توفر حماية دائمة ضد اللجوء إلى العنف المدمر من قبل الأفراد ومجموعات صغيرة من الأفراد، سواء كانت لهم علاقات بدول أخرى أو كان عنفهم محلياً صرفاً.

لقد كان لأحداث 11 سبتمبر تأثيرات كبرى على حياة الآلاف وعلى سبل معيشة الملايين، وهددت أمن مجتمعات كانت دولها تبدو قوية بما فيه الكفاية لحماية ذلك الأمن. ورداً على ذلك دفعت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة عسكرية هائلة عبر نصف العالم، ولكن النجاح السياسي البعيد المدى «للحرب ضد الإرهاب» يعتمد على شرعية أو عدم شرعية الممارسات، قدر اعتماده على القوة العسكرية وجمع المعلومات الاستخبارية وعمل قوات الأمن. ولكسب المعركة ضد الإرهاب عبر الدول يجب أن يصبح هذا الإرهاب فاقداً للشرعية على نطاق واسع، كما هو حال العبودية والقرصنة في تلك الأيام. لم يتم القضاء على العبودية والقرصنة في العالم ولكنها أصبحت مهمشة. إن ترسيخ عدم شرعية الإرهاب عبر الدول شرط ضروري لاختفائه كقوة مؤثرة في السياسة العالمية.

الفصل الثالث عشر

معاني النصر: القوة الأمريكية بعد انهيار البرجين

مايكل كوكس

إذا كانت «الفقاعة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة قد انفجرت أخيراً» في يوم 11 سبتمبر،[1] فقد تحطمت معها أيضاً سلسلة من الافتراضات المريحة عن العالم الذي نعيش فيه؛ وأحد أكثر هذه الافتراضات تأثيراً الزعم بأنه في ظل العولمة سيكون من المرجح أن تتضاءل نزعة الصراعات الدولية لا أن تزيد.[2] إلا أنه، وكما كشفت الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن بشكل مفصل، فلا يبدو فقط أن للعولمة عدداً من الأعداء وطيدي العزم بالإضافة إلى الأصدقاء الطيبين، بل لها أيضاً أعداء ذوو طباع غير مألوفة (ولا يردعهم شيء). كما كشفت الأحداث أيضاً بأن الأسوأ قد يحدث أحياناً، خلافاً لاقتناع أولئك الذين افترضوا بأن العالم سيصبح مكاناً أفضل وأكثر أماناً. ولكن لم يكن بوسع أحد، حتى أكثر أصحاب نظرية المؤامرة من الجناح اليميني قدرة على التخيل، التنبؤ بأن مجموعة من المتعصبين، والذين معظمهم نظمتهم ودربتهم وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية أصلاً (ولكنهم يتلقون تمويلهم الآن من رجل ثري جداً وينتمي لإحدى أغنى العائلات السعودية)، تستطيع القيام بهجوم دمر بنايتين بدا دائماً أنهما غير قابلتين للهدم في قلب نيويورك، ثم تصوِّر سلسلة من أشرطة الفيديو البشعة تزف فيها البشرى بذلك إلى أتباعها المخلصين حول العالم.

لقد كان حدثاً مذهلاً استعصت معه الكلمات المناسبة، مع أنه ينبغي عدم الاستهانة بأثره على الخطاب السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقبل وقوع هذا الحادث كان لليبراليين صوت على الأقل، ولكنهم بعد وقوعه لاذوا بالصمت. ربما لم تكن المسألة هي حياة 4000 إنسان بريء أزهقتها القاعدة في 11 سبتمبر، بل تلك البقعة الضيقة التي كانت أمريكا الليبرالية تجثم عليها. كانت المأساة التي حلت بالولايات

المتحدة الأمريكية، كما وصفها أحد المحافظين بمكر (من باب الإحساس بالزهو وليس الأسف)، دعوة إلى يقظة الأمة، وتذكيراً للذين يبدو أنهم قد نسوا، بأننا مازلنا نعيش في نظام دولي محفوف بالمخاطر، لا تكفي فيه الكلمات القاسية، بل الإجراءات الأكثر قسوة.[3]

إذا كان الفائز السياسي الأكبر نتيجة لأحداث 11 سبتمبر هو اليمين الأمريكي عموماً وجورج دبليو بوش بوجه خاص، فإن المجموعة التي شعرت بالحرج كانت أولئك (وهم كثر) الذين شككوا ذات يوم بقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الرد في أوقات الأزمات. الواقع أننا حتى لو سلمنا بأن الدنيا لم تنقلب رأساً على عقب بما حدث في ذلك الصباح الخريفي الذي التقطت له صور أكثر من أي صباح آخر،[4] فإننا لا نستطيع تجاهل الأثر الذي تركته أحداث ما بعد 11 سبتمبر حتى الآن حول فهم معنى القوة الأمريكية. لقد كانت وجهات النظر الرائجة قبل الحرب هي أن الولايات المتحدة الأمريكية عملاق مشوش ومعقد يقوده رئيس عديم الخبرة وربما عديم الشرعية.

وبعد النصر، بدا أن الكلمات وحدها لم تكن كافية لوصف القوة المرعبة التي أصبحت عليها فجأة القوة العظمى الوحيدة المتبقية في العالم. كان انقلاباً استثنائياً جداً، ومن هنا كان هذا الوصف في تقرير معتاد كتب بعيد هزيمة طالبان يقول فيه كاتبه بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن «قوة عظمى» بقدر ما كانت وحشاً عملاقاً يتهادى «على مسرح الأرض».[5] وخلصت صحيفة **فاينتشال تايمز** إلى النتيجة نفسها تقريباً؛ والواقع أنها كررت النقطة نفسها في سلسلة من خمس مقالات خصصتها لظاهرة القوة الأمريكية.[6] حتى ذلك العجوز الحكيم المبشر بانحطاط الولايات المتحدة الأمريكية، بول كنيدي، كان عليه التراجع عن أخطائه الفكرية السابقة؛ فقد اعترف بأسى بأن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت الآن «القوة الوحيدة» الباقية على مسرح السياسة العالمية، وأن النسر الذي ظن يوماً أنه قد تم قص أجنحته أصبح يطير الآن أعلى من أي وقت مضى.[7] ولكن السيدة مارجريت تاتشر، وليس البروفيسور كنيدي، هي التي عبرت عن الموضوع بأقوى صورة، حتى إنها في لحظة إلهام شعري نادر اقتبست

من أشعار ملتون لتصف الولايات المتحدة الأمريكية في هيئتها القوية الجديدة: «يبدو لي أني أرى في خيالي أمة نبيلة قوية تنهض كرجل قوي استيقظ من النوم، وتهز ضفائرها التي لا تقهر». وأضافت بمسحة أقل شعرية: تقدمي أمريكا؛ اجعلي العالم مكاناً أكثر أمناً.[8]

كان هناك الكثير من المبالغة بالطبع في ما كان من المفروض أن يصبح ملاحظات جادة، والأكثر من ذلك أن معظمها تجاهل، فيما يبدو، حقيقة مهمة وهي أن السيطرة الأمريكية «الجديدة»، والتي كان البعض يتحدث عنها بنبرة من القدسية، لم تكن في الواقع جديدة على الإطلاق، ولكنها كانت نتاجاً جانبياً لعدد من الاتجاهات المهمة (والتي تم تجاهلها إلى حد كبير) التي عملت على إحداث تحولات في السياسة العالمية في التسعينيات.[9] على أية حال، مازال علينا أن نفهم ما حدث منذ انهيار برجي مركز التجارة العالمي؛ إذ استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة قصيرة نسبياً ليس فقط أن تلتقط أنفاسها بل إن تشكل تحالفاً كان بعيد الاحتمال، وأن تهزم عدواً، وأن ترغم آخرين على تغيير توجهاتهم، وأن تحقق في نهاية الأمر وضعاً دولياً أفضل من الذي كانت فيه من قبل. وقد يهاجم النقاد ما حدث والطريقة التي حدث فيها؛ ومع ذلك فقد حدث، وحدث بطريقة تجعل الأعداء والأصدقاء مشدوهين ومعجبين. حتى الخصوم من اليسار ذهلوا وخيَّم عليهم الصمت عندما تراجعت طالبان واحتفلت كابول بهزيمة طغاة عصور الظلام الذين كانوا يحكمونها.

إلا أنه، وكما قال والتر ليبمان ذات مرة لودرو ويلسون بأن كسب الحروب أسهل جداً من بناء السلام. فعلى الرغم من الأداء المذهل تماماً الذي اضطلعت به الولايات المتحدة الأمريكية منذ 11 سبتمبر فإن العالم ليس مكاناً آمناً بعد، وأحد أسباب ذلك هو الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. ما فعلته الحرب، بصورة أساسية، هو تأكيد وجهة نظر إدارة بوش بأنه لـمَّا كان الاستقرار في عالم مضطرب ينبع من القوة فإن أفضل طريقة لبقاء واستمرار نظام مستقر لا يأتي من خلال الاتفاقيات العسكرية المتعددة أو المعاهدات الدولية أو القانون الدولي، ولكن من خلال التهديد أو استخدام القوة؛

القوة الأمريكية. المشكلة، من هذا الجانب، ليست في أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها قوة أقل مما ينبغي - وهي حجة استخدمت كثيراً في الماضي لتفسير السبب في التوتر الذي ربما كان يسود النظام العالمي - بل لأن لديها الآن قوة أكثر مما ينبغي. ربما كانت العملية قد بدأت قبل 11 سبتمبر، ولكن الأمر احتاج إلى 11 سبتمبر لجعل الأشياء واضحة وكشف الحقيقة. قصتنا تبدأ إذاً بالفعل نفسه الذي وقع في ذلك الصباح الجميل من يوم الثلاثاء.

11 سبتمبر وما بعده

هناك عدة أسباب تفسر لماذا أحدث 11 سبتمبر كل هذه الصدمة للمشاعر الأمريكية، و ليس أقلها حجم الهجوم نفسه وحقيقة أنه حدث في وقت - وفقاً لاستطلاعات الرأي - لم يشعر فيه الأمريكيون بأمان مثله من قبل. والواقع أنه منذ أحرق البريطانيون البيت الأبيض عام 1812 لم تتعرض الأراضي الأمريكية لهجوم مباشر مقروناً بالتهديد، على الأقل في أواخر عام 2001 (وليس في عام 1812)، بمزيد من المجازر المروعة. ومما يبعث على قلق مماثل ما أوحى به الحادث الفظيع عن العالم خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية؛ فعلى الرغم من كل البريق الذي يحيط بالأمركة ونشر ثقافة هوليوود فثمة أناس هناك «في الخارج» ليسوا فقط غير مشاركين في النظرة الأمريكية للعالم بل إنهم في الواقع يكرهون ما تمثله الولايات المتحدة الأمريكية. ربما كان هناك القليل من الناس ممن كانوا على استعداد للابتهاج علناً بما حدث، والواقع أننا لو أخذنا بنتائج استطلاع أجري مؤخراً لرأينا أن المجموعة الأكثر حساسية لهذا الموضوع من أي فئة أخرى - المسلمون في الدول الإسلامية - شعرت في الواقع بالكثير من التعاطف مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد الهجمات مباشرة.[10] ومع ذلك كان هناك عدد لا بأس به ممن بدا أنهم مرتاحون تماماً لرؤية الهيمنة الأمريكية تضرب في أشد المواضع إيلاماً؛ في الرموز الأساسية للقوة الأمريكية: برجي مركز التجارة العالمي والبنتاجون.[11] لقد عرف أسامة بن لادن وزمرته كيف يختارون أهدافهم.

كانت التكلفة المباشرة لأحداث 11 سبتمبر هائلة دون شك، ومع ذلك فإن كل أزمة، كما تعوّد الرئيس تذكير الشعب الأمريكي في مناسبات عدة بعد ذلك، تمثل فرصة كما تمثل تحدياً. تبعاً لذلك فإن الطريقة التي سترد بها الولايات المتحدة الأمريكية على هذا التحدي بالذات كانت مهمة جداً. قلة هم الذين كان لديهم شك في أن الولايات المتحدة الأمريكية سترد عسكرياً، ولكن لم يتوقع أحد السرعة التي تم بها كسر العمود الفقري للنظام في أفغانستان والمدى الذي تغلغلت به الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ككل، بعد أسابيع قليلة فقط من شن حرب توقع الكثيرون في البداية أن تنتهي بكارثة. ويبدو أن الحرب قد وفرت أساساً منطقياً أوسع لموقف الولايات المتحدة الأمريكية؛ ففي حين كانت تبدو قبل 11 سبتمبر وكأنها تتخبط على غير هدى أصبحت خلال طرفة عين تلعب أهم دور قيادي وتدير حلفاً فضفاضاً من دول متنوعة التوجهات، ولكنها مطيعة بشكل يبعث على الدهشة، في حرب غير محددة على نحو واضح، ولكنها «حرب» حقيقية جداً، ضد شيء يدعى الإرهاب الدولي. وكانت النتائج تبعث على الإعجاب، فقد تم على الأقل تدمير أحد مصادر الإزعاج العالمي المتمثل في نظام طالبان، وحصلت الولايات المتحدة الأمريكية على قواعد جديدة في دول كانت تنتمي إلى الاتحاد السوفيتي السابق والتي لم يكن لها فيها أي نفوذ يذكر في الماضي،[12] واستطاعت تأمين مصدر نفطي مهم واحد على الأقل،[13] بل بدا للحظة أنها اقتربت من إيران، واجتذبت روسيا، وأصدرت فعلياً أوامر لعدد من الدول مثل باكستان وإندونيسيا والفلبين لمواجهة الأصوليين لديها. ربما كان مصطلح إمبريالية يوحي بالتآمرية ولا يلائم وصف العملية التي زادت بواسطتها الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها في العالم بعد 11 سبتمبر، ولكنها زادت هذا النفوذ دون شك. الواقع أنه بالطريقة نفسها تقريباً التي أدى بها الصراع الدولي ضد الشيوعية إلى توسيع النفوذ الأمريكي بعد عام 1947 فإن الحرب ضد العدو العالمي الجديد المعروف بالإرهاب قد ساعد في توسيع القوة الأمريكية بعد 11 سبتمبر، ولا عجب إذاً في أن بعض المحللين قد رأوا تشابهاً بين الحالتين.[14]

كما أن الحرب كشفت الكثير عن طبيعة التحالفات عموماً ولا مبالاة الولايات المتحدة الأمريكية المتنامية إزاء حلفائها بشكل خاص. فالولايات المتحدة الأمريكية، وقد استخلصت ما شعرت بأنه درس أساسي من تجربتها السابقة في كوسوفا - بأن الأصدقاء (وباقتباس من لورد ديربي السابع عشر) «مفيدون سياسياً ولكنهم مزعجون بشكل مقيت عسكرياً» - قررت منذ البداية أن تشن الحرب في أفغانستان دون تدخل كبير من الدول المشاركة معها. من هنا فإن دول حلف شمال الأطلسي لم تفعل أكثر من إعلان تضامنها بالدعوة إلى تطبيق المادة الخامسة من معاهدة الحلف، في حين كانت الأهمية الجوهرية لدول أخرى في التحالف هي إما استخدامها كقواعد وإما كسب تأييدها المعنوي. وكما لاحظ بول كنيدي، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 98٪ من القتال في أفغانستان، والبريطانيون بنسبة 2٪، في حين كان اليابانيون «يستجمون حول جزر موريشيوس». [15] وكانت النتيجة واحدة من أكثر الحروب التي جرت من جانب واحد في التاريخ الحديث؛ الجانب الأكثر وضوحاً بين الولايات المتحدة الأمريكية وأعدائها على الأرض في أفغانستان، والجانب الآخر الذي ربما كان أكثر أهمية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأصدقائها في أوربا. ربما غطت دبلوماسية توني بلير الزائدة على هذه الحقيقة، ولكن قلة هم الذين لم يروا ما كان يجري؛ فالأوربيون استبعدوا على نحو كامل تقريباً من حرب خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهداف أمريكية وبقوات أمريكية.

تؤدي بعض الحروب طبعاً إلى السلام، بيد أن هذه الحرب أدت إلى تجديد مطالب أمريكية بإعداد المزيد من وسائل التدمير الفعالة. والواقع أن البناء العسكري الذي قام به بوش بعد الحرب قد أكد ما كان يعرفه الكثيرون، وهو أن الفجوة في القدرات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم كانت واسعة جداً بحيث تسبب حرجاً سياسياً. إلا أن بوش، الذي أصبح سياسياً ماكراً، كان حريصاً على الاستفادة من كونجرس هادئ وأمة مصابة بالصدمة، فأعلن أكبر زيادة في الإنفاق العسكري الدفاعي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ 20 عاماً. كان البرنامج الجديد من الضخامة بحيث

إن البعض، بمن فيهم الرئيس نفسه، راودهم الأمل بأن ذلك سيؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الأمريكي العليل.[16] من النادر في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث أن يعبّر قائد في زمن السلم عن الصلة بين الناحيتين بهذا الوضوح، ولكنه فعل ذلك مضيفاً 36 مليار دولار إلى ميزانية عسكرية كانت مقررة أصلاً بمقدار 328 مليار دولار للعام 2002، وزيادة 48 مليار دولار للعام 2003، وبزيادة كلية بلغت 15٪، وهي الزيادة الأكبر خلال عقدين. وهذه الزيادة وحدها تجعل الإنفاق الدفاعي للولايات المتحدة الأمريكية يعادل ضعف إنفاق دول الاتحاد الأوربي مجتمعة، وستضاف خلال خمس سنوات 120 مليار دولار أخرى إلى مجمل إنفاق دفاعي يبلغ 1700 مليار دولار تقريباً. كما طلب الرئيس بوش 38 مليار دولار لبرامج الأمن الداخلي لعام 2003، وهو ضعف المبلغ المخصص لعام 2002، في بند إنفاقي لم يكن حتى موجوداً في عام 2001. وكما اضطر بول كنيدي للاعتراف، فإن «شرطي العالم» لن يبقى على الأرجح جيد التسليح فحسب، بل أصبح الآن «بالتعبير العسكري» المقاتل الوحيد في الحلبة.

أخيراً، يتعين علينا ونحن نرصد استجابة الولايات المتحدة الأمريكية لأحداث 11 سبتمبر أن نأخذ في الحسبان تأثير هذه الأحداث على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. فهناك شيء واحد نحن متأكدون منه تماماً، وهو أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تكون كما كانت عليه من قبل. وبمعزل عن إيجاد منصب وزاري جديد للتعامل مع مشكلة الدفاع عن أرض الوطن، فإن إدارة بوش تصرفت بسرعة في محاولة لطمأنة الأمريكيين بأنه لن تكون هناك هجمات مثل هجمات 11 سبتمبر مرة أخرى. لم يكن هذا سهلاً، فالجهد القليل جداً لن يحقق شيئاً، والجهد الكثير جداً قد يهدد الحريات المدنية. كان بوش دون شك ملتزماً بأولوياته ولم يكن وحيداً؛ ففي 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2001 أقر الكونجرس القانون، الذي أطلق عليه بحق «قانون الوطني الأمريكي»، الذي أعطى الحكومة صلاحيات جديدة مهمة في التعامل مع تهديد الإرهاب. تبع ذلك بعد شهر واحد الأمر التنفيذي الذي يكاد لا يصدق، والذي وقعه الرئيس بوش نفسه (دون الرجوع إلى الكونجرس)، والذي جعل من الجائز قانونياً

محاكمة الإرهابيين الأجانب في محاكم عسكرية لا تتقيد بالقانون الجنائي أو حماية قواعد تقديم البينات.[17] لقيت هذه الإجراءات شعبية ملحوظة في هذا البلد الذي أصبح، بعد أن أفاق من صدمة 11 سبتمبر، منخرطاً في موجة من المشاعر الوطنية، كان أبرز مظاهر التعبير عنها رفع الأعلام الأمريكية والترديد الدائم تقريباً للنشيد الوطني الأمريكي، والتي ربما كانت تصرفات للتنفيس عن التوتر ولكنها لم تكن دون عواقب سياسية. الواقع أن هذه الموجة اللامتناهية تقريباً من الوطنية لم تحقق فقط الكثير من الدعم لرئاسة بوش ولبوش نفسه، ولكنها عملت على توحيد البلد وبعث حس بالهوية المشتركة. يجب عدم الاستهانة بهذا الإحساس الجديد بالتماسك الأيديولوجي في عالم معاد قد تستدعي الظروف فيه اتخاذ مزيد من الإجراءات للتعامل مع خطر الإرهاب. فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستقوم، في نهاية المطاف، باتخاذ إجراءات ضد العراق وإيران وحتى كوريا الشمالية - الدول الثلاث التي وصفها بوش تحديداً في خطاب حالة الأمة في كانون الثاني/ يناير 2002 بأنها تشكل «محوراً للشر» - فإن هذا يتطلب دعم الشعب الأمريكي. ربما لم يتم التغلب بعد تماماً على ما يسمى بعقدة فيتنام نتيجة لما حدث، إلا أن أحداث سبتمبر كان لها دور كبير في جعل الأمريكيين أقل تردداً بكثير في دعمهم لعمل عسكري أمريكي يجري في الخارج.

المستقبل

النظرية التي سأطرحها هنا بسيطة، وآمل أن تكون مثيرة للنقاش وهي: مهما كانت التكلفة التي تحملتها الولايات المتحدة الأمريكية على المدى القريب نتيجة لما حدث - والتي يجب عدم الاستهانة بها - فإن النتائج على المدى الطويل جاءت لتعزز المصداقية الأمريكية، وتجعل نشر قوتها حول العالم أسهل بكثير،[18] وتمتّن وحدة الأمة بطرق لم تشهدها منذ الأيام الأولى للحرب الباردة. كما أن أحداث 11 سبتمبر والحرب التي تلتها قد ساعدت أيضاً على تعبئة عسكرية هائلة ستجعل الولايات المتحدة الأمريكية في موقع سيطرة أفضل من قبل. وفيما عدا ذلك، فإن كل هذا قد حدث في جو أصبحت فيه المعارضة المشروعة مرادفة للخيانة، وأصبح الدفاع عن اتفاقيات جنيف

الآن مثيراً للشبهة دون شك،[19] ولم يعد بوسع معظم الليبراليين الأمريكيين - الذين كانوا شديدي النقد لبوش قبل 11 سبتمبر - أن يجدوا بديلاً (في الوقت الحاضر) من الموافقة على ما يحدث.[20] بيد أنه ينبغي تجنب المبالغة، فالولايات المتحدة الأمريكية ليست على وشك توجيه ضربة وقائية ضد جميع أعدائها المعروفين، وليس هناك جوزيف مكارثي ينتظر في ردهات مجلس الشيوخ ملوحاً بقوائم بأسماء مخربين مفترضين، ومع ذلك فهذا زمان صعب.

نصل إذاً إلى مشكلة المستقبل. من المهم جداً، كما تكرر القول إلى حد الغثيان منذ سقوط طالبان، أن تستخلص الولايات المتحدة الأمريكية الدروس الصحيحة مما حدث، ويبدو أن اثنين منها على الأقل واضحان لأي مراقب موضوعي: أولهما أن الدولة المعادية التي تم فيها التخطيط أصلاً للعدوان لم تكن بشكل خاص قوية أو محمية، وثانيهما أن طبيعة الهجمات قد أعطت شرعية لنوع من الرد في نظر معظم الناس في ذلك الكيان الذي أصبح يطلق عليه «العالم المتحضر». إضافة إلى ذلك، ورغم الجهود الكثيرة التي بذلها أسامة بن لادن، فإن مجموعته لم تستطع استقطاب دعم دولي يذكر، مما جعله هو ومنظمته مكشوفين تماماً للهجوم. ومع أن العديد من المسلمين والعرب لم يكونوا يحبون الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً (وتضاءلت محبتهم أكثر بعد الحرب التي شنتها)، فإن محبتهم لنظام طالبان ربما كانت أقل؛ فهذا النظام قدَّم المأوى لشبكة من الإرهابيين الدوليين، شوهت نشاطاتها سمعة الإسلام، وقد تكون معنية بتوجيه نشاطاتها السياسية ضد أنظمة في العالم الإسلامي بالدرجة نفسها التي وجهتها ضد الغرب.

هذا الترديد لحقائق معروفة جيداً يصل بنا إلى استنتاجنا الأول الشديد الوضوح؛ وهو أن مهاجمة وتدمير نظام طالبان في أفغانستان كان عملاً سهلاً نسبياً. أما محاولة نقل الحرب ضد الإرهاب الدولي إلى دول أخرى لا نية لديها في مهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية ولديها إمكانيات كبيرة، فهذا لن يكون أشد صعوبة فقط بل ينطوي على خطورة بالغة. مع ذلك فإذا صدقنا الخطابة الرئاسية والحقائق التي تم الكشف عنها

مؤخراً، فهذا هو بالضبط ما تجري دراسته الآن، على الأقل في الدوائر العليا في واشنطن. وكما أشار تقرير نشر مؤخراً، فقد أصبح واضحاً بشكل متزايد (رغم أن درجة الوضوح متروكة للتخمين) أن «الولايات المتحدة الأمريكية ليست مشتبكة الآن على الإطلاق في حرب ضد الإرهاب، بل ضد أنظمة لا تحبها الولايات المتحدة الأمريكية»؛ [21] ومن الواضح طبعاً أن العراق هو أكثر نظام لا تحبه الولايات المتحدة الأمريكية لا أحد يعلم كيف سيتم شن الحرب ضد نظام صدام حسين ومتى، وليس من الواضح إذا كانت الحرب ستشن فعلاً وعلى أي صورة. * ومع ذلك فتغيير الأنظمة يبدو ممارسة رائجة هذه الأيام. حتى كولن باول "المعتدل" نقل عنه قوله بأن حركة من هذا النوع «ستكون في صالح المنطقة وفي صالح الشعب العراقي، ونحن ندرس خيارات متنوعة لتحقيق ذلك». [22]

من هنا فإن النصر ضد أفغانستان يشجع الولايات المتحدة الأمريكية على التفكير بطريقة «خلاقة» حول أفضل السبل للتعامل مع الدول والمنظمات الأخرى التي لا تحبها. ولكنها تخلق في الوقت نفسه سلسلة من التوترات، ربما كانت بالدرجة نفسها من الأهمية، بينها وبين حلفائها الأوربيين، وهي توترات كانت تغلي بهدوء تحت السطح قبل 11 سبتمبر بوقت طويل وكُبحت مؤقتاً بفعل فظاعة الهجمات الإرهابية على مركز التجارة العالمي والبنتاجون. إلا أن الخلافات التي لم يتم التوصل إلى حل لها (حول بروتوكول كيوتو ومعاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ البالستية، وغيرها) لم تنقشع نهائياً. بل إن الحرب جعلت الأمور أكثر سوءاً؛ بسبب الطريقة التي جرت بها من جهة، ونظراً إلى إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على مواصلة الحرب ضد دول أخرى. بيد أن هذه القضايا مجرد قضايا قصيرة الأمد، أما المشكلة الطويلة الأمد فتنشأ من التفاوت الحاد في معطيات القوة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومختلف حلفائها في حلف الناتو. كان الناتو دائماً يجسد شراكة غير متكافئة، ولكن الفجوة بين أحد الأجزاء المكونة له وباقي الأجزاء قد اتسعت بصورة كبيرة جداً، مع ما ينطوي عليه ذلك من أبعاد تتعلق بتماسك التحالف مستقبلاً بل حتى جدوى هذا

* انظر الهامش بصفحة 30 من هذا الكتاب.

التحالف أصلاً. لم ينشأ هذا الوضع عن الحرب في أفغانستان، وكل ما فعلته هذه الحرب أنها كشفت عن مدى اتساع الفجوة وتزايد اتساع هذه الفجوة مستقبلاً. لن يؤدي ذلك إلى تقويض حلف الناتو لأنه ببساطة مهم جداً، وعلى الرغم من ذلك فيمكن أن يسبب هذا الوضع بكل سهولة تغييراً في طبيعة الحلف الأساسية. وكما حذر نيكولاس بيرنز، السفير الأمريكي لدى الناتو: «إذا لم يُتخذ إجراء جذري لسد الفجوة في القدرات، فإننا نواجه احتمالاً حقيقياً بقيام تحالف من طابقين»؛ أحدهما يتكون مما دعاه اللورد روبرتسون «بالقزم العسكري» المعروف بأوربا، والآخر هو الولايات المتحدة الأمريكية.

أخيراً، فإن أي تقييم للمستقبل ينبغي أن يأخذ في الحسبان حقيقة بسيطة أخرى من حقائق الحياة السياسية الدولية: وهي المدى الذي ستقطعه الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في اتجاه أحادي متزايد.[23] هذا ليس بالشيء الجديد، فالولايات المتحدة الأمريكية، ومن نواح عدة كانت دائماً - نظراً إلى هويتها وجغرافيتها ودستورها - تحتفظ لنفسها بالحق في التصرف حينما تشاء وكيفما تشاء، وعملياً أينما تشاء، وهذا - على نحو ما - هو الامتياز الذي تتمتع به جميع الدول القوية جداً. حتى إدارة كلنتون لم تكن حصينة ضد إغراء الأحادية، وكما عبرت عن ذلك مادلين أولبرايت ذات مرة: «سنتصرف بشكل تعددي عندما نستطيع، وأحادياً عندما يجب علينا ذلك». بيد أن إدارة بوش قد نقلت هذا الأسلوب بكامله إلى مستوى مختلف نهائياً، ويكاد يكون فلسفياً. يبدو هذا صحيحاً بشكل خاص بالنسبة إلى أولئك المحيطين بدونالد رامسفيلد الذي يبدو أن وجهة نظره في العالم تتمثل في أن على الولايات المتحدة الأمريكية، إذا أرادت تحقيق نتائج، ألا تكون حساسة تجاه المشاعر السياسية للآخرين. وقد اعترف أحد أعضاء زمرة رامسفيلد مؤخراً بأن وزير الدفاع وفريقه «مؤمنون جداً بالقوة العسكرية الأمريكية الأحادية».[24] وما كان من المحتمل لهذه النظرة أن تتأثر بما حدث في أفغانستان، وإذا صح ذلك فإن الاتجاه المستقبلي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية قد يكون مختلفاً جداً عما كنا نتوقعه. عندما بدأت الحرب في أفغانستان كان هناك الذين يأملون بأن الحرب ستضع حداً للميول الانفرادية لإدارة بوش، وأنها

ستخرج منها وقد تحولت إلى التمسك بالتحالفات والتعددية.

وفي الواقع كان تأثير الحرب عكسياً تماماً، وهذا قد لا يرضي القادة الأوربيين المهمين،[25] وقد يغضب حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يتم كبحه جزئياً من قبل بيروقراطية السياسة الخارجية التي تدرك أن العمل الفاعل في معظم القضايا يتطلب التعاون. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية بمزاجها الحالي تبدو غير ميالة للاستماع لأصوات كهذه. إذا كان هناك من أصوات تسمع فأعلاها يأتي من واشنطن، من قبل أولئك الذين يعتقدون بأنه في عالم تتمتع فيه الولايات المتحدة الأمريكية بهذه القوة الطاغية وتواجهها في الوقت نفسه أخطار حقيقية بهذه الدرجة فإن عليها أن تتصرف لوحدها - إذا اقتضى الأمر - ومع الآخرين إذا التزموا الهدوء. إننا نعيش في زمان مشوق.

الفصل الرابع عشر

التمسك بالشرعية الدولية ضد الجهاد الإسلامي والأمريكي[1]

عبد اللهِ أحمد النعيم

في الوقت الذي أدين فيه بشدة وبشكل مطلق الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر على الولايات المتحدة الأمريكية، فإني أعتقد أيضاً أن فشل المجتمع الدولي في استخدام أي وسيلة لكبح أو ضبط رد الولايات المتحدة الأمريكية الشديد والأحادي المطلق هو تحد أساسي للشرعية الدولية. لقد شنت الولايات المتحدة الأمريكية في ردها على الهجمات، منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2001، حملة عسكرية على نطاق عالمي، تقوم كلياً على فهمها الخاص للخطر المباشر والمتوقع الذي يتهددها، دون أي تقييم لهذا الفهم من خلال الترتيبات المؤسسية المقبولة وإجراءات القانون الدولي. ولتبسيط وإيضاح جدية هذا الموقف بلغة قانونية مألوفة، فهو كما لو أن منزلاً لأحد الناس هوجم ومات المعتدي أثناء الهجوم، فأخذ الضحية بندقيته وانطلق في البلدة يقتل من يعتقد أنه كان مسؤولاً عن الهجوم أو شارك فيه. إن هذا الفشل في الالتزام بالشرعية الدولية يعزز قضية الأصولية الإسلامية العدوانية، ويزعزع احتمالات دعم السلام الدولي وحماية حقوق الإنسان العالمية في المجتمعات الإسلامية.

لا يتسع المجال لبحث وتقييم شرعية جميع الأعمال التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2001، وربما كان من المبكر القيام بذلك. إلا أن النقطة الرئيسية التي تهمني بهذا الخصوص هي الفشل المؤسسي والإجرائي للتمسك بالشرعية الدولية، حتى لو تبين أن الأعمال التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية قانونية وملائمة عند تمحيصها وتحليلها بصورة صحيحة. يقوم جوهر مبدأ الشرعية، سواء كان على مستوى محلي أو دولي، بصورة أساسية، على المعايير والإجراءات

الضرورية في إجراء التحقيقات والتقاضي بشكل محايد ومستقل، بدلاً من اتخاذ قرارات ذاتية "بالحق" في التصرف بطرق معينة. وتفشل الشرعية عندما تلجأ الأطراف إلى التصرف بنفسها وتحقيق العدالة الأهلية، بل إن هذا يصبح أكثر خطورة عندما يتم من قبل القوة العظمى الوحيدة في العالم والعضو الدائم في مجلس الأمن الذي يفترض أن يكون وصياً على السلم والأمن الدوليين.

يمكن تقدير الأبعاد الخطيرة التي ينطوي عليها هذا الفشل بصورة أفضل عندما يُنظر إليها في ظل الهيمنة أيام الاستعمار الغربي والممارسات العدائية الغربية في فترة ما بعد الاستعمار في أجزاء كثيرة من العالم. لقد كانت أفغانستان نفسها هدفاً لمحاولات متكررة لإخضاعها من قبل البريطانيين والروس في الماضي، ومسرحاً للمواجهة في الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينيات، وحلبة للصراع الإقليمي حتى الوقت الحاضر. ويدخل في هذا الإطار أيضاً استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للإرهاب أو رعايته على أراضي دول أخرى، خصوصاً في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، ومساندتها لمدة طويلة للقوات نفسها التي تسعى الآن إلى تدميرها في أفغانستان. وينبغي للمرء أن يتذكر، عند الحديث عن الشرعية الدولية، بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد تجاهلت ببساطة أحكام محكمة العدل الدولية بخصوص نشاطاتها غير القانونية في نيكاراجوا في أوائل الثمانينيات، وغزو بنما لاختطاف رئيسها وجلبه إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمحاكمته، حيث لايزال يقضي فترة عقوبة السجن.

ليس بوسعي تبيُّن أي فرق أخلاقي أو سياسي أو قانوني بين هذا "الجهاد" الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية ضد من تعتبرهم أعداءها و"الجهاد" الذي تقوم به الجماعات الإسلامية ضد من تعتبرهم أعداءها. يعني مصطلح "الجهاد" باللغة العربية «إجهاد الذات» أو «بذل جهد خاص»، ويستخدم في الخطاب الإسلامي للإشارة إلى طائفة منوعة من النشاطات لإعلاء كلمة الله. والواقع أن المعنى الديني الأساسي لكلمة "جهاد" بالنسبة إلى المسلمين هو «ضبط النفس»، بما في ذلك كبح أي إغراء لإيذاء

الآخرين.[2] بيد أن التعبير نفسه يمكن أن يعني أيضاً حرباً عدوانية مُلزمة دينياً لنشر الدين أو «الدفاع» عنه. وتكمن إشكالية المعنى الأخير للجهاد في أنه ينطوي على عمل عنيف مباشر وغير نظامي في سبيل تحقيق أهداف سياسية أو رفع ما تم اعتباره ظلماً بمبادرة ذاتية، مع ما يشكله ذلك من خطورة على الأبرياء. بهذا المعنى المحدد للغاية لهذا التعبير أقارن أعمال الولايات المتحدة الأمريكية منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2001 بمزاعم «الجهاد» من جانب الإرهابيين الإسلاميين. ولا يؤثر في غرضي في هذا المقام القول بأن أحد النهجين يسوَّغ باعتباره «استثنائية أمريكية» والآخر باعتباره واجباً دينياً، لأن ذلك يتعلق فقط بدوافع الفاعلين وليس بنواياهم المدروسة للتصرف بهذا الأسلوب ولا بعواقب أفعالهم. بل إن الأحداث الأخيرة أظهرت بوضوح أن الدوافع الدينية ليس لها «ميزة» على الحسابات الدنيوية للفوائد المادية.

وفي رأيي أن آثار أحداث 11 سبتمبر تثبت خطأ فرضية صمويل هنتنجتون بشأن «صدام الحضارات»،[3] إضافة إلى ما ينتج عنها من أخطار شديدة على العلاقات السلمية بين الدول. يتضح خطأ هذه الفرضية من جهة أن دوافع الهجمات كانت نتيجة لمظالم سياسية وأمنية، وأخرى تتعلق بحقوق الإنسان في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وليس بسبب عداء إسلامي عام وغير عقلاني ضد ما يسمى «الحضارة الغربية». الأهم من ذلك أنه لم يكن هناك دليل على صراع حضارات في المواقف الحقيقية لأي دولة إسلامية؛ إذ إنها جميعاً دعمت الرد العسكري الهائل والمستمر من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو قبلت به. لقد تصرفت حكومات الدول ذات الأغلبية الإسلامية على أساس رؤيتها لمصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية بدلاً من الوقوف متضامنة مع المسلمين الذين زُعم أنهم هاجموا الولايات المتحدة الأمريكية، أو الدول المتهمة بإيوائهم أو دعمهم، كما قد يتوقع المرء بناء على فرضية هنتنجتون. ما يحدث في كل مكان هو، ببساطة، سياسة القوة المعتادة وليس مظهراً لصراع حضارات. مع ذلك فإن نظرية هنتنجتون قد تكون نبوءة خطرة تحقق ذاتها لأن فرضيتها الأساسية قد تصبح «مبررة»، إذا أخذ أي من الطرفين أو كلاهما في هذا النزاع أو غيره المسألة بجدية وتصرف على أساسها.

في ضوء ذلك يصبح من الواضح أن ما ترتب على 11 سبتمبر و 7 تشرين الأول/ أكتوبر يتعلق «بالاختلاف في القوة» بين طرفي النزاع وحلفائهما، بغض النظر عن الانتماءات الثقافية/ الدينية، أكثر مما يتعلق «بقوة الاختلاف» بين ما يسمى الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية. وتصبح الثقافات والديانات، كما هو الحال في سائر أنحاء العالم، أبعاداً مهمة للصراع فقط بقدر ما يتعلق الأمر بكيفية فهم وتفسير الأحداث والاستجابة لها من قبل جميع الأطراف، وهي ليست متغيرات مستقلة وثابتة. إن الأحداث العالمية الأخيرة تثير خطر انقسام ثقافي/ ديني متزايد العمق سيقوض عالمية حقوق الإنسان، ولكن هذا الاحتمال المزعج هو نتاج خيارات أخلاقية وسياسية تتبناها دائماً كل أطراف صراع من الصراعات، وليس شيئاً متأصلاً في طبيعة الاختلاف الثقافي/ الديني المجرد.

ومن المهم التشديد على أن عدم الالتزام بالشرعية لا يمكن تبريره بالنتائج التي تحققت بسبب ذلك. ففي مثالنا هذا، يمكن التذرع بإطاحة النظام القمعي والدموي لحكومة طالبان في أفغانستان «كمبرر» للحملة العسكرية الأمريكية التي حققت تحسناً فورياً في مجال حماية حقوق الإنسان للأغلبية العظمى من السكان، إضافة إلى إيجاد ظروف أفضل لتحقيق السلام والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية للبلد ككل. حتى لو كان ذلك صحيحاً وقابلاً للاستمرار، وهو افتراض يشوبه كثير من الغموض على أي حال، فإن تعليل الأمور بأثر رجعي على هذا النحو يخرق جوهر مبدأ الشرعية الذي يتطلب تحقيق نتائج مشروعة وفقاً لمبادئ وإجراءات مستقرة بشكل عام. وبعكس ذلك فقد تلجأ جهات أخرى لاستخدام هذه السابقة الخطيرة كتبرير لطائفة واسعة من المغامرات والتي سيكون لبعضها عواقب خطيرة.

تتركز النقطة الأساسية في هذا التحليل على إيماني بالأهمية الحيوية لسيادة القانون كإطار لمواجهة هذه التحديات. بيد أنه يجب تأكيد أن سيادة القانون بهذا المفهوم تعني «قانوناً» متسقاً مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وليس ببساطة أي معنى شكلي للمصطلح. هذا في رأيي هو الرد الفاعل والقابل للبقاء على واقع "هشاشتنا المشتركة"

كبشر في أي مكان؛ حتى الأشخاص والجماعات الأكثر تمتعاً بالامتيازات والأمان، كما اتضح من تلك الهجمات الدرامية والمؤلمة في 11 سبتمبر.

تحدي الإرهاب للمجتمعات الإسلامية

إن القضية الرئيسية التي تواجه المجتمعات الإسلامية اليوم هي دور الإسلام في سياساتها القومية وعلاقاتها الدولية، وخاصة فيما يتعلق بإمكانية تطبيق الصيغ التقليدية للشريعة اليوم، والمدى الذي تطبق فيه. وقد برزت مواقف مختلفة حول هذا الموضوع الأساسي في المناقشات العامة المكثفة التي جرت في البلاد الإسلامية منذ 11 سبتمبر، تتراوح بين عدم الربط مطلقاً بين الإسلام والهجمات من ناحية، إلى دعم قوي لها باعتبار أن الشريعة تبررها إن لم تكن تمليها من الناحية الأخرى. والواقع أن العلاقة بين الشريعة والإرهاب كان دائماً موضوعاً مثيراً للكثير من الجدل بين المسلمين منذ الحرب الأهلية الأولى (الفتنه الكبرى) التي وقعت في أعقاب التمرد على الخليفة الثالث عثمان ابن عفان واغتياله عام 35 للهجرة (656 للميلاد).[4] وبما أنه من الممكن الاستشهاد بالنصوص المرجعية المكتوبة (كالقرآن والسنة النبوية)، إضافة إلى القياس على وقائع في أوائل التاريخ الإسلامي لدعم أي من طرفي هذا الجدل، فإني أعتقد أنه ينبغي السعي إلى الوصول إلى حل عن طريق التوفيق بين هذه الآراء بالاعتماد على القرائن، أي أن مصادر النصوص المتنافسة لا يمكن فهمها والتوفيق بينها إلا بالرجوع إلى إطار عملي يقوم على القرائن لتحديد معانيها وتطبيقاتها العملية اليوم.

تنطلق الفكرة الرئيسية لهذا التوفيق المعتمد على القرائن من حقيقة أن المصادر الإسلامية يُفترض فيها توفير توجيه سياسي وأخلاقي لمجتمعات إسلامية شديدة الاختلاف فيما بينها بحكم أنها تعيش تحت ظروف متباينة للغاية؛ من دولة المدينة الصغيرة (المدينة المنورة) في الجزيرة العربية في القرن السابع الميلادي، إلى مجتمعات الدول القطرية اليوم وصولاً إلى المستقبل.[5] كان السياق التاريخي الذي توسعت فيه الشريعة خلال القرون الثلاثة الأولى من الإسلام بيئة بالغة القسوة والعنف حيث كان

اللجوء إلى القوة في العلاقات بين التجمعات البشرية هو العرف السائد. وببساطة، كان من المستحيل من الناحية العملية ومن غير المتسق من الناحية المفاهيمية أن يتأسس تنظيم الشريعة للعلاقات بين التجمعات البشرية (العلاقات الدولية) على أساس مبادئ التعايش السلمي وسيادة القانون بالمعنى الحديث لهذه المصطلحات. وترى وجهة النظر التقليدية السائدة أن الشريعة قصرت أسباب الاستخدام المشروع للقوة العدوانية في "الجهاد" لنشر الإسلام. كما أن الشريعة نظمت الإجراءات التنفيذية في القتال، بما في ذلك المنع الصارم لقتل الأطفال أو الشيوخ أو النساء أو غير المحاربين.[6] غير أن من الواضح أن هناك الكثير من الغموض والتباين في الآراء فيما يتعلق بنظرية الشريعة حول هذا الموضوع، ولم تكن الممارسة العملية متسقة مع النظرية عبر التاريخ الإسلامي.

رغم قلقي العميق للتهديد الخطير الذي يكتنف مصداقية الشرعية الدولية، فإني أؤكد أنه لا يمكن الدفاع عن المفاهيم التقليدية للجهاد اليوم.[7] وفي رأيي أن التهديد الجدي للشرعية الدولية، كما بدا في سلوك الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً، وتآمر قوى العالم الكبرى بهذا الخصوص، لا يبرر إعادة تشريع الجهاد بذلك المعنى القديم، كما أن حقائق علاقات القوة في العالم لا تسمح بممارسته اليوم. ويكمن التحدي الذي يواجه المجتمعات الإسلامية اليوم في كيفية التخلي بشكل مؤسسي وفاعل عن هذه الأفكار المتعلقة بالجهاد ونبذها من قلوب وعقول المسلمين، وليس فقط ضمن السياسات والممارسات الرسمية لدولهم. وبما أن الإسلام يتوجه للفرد المسلم مباشرة، فإن هناك دائماً إحساساً قوياً بواجب الالتزام بما يُعتقد أنه شريعة، بغض النظر عن سياسة الدولة أو إجراءاتها الرسمية، وعندما لا يتم تحقيق العدالة لمظالم فادحة في ظل حكم القانون فإن الفرد المسلم يلجأ إلى التبريرات الدينية للقيام بأعمال عنف مباشرة ضد أنظمة فاسدة محلياً وأعداء مفترضين في الخارج.[8]

هناك أبعاد داخلية وأخرى خارجية للتحول المقترح في طبيعة الشريعة ودورها في حياة المجتمعات الإسلامية الحديثة. يتضمن البعد الداخلي القيام بمناقشات دينية

ونظرية حول منطق أو تبرير التغيير وسُبل تحمل صدمة التغيير في حياة الأفراد والمجتمعات. كما يتضمن هذا البعد أيضاً توفير «الفضاء» السياسي والاجتماعي لمناقشات كهذه وتجربة أفكار وأساليب عيش جديدة. وسيكون القبول الراسخ والتطبيق الفاعل للمبادئ العالمية لحقوق الإنسان ضرورة حيوية لكل مظاهر التغير الاجتماعي والتحول الثقافي.

أما بخصوص البعد الخارجي، فإن أي مجتمع يشعر بالتهديد أو يتعرض لهجوم تترسخ لديه ذهنية الحصار، حيث يصبح الأفراد والجماعات أكثر ميلاً للمحافظة والتحصن ضمن طرق تقليدية في فهم الأشياء وتفسيرها. من هذا المنظور، تساهم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في تقليص ضرورات التحول والتغير الاجتماعي، بالإضافة إلى تعزيز الإحساس بالتهديد الخارجي الذي يشجع على التحصن في عقلية محافظة. كما أنها تشجع أيضاً على التشكيك في مصداقية المبادئ العالمية لحقوق الإنسان، سواء كان ذلك لكونها تدعم أنظمة قمعية عربية أو تمكّن نظام حكم كنظام صدام حسين في العراق من تشديد سيطرته عن طريق التذرع بالضغط الخارجي للعقوبات والتهديد الدائم للضربات الجوية كمبررات لتصرفاته. وتتفاقم هذه العواقب البعيدة المدى الآن نتيجة للحملة العسكرية في أفغانستان.

إن الفشل مؤخراً في الالتزام بالشرعية الدولية قد زعزع بشدة الفرضية السياسية والمفهوم السياسي اللذين ينطلق منهما الجدل حول الفهم والممارسة التقليديين للجهاد في المجتمع الإسلامي. وتعد هذه السلسلة من الأحداث خيانة لمناصري الشرعية الدولية من المسلمين لأنها تقوض الأساس المفاهيمي والسياسي لحجتهم الإسلامية الداخلية ضد الجهاد، والتي هي في صالح عالمية حقوق الإنسان. ومن المرجح أن يساند أغلبية المسلمين أولئك الذين يعدون الجهاد حرباً عدائية، في عالم تسود فيه القوة العسكرية وأخذ الحق باليد على حساب حكم القانون في العلاقات الدولية.

تحدي "الجهاد" الأمريكي للشرعية الدولية

لا أطرح هنا أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقف مكتوفة الأيدي إزاء هجمات مروعة متكررة ضد مواطنيها ومصالحها في الداخل والخارج، كما أني لا أستخلص أية استنتاجات حول مبررات محتملة لحملتها العسكرية على أفغانستان، بل إن موقفي ببساطة هو أن أعمال الولايات المتحدة الأمريكية منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2001 لا يمكن قبولها باعتبارها متوافقة مع الشرعية الدولية إلا إذا خضعت للتدقيق والتزمت بالمتطلبات المؤسسية والإجرائية لذلك النظام. ومهما كانت المبررات التي يمكن سوقها لتبرير أعمال الولايات المتحدة الأمريكية، فلا يمكن اعتبارها تخويلاً لها للتصرف كادعاء وقاض ومحلفين وجلاد في قضية تخصها وتواصل مع ذلك الادعاء بشرعية القانون الدولي.

وفي حين أن التقييم المفصل لمشروعية هذه الأعمال يقع خارج نطاق هذا الفصل، فمن المهم ملاحظة أن النشاطات المحدودة لمجلس الأمن بهذا الخصوص إنما تؤكد قصور الشرعية الدولية. فقد تبنى مجلس الأمن قرارين قبل 7 تشرين الأول/ أكتوبر: القرار رقم 1368 بتاريخ 12 أيلول/ سبتمبر 2001، والقرار رقم 1373 بتاريخ 28 أيلول/ سبتمبر 2001. وقد أدان القرار الأول الهجمات ببساطة وقرر «الاستمرار في متابعة الموضوع»، بينما أكد القرار الثاني في مقدمته حق الدفاع عن النفس، ولكنه لم يوافق على أي استخدام للقوة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. يكمن فشل الشرعية الدولية، في رأيي، في أن الحملة العسكرية الأمريكية بدأت بعد أربعة أسابيع من هجمات 11 سبتمبر، واستمرت أكثر من ثلاثة أشهر (حتى كتابة هذه السطور)، ومع ذلك فإن مجلس الأمن لم يفوض ولم يوافق ولم يشجب أياً من هذه الأعمال، ناهيك عن التصرف بنفسه لحفظ السلم والأمن الدوليين طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.

يعد الإرهاب تهديداً خطيراً لحقوق الإنسان بالذات، نظراً إلى وجود إغراء قوي للتضحية بالالتزام المبدئي بالإجراءات القانونية الأصولية بحجة الدفاع عن الأمن

القومي والسلامة العامة. إن الغاية القصوى للإرهاب، بكل أشكاله ومن أي مصدر جاء، هو تجريد ضحاياه من إنسانيتهم وجعلهم يهبطون إلى مستواه البربري. ويتعين على المجتمعات في ردها على هذا التحدي أن تدرس أفضل مصالحها الإنسانية والمستنيرة في مواجهة هذا السلوك البشع. وبما أن الرد المباشر يغذي سلسلة من التدمير المتبادل، فإنه يتعين على كل مجتمع أن يسعى جاهداً بشكل خاص إلى فهم ومعالجة الأسباب المحتملة لما يبدو أنه مجزرة لا معنى لها، مهما بدا ذلك غريباً ومستعصياً على الفهم بالنسبة إلى منطق ذلك المجتمع.

إن الفشل في فهم منطق الإرهابيين ومعالجته يعني إنكار إنسانيتهم وبالتالي التخلي عن شمولية حقوق الإنسان. من هنا تنبع الأهمية الحيوية للأخذ في الحسبان جدياً المظالم التي يطرحها الإرهابيون، مثل تلك البيانات والمقابلات الإعلامية لأسامة بن لادن قبل هجمات 11 سبتمبر وبعدها، دون أن يعني ذلك أن آراء كهذه تسوغ الإرهاب أو تضفي عليه الشرعية كوسيلة لرفع الظلم.

إن فهم دوافع أي إرهابي أمر ضروري لأي رد مدروس وقابل للبقاء، ويجب ألا ينظر إليه كتسامح مع الإرهاب أو لوم للضحية. ومن هذه الزاوية فإني أصر على أن من الضروري النظر في الصلة بين هجمات 11 سبتمبر والسياسة الأمريكية الخارجية، وهي وجهة النظر التي تنطبق على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بمناطق معينة من العالم - الشرق الأوسط في هذه الحالة - وأثرها المدمر على الشرعية الدولية.

التمسك بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان

إن إحدى عواقب عدم الالتزام مؤخراً بالشرعية الدولية تتمثل في الحيلولة دون إجراء أي نقاش مفيد حول الأبعاد القانونية للهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر، والرد العسكري من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2001. إلا أنه بدلاً من اللجوء إلى النقاش الافتراضي أو التأملي لبحث هذه الأمور فإني أفضل التركيز على إيضاح ما أقصده بالفشل في الالتزام بالشرعية الدولية

والدلالات البليغة لذلك على عالمية حقوق الإنسان. يمكن فهم ما أرمي إليه هنا من الحكمة القديمة: «يجب عدم تطبيق العدالة فقط، بل يجب أن يكون واضحاً للآخرين أن العدالة يجري تطبيقها». قياساً على هذه المقولة فإن القوة الأمريكية الاعتباطية الأحادية والمطلقة التصرف في أن تفعل ما تشاء عبر العالم لها تأثيرات مدمرة على مشروعية ومصداقية القانون الدولي (وحقوق الإنسان) تعادل التشديد على أن لها في الواقع سلطة قانونية للقيام بذلك.

ولكن ثمة سؤالاً يطرح بهذا الصدد: «ما البديل؟ كيف يتسنى للولايات المتحدة الأمريكية حماية مواطنيها والمحافظة على سيادتها وسلامة أراضيها بل وحتى كرامتها الوطنية وكبريائها كقوة عظمى وحيدة في العالم»؟ يتبدى الجواب ببساطة في أن هجمات 11 سبتمبر جرائم دولية بالغة الخطورة يجب التحقيق فيها بشكل فاعل لتحديد المسؤولين عنها بموجب القانون. من هذه الزاوية وطبقاً للحقائق المتوافرة والمثبتة فإن القضية القانونية التي نشأت بين الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة طالبان في أفغانستان يجب أن تعتبر قضية تسليم مجرمين ومتابعتها على هذا الأساس. ربما لم يكن هذا الحل واقعياً إزاء هجمات 11 سبتمبر، ولكنه لم يحظ بأي فرصة للدراسة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، التي جعلت تصرفاتها منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر حلاً كهذا غير قابل للتطبيق في حالات مماثلة مستقبلاً.

لو توافرت الإرادة السياسية للتعامل مع الهجمات بوصفه مسألة تطبيق للقانون وليس رداً عسكرياً فأنا أعتقد أن هناك إمكانيات مرجعية ومؤسسية كافية للبدء بإجراءات المحاسبة الجنائية بموجب القانون الدولي. تشمل الأمثلة على ذلك المحاكم الخاصة المشكلة من قبل مجلس الأمن، والمحاكم الخاصة التي تم تشكيلها نتيجة للمفاوضات بين الدول المعنية، كما حدث في قضية تفجير طائرة بان آم فوق لوكربي في أسكتلندة. الواقع أنه في الأسبوع الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 2001، وقبل بضعة أيام من بدء الحملة العسكرية الأمريكية ضد أفغانستان، قدمت إيران عرضاً من خلال وزير الخارجية البريطاني لاستخدام وساطة منظمة المؤتمر الإسلامي (التي كان

مقرراً اجتماعها في الأسبوع التالي في البحرين) للاتفاق على تشكيل محكمة يمكن تقديم المشتبه بهم في هجمات 11 سبتمبر للمثول أمامها على أساس تقديم الأدلة. كما قدم نظام طالبان عرضاً مماثلاً لتوسيط منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت كلا العرضين، وطالبت بالاستسلام الفوري وغير المشروط لأسامة بن لادن وقادة القاعدة، على أساس تأكيدها هي نفسها مسؤوليتهم عن الهجوم دون السماح بتقديم أي إثباتات مستقلة أو محايدة. وقد عرضت الولايات المتحدة الأمريكية، وفقاً لبعض التقارير الصحفية، الدليل المتوافر لديها ضد أسامة بن لادن ومعاونيه، على حلفائها في الناتو، والذين شعر بعضهم أن دليلاً كهذا لن يصمد في محكمة نظامية؛ ولكن حتى لو وجد الجميع الدليل كافياً للإدانة فما كان ذلك ليكفي من وجهة نظر الأصول المرعية في الإجراءات القانونية.

قد يصح القول إن القدرة المؤسسية والكفاءة العملية للنظام القانوني الدولي لا تفيان بهذا الغرض ولكن هذا الادعاء لم يصدر عن الولايات المتحدة الأمريكية، لأنها ببساطة لم تعط الفرصة قط للشرعية الدولية للعمل في هذه القضية. إضافة إلى ذلك فإن الطريقة الوحيدة لمعالجة ضعف أو قصور الإجراءات القانونية الدولية هي الاستثمار في تطوير هذا النظام بمرور الزمن. يمكن تبين هذه النقطة بوضوح في التاريخ القانوني للولايات المتحدة الأمريكية نفسها، فعندما أطلقت الجريمة المنظمة سلسلة من حوادث العنف والإرهاب والفساد في العشرينيات من القرن الماضي، والتي شكلت تهديداً بالغ الخطورة للسلامة العامة، وزعزعت تطبيق العدالة في عدة أجزاء من الولايات المتحدة الأمريكية، أصرت الحكومة الأمريكية على الالتزام بسيادة القانون وعملت تدريجياً على بناء نظام قضائي محلي يمكن الاعتماد عليه دون أن تتخلى عن الأصول الإجرائية المرعية. إذا لم يكن هناك تصميم ومثابرة مماثلة فلن يأتي أبداً ذلك اليوم الذي تحل فيه سيادة القانون في العلاقات الدولية محل أخذ الحق باليد واللجوء إلى تصرفات العدالة الأهلية.

المشكلة هنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر نفسها ملتزمة فقط بحماية الحريات المدنية لمواطنيها، دون اعتبار يُذكر لحقوق الإنسان في بلاد أخرى في العالم. ويمكن

ملاحظة ذلك بوضوح من طريقة معاملة غير المواطنين في الولايات المتحدة الأمريكية منذ 11 سبتمبر، بما في ذلك التوجيه العسكري الذي أصدره الرئيس بوش والذي تضمن السماح بمحاكمة الرعايا الأجانب المشتبه بتورطهم في نشاطات إرهابية، ومنهم من لديه إقامة دائمة مشروعة في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، أمام محاكم عسكرية لا تتوافر فيها حماية إجرائية قانونية.[9] من هنا، وفي ضوء معارضة الولايات المتحدة الأمريكية الشديدة لتشكيل المحكمة الجنائية الدولية فإن المرء ليعجب فيما إن كان اندفاعها نحو العمل العسكري جزءاً من سياسة مبيَّتة لقطع الطريق على أي احتمال لإجراء أي تحقيقات جنائية دولية في أحداث 11 سبتمبر.

إلا أنه في التحليل الأخير، وبما أنه كان من الواضح تماماً أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن راغبة في إعطاء فرصة للأصول الإجرائية للقانون الدولي، فلماذا لم يتدخل مجلس الأمن ويتمسك بميثاق الأمم المتحدة نفسها بخصوص الحل السلمي للنزاعات؟ ولماذا فشل مجلس الأمن، في القرارين اللذين اتخذهما حول هذه القضية قبل 7 تشرين الأول/ أكتوبر، إما بتفويض الولايات المتحدة الأمريكية صراحة باستخدام القوة وتحديد مدى وأهداف عملياتها العسكرية، وإما بالدعوة إلى إنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة لتحقيق هذا الغرض؟ الجواب الواضح عن هذه الأسئلة وسواها هو أن أعضاء مجلس الأمن أنفسهم، خصوصاً الأعضاء الدائمين الخمسة، قد تآمروا لشل وتهميش جهاز الأمم المتحدة خدمة لمصالحهم السياسية. ومما يجدر تذكره هنا، في اعتقادي، أن أياً من الأطراف الرئيسية المشاركة في إفشال الشرعية الدولية لم يكن طاهر اليد، ففي حين أن طائفة من الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، قد استخدمت أساليب إرهابية أو رعت إرهابيين لعدة عقود، فإن آخرين إما أن يكونوا قد فعلوا ذلك في الماضي القريب وإما أن لديهم أسبابهم السياسية الخاصة لعدم الاعتراض على من قاموا بذلك.

الفصل الخامس عشر

الولايات المتحدة الأمريكية والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني[1]

آفي شلايم

تتسم الحروب الكبرى بخاصية توليد أجندة سلام تتعدى الأهداف الأمنية المباشرة للحملة، لترسم رؤية إجمالية لعالم أفضل ونظام دولي يستند إلى قيم إنسانية عامة كالعدل والأخلاق. ينطبق هذا بشكل خاص على الحروب التي لا تخوضها دولة منفردة بل تحالف من عدة دول، حيث هناك حاجة إلى أجندة سلام موسعة للإبقاء على تماسك التحالف وتبرير التضحيات التي يجب بذلها أثناء الحرب ضد العدو. من هنا فقد كانت الحرب العالمية الأولى هي الحرب التي ستنهي كل الحروب، وتم خوض الحرب العالمية الثانية لتحرير العالم من بلاء الفاشية وجعله آمناً من أجل الديمقراطية. وفي 16 كانون الثاني/ يناير 1991 أعلن جورج بوش الأب أن العمل العسكري ضد العراق سيجعل من الممكن «إيجاد نظام عالمي جديد، عالم يتحدد فيه سلوك الأمم بسيادة القانون وليس بقانون الغاب». وبالمثل، خاض جورج بوش الابن الحرب أيضاً ضد منظمة القاعدة ونظام طالبان لتحرير العالم من بلاء الإرهاب الدولي.

سياسة الربط

هناك أوجه تشابه أخرى مدهشة بين حرب الخليج الثانية (1991) والحرب في أفغانستان (2001). أولاً، في الجانب الأمريكي، نجد أن بعض المناصب الرئيسية اليوم يشغلها أشخاص شاركوا في حرب الخليج الثانية بمن في ذلك ديك تشيني وبول وولفويتز و كولن باول. ثانياً، في كلا النزاعين سعى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في حينه إلى بناء تحالف دولي واسع لمجابهة المعتدي. ثالثاً، تم تحييد إسرائيل في كلتا

الحربين للمحافظة على تماسك التحالف. رابعاً، وفي كلتا الحالتين، سرعان ما تم الربط بين النزاع الجاري والمشكلة الفلسطينية.

كان لصدام حسين في عام 1990 الريادة في مفهوم "الربط"، بأن جعل انسحابه من دولة الكويت مشروطاً بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967،[2] وبالتالي فإن صدام حسين قبل أن يهدد «بأم المعارك» إذا هوجم العراق، فإنه أطلق «أم الروابط». رفض الرئيس بوش (الأب) في حينه الربط المقترح لكي لا يبدو وكأنه يكافئ عدوان صدام، ولتسخيف ادعائه بأنه سيكون بطل الفلسطينيين. ولكن بوش لم يكن بوسعه، دون تعريض نفسه لتهمة الكيل بمكيالين، الإصرار على ضرورة التزام صدام حسين فوراً ودون قيد أو شرط بقرارات الأمم المتحدة بالانسحاب من دولة الكويت دون أن يقبل ضرورة إرغام إسرائيل على الالتزام بقرارات مماثلة صدرت عن الأمم المتحدة منذ عام 1967. وكمخرج لهذه المشكلة صرح بوش بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستعمل على معالجة الصراع العربي-الإسرائيلي حال انسحاب العراق أو طرده من دولة الكويت. بعبارة أخرى فبينما رفض بوش الربط المتزامن فإنه قبل ضمنياً الربط المؤجل.

وبعد أن صمتت المدافع في العراق أعلنت إدارة بوش خطة من خمس نقاط لمستقبل الشرق الأوسط. تتألف عناصر هذه الخطة، «خطة أعمدة الحكمة الخمسة» كما أطلق عليها أحد المراقبين، من الديمقراطية، والتنمية الاقتصادية، والحد من التسلح، وأمن منطقة الخليج، وتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي. كانت خطة معقولة ومدروسة جيداً، ولكنها ببساطة سقطت على جانب الطريق. تبين أن النظام العالمي الجديد، والذي كان موضوعاً للكثير من التبجح، كان هو النظام العالمي القديم ناقص الاتحاد السوفيتي. غداة النصر، عادت الولايات المتحدة الأمريكية – القوة العظمى الوحيدة المتبقية – وحلفاؤها العرب إلى عاداتهم القديمة السيئة. فلم تُجرَ أي محاولة جادة لإدخال الديمقراطية إلى العالم العربي أو التشجيع على مزيد من المساواة الاقتصادية أو الحد من مبيعات الأسلحة إلى المنطقة أو وضع أسس نظام مستقل لأمن منطقة الخليج.

كان العنصر الوحيد في برنامج إعادة البناء بعد الحرب والذي حظي باهتمام كبير هو الصراع العربي-الإسرائيلي، فقد تم إطلاق عملية السلام برعاية أمريكية بعقد مؤتمر مدريد في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 1991. وكانت مرجعية المؤتمر هي قراري مجلس الأمن 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام الذي كان مشمولاً فيهما. كانت جميع الأطراف موجودة، بما في ذلك الفلسطينيون الذين عرضوا قضيتهم لأول مرة في تجمع دولي كبير. وكان الرئيس بوش متوازناً تماماً في كلمته الافتتاحية، متعهداً بالعمل على تحقيق تسوية تقوم على أساس تحقيق الأمن لإسرائيل والعدالة للفلسطينيين.[3]

تم إيجاد مسارين للمفاوضات الثنائية في مدريد: مسار عربي-إسرائيلي ومسار فلسطيني-إسرائيلي، ولكن لم يكن ممكناً إحراز تقدم حقيقي على أي من المسارين مادام زعيم حزب الليكود اليميني إسحق شامير في الحكم. كان شامير يصر، انسجاماً مع الموقف الأيديولوجي للحزب الذي يتزعمه، على أن الضفة الغربية كانت جزءاً مكملاً لأرض إسرائيل، في حين كان بوش مصراً بالدرجة نفسها على أنه لابد من التخلي عن مشروع إسرائيل الكبرى ووقف بناء مستوطنات يهودية جديدة في الضفة الغربية. وتبع ذلك صراع إرادات، فقد خيَّر بوش الإسرائيليين بين المساعدات المالية الأمريكية أو مواصلة بناء المستوطنات، مما أسهم في هزيمة شامير في الانتخابات التي جرت في حزيران/ يونيو 1992، ومجيء حكومة عمالية برئاسة إسحق رابين. ولكن جراح المعركة أسهمت أيضاً في هزيمة جورج بوش نفسه في الانتخابات الرئاسية في وقت لاحق من ذلك العام. وهكذا، لم يتحقق الربط المؤجل بسبب تعنت إسرائيل، وبعد سنتين من تحرير دولة الكويت كانت القضية الفلسطينية مازالت دون حل. لقد فشل جورج بوش الأب في الوفاء بتعهده «بدفع الإسرائيليين إلى التوصل إلى حل».

نهج بيل كلنتون: "إسرائيل أولاً"

عندما أصبح بيل كلنتون رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية أطلق العنان لعواطفه المنحازة لإسرائيل، وقلب فجأة سياسة التوازن التي انتهجها سلفه وأبدل بها سياسة

«إسرائيل أولاً» التي تعيد إلى الأذهان ذكرى عهد الرئيس رونالد ريجان. تم التعبير عن النهج الجديد من قبل مارتن إنديك، أحد كبار موظفي مجلس الأمن القومي، وذلك في كلمة ألقاها في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى في 18 أيار/ مايو 1993. كان هناك عنصران ذكر إنديك أنهما مركزيان: الأول، أنه يجب إبقاء إسرائيل قوية أثناء سير العملية السلمية، وفي الوقت نفسه إبقاء العراق وإيران ضعيفتين؛ والثاني أسماه «الاحتواء المزدوج» الذي كان أحد أهدافه حماية إسرائيل على الجبهة الشرقية.

وقال إنديك إنه بالنسبة إلى العملية السلمية في الشرق الأوسط فإن «نهجنا في المفاوضات سيكون العمل مع إسرائيل وليس ضدها. إننا ملتزمون بتعميق شراكتنا الاستراتيجية مع إسرائيل في السعي من أجل السلام والأمن». وأضاف أن الانسحاب من المناطق [المحتلة] ينطوي على أخطار على أمن إسرائيل، وأن إسرائيل ستقبل بهذه الأخطار فقط إذا عرفت أن الولايات المتحدة الأمريكية تقف خلفها، وأن التقدم الحقيقي في المحادثات لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود هذا النوع من العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. ولم يتم قطع تعهد مماثل للعمل مع العرب أو الفلسطينيين، ونتيجة لذلك فقد تخلت الولايات المتحدة الأمريكية فعلياً عن دورها المستقل في إدارة العملية السلمية وانحازت إلى أحد الطرفين. وبعد عشر جولات تفاوضية، وصلت المفاوضات الثنائية في واشنطن إلى طريق مسدود.[4]

أعلن في أيلول/ سبتمبر 1993 عن تحقيق تقدم كبير على المسار الفلسطيني، وجاء الإعلان من أوسلو وليس من واشنطن. كان إعلان المبادئ حول حكم ذاتي فلسطيني في غزة وأريحا قد تم التفاوض عليه بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة النرويجية دون مساعدة أمريكية بل ودون علمها، وبموجبه اعترفت إسرائيل بأن للفلسطينيين حقوقاً وطنية في حين تخلت منظمة التحرير الفلسطينية عن الإرهاب. وقد قام بيل كلنتون بدور مدير المراسم عندما تم توقيع اتفاق أوسلو في حديقة البيت الأبيض، وتأكد بالمصافحة المترددة بين إسحق رابين وياسر عرفات. وقد أدرك كلنتون أن هناك حاجة إلى دور أمريكي فاعل لدعم تجربة الحكم الذاتي الفلسطيني، ولكن في

حين واصلت إسرائيل تلقي 3 مليارات دولار سنوياً، إضافة إلى مخصصات إضافية لتمويل انسحابها من غزة وأريحا، فإن السلطة الفلسطينية لم تتلق سوى «الفتات».

سدد صعود حكومة من الليكود في أيار/ مايو 1996 برئاسة بنيامين نتنياهو ضربة قوية لعملية أوسلو للسلام؛ إذ كان نتنياهو خصماً لدوداً لاتفاقيات أوسلو، وينظر إليها باعتبارها تتناقض مع أمن إسرائيل ومع حقها التاريخي في وطن التوراة.[5] وقد قضى السنوات الثلاث في منصبه كرئيس للوزراء وهو يحاول تقييد مسألة السلام مقابل الأرض التي تشكل النواة الجوهرية لاتفاقيات أوسلو. هذا التراجع الإسرائيلي عن التسوية التاريخية التي تم التوصل إليها في أوسلو كان يستدعي إعادة تقييم للدور الأمريكي، ولكن لم تجر أي إعادة تقييم حقيقية. وواصل الرئيس كلنتون المشاركة بنشاط وبشكل شخصي في محادثات السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية ولكنه لم يحقق سوى نتائج متواضعة مثل بروتوكول الخليل المبرم في 15 كانون الثاني/ يناير 1997، ومذكرة واي ريفر المبرمة في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1998. كانت مماطلة إسرائيل هي السبب الرئيسي في فقدان الزخم على طريق السلام، ولكن إعادة تعريف الدور الأمريكي بعد وصول كلنتون إلى البيت الأبيض ساعدت دون قصد على تشجيع هذه المماطلة، وتركت الفلسطينيين إلى حد كبير تحت رحمة حكومة يمينية بقيت ملتزمة بالرؤية القديمة لإسرائيل الكبرى.

جاء فوز إيهود باراك في انتخابات أيار/ مايو 1998 واعداً ببداية جديدة في السعي من أجل إقامة سلام شامل في الشرق الأوسط، كما أنه فتح المجال أمام بيل كلنتون لاستئناف الدور الذي أراد أن يلعبه دائماً، وهو مساعدة إسرائيل على تقبل الأخطار التي تنطوي عليها مبادلة الأرض بالسلام. كان باراك مثل مُعلمه رابين، جندياً تحول إلى صنع السلام في وقت متأخر من حياته. إلا أن باراك، وهو أكثر عسكري نال أوسمة في تاريخ إسرائيل، تكشَّف عن سياسي محلي ضعيف لا تُرتجى منه فائدة ودبلوماسي أخرق، وقد حاول التعامل مع الدبلوماسية باعتبارها امتداداً للحرب بوسائل أخرى. كان معنياً أكثر بالاتفاق مع سوريا وليس مع الفلسطينيين، لأن سوريا

قوة عسكرية يحسب حسابها في حين أن الفلسطينيين ليسوا كذلك. تبعاً لذلك فقد ركز باراك بشكل تام تقريباً على المسار السوري خلال الأشهر الثمانية الأولى من رئاسته للحكومة، ولكن جهوده باءت بالفشل. ولم يتحول باراك متردداً إلى المسار الفلسطيني إلا بعد أن فشلت سياسته بخصوص «سوريا أولاً». وبقي بيل كلنتون طوال هذه الفترة يدعم باراك بقوة، ولم يبذل أي محاولة للعب دور مستقل في إدارة عملية السلام في الشرق الأوسط.

تم التوصل إلى النقطة الحرجة في مفاوضات الوضع النهائي بين إسرائيل والفلسطينيين في قمة كامب ديفيد في تموز/ يوليو 2000، وهناك روايتان متناقضتان كلياً حول سبب الفشل في هذه القمة: فالرواية الإسرائيلية تقول إن باراك قدم عرضاً سخياً جداً في كامب ديفيد، ولكن عرفات رفض العرض فوراً واختار العودة إلى العنف؛ أما الرواية الفلسطينية فتشير إلى أن باراك نصب كميناً لعرفات وحاول أن يفرض عليه بمساعدة من الأمريكيين، «مدراء عملية السلام»، اتفاقية وضع نهائي غير معقولة وغير عادلة في جوهرها.

وقد نشر روبرت مالي، المستشار الخاص للرئيس كلنتون للشؤون العربية-الإسرائيلية، وحسين آغا، الخبير الفلسطيني، تقريراً كاشفاً للحقائق من موقع الاطلاع المباشر، ويتضمن سرداً لوقائع اجتماعات كامب ديفيد. برزت في هذا التقرير ثلاث نقاط رئيسية: أولاً، أن فكرة طرح التزامات إسرائيل المؤقتة جانباً ومعالجة جميع القضايا في اجتماع قمة، كانت فكرة اقترحها إيهود باراك على كلنتون. ثانياً، أن عرفات طلب إمهاله بعض الوقت لتهيئة الظروف الملائمة، وحذر كلنتون من خطورة تفجر اجتماع القمة في وجهه إلا إذا تم إحراز تقدم في تجسير الهوة بين الطرفين، والواقع أن فكرة القمة المقترحة وتوقيتها عززتا في ذهن عرفات إحساساً بوجود مؤامرة إسرائيلية-أمريكية مشتركة. ثالثاً، أن كلنتون طمأن عرفات بأنه لن يتحمل (أي عرفات) مسؤولية فشل القمة، ووعده بأنه: «لن تكون هناك أصابع تشير باللوم». ومن غير الواضح لماذا وضع كلنتون كل اللوم بعد ذلك على عرفات لفشل القمة. التفسير

الذي يقترحه كل من روبرت مالي وحسين آغا أن كامب ديفيد أعطت لكلنتون مثالاً على التناقض بين شجاعة باراك السياسية وسلبية عرفات السياسية، وبين قبول المخاطرة من طرف وتجنب المخاطرة من الطرف الآخر. ولكن مالي وآغا يشيران أيضاً إلى الأدوار المعقدة والمتناقضة غالباً التي لعبتها الولايات المتحدة الأمريكية في القمة: دور الوسيط الرئيسي في صفقة السلام المزعومة، ودور راعي عملية السلام، ودور الحليف الاستراتيجي لإسرائيل، ودور شريك إسرائيل السياسي والثقافي.[6] لذا من الصعب تجنب الاستنتاج بأن التزام كلنتون القوي تجاه إسرائيل قوض مصداقيته كوسيط نزيه، وأن ذلك كان بالتالي أحد العوامل التي ساهمت في انهيار قمة كامب ديفيد.

ويبدو أن كلنتون نفسه قد استخلص العبر الصحيحة من الفشل في كامب ديفيد؛ ففي 23 كانون الأول/ ديسمبر 2000، وبعد خمسة أشهر من الاجتماع في ميريلاند وبعد شهرين بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، قدم كلنتون خطة مفصلة لحل الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. عكست هذه الخطة المسافة الطويلة التي قطعها كلنتون نحو تلبية التطلعات الفلسطينية منذ «مقترحات التجسير» التي قدمها الأمريكيون في اجتماعات كامب ديفيد. وتقوم خطته على تصور لدولة فلسطينية مستقلة تقوم على قطاع غزة بكامله و94 ـ 96٪ من مساحة الضفة الغربية، وسيادة فلسطينية على جميع الأجزاء العربية في القدس ما عدا الحي اليهودي في المدينة القديمة والحائط الغربي [حائط البراق]، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم في فلسطين التاريخية، على أن يتوقف استيعابهم داخل أراضي إسرائيل على قرار سيادي إسرائيلي.[7] وتم إحراز تقدم كبير نحو اتفاقية وضع نهائي بين المتفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين، في طابا المصرية في كانون الثاني/ يناير 2001، على أساس استخدام هذه المقترحات أو «الضوابط». قبل كلا الطرفين الضوابط من ناحية مبدئية، رغم أنه كان لدى كل طرف شكوك وتحفظات واضحة.[8] بيد أن الوقت كان قد فات على اثنين من اللاعبين الرئيسيين؛ ففي 20 كانون الثاني/ يناير 2001 خلف الرئيس جورج دبليو بوش الرئيس كلنتون، وفي 6 شباط/ فبراير من العام نفسه هُزم إيهود باراك من قبل آرئيل شارون في انتخابات مباشرة لمنصب رئاسة الوزراء.

نأى الرئيس الجمهوري الجديد بنفسه بعيداً عن أسلوب سلفه الديمقراطي في ناحيتين: الأولى أنه بينما كان كلنتون مستعداً لتكريس رئاسته بالقدر الذي يتطلبه حل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، فقد تبنى بوش الابن موقف «رفع اليد» تاركاً للطرفين حلَّ خلافاتهما بنفسيهما؛ والناحية الثانية هي أنه في حين كان لكلنتون علاقة ارتباط خاصة بقادة حزب العمل في إسرائيل وبياسر عرفات، فقد أبدى بوش فتوراً تجاه الزعيم الفلسطيني وأقام، وللدهشة، علاقات دافئة بزعيم الجناح اليميني الإسرائيلي. وفي أول اجتماع عقد بين الرئيس بوش وشارون في البيت الأبيض أثنى بوش على «الحسّ التاريخي الرائع» لشارون. الأهم من هذا أن إدارة بوش بدت متقبلة لخط شارون باعتبار ياسر عرفات إرهابياً والسلطة الفلسطينية كياناً إرهابياً، وأنه ينبغي معاملتهما على هذا الأساس. ولقي رفض شارون استئناف الحوار السياسي مع السلطة الفلسطينية إلا بعد التوقف التام لأعمال العنف تعاطفاً في واشنطن. ووصل الأمر بنائب الرئيس ديك تشيني أن يسوغ علناً سياسة إسرائيل في اغتيال الناشطين الفلسطينيين المشتبه في توجيههم لأعمال العنف.

11 سبتمبر والحرب ضد الإرهاب

هزت الهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاجون في 11 سبتمبر الصورة الكلية للسياسة العالمية بعنف، وكان لها عواقب بعيدة المدى على جميع جوانب السياسة الخارجية الأمريكية تقريباً بما في ذلك العلاقات بإسرائيل والفلسطينيين. وراود الأمل كثيراً من الإسرائيليين بأن تولد أحداث 11 سبتمبر مزيداً من التعاطف والتأييد في الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حربهم هم ضد المقاتلين الفلسطينيين. ويقال إن شارون قال لكولن باول: «الكل بن لادنه، وعرفات هو بن لادننا»، كما تمنى شارون أن تصبح لإسرائيل قضية مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب ضد الإرهاب الدولي. إلا أن جميع هذه الآمال أحبطت بسرعة، وأعلن كولن باول بوضوح أن «إسرائيل لن تكون طرفاً في أي عمل عسكري ضد الإرهاب»، وجاءت محاولة تصوير ياسر عرفات كشيطان بنتائج عكسية. وفي حين أنه تم استثناء إسرائيل بشكل قاطع من

التحالف الناشئ ضد الإرهاب، فقد تم النظر في قبول عضوية بعض أعدائها مثل سوريا وإيران. وكان واضحاً أنه قد تم استثناء حزب الله وحركتي حماس والجهاد الإسلامي من قائمة ضمت 27 منظمة تم تجميد أموالها من قبل الكونجرس، وتم اعتبارها في هذه المناسبة حركات محلية تقاتل ضد الاحتلال وليس شبكات إرهابية مثل تلك التي يتزعمها أسامة بن لادن. وبدلاً من اكتساب الاحترام شعرت إسرائيل بأنها تعامل كمنبوذة تقريباً وكعامل إعاقة للجهد الأمريكي الساعي إلى بناء تحالف مضاد للإرهاب.

وحصل ما هو أسوأ بالنسبة إلى إسرائيل، فبعد أسبوعين من وقوع الهجمات أصدر بوش أقوى بيان له حتى الآن، يوافق فيه على قيام دولة فلسطينية مستقلة وأن تكون القدس الشرقية عاصمة لها. كانت خطة إدارة بوش، التي قيل إنها كانت قيد الإعداد قبل 11 سبتمبر، تتصور إعادة الضفة الغربية بكاملها تقريباً للسيطرة الفلسطينية. وأعدت وزارة الخارجية الأمريكية خطتها الخاصة خلافاً لأسلوبها الإجرائي المعتاد في قبول مقترحات إسرائيلية، وإدخال تعديلات طفيفة عليها. كانت الخطة نفسها لعنة على شارون الذي كان ملتزماً بإبقاء القدس بكاملها تحت السيطرة الإسرائيلية، وكان يبدو متردداً في تسليم أكثر من 42٪ من الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل حالياً في الضفة الغربية للسلطة الفلسطينية، وكان يتخيل قيام كيان فلسطيني ضعيف يتكون من جيوب منعزلة دون تواصل جغرافي.

رد شارون على خطة الولايات المتحدة الأمريكية بثورة غضب مدهشة عكست خوفه العميق من أن الولايات المتحدة الأمريكية ربما تتخلى عن تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل لصالح تحالف مريح مع الدول العربية والفلسطينيين. حذر شارون الرئيس بوش من تكرار خطأ نيفل تشمبرلين [رئيس الوزراء البريطاني] عام 1938 عندما حاول استرضاء ألمانيا النازية بأن عرض على هتلر جزءاً من تشيكوسلوفاكيا، وقال شارون مخاطباً بوش: «لا تحاول استرضاء العرب على حسابنا، إسرائيل لن تكون تشيكوسلوفاكيا، إسرائيل ستحارب الإرهاب». إن عقد تلك المقارنة مناف للمنطق؛

فإسرائيل ليست تشيكوسلوفاكيا ولكنها قوة محتلة، والسلطة الفلسطينية ليست ألمانيا النازية وياسر عرفات ليس أدولف هتلر. لابد من أن بوش، بعد أن تمت مقارنته بنيفل تشمبرلين، قد شعر بالندم على ملاحظته حول حس شارون التاريخي الرائع. على أية حال، عكس رد الفعل الأمريكي الرسمي استياء شديداً، وقال آري فليشر، الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض، إن «تعليقات رئيس الوزراء غير مقبولة» وأضاف:

«ليس لإسرائيل صديق وحليف في العالم أقوى من الولايات المتحدة الأمريكية، والرئيس بوش بشكل خاص صديق حميم لإسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية تعمل منذ شهور للضغط على الأطراف لإنهاء العنف والعودة إلى الحوار السياسي، وستواصل الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على كل من إسرائيل والفلسطينيين للتحرك للأمام».

ورغم أن شارون أعرب عن الأسف لإثارة هذا التشاحن العلني، فإن ادعاءاته حول الاسترضاء والخيانة ظلت تعتمل.

تعمقت الأزمة في العلاقات بالولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للرد الإسرائيلي على اغتيال وزير السياحة رحبعام زئيفي من قبل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في القدس في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2001. كان هذا اليميني المتطرف والعنصري، والجنرال السابق الذي كان يدعو إلى «طرد» الفلسطينيين من فلسطين، صديقاً شخصياً لأرئيل شارون. وكان الاغتيال رداً مباشراً على قيام إسرائيل بـ «الاغتيال المتعمد» لزعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أبو علي مصطفى في آب/ أغسطس. وجه شارون تحذيراً إلى عرفات بشن حرب شاملة ما لم يسلم الأشخاص الذين قاموا بعملية الاغتيال، ودون أن ينتظر رداً منه أمر قوات جيش الدفاع الإسرائيلي بإعادة احتلال 6 مدن في مناطق (أ) في الضفة الغربية، وذلك خلال أشد هجوم على سلطة ياسر عرفات منذ بدأ الحكم الذاتي المحدود قبل سبع سنوات خلت. وشكل نطاق الهجوم وشدته صدمة للعديد من الإسرائيليين، بما في ذلك شمعون بيريز وزير الخارجية والذي يعتبر في طليعة الداعين إلى سياسة المفاوضات بدلاً من سياسة الرد. وبدا أن العملية تخدم الأجندات (غير السرية كثيراً) للمتشددين في الحكومة وفي الجيش، والرامية إلى

تدمير العملية السلمية عن طريق طرد عرفات والتسبب في انهيار السلطة الوطنية الفلسطينية.

وضعت الحركة العدوانية ضد السلطة الفلسطينية إسرائيل في موقف مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي شجبت العدوان بعبارات غير معتادة ودعت إسرائيل إلى الخروج من مدن الضفة الغربية حالاً ودون شروط. كما أنها حذرت شارون من أن الحرب ضد الفلسطينيين تهدد التحالف الهش ضد نظام طالبان وأسامة بن لادن. رفض شارون الطلب الأمريكي تماماً، في تحد ملحوظ لحليف يعطي بلده ثلاثة مليارات دولار من المساعدات سنوياً. ولكنه أرغم على الإقرار بالخطأ الذي وقع فيه عندما فكر في أن الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية توفر لإسرائيل فرصة لإعادة صياغة قواعد اللعبة في النزاع مع الفلسطينيين. وبعد أن كان قد أعلن أن إسرائيل ستتصرف بشكل أحادي دفاعاً عن مصالحها، وجد نفسه مرغماً على أن يأخذ المصالح الأمريكية في الحسبان، وبذلك بدأ الانسحاب تدريجياً من مدن الضفة الغربية.

كانت الدول العربية الموالية للولايات المتحدة الأمريكية، وفي طليعتها مصر والأردن والمملكة العربية السعودية، تنظر إلى تصاعد العنف في فلسطين بغضب وألم بعد أن افتضح زيفها وساءت سمعتها في نظر شعوبها لعدم قدرتها على مساعدة الفلسطينيين أو تخفيف الانحياز الأمريكي الصارخ لإسرائيل. وسارع أسامة بن لادن إلى استغلال المحنة الفلسطينية لاستخدامها كعصاً إضافية يلهب بها ظهور هذه الأنظمة العربية بعد الهجوم الأنجلو-أمريكي على أفغانستان، حيث قال: «إن الدبابات الإسرائيلية تنشر الدمار في فلسطين، في جنين ورام الله ورفح وبيت جالا وأجزاء أخرى من ديار المسلمين دون أن يرفع أحد صوته أو يطرف له جفن». كان أسامة بن لادن مثل دكتاتور العراق، يستغل محنة الفلسطينيين لخدمة أهدافه الخاصة، ولكن دوافعه لم تقلل من مركزية المسألة الفلسطينية. وقد أثارت مناشدته موجة من التعاطف في كثير من البلدان العربية والإسلامية؛ وبعد أن أقسم بالله أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تنعم بالسلام حتى تتحرر فلسطين، نجح أسامة بن لادن المطارَد في وضع أجندة للمطالب العربية في فلسطين.

كان ياسر عرفات أول زعيم عربي يشجب الهجمات الإرهابية المروعة في 11 سبتمبر. فكان قد دفع ثمناً باهظاً لتأييده لصدام حسين عندما غزا دولة الكويت، ولم يكن ينوي تكرار خطئه مرة أخرى. سعى عرفات وزملاؤه وكل الفلسطينيين العقلاء إلى النأي بأنفسهم عن أسامة بن لادن، شيطان الإرهاب الدولي. إن حرب أسامة بن لادن ضد الغرب حرب دينية، بينما كفاح الفلسطينيين ضد إسرائيل هو في الأساس كفاح سياسي ووطني، رغم أن هناك بعداً دينياً لا يمكن إنكاره. كما يميز الفلسطينيون بوضوح تام بين نوع الإرهاب الذي يمارسه أسامة بن لادن، والذي لا يخضع لأية قيود، وبين لجوئهم هم إلى العنف دفاعاً عن النفس، وهناك تمييز آخر يتعلق بالعنف الإسرائيلي الذي يعتبرونه غير مشروع لأن هدفه هو إطالة أمد احتلال أراضيهم وبالتالي معاناتهم ومقاومتهم للاحتلال الإسرائيلي. وتقف الولايات المتحدة الأمريكية في موقف المتَّهم باستخدام مكيالين وتبني تعريف للإرهاب لم يكن يناسب، حتى الأمس القريب، سوى إسرائيل. وتضغط بعض المجموعات العربية والإسلامية منذ بعض الوقت لوضع تعريف للإرهاب يستثني الحركات التي تقاوم الاحتلال؛ وغياب تعريف من هذا النوع يفسر فتور تجاوبهم مع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب.

من الواضح أن هناك صلة بين الحرب في أفغانستان والنزاع في فلسطين، وبالنسبة إلى معظم العرب والمسلمين فإن فلسطين قضية مركزية، وموقفهم من حرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان كان يتقرر إلى حد كبير بناء على موقفها من المسألة الفلسطينية. ويتعلق الفهم السائد بازدواج المعايير: أحدهما يطبق على إسرائيل والآخر على الفلسطينيين. تبعاً لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتلق دعماً عربياً واضحاً تماماً لحربها ضد الإرهاب الدولي لأنها لم تلب المطالب العربية المعتدلة بخصوص فلسطين بمعنى الضوابط التي طرحها كلنتون: صفقة تؤسس الحدود لدولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة تسمح بعودة بعض اللاجئين وتقسم القدس بين إسرائيل والفلسطينيين. وقد اتخذ الرئيس بوش خطوة حيوية للأمام عندما توسل بالعدالة

الدولية لتبرير الحرب في أفغانستان، فإذا كان يريد لموقفه أن يكون متوازناً فعليه أن يتمسك بمقياس العدالة ذاته تجاه الفلسطينيين. إلا أن التعهدات الشفوية لم تعد لها مصداقية، فقد تعهد والده من قبل بتحقيق العدالة للفلسطينيين بعد حرب الخليج الثانية وفشل في الالتزام بوعده، وهو أيضاً سيُحكم عليه بأفعاله لا بأقواله.

استنتاجات

تبرز من هذه المراجعة الموجزة للسياسة الأمريكية تجاه الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني خلال العقد الماضي عدة استنتاجات. أولاً، أن طرفي الصراع لا يستطيعان وحدهما الوصول إلى حل لصراعهما الذي مضت عليه 100 سنة حتى الآن، وقد اقتربا جداً من الوصول إلى حل في طابا في كانون الثاني/ يناير 2001، ولكن النجاح لم يتحقق في اللحظة الأخيرة. ثانياً، أن سياسة استخدام الدعم الأمريكي المعنوي والمادي والعسكري لإسرائيل لجعلها تشعر بالثقة التي تُمكنها من المضي قدماً في عملية السلام، لم تحقق النتائج المرجوة. وأفضل مثال على ذلك هو بيل كلنتون، الذي كان - وبكلمات إحدى الصحف الإسرائيلية - الصهيوني الأخير، ومع ذلك فحتى هو لم يستطع اجتذاب إسرائيل للموافقة على تسوية نهائية. وإذا كان كلنتون قد فشل، فلن يستطيع غيره النجاح. ويبقى هناك طريق واحد لإحراز تقدم؛ وهو حل مفروض من الخارج.

يوحي تعبير «حل مفروض من الخارج» بالإكراه والقسوة تجاه إسرائيل، ولكن لا حاجة إلى ذلك. والواقع أن الحل إذا كان قاسياً فسيأتي بنتائج عكسية. إن السبيل لإحراز تقدم هو إدخال تغيير في الرأي العام الإسرائيلي لصالح إنهاء الاحتلال والتسليم للفلسطينيين بالحق في تقرير المصير الحقيقي. وإن بدا هذا التغيير غير مرجح اليوم فإنه ليس مستعصياً. لم يكن الرأي العام الإسرائيلي يوماً مقاوماً لفكرة دولة فلسطينية مثل السياسيين اليمينيين. لقد وعد شارون في الانتخابات الأخيرة بتحقيق السلام والأمن، ولكنه فشل فشلاً ذريعاً في كليهما. واليوم لا توجد لدى شارون خطة

يمكن أن تتوافر لها أقل فرصة للقبول من الطرف الآخر وهو يعلم ذلك، ومن هنا كانت معارضته العنيدة لاستئناف مفاوضات الوضع النهائي. وهو يخضع في الوقت ذاته لأشد الضغوط من قبل زملائه في الائتلاف؛ فاليسار يضغط عليه للتخلي عن الضفة الغربية، واليمين يضغط عليه لإعادة احتلالها، أما هدفه الرئيسي فهو البقاء، وهذا يمنع خيار الانسحاب الطوعي من الضفة الغربية. وهكذا - وكما حدث غالباً في الماضي - فإن عملية السلام أصبحت رهينة للسياسات الإسرائيلية المحلية.

إن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها هي التي تستطيع كسر حالة الجمود في السياسة الإسرائيلية، وإذا لم تقم بذلك فلن يقوم به أحد آخر. وللولايات المتحدة الأمريكية دالة كبيرة على إسرائيل كصديقة، فمنذ عام 1967 قدمت لها ما يزيد على 92 مليار دولار كمساعدات، ومازالت هذه المساعدات مستمرة بمعدل 3 مليارات دولار سنوياً. ويتعين على الولايات المتحدة الأمريكية إشراك الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي وروسيا وحلفائها العرب في جهد منسق لتوليد ضغط داخلي على شارون للتحرك للأمام على الجبهة السياسية، ولكن دورها القيادي يبقى حاسماً. أما النقطة الرئيسية التي يجب تأكيدها في حملة التوعية هذه فهي أن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى ملتزمة بأمن إسرائيل ورفاهيتها وأن أمن إسرائيل سيتعزز، بدلاً من أن يكون معرضاً للخطر، بإنهاء احتلال الضفة الغربية وغزة. ويمكن المجادلة بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون قد قدمت معروفاً لشارون بإدخاله في صفقة سلام، والتي لابد من أنه سيحتج ضدها عالياً أمام الجمهور بحكم أصوله الأيديولوجية. زيادة على ذلك، فهناك عدد لا بأس به من الإسرائيليين الواعين والمتزنين الذين سيشعرون بالامتنان للولايات المتحدة الأمريكية لتحريرهم من هذه المغامرة الاستعمارية التي مضى عليها خمسة وثلاثون عاماً، والتي شوهت بشكل كارثي المشروع السياسي الصهيوني. وفي النهاية فقد تكون المسألة، كما عبّر عنها جورج بول ذات مرة في مقال له في مجلة **فورين أفيرز**، هي إنقاذ إسرائيل من نفسها.

الفصل السادس عشر

إعادة بناء أفغانستان

وليم مالي

يشكل القضاء على حركة طالبان المرحلة الأولى فقط في عودة أفغانستان إلى عضوية المجتمع الدولي. وتعد المشكلات الأفغانية هائلة، كما أن إعادة البناء ليست مهمة واضحة المعالم. ولإقامة البلد ثانية على قدميه لابد من إنجاز سلسلة من المهام المترابطة المتعلقة بإعادة تشكيل الدولة، وإعادة بناء الثقة على مستوى الجماهير والنخبة، والتغلب على ضراوة أمراء الحرب، وإعادة تطوير البنية التحتية المدمرة، وتلبية الاحتياجات العاجلة لأكثر الأفغان معاناة دون إرباك آليات السوق والتقاليد التجارية التي اعتمدت عليها نسبة كبيرة من السكان خلال عقود من الاضطرابات. ويجب متابعة جميع هذه الأهداف في جو من الشك حول الحجم الدقيق للمساعدات التي ستتوافر على المدى البعيد، وإزاء تصاعد التوقعات من جانب الرجال والنساء الأفغان العاديين الذين يعيش قسم كبير منهم حالة من الصدمة نتيجة لتجاربهم في أثناء الحرب. تشكل صعوبات كهذه تحدياً لأي حاكم، أما بالنسبة إلى الحكام القادمين إلى السلطة بعد سنوات من إهمال العالم الخارجي لبلادهم، فإن هذه الصعوبات مخيفة بشكل خاص.

هناك عدد من العوامل أتاح لأسامة بن لادن ضرب جذوره في أفغانستان. فخلال الثمانينيات قضى أسامة بن لادن بعض الوقت في بيشاور ودعم المتطوعين العرب في أفغانستان، رغم أنه ليس هناك دليل على أنه تلقى دعماً أمريكياً لهذه الغاية أو أن العرب الذين كان يدعمهم قد لعبوا دوراً مهماً في مقاومة السوفييت. رغم ذلك فقد كان لديه حس بالمشاركة في أفغانستان جعل منها وجهة طبيعية له بعد أن أصبحت تجربته في السودان غير مريحة له. كما كان بوسعه عرض خدمات على حركة طالبان

التي بدأت تتشكل في أواخر عام 1994 تحت رعاية باكستانية؛ فقدم أسامة بن لادن كميات كبيرة من المال استخدمتها طالبان "لشراء" قادة محليين كجزء من تقدمهم النهائي إلى كابول في أيلول/ سبتمبر 1996، وبالمقابل فإن طالبان، التي كانت تتشكل في جوهرها من أفراد مريضي النفوس ورجعيين يتبنون أصولية جديدة، ثم لحقت بهم تشكيلة من نفر قليل من الشيوعيين السابقين والانتهازيين الذين دعموها من باب التضامن العرقي الباشتوني،[1] قد منحته الضيافة المرعية في التقاليد القبلية التي تعتبر جزءاً أساسياً من الهوية الباشتونية. كما أنه استفاد من علاقات أقامها مع جماعات متطرفة أخرى انضمت إلى مناطق طالبان، من بينها بشكل خاص مقاتلون كشميريون تدعمهم باكستان، والذين كان يسعد إسلام أباد أن تراهم يتدربون في أفغانستان، في وضع «يمكن التنصل منه»، بدلاً من التدرب في أراضيها. ولكن العامل الرئيسي في بروز كل من طالبان وترسيخ القاعدة في أفغانستان كان تفكك الدولة الأفغانية؛ إذ يساعد تفكك الدولة على حدوث تطورات كهذه بطريقتين: فهو أولاً يسمح للدول المجاورة، إذا تطلبت مصالحها، أن تتدخل في شؤون بلد تعطلت فيه أدوات سلطة الدولة. ولو أن الإسلاميين المعتدلين كانوا قد ورثوا دولة عاملة، فما كان لطالبان من أمل يذكر في تأمين موطئ قدم سياسي بدعم من باكستان. ثانياً، يعطل انهيار الدولة الاتصال بين الفعاليات السياسية المحلية والعالم الخارجي. ولم يكن لدى طالبان سوى القليل من المعلومات عن العالم والقليل من الفرص للتخفيف من أعباء جهلهم، وقد استغل أسامة بن لادن كل ذلك دون خجل في حين دفعت طالبان ثمناً باهظاً.

إعادة بناء نظام الحكم

تبعاً لما تقدم، فإن أحد أكبر التحديات في أفغانستان يتمثل في إعادة بناء الوسائل الضرورية لإدارة الدولة، وتتعدى هذه المهمة مجرد تجميع "حكومة" لأنه لم تكن هناك حكومة في أفغانستان منذ عدة سنوات. فقد كانت أنظمة الحكم المتعاقبة خلال الثمانينيات تعتمد في بقائها على سيل من الموارد المقدمة من الاتحاد السوفيتي الذي كان قد غزا أفغانستان في كانون الأول/ ديسمبر 1979، ثم انقطع هذا المورد اعتباراً من نهاية

عام 1991؛ مما خلق أزمة أدت إلى انهيار نظام الحكم الشيوعي في نيسان/ إبريل 1992.[2] وأصبح في أفغانستان منذ ذلك الوقت عدة مراكز سلطة وليس دولة متماسكة. وفي 5 كانون الأول/ ديسمبر 2001، أي في أعقاب سقوط حركة طالبان، تم التوقيع في بون بألمانيا على اتفاقية بين الجماعات الأفغانية المناوئة لطالبان، وقد وضعت هذه الاتفاقية أفغانستان على طريق جديد للتنمية السياسية، موجه ليس لاقتسام غنائم "النصر" بل لبناء المؤسسات. وتم تشكيل "إدارة مؤقتة" برئاسة حامد قرضاي كلفت بالبدء في العملية، وحددت اتفاقية بون الخطوات التي ستتبع بعد ذلك حتى تصل ذروتها بإجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة بحلول حزيران/ يونيو 2004.* وكان الهدف من العملية إعادة تشكيل أجهزة الدولة الأساسية وكسب شرعية كافية لها لتعزيزها على المدى البعيد.

هل هناك جدوى من "الديمقراطية" في أفغانستان الجديدة؟ انتقد البعض مجرد التفكير في ذلك باعتباره ضرباً من الخيال،[3] والواقع أن ديمقراطية عاملة مسألة تتخطى مجرد إجراء انتخابات. إضافة إلى ذلك فإن إجراء انتخابات قبل قيام إجماع أساسي على قواعد اللعبة السياسية قد تكون له نتائج وخيمة. ومع ذلك فمن الصحيح أيضاً أن المبدأ الديمقراطي الأساسي، الذي يقضي بتوفير آليات للناس العاديين من أجل تغيير حكوماتهم دون إراقة دماء، مهم جداً، وله أهمية كبيرة بشكل خاص للأفغان الذين حرموا من هذا الحق زمناً طويلاً. إضافة إلى ذلك وحيث إن خيار الانتخابات موجود في صلب اتفاقية بون فإن أي محاولة لإلغائه قد تؤدي إلى انهيار العملية الانتقالية، ومهما يكن الأمر فقد أصبحت أفغانستان على هذا الطريق الآن.[4] بيد أنه لاتزال هناك خيارات مهمة ضمن هذا الإطار تثير أسئلة مهمة في النظرية السياسية؛ مثل: هل ينبغي أن تكون مهام الدولة شاملة أو محدودة؟ وهل ينبغي أن تكون مؤسسات الدولة مركزية أو متعددة؟ وهل يكون الهيكل الدستوري ملكياً أو رئاسياً أو برلمانياً؟ وهل ينبغي اختيار أنظمة تصويت في الانتخابات ليكون الفوز بالأغلبية أو بالنسبية؟ وهل ينبغي تشكيل

* جرت الانتخابات العامة في موعدها، وفاز بمنصب الرئاسة حامد قرضاي. (المحرر)

المؤسسات السياسية بحيث تضم الجماعات العرقية معاً في تحالف كبير أو يفضل تشكيلها بحيث تشجع تشكيل تحالفات مختلطة بين الجماعات العرقية؟ وكيف ينبغي أن تكون العلاقة بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني؟ ستكون هذه الخيارات من شأن الأفغان، ولكن حكمة اختياراتهم ستؤثر بشكل جوهري في مستقبلهم.

هناك مشكلة كبرى تتمثل في ضمان درجة من الاستقرار للنخبة. إن أهمية الخيارات السياسية التي تتم في المرحلة الانتقالية تتمثل في أنها تضمن تقريباً بأنه سيكون هناك اختلاف في الرأي حول كيفية المضي بالعملية السياسية، وعندما تكون مستويات الثقة متدنية فهناك دائماً خطر من تفكك العملية. من الحكمة تجنب تركيز السلطة كاستراتيجية بعيدة المدى،[5] ولكن من المهم أن يوفر العالم الأوسع حوافز للعناصر المختلفة في النخبة للتمسك بشدة بالالتزامات التي قبلوا بها في بون، وحوافز لأولئك الذين لم يكونوا حاضرين في بون لقبول ما تم الاتفاق عليه باعتباره الطريق الوحيد الممكن للتقدم. وتتمثل إحدى الطرق للمساعدة على ذلك في تدفق المساعدات الخارجية، وهناك طريقة أخرى وهي استخدام قوات أمن محايدة، فقوات كهذه تستطيع المساعدة على التغلب على المآزق الأمنية الداخلية حيث يغري عدم الثقة إحدى الجماعات التي لا تشعر بالأمن لتوجيه ضربة وقائية ضد "أعدائها" قبل أن يقوموا هم بضربة وقائية ضدها. وهذا هو الهدف الأساسي (غير المعلن) لتشكيل قوة المساعدة الأمنية الدولية، المعروفة اختصاراً باسم إيساف (ISAF).

من المهمات الرئيسية الموكلة إلى "إيساف" المساعدة في إعادة تشكيل جيش أفغاني وطني، إلا أن إعادة تنمية قدرة المدنيين على أداء دور الشرطة تتسم بالدرجة نفسها من الأهمية، ففي حين أن القوة العسكرية تستخدم تقليدياً لتدمير عدو خارجي أو ردعه فإن عمل الشرطة يختص بتطبيق القانون، ويفضل أن يكون ذلك بأقل وسائل الإكراه الممكنة. إن العمل الشُّرطي مصمم لتعزيز الثقة بسيادة القانون، وفي حين أن من الممكن إساءة استخدام سلطات الشرطة بقدر هائل فإنها قد تكون أساساً مهماً لازدهار الحياة المدنية.

لقد أعلن حامد قرضاي اهتماماً بمكافحة الفساد الواسع النطاق الذي أسهم في نزع شرعية الدولة الأفغانية قبل وقوع الانقلاب الشيوعي في نيسان/ إبريل 1978. والفساد والمحاباة مغريان جداً للموظفين الرسميين كمصادر دخل في نظام يكافح للتغلب على أعباء عقود من الحرب، وتكاد تكون تأثيراتهما الواسعة مدمرة تماماً، لأسباب ليس أقلها أنها تقوض مفاهيم الخدمة المخلصة والعدالة النزيهة. ومن الملاحظ أن اتفاقية بون تنص على إنشاء ثلاث مؤسسات مهمة لم يتم تناولها بالكثير من البحث؛ هي: جهاز خدمة مدنية، وجهاز قضائي، وهيئة لحقوق الإنسان. ورغم أن الجهات المانحة قد تجد إغراءً في تمويل إقامة منشآت مادية يمكن فيما بعد إعادة إنتاجها في صور براقة، فهناك حاجة كبيرة إلى توفير تمويل مناسب لضمان التشغيل اليومي لهذه المؤسسات الثلاث، فهي توفر الآليات الضرورية للفصل البنّاء بين السلطات، أو «الوصاية على الأوصياء»، وسيكون اندثارها مأساة حقيقية.

إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي

تعد احتياجات إعادة البناء في أفغانستان هائلة، وقد أظهرت دراسة مشتركة لبنك التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي أعدت لاجتماع وزاري في طوكيو خلال الفترة 21-22 كانون الثاني/ يناير 2002 أن تقديرات تكلفة إعادة بناء أفغانستان خلال عشر سنوات تتراوح ما بين 14.6 مليار دولار كحد أدنى و18.1 مليار دولار كحد أقصى.[6] لقد دمرت البنية التحتية في أفغانستان بشدة، وتعد حالة الطرق وشبكات المياه ومنشآت الطيران والطاقة والاتصالات مزرية.[7] ومما يبعث على القلق بشكل خاص انحطاط نظام الرعاية الصحية، من حيث الرعاية الصحية الأولية ومنشآت معالجة الأمراض الأكثر تعقيداً. ورغم شح قاعدة البيانات التي يمكن الاعتماد عليها، فيقدَّر أن مليوناً من الأفغان معاقون بصورة أو بأخرى، وما يستتبعه ذلك من أعباء على عدد كبير من العائلات. ويبلغ معدل العمر المتوقع في أفغانستان 44 عاماً فقط، وذلك نظراً إلى نسبة وفيات الأطفال والمولودين حديثاً، وهي من أعلى النسب في العالم. أما الناحية الأخرى التي يعتبرها الأفغان أنفسهم أولوية أساسية فهي التعليم، وخصوصاً التعليم الأساسي الذي لا يستفيد منه حالياً سوى 38٪ من الأولاد

و3٪ من البنات. وينظر إلى التعليم على نطاق واسع باعتباره وسيلة للخروج من الهوة التي سقط فيها الشعب الأفغاني نتيجة عقود من الحرب.

عكس بروز نظام طالبان في أواخر عام 1994 إلى حد كبير رغبة الحكومة الباكستانية في إيجاد وسائل جديدة تستطيع بواسطتها تعزيز مصالحها في أفغانستان، ولكن ذلك النظام تدعَّم بقوة بواسطة طائفة من الفعاليات التجارية. فقد دعم المهربون ومنتجو المخدرات على نحو خاص نظام طالبان باعتباره قوة تستطيع تأمين طرق تجارتهم في أفغانستان، وأدى ذلك إلى إضفاء طابع «إجرامي» خطير على الاقتصاد الأفغاني،[8] ليس فقط من حيث نسبة المنخرطين من قوة العمل في نشاطات "غير مشروعة" ولكن أيضاً من حيث قيمة ناتج النشاطات غير المشروعة كنسبة من الدخل القومي الإجمالي. ونتيجة لحظر زراعة الأفيون، الذي فرضته حكومة طالبان على العدد الصغير نسبياً من المنتجين، فقد تراجع إنتاج الأفيون من 4600 طن عام 1999 إلى 185 طناً عام 2001. هناك إذاً فرصة جيدة لقطع صلة أفغانستان بسوق المخدرات العالمية، رغم أن هناك ضغوطاً شديدة على المزارعين الأفراد، بحيث إنه إذا لم يتم إيجاد بدائل معقولة فإنهم سيسعون بالتأكيد إلى العودة إلى زراعة الأفيون على نطاق واسع. لقد كان هناك إنجاز ملحوظ في مجال الزراعة قبل حلول الجفاف عام 1999، حيث بلغ إنتاج الحبوب 3.85 ملايين طن عام 1998، إلا أن الجفاف أدى إلى انخفاض إنتاج الحبوب بنسبة 40٪. ويجب على المجتمع الدولي التدخل الآن للتأكد من وصول الإمدادات إلى أكثر المناطق الأفغانية تضرراً، وفي الوقت ذاته تجنب خطأ القضاء دون قصد على الحوافز المقررة للمزارعين لإنتاج الحبوب لأغراض البيع.

ستبقى الأسواق، كما كانت خلال معظم العقدين الأخيرين، المصدر الرئيسي لقوت غالبية الشعب الأفغاني، والادعاءات التي تفيد بأن الاقتصاد الأفغاني قد «انهار» هي ادعاءات مضللة، فالإنتاج الخاص والتجارة هما عماد الحياة اليومية للملايين من الناس. إلا أن هناك فرصاً لتحسين وسائل عمل هذه الأسواق: فأولاً، يؤدي تحسين النقل والبنية التحتية للاتصالات إلى توسيع مدى التبادلات التعاقدية؛ وثانياً، قد توفر

إعادة بناء الدولة آليات لإصدار الأحكام القضائية في النزاعات التعاقدية ولتحديد المسؤوليات الناجمة عن الإضرار ؛ وثالثاً، فإن تطوير قطاع مصرفي ذي مصداقية يسمح بتحريك المدخرات المتوافرة بكثرة لدى بعض الأفغان والتي لا تدخل حالياً في الاستثمار المالي. كما أن هناك أسباباً جيدة للتأمل فيما إذا كان من الأفضل أن يعهد بالخدمات التي كانت تقدمها الدولة تاريخياً إلى القطاع الخاص؛ فهناك منظمات غير حكومية، مثل اللجنة السويدية من أجل أفغانستان، لها سجل ممتاز في إدارة مدارس في الريف الأفغاني، وربما كان هناك منفذو مشروعات تربوية محليون يرغبون في السير على خطاها.

من المهم جداً عدم الحطّ من قيمة رأس المال الاجتماعي خلال إعادة البناء. إن قيم التبادلية قوية جداً في المجتمع الأفغاني وخصوصاً ضمن الهياكل العائلية. ولعل الكارثة التي حاقت بالاتحاد السوفيتي نتيجة لمغامرته الأفغانية تعزى إلى حد كبير إلى قوة المجتمع الأفغاني، وبشكل خاص قدرة وحدات هذا المجتمع على التوحد في وجه خطر خارجي، أما تدخل الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر نجاحاً في عام 2001 فيعزى إلى أن عدداً كبيراً من الأفغان كانوا مستعدين للترحيب بقوة خارجية عازمة على إطاحة نظام طالبان وتخليصهم من عواقب «الغزو الزاحف» على بلادهم من قبل باكستان. وقد تسهل المستويات العليا من رأس المال الاجتماعي عملية إعادة البناء، ومن المفيد تصميم البرامج والمشروعات الفردية، مع الأخذ في الحسبان قدرتها على تعزيز تنمية رأس المال الاجتماعي. وأحد مجالات النشاط التي كانت فعالة بشكل خاص بهذا الخصوص هي أعمال نزع الألغام، حيث وفرت مشاركة خلاقة بين الأمم المتحدة ومنظمات أفغانية غير حكومية سبيلاً للتعاون في السعي وراء هدف قومي أسمى.

وتقوم النساء بدور مهم بشكل خاص كجزء من عوامل إعادة البناء.[9] لقد عانت النساء المتعلمات في المناطق الحضرية معاناة هائلة تحت حكم طالبان، ولكن سياسات طالبان التي كانت تقوم على التمييز بين الجنسين أبرزت للعالم الخارجي الخسائر التي تكبدتها أفغانستان بسبب استثناء النساء من الأدوار النشطة كعاملات في المجالات التربوية والصحية.[10] ورغم أنه قد عهد للنساء ببعض المناصب الرمزية المهمة في

الإدارة المؤقتة، فلابد من انقضاء وقت طويل نسبياً قبل أن تسري المواقف المستنيرة للمستويات العليا في النظام الجديد إلى بقية أجزاء المجتمع الأفغاني. وفي ضوء تجارب دول نامية أخرى فقد يكون من المفيد تشجيع توفير قروض صغيرة للنساء بقصد تأسيس مشروعات صغيرة لهن.

أخطار تواجه عملية إعادة البناء

يأتي أحد أكبر الأخطار التي قد تتعرض لها عملية إعادة البناء من عودة ظاهرة أمراء الحرب في أفغانستان، ويعود ذلك جزئياً إلى حالة الطيش التي مولت بها الولايات المتحدة الأمريكية مجموعات سوقت نفسها باعتبارها من أعداء طالبان المحتملين في جنوب وشرق أفغانستان. ينهج أمراء الحرب استراتيجية النهب والسلب متدبرين تأمين الدعم لهم عن طريق توزيع بعض الأموال التي ينهبونها على مؤيديهم. والمصلحة الشخصية لأمراء الحرب في اتباع هذا النهج تفوق المصلحة الشخصية لأي من ضحاياهم في رؤية نهاية لأعمال النهب والسلب. تبعاً لذلك فقد يكون من الضروري إما بسط قوة الدولة لسحق أمراء الحرب وإما منحهم بعض المكافآت (ربما على شكل منصب حكومي) مقابل التعاون مع الدولة، وهي جائزة قد تفوق في قيمتها المكاسب المحتملة من النهب والسلب. لكل من هذه الطرق مخاطرها، والطريقة الأخيرة قد تدخل في مشكل «الخطر الأخلاقي»: فأن تدفع للناس مقابل أن يتصرفوا بشكل مقبول قد يشجع أشخاصاً آخرين على إساءة التصرف كوسيلة للحصول على مكافأة مماثلة. أما الطريقة الأولى (استخدام القوة) فتنطوي على خطر دفع أمير الحرب للعمل في النهب والسلب بطريقة أكثر مباشرة، موجهاً قواته ضد مؤسسات الدولة التي لاتزال في طور التكوين. من النادر تحقيق أي فائدة من الإعلان بأن النية تتجه إلى تصفية أو تهميش أمير حرب – فالإعلان ببساطة يستدعي هجوماً وقائياً من قبل أمير الحرب – ولكن عندما تبني الدولة تدريجياً قوتها فإن تكلفة عدم التعاون من جانب أمير الحرب تصبح عالية. تعد التسلسلية مهمة هنا: فمن المهم بصورة أولية بناء بعض الهياكل الوطنية كوسيلة للتغلب على ظاهرة أمراء الحرب،[11] ولكن من المهم على المدى البعيد تفويض السلطة للكيانات الاجتماعية الشرعية ومؤسسات الحكم. ستتطلب كلتا

الوسيلتين بعض الوقت، وفي أفغانستان، كما في أي مكان آخر، فإن الوقت بضاعة نادرة.

هناك خطر آخر يتأتى من حالة فقدان المهارات التي مرت بها أفغانستان في السنوات الأخيرة. ليس هناك شك في أن عدداً كبيراً من الأفغان مولعون بالمغامرة تجارياً وسيقبلون بلهفة على الفرص التي يتيحها اندثار طالبان غير المتوقع. إلا أن هناك ملايين منهم عالقون في دول مجاورة كلاجئين أو مشردين في داخل وطنهم، ومخيمات اللاجئين ليست المكان المناسب لجعل شاب أفغاني عاملاً ماهراً في الزراعة أو رعاية المواشي. ومن المحتمل أن تكون عملية إعادة تكوين رأس المال البشري شاقة وربما كان هناك إغراء كبير للذين لا يملكون أي مهارات لعرض خدماتهم على الضالعين في النهب والسلب. كما أن من المحتمل أيضاً أن تكون عودة اللاجئين عملية مضطربة تهيئ المسرح لنزاعات حول حقوق الملكية، وحول الموارد ذات الملكية المشتركة، وحول المشاركة في عمل المؤسسات السياسية الجديدة.

وهناك تهديد آخر لم يتطرق إليه أحد فعلياً في الأدبيات الأفغانية، يتعلق بالأعباء الناتجة عن صدمة الحرب. يصادف المرء في أفغانستان عدداً كبيراً من الناس الذين طوروا أو هم معرضون لأن يطوروا اضطرابات ناجمة عن توتر ما بعد الصدمة. ولا تكاد تكون هناك أي خدمات طبية لتشخيص أو علاج اضطرابات كهذه، والنتيجة هي عدد كبير من المصابين الذين يدبون على الأرض وهم عرضة لنوبات عاطفية لا يستطيعون فهمها أو السيطرة عليها. لا يستطيع الأفغان، لأسباب ثقافية، التحدث بسهولة حول موضوع كهذا أو توقع تفهم حقيقي لهذه الحالة من قبل أندادهم. إلا أن هذه الظاهرة تمثل في الواقع قنبلة نفسية اجتماعية موقوتة. من السهل الحديث المجرد عن إجراءات معالجة الحزن والإحساس بالعجز وتلاشي احترام الذات، ولكن إيضاحها بشكل ملموس مسألة أكثر صعوبة بكثير. هناك بالتأكيد ضرورة لتقديم عرض مفصل لموظفي الوكالات الدولية حول هذه القضايا، لكي يكون بوسعهم عندما تصادفهم أعراض مشكلات كهذه أن يستجيبوا بالحساسية المناسبة التي تتطلبها المعاناة الأساسية التي تشير إليها هذه الأعراض.

هناك خطورة أيضاً بأن تؤدي التوقعات الشعبية التي تتصاعد بشكل حاد في أفغانستان إلى مواجهة السلطات الجديدة بمطالب لا تستطيع ببساطة تلبيتها، وسيكون من الصعب عندئذ معالجة فقدان الشرعية الناتج عن ضعف الأداء بشرعية "قانونية منطقية" من خلال الإجراءات التي نصت عليها اتفاقية بون. تبعاً لذلك، فمن المهم أن يعمل المجتمع الدولي والسلطات الأفغانية معاً لضمان أن تكون التوقعات معقولة، عن طريق إشراك الشعب الأفغاني بإطلاعه على المعلومات الحقيقية من خلال الإذاعة ووسائل الإعلام الأخرى. فمن الأسهل الدفاع عن قضية تتوافر لها الشفافية من الدفاع عن قضية يشوبها الغموض. ولكن من المهم بالدرجة نفسها تجنب بعض نقاط الضعف التي تكشفت خلال التجارب الماضية في عملية بناء السلام المعقدة: ستكون مأساة أن تتقوض عملية انتقالية بهذه الأهمية بسبب أخطاء ذات طبيعة لوجستية أو تنظيمية يمكن تداركها.

أما على المستوى الدولي فمن المهم قبل كل شيء التمسك بالالتزامات الدولية، فقد عانى الأفغان في السابق مرارة التخلي عنهم خصوصاً في التسعينيات عندما تركت الولايات المتحدة الأمريكية أفغانستان مكشوفة بشكل خطير للتطفل الباكستاني الفظ وأحلام شركات النفط والغاز الأمريكية. لقد أدرك الأمريكيون حجم حماقات إدارة كلنتون عندما وقعت الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001؛ فقد عانى الأفغان منها، لسوء الحظ، زمناً طويلاً قبل ذلك.

ستتلاشى النشوة التي أحاطت بتأسيس الإدارة المؤقتة وستظهر في الأفق بالتأكيد مشكلات أخرى. هنا يصبح من المهم جداً ألا يغفل العالم الواسع عن أفغانستان، فإذا تخلى العالم عن أفغانستان مرة أخرى فقد تكون هناك عواقب لا يمكن حصرها. ومن المهم بشكل خاص أن تدرك باكستان أن الأيام التي كان يمكن لها فيها الادعاء بالحق في تقرير من يحكم أفغانستان قد ولت. ولم تسبب جهة، باستثناء موسكو، تعاسة أكبر لأفغانستان من إسلام أباد، مع أن المكتسبات التي حققتها من المناورات والألاعيب لسنوات عديدة كانت شيئاً لا يذكر، وهي موضع الكثير من الريبة في أفغانستان، كما

أن قادة باكستان يواجهون الآن مشكلة التعامل مع المتطرفين الباكستانيين الذين كلف تطرفهم الطائفي حياة الكثير من الأبرياء.[12]

من الضروري، بشكل خاص، أن تكون الدول التي يهمها تحقيق الاستقرار في أفغانستان والدول المجاورة مستعدة للالتزام بالتوسع في عمل القوات الدولية في أفغانستان. ولم يكن مثيراً للدهشة أن السفير الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في أفغانستان، قد أشار في بيانه أمام مجلس الأمن في 6 شباط/ فبراير 2002 إلى أن المقترحات الخاصة بتوسيع نطاق عمل قوة "إيساف" خارج كابول إلى بقية أنحاء أفغانستان «ينبغي أن ينظر فيها مجلس الأمن بشكل إيجابي وعاجل». وهناك تأييد كاسح في أوساط الأفغان العاديين لزيادة حجم قوة "إيساف" وتوسيع المجال الجغرافي لعملها، كما أن شخصيات كبرى في الإدارة المؤقتة أيدت هذه المقترحات أيضاً. من السهل تعريض السلطة الهشة للمؤسسات الجديدة للخطر إذا تبين أنها لا تستطيع توفير المتطلبات الأمنية الأساسية، وهنا يأتي الدور المهم والجذري الذي تستطيع قوة "إيساف" القيام به؛ ليس بالضرورة في قتال "عصابات النهب والسلب" مباشرة ولكن بالأحرى في بث إحساس بالنفور في أوساط الفعاليات الأفغانية من دعم أطراف معادية للدولة بدلاً من السلطات الجديدة.

بيد أنه إذا رأت تلك الدول التي تستطيع تقديم دعم فوري لقوة كهذه أن تنتظر حتى تتقدم دول أخرى للتطوع أولاً، فقد يؤدي ذلك إلى فقدان الزخم الإيجابي الذي ولدته اجتماعات بون وبدء العملية الانتقالية. هل هناك أساس للتفاؤل في أفغانستان؟ على المدى البعيد، نعم بالتأكيد. لقد اجتازت أفغانستان منعطفاً مهماً جداً. ولكن، وكما أشار السفير الإبراهيمي في البيان نفسه المشار إليه آنفاً، فإن «الطريق مازالت طويلة جداً ومحفوفة بالمخاطر». وينبغي ألا يترك الشعب الأفغاني يسير وحده على تلك الطريق.

الفصل السابع عشر

العلاقات بين الدولة والمجتمع: النظام الآسيوي والعالمي بعد 11 سبتمبر

أميتاف أشاريا

السياسة، وليست الجيوسياسة أو الثقافة، هي التي ربما ستحدد في النهاية كيف ستؤثر أحداث 11 سبتمبر والرد الأمريكي في إعادة تشكيل النظام العالمي في أوائل القرن الحادي والعشرين. هناك كثيرون يرون في هذه الأحداث إيذاناً بقيام صدام بين الحضارات، أو على الأقل بتجدد التنافس على القوة بين الأمم. إلا أن التأثير الأعمق لأحداث 11 سبتمبر قد يظهر بوضوح أكثر في العلاقات بين الدول والمجتمعات، حيث تلوح نذر صراع جديد على السلطة والشرعية في عوالم إسلامية وغير إسلامية على السواء.

توفر آسيا، وهي أكثر قارات العالم تعدداً حضارياً، والجزء الوحيد المتبقي في العالم الذي لايزال نشوب حرب فيه بين قوى عظمى احتمالاً قائماً، وآخر المعاقل الكبرى للسلطوية، نافذة مهمة لتقييم تأثيرات أحداث 11 سبتمبر على النظام العالمي. لم تكن ردود فعل الدول في آسيا على أحداث 11 سبتمبر وعلى الضربة الأمريكية لنظام طالبان تخضع للاختلافات الحضارية بالضرورة، والأهم من ذلك أن ردود الأفعال على تلك الأحداث تظهر توافقاً أكبر بين مواقف الدول مما هو الحال بينها وبين شعوبها. تبعاً لذلك فربما كان أكبر أثر تركته أحداث 11 سبتمبر في آسيا هو إعادة تشكيل العلاقات بين الدولة والمجتمع، أما إعادة تشكيلها للنظام العالمي فسيعتمد على كيفية توفيق المجتمع الدولي بين جبهات الحرب المتعددة ضد الإرهاب والاحتياجات والتطلعات إلى الحرية والحياة الطبيعية.

لماذا لم يكن هذا صدام حضارات؟

يجادل صمويل هنتنجتون في مقال له في مجلة **نيوزويك** بأن «المواقف من أحداث 11 سبتمبر والرد الأمريكي عليها خضعت لما تمليه الاختلافات الحضارية»، ولكن الدلائل القادمة من آسيا تشير إلى عكس ذلك، على الأقل فيما يتعلق بمواقف الحكومات. ففي حين أن حكومات الدول الغربية وشعوبها، كما يلاحظ هنتنجتون، كانت «مؤيدة بشكل كاسح» للولايات المتحدة الأمريكية وأعربت عن التزامها بالمشاركة في «الحرب ضد الإرهاب»، [1] فإن حكومتي الهند وباكستان كانتا أول من عرض تقديم تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية. لقد تبين أن باكستان، وهي دولة إسلامية، الحلقة الأكثر أهمية في السلسلة اللوجستية التي حققت النصر للولايات المتحدة الأمريكية على طالبان.

لم تشجب الحكومات، بما في ذلك حكومات الدول الإسلامية، الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل إن كثيراً منها اعترف بحق الأخيرة في الرد على طالبان. وتجرأت حكومات إسلامية في آسيا الوسطى على التعرض لرد فعل مضاد شعبي، عندما عرضت مساعدات مادية ولوجستية على الولايات المتحدة الأمريكية. ونأت الدول الإسلامية بنفسها عن النظريات الدينية لأسامة بن لادن، من المملكة العربية السعودية إلى باكستان ومن إيران إلى إندونيسيا، وأدان الرئيس الباكستاني برويز مشرف المتطرفين الباكستانيين لتشويههم سمعة الإسلام وتهديد الرؤية العصرية لمؤسس باكستان محمد علي جناح. حتى إيران التي كانت لعدة عقود تمثل رأس الحربة في جهاد الثوريين الإسلاميين ضد «الشيطان الأكبر» لم تخف ازدراءها لمؤهلات طالبان الإسلامية.

لقد تصرفت الدول في مواقفها من 11 سبتمبر كدول وليس كحضارات. [2] فقد كان موقف الحكومات هو نفسه، من الهند الهندوسية إلى إندونيسيا الإسلامية وتايلند البوذية والفلبين الكاثوليكية، وعندما طلب منهم الاختيار بين الولايات المتحدة

الأمريكية وبين الإرهابيين وقفت أغلبيتهم العظمى إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وقد فعلوا ذلك رغم تحفظاتهم حول الدعم الأمريكي لإسرائيل، والقلق حول الخسائر في صفوف المدنيين في الحرب الأفغانية، وريبتهم من الهيمنة العسكرية والاقتصادية الأمريكية على العالم. وقد اتخذوا هذا الموقف رغم قرار إدارة بوش إعطاء مهلة قصيرة للتعددية وبناء التحالف.

يشير هذا التصرف من جانب الحكومات إلى البراجماتية واحترام المبادئ الدولية أكثر مما يشير إلى نزعاتها الثقافية وانتماءاتها الحضارية؛ إذ قدمت المصالح الوطنية وأمن أنظمة الحكم والمبادئ الحديثة للسلوك الدولي على العواطف البدائية والهوية الدينية، فحصلت باكستان، مثلاً، على مساعدات أمريكية هي في أمس الحاجة إليها كما حصلت على اعتراف بنظام الحكم العسكري فيها على أساس الأمر الواقع. أما إندونيسيا، وهي أكثر الدول الإسلامية سكاناً، والتي يعتبر تأييدها، تبعاً لذلك، حيوياً جداً لشرعية الحملة الأمريكية المناهضة للإرهاب، فقد تلقت دعماً اقتصادياً وسياسياً لديمقراطيتها الغضة. واتبع النظام الحاكم في المملكة العربية السعودية، الذي ساهم مع باكستان في قيام حركة طالبان، ببساطة ما يمليه عليه اعتماده على الولايات المتحدة الأمريكية في النواحي الأمنية، ورأت إيران فرصة لتخليص نفسها من نظام حكم غير ودود في جوارها ومد نفوذها وراء حدودها الشرقية.

وبالنسبة إلى بعض الحكومات تبين أن المخاوف حول الاستقرار المحلي وأمن النظام كانت حاسمة. ووفرت الحرب ضد الإرهاب لباكستان وماليزيا فرصة جديدة للسيطرة على الإسلاميين المحليين المتطرفين الذين كانوا قد تحدوا سلطاتهما وأشاعوا الفوضى العامة، وجعلت الإجراءات التي اتخذها رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد من الصعب على مؤيدي الجهاد الماليزيين السفر إلى أفغانستان للقتال إلى جانب طالبان.

تصرفت بعض الدول الإسلامية في رفضها دعوة طالبان المفتوحة للجهاد على أساس مصالحها، وتصرفت دول أخرى على أساس المبادئ، ولكن معظمها تصرف

على أساس الجمع بين الناحيتين. وأقر العديد من الدول بأن الضربة الأمريكية المضادة كانت ممارسة لحق بلد في الدفاع عن النفس طبقاً للمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، ولكنها لم تعط الحق نفسه لنظام طالبان الذي كان المدافعون عنه يصورون الإرهاب باعتباره سلاحاً مشروعاً للضعفاء ضد قوة إمبريالية طاغية وظالمة ومناوئة للإسلام. يبقى المزج بين المصالح الوطنية والمصالح المشتركة هو الأساس في العلاقات الدولية، وليس للدين والحضارة أن يحلا محل البراجماتية والمصلحة والمبدأ كدوافع توجه العلاقات الدولية.

تفترض أطروحة صدام الحضارات درجة من التجانس بين حركات التمرد الإسلامية، وهي حالة من الواضح أنها لا تتصف بها. إن العديد من الحركات المتطرفة الموسومة بأنها إسلامية أو إرهابية (أو كلتاهما) تقاتل حكوماتها ذاتها، بغض النظر إن كانت هذه الحكومات متحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو لا. فالجماعات المقاتلة الإسلامية في ماليزيا تنشد إقامة دولة إسلامية بالسعي إلى إسقاط نظام معروف بخطابة سياسية خارجية مناوئة للغرب، وهذا بالتالي صدام داخل الحضارة نفسها وليس بين حضارات. والحافز الذي يدفع أبو سياف في الفلبين هو - بشكل رئيسي - غريزة الارتزاق وليس العواطف الدينية. أما الثورة المسلحة في إقليم آتشه بإندونيسيا فهي تسعى إلى أهداف سياسية وليست دينية.

جيوسياسة القوى الكبرى منذ 11 سبتمبر

قد يكون من المفيد، بدلاً من الاعتماد على أطروحة هنتنجتون عن صدام الحضارات، أن ننظر إلى تأثيرات 11 سبتمبر من حيث التنافس التقليدي بين القوى العظمى، وخصوصاً جيوسياسة القوى الكبرى. وتلفت الانتباه أولاً تأثيرات تلك الأحداث على العلاقات الأمريكية ـ الصينية، وهي حلبة التنافس الكبرى في شرق آسيا، حيث يلاحظ العارفون بالجيوسياسة أن الصين هي الخاسرة في هذا التنافس وعلى عدة جبهات.[3] فباكستان أصبحت أقل اعتماداً على الصين من ذي قبل، ونما نفوذ الهند في أفغانستان، بينما تدعّم موقفها الاستراتيجي تجاه الصين بفعل التعاطف

والمساندة الأمريكية لحرب الهند الخاصة بها ضد الإرهاب، ويتزايد إحساس الصين بعدم الأمان على نحو إضافي بسبب الوجود العسكري الأمريكي الذي تعزز بشكل نوعي في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى، وخاصة في المنطقة الأخيرة التي كانت الصين قد بنت فيها بمشقة كبيرة تحالفها الخاص بها ضد الإرهاب، وكانت في طريقها إلى أن تؤمّن لنفسها منفذاً طويل الأمد إلى نفط بحر قزوين. هذه التطورات، إضافة إلى دواعي القلق المتجدد في الصين حول العرض المرعب لنشر قوة الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان، من شأنها تعقيد التنافس الاستراتيجي الصيني - الأمريكي. كما اشتد التوتر الاستراتيجي أيضاً بين الصين واليابان، فبحجة القيام بعمليات مساندة للولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد طالبان، دخل الأسطول الياباني المحيط الهندي. وهذا الأمر، إضافة إلى الروابط الدفاعية المتنامية بين اليابان والهند، يزيد من غضب الصين وقلقها.

هذه تغييرات مهمة قد تزعزع الاستقرار الإقليمي في آسيا، ولكن تأثيراتها يمكن موازنتها بعدد من التطورات. لقد تعاظمت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية إلى درجة أنه أصبح لها دور جوهري في ضبط النزاعات الإقليمية، فبدمجها لنفوذها في كل من باكستان والهند استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية اكتساب قدرة غير مسبوقة على كبح التنافس بينهما، وهذه إحدى أكثر النقاط قابلية للتفجر في آسيا والعالم. وهناك تفهم أمريكي - روسي جديد حول الإرهاب عبر الدول أسهم في تقليص الهوة بينهما حول الدفاع الصاروخي وحقوق الأقليات، كما أن العلاقات الصينية - الأمريكية ربما كانت تسير في الاتجاه نفسه. وفي جميع أنحاء آسيا أصبحت شبكات الإرهاب عبر الدول هي الخطر المشترك الذي يمكن للدول أن تبني ضده شبكات جديدة من التعاون الأمني المشترك. وقد أدى هذا فعلاً إلى مشاركة استراتيجية أمريكية متجددة في جنوب شرق آسيا، وهو ما تعتبره بعض الحكومات الإقليمية، إن لم تكن شعوبها بشكل عام، قوة إيجابية للاستقرار الإقليمي. وقد دفع خطر الإرهاب ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا والفلبين إلى عقد أول تجمع لرؤساء أجهزة الأمن فيها.

العلاقات بين الدولة والمجتمع بعد 11 سبتمبر

في الوقت الذي أدت فيه هجمات 11 سبتمبر إلى إحداث تغيرات في العلاقات بين الدول من جهة وبين الحضارات من جهة أخرى، فإن هذه التغيرات تتضاءل مقارنة بجذورها الممتدة في العلاقات بين الدولة والمجتمع، وتأثيراتها (المحتملة) على تلك العلاقات، وهناك عدة معالم برزت في هذا الخصوص.

يتمثل المعلم الأول في الاختلاف بين الحكومات والشعوب في إدراك أبعاد 11 سبتمبر والموقف منها؛ ففي جميع أنحاء العالم الإسلامي، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وماليزيا وباكستان وإندونيسيا، لم تظهر الشعوب تعاطفاً ودعماً للولايات المتحدة الأمريكية مثل حكوماتها، وكان الكثير من الغضب الشعبي موجهاً نحو الحكومات، وخصوصاً تلك التي وقفت إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو لم تكن صريحة بما فيه الكفاية في إدانتها للأعمال العسكرية الأمريكية في أفغانستان. كما أن السخط الشعبي على الدعم الأمريكي لإسرائيل جعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل على حكومات هذه الشعوب، إظهار التفهم والدعم للولايات المتحدة الأمريكية. لقد قامت السيدة ميجاواتي، رئيسة إندونيسيا بزيارة أحيطت بالكثير من الضجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لإبداء التضامن معها، ولكن الاستياء المحلي من هذا الموقف سرعان ما أرغمها على انتقاد الهجوم الأمريكي على أفغانستان، كما أن الضغوط المحلية تفسر أيضاً سبب مهاجمة رئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان، رغم أنه كان قد منع مواطنيه من السفر إلى أفغانستان للقتال إلى جانب طالبان. من هنا فإن الحرب ضد الإرهاب تثير انقساماً أكبر عندما يتعلق الأمر بالعلاقات بين الحكومات وشعوبها مما هو الحال بين الحكومات نفسها.

كان مرتكبو أحداث 11 سبتمبر مدفوعين بكراهية حكوماتهم بقدر كراهيتهم للهيمنة الأمريكية. وكان الدافع الأساسي لتحول أسامة بن لادن إلى الإرهاب الشامل

هو كراهيته المعروفة للولايات المتحدة الأمريكية، ولكن كان هناك أيضاً دافع آخر؛ هو معارضته لحكومة بلاده المملكة العربية السعودية. كما أن محمد عطا، قائد المجموعة الإرهابية التي نفذت هجمات 11 سبتمبر، كان يتحدث بمرارة متزايدة – وفقاً لأصدقائه الألمان – عما كان يعتبره الحكم الاستبدادي السائد في وطنه جمهورية مصر العربية.[4] تعمل نزعة مناهضة أمريكا، التي تفرخ إرهابيين من صنف أسامة بن لادن، يداً بيد مع السلطات الاستبدادية في الشرق الأوسط، حيث تعمد الحكومات بصورة روتينية إلى السماح لوسائل إعلامها بإلهاب المشاعر المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية لكي تصرف النظر عن حكمها القمعي. لذا، فإن الحرب ضد الإرهاب، بهذا المعنى، كما تذكرنا إيلين آمستر، هي في الواقع حرب تتدخل فيها واشنطن في معركة بين متطرفين إسلاميين وحكومات عربية.[5]

أصبحت الرابطة بين الإرهاب والسلطات الاستبدادية موضوعاً للنقاش في آسيا، وهي جانب مهم من العلاقة المتغيرة بين الدولة والمجتمع في فترة ما بعد 11 سبتمبر. كان النقاش حول الديمقراطية في الماضي يتركز على أسئلة تدور حول ما إذا كانت الديمقراطية مناسبة للتنمية، وما إذا كانت التحولات الديمقراطية (كما في إندونيسيا) تشكل حافزاً للاضطرابات الإقليمية. أما بعد 11 سبتمبر فيدور النقاش بشأن الديمقراطية في آسيا حول مسألتين: هل يعتبر الافتقار إلى الديمقراطية «سبباً جذرياً» للإرهاب؟ وهل تحد الديمقراطية قدرة الدول على التصرف بفاعلية إزاء الإرهاب؟

بالنسبة إلى المسألة الأولى يلاحظ أنور إبراهيم نائب رئيس الوزراء الماليزي المخلوع، والذي تم سجنه، أن «أسامة بن لادن والمنتسبين إليه هم نتاج اليأس؛ فهم ينتمون إلى دول لا جدوى فيها من النضال السياسي بوسائل سلمية. فالمعارضة السياسية في دول إسلامية عديدة هي ببساطة غير مشروعة».[6] ويرى أنور نفسه ضحية للحكم الاستبدادي في ماليزيا، وتعكس تعليقاته صراعات محلية مازالت دون حل هناك. وتبرز قضايا الإرهاب والديمقراطية معاً في ماليزيا، حيث تواجه حكومتها

مطالبات دائمة بالتحرر السياسي في الوقت ذاته الذي تواجه فيه تحديات جدية من إرهابيين محليين وآخرين مدربين في أفغانستان. ويربط فاريش نور، وهو مفكر إسلامي ماليزي، بشكل مباشر بين الإرهاب والسياسات الاستبدادية في ماليزيا، حيث يقول:

«إن غياب الثقافة والممارسات الديمقراطية في العالم الإسلامي بشكل عام هو الذي يؤدي إلى ظهور أناس نصبوا أنفسهم قادة لنا؛ مثل ملالي طالبان وأسامة بن لادن وملالينا نحن ومن يريدون أن يصبحوا كأسامة بن لادن هنا في ماليزيا. وما لم يدخل إلى عقول وقلوب المسلمين في جميع أنحاء العالم الإسلامي حسٌّ بالوعي السياسي وفهم معنى الديمقراطية، فسنبقى جميعاً رهائن لزمرة من المتعصبين المتطرفين الذين يدّعون أنهم يتكلمون ويتصرفون ويفكرون نيابة عنا دون علمنا بذلك». [7]

إذا كان غياب الديمقراطية يشكل حاضنة للإرهاب، فهل يمكن للديمقراطية أن توجه ضربة وقائية وتهزم التحدي الإرهابي؟ يأمل بعض المدافعين عن الديمقراطية في العالم الإسلامي بأنه «بمزيد من الديمقراطية. . . . وبعلو صوت المدافعين عنها، فسيكون من غير المرجح إساءة توجيه إحباطات الجماهير، وسيقل اللجوء إلى العنف والإرهاب وخصوصاً بين الشباب الذين يتصفون بالسخط والقابلية للتأثر معاً». [8] وفي جنوب شرق آسيا، يجادل سورين بتسوان، وهو وزير خارجية سابق في تايلند ومسلم ناشط في الدعوة إلى الديمقراطية في جنوب شرق آسيا، بأن الديمقراطية تقلل من خطر الإرهاب عن طريق تعزيز الظروف التي تشجع التوافق بين الأعراق في مجتمعات تعددية، ويقول مؤكداً: «بينما نسعى نحو تحقيق تطلعاتنا الديمقراطية، فإننا نعلم أننا سنكون أحراراً في ممارسة متطلبات عقيدتنا بصورة كاملة، وعلى أسس متساوية مع الآخرين الذين يحق لهم أيضاً ممارسة عقيدتهم الدينية وفرائضهم المقدسة». [9]

إلا أن من غير المحتمل أن يقتنع منتقدو الديمقراطية بمنطق هذه الحجج، فكما يظهر في حالات الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والهند فإن الحكم الديمقراطي لا يجعل بلداً ما محصناً ضد الإرهاب عبر الدول. ويجادل توماس هومر ديكسون بأن

الشعوب الصناعية المتقدمة في الغرب معرضة بشكل خاص للإرهاب، نظراً إلى تعقد تركيبتها ووسائل اتصالاتها وميلها إلى التركيز على إنشاء بنية تحتية حيوية في تجمعات جغرافية صغيرة.[10] وحقيقة أن هذه الشعوب تميل أيضاً إلى أن تكون ديمقراطية في الغالب، فذلك لا يخلو من تبعات؛ إذ إن الديمقراطيات مقيدة أيضاً من ناحية نظرية بعدم القدرة على القيام بذلك النوع من الاعتقالات التعسفية والتحقيقات القسرية اللازمة لمنع أعمال الإرهاب.

إلا أن مثل هذه القيود، في مجتمع يفترض بأنه «ناضج» ديمقراطياً، قد بدأت تتأكل حيث أخذت الحكومات تتنبه للمخاطر التي تنشأ عن الثغرات التقليدية في الحريات المدنية وتأثيرها في مكافحة الإرهاب. اتضح ذلك، على سبيل المثال، في قضية زكريا موسوي، وهو مواطن فرنسي لم تستطع السلطات الأمريكية احتجاز حاسوبه المحمول (الذي يفترض أنه كان يحوي معلومات عن الهجوم الوشيك في 11 سبتمبر) بصورة شرعية في الوقت المناسب لتفادي تدمير مركز التجارة العالمي. وتكمن المفارقة في أن الديمقراطيات الغضة الحديثة، مثل إندونيسيا والفلبين، هي التي قد تكون الآن أكثر عرضة للإرهاب لأنها لا تستطيع تقليد إجراءات وزير العدل الأمريكي جون آشكروفت.

لم تستطع عملية التحول الديمقراطي جعل هاتين الدولتين أقل عرضة للمؤامرات والهجمات الإرهابية سواء من الداخل أو من الخارج (وهي مترابطة في معظم الأحوال)، ولكن كلتا الدولتين لا تتوافر لديها إمكانية قانونية لمكافحة الإرهاب، فهما في منطقة سلاحها الأقوى في هذا المجال هو قانون الأمن الداخلي، وهو من بقايا أيام الاستعمار وكان يستخدم لإسكات المعارضين السياسيين والمتعصبين المتدينين على حد سواء. وقد ألقي اللوم على الديمقراطية كسبب لعجز إندونيسيا عن انتهاج مسلك جارتيها، ماليزيا وسنغافورة، في قمع الإهابيين المشتبه بهم (بصرف النظر عن بروز الإسلام كقوة سياسية منذ أيام الرئيس الراحل سوهارتو، ومختلف أنواع العنف المحلي المتواصل والذي يجعل لدى الإندونيسيين مناعة نسبية ضد نوع الإرهاب الذي يمارسه

أسامة بن لادن). لم يعد لدى إندونيسيا في ظل دستورها الديمقراطي الجديد، بعد إلغاء قانون مكافحة الأعمال الهدامة السيئ الصيت في عهد سوهارتو، قانون للأمن الداخلي على غرار القانون المعمول به لدى جارتيها. وفي الفلبين غامرت الرئيسة جلوريا أرويو بدخول حقل ألغام سياسي وجازفت بإثارة سخط محلي كبير عندما طلبت مساعدة أمريكية في حربها ضد الإرهاب، هذا على الرغم من أن الشعب الفلبيني غير متعاطف عموماً مع قضية المقاتلين الإسلاميين.

يوفر موقف دول جنوب شرق آسيا من الإرهاب ذخيرة لأولئك الذين يرون الديمقراطية جزءاً من المشكلة وليس الحل في مواجهة تحدي الإرهاب. وتبدو حجة الديمقراطية ضعيفة عندما يقارن المرء ردود فعل ماليزيا وسنغافورة (بالاعتقال الفوري بموجب قانون الأمن الداخلي) بما تستطيع أن تفعله إندونيسيا والفلبين، كما يلاحظ المفكر الإندونيسي إرمان لانتي، إذ يقول:

«مع أنه ربما كان صحيحاً أن الديمقراطية قد توفر حلاً دائماً، فمن المؤكد أن التحول الديمقراطي (كعملية) قد لا تكون كذلك، خصوصاً إذا كانت تتم دون أجندة وخطة واضحة، والأفضل من ذلك هو إتاحة فضاء سياسي للمجتمع للدخول في نقاش مع الدولة حول مختلف القضايا "ضمن" إطار النظام القائم. إن مشروعاً طموحاً لدمقرطة هذه الشعوب قد يضيف تعقيدات إلى المشكلات المعقدة أصلاً لديهم». [11]

ومع وقوف الديمقراطية في وضع الدفاع (ربما مؤقتاً، والزمن وحده سيبين ذلك) في الجدل حول مسببات الإرهاب والرد عليه، فمن يستطيع منع الحكومات من استخدام ذريعة الأمن القومي كتمويه للمحافظة على بقاء أنظمة الحكم؟ فالحرب ضد الإرهاب، مثل أي حرب، توفر للحكومات فرصة للمناورة والتفوق على معارضيها عن طريق خلق إحساس بالوحدة الوطنية والتوجه نحو هدف واحد، مهما كان ذلك سطحياً وعابراً. ولعل هذا هو ما يحدث في ماليزيا حالياً. وهكذا، يمكن ترجمة الحرب ضد الإرهاب بسهولة إلى حرب ضد الحرية.

أخذ الإرهاب في عالم ما بعد 11 سبتمبر يبرز بسرعة كعنوان مريح وواسع الانتشار تستطيع الحكومات والمحللون الأكاديميون في ظله جمع كل أنواع التحديات لسلطة الدولة وأمن نظام الحكم. ويصبح حق تقرير المصير، هذا المبدأ الذي تبجح به كثيراً النظام السياسي العالمي في فترة ما بعد الحرب الباردة، ضحية رئيسية في هذا المناخ السياسي والثقافي المتغير. لاحظ سرعة المعلقين الرسميين الصينيين، بينما كانوا يظهرون بعض المشاركة الوجدانية للولايات المتحدة الأمريكية بعد 11 سبتمبر، في المطالبة بتفهم أمريكي للمناوشات التي تشهدها الصين مع «الإرهابيين والانفصاليين» في إقليم سنكيانغ والتبت وتايوان، على الرغم من أنه ليست للتبت وتايوان سوابق في الإرهاب. وكان وزراء الدفاع في منتدى شانجهاي، وهو تجمع إقليمي يضم الصين وروسيا وكازاخستان وقرغيزيا وطاجكستان وأوزبكستان، قد أصدروا قبل عدة أشهر من 11 سبتمبر بياناً مشتركاً يتعهدون فيه «بتفاعل حقيقي بين القوات المسلحة وأجهزة السلطة الأخرى في دولهم من أجل مكافحة الإرهاب والحركات الانفصالية والتطرف».[12] من المؤكد أنه لا يمكن الفصل دائماً بين الإرهاب وحق تقرير المصير، ولكن في غياب فهم مشترك لمعنى الإرهاب فمن المتوقع أن تعمد الحكومات إلى دمج الإرهاب بالحركات الانفصالية لسحق المطالب المشروعة في حق تقرير المصير، حتى تلك التي لا تستخدم الإرهاب. عندما تتم الأعمال الإرهابية باسم حق تقرير المصير تقل مبررات الحكومات في فصل التكتيكات عن جوهر القضية. فمن يقول لشعوب دول التحالف العالمي ضد الإرهاب بأن قتالهم ضد تكتيك (وهو الإرهاب) يجب ألا يكون على حساب استعدادهم لتناول القضية (المطالبة بحق تقرير المصير)؟

لقد أصبح النظام العالمي بعد 11 سبتمبر فجأة أقل تقبلاً لحقوق الإنسان حول العالم. إن الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتجز سراً أجانب مقيمين بصورة مشروعة وغير مشروعة بشبهة الإرهاب، وتلقي بستار من الإنكار حول حقوق السجناء الأفغان في كوبا بموجب اتفاقيات جنيف، تفقد منزلتها الأخلاقية الرفيعة كمدافعة عن حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم.[13] ومن غير المحتمل ألا تتنبه الدول الآسيوية لما يعنيه كل ذلك، وخصوصاً تلك الحكومات التي اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية

باستخدام معايير مزدوجة عندما تطالب بتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية. وستكون هذه الدول أقل تحفظاً (إن كانت قد أبدت أي تحفظ من قبل) في تحديها لعالمية مبادئ حقوق الإنسان، خصوصاً عندما يكون استقرارها المحلي معرضاً للخطر. يضيف هذا الأمر مزيداً من التعقيد على إحدى العواقب الأخرى التي نتجت عن 11 سبتمبر، وهي تقلّص المساحة المتاحة للمجتمع المدني، بعد أن تم اكتشاف الطرق التي اتبعتها بعض المنظمات الإرهابية باستخدام صفة منظمات غير حكومية وتبني أساليبها في العمل.

أخيراً، فإن العلاقات بين الدولة والمجتمع بعد 11 سبتمبر ستخضع للتحدي نتيجة لحتمية إعادة تعريف معنى «الأمن». فكانت الأجندات الأمنية للشعوب قبل 11 سبتمبر قد تم إعادة توجيهها بشكل ثابت نحو «قضايا غير تقليدية»؛ مثل البيئة واللاجئين والهجرة وانتهاك حقوق الإنسان. . . إلخ. وكانت صيغة الأمن الإنساني، أو أمن الناس، قد برزت بديلاً من الأمن القومي أو أمن الدولة (والذي يعني فعلياً أمن نظام الحكم). ربما سيصنَّف الإرهاب العابر لحدود الدول باعتباره تهديداً غير تقليدي، ولكن الرد على هذا التهديد يتم إلى حد بعيد بقيادة تجمعات تقليدية من الدول. والدول في كل مكان ترد بعنف وتعزز مواقفها ضد قوى المجتمع، وتقوم بذلك بعدة طرق: بتنظيم التدفق المالي بقصد التحكم في الشريان الاقتصادي للشبكات الإرهابية، وبتشديد الرقابة على شؤون الهجرة، وبإعادة عسكرة الحدود؛ فلم تعد الحدود الكندية ـ الأمريكية أطول حدود غير محروسة في العالم. لقد تحول توازن القوة بين العولمة والحكومة لصالح الحكومة.

يتغير الأمن بطريقة أخرى تنطوي في جوهرها على مفارقة لافتة، عبَّر عنها توني تان وزير دفاع سنغافورة في أعقاب 11 سبتمبر بقوله: «إن التقسيم التقليدي للتهديدات الأمنية بين الخارجية والداخلية لم يعد قائماً».[14] أصبح النموذج الأمريكي للأمن الداخلي يتجذّر في سنغافورة وأجزاء أخرى من آسيا والعالم. وعلى الرغم من أن الأمن الداخلي موجه ظاهرياً للتغلب على تهديد الإرهاب، فإنه مفهوم مرن للغاية يمكن استخدامه لتغطية كل جوانب مكافحة التهديدات «المحدودة» والسيطرة على

شؤون الحياة اليومية. وإذا أخذنا بأفكار أبرز الخبراء الأمريكيين حول حروب المستقبل، فإن الأبطال الحقيقيين في الحرب القادمة على الإرهاب لن تكون قذائف "ديزي كاترز" (Daisy-cutters) وطائرات "بريداتور" التي استخدمت في حرب أفغانستان، بل «أجهزة الاستشعار المنتشرة في كل مكان» في الولايات المتحدة الأمريكية والدول المصاحبة لها، والتي يمكن «وصلها بكل أداة في منزلك، وبكل آلة بيع في أي زاوية شارع»، والتي سيكون بوسعها «تسجيل وجودك في أي مطعم أو محل تجاري كبير». [15]

تعمل وزارة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية، بإبرازها الإحساس المتزايد بانعدام الأمن داخل الولايات المتحدة الأمريكية، على تشويش التمييز بين ما كان معروفاً بأنه من أساليب العالم الثالث في التعامل مع القضايا الأمنية والأسلوب المتبع في الغرب؛ فبينما تركّز دول العالم الثالث على الجبهات المحلية، تركز دول الغرب على الدفاع ضد العدوان العسكري الأجنبي. وإذ يصبح الأمريكيون على الأرض الأمريكية في وضع يشعرون فيه ويتصرفون بإحساس أقل بالاطمئنان من نظرائهم في الهند أو ماليزيا، فإن الجبهة الداخلية ضد الإرهاب تكون بذلك قد وضعت مستوى الأمن في الولايات المتحدة الأمريكية في تصنيف أقرب إلى مستويات العالم الثالث، وبينما تتقارب الحالتان فقد يحسن تذكر كلمات ديفيد إجناتيوس: «ولكن الأمن مختلف، فهو كالحياة نفسها التي يدفع الناس في سبيلها أي ثمن». [16]

الفصل الثامن عشر

الانعتاق والانطلاق: التحول في منطقة جنوب آسيا

سي. راجا موهان

رغم أن الإرهاب الدولي يرتبط بمنطقة الشرق الأوسط منذ أمد بعيد، فإن مركز التطرف والعنف قد أخذ يتحول إلى منطقة جنوب آسيا في السنوات الأخيرة؛ إذ يبدو أن عملية السلام في الشرق الأوسط في أوائل التسعينيات، ونجاح الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد نشاطات الدول الراعية للإرهاب، قد ساعد في تخفيف الخطر في الشرق الأوسط. ولكن الفترة نفسها شهدت تحرك مركز الجذب للإرهاب الدولي باتجاه جنوب آسيا.[1] ومن العوامل التي كانت مسؤولة عن هذا التحول نمو التطرف والعنف في أوساط جميع المجموعات الدينية والعديد من المجتمعات العرقية في منطقة جنوب آسيا، وصعود طالبان في أفغانستان الذي وفر دعم الدولة وبنية تحتية لاحتضان الإرهاب الدولي، وتسامح باكستان مع النشاطات المتطرفة المنطلقة من أراضيها، وعدم الاستقرار الإقليمي المتزايد. لقد تسببت هذه العوامل مجتمعة في حدوث هذا التحول، وأسهمت في توفير أرض خصبة لنمو التطرف الديني الذي ظهرت نتائجه الدرامية بوضوح في نيويورك وواشنطن في 11 سبتمبر.

وجدت منطقة جنوب آسيا نفسها مدفوعة إلى وسط مسرح السياسة العالمية غداة 11 سبتمبر، وشهدت الحرب الأمريكية ضد الإرهاب أول تدخل عسكري أمريكي مباشر في المنطقة، وتشير كل الدلائل إلى أن الارتباط السياسي والوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في جنوب آسيا سيمتدان، غالباً، إلى أمد طويل. وستكون منطقة جنوب آسيا، على الأرجح، الساحة التي تجري فيها مناقشة القضايا الكبرى التي

طرحتها أحداث 11 سبتمبر؛ والتي تشمل تحديات وضع حد للتوتر بين الإسلام والغرب، ومكافحة مشاعر الاستياء التي تتفاعل في العالم ضد الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وإنقاذ الدول الفاشلة، ونشر قيم التنوير إزاء مقاومة متجددة من قوى ظلامية متزمتة.[2]

وفي حين أن هناك الكثير من النقد الموجه في أوربا والشرق الأوسط وأماكن أخرى في العالم إلى الأفكار والأساليب التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب الدولي في أعقاب 11 سبتمبر، فإن منطقة جنوب آسيا قد رحبت كثيراً بزوال نظام طالبان؛ فقد كانت حركة طالبان تجسيداً للتهديد الجديد للمنطقة من قبل الشمولية الدينية. وخلافاً للغرائز السياسية القديمة في المنطقة، فإن الاحتجاج ضد الوجود العسكري الأمريكي، الطويل الأمد على الأرجح، كان محدوداً. وهناك اقتناعات راسخة في كل من الهند وباكستان بأن الوجود الأمريكي الجديد في المنطقة ينطوي على تغيير الديناميات الداخلية والتوجهات الخارجية للمنطقة على نحو إيجابي. وإذا كانت المنطقة قد وجدت نفسها حبيسة أزمة دائمة من النزاعات في الداخل وعبر حدودها خلال التسعينيات، دون أن تجد من يساعدها على الخروج من هذه الأزمة، فإن أحداث 11 سبتمبر والحرب الأمريكية ضد الإرهاب قد أطلقتا حافزاً خارجياً قوياً لتغيير هذا الوضع. فبالنسبة إلى النخبة في باكستان الذين كان يتزايد خوفهم من تصاعد سيطرة التطرف الديني على المجتمع، فإن إطاحة الولايات المتحدة الأميركية نظام طالبان وفر لهم فرصة هم في أمس الحاجة إليها لتفادي خطر «طلبنة» بلدهم. وبالنسبة إلى القيادة الهندية، التي شعرت بإحباط متزايد لعجزها عن جعل باكستان توقف دعمها للعنف عبر الحدود وقبول التعايش المشترك، فقد رحبت بالحرب الأمريكية ضد الإرهاب لأنها أوجدت إطاراً دولياً جديداً يضم باكستان.

تمتد جذور الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن في 11 سبتمبر إلى السياسات التي بدأتها الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان في أواخر السبعينيات.[3] فقد كان أسامة بن لادن هو صاحب الحظوة في تولي شن الحرب نيابة عن

الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتي في أفغانستان. وللتغلب على آثار الضربة التي أنهت مناعة الأرض الأمريكية ضد العدوان، فقد تعين على الولايات المتحدة الأمريكية العودة إلى منطقة جنوب آسيا بأجندة مختلفة كثيراً عن تلك التي استخدمتها في أواخر السبعينيات. وإذا كان التدخل الأمريكي الأول في أفغانستان كارثة على المنطقة، فالأرجح أن يكون الثاني إيجابياً ونقطة تحول.

الانعتاق

قبل أكثر من عقدين من الزمن دفع التدخل السوفيتي في أفغانستان الأجزاء الغربية من منطقة جنوب آسيا إلى الخطوط الأمامية للحرب الباردة. فقد كانت باكستان هي القاعدة التي لا غنى عنها في الاستراتيجية الأمريكية لإيقاع الدب السوفيتي في الفخ الأفغاني وجعله ينزف حتى الموت. وأصبح الجيش الباكستاني هو الآلية الرئيسية لتدريب وتسليح ورعاية المجاهدين الأفغان للقتال ضد الاحتلال السوفيتي لأفغانستان. كان مبدأ ريجان في أوائل الثمانينيات، كما كشفت عنه وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، يهدف إلى خنق عملاء موسكو في العالم الثالث، وأصبح الجيش الباكستاني هو المنفّذ لهذا المبدأ في أفغانستان والمستفيد الأساسي من الهبات الأمريكية. وقد تبين أن مبدأ ريجان كان قوياً بحيث وضع أنظمة حكم في العالم الثالث مدعومة من الاتحاد السوفيتي في وضع دفاعي، وحوّل الغرب إلى داعم شرس للتمرد والحروب الصغيرة. وكانت أي مجموعة، مهما كانت سيئة في طبيعتها، تُستقبل بالترحاب للانضمام إلى الحملة الجديدة. وفي سبيل هذه الغاية حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على علاقات طيبة بمجموعات تستحق الازدراء بكل المقاييس، سواء كانت مجموعة بول بوت التي ارتكبت أعمال إبادة جماعية في قتالها ضد نظام الحكم الكمبودي المدعوم من قبل فيتنام والاتحاد السوفيتي، أو جماعة الكونترا في أمريكا الوسطى، أو المجاهدين البدائيين الذين كانوا يقاتلون الشيوعيين الأفغان. نجح مبدأ ريجان، أياً كان بعده الأخلاقي، بدرجة تفوق بكثير توقعات أشد المتحمسين له في واشنطن. وبعد إرغام القوات الروسية على الخروج من أفغانستان في

أواخر الثمانينيات أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الانتصار وأدارت ظهرها للمنطقة، ولكن كان هناك ثمن تعيّن عليها دفعه في النهاية، تجسد في أحداث 11 سبتمبر.

استطاع المجاهدون، [4] الذين دربهم الأمريكيون في مدارس الإرهاب التي تم تجهيزها في باكستان، أن يهزموا «الشيوعيين الملحدين» في أفغانستان ومؤيديهم في موسكو. وبينما غادر الأمريكيون منتصرين كان للمجاهدين أجندتهم الخاصة الأوسع مدى؛ فلم يكونوا فقط «مناوئين للشيوعية» بل كانوا من حيث الجوهر «مناوئين للغرب» و«مناوئين للحداثة» بدرجة أكبر. كان هناك إحساس أكبر بالنصر لدى المجاهدين لأنهم ألحقوا هزيمة منكرة بدولة أوربية عظمى وكانوا يتطلعون إلى المزيد. وقد شكلت التعبئة الأمريكية المدبرة لمتطوعين إسلاميين من دول الشرق الأوسط، أو من أصبح يطلق عليهم الأفغان العرب، إضافة إلى التمويل المقدم من المملكة العربية السعودية المحافظة، التحاماً بين واحد من أكبر خزانات العداء للغرب وبين التقنية الحديثة للنزاعات المحدودة الشدة. كما أنها أوجدت بنية تحتية للإرهاب والعنف في أفغانستان وباكستان. وأصبح بوسع المتطرفين من تنزانيا إلى طاجكستان، ومن مندناو إلى مانهاتن، أن يجدوا ملاذاً وأسلحة ونظريات دينية من أفغانستان تحت حكم طالبان وفي مناطق الحدود الأفغانية-الباكستانية غير الخاضعة لسلطة القانون. وكان يبدو أنه ما من بلد سيكون مستعصياً على القوة الفاعلة الجديدة والسخط الذي يتفاعل داخلها ضد الحداثة، والتي كانت تجد الرعاية في أفغانستان وباكستان.

ورغم أن هناك إدراكاً متأخراً في الغرب لعواقب سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أفغانستان في الثمانينيات، فإن هناك تفهماً أقل بكثير لتأثيرها في منطقة جنوب آسيا. كانت العواقب المريرة لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية إزاء أفغانستان واضحة في أربعة مجالات مختلفة: التفسخ الداخلي في باكستان، وتدهور العلاقات الهندية-الباكستانية، وإدخال الأسلحة النووية إلى المنطقة، وبروز أيديولوجيات مناهضة للغرب في المنطقة.

أدت الضرورة الاستراتيجية لاستخدام الفضاء الجغرافي الباكستاني إلى دعم أمريكي قوي للجيش الباكستاني الذي اكتسب سمعة سيئة في الهزيمة التي لحقت به في حرب عام 1971 مع الهند. وكان الجنرال ضياء الحق منبوذاً عندما أطاح نظام حكم ذو الفقار علي بوتو عام 1977، ولكن ضرورات اللعبة الأفغانية في الحرب الباردة أدت إلى تأييد أمريكي قوي للحكم العسكري، وما ترتب على ذلك من آثار مدمرة على الأمل في قيام حكم ديمقراطي في باكستان. ورغم أن الديمقراطية عادت إلى باكستان في أواخر الثمانينيات، فلم يستطع القادة المدنيون قط التخلص من شبح هيمنة الجيش، سواء في صوغ السياسات الوطنية أو في توزيع الموارد الوطنية.

والأهم من ذلك أن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية وجهاز الاستخبارات الداخلي (ISI) التابع للجيش الباكستاني الذي تشكل نتيجة للنزاع الأفغاني قد عملا على خلق وحش قوي في باكستان سيكون بوسعه إدارة حروب في الخارج والتدخل الفاعل في الإجراءات السياسية في الداخل. وقد توطدت العلاقة التي قامت بين المجاهدين وجهاز الاستخبارات الداخلي بحيث أصبحت باكستان هي الوسيط الرئيسي في التطورات السياسية في أفغانستان بعد أن أدارت الولايات المتحدة الأمريكية ظهرها للمشهد. وفي إطار بحث باكستان عن «العمق الاستراتيجي» في أفغانستان قدمت دعمها لحركة طالبان وشموليتها الدينية. خلال ذلك شاءت الجماعات الجهادية الباكستانية والتشكيلات الأيديولوجية المتطرفة الداعمة لطالبان في أفغانستان أن تضمن مستقبلاً مماثلاً لباكستان فاكتسبت تفويضاً حراً في صياغة الخطاب الأيديولوجي، وفي إثارة العنف الطائفي، وفي وضع السياسيين المعتدلين والعلمانيين في باكستان في وضع دفاعي. ولم يبد أن بوسع السياسيين المنتخبين في التسعينيات ولا كبار ضباط الجيش مقاومة تصاعد نفوذ الجماعات الجهادية في باكستان، رغم المخاطر التي كانت تزداد وضوحاً. وكان التحذير الجاف الموجه من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى باكستان بعد 11 سبتمبر - «إما أن تكونوا معنا وإما أن تكونوا مع الإرهابيين» - هو فقط الذي أرغم باكستان على الموافقة على قمع طالبان وشطب موارد مادية ومعنوية استثمرتها في أفغانستان طوال عقدين من الزمن.

كما أصبح الضغط لاسترضاء المجاهدين محلياً في باكستان حالة إلزامية في ضوء دورهم المتصاعد في العمل من أجل قضية باكستان الأولى، وهي «تحرير» مناطق في جامو وكشمير تخضع لـ«الاحتلال» الهندي. بقيت قضية كشمير ساكنة إلى حد كبير في العلاقات الهندية ـ الباكستانية خلال الفترة 1971 ـ 1988، ولكن عندما شعر الجيش الباكستاني باحتمال الانتصار في أفغانستان عمل على تطبيق الأسلوب نفسه في كشمير؛ جامعاً بين حرب العصابات التقليدية والدوافع الدينية والسلاح الحديث. كانت المعالجة الهندية الكارثية للمظالم السياسية في كشمير هي التي وفرت لباكستان أداة ناجحة لإثارة اضطرابات لا سابق لها في الولاية المتنازع عليها. وإذ اكتشفت باكستان أنها خلقت أداة عالية الفعالية وقليلة التكلفة لإدارة نزاع محدود الشدة، فقد تخطى دعمها للإرهاب في الهند حدود كشمير، وبلغت ذروة التوسع في هذه الاستراتيجية الهجوم على البرلمان الهندي في 13 كانون الأول/ ديسمبر 2001. كانت هذه هي القشة الأخيرة بالنسبة إلى الهند. فبعد أن تحملت الهند أعباء الدعم الباكستاني للعنف لمدة عقد من الزمن تقريباً قررت أن المسألة قد وصلت حدها وهددت بالذهاب إلى الحرب ما لم تضع إسلام أباد حداً لاستراتيجية «الموت بألف طعنة».

كان التراجع الكبير للعلاقات الهندية ـ الباكستانية وامتلاكهما أخيراً للأسلحة النووية نتيجة أخرى من نتائج الحرب الأمريكية/ الأفغانية ـ السوفيتية. فقد بلغت المساعدات ومبيعات الأسلحة الأمريكية لباكستان خلال الثمانينيات ما يقرب من 6 مليارات دولار، مما حفز منافسة عسكرية مماثلة في الهند. وفي حين تباطأت وتيرة التسلح التقليدي في الهند وباكستان في التسعينيات، نظراً إلى الأزمة الاقتصادية الطاحنة في كلا البلدين، فإن البلدين اجتازا العتبة النووية وشرعا في تكديس الصواريخ في ترسانتيهما. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية بحكم اعتمادها على مساندة باكستان في سعيها إلى تحقيق أهداف الحرب الباردة في أفغانستان، قد غضت الطرف عن برامج الصواريخ والتسلح النووي في باكستان خلال الثمانينيات، وردت الهند بإطلاق برامجها الخاصة، وأصبح البلدان يمتلكان علناً أسلحة نووية بحلول

التسعينيات. شهد البعد النووي الجديد في النزاع الهندي-الباكستاني سلسلة من الأزمات العسكرية في الأعوام 1987 و1990 و1999، وأخيراً في نهاية عام 2001، وكان أكثرها توتراً، عندما حشدت الهند وباكستان قواتهما العسكرية على الحدود في أعقاب الهجوم الإرهابي في 13 كانون الأول/ ديسمبر على مبنى البرلمان في نيودلهي. وفي ضوء الخطر الحقيقي من تصاعد التوتر العسكري إلى المستوى النووي فقد كثّف المجتمع الدولي تدخله بين الهند وباكستان، وطالب الأخيرة بوقف دعمها للإرهاب العابر لحدود الدول والبدء بإجراء مفاوضات مكثفة بين نيودلهي وإسلام أباد لحل النزاع في كشمير.

كان الضرر الأكبر من حرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان خلال الثمانينيات هو إضفاء شرعية على قوى رجعية ومتطرفة وغير متسامحة في المنطقة. فكان الدعم الأمريكي والباكستاني للمجموعات الإسلامية المسلحة والأصولية، الذي أدى إلى هزيمة الاتحاد السوفيتي، سبباً في تعزيز التطرف الديني في منطقة كانت حتى الثمانينيات قد منعت إلى حد كبير إدخال الدين في ممارسة شؤون الدولة. حتى باكستان، وهي دولة تتمسك بإسلاميتها، كانت معتدلة في توجهاتها الإسلامية، ولكن عندما طلب الجنرال ضياء الحق من القوى الدينية إضفاء شرعية على دكتاتوريته العسكرية، ودفع المتطرفين المتدينين عبر الحدود لدحر الجيش السوفيتي، بدأت باكستان تشهد بروز التطرف والطائفية. وكان للتحول الباكستاني تأثير لا مفر منه على المسلمين في بقية أنحاء المنطقة وأماكن أخرى في العالم الإسلامي. وأدى صعود التطرف الإسلامي إلى دفع عجلة الأصولية الهندوسية المتسارعة في الهند في أواخر الثمانينيات والتسعينيات. وأسهم ذلك في زيادة حدة التوتر الهندوسي-الإسلامي في المنطقة، وأعطى دفعة قوية للأفكار المضادة للتنوير في المنطقة. وأصبحت نزعة هيمنة الأغلبية، والطائفية، والظلامية، ومناهضة مفاهيم التسامح التقليدية في المنطقة، ورفض الأفكار الغربية حول فصل الدين عن الدولة، قوية بشكل متزايد. وكانت المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية وطالبان، والتي أدت إلى دحر أولئك الذين كانوا يريدون العودة بالمنطقة إلى الوراء، نعمة للمنطقة.

الانطلاق

ساعدت أحداث 11 سبتمبر والتدخل الأمريكي في منطقة جنوب آسيا في كبح بعض التوجهات السلبية في المنطقة، وانطوت على إمكانية حفز إعادة توجّه المنطقة نحو الاعتدال السياسي والتحديث الاجتماعي والتناغم الإقليمي. إن النقد المشروع للاستراتيجيات والتكتيكات الأمريكية في أفغانستان منذ 11 سبتمبر، وحقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد أخطأت في دعم حركة طالبان أساساً، لا يقللان من الأهمية التاريخية، بالنسبة إلى منطقة جنوب آسيا، لقيام الغرب بمواجهة قوى التطرف الديني ودحرها. كما أن التدخل الأمريكي في المنطقة يوفر الفرصة لتحويل باكستان إلى دولة إسلامية معتدلة، ولتشجيع إجراء مصالحة تاريخية بين نيودلهي وإسلام أباد، ولتسهيل نمو اقتصادي أسرع للمنطقة كلها.

وفي حين أن هناك فرصة حقيقية لمرحلة إيجابية جديدة، فهناك أيضاً احتمالات حقيقية لبروز عوائق سياسية. ولكن تزامن الظروف الدولية لم يكن يوماً مناسباً بهذه الدرجة لصنع بداية جديدة في المنطقة. وليس هناك مكان يظهر فيه التوتر بوضوح بين المكاسب الإيجابية المحتملة من أحداث 11 سبتمبر والصعوبات التي تعترض تحقيقها، كما هو الحال في باكستان التي تملك المفتاح لصنع مستقبل مختلف في منطقة جنوب آسيا. وحين خيِّر الجنرال برويز مشرف، بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية، بين إقامة علاقة طويلة الأمد بالولايات المتحدة الأمريكية أو مواصلة الدعم لطالبان، فضل التخلي عن طالبان. بعد ذلك، وفي مواجهة تهديد اندلاع الحرب مع الهند وحثّ الولايات المتحدة الأمريكية له على إنهاء كل أشكال الدعم للجماعات الإرهابية وليس فقط تلك الموجودة في أفغانستان، أعلن الجنرال مشرف في 12 كانون الثاني/ يناير 2002 التزامه بوضع باكستان على مسار جديد يتضمن اتخاذ إجراءات صارمة ضد الجماعات المتطرفة وتحديث النظام التعليمي في المدارس الدينية التي أصبحت منبعاً للأفكار المتطرفة في باكستان.[5]

كانت كلمة الجنرال مشرف تلك، بكل المقاييس، لحظة تاريخية في تطور باكستان. وبعودته إلى النموذج الأساسي الذي سعى إليه مؤسس باكستان محمد علي جناح،

وهو بناء دولة علمانية عصرية، فإنه كان ينبذ حصيلة عقدين ونصف عقد من القبول السياسي بالقوى الدينية والمناورة بها. وبرفض الجنرال مشرف الرؤية الدينية لباكستان، وتحديه ادعاءات المجموعات الجهادية بأنها تتحدث باسم المسلمين، فإنه كان يؤكد ما كان قليل من القادة المسلمين على استعداد حتى للإشارة إليه علناً، ولا عجب أنه قوبل بترحيب في الغرب باعتباره «أتاتورك الثاني»، وأن خططه لتحديث باكستان اعتبرت نموذجاً حقيقياً لبقية العالم الإسلامي. وفي حين يشيع السخط والغضب في الشرق الأوسط على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم الإسلامي، فها هو قائد وشعب يبديان استعداداً لتجسير الهوة بين الإسلام والغرب.

إن الرؤية الجريئة للجنرال مشرف تحيي الآمال في مستقبل أفضل لمنطقة جنوب آسيا، ولكن هل يستطيع الغرب والهند الاعتماد على رجل واحد - قائد عسكري غير منتخب - لتوجيه باكستان نحو الاعتدال السياسي والتحديث الاقتصادي؟ إن تاريخ باكستان بسلسلة حكامها العسكريين والمدنيين الفاشلين لا يعطي بالضرورة الكثير من الثقة في نجاح الجنرال مشرف في النهاية. وسيكون من الضروري دفع باكستان إلى التحرك باتجاه الاعتدال للحفاظ على مكتسبات الحرب ضد الإرهاب في المنطقة، ولكن ذلك سيكون التحدي السياسي الأكبر لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند اللتين سيتعين عليهما تطوير أدوات سياسية مبتكرة. إن النتيجة المنشودة بوجود باكستان مستقرة ومعتدلة ليست بعيدة عن قدرات المجتمع الدولي.

ترتبط قدرة الجنرال مشرف بوضع باكستان على مسار جديد ارتباطاً وثيقاً بمستقبل العلاقات الهندية ـ الباكستانية. فإذا كانت باكستان في حالة سلام مع الهند فإنها ستكون في وضع أفضل لتنمو وتزدهر أكثر مما لو كانت في حالة عداء دائم مع جارتها. هنا، أيضاً، خلقت أحداث 11 سبتمبر أزمة عسكرية ضخمة، وفي الوقت نفسه فرصة تاريخية للتوافق بين الدولتين الجارتين. لقد كشف الهجوم على البرلمان الهندي في 13 كانون الأول/ ديسمبر 2001 التوترات العسكرية المتواصلة منذ عقد من الزمن بين الهند وباكستان إلى درجة الوقوف على شفا الحرب الشاملة؛ فقد أعلنت الهند أكبر تعبئة

عسكرية في تاريخها في تهديد مبطن بالذهاب إلى الحرب ما لم توقف باكستان الإرهاب عبر الحدود نهائياً وعلى نحو حاسم. وقد وعد الجنرال مشرف بتحقيق ذلك في كلمة له بتاريخ 12 كانون الثاني/ يناير 2002 بعد أن تعرض لضغوط متزامنة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والهند. إذا استطاع الجنرال مشرف التغلب على المقاومة الداخلية لخططه فإن الأزمة العسكرية بين الهند وباكستان قد تؤدي إلى جولة من المناقشات الجوهرية لحل جميع النزاعات القائمة، بما في ذلك تلك المتعلقة بجامو وكشمير وتطبيع كامل للعلاقات الثنائية بين البلدين.

بيد أن هناك الكثير من التردد في باكستان للتخلي عن الأداة الوحيدة - الإرهاب عبر الحدود - التي يعتبر كثيرون في إسلام أباد أنها كانت فاعلة في فرض ضغط على نيودلهي لإعادة التفكير في سياستها بخصوص نزاع كشمير. وهناك خشية من أن تخلّي باكستان عن العنف عبر الحدود سيقلل من حوافز الهند للتفاوض. ولكن الهند بالمقابل تعتقد بأنها قامت بخطوة كبيرة في السنوات الأخيرة نحو فكرة البحث عن تسوية نهائية مع باكستان حول قضية كشمير بدلاً من تجنب المفاوضات. وقد أكد رئيس الوزراء الهندي [السابق]، آتال بيهاري فاجباي، مراراً أهمية وضع نهاية للميراث المر للتقسيم، وذلك بحل نزاع كشمير.[6] ولكن، وفي ضوء عدم الثقة الشديد المتبادل بين الجانبين، فليست الهند في وضع تطمئن فيه باكستان إلى حسن نواياها، وهذا هو بالضبط الدور الذي أخذت تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في شبه القارة الهندية بعد أحداث 11 سبتمبر.

لقد تعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقحم نفسها مراراً لمنع تفاقم الأزمات العسكرية بين الهند وباكستان منذ أن أصبحت شبه القارة الهندية نووية بصورة خفية في أواخر الثمانينيات، أي أن الخوف من تصاعد النزاع بين البلدين إلى حد التهديد باستخدام الأسلحة النووية قد ضمن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. إلا أن الفرصة قد سنحت للولايات المتحدة الأمريكية منذ 11 سبتمبر للتطلع إلى ما هو أبعد من إدارة الأزمة وباتجاه إيجاد حل نهائي للنزاع بين الهند وباكستان. لقد أصبحت

هناك إمكانية حقيقية لبدء عملية سلام في شبه القارة الهندية بتشجيع ودعم من الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً إلى التحسن المتزامن غير المسبوق في علاقاتها بالطرفين، الهند وباكستان، منذ 11 سبتمبر.

ظلت العلاقات الأمريكية مع الهند وباكستان خلال الحرب الباردة لعبة صفرية الحاصل، ولكن عندما بدأت الهند بالتخلي عن التوجه المناهض للغرب في سياستها الخارجية واقتربت أكثر باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية في التسعينيات، بدأت نيودلهي تشعر أن واشنطن يمكن أن تصبح طرفاً يعتمد عليه في تطبيع العلاقات المثقلة بالأزمات مع إسلام أباد.

كما أن التزام إدارة بوش الحازم بمكافحة الإرهاب أينما كان وضغطها على الجنرال مشرف لوضع حد للإرهاب عبر الحدود بعد أحداث 11 سبتمبر، أتاح للهند أن تشجع على نحو حذر مساعدة مقدمة من طرف ثالث للتخفيف من حدة التوتر وحل النزاع مع باكستان. وكانت الهند قد رفضت بشدة، ولعدة عقود سابقة، أي تدخل خارجي في نزاعها مع باكستان؛ فقد كان التنافر بين الهند والغرب خلال الحرب الباردة يعني أنه لم يكن ممكناً للهند أن تتقبل بأي حال من الأحوال تدخل الولايات المتحدة الأمريكية كوسيط محايد حول مسألة كشمير. أما منذ 11 سبتمبر فقد تبين للهند أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد برزتا باعتبارهما القناتين الوحيدتين للاتصال السياسي مع باكستان. وأصبح الأنجلو-أمريكيون، الذين لم يكونوا موضع ثقة في الهند لميلهم المزعوم لصالح باكستان بخصوص قضية كشمير خلال الحرب الباردة، يعتبرون الآن في نيودلهي شركاء محتملين في تحولات منطقة جنوب آسيا.

إن تطبيعاً للعلاقات الهندية-الباكستانية يشمل حلاً لنزاع كشمير من شأنه تحرير منطقة جنوب آسيا من سياسات الكراهية والتطرف الديني والعنف التي أنهكتها منذ التقسيم. لقد جعل النزاع المزمن بين الهند وباكستان من المنطقة واحدة من أشد مناطق العالم تخلفاً. وتتطلب قضية كشمير، القضية العالقة منذ التقسيم، إجابة عن السؤال الجذري المتعلق بالطريقة التي يتعين بها على الهندوس والمسلمين بناء علاقاتهم داخل

شبه القارة الهندية. أما وقد أسست الولايات المتحدة الأمريكية علاقات جديدة مع كل من الهند وباكستان بعد 11 سبتمبر، فقد تكون الآن في وضع يسمح لها بدفع شبه القارة الهندية نحو الوصول إلى حل معقول للنزاع في كشمير، وقيام تعاون اقتصادي إقليمي، وديمقراطية داخلية. إن تطبيع العلاقات الهندية-الباكستانية سيكون مفتاحاً للتحول في شبه القارة الهندية.

وسيكون لتحول كهذا أثر يمتد بعيداً خارج المنطقة. فشبه القارة الهندية هي موطن لثلث المسلمين في العالم، ومن شأن انتصار قيم التنوير في المنطقة أن ترجح كفة الكفاح العالمي ضد المشاعر السياسية المناهضة للحداثة التي كانت حافزاً لمرتكبي هجمات 11 سبتمبر. وتعد المنطقة موطناً أيضاً لأقدم حركات الإحياء الإسلامي، وقد كان للمناقشات حول التوتر بين الإسلام والحداثة في المنطقة أثر عميق على المفكرين المسلمين من المغرب إلى ماليزيا. وإذا حدث تحول حاسم في أفكار المسلمين في المنطقة نحو التوافق مع أفكار تنويرية، فسيتردد صدى ذلك بصورة إيجابية في منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

تحدث الرئيس بوش غداة الانتصار في أفغانستان، الذي كان سريعاً بصورة غير متوقعة، فأعلن في خطابه المثير للجدل عن حالة الاتحاد في 29 كانون الثاني/ يناير 2002، بأن الولايات المتحدة الأمريكية: «ستتولى القيادة بدفاعها عن الحرية والعدالة لأنهما تمثلان الصدق والحقيقة ولا يتبدلان بالنسبة إلى كل الناس في كل مكان».[7] وفيما أصرّ على أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تريد فرض قيمها على الأمم الأخرى، فقد أشار إلى أن من الضروري أن يكون تعزيز الديمقراطية في العالم الإسلامي واحداً من الأهداف الرئيسية للحرب الأمريكية المتواصلة ضد الإرهاب الدولي. وأضاف الرئيس بوش بأن: «الولايات المتحدة الأمريكية ستقف إلى جانب الرجال والنساء الشجعان الذين يدافعون عن هذه القيم حول العالم، بما في ذلك العالم الإسلامي، لأن لدينا هدفاً أكبر من القضاء على التهديد واحتواء الاستياء. إننا نسعى إلى عالم من العدل والسلام يتجاوز الحرب ضد الإرهاب».

تنسجم الفكرة التي ترى أن التركيز الآن يجب أن يتحول إلى تشجيع الديمقراطية في منطقة آسيا التي تمور بالتقلبات مع الإحساس الخاص في الهند بأن التعددية السياسية هي قيمة عالمية وليست نسبية ثقافياً. إن الهند لم تقر قط بالرأي القائل إن الديمقراطية فضيلة غربية ولا تنسجم مع القيم الإسلامية أو الآسيوية، ولعل التجربة الديمقراطية في الهند، بكل عيوبها وتشوهاتها، خير دليل على ذلك. وتدرك الهند الآن بأنه دون نشر القيم الديمقراطية في المناطق المجاورة لها، فإن مستقبلها كأمة متعددة الأعراق والثقافات قد يكون معرضاً للخطر من كل أنواع التطرف الديني الذي يتصاعد الآن. وفي حين أن الهند قد لا تتفق تماماً مع الولايات المتحدة الأمريكية في بعض الأساليب التي ربما يعتزم الأمريكيون استخدامها في المرحلة القادمة من الحرب ضد الإرهاب، فإن أحداث 11 سبتمبر قد جعلت من الأسهل على الهند والغرب أن يعملا معاً للتوسع في مشروع التنوير في منطقة جنوب آسيا وآسيا عموماً.

الفصل التاسع عشر

العنف السياسي والنظام العالمي

بول روجرز

ثمة تعريف للإرهاب يتكرر استخدامه، وهو: «التهديد باستخدام العنف، وبث الخوف من أجل الإكراه والإقناع ولفت انتباه الرأي العام».[1] إن ربط الأعمال الإرهابية بدوافع سياسية قد يعتبر نوعاً من إضفاء الشرعية على أعمال ترغب السلطات العامة عادة في إنكار استحقاقها لهذه الصفة، ولكن معظم المحللين يقبلون السياق السياسي للأعمال الإرهابية، وهذا ما ينعكس بدقة في تعريف واردلو للإرهاب السياسي، الذي هو:

«استخدام العنف، أو التهديد باستخدامه، من قبل فرد أو جماعة، سواء كان ذلك لمصلحة سلطة رسمية أو ضدها، عندما يكون عمل كهذا مصمماً لخلق قلق شديد و/ أو تأثيرات تسبب الخوف لدى مجموعة مستهدفة في دائرة أوسع من الضحايا المباشرين، وذلك بقصد إكراه تلك المجموعات على الإذعان لمطالب سياسية يسعى إليها مرتكبو الفعل».[2]

هناك جانب مهم في مثل هذا التعريف، وهو الإقرار بأن الإرهاب والعنف السياسي ليسا مقصورين على مجموعات غير حكومية؛ فمجموعات كهذه قد تستخدم إرهاباً «تهييجياً» أو «ثورياً»، ولكن الإرهاب «التنفيذي» و«المؤسسي» هو من اختصاص الدول.

هذا توضيح ضروري لأن سلطات الدولة تركّز كلياً تقريباً على التهديدات الموجهة لسلطتها، في حين أن معظم الأعمال الإرهابية تتم في الواقع من قبل الدول ضد شعوبها. وكانت هجمات 11 سبتمبر فريدة من نوعها، ليس بسبب حجم الخسائر في الأرواح، ولكن لأن استخدام العنف السياسي لإحداث خسائر جماعية في النصف الثاني من القرن العشرين كان إلى حد كبير جانباً من سلطة الدولة ولايزال كذلك.

هناك الكثير من الأمثلة على المذابح التي ارتكبت بحق الخصوم السياسيين والمدنيين غير الناشطين سياسياً في جميع أنحاء العالم، من إندونيسيا إلى العراق ومن تشيلي إلى جواتيمالا، وبينها فترات فردية من العنف تتعدى في حجمها كثيراً الخسائر الناجمة عن فظائع 11 سبتمبر. ونضرب على ذلك مثالاً خاصاً باستخدام أسلحة الدمار الشامل الكيماوية في العراق ضد السكان الأكراد في حلبجة في آذار/ مارس 1988، والتي قتل فيها نحو 5000 إنسان؛ ولم تقابل هذه المجزرة بإدانة كافية من الغرب، لأن العراق كان يعتبر آنذاك سداً منيعاً ضد إيران.

يتواصل استخدام الإرهاب في أجزاء عديدة من العالم، بما في ذلك دول تتلقى دعماً دائماً من ديمقراطيات غربية، وتتضمن الأمثلة على ذلك الاعتقال التحفظي دون محاكمة، والتعذيب، واستخدام مجموعات قتل شبه عسكرية، والقيام بعمليات عسكرية مضادة للتمرد ضد السكان المدنيين. يعد الإرهاب، بأي مقياس، من الوظائف الرئيسية للدولة، حتى لو كان الاهتمام الأكبر موجهاً في الوقت الحاضر للإرهاب الذي تقوم المجموعات غير الحكومية ضد الدول الغربية.

إلا أن هذا الفصل سيركز بشكل رئيسي على الأطراف دون مستوى الدولة، مع أن هناك من سيجادل بأن «القوى المحركة» أو المعطيات المتغيرة للأمن الدولي تعني أن تفاعل قوة الدولة مع الأفعال المضادة للدولة أو «المضادة للنخبة» هي التي ستكون لها أهمية خاصة. وفي حين أن تركيزي في هذا الفصل سيكون في جزء منه على هجمات 11سبتمبر وتوابعها وعواقبها، فإن اهتمامي الأساسي سينصب على القضايا الأوسع المتعلقة بالأمن الدولي، والتي ستقرر على الأرجح، كما سوف نؤكد، طبيعة ومدى الصراع في العقدين أو الثلاثة عقود القادمة، بما في ذلك العنف السياسي.

تبعاً لذلك فإني أريد فحص القوى المحركة الرئيسية للنزاع أو انعدام الأمن ووضعها مقابل النموذج الأمني الغربي الحالي، والتثبُّت مما إذا كان هذا النموذج قابلاً للاستمرار أم لا. وأود تحليل الفكرة القائلة بأن الدول الصناعية المتقدمة مكشوفة بما فيه الكفاية للعنف السياسي والحرب غير المتماثلة (asymmetric warfare)، بحيث إن من

مصلحتها معالجة جذور انعدام الأمن، والتساؤل فيما إذا كانت صدمة 11 سبتمبر ستعزز تلك العملية أم ستعوقها.

اتجاهات النزاع وانعدام الأمن

من المحتمل أن تكون هناك ثلاث قوى محركة رئيسية للنزاع وانعدام الأمن خلال العقود القليلة القادمة، وهي: الانقسامات الاقتصادية ـ الاجتماعية، والقيود البيئية، وانتشار التقنيات العسكرية. تنتج الأخيرة إلى حد كبير بسبب دوافع وزخم سنوات الحرب الباردة؛ وتشمل انتشار أسلحة الدمار الشامل، والصواريخ البالستية والصواريخ الجوالة (كروز)، والقذائف الشديدة التدمير، وقدرة المجموعات شبه العسكرية على استهداف مراكز القوة الاقتصادية أو السياسية باستخدام أسلحة وتكتيكات بدائية نسبياً.

أما بخصوص الانقسامات الاقتصادية ـ الاجتماعية فقد كان التوجه العالمي في العقود الأخيرة يتسم بتحقيق تقدم سريع لما يقارب ملياراً من البشر مخلَّفين وراءهم المليارات الخمسة المتبقية، مع تضاعف نسبة الفارق تقريباً بين الـخُمس الأول من الأغنياء والخمس الأخير من الفقراء في العالم. وقد اتسعت الفجوة بشكل ملحوظ في الثمانينيات والتسعينيات، وتشير الاتجاهات الديمغرافية والاقتصادية إلى أن هذه الفجوة تزداد اتساعاً. تتركز المجتمعات النخبوية في منطقة شمال الأطلسي وفي بعض دول غرب المحيط الهادي، مع وجود نخب لا بأس بها في عدة دول فقيرة وأقليات مهمشة في بعض الدول الغنية.

ويبرز شكل من أشكال العنصرية الاقتصادية في الوقت الذي تندفع فيه النخبة بعيداً أمام البقية، وتنتج السوق الحرة المعولمة بقعاً من النمو الاقتصادي ولكنها تفشل في تحقيق أي قدر من العدالة. تحدث هذه العملية في إطار تحسن جوهري طرأ على التعليم الأساسي ومحو الأمية والاتصالات، أدى إلى جعل عدد أكبر من الناس يشعرون بمدى هامشيتهم، وأدى هذا بدوره إلى بروز ظاهرة «الفقراء المطلعون» وثورة كامنة تغذيها آمال محبطة.

ينتج عن ذلك غالباً ضغوط كبيرة ومتزايدة للهجرة، ومشكلات الجريمة المستوطنة، وحركات تمرد وعصيان مسلح ضد النخبة في أجزاء كثيرة من العالم تنشأ غالباً من بروز حركات اجتماعية متطرفة. ومن بين الأمثلة العديدة على تلك الحركات حركة التمرد زاباتيستا في المكسيك، وحركة الدرب المضيء في بيرو، وحركة القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC) في كولومبيا، والثورة المريرة المناهضة للسلطة والحرب الأهلية في الجزائر، وحركة تمرد ماويّة في نيبال، وحركات عصيان مسلح استطال أمدها في أنحاء متفرقة من الشرق الأوسط وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. وينبغي أن نتوقع استمرار هذه النزاعات وازدياد أثرها.

تظهر القيود البيئية بصورة رئيسية حتى الآن على شكل نزاعات على الموارد. ومن الأمثلة البسيطة على ذلك النزاعات في أفريقيا حول معادن الكوبالت والماس والتانتالوم والفوسفات الصخري، ولكن أبرز الأمثلة مصدرها التركيز المهم لثلثي احتياطات العالم المؤكدة من النفط في منطقة الخليج العربي. ومع تزايد اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على النفط المستورد، والذي وصل الآن إلى ما يزيد على 60٪ من استهلاكها مقارنة بنحو 10٪ قبل 30 سنة، فإن أحد العوامل الرئيسية في السياسة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية أصبح يتمثل في تكثيف إقامة القواعد العسكرية في المنطقة؛ بما في ذلك نشر الأسطول الخامس في الخليج العربي ووجود عسكري جوي كبير في المملكة العربية السعودية. وبالمقابل كان أحد الحوافز الرئيسية لشبكة القاعدة، إضافة إلى الدعم المحلي الواسع، المعارضة العنيفة المتزايدة لهذا الوجود.

ومع ذلك فهناك تأثيرات بيئية عالمية معينة يحتمل أن تكون لها آثار أكبر على المدى الأبعد. ففي الثمانينيات أخذ يظهر تغير بيئي عالمي ناتج عن النشاط الإنساني مع تطور استنزاف طبقة الأوزون نتيجة لملوثات الكلوروفلوروكربون. ولكن لم تكن تلك المشكلة سوى مشكلة بسيطة نسبياً تسهل معالجتها وقد تم اتخاذ إجراءات في هذا الشأن، رغم أنها لم تكن كافية لتجنب بعض المشكلات البيئية الجدية. الأهم من ذلك بكثير هي ظاهرة تغير المناخ الناتجة بشكل رئيسي عن انبعاث غازات الكربون بسبب الاحتراق الزائد للوقود الأحفوري.

كان من المفترض إلى عهد قريب، أن تظهر التغيرات الرئيسية للمناخ بوضوح في المناطق المعتدلة مسببة مشكلات جوهرية ليس أقلها اضطرابات حادة في الطقس، وأن هذه التأثيرات ستكون ملموسة على الأقل في دول غنية ذات قدرة أفضل على مواجهتها. ولكن ما أصبح واضحاً الآن هو أن تغير المناخ سيكون أثره الأعمق، في الغالب، على المناطق المدارية وشبه المدارية التي تعيش فيها أغلبية سكان العالم.[3] وأصبح من المحتمل تزايد حالة الجفاف في المناطق الاستوائية، وما يصاحب ذلك من تأثيرات عميقة على قدرة البيئة على توفير أسباب الحياة في بعض أكثر أراضي العالم خصوبة في إنتاج المحاصيل. وسيكون من نتائج ذلك عجز كبير على المستوى الإقليمي في توفير الغذاء يتجاوز بكثير تأثير المجاعات الكبرى في القرن الماضي، مما سيضع عبئاً هائلاً على الأنظمة الاجتماعية ـ الاقتصادية، ويفاقم إلى حد كبير الضغوط التي تؤدي إلى الهجرة.

بالإجمال، فإن اقتران الانقسامات الاجتماعية ـ الاقتصادية بالقيود البيئية يعني تعزيزاً لمشكلات النزاعات البيئية، وانعدام الأمن الناشئ عن الهجرة الواسعة، وفوق كل شيء قيام حالات التمرد المضاد للنخبة، وبعض هذه المشكلات يتجاوز الحدود القومية، فيما يتعلق بطبيعتها وتأثيراتها. لا يمكن التنبؤ بنتائج تطورات كهذه، ولكن ما ينبغي توقعه هو احتمال بروز حركات اجتماعية متطرفة، غالباً ما تكون مضادة للنخبة بطبيعتها وتستقطب تأييداً كبيراً من الأغلبية المهمشة.

قد تمتد جذور حركات كهذه، في ظروف وحالات مختلفة، إلى أيديولوجيات سياسية أو معتقدات دينية أو انتماءات عرقية أو قومية أو ثقافية أو، على الأرجح، مزيج معقد من عدة احتمالات من هذا النوع. وقد تركز مثل هذه الحركات على معارضة أفراد أو مجموعات، ولكن أكثر المظاهر شيوعاً على الأرجح هو معارضة مراكز القوى القائمة.

وقد توجه مجموعات دون مستوى الدولة نشاطاتها ضد النخبة في بلدها أو ضد مصالح أجنبية أو قد تنجح في الاستيلاء على السلطة في دول في الجنوب، وستصنَّف

عندئذ، دون شك، باعتبارها دولاً "مارقة" فيما هي تتوجه بردودها إلى الشمال. ما يمكن قوله، وطبقاً للتوجهات الحالية، هو أن العمل المضاد للنخبة سيبقى ظاهرة جوهرية خلال السنوات الثلاثين القادمة، مدفوعاً جزئياً بانقسامات اجتماعية ـ اقتصادية آخذة في الاتساع وتؤدي القيود البيئية إلى زيادتها.

بالإضافة إلى ذلك، ربما تقوم هذه الحركات في بعض الحالات بأعمال متطرفة، تشمل الرغبة في إحداث خسائر بشرية ضخمة. وربما تأتي قيادات هذه الحركات من قطاعات بالمجتمع تتصف بالتعليم الجيد والثراء النسبي. وإذا نجحت هذه القيادات في إحداث تغيير ثوري مضاد للنخبة، فربما تؤسس أنظمة صارمة وسلطوية تشكل فيها هي نفسها النخبة الجديدة. وفي معظم الحالات ستكون هذه الحركات وما ينتج عنها من مراكز قوة سياسية خاضعة للهيمنة الذكورية.

تجري توجهات كهذه في إطار قدرة مثبتة على القيام بالعنف السياسي للتأثير على مراكز القوة، على الرغم من أن بعض المحاولات البارزة في منتصف التسعينيات لم تنجح في تحقيق أثرها التام. ومع ذلك، فهناك أمثلة عديدة تتراوح بين تفجيرات حركة الدرب المضيء للأحياء الراقية في ليما، وتفجيرات المنطقة التجارية المركزية في كولومبو من قبل جبهة تحرير نمور التاميل. وقد قامت مجموعة جزائرية بمحاولة فاشلة للاندفاع بطائرة مختطفه والارتطام بها في قلب باريس عام 1994، كما حاولت طائفة دينية يابانية قتل الآلاف بإطلاق غاز أعصاب في مترو أنفاق طوكيو بعد عام من ذلك. وفي منتصف التسعينيات شرع الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت بتنفيذ سلسلة من التفجيرات في أهداف اقتصادية وشبكات نقل في مركز مدينة لندن في بريطانيا، حققت تأثيرات سياسية مهمة، وإن كانت قد أبقيت إلى حد كبير في طي الكتمان.[4]

وتعرضت القوات الأمريكية في الخارج للعنف السياسي خلال عقدين من الزمن؛ بدءاً من تفجير السفارة الأمريكية ومقر قوات المارينز في بيروت عام 1983، مروراً بتفجيرات أبراج الخبر والسفينة الحربية "كول" والهجمات على السفارة الأمريكية في كل من نيروبي ودار السلام في العقد التالي. ولعل أهم هذه الأحداث كان محاولة

تدمير مركز التجارة العالمي عام 1993، وهو الهجوم الذي لو نجح لتسبب في قتل عشرة أضعاف الذين قتلوا في الأحداث الفظيعة في 11 سبتمبر 2001.

هناك، إذاً، سجل حافل بالأعمال المضادة للنخبة، لم يكن ملموساً على نطاق واسع قبل 11 سبتمبر، ولكن ما كان أقل وضوحاً هو الموضوع الأوسع المتعلق بالمعطيات الأمنية المتغيرة رغم أن تحليلاً كهذا ليس بالشيء الجديد. وكمثال مبكر على ذلك يبرز ما كتبه إيدوين بروكس قبل أكثر من 25 عاماً، حيث أعرب عن قلقه من الخطر الناشئ عن:

«كوكب مزدحم ومتوهج بتفاوت هائل في الثروة تدعمه قوة طاغية، ولكنه مهدد دوماً من قبل أناس يائسين يعيشون في جيتوهات العالم». [5]

النموذج الأمني الأمريكي

كيف يمكن مقارنة هذا التحليل للاتجاهات الأمنية الدولية بمنظور الغرب بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص؟ وهل هناك ما يشير إلى ضرورة التعامل مع "القوى المحركة" الأساسية لانعدام الأمن المحتمل، أم هل يقتصر الأمر فقط على الإبقاء على النظام القائم؟

وصف جيمس ولسي، أول رئيس لوكالة الاستخبارات المركزية في عهد الرئيس بيل كلنتون، التحدي الأمني لفترة ما بعد الحرب الباردة بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بقوله إن الولايات المتحدة الأمريكية قد ذبحت التنين (التهديد السوفيتي) ولكنها تعيش الآن في غابة مليئة بالأفاعي. [6] تشمل الغابة الدولتين المنافستين المحتملتين، روسيا والصين، على الأقل في المدى البعيد، ومنطقتين في حالة دائمة من عدم الاستقرار، هما شمال شرق آسيا والشرق الأوسط. وتتصف المنطقة الأخيرة بأهمية خاصة نظراً إلى التركيز الملحوظ على الاحتياطيات النفطية فيها. وتشمل التهديدات الأقل وضوحاً الإرهاب والاضطرابات التي مصدرها الدول "المارقة" والدول الفاشلة على حد سواء، وخصوصاً عندما يؤثر ذلك في مصالح الولايات

المتحدة الأمريكية. يمكن قبول هذا المنظور، إلى حد ما، من قبل الحلفاء الرئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية في أوربا وغيرها، ولكن بشكل أقل وضوحاً وبوجود بعض التحفظات حول الافتقار إلى رؤية تأخذ في الحسبان بعض الفروق المتصلة - على الأقل - بمنطقة الشرق الأوسط.

لقد تغير الموقف العسكري للولايات المتحدة الأمريكية تغيراً كبيراً في أعقاب الحرب الباردة خلال التسعينيات، فقد تراجع عدد الأفراد في الجيش والبحرية وسلاح الجو بنسبة 30٪، في الوقت الذي حوّلت فيه هذه القوات توجهها نحو الانتشار السريع، ونشر القوات في أماكن بعيدة، ومكافحة حالات التمرد، والعمليات الخاصة. أما مشاة البحرية (المارينز) بقدراتها البرمائية فقد احتفظت بمعظم قوتها. وربما تم تخفيض الموازنة العسكرية ولكن القوات الموجودة ضخمة، خصوصاً في غياب أي نوع من التهديد من حلف وارسو المندثر. وتعد القوة العسكرية الأمريكية اليوم، بكل المقاييس، الأقوى في العالم.

سلكت بعض الدول الكبرى الحليفة في الناتو طريقاً مماثلاً، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية بقيت متفوقة، حيث تركز الاتجاه العام على إدامة وتعزيز القدرة على التدخل في النزاعات الإقليمية التي تعتبر فيها المصالح القومية مهددة. وأصبح ترويض الغابة بديلاً من ذبح التنين. قد لا تكون طبيعة وقدرات تلك «الأفاعي» واضحة تماماً، وهي المشكلة التي عبر عنها بصراحة لافتة الرئيس جورج بوش في إحدى الكلمات التي ألقاها في بدايات الحملة الانتخابية له في كانون الثاني/ يناير 2000 بالقول:

«كان عالماً خطراً، وكنا نعرف بالضبط من كانوا "هم". كنا نحن في مواجهتهم، وكنا نعرف "أولئك" الذي نواجههم. أما اليوم فلسنا متأكدين من هم "أولئك" الذين نواجههم، ولكننا متأكدون أنهم موجودون».

رغم التغييرات العسكرية العديدة، فقد كانت وجهة نظر اليمين الجمهوري في أواخر عهد كلنتون بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تقوم بدورها الصحيح في متابعة تعزيز مصالح الولايات المتحدة الأمريكية على المسرح الدولي، وتطوُّر موقف

أحادي ملحوظ مبدئياً في الكونجرس الذي يسيطر عليه الجمهوريون. وهذا جزء من وجهة نظر أوسع ترى أنه ينبغي اعتبار القرن الحادي والعشرين القرن الأمريكي.[7] تم إبداء هذا التوجه قبل انتخاب الرئيس بوش؛ وذلك عندما رفض مجلس الشيوخ المصادقة على معاهدة الحظر الشامل لإجراء التجارب النووية، ومعارضة اقتراحات حظر الألغام المضادة للأفراد وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

تضمن الموقف الأحادي، في الفترة التي تلت انتخاب الرئيس بوش وسبقت وقوع أحداث 11 سبتمبر، الانسحاب من بروتوكول كيوتو حول التغيّرات المناخية، وفقدان الاهتمام بمقترحات السلام في الشرق الأوسط، وتوقف الاتصالات الدبلوماسية مع كوريا الشمالية، ومعارضة مقترحات الأمم المتحدة حول السيطرة على الإرهاب، وموقفاً متزايد النقد للمفاوضات حول تعزيز معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية والسامّة لعام 1972. لا يعني ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت أحادية في كل شيء، وهي النقطة التي أبرزها شارلز كروثامر بصورة تدعو للإعجاب، إذ كتب في حزيران/ يونيو 2001 يقول:

«نعم لتعددية الأقطاب عندما لا يكون هناك بديل لذلك، ولكن ليس عندما يكون هناك بديل. وليس عندما يكون لدينا هذا التفاوت في القوة الذي نتمتع به اليوم، والذي وفر للنظام الدولي استقراراً وهدوءاً ضروريين لم يعرفهما منذ قرن على الأقل. إن البيئة الدولية ستتمتع في الأغلب بالسلام تحت هيمنة أحادية. فضلاً عن ذلك فنحن لسنا مجرد أيّ هيمنة؛ نحن ندير إمبراطورية فريدة في صفاتها الحميدة».[8]

وهكذا، فإذا كان عقد الاتفاقيات في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية فهي مقبولة، كما في حالة توسيع عضوية حلف الناتو واتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا). ولكن هذه السياسة انتقائية للغاية، وتناسب نموذجاً تكون فيه المصالح الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية تفوق كل ما عداها، وذلك عندما تكون الطريقة الوحيدة لضمان السلام والرخاء هي إعطاء الولايات المتحدة الأمريكية حرية التصرف، بغض النظر عن تأثير ذلك على العالم بشكل عام وحتى على حلفائها بشكل خاص.

تداعيات أحداث 11 سبتمبر

كان هناك دعم ملحوظ للولايات المتحدة الأمريكية في الفترة التي تلت مباشرة فظائع 11 سبتمبر 2001، مع توقع بأن إحدى النتائج ستكون اعتراف واشنطن بالحاجة إلى التعاون التعددي الوثيق عند اتخاذ أي قرار بالرد على تلك الفظائع. وما حصل أن الرد، خارج نطاق التعاون الاستخباري والأمني، كان عملية عسكرية كبرى تمت أساساً بصورة أحادية. وتضمنت هذه العملية الانضمام إلى قوات المعارضة في الحرب الأهلية الأفغانية لدحر نظام طالبان، واستخدام حملة مستدامة من القصف أدت أيضاً إلى مقتل عدة آلاف من المدنيين. وأسفرت العملية عن انسحاب معظم ميليشيات طالبان دون أن يستسلموا، وذابوا مرة أخرى في مجتمعاتهم دون إيقاع خسائر تذكر من القتلى والأسرى بين القيادات. وينطبق هذا الأمر على شبكة القاعدة أيضاً التي دمرت منشآتها في أفغانستان إلى حد كبير، ولكنها لم تفقد سوى القليل من قادتها ونجحت في الهرب والاختفاء، إلى درجة جعلت موظفاً كبيراً في مكتب التحقيقات الفيدرالي يستنتج أنها لم تفقد من قدرتها المحتملة على العمل إلا نحو 30٪.[9]

وبعد انتهاء أكثر مراحل الحرب شدة، مباشرة، تردت أفغانستان في حالة ساد فيها القتال بين أمراء الحرب واللصوصية، فيما عدا مراكز سكانية قليلة أبرزها كابول التي وفرت فيها قوة حماية أمنية دولية بعض الاستقرار. في غضون ذلك استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية التوسع في قواعدها في أفغانستان وطاجكستان وقرغيزيا وأوزبكستان، وإدامة وجود عسكري في باكستان، بل والحصول على تسهيلات في بلغاريا تتعلق بتوفير قواعد للطائرات الخاصة بتزويد الوقود جواً، وهو أول وجود لقوات أجنبية في ذلك البلد منذ عام 1946.

يمكن القول بصورة عامة إن أحداث 11 سبتمبر والحرب التي أعقبتها قد عززت إلى حد كبير المنظور الأحادي للولايات المتحدة الأمريكية. وشمل هذا، في الإطار الأوسع، معارضة قوية لمزيد من المفاوضات المتعددة الأطراف حول تعزيز معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية، وتشكيل محاكم عسكرية تنعقد سراً لمحاكمة إرهابيين مشتبه

بهم، والانسحاب من معاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ البالستية. وهذا القرار الأخير، الذي اتخذ في أوائل كانون الأول/ ديسمبر 2001، تزامن مع اختبار "متكرر" لنظام الصواريخ النووية الاستراتيجية "ترايدنت"، وهو تذكير قوي برغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على دفاعات صاروخية في الوقت نفسه الذي تحتفظ فيه بأقوى القدرات النووية الهجومية في العالم.

أما ما يتعلق بـ «الحرب ضد الإرهاب» نفسها، فقد كان هناك تكثيف في القول والفعل. فبالإضافة إلى تأسيس شبكة من القواعد الممتدة في آسيا الوسطى، فقد تم تقديم مساعدات عسكرية إضافية للفلبين لمساعدتها في عملياتها ضد تمرد الميليشيات الإسلامية المسلحة. وستشهد الموازنة الدفاعية في السنوات القادمة زيادة كبيرة جداً في الإنفاق العسكري، قياساً إلى الزيادات التي تمت المصادقة عليها للسنة المالية 2002. وتشكل الزيادة في الموازنة الدفاعية الأمريكية لعام 2003 ما يعادل 150٪ من مجمل الموازنة الدفاعية لبريطانيا، مع التركيز الكبير على الجوانب الأكثر صلة بالعمليات المتدنية الشدة وعمليات مكافحة حالات التمرد. لقد أصبحت مواصلة السيطرة هي الموضوع الأساسي للنموذج الأمني.

يعكس الخطاب السائد أيضاً هذه التطورات في الموازنة، فالموضوع الأساسي يتعدى المقولة التي تمت تجربتها جيداً: «إذا لم تكن معنا فأنت ضدنا»، لأن هناك تركيزاً واضحاً من واشنطن على تحديد من هو «ضدنا». ويبرز ذلك في خطاب حالة الاتحاد لعام 2002، والذي أشار فيه الرئيس بوش إلى «محور الشر» ليشمل العراق وكوريا الشمالية وإيران، وكان إدراج الأخيرة مفاجئاً ومثيراً لفزع الدبلوماسيين الأوربيين.

الاتجاهات المستقبلية في العنف السياسي، والبدائل

ما العلاقة بين هجمات 11 سبتمبر ونتائجها عند التحليل الأكثر عمومية لتوجهات انعدام الأمن الدولي؟ وهل ستجعل إعادة فحص النموذج الأمني الغربي أكثر احتمالاً أم أقل احتمالاً؟ النقطة الأولى التي يجب تأكيدها هي أن هجمات القاعدة لم يكن

مصدرها أشخاصاً مهمشين يائسين من طبقات متدنية عبر العالم، ومدفوعين إلى العنف بسبب إحباطهم من إمكانية حدوث تغيير سلمي. مع ذلك فإن سياق تطور شبكة القاعدة يشير إلى وجود علاقة من جوانب عدة.

أولاً، لقد أثبتت هجمات 11 سبتمبر وبطريقة مرعبة مدى انكشاف دول متقدمة جداً أمام عمل شبه عسكري غير متماثل. وثانياً، ينشأ دعم القاعدة جزئياً من معارضة الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، والتي تعززها حالة من عدم الرضا تسود في أوساط «الأغلبية السكانية» من الشبان المتعلمين في المنطقة. وأخيراً، والأكثر أهمية أن رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية لم يتوخَّ معالجة صلب القضية التي تستند إليها قوة هذه الشبكة وشبكات أخرى، ولكنه سعى إلى مواصلة السيطرة بنشاط كبير وبالمزيد من القوات العسكرية.

يشير التحليل الأكثر عمومية إلى أن الدوافع الأساسية الناجمة عن الانقسامات الاجتماعية ـ الاقتصادية والقيود البيئية ستؤدي إلى مزيد من المواجهة وعدم الاستقرار يتمثل معظمه في ميل متزايد نحو التمرد على النخبة. وينتج عن ذلك أحياناً الكثير من أعمال العنف، بما في ذلك خطر وقوع خسائر جماعية ناتجة عن هجمات مماثلة لهجمات 11 سبتمبر أو أسوأ منها. إلا أنه سيكون هناك، بالمقابل، نشاط قوي مضاد للتمرد من قبل القوات العسكرية وشبه العسكرية للنخب المحلية، وعمليات كبيرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب. والنتيجة المرجحة على المدى البعيد هي دورة أو حركة لولبية من العنف بين النخب والحركات المضادة للنخب.

وفي حين أن بديلاً يتبدى على المدى القريب قد يتضمن تعاوناً أكبر في عمليات مكافحة الإرهاب مع التشديد على أسلوب العمل الجماعي، فإن العمليات البعيدة المدى تتطلب تغييراً جوهرياً في السياسات الغربية يهدف إلى القضاء على الانقسامات الاجتماعية ـ الاقتصادية والانخراط في إدارة فاعلة للبيئة ترتبط باقتصادات مستدامة. يتطلب ذلك إدخال تغييرات جذرية على السياسات المتعلقة بأزمة المديونية، وتشجيع إصلاحات تجارية ترتبط مباشرة باحتمالات التجارة مع الجنوب، وتشجيع تعاون

اقتصادي من أجل تنمية منتجة ومستدامة. كما يتطلب الأمر إعادة تقييم جذري في مواقف الدول الواقعة في نصف الكرة الشمالي من النمو الاقتصادي، يركز على العمل الفاعل لمواجهة تغيرات المناخ والاستنزاف الزائد للموارد.

في أعقاب 11 سبتمبر أصبح التكهن بحدوث تغيير كهذا على النموذج في المدى القريب سلبياً. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، على الأقل، فإن تضافر وجود إدارة يمينية ملحوظة، خصوصاً في المسائل الأمنية، مع الآثار المحلية الجارحة والبعيدة الأثر للهجمات قد أديا إلى إعادة تعزيز النموذج الحالي القائم على مواصلة السيطرة، وإرجاء الاهتمام بمشكلات عدم الاستقرار والتهديدات المنطلقة من الغابات المليئة بالأفاعي، ولم يتم القيام بمحاولة تُذكر لفهم القضايا الجوهرية ومعالجتها.

حرب بلا نهاية!

رغم أن التعاطف الأوربي مع الولايات المتحدة الأمريكية إزاء الهجمات على واشنطن ونيويورك بقي قوياً لبضعة أشهر، فقد كان هناك قلق متزايد حول الموقف الأمريكي الأحادي قبل 11 سبتمبر وبعده. اتخذت الحكومات الأوربية، لأسباب متنوعة، مواقف مختلفة عن مواقف الولايات المتحدة الأمريكية في طائفة واسعة من القضايا: بدءاً بقضايا الحد من التسلح، مثل الدفاع الصاروخي ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والسيطرة على الأسلحة البيولوجية والألغام المضادة للأفراد ونقل الأسلحة الخفيفة؛ وانتهاء باهتمام أكبر بالاستقرار في شمال شرق آسيا والشرق الأوسط. ويبقى هناك اتفاق واسع في وجهات النظر حول بعض القضايا العالمية، مثل نشاطات منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولكن الأوربيين يبدون اهتماماً أكبر بقضايا مثل الديون وتغير المناخ. كل هذا يوجد ضمن إطار قلق حقيقي حول التصميم الواضح للولايات المتحدة الأمريكية للعمل كقوة عظمى متفردة، دون اهتمام يذكر بوجهات نظر حلفائها المفترضين.

وفي نطاق أوسع هناك تحليلات سياسية في معظم أنحاء العالم تختلف بشكل جوهري عن النظرة الأمريكية إلى العالم. أحد هذه التحليلات، والذي نشر بعد وقوع

الهجمات بوقت قصير، أدان هذه الهجمات باعتبارها مريعة وخسيسة ولا تغتفر، ولكنه يحذر من استخدام تلقائي «لقبضة حديدية» يتجاهل الموضوع الأساسي. ويشير التحليل إلى استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقوة دون تمييز، وإلى مشاعر المرارة السائدة في معظم أنحاء الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا الموجهة جزئياً نحو الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها موجهة أيضاً ضد الأنظمة الاستبدادية في دول تعتمد على الدعم المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية، ويختتم التحليل بالقول:

«الموقف الوحيد الذي سيسهم فعلاً في الحفاظ على الأمن والسلم العالميين هو أن تعمد واشنطن إلى معالجة جذور الإرهاب وليس أعراضه. على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد النظر في سياساتها في الشرق الأوسط والعالم الثالث وتُدخل عليها تعديلات جذرية، وأن تدعم – من باب التغيير – إجراءات لن تقف حائلاً دون تحقيق المساواة والعدل والسيادة الوطنية الحقيقية لشعوب مهمشة حالياً. وإن اتباع أيّ طريق أخرى سيؤدي إلى حرب لا نهاية لها».[10]

إن التكهن المرجح، على الأقل في الوقت الحاضر، هو أن تشتعل حرب بلا نهاية، مع ازدياد كبير في مخاطر العنف السياسي من قبل النخبة وضد النخبة على حد سواء. وهناك احتمال بديل يتمثل في أن تؤدي صدمة 11 سبتمبر إلى تشجيع الأفراد ومجموعات المواطنين، والمثقفين، والقادة السياسيين في الواقع على إدراك الأهمية الأمنية لما حدث على المدى البعيد، ومضاعفة الجهود في سبيل تحقيق عالم أكثر مساواة واستقراراً.

إنها أساساً مسألة خيار، وسيتبين على الأغلب أن العقد القادم سيكون محورياً في تقرير مدى عدم الاستقرار الدولي والعنف السياسي. وتوحي النتائج الأولية لأحداث 11 سبتمبر بالتمسك بالنموذج القديم، ولكن هناك فرصاً لا حصر لها باحتمال إجراء مزيد من التحليل وإثبات فشل ذلك الأسلوب. وتقع على عاتق أولئك الذين يستطيعون القيام بذلك، سواء كانوا أكاديميين أو ناشطين في الحياة العامة أو سياسيين أو غيرهم، مسؤولية كبيرة بهذا الخصوص.

الفصل العشرون

السياسة العالمية كالمعتاد بعد 11 سبتمبر: تبرير الواقعية

كولن جراي

نظراً إلى أن وسائل الإعلام العالمية تعيش الآن على ما يبدو جديداً في «الأخبار»، فإن من شأن أي حدث درامي أن يسوَّق من قبل هذه الوسائل على أنه فاتحة لعهد جديد. بيد أن الصفة الدرامية لأي حدث يجب ألا تؤخذ دليلاً على أهمية ذلك الحدث. قد يسجل 11 سبتمبر علامة كاملة (عشرة على عشرة) من حيث الصدمة التي أحدثها، بل بالفعل تبدو الأحداث كأنها من وحي سيناريوهات هوليوود، ولكن ما هي أهميتها حقاً لمستقبل السياسة العالمية؟

أود أن أطرح في هذا الفصل الجدلية البسيطة القائلة بأن النهج التقليدي لفن إدارة شؤون الدولة مازال قائماً. زيادة على ذلك، فإن لدي شعوراً قوياً، بأن كتب التاريخ المدرسية، بعد قرن من الآن، سوف تتباين في تقييمها لأحداث 11 سبتمبر، فقط من ناحية أن بعضها قد يولي لأحداث ذلك اليوم حاشية مطولة، بينما يوليها آخرون فقرة في متن الكتاب. وبعبارة أخرى، فإن لأحداث 11 سبتمبر أهمية أقل بكثير مما بدا للعيان في أواخر عام 2001. يغطي هذا الفصل مساحتين متمايزتين: الأولى، هي ضرورة إخضاع أحداث 11 سبتمبر وانعكاساتها المباشرة للتحليل من منطلق ما تسلطه من أضواء على الكيفية التي تعمل بها السياسة العالمية، بالإجابة عن السؤال التالي: هل ثبتت صحة مبدأ الواقعية؟ والأخرى أنه إذا تم التوصل إلى اقتناع بأن الواقعية مازالت قائمة وصحيحة، فهل أدت أحداث 11 سبتمبر إلى حدوث تغييرات رئيسية واضحة في السلوك السياسي ضمن النموذج الواقعي؟ فهل من المرجح مثلاً بروز تغيرات دائمة في الاصطفافات السياسية كنتيجة لهذه الأحداث المروعة؟ وهل يمكن،

على النطاق الأوسع، أن تتمخض هذه الأحداث عن إنشاء تحالف عالمي ضد الإرهاب، أو على نطاق أضيق، وهل من الممكن أن تعمل مجموعة الثماني (G-8) معاً كمنظومة قوى حقيقية؟ إن المراهن الذكي، كما سوف نرى، سوف يتفادى الرهان على هذين الاحتمالين.

إن مجرد الجدال حول الافتراض القائل بأن الأحداث الأخيرة قد شهدت ثبات صحة الواقعية أمر يدعو إلى العجب في حد ذاته، لأنه من الصعوبة بمكان تحديد نموذج بديل للسياسة العالمية يمتلك قدرة تفسيرية كافية ومناسبة. يفترض مبدأ الواقعية وجود عالم ذي طبيعة تركيبية فوضوية، تسعى بالضرورة من خلاله الدول القادرة على فعل ما تريد – وهي اللاعب الرئيسي – إلى كسب مزيد من القوة والنفوذ، تحقيقاً لمصالحها القومية. إن جميع اللاعبين، والشخصيات الرئيسية والثانوية على المسرح، قد قاموا باتباع النص الواقعي. فالعالم لم يتحول سياسياً، وليس من المتوقع أن يكون على وشك أن يفعل ذلك. وإذا كان هناك من تحول من الممكن إيجاد الدلائل عليه، ولو بدرجة محدودة، كالقول جدلاً بأن تحولاً جذرياً ما قد حصل، فإننا لا نرى مثل هذا الدليل، إلا ربما من خلال إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام قوتها العسكرية ضد «المجاهدين» من جماعة طالبان الذين لا حول لهم ولا قوة.

وحتى في ذلك الميدان الدرامي نسبياً، فإن النهج الاستراتيجي التقليدي مازال قائماً. إن أسلوب «الحرب المشتركة» التي تجمع في بوتقة واحدة عمليات القوات الخاصة، والمركبات الجوية غير المأهولة، وقاذفات القنابل البعيدة المدى التي تلقي بقذائفها من نوع ذخائر الهجوم المباشر المشترك (JDAMS)،[1] والنظم الفضائية، تشكل بكل تأكيد إبداعاً في النسيج التكتيكي والعملياتي للتاريخ الاستراتيجي. بيد أن السكك الحديدية، والتلغراف الكهربائي، والمدفعية القوسية، والمكننة الكثيفة، كانت إدخالات مبتكرة في أيامها أيضاً.

إن ما شاهدناه حتى الآن، في البعد العسكري للحرب، ضد أولئك الذين يفترض أنهم كانوا المسؤولين عن أحداث 11 سبتمبر، أمر يدعو إلى الإعجاب حقاً، من الناحية

الفنية. ولكننا لم نشهد في تلك الحرب حتى الآن وجود أي دليل مقنع على أن النظام (اللانظام) العالمي الواقعي يمر ببعض التحولات في كينونته، أو أن يكون قد تم كشف النقاب عن أنه كمفهوم تنقصه القوة التفسيرية الكافية.

إن الواقعية تتسم بأبعاد واسعة، حيث إنه ليس مفيداً، أو حتى عملياً، أن نحاول في فصل قصير، فحص صحة مبادئها المتعددة بشكل دقيق. وبدلاً من ذلك، فقد يكون أكثر مدعاة للتنوير أن نستعرض ونناقش حجة تغطي الأوجه الرئيسية للسلوك السياسي الدولي منذ 11 سبتمبر وحتى اليوم. ونظراً إلى أنني أخشى ألا أكون قد أوضحت نظريتي بشكل مناسب حتى الآن، فإن وجهة النظر التي أود طرحها تقوم على أن طرق فن إدارة شؤون الدولة ومحتواها لاتزال كما هي، ولن تتغير بشكل كبير نتيجة لوجود أسلوب جديد في الإرهاب الجماعي. وقد يكون من المفيد أن أذكر حقيقة قائمة؛ وهي أنه إذا كانت الفظائع الحقيقية (الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، والهولوكوست)، والفظائع التي كانت محتملة (إمكانية نشوب مجابهة نووية في حرب عالمية ثالثة بين الدول العظمى) في القرن العشرين، قد فشلت جميعها في إحداث تغييرات جذرية في وسائل السياسة العالمية وأساليبها، فإن من غير المتوقع أن تنجح هجمات إرهابية إجرامية متفرقة، بغض النظر عن التغطية التلفزيونية المرئية التي صاحبتها، من إحداث مثل هذا التغيير. إذاً، ما الذي رأيناه منذ 11 سبتمبر؟ ما رأيناه هو الآتي:

1. إعادة تأكيد مصداقية الدوافع التي كانت تكمن وراء فن إدارة شؤون الدولة في أثينا القديمة، كما فسرها ثيوسيدس؛ الخوف والشرف والمصلحة.[2]

2. لم يظهر أي دليل مقنع يفيد بظهور نظام عالمي جديد، سواء أكان نظاماً يخضع لحكم المجتمع الدولي ككل من خلال هيئة الأمم المتحدة، أم، وهذا أكثر احتمالاً، عن طريق منظومة جديدة للقوى العظمى (دول مجموعة الثماني أساساً).

3. تبلور نضج جديد في عمليات القوة الجوية البعيدة المدى، والمعتمدة على معلومات استخبارية تُجمع على الأرض وتُنقل عبر الأقمار الاصطناعية. وسواء صح القول

أو لم يصح بأن تحولاً حقيقياً يجري الآن في القوات المسلحة الأمريكية، فمما لاشك فيه أن أحداث 11 سبتمبر والحملة العسكرية التي تبعتها، قد غذّتا نقاشاً أمريكياً حول مستقبل السياسة الدفاعية والتخطيط.

وإذا سلمنا بوجود أنواع عديدة للواقعية، فإنه لن يكون من السهل اختبار صحتها على أساس أنها مجموعة الشروط المرجعية التي تحكم المشاركة في السياسة العالمية.[3] وخير ما أستطيع عمله هنا هو طرح بعض الأسئلة حول السلوكيات الأخيرة، لنرى ما إذا كانت قد أثيرت أسئلة تشير، جدلاً، إلى الدوافع والأهداف السياسية أو الالتزامات بنوع جديد من التعامل يحمل في طياته تحدياً لنموذج الواقعية؛ والأسئلة تحديداً هي: هل توقفت الدول وبخاصة الدول الأقوى، عن العمل بشكل أساسي من منطلقات ودوافع ذاتية فيما يخص أمنها؟ وهل أحدثت الأطراف غير التابعة للدول، سواء المؤسسات الدولية أو التنظيمات عبر القومية (ولاسيما تلك التي تميل إلى الإرهاب) تغييراً في لعبة السياسية العالمية؟ وهل فقدت القوة العسكرية النظامية بشكل حاد أهميتها في عهد جديد من الصراع «غير المتماثل»؟

إذا كان لأحداث 11 سبتمبر وما تبعها مباشرة من أثر، فذلك أنها قدمت دليلاً قاطعاً على تشجيع الاعتراف مجدداً بمرجعية النهج الواقعي. لقد كتب الإغريق والرومان نص فن إدارة الدول أولاً، والآن يقوم بأداء هذا النص الأمريكيون والروس والصينيون وعصابات من المتزمتين الدينيين القتلة. لقد كان من نتائج وجود عامل مثل قناة الـ «سي. إن. إن»، والتفحص العالمي المباشر للأحداث الذي أتاحه هذا العامل، أن أساليب وأدوات قمع وإنزال العقاب بالمهزومين قد تغيرت بعض الشيء منذ أقدم العصور. إن عمليات الصلب الجماعي و"الخوزقة" لم تعد منذ زمن طويل الأسلوب المفضل لإيقاع العقوبة، مع أننا واثقون بأن شبكات القنوات الفضائية سوف تكون متلهفة على بث صور لهذه العمليات لو حصلت، إذا ما لاحت لها فرص ربح تجارية. وليس هناك من شك في أن الأمريكيين اليوم أكثر سماحة كمنتصرين من منتصري الأمس من الإغريق والرومان. ومع ذلك، وعندما نأخذ في الحسبان التباينات

الثقافية، وكذلك الخيارات العسكرية التي وفرتها أفضلية التقنية الحديثة، فإن الممارسات الإمبراطورية، أو التي يوفرها استقرار نظام مهيمن، لا تختلف كثيراً من الأزمنة القديمة وحتى العصر الحديث.

لا تمارس الدول العظمى، وحتى الدول العظمى المهيمنة، سياساتها بكفاءة دائماً، وفق المعايير التي تعتبر مناسبة في السياسة العالمية. بيد أن السياسة الدولية والشؤون الاستراتيجية يسيران على أسس وقواعد واقعية، بغض النظر عن كفاءة رجال الدولة أو عدم كفاءتهم. و السؤال الوحيد الذي يتبدى هو: إلى أي مدى يعتبر أداؤهم جيداً أو ضعيفاً؟ واليوم، وفي المراحل المبكرة من الألفية الثالثة نجد أنفسنا جاهدين في التعامل مع نتائج ثماني سنوات من الانسياق العفوي في السياسات الأمريكية العليا، لأن الرئيس بيل كلنتون لم يكن لديه اهتمام أو فهم حقيقي للسياسة الخارجية. هذا الغياب للمتابعة الدائمة على مستوى الرئاسة، مقروناً بالافتقار إلى المواهب البارزة لدى الإدارة في تسيير الشؤون الخارجية والدفاعية، أديا إلى أن تكون التسعينيات، خالية من التأثير الفاعل للكيان الوحيد الذي كان بإمكانه صياغة سياسة بعيدة النظر وتؤدي إلى إقامة نظام عالمي جدير بهذا الاسم، في حقبة ما بعد الحرب الباردة. أما التزام حكومة توني بلير الدوري والعلني بانتهاج سياسة خارجية تنطلق من معطيات أخلاقية، أو على الأقل بأداء مساهمات للصالح الدولي العام، فقد كان ادعاء محرجاً مثلما أثبت أنه أداء غير مجد عسكرياً. عندما تتطلب الدواعي الأخلاقية عضلات تنفيذية، فليس هنالك من بديل مقبول للالتزام العسكري من قبل الجانب المهيمن. ولأسباب سوف ننعم النظر فيها، فإن النظام الدولي اليوم، هو في نهاية المطاف من صنع وتنفيذ القوة التي تملك الهيمنة. قد يكون لإدارة بوش نوازع أحادية، ولكن تلك النوازع هي انعكاس للأحادية الحقيقية، والمسؤولية الفريدة التي ترتبط بوضع القوة العظمى الوحيدة.

لنبحث بإيجاز النقاط الأساسية التي أثرناها آنفاً. هل توقفت الدول عن العمل أولاً وأساساً من منطلقات ذاتية فيما يتعلق بأمنها؟ لنستذكر أيضاً أن النظرية الواقعية، سواء كانت هيكلية ـ دفاعية، أو من النوع الهجومي كما في أطروحة جون ميرزهايمر،[4] تستند

إلى أن الدول، أولاً وقبل كل شيء، تسعى إلى الحفاظ على بقائها، في ظل نظام سياسي دولي قائم على الفوضى. ففي أعقاب 11 سبتمبر، قامت الولايات المتحدة الأمريكية التي استبيح شرفها بشكل فاضح، بتأكيد قوتها بلا رحمة، وذلك بإنزال الدمار العسكري على بعض الأعداء الذين استطاعت استهدافهم. لقد كان استعراض الكفاءة العسكرية مثيراً للإعجاب حقاً، بيد أن الجهد الاستخباري كان للأسف، أقل من ذلك بكثير؛ إذ يستطيع معظم "إرهابيي" العالم النوم في فراشهم هانئين، وليس هناك ما يدعو إلى قلق الدول المساندة للإرهاب، ذلك أن المهيمن الأمريكي يتحدث فقط عن حملة عسكرية، وليس هناك احتمال بأن يتبع القول بالعمل.

السبب في ذلك طبعاً، هو أن العمل الجدي لسياسة الأمن القومي مازال يتقوض بالتوجهات الجيوسياسية القديمة والجيوستراتيجية التقليدية. قد يمثل الإرهاب وأخطار غير متماثلة أخرى مشابهة التهديد «في الوقت الراهن»، بيد أن الواقعيين الحذرين الذين يديرون الآن دفة سفينة الحكم الأمريكية يستطيعون التمييز بين الأخطار من الدرجة الأولى والأخطار من الدرجة الثانية.

تتصرف الولايات المتحدة الأمريكية إزاء منظمة القاعدة تماماً على غرار سلوك روما الإمبراطورية تجاه طائفة الزيلوت اليهودية المتزمتة (وفي الحقيقة، تجاه أية أقلية ثائرة). تجد الدولة المهيمنة لزاماً عليها أن تتعقب أعداءها غير النظاميين، حتى آخر رجل منهم، وفي أقصى أرجاء المعمورة إذا اضطرها الأمر إلى ذلك، من أجل سمعتها وشرفها الذي لا يقدر بثمن، وليس نتيجة الخوف أو حتى المصلحة. مثل هذه الحرب لا تُشن بصفة رئيسية كخدمة مباشرة للنظام العالمي، مع أنها قد تكون إحدى النتائج الجانبية المفيدة، وإنما تشن استعادة لكبرياء الهيمنة. وبالإضافة إلى دافع الانتقام في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والذي ظهر واضحاً للعيان، فإن الملاحقة الشرسة للقاعدة، والتي يُؤمل ألا يكون فيها مجال للرحمة، تنطوي على أهمية إذا ما أرادت الولايات المتحدة الأمريكية مواصلة التمتع بالاحترام الذي تحتاج إليه، لتخفيف بعض الأعباء التي تنطوي عليها ممارسة الهيمنة. سوف يصبح العالم أكثر خطراً بكثير، إذا ما جرى

تشجيع انتهازيين إقليميين على نتف ريش النسر الأمريكي كنتيجة لظهور بوادر على فقدانه إرادة القوة المهيمنة.

ولكن، ماذا عن دور الدول اللاعبة الأخرى في سياسات ما بعد 11 سبتمبر؟ إن روسيا في ظل عهد الرئيس بوتين، التي تتراجع فيها الليبرالية بشكل مطرد، قد أجرت حساباتها طبقاً لأفضل نموذج للسياسة الواقعية (realpolitik)، وتوصلت نتيجة لذلك، إلى أن طريق التعاون مع ولايات متحدة أمريكية مؤكدة السطوة، له الكثير مما يزكيه. يعرف بوتين بأن أكثر التحديات الجيوسياسية التي سوف تواجه روسيا في القرن الحادي والعشرين هي الصين الصاعدة، وليس حلفاً أطلسياً موسعاً، أو حتى ولايات متحدة أمريكية مهيمنة. وبتصرف بوتين كرجل دولة مسؤول في قضية القاعدة، فإنه يحصل على صك غفران لذنوبه التي ارتكبها في الشيشان والمخالفة لقواعد السلوك الأخلاقي، ويحظى بالإعجاب باعتباره يلعب دوراً في دفع وتغيير مجرى الأحداث العالمية، وهو دور يدغدغ غرور بلد يواجه موضوعياً التحديات على كل مقياس من مقاييس القوة النسبية، كما يلهب آمال أولئك المتنورين في الغرب، الذين يودون رؤية نهاية حلف الناتو القديم نتيجة لعضوية روسيا فيه، سواء نهاية قانونية أو واقعية. ولإعادة تأكيد هذه النقطة، فإن بوتين يرى وهو يستشرف المستقبل، بأنه سوف يحتاج إلى إقامة تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل احتواء الصين في آسيا.

أما الصينيون فذرفوا دموع التماسيح على أحداث 11 سبتمبر، كما أنهم اتعظوا من مشاهدتهم للأسلوب الجديد في الحرب «المشتركة»، الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية. والصين لها مصلحة مشتركة متواضعة مع الولايات المتحدة الأمريكية في ملاحقة الإرهابيين (مثلما هي في الواقع مصلحة معظم دول العالم، لأن الإرهاب ظاهرة عالمية)، بيد أن تلك المصلحة المشتركة لا تنافس مصلحة الصين في إذلال الدولة المهيمنة حالياً وإضعاف نفوذها في شرق آسيا؛ فالصراع الطويل الأجل على السيطرة والنفوذ في شرق آسيا هو حقاً مسألة حيوية، أما ملاحقة بضع عشرات من المتزمتين فليست كذلك.

لن أضيع وقت القارئ بالدخول في جدال حول أمر جلي بشكل مؤلم، ألا وهو تبرير واقعية قاسية، وضعت - على سبيل المثال - علاقات الهند وباكستان في قبضتها. فإذا كان هناك من تحول حميد في الوسائل والأساليب التي تتسم بها سياسة الأمن العالمي، فإن مثل هذا التحول لم يصل بعد إلى شبه القارة الهندية.

قد يكون من المفيد تقديم ملاحظة عابرة حول السلوك البريطاني في أعقاب 11 سبتمبر. لقد سعت بريطانيا إلى زيادة نفوذها، وأن «تضرب بما هو أقوى من وزنها»، عن طريق خدمة الولايات المتحدة الأمريكية كمساعد مخلص. ولم تبد الولايات المتحدة الأمريكية استعداداً جدياً لإشراك بريطانيا في وجهة (استراتيجية) الحملة أو واجبات القتال، ولكنها كانت قانعة برؤية السيد بلير يلعب دور الرحالة العالمي في خدمة قوى الخير ضد الشر؛ وأن تتحمل، إن لم تكن تشجع، دوراً بريطانياً رئيسياً في عملية حفظ السلام في أفغانستان ما بعد طالبان. إن القوات المسلحة الأمريكية، المهيأة بكفاءة وفاعلية لخوض حرب تقنية ذات قوة نارية رهيبة، لا «تشتغل» في مجال حفظ السلام. فالقوات المسلحة الأمريكية، سواء من ناحية واقعية أو لا، تلتزم بروح المحارب وعقيدة الحرب التي تسعى إلى تحقيق النصر العسكري الحاسم؛ أما عمليات حفظ السلام فلسلالات أدنى مثل الكنديين والنيجيريين والبريطانيين.

أما سؤالي الرئيسي الثاني فهو حول ما إذا كانت الأطراف التي لا تتبع لدول، والمؤسسات الدولية والهيئات عبر القومية، يقومون بتغيير لعبة السياسة العالمية، وهل بدأ مفهوم الدولة بالتراجع إلى المدى الذي أصبح فيه النموذج الواقعي ضرباً من العبثية؟[5] الجواب هو أن تجربة 11 سبتمبر وحتى الآن، تثبت بأن ذلك لم يحدث. صحيح أن تنظيم القاعدة تنظيم يمتد نفوذه عبر الدول بطريقة فيها الكثير من التمجيد، ولكن من الصحيح أيضاً أنه لا يستطيع أن يزدهر إلا بقدر كاف من قبول الدولة الرسمي به إن لم يكن برعايته. ربما يثير دهشة البعض، ولكن ليس نحن أصحاب نظرية الواقعية الكلاسيكية، القول بأن نظام الدولة وسلامة أراضيها الإقليمية وامتيازات السيادة على أراضيها مازالت تحكم السياسة العالمية. ورغم كل الزعم عن تنامي علاقات معقدة من الاعتمادية التبادلية وما إلى ذلك من الشبكات المعقدة، فإن السلوك التقليدي لمركزية

الدولة، في سعيها إلى تحقيق أهداف واقعية تعتبرها مهمة، هو الذي يفسر مسار الأحداث المعاصرة. لم تلعب منظمة الأمم المتحدة، ولا منظمة حلف شمال الأطلسي ولا حتى مجموعة الثماني (للذين يراهنون على العودة إلى نظام متناغم للأمن الدولي)، أدواراً مؤثرة مستقلة في الأزمة التي طال أمدها. ففي نظام هيمنة كهذا، لا تستطيع المؤسسات الدولية القائمة، وحتى التحالفات من أجل الدفاع الجماعي، أن تفعل أكثر من إعطاء الشرعية لإرادة المهيمن السياسية. وفي الزمن الراهن، تعتبر قوة الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية الورقة الرابحة في السياسة العالمية.

ومن جهة مثيري المتاعب من النظام الدولي، فإنه من غير المحتمل أن تتمكن منظمات عبر قومية مثل القاعدة، من رسم بيئة الأمن لعقود قادمة؛ إذ يبدو الإرهاب الدولي وكأنه «دمية ضئيلة الحجم» مقارنة بأمور أخرى كالعلاقات الهندية ـ الباكستانية البغيضة، ومطامع الصين في أن تصبح صاحبة السيادة على امتداد بحار شرق آسيا، وتصميم روسيا على استعادة مراكز سلطتها في المسيرة الإمبريالية التي توقفت عنها في عام 1991؛ ذلك أن الجيوسياسة، وليست النزعات عبر القومية (بما في ذلك «الحضارات»)، هي التي ترسم الاتجاه السائد في الأحداث التاريخية.

هل علمتنا الأحداث منذ 11 سبتمبر دروساً مفيدة حول أهمية القوة العسكرية «النظامية» رغم جميع الأحاديث المثيرة عن التهديدات والحروب غير المتماثلة؟[6] وما الذي حدث فعلاً خلال الأشهر القليلة التي تلت 11 سبتمبر؟ الجواب أن القوة العسكرية التقليدية النظامية للولايات المتحدة الأمريكية قد تمكنت من تحطيم قدرات عسكرية من الدرجة الثالثة أو الرابعة لطالبان الأفغان وأوصلتهم إلى حالة الانهيار. إن الاستخبارات السياسية التي كانت غير دقيقة غالباً، والتي كانت وراء الاستهداف الجوي، لا يمكن أن تصرفنا بشكل جدي عن الحكم بأن القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، والتي استخدمت بمزج بديع للجهد المشترك، قد كانت رائعة الأداء. صحيح أن العدو لم يثبت أنه خصم ذو كفاءة كبيرة، ولكن الحملة الجوية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية كانت استعراضاً رائعاً للرقي العسكري على أحدث طراز.

كان من الأمور الرائجة في فترات متقطعة، وكان آخرها في أوائل السبعينيات ومرة أخرى في التسعينيات، الكشف عن اضمحلال فائدة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في السياسة الدولية. حبذا لو كان ذلك صحيحاً، إلا أن حقيقة الأمر هي أن النظام الدولي اليوم، يقوم في نهاية المطاف إما على التهديد بالقوة العسكرية المتفوقة (بنظام مهيمن أو اتفاقي)، وإما على توازن القوى العسكرية. إن الجزء الأكبر من مسؤولية العمل ضد تنظيم القاعدة أو التنظيمات المشابهة في العالم يجب أن تتولاه وكالات الاستخبارات وفرق الاغتيال التابعة لها وقوات الشرطة والمحققون الماليون. ولكن يظل للقوة العسكرية دور مهم تلعبه في ردع الدول عن استضافة الإرهابيين.

لن تتمكن القاعدة من تدمير الحضارة الغربية، كما أنه لا يبدو مؤكداً أن أحداث 11 سبتمبر قادرة على تعبئة الجماهير الساخطة في ديار الإسلام. وإذا حكمنا بميزان دقيق، وعلى الرغم من العبقرية التكتيكية التي تجلّت في 11 سبتمبر، فإن الأحكام الأولية على استراتيجية القاعدة تشير إلى فشل ذريع. ومع أن ضربة موجعة قد نالت من الكرامة الأمريكية بشكل درامي، فإن الرد الأمريكي المحسوب والمدمر، قد أوضح لجميع المراقبين المهتمين ماهية الدولة المهيمنة. إذا كان مجرى التاريخ المعاصر يشكل تحدياً في أوجه بارزة عديدة للنموذج الواقعي، فإنني أعترف بأنني عاجز عن رؤية ما يثبت ذلك. وكما ذكرت آنفاً، فإن اللاعبين الرئيسيين والفرعيين في السياق السياسي الدولي الحالي، يلتزمون جميعاً بنص له أسبقيات قوية في تاريخ اليونان والرومان.

سوف أختم هذا الفصل بتقديم بعض الدروس المستفادة من 11 سبتمبر وما تلاه، علماً بأنها في الحقيقة أقرب ما تكون إلى إعادة اكتشاف ما هو واضح وضوح الشمس لأي تلميذ دارس للتاريخ؛ وهذه الدروس هي:

1. يحتاج النظام الدولي إلى شرطي؛ فلا الرأي العام العالمي، ولا منابر النقاشات الدولية، ولا الزعم بأن تحولاً قد طرأ على القيم ليحملها بعيداً عن الميل البدائي المتوارث نحو العنف، تستطيع التعامل مع المعطيات الاستراتيجية عندما تستدعي الحاجة إلى سحق الفوضى.

2. تعد الهيمنة الأمريكية اليوم الشرطي الوحيد المحتمل؛ مع أن الأمريكيين لا يهتمون كثيراً بالبلقان، ولا يهتمون إطلاقاً بأفريقيا، وإلى عهد قريب جداً لم يكونوا قد سمعوا بدول آسيا الوسطى التي لا منافذ بحرية لها. باختصار، فإن قوة مهيمنة تعي بدقة حدود وترتيب أولويات مصالحها القومية ستتغاضى عن قدر كبير من أعمال القتل والدمار. ومع ذلك، وعندما ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في الإقدام على عمل ما، فإن من المستحيل فعلياً إيقافها من قبل أي توليفة من السياسات والمؤسسات. والفشل الذي لحق بالولايات المتحدة الأمريكية في الصومال خلال الفترة 1993-1994 هو الاستثناء الذي يثبت القاعدة. تؤمن الولايات المتحدة الأمريكية المعاصرة، كدولة مهيمنة، بأن لها حقوقاً توازي واجباتها المرهقة. ومن الأمثلة على ذلك مؤخراً، قرارها بالانسحاب (قانونياً)، ومن جانب واحد، من معاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ البالستية. ومع أن مثل هذا القرار قوبل بعدم الرضا على المستوى العالمي، فقد اتخذه الأمريكيون نتيجة شعورهم المؤلم بأنهم يتعرضون لمخاطر غير عادية، بسبب دورهم كشرطي للعالم.

3. تسعى الدول الكبرى إلى تعزيز نفوذها، وتقدم المتغيرات الرئيسية المتعددة لمبدأ الواقعية تفسيرات متمايزة، مع أنها على العموم متناغمة، حول دوافع تصرفات القوى العظمى. ويكفي القول بأن الأحداث التي وقعت منذ 11 سبتمبر، جاءت لتؤكد هذا الدرس الثالث. وكما لاحظنا سابقاً، فإن روسيا والصين وبريطانيا، ويمكن أن نضيف إلى هذه القائمة القصيرة الهند وإيران وحتى ألمانيا، حاولت كلها وبشكل انتهازي إحراز مزيد من النفوذ السياسي في الأوضاع القائمة. أما الاستنتاجات الصحفية التي تتحدث عن إعادة تحالفات في السياسة الدولية بشكل جذري، والمرتبطة بالحديث المبالغ فيه عن «الحرب ضد الإرهاب»، هي مجرد هذر ليس إلا. ذلك أن الدول، وبخاصة الدول العظمى، ليس لها سوى مصلحة ثانوية في ملاحقة الإرهابيين الداخليين؛ أما مصلحتها الكبرى فتكمن في رسم علاقاتها الدولية بما يحقق مصالحها القومية.

4. لا تعد الحملات العسكرية مربحة أو عملية؛ ولكن الأمر يتلخص في الطريقة الأمريكية لإدارة شؤون الدولة التي تحوّل أموراً غير ذات شأن إلى أيديولوجية. لا تقوم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الحالية على أساس شن حرب ضد الإرهاب (التعبير بحد ذاته فظاعة لغوية)، بل هي حرب لاستعادة كرامتها الوطنية التي مرغتها أحداث 11 سبتمبر في التراب. ولا يوجد ما يمكن تسميته بحرب ضد الإرهاب، لأن التعبير يحمل في طياته أبعاداً سياسية تجعل من العسير التوصل إلى تحديد دقيق لمعناه. لا يوجد في الحقيقة من يبدي ذلك الاهتمام الكبير بملاحقة الإرهابيين، فضلاً عن ملاحقة المقاتلين من أجل الحرية، الذين يهددون أناساً آخرين، ويدرك أصحاب نظرية الواقعية من جميع الأطياف ذلك. وسرعان ما ستُحبط اعتبارات السياسات العليا ذات الطابع الجيوسياسي في الزمن القريب الرغبة في الإقدام على مغامرات واسعة ضد الإرهابيين الموزعين في شتى بقاع الأرض. وإذا ظن أحد أن القرن الحادي والعشرين سوف يشهد حملة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد شرور الإرهاب، فعليه أن يقرأ النصوص الأولية عن مبدأ الواقعية في السياسة العالمية.

5. إن فن إدارة شؤون الدولة من قبل تجمع للقوى، ليس أمراً قابلاً للتنفيذ في يومنا هذا. نحن الواقعيين الكلاسيكيين لا نُكن أي معارضة لدبلوماسية تجمع القوى، ولكننا لا نعتبر أنها سياسة عملية في عالمنا المعاصر؛ إذ لا يمكن لمنظمة تحتكر الهيمنة السياسية – مجموعة الثماني بالطبع – أن تعمل بالتوافق جنباً إلى جنب، عندما تكون القوة، وخصوصاً القوة العسكرية، مقسمة تقسيماً غير متكافئ كما في يومنا هذا. بيد أنه من وقت لآخر، قد تحتاج الدولة الأعظم من بين الدول العظمى إلى تعاون إيجابي أمني من دولة أخرى عضو في مجموعة الثماني، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية عندما طلبت تسهيلات لوجستية في آسيا الوسطى. غيرَ أن القوانين غير المدونة التي تحكم أي نظام حقيقي وفعلي لتجمع القوى توجب تحاشي العمل الانفرادي وتفرض على جميع اللاعبين أن يراعوا احترام المصالح

الحيوية لأعضاء التجمع الآخرين طبقاً للكيفية التي يحددون بها تلك المصالح. ويحكم الثقافة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية ونتيجة لتفوقها العسكري الحالي، فإنها لا تستطيع العمل حتى كدولة تحظى بالمكانة الأولى بين مجموعة من الدول المتساوية، فضلاً عن أن تكون هي مجرد دولة عظمى أخرى بين تلك الدول. وسواء كان خيراً أو أحياناً شراً، فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي عماد نظام الهيمنة في السياسة العالمية.

الفصل الحادي والعشرون

صيغة عالمية جديدة[1]

فريد هاليداي

هناك موقفان يمكن توقعهما من أي هزة دولية عنيفة، وهما خاطئان دائماً تقريباً: الأول، القول بأن كل شيء قد تغير؛ والثاني، القول بأن شيئاً لم يتغير. سمعنا كثيراً عن كلا الموقفين في أعقاب 11 سبتمبر، تماماً كالموقفين المتناقضين كلية اللذين تم التعبير عنهما قبل عقد من الزمن أو نحو ذلك، بعد الهزات التي حدثت في ذلك الوقت: انهيار جدار برلين، وحرب الخليج الثانية، وتفكك يوغسلافيا.

لم يغير 11 سبتمبر «كل شيء»؛ فمازالت خارطة العالم بدولها المئتين أو نحو ذلك، والنمط العالمي للقوة العسكرية والاقتصادية، والتوزع النسبي للدول الديمقراطية وشبه السلطوية والاستبدادية دون تغيير تقريباً. وتحيق أخطار كبرى عديدة بالعالم، والعديد من المشكلات التي لا تخضع للأشكال التقليدية من سيطرة الدولة (البيئة، والهجرة، وتجارة المخدرات، والأيدز) موجودة منذ زمن طويل قبل 11 سبتمبر، والأربعون مجتمعاً أو نحو ذلك التي مزقتها الحروب قبل 11 سبتمبر، من كولومبيا إلى فلسطين، مازالت على حالها. بمعنى أكثر تحديداً فإن بعض التغيرات التي باتت واضحة بعد 11 سبتمبر كانت قد بدأت أصلاً قبل ذلك: تأكيد متزايد لأحادية القوة الأمريكية من قبل إدارة بوش، وبروز لغة صراع ثقافي من جانب كل من المجتمعات الغربية والإسلامية، وتدخل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمعالجة ركود اقتصادي متوقع، وتراجع عام من قبل دول ومعلقين على حد سواء عن الالتزام بمعايير عالمية لحقوق الإنسان.

بيد أن هذا الإقرار بالتواصلية يقلل من درجة تأثير الهجمات على «الوطن» الأمريكي في إعادة تشكيل، أو الوعد بإعادة تشكيل، العالم الذي نعيش فيه. ولا يقلّل من أهمية بعض هذه التغيرات أنها تطورية إصلاحية وليست ثورية أو مطلقة، فالواقع

أن بوسع المرء القول بأن الإصلاح قد كان له دور، يعادل دور الثورة على الأقل، في الإسهام في إعادة تشكيل العالم. مازلنا في الأيام الأولى حتى الآن، والصراع الذي سلطت عليه أحداث 11 سبتمبر الأضواء، ولكنها لم تكن بدايته، سيستغرق سنوات طويلة. هناك، باختصار، خمس طرق رئيسية أصبح بها العالم بعد 11 سبتمبر، والعالم الذي كان بوسعنا توقعه لو لم يحدث 11 سبتمبر، مختلفاً الآن.

فأولاً، طرأت زيادة ملحوظة في التركيز على القوة الأمريكية وتأكيدها. فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية قبل 11 سبتمبر هي القوة المهيمنة في العالم بكل المقاييس، ربما باستثناء كرة القدم. [2] ولكن لم يكن من الواضح تماماً كيف ستتم ممارسة هذه القوة، وتراوحت السياسة في ذلك بين الأسلوب التعددي، الذي كان يفضله كلنتون وتابعته إدارته بدقة تامة، والأسلوب الأحادي، والذي لا يعني الانعزالي، الذي يفضله بوش. كانت بوادر هذه الأحادية واضحة بما فيه الكفاية منذ الأشهر القليلة الأولى، ونذكر منها على سبيل المثال: رفض بروتوكول كيوتو، ووقف العمل بأنظمة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن التخفيضات الضريبية، والتملص من اتفاقيات حظر الأسلحة الكيماوية، ودفع العمل ببرنامج الدفاع الصاروخي القومي، والتهكم على الأمم المتحدة. وقد أرغمت أحداث 11 سبتمبر إدارة بوش على عكس بعض هذه السياسات وتجميد بعضها الآخر، ولكنها عززت إلى حد كبير التزام الإدارة بتأكيد القوة الأمريكية، بل وأكثر من ذلك، بدّلت المزاج الشعبي في الولايات المتحدة الأمريكية بحيث أصبح مؤيداً لهذا النوع من التصرف، وربما كان خطاب الرئيس عن حالة الاتحاد في 29 كانون الثاني/ يناير 2002 وقراره زيادة إنفاق وزارة الدفاع بمبلغ 50 مليار دولار دليلاً كافياً على ذلك.

بيد أن من المهم بالدرجة نفسها الإشارة إلى أن أحداث 11 سبتمبر جعلت بقية العالم يسعى إلى تعاون وثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ وهو البعد الثاني للتغيير. واستفادت واشنطن من هذه الأزمة، وأصبح من الصعب أن يرفض أحد دعوتها إلى التعاون، وهنا يكمن التغيير الكبير الثاني الذي نتج عن أحداث 11

سبتمبر؛ فإذا كان بعض حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل خاص المملكة العربية السعودية، قد ابتعدوا عنها فإن رصيد الحساب الدبلوماسي النهائي كان لصالح الولايات المتحدة الأمريكية. وحاولت روسيا، مدفوعة بمصالحها، الاندماج في تعاون استراتيجي وسياسي جديد مع واشنطن؛ وإن كان بوش لم يعط موسكو ما طلبته، وأثار ذعر روسيا بخططه البعيدة المدى لإقامة قواعد للقوات الأمريكية في آسيا الوسطى، إلا أن درجة أكبر من التفاهم قد تحققت الآن. وأثارت الصين أيضاً ذعر بعض الدول في الشرق الأوسط، التي تنظر إليها باعتبارها الدولة الوحيدة الدائمة العضوية في مجلس الأمن التي ليس لها تاريخ استعماري، حينما انضمت إلى حملة مكافحة الإرهاب.

وفي المقابل تظهر النتيجة الثالثة لأحداث 11 سبتمبر، وقد كانت هذه النتيجة كامنة إلى حد ما قبل ذلك التاريخ، وهي تشكيل تجمع على نحو ما، ليس ككتلة عسكرية أو اقتصادية بديلة، بل كحلف عالمي من المشاعر المعادية للولايات المتحدة الأمريكية. هناك مفهوم «توازن القوى» وهو أساس نظرية تقليدية في العلاقات الدولية، وهو لا يعني توزيعاً متساوياً للقوى ولكن آلية لتعديل التوازنات بحيث إذا أصبحت دولة ما قوية جداً تشكل الدول الأخرى تحالفاً موازياً ضدها. وقد تحقق هذا المفهوم في مواجهة نابليون في أوائل القرن التاسع عشر وهتلر في الأربعينيات من القرن الماضي، ولكن لم تعمل نظرية توازن القوى هذه في الفترة منذ نهاية الحرب الباردة؛ إذ لم تكن هناك كتلة موازية من القوى العسكرية أو الاقتصادية، بل بدا أن الجميع يريدون الانحياز إلى الجهة الأوفر حظاً والانضمام إلى كتلة الولايات المتحدة الأمريكية والمؤسسات الدولية المرتبطة بها مثل حلف الناتو ومنظمة التجارة العالمية.

ولكن ربط الدول نفسها بالجهة الأوفر حظاً لا يعني أن يُلزم الرأي العام الشعبي نفسه بقضية تلك الجهة تلقائياً، فكما أن سيطرة الهيمنة تركز بصورة أكبر على القوة «اللينّة» (Soft Power)، كذلك الحال مع القوى المعارضة لها. وأصبح هذا واضحاً جداً بعد 11 سبتمبر، فعلى مستوى المشاعر الشعبية في جميع أنحاء العالم، وليس في

العالم الإسلامي فقط، هناك تشكّل لنوع من توازن مواز في المشاعر. من هنا كانت معارضة معظم أمريكا اللاتينية لدعم الحملة الأمريكية على أفغانستان، وكذلك المعارضة الواسعة النطاق في شرق آسيا وفي الهند المناوئة للإسلام عادة. هذه المشاعر التي ترتبط على نحو وثيق بالعولمة هي الأخرى لن تختفي بسهولة. إن إحدى أكبر العواقب الناجمة عن أزمة 11 سبتمبر وربما أكثرها ديمومة هي تعزيزها لمناهضة الأمركة في العالم.

أما البعد الرابع فهو إدارة الاقتصاد العالمي. فقدت أكدت أحداث 11 سبتمبر بتأثيراتها السلبية على قطاعات مهمة معينة من السوق – الطيران، والسياحة، والنفط، والتأمين – وبنشر عدم الثقة على نطاق واسع في أوساط المستثمرين والمستهلكين، منحى ركودياً كان قد ظهر بوضوح سلفاً. ففي قطاع الطاقة انخفض الطلب على النفط، وهناك الآن [عام 2002] فائض يقدر بنحو ثلاثة ملايين برميل يومياً، فيما يبلغ الإنتاج العالمي للنفط 75 مليون برميل يومياً، ولم يؤد ذلك فقط إلى تدهور أسعار النفط إلى مدى لا يستطيع أحد التنبؤ به، بل أدى إلى نشوب حرب أسعار بين منتجي النفط داخل منظمة أوبك وخارجها (روسيا والنرويج والمكسيك).

بالنسبة إلى المستهلكين، هناك اهتمام متجدد لدى الولايات المتحدة الأمريكية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لخفض اعتمادها على نفط منطقة الخليج العربي، موطن ثلثي احتياطي النفط في العالم، ولكنها تعتبر الآن منطقة اضطرابات دائمة. وتضغط الدول المنتجة للنفط خارج منطقة الخليج العربي، وبشكل خاص روسيا ودول بحر قزوين وفنزويلا، في هذا الاتجاه. ويبدو أن روسيا قد حققت بعض ما تريد، بما في ذلك ضمان حصة تجارية واستراتيجية في أي خطط غربية لبناء خط أنابيب من بحر قزوين إلى تركيا خارج سيطرة روسيا. وتعرض دول بحر قزوين، خصوصاً أذربيجان وكازاخستان، على الولايات المتحدة الأمريكية التعاون معها عسكرياً ونفطياً؛ ولكن أنظمة الحكم في هذه الدول ليست مستقرة تماماً. أما بالنسبة إلى فنزويلا فإن موقعها الاستراتيجي المثالي في نصف الكرة الغربي لم يعد مفيداً للولايات المتحدة الأمريكية

حالياً بسبب غضبها من السياسة الخارجية المستقلة للرئيس شافيز، التي تضمنت نقد الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان.

يتمثل التحول الاقتصادي الأهم، وفوق أي اعتبار آخر، في أن أحداث 11 سبتمبر قد أعادت دور الدولة، وليس أقلّها دولة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى إدارة الاقتصاد في العالم: إيمان الليبرالية الجديدة بالسوق، الذي كان قد أصبح منهكاً سلفاً، والذي يتعرض لمزيد من التأكل الآن بعد أن وعدت حكومات الدول المتقدمة في العالم بدعم قطاعات واهنة، واللجوء إلى تعديلات مالية حكومية، وخفض معدلات الفائدة لمواجهة الأزمة. وثمة سؤال مفتوح؛ وهو كيف سيؤثر كل ذلك في مصير اليورو على المدى البعيد؟ إذا أصبحت اتفاقية الاستقرار النقدي تحت الضغط وليس من المحتمل أن يقلق الرئيس بوش كثيراً على ما يمكن أن يحدث لهذا المنافس المزعوم للدولار. غير أن عكس سياسات الدولة، عبر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بواسطة التدخل الحكومي وتدخل المؤسسات المالية الدولية، أصبح شيئاً مهماً.

ولكن بالنسبة إلى سياسة القوة الإقليمية، وهو البعد الخامس للتغيير، فإن المنطقة الأكثر تأثراً هي منطقة غرب آسيا. يبدو أن باكستان استطاعت إخراج نفسها من العزلة والتخلص من مئات الملايين من الدولارات من الديون بوقوفها إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا صمد نظام الحكم العسكري للجنرال برويز مشرف، وتبدو احتمالات ذلك أفضل ما إن تنتهي الحرب الأفغانية، فسيكون قادراً على التمتع بعلاقات جيدة مع العالم الخارجي؛ إذ إن أفغانستان مستقرة ستفتح احتمالات مد خط أنابيب نفط وغاز جنوباً إلى الموانئ الباكستانية. كما استفادت إيران على المدى القصير؛ ففي الأسابيع التي تلت 11 سبتمبر مباشرة تحسنت علاقاتها ببريطانيا، بل حتى بالولايات المتحدة الأمريكية، واجتمع وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي مع كولن باول في نيويورك. وأعلنت إيران بوضوح أنها لا تريد السيطرة على أفغانستان أو حرق أصابعها هناك، وشعرت أن الانتصار الذي حققه تحالف الشمال في أفغانستان، ويتحدث معظم من ينتمون إليه الفارسية، قد أعطاها نفوذاً جديداً هناك وفي آسيا

الوسطى إجمالاً. ولكن، ما كان لفترة التحسن القصيرة هذه أن تطول؛ ففي أوائل عام 2002 تضافرت جهود الأجنحة المحافظة في إيران مع جهود الإدارة الأمريكية في الطرف المقابل لإشعال نار مواجهة جديدة.

أما الموقف في العالم العربي فهو مختلف، فأيّ حملة عسكرية أمريكية جديدة ضد تنظيم القاعدة ستتضمن عمليات معلنة أو خفية ضد شبكتها في بلدين آخرين تعد سيطرة الدولة فيهما إما ضعيفة وإما غير موجودة؛ وهما "اليمن والصومال". يعلم النظام العراقي [نظام صدام حسين] من جهته أنه ربما كان على قائمة الأهداف العسكرية الأمريكية، ويبدو أن النجاح في أفغانستان قد جعل الصقور في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر جرأة فيما يتعلق بهذا الأمر. وسيحاول الأوربيون كبح جماح واشنطن ولكن شن حرب على العراق، بعد حديث الرئيس بوش عن «محور الشر» في خطابه ضد إيران، ينبغي أن يبقى احتمالاً قائماً. كما أن دول الخليج العربية ليست في وضع مريح، إذا أخذنا في الحسبان تصاعد مشاعر التعاطف مع تنظيم القاعدة في أوساط الشباب في السنوات الأخيرة. وتتسم مشاعر الشعب في المملكة العربية السعودية بشكل خاص بأنها مناوئة بشدة للولايات المتحدة الأمريكية، كما يتزايد انتقاد أفراد الشعب للحكومة بسبب البطالة والحصص غير المتناسبة من عائدات النفط والاستثمار التي تحصل عليها طبقة النخبة.

وقد حاول نظام الحكم السعودي بدوره موازنة هذا الوضع بخفض التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، مما قد يثير ردود فعل سلبية تجاه الحكومة السعودية. ربما كانت واشنطن تحصل الآن، وبعد تأخير، على التسهيلات العسكرية وبعض المعلومات الاستخبارية عن الإرهابيين المشتبه بهم وحساباتهم المالية التي طلبتها من الرياض، ولكن ما من رئيس أمريكي سيجد من السهل عليه المخاطرة بحياة مواطنين أمريكيين إذا ما شنّت حرب في سبيل المملكة العربية السعودية. وقد فكر الاستراتيجيون في واشنطن بما لا يفكر فيه أحد: إذا دخلت المملكة العربية السعودية في أزمة جدية فقد تؤدي إلى تفككها كما حدث في دولتين أخريين تكونتا في عشرينات القرن الماضي،

وهما الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا. ويصبح السؤال، عندئذ، كيف يمكن المحافظة على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والاقتصاد العالمي في مناطق النفط والغاز في الشرق دون مواصلة الانغماس في أمور السياسة المحلية؟ لم تصل الأمور إلى هذا الحد، ولكنها قد تصل.

أخيراً، فإن الإطار العام لهذه التغيرات، ولما كان متوقعاً على أية حال، هو موضوع العولمة. ففي حين أن أحداث 11 سبتمبر تتحدى بعض جوانب العولمة، وبشكل خاص الإحساس بتفاؤل عالمي متزايد في المجالات الثقافية والاقتصادية وحرية الحركة بالنسبة إلى المهاجرين والمسافرين، فإنها قد أعطت أيضاً الفرصة لدراسة نموذج من العولمة أكثر واقعية، وربما – تبعاً لذلك – أكثر ديمومة. ستوضع مؤسسات إدارة الاقتصاد الكلي وإدارة الشؤون المالية العالمية الآن موضع الاختبار وتعطى دعماً سياسياً أكبر. وقد يتم إضفاء درجة أكبر من الاستعجال على مناقشات تحرير التجارة العالمية وتحسين توزيع الثروة، كما حصل في اجتماعات منظمة التجارة العالمية التي انعقدت في الدوحة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2001.

بيد أن قضايا السياسات هذه تأتي في إطار محدد بمجموعة أخرى من الخيارات والنقاط الخلافية حول القيم، لعل أكثرها وضوحاً تتعلق بمسألة الثقافة وعلاقة الثقافة بالقيم الكلية أو النسبية. لم تحسم أحداث 11 سبتمبر هذه المسألة ولكنها وضعت الجدلية المجتمعية أو النسبية في موضع الدفاع: فالادعاء بأن هناك تفسيراً شائعاً أو تقليدياً واحداً لنص عقائدي هو، كما بينت المناقشات العامة في الشرق والغرب، ادعاء خلافي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التذرع بالاختلاف لإضفاء شرعية على أعمال إجرامية، أو إنكار المسؤولية والالتزام الدولي الذي يتم بصياغة ثقافية مسألة لا تتحقق بسهولة.

كما كان هناك تحول آخر له علاقة وثيقة بنتائج 11 سبتمبر حول من هو المسؤول عن التمسك بحقوق الإنسان وانتهاكها؟ كانت الإجابة عن هذا السؤال لوقت طويل تفيد

بأنها مسؤولية الدول. ولكن «جهات غير الدولة»، سواء كانت عائلة أو قبيلة أو منطقة أو شخصاً، تدعي تمثيل المظلومين هي أيضاً مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان. لقد أبرز الجدل، مثلاً، حول انتهاكات قواعد الحرب أو العنف ضد النساء أو العنصرية، المسؤولية المشتركة للدول والمجتمعات في مسألة انتهاكات حقوق الإنسان.

كل هذه المسائل أصبحت أكثر صعوبة، قبل الهجمات على الولايات المتحدة الأمريكية وبعدها، بتأثير المدى المتسع باستمرار للأمور التي يمكن تصنيفها باعتبارها «قضايا حقوق إنسان»؛ فالاهتمام بالحقوق السياسية للأفراد اقترن بالتزام بحقوق اقتصادية واجتماعية، وامتداداً لذلك الالتزام بحقوق الجماعات سواء كانت شعوباً أو نساءً أو أطفالاً أو لاجئين أو معاقين. إضافة إلى ذلك فإن مدى الاهتمام بحقوق الإنسان والنشاطات المتعلقة بذلك أخذت تشمل أيضاً ما كان يعتبر من قبل قضايا منفصلة جرى النص عليها في اتفاقيات جنيف لعام 1949 الملزمة للدول، وفي البروتوكولات الإضافية لعام 1977 التي شملت مجموعات المعارضة، حول الاستخدام المشروع للعنف.

إلا أن هذه المجموعة المتشابكة من القضايا الأخلاقية والحقوقية قد بينت أنه بينما لا تستطيع أي سياسة إهمال هذه الأسئلة، فإن اليقين بوجود جواب بسيط واحد ينطلق من قضية حقوق الإنسان أو من خيار «أخلاقي» واحد قد يكون مضللاً. فالذين يشاركون في توزيع المساعدات الإنسانية قد يتعين عليهم تقديم رشاوى لأمراء الحرب أو لمتهمين بجرائم حرب بإعطائهم نسبة من الوقود أو الطعام أو الدواء. وقد يتعين على المعنيين بحقوق الأفراد، وليس أقلها حقوق النساء، تجاوز القيم التي من المفترض أنها «أصيلة» أو «تقليدية» كقيم الدين والجماعات. ولعل من النتائج الحميدة للمناقشات الحادة حول حقوق الإنسان التي أثارتها أحداث 11 سبتمبر، هو ذلك الموقف الأكثر حسماً ونقداً للادعاءات التي تقوم على قيم المجتمعات والاختلافات.

لقد أثير الكثير حول التحدي الذي شكلته أحداث 11 سبتمبر للعولمة، ويمكن المجادلة بأن هذه الأحداث قد أضعفت التفاؤل الليبرالي المساند للعولمة على الأقل فيما

يتعلق بأمن السفر. ولكن هذه الأحداث ربما شكلت تحدياً يفرز التزاماً أقوى وأكثر مرونة بالعولمة، وهي قد ذكّرت الذين ربما كانوا قد نسوا، في غمرة تفاؤل ليبرالي أو كوني، أو في نقد متطرف يصل حد العبث بالمؤسسات العالمية، بأنه دون أمن عالمي وأمن تديمه قوى مصممة وقادرة، فلن تكون هناك عولمة على الإطلاق. إن التزاماً بالأمن العسكري باعتباره مصلحة عالمية يحتاج إلى أن يقترن بالتزام واسع وراسخ بالقيم الديمقراطية والعلمانية؛ فالتزام كهذا، شأنه شأن الأمن، يعتبر شرطاً لأي مقاومة طويلة الأمد للإرهاب. هذه الرسالة الرصينة، ولكن ذات الصلة الوثيقة بالموضوع، قد تكون إحدى النتائج الإيجابية للهيجان الذي حدث في خريف عام 2001.

بمرور الزمن ستتحدد عواقب 11 سبتمبر بالعامل الذي كان السبب في وقوع هذه الأزمة، وهو السياسة؛ سياسة ذات فئات رئيسية ثلاث: الفئة الأولى هي سياسة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. فقد خرجت إدارة بوش بشكل خاص والولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام من هذه الأزمة قوة أكبر على المدى القريب، ويبقى أن نعرف ماذا ستفعل بهذه القوة وإلى أي مدى تستطيع الاستمرار في الاستفادة منها. أما الفئة الثانية فهي سياسة دول الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. فليس واضحاً ما ستطيح به هذه الهزة الأرضية وما سيبقى قائماً ولكن الاهتزازات كانت قوية. وأخيراً هناك السياق الأوسع وهو تحالف الدول التي ساندت حرب الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب، وكتلة السخط المنتشرة في أرجاء الأرض التي تعارضها. هذه هي مصادر قوة العولمة، وبؤر التعاون والمعارضة التي تشكلت غداة 11 سبتمبر؛ أما كيف سيكون شكلها على المدى البعيد فذلك ما لا يمكن لأحد التنبؤ به.

القسم الثالث

عوالم

الفصل الثاني والعشرون

الديمقراطية والإرهاب في عصر الجهاد ضد عالم ماك*

بنجامين باربر

بعد أسبوع من صدمة وقوع أول هجوم واسع النطاق على الأرض الأمريكية، وهو الهجوم الذي حقق نجاحاً لمرتكبيه لم يكونوا يأملونه، انضم الرئيس بوش فجأة إلى القتال المتجدد ضد الإرهابيين الجهاديين مستخدماً بلاغة العدل في إنزال العقوبة، فقال مخاطباً اجتماعاً مشتركاً للكونجرس وبصوت رصين: «سوف نجلب الإرهابيين إلى العدالة، أو سنجلب العدالة إلى الإرهابيين». كانت لغة العدالة هي بالتأكيد السياق المناسب للموقف الأمريكي، ولكنه سيبقى مناسباً فقط إذا امتد نطاق معنى العدالة من العدل الجزائي إلى العدل التوزيعي.

إن الصدام بين قوى القبلية المتفككة والأصولية الرجعية التي أسميتها قوى الجهاد (الإسلام ليس طرفاً)، وقوى الحداثة الموحِّدة والاقتصاد النشيط والعولمة الثقافية (لا تتحمل مسؤوليتها الولايات المتحدة الأمريكية وحدها) التي أسميتها عالم ماك في كتابي **الجهاد ضد عالم ماك**،[1] قد تفاقم بشدة نتيجة للاعتماد الجدلي المتبادل بين هاتين المجموعتين من القوى المتضادة فيما يبدو. وقد حذرت في ذلك التحليل الناقد للعلاقة بين العولمة والأصولية، من أن الديمقراطية – وقد علقت بين حركات متصارعة تبدو كل منها، ولأسباب خاصة بها، غير مبالية بمصير الحرية – قد تخضع لمعاناة شديدة. من الواضح الآن – وقد اختتمت الولايات المتحدة الأمريكية المرحلة الأولى من الهجوم العسكري بنجاح ضد الجهاد (لا يُقصد بهذا المفهوم الإسلام بل الأصولية المقاتلة) – أن الديمقراطية وليس الإرهاب ربما تكون ضحية أخرى في المعركة الجارية.

---

* اختصاراً لماكدونالدز، علامة المطاعم الأمريكية الشهيرة. (المترجم)

إن عولمة المؤسسات الديمقراطية والمدنية وحدها هي التي قد توفر سبيلاً للخروج من الحرب الكونية بين الحداثة ونقادها المضطَهدين. وتتصدى الديمقراطية للجهاد وعالم ماك على السواء، فهي تستجيب مباشرة للاستياء والضيق الروحي لأولئك الذين يرون في الاستخفاف بالقيم وجعلها متجانسة إهانة للتنوع الثقافي والجدية الروحية والأخلاقية. إلا أنها تستجيب أيضاً لشكاوى أولئك الذين يرزحون تحت وطأة الفقر واليأس نتيجة للأسواق العالمية غير المنضبطة، والرأسمالية المنفلتة من عقالها التي نُزعت عنها القيود الإنسانية التي تتسم بها الدولة الوطنية الديمقراطية. تستطيع الديمقراطية إذا تم توجيهها نحو قطاع السوق العالمية أن تعد أولئك الذين يرغبون في الانضمام إلى العالم الحديث والاستفادة من بركاته الاقتصادية بتوفير فرص المساءلة والمشاركة والحكم (governance). كما تستطيع تهدئة قلق أولئك الذين يخشون المادية العلمانية والذين يرغبون في المحافظة على تميزهم الثقافي والديني، وذلك عن طريق ضمان التنوع الثقافي وتوفير الاحترام للعبادة والعقيدة بمعزل عن التقاليد الضحلة للأحادية الثقافية لعالم ماك. ستعتمد نتيجة المعركة القاسية بين الجهاد وعالم ماك، والتي لا فوز فيها إلا إذا كانت الديمقراطية هي المنتصرة، على مدى قدرة الحداثيين على جعل العالم آمناً للنساء والرجال الباحثين عن العدالة والإيمان.

جبهة ديمقراطية

إذا كانت الديمقراطية هي الأداة التي يتجنب بها العالم الخيار الصارخ بين الأحادية الثقافية العقيمة لعالم ماك والأصولية الثقافية الهائجة للجهاد، وكلتاهما لا تخدم التعددية أو الحرية المدنية، فسيتعين عندئذ على الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وحلفائهما فتح جبهة ديمقراطية ومدنية حيوية أخرى ليس ضد الإرهاب ذاته ولكن ضد الفوضوية والتشويش الاجتماعي – التبسيط الاقتصادي وتجانسيته التجارية – اللذين خلقا مناخاً من اليأس والإحباط استغله الإرهابيون بكفاءة. ويتعين فتح جبهة ديمقراطية ثانية ليس فقط باسم العدل الجزائي والمصالح العلمانية، ولكن باسم العدل التوزيعي والتعددية الدينية.

ليست الجبهة الديمقراطية في الحرب ضد الإرهاب معركة لثني الإرهابيين عن القيام بحملاتهم العدمية؛ فأعمالهم بشعة وأهدافهم لا يمكن قبولها منطقاً ولا جعلها موضوعاً للتفاوض. عندما اختطف هؤلاء الإرهابيون الأبرياء وحولوا طائرات مدنية إلى أسلحة فتاكة فإنهم، وهم الذين يدّعون أنهم «شهداء» العقيدة، قد أخضعوا آخرين في الواقع لاستشهاد إجباري لا يختلف عن جريمة جماعية. والإرهابيون لا يطلبون شيئاً محدداً ويجب عدم إعطائهم شيئاً بالمقابل. وعندما يتحول الجهاد إلى عدمية فإن جلبه إلى العدالة لا يمكن أن يتم إلا باجتثاثه؛ جذراً وجذعاً وغصناً. سيعتمد القضاء على الإرهاب على استخبارات عسكرية محترفة ومصادر دبلوماسية، وسيؤدي استخدامها إلى أن يجلس العدد الأكبر من المواطنين في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم على أطراف الملعب كمتفرجين على معركة لا يستطيعون المشاركة فيها، معركة يسدّ فيها الغثيان المصاحب للخوف شهية الانتقام. أما الجبهة الثانية فهي تشرك كل مواطن له مصلحة في الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، سواء ضمن دول وطنية أو في العلاقات فيما بينها، وهي تحول المتفرجين القلقين والذين لا حيلة لهم إلى مشاركين بفاعلية وتصميم؛ وهذا هو الترياق المثالي للخوف، كما عرف مؤخراً ركاب طائرات تجارية استعدوا للمشاركة في التغلب على أشخاص اشتبه بأنهم إرهابيون ومفجرو قنابل.

يجب مواصلة الجهد على الجبهة العسكرية الأولى لأن الشعب الأمريكي الغاضب والجريح يطالب بذلك، ولأن الإرهابيين المصممين على العدمية لن تثنيهم عن توجهاتهم مداهنة أو إغراء؛ فهم لا يبحثون عن صفقات بل عن العفو والغفران. بيد أن النتائج على المدى البعيد ستكون ثمرة لمواصلة الجهد في جبهة مدنية ثانية في الحرب، وليس فقط الحملة العسكرية. ستكون هي أيضاً، بكلمات الرئيس بوش، حرباً من أجل العدالة، ولكنها حرب محددة بالتزام جديد لنشر عدالة توزيعية: إعادة تحديد المسؤوليات بين الشمال والجنوب، وإعادة تعريف الالتزامات المترتبة على رأس المال العالمي في مواجهة متطلبات العدل والتواصل المجتمعي العالميين، وإعادة ترتيب أوضاع المؤسسات الديمقراطية وهي تتبع الأسواق من القطاع المحلي إلى القطاع

الدولي، وإظهار اعتراف جديد بمكانة ومتطلبات الإيمان في مجتمع سوق علماني إلى حد بعيد. أي بعبارة أخرى، لن تنجح الحرب ضد الجهاد إلا إذا تمت مواجهة عالم ماك أيضاً.

لن تفيد دمقرطة العولمة وجعل عالم ماك أقل تجانساً وأقل استخفافاً بالدين وقيمه الأخلاقية والروحية، بالتأكيد، في استرضاء الإرهابيين الذين يصعب اعتبارهم معنيين بدراسة أوجه القصور التعاقدي للعولمة. وليس لدى المحاربين الجهاديين رحمة، سواء كانوا من أبناء الإسلام أو المسيحية أو معتنقين لمذاهب قَبَلية، وينبغي ألا ينظر إليهم بعين الرحمة. هؤلاء المحاربون الجهاديون يكرهون الحداثة؛ الحضارة العلمانية والعلمية والعقلانية والتجارية التي أوجدتها حركة التنوير بفضائلها (الحرية والديمقراطية والتسامح والتنوع) ورذائلها (عدم المساواة والهيمنة والإمبريالية الثقافية والمادية). ماذا بوسع أعداء الحداثة أن يفعلوا أكثر من استعادة الماضي الميت عن طريق إفناء الحاضر الحي؟

تبعاً لذلك فإن الإرهابيين أنفسهم لا يمكن أن يكونوا هدفاً للكفاح الديمقراطي. إلا أنهم يسبحون في بحر من التأييد الشعبي الصامت والإذعان الساخط، وهذه المياه التي تموج بالغضب والسخط أثبتت أنها منشطة لأيديولوجيات العنف والأذى الجسيم. لقد شعر الأمريكيون بغضب شديد في البداية، وتولتهم حيرة شديدة حينما رأوا رجالاً ونساءً وأطفالاً عاديين في المدن الإسلامية لا يمكن اعتبارهم إرهابيين يعبّرون مع ذلك عن ابتهاج شاذ وهم يتأملون الذبح المتعمد لأمريكيين أبرياء. كيف يمكن لأي أحد أن يبتهج لشيء كهذا؟ ومع ذلك فهناك بيئة من الغضب اليائس في كثير من الأماكن في العالم الثالث، وكذلك في كثير من أحياء العالم الثالث المجاورة لمدن العالم الأول، والتي تدعم الإرهابيين بإضفاء نوع من شبه الشرعية لا يستحقه الإرهابيون. إن معركة الجبهة الثانية موجهة ضد هذه البيئة الداعمة للإرهاب وليس ضد الإرهاب نفسه. وعناصر هذه البيئة ليسوا إرهابيين، لأنهم أنفسهم مرعوبون من الحداثة وتكاليفها، وهم تبعاً لذلك مهيؤون لتحسين أوضاعهم إذا استطاع المؤمنون بالديمقراطية توفير

الإرادة للقيام بإجراءات كهذه. إنهم يسعون إلى العدالة وليس الانتقام، وهم لا يحاربون الحداثة بل الأيديولوجية الليبرالية الحديثة النشطة التي تسعى باسم الحداثة إلى خلق مجتمع سوق عالمي يؤدي إلى توفير الأرباح للبعض أكثر من العدالة للكل. بل إنهم ليسوا مناوئين للولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، ولكنهم بالأحرى يشكّون في أن ما يعتبره الأمريكيون أحادية حكيمة هو في واقع الأمر نوع من الإمبريالية المتعجرفة، وأن ما يفهمه الأمريكيون نوعاً من الانكفاء المتشكك هو في الواقع عزلة انطوائية، وما يعتبره الأمريكيون تحالفاً عملياً مع حكام عدد من الدول العربية والإسلامية ما هو في الواقع إلا خيانة للمبادئ الديمقراطية التي يدعي الأمريكيون أنهم يؤمنون بها.

حرب داخل الحضارة

وصف معلقون مولعون بالمبالغة مثل صمويل هنتنجتون الانقسام الحالي في العالم باعتباره صداماً عالمياً بين الحضارات، وحذّر من حرب ثقافية بين الديمقراطية والإسلام بل ربما بين الغرب وبقية العالم. إلا أن هذا لا يعدو أن يكون تقليداً للخطابة الدينية لأسامة بن لادن الذي دعا بالتحديد إلى حرب كهذه. الفرق بين إرهابيي القاعدة التابعين لأسامة بن لادن والعناصر المنهكة بالفقر التي يحاول دعوتها إلى حمل السلاح هو كالفرق بين الأصوليين الجهاديين المتطرفين والرجال والنساء العاديين المعنيين بإطعام أطفالهم ورعاية مجتمعاتهم المتدينة. يمكن العثور على الأصولية في كل طائفة دينية، وتمثل أقلية ضئيلة ساخطة تتعارض أيديولوجيتها مع الدين ذاته الذي تعمل باسمه. إن الملاحظات المثيرة للانتباه التي أبداها الواعظ الأمريكي الأصولي جيري فالويل في تفسيره للهجمات على نيويورك وواشنطن، باعتبارها سخطاً من الله ضد مؤيدي الإجهاض والشاذين جنسياً واتحاد الحريات المدنية الأمريكي (ACLU)، لا تمثل البروتستانتية أكثر مما تمثل طالبان الإسلام. إن الصراع بين الجهاد وعالم ماك ليس صداماً بين الحضارات، ولكنه تعبير جدلي عن توترات موجودة في صلب حضارة عالمية واحدة تظهر إلى الوجود على خلفية من الانقسامات العرقية والدينية التقليدية

التي أوجد العديد منها عالم ماك وصناعاته الإعلامية ـ الترفيهية وابتكاراته التقنية. ومن دون الإعلام الحديث ما كان لأسامة بن لادن أن يكون سوى فأر صحراوي مجهول، والإرهاب دون الاعتماد على بطاقات الائتمان والأنظمة المالية العالمية والتقنية الحديثة والإنترنت ما كان ليجد ما يفعله سوى قذف الحجارة على شيوخ محليين. ما نواجهه ليس صداماً بين الحضارات بل حرباً داخل حضارة، إنه صراع يعبر عن التناقض داخل كل ثقافة وهي تواجه مستقبلاً مادياً عالمياً يعمل بأنظمة الشبكات وتتساءل فيما إذا كان بالإمكان المحافظة على الاستقلال الوطني والثقافي، كما أنه يعبر عن التناقض داخل كل فرد وهو يتأمل المنافع الواضحة للحداثة وتكلفتها الواضحة أيضاً.

قبل 11 سبتمبر طافت التظاهرات في الشوارع، من سياتل إلى براغ ومن ستوكهولم إلى جَنوا، احتجاجاً على هذه العولمة الحضارية. ومع ذلك ورغم أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك اعترف، في أعقاب أعمال العنف الاحتجاجية في جنوا قبل أشهر من وقوع الهجمات على نيويورك وواشنطن، بأن 100 ألف متظاهر لا ينزلون إلى الشوارع ما لم يكن هناك خلل ما، فقد اعتُبر هؤلاء المتظاهرون فوضويين أو جهلة. تركز الاهتمام الإعلامي بصورة أكبر على الجانب المسرحي للاحتجاجات بدلاً من المشكلات العميقة التي قصدت هذه الحركات إبرازها. بل إن بعض النقاد حاولوا في أعقاب 11 سبتمبر الجمع بين المحتجين ضد العولمة والإرهابيين في سلة واحدة باعتبارهم يزعزعون استقرار النظام العالمي دون حس بالمسؤولية. ولكن المحتجين هم أبناء عالم ماك واحتجاجاتهم ليست جهادية بل ديمقراطية فحسب، وشكواهم لا تتعلق بالنظام الدولي بل بانعدام النظام الدولي؛ وإذا كان المحتجون، ومعظمهم من الشباب، حمقى بعض الشيء من ناحية أفكارهم السياسية، وساذجين بعض الشيء في قدراتهم التحليلية، وعاجزين بعض الشيء عن الإتيان بحلول معقولة، فإنهم يدركون عن دراية بأن قادتهم يفتقرون، فيما يبدو، إلى معرفة أن الهندسة الحالية للعولمة تفرخ الفوضى والعدمية والعنف. وهم يعرفون أيضاً أن العدد الأكبر من سكان العالم الثالث الذين يبدو عليهم الابتهاج بالمعاناة الأمريكية هم، في أسوأ الأحوال، خصوم مترددون، ويكمن هدفهم

الرئيسي في التعبير عن أنهم يعانون أيضاً من جراء العنف حتى لو كان أقل وضوحاً ويدمر بشكل أكثر خفية وعبر زمن أطول مما تفعله الخطط الإجرامية للإرهابيين. إنهم لا يريدون التقليل من حجم المعاناة الأمريكية بل استخدام أهوالها للفت الانتباه إلى معاناتهم. كم من بين «أعداء عالم ماك» هؤلاء سيفضلون، لو سنحت لهم الفرصة، التمتع بالحداثة وبركاتها لو لم يكونوا غالباً ضحاياً تكاليف الحداثة التي توزع دون مساواة. كم من شيوعيين متعصبين بينهم فعلياً، وكم من بينهم مجرد حماة بالغريزة للعدل والذين لا يتذمرون من إنتاجية الرأسمالية بل فقط من الادعاء بأنه في غياب سلطات تنظيمية عالمية وبالسيادة الديمقراطية للقانون، فإن الرأسمالية قد تكون على الأرجح مفيدة لهم. إن غضبهم، في نهاية المطاف، موجه ضد الرياء وليس ضد الديمقراطية.

غالباً ما تبدو العولمة، بالنسبة إلى أولئك الذين يعيشون في العالمين الثاني والثالث إلى الجنوب من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا واليابان، كاستراتيجية متغطرسة لاقتصاد هائل تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية. وما نفهمه نحن كفرص لتوفير الحرية والرخاء في الوطن يبدو لهم غالباً مجرد مسوغ للاستغلال والقمع في المحيط الدولي، وما نطلق عليه النظام الدولي هو غالباً بالنسبة إليهم انعدام النظام الدولي. إن عداء الليبرالية الجديدة لكل التنظيم السياسي في القطاع العالمي، ولكل مؤسسات الإشراف والمراقبة القانونية والسياسية، ولكل محاولات دمقرطة العولمة ومأسسة العدالة الاقتصادية، تبدو لهم لا مبالاة وحشية تجاه رفاهيتهم ومطالبتهم بالعدالة. ويحتفل الغربيون المستفيدون من عالم ماك بأيديولوجية السوق، والتزامها بخصخصة كل ما هو عام، والتداول التجاري لكل ما هو خاص، والإصرار بالتالي على الحرية الكاملة ضد تدخل الحكومات في قطاع الاقتصاد العالمي (مبدأ حرية العمل). ومع ذلك فإن التحرر الكامل من التدخل - سيطرة القوة الخاصة على مصالح العامة - هو اسم آخر للفوضى. والإرهاب هو مجرد واحد من الأمراض المعدية العديدة التي تفرخها الفوضى.

ما كان واضحاً لأولئك الذين عانوا، قبل 11 سبتمبر، من التبعات الاقتصادية لفوضى دولية غير ديمقراطية لا تخضع لسيادة وطنية ديمقراطية هو أنه في حين أن العديدين في العالم الأول قد استفادوا من حرية السوق في المسائل المتعلقة برأس المال والعمالة والسلع فإن هذه الأسواق الفوضوية نفسها جعلت الناس العاديين في العالم الثالث مفتقرين إلى حد بعيد إلى الحماية. وما أصبح واضحاً للبقية منا بعد 11 سبتمبر أن فوضى عدم التنظيم ذاتها التي يخيل للمؤسسات المالية والتجارية أنها تستفيد منها هي ذاتها الفوضى التي يعتمد عليها الإرهاب. إن الأسواق والمؤسسات المالية المعولمة، سواء كانت شركات متعددة الجنسيات أو أفراداً يضاربون بالعملات، هم خصوم ألداء لإشراف ومراقبة الدول الوطنية. ويسعى عالم ماك إلى التغلب على مسألة السيادة ونشر تأثيره عالمياً. ويشن الجهاد أيضاً الحرب على السيادة ويستخدم ترتيبات الاعتماد المتبادل في النقل والاتصالات وأنظمة التقنية الحديثة الأخرى لجعل الحدود قابلة للاختراق والإشراف السيادي عديم الجدوى. وكما أن الحاجة إلى العمل تتحدى الحدود وتتسرب من بلد إلى آخر في سباق يصل بالأجور إلى الحدود الدنيا. وكما أن السلامة والصحة والمعايير البيئية تفتقر إلى معيار دولي تستطيع الدول والمناطق تنظيم شؤونها التوظيفية على أساسه، فكذلك يطوف الإرهابيون الفوضويون بحرية عبر العالم دون ولاء لأي دولة ودون مساءلة من أحد، ولا يعرفون حدوداً تعوقهم ولا رأياً عالمياً عاماً موحداً يعزلهم، ولا شرطة دولية أو مؤسسات قضائية تقيد حريتهم. تبعاً لذلك فإن الفكرة التالية المطروحة للنقاش توحي بأن الجهاد وعالم ماك كليهما يعمل على تقويض السيادة للدولة الوطنية، وتفكيك المؤسسات الديمقراطية التي كانت أفضل إنجازاتها، دون التوصل إلى السبل الكفيلة بتوسيع نطاق الديمقراطية؛ إما نزولاً إلى التجمعات العرقية والدينية الوطنية التي تدعي الآن، أن الناس موالون لها وإما صعوداً إلى القطاع الدولي الذي تنشط فيه ثقافة موسيقى البوب الخاصة بعالم ماك وتعمل فيه الأسواق التجارية دون قيود سيادية.

وتكمن المفارقة في أن الإرهابيين، وليس قادة الولايات المتحدة الأمريكية، هم الذين يعترفون بالاعتمادية المتبادلة الحقيقية التي تتصف بها العلاقات الإنسانية في القرن

الحادي والعشرين ويستغلونها. ولكن اعتماديتهم المتبادلة تقوم على الشر والضغينة، والتي تعلموا فيها كيف يستخدمون ثقل عالم ماك ضد قوته الهائلة على طريقة المصارعة اليابانية. ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية ترعى غياباً فوضوياً للسيادة على المستوى العالمي، فإنها قد قاومت أدنى تعرض لسيادتها الوطنية في الداخل. وقد شكت بمرارة في السنوات الأخيرة من احتمال اضطرارها للتخلي عن مثقال ذرة من سيادتها سواء لقادة حلف شمال الأطلسي أو لمؤسسات فوق قومية مثل المحكمة الجنائية الدولية أو لمعاهدات دولية مثل تلك التي تحظر الألغام الأرضية أو تنظّم استخدام الوقود الطبيعي كالغاز والفحم (استجابة للتصدي لظاهرة الاحتباس الحراري العالمية). بل إنها حتى اليوم وهي تشن حملة ناجحة ضد الإرهاب ويحيط بها تحالف تم تكوينه بحنكة وتدبر، قد أعربت بوضوح عن أنها تفضل «تحالفاً مؤقتاً» وليس «حلفاً دائماً»، لأنها تريد البقاء حرة في اختيار أهدافها وتطوير استراتيجيتها وإدارة الحرب بالطريقة التي تريدها. ومازالت تحجم عن الدخول في عمليات «بناء الدول» والاستراتيجيات الأخرى التي قد توقعها في شرك الاعتمادية المتبادلة.

إلا أن الإرهاب قد هزأ فعلاً بالسيادة. أليس اختطاف طائرات الركاب والتدمير المفجع لبرجي مركز التجارة العالمي والارتطام بالبنتاجون، محواً للسيادة الأمريكية؟ يعد الإرهاب النموذج السلبي والفاسد للاعتمادية المتبادلة، والتي نرفض غالباً الاعتراف بالجانب الإيجابي والنافع منها. ومازالت الولايات المتحدة الأمريكية تتصرف كما لو كانت في القرن التاسع عشر، حيث أقنعت نفسها بأن خياراتها اليوم هي إما التمسك باستقلال قديم تنعم فيه بالأمن ويجعل الأمريكيين ممسكين بزمام مصيرهم وإما الخضوع لاعتمادية متبادلة إلزامية وغير سوية تضع المصير الأمريكي في أيدي مؤسسات دولية أجنبية وغريبة كالأمم المتحدة أو محكمة العدل الدولية. بيد أن الأمريكيين، في واقع الأمر، لم يسبق لهم التمتع باستقلال حقيقي منذ ما قبل الحروب الكبرى في القرن العشرين، وبالتأكيد ليس منذ ظهور مرض الأيدز وفيروس غرب النيل وارتفاع درجة حرارة الأرض والتآكل المتزايد في طبقة الأوزون و "انتقال"

العمالة التي قصمت ظهر الاقتصاد الصناعي الأمريكي والمضاربين المنفلتين الذين جعلوا «هروب رأس المال» حقيقة «سيادية» أكثر مما يمكن أن يخطر ببال أي جهات رقابية حكومية. ليست الاعتمادية المتبادلة خصماً خارجياً يتعين على المواطنين مقاومته، بل هي واقع محلي تأثرت به فعالية المواطنة بعشرات الطرق التي لا نقر بها أو نعرف مساراتها.

لقد اعتمد المحاربون الجهاديون في إنزالهم الرعب بالأرض الأمريكية على الاعتمادية المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالم، والاعتمادية بين الأنظمة التقنية والاقتصادية المشتركة في كل مكان. إن الإرهابيين لم يختطفوا فقط نظام النقل الجوي الأمريكي ولم يحولوا طائراته إلى صواريخ فتاكة، بل استفزوا الدولة بوقف نظام النقل هذا كلياً لمدة أسبوع تقريباً. ولم يدمروا فقط كاتدرائية الرأسمالية الأمريكية في مركز التجارة العالمي بل أرغموا الرأسمالية على إغلاق أسواقها وأحدثوا هزة في البلد أنتجت ركوداً عميقاً لم يكن فيه انهيار سوق الأسهم سوى مؤشر رئيسي. إذاً، كيف تستطيع أي دولة ادعاء الاستقلال تحت ظروف كهذه؟

في العالم الذي كان قبل عالم ماك، كان هناك اعتماد متبادل حقيقي بين دول ديمقراطية ذات سيادة، والسيادة كانت تمثل مطلباً عادلاً من قبل شعوب مستقلة لممارسة سيطرة مستقلة على شؤون حياتها. ولم يكن الإرهاب المنظم خياراً في زمن أندرو جاكسون حين كانت الولايات المتحدة الأمريكية بلداً ريفياً في أيام ما قبل الحداثة. كانت المجتمعات تعيش في عزلة ومتباعدة عن بعضها، ولم يكن هناك نظام قومي للنقل أو للاتصالات. ببساطة لم يكن الإرهاب المنظم خياراً، حيث لم يكن هناك نظام. وما كان بوسع أحد أن يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تجثو على ركبتيها لأن الولايات المتحدة لم تكن موجودة بشكل متبلور، ولم تكن حتى مجموعات من المناطق ذات الاعتماد المتبادل تجمعها مصلحة واحدة؛ لم يحدث هذا إلا بعد الحرب الأهلية الأمريكية والثورة الصناعية التي تلتها.

أما اليوم فيوجد نشاط تفاعلي منظم وشبكة عالمية محكمة الاندماج وتقنية اتصالات دقيقة متكاملة، وكلها يمكن شل فاعليتها بالسهولة ذاتها لاستخدامها. من هنا فإن القرار الذي تواجهه الشعوب المتطلعة إلى السيادة اليوم ليس خياراً سهلاً بين استقلال آمن واعتمادية متبادلة غير مرغوب فيها، بل هو فقط الخيار المدروس بين اعتمادية متبادلة مشروعة نسبياً وديمقراطية ومفيدة مازال يتعين إقامتها، وهي التي ستمزق السيادة إرباً من جهة، وبين اعتمادية متبادلة غير مشروعة مطلقاً وغير ديمقراطية على طريقة المجرمين والفوضويين والإرهابيين، وهي اعتمادية تبادلية قائمة فعلاً وستنتصر في غياب إرادة سياسية هدفها الدمقرطة من جهة أخرى.

علينا، باختصار، إما أن نسمح لعالم ماك أو الجهاد - رعاة بقر هوليوود أو المجرمين الدوليين اليائسين - لوضع أسس اعتماديتنا المتبادلة، وإما أن نستطيع ترك هذه الأسس لمعاهدات بين الدول ومؤسسات ديمقراطية عالمية جديدة وإرادة مشتركة خلاقة جديدة. بوسعنا أن نجعل نشاطنا المتبادل مفروضاً علينا من قبل العنف والفوضى، أو نستطيع إقامته باستلهام نموذج تطلعاتنا الديمقراطية. يمكن أن تكون لدينا اعتمادية متبادلة ديمقراطية ومفيدة على أي أسس مشتركة نستطيع إقناع الآخرين بها، أو نستطيع الوقوف على حافة الفوضى ونحاول منع المجرمين والإرهابيين من دفعنا إلى الهاوية.

سيكون من الصعب على المدافعين عن الحداثة - سواء أسواق عالم ماك أو المواطنة القائمة على الديمقراطية - أن يكون لهم كلا الخيارين. وقد تبين أن الإرهاب نسخة فاسدة من العولمة ليس أقل شراسة في ملاحقته لمصالحه الخاصة من الأسواق العالمية وليس أقل ارتباطاً بالاضطراب الفوضوي من المضاربين في البورصات ولا أقل كراهية للعنف، عندما يكون ذلك مفيداً لأهداف الإرهابيين، من كراهية عالم الأسواق للظلم وعدم المساواة عندما يعني ذلك «نفقات إنجاز الأعمال». إن الإدراك الغريزي لهذه المعادلة هو الذي يحول الناس الفقراء إلى جماهير مبتهجة بالخسائر المؤلمة التي تكبدها الأمريكيون. وإن إدراكهم للنفاق الشديد هو الذي يقودهم إلى الابتهاج بما نرغب نحن في أن يحزنوا من أجله.

قال الرئيس بوش في خطابه أمام الكونجرس «إما أن تكونوا معنا وإما أن تكونوا مع الإرهابيين». ربما كان الأمريكيون يقدرون الدافع لتقسيم العالم إلى خير وشر (رغم أن ذلك التقسيم تفوح منه رائحة النظرة المانوية التي يُدين الأمريكيون أعداءهم من الأصوليين الذين يعتنقونها)، ولكن أعداء الولايات المتحدة الأمريكية (وعدداً ليس بقليل من أصدقائها) قد يجدون هذا الخطاب مضللاً ومشوباً بشيء من الغطرسة؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية التي تدرك جيداً حقائق الاعتمادية التبادلية وترغب في ابتكار صيغة ديمقراطية لاحتواء اضطراباتها لا تستطيع الطلب من الآخرين الانضمام إليها أو «تحمل العواقب». ليس على العالم أن ينضم إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ فعالم ماك يعمل فعلاً على أساس هذه الفرضية والفرضية هي تحديداً المشكلة، أو أي شيء ما عدا أن تكون مفتاحاً للحل. على الولايات المتحدة الأمريكية بالأحرى أن تنضم إلى العالم وفق أي شروط تستطيع التفاوض عليها على أساس من المساواة مع العالم. إن طلب الولايات المتحدة الأمريكية أن ينضم إليها العالم، سواء من باب الغطرسة أو من باب الحنكة، لن يضمن النتائج ببساطة. إنه طلب يتحدى الاعتمادية التبادلية بالذات التي يتوجه إليها، ويفترض استقلالاً سيادياً لا تملكه الولايات المتحدة الأمريكية ولا تستطيع أن تملكه.

الولايات المتحدة الأمريكية والرأسمالية العالمية الفوضوية

كثّفت الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات العشر الأخيرة التزامها بثقافة سياسة أحادية واستقلال زائف يعزز، بدلاً من أن يضعف، تأثيرات عالم ماك؛ فقلّما تكون هناك معاهدة متعددة الأطراف على درجة من الأهمية أبدت الولايات المتحدة الأمريكية استعدادها للدخول فيها في السنوات الأخيرة؛ سواء كانت بروتوكول كيوتو حول التغيرات المناخية، أو معاهدة حظر الألغام الأرضية، أو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والواقع أن الرئيس بوش، بعد شهر أو شهرين من الدبلوماسية مع الرئيس الروسي بوتين، انسحب ببساطة من معاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ البالستية لكي يكون بوسعه تطوير ونشر درعه الصاروخي الدفاعي. وقلما

تجد مؤسسة دولية واحدة لم تشكك فيها الولايات المتحدة الأمريكية أو تقوضها أو تتركها كلياً بذريعة «حاجتها» إلى حماية مصالحها السيادية. وقد ألزمتها الحاجة الملحة إلى جمع تحالف حولها لدعمها في حملتها العسكرية ضد الإرهاب لأن تدفع أخيراً ما عليها من متأخرات مستحقة للأمم المتحدة وبالالتزام بمبالغ متواضعة من المساعدات الإنسانية البسيطة التي كان ينبغي أن تكون مسألة معتادة. لاتزال الولايات المتحدة الأمريكية تنفق نسبة من ناتجها القومي الإجمالي على المساعدات الخارجية – دون 0.01٪ – أقل من أي دولة متطورة أخرى في العالم، بينما تنفق الدول الأخرى ضعف هذه النسبة، وتهدف الأمم المتحدة إلى رفع هذه النسبة إلى 0.07٪.

بوسع مؤسسات بريتون وودز، مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية (وريثة الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة)، أن تساعد مساعدة حقيقية في جهود إقامة عولمة أكثر ديمقراطية، إذا استخدمت للأغراض التنموية والديمقراطية التي أنشئت أصلاً من أجلها في فترة ما بعد الحرب في أوربا. إلا أنها بدلاً من ذلك تستخدم من قبل الحكومات الديمقراطية التي تسيطر عليها كأدوات غير ديمقراطية لتحقيق مصالح خاصة؛ فيما يبدو أنها أدوات للمصارف والشركات والمستثمرين (وهي لسوء الحظ تسيطر أيضاً – إلى حد ما – على سياسات المؤسسات المالية الدولية في البلدان الأعضاء). إن الفوضوية في القطاع العالمي ليست محض صدفة بل تمت تنميتها بمثابرة وتدبر.

ولكن الإرهاب ليس إلا نسخة سيئة من هذه الفوضوية العالمية، بكل ما فيها من سوء، وهي نسخة حيوية ومبرِّرة لذاتها كالأسواق العالمية. ويجني الإرهاب أيضاً ثمار المطالبة بالسيادة الوطنية، وهي مطالبة تتصف بالتظاهر والغطرسة. ويستفيد الإرهاب أيضاً من غياب الشرطة التنفيذية الدولية والمؤسسات القضائية الدولية، وهو أيضاً يستغل الفوضى العالمية لإثارة الفوضى الوطنية والمساهمة في إضعاف قدرة الدول على السيطرة على مصائرها منفردة أو مجتمعة. عندما كانت الحكومة الفيدرالية الأمريكية ضعيفة بشكل ملحوظ في أواخر القرن التاسع عشر، مقارنة بما هي عليه اليوم، كانت

الولايات المتحدة الأمريكية تبدو محلياً كما تبدو العلاقات الاجتماعية اليوم عالمياً. فقد كان الخروج على القانون مسألة سهلة بالنسبة إلى بارونات اللصوص في المدن الرأسمالية النامية والمجرمين اللصوص في براري الغرب الأمريكي. لذا ازدهر في ذلك الوقت نشاط الخارجين على القانون سواء في الشوارع أو في أجنحة الفنادق.

يبدو القطاع العالمي مدفوعاً اليوم بالفوضى نفسها التي نشرت بها القوى المتفتحة، لما أسماها مصرفيونا: الرأسمالية المتوحشة، إنتاجيّتها التي رحبنا بها، وانعدام عدالتها التي حاولنا تجاهلها. والرأسمالية المتوحشة ليست وحيدة؛ فإلى جانبها تزمجر القوى الرجعية للإرهاب المتوحش، ومقابل الرسالة الحداثية للرأسمالية تنشر الأصولية الجهادية رسالتها المضادة للحداثة فتزرع الخوف وتربي الفوضى، وتأمل في أن تجعل الديمقراطية تجثو على ركبتيها كما الرأسمالية. ليس هناك أسرى في الحرب بين الجهاد وعالم ماك، وهي حرب لا تخدم الديمقراطية أياً كانت نتيجتها.

يهدف المشروع الديمقراطي إلى عولمة الديمقراطية مثلما عولمنا الاقتصاد، ودمقرطة العولمة التي تم تسويقها بكفاءة عالية. لم تعد المسألة شوقاً طوباوياً للديمقراطية العالمية مقابل ضجيج الاستهلاكية أو صرخات الحرب المحمومة الداعية إلى الجهاد، ولكن توفير السلامة. لقد أصبح الحكم العالمي في أعقاب 11 سبتمبر تفويضاً واعياً للواقعية السياسية.[2]

بيد أنه لن يكون من السهل على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتغلب على الأسطورة المجدِّدة للطمأنينة حول الاستقلال الوطني والبراءة التي عاشت مرتاحة إليها خلال مئتي عام. قبل أن تحترف الولايات المتحدة الأمريكية التجارة بعملة عالم ماك، بحيث أصبحت التاجر العالمي في هذه السلعة، كانت قد ابتكرت قصة بسيطة حول نفسها. ففي الأسطورة البيوريتانية حول «المدينة الرابضة على التلة»، في التصور التنويري الذي ينقش فيه قوم جدد تاريخاً جديداً على صفحة عقل صاف تماماً، أقبل الأمريكيون على فكرة توم بين (Tom Paine) الجذابة والثورية التي تقول إن الإنسان في

القارة الجديدة يستطيع فعلياً العودة والبدء من جديد كما لو كان العالم في بدايته الأولى، مخلّفاً وراءه التعذيب القاسي في أوربا والضغائن القديمة والاضطهاد الديني. وجد الأمريكيون أنفسهم محميين بمحيطَين هائلين، ومطمئنين في قارة خالية ووفيرة الخيرات (الهنود الحمر كانوا جزءاً من الحيوانات والنباتات في العالم الجديد)، فعملوا على استنباط علم تجريبي جديد لنظام الحكم ووضع دستور جديد محصن بالحقوق وكتابة تاريخ جديد ببراءة من ولدوا لتوهم. فلا الرقّ ولا حرب أهلية كبرى ولا سعير حربين عالميتين ولا أنظمة شمولية في الخارج استطاعت أن تثني الولايات المتحدة الأمريكية عن تعريفها الثمين لنفسها. حتى عندما أصبحت المحيطات مجرد أنهار صغيرة يمكن اجتيازها في طرفة عين من قبل خصوم غير منظورين، وحتى عندما تعقدت ضغوط عالم مطبق بدرجة تستعصي على البساطة، تخيلت الولايات المتحدة الأمريكية أنها ربما تستطيع، بالاستعانة بتقنيتها المتبجحة، أن تعيد خلق محيطات فعلية ونشر درع صاروخي سحري يطرد الشيطان الغريب.

هل كانت أمريكا حقاً في أي زمن جزيرة آمنة في الأنهار الملوثة في تاريخ العالم؟ وهل كانت يوماً أكثر براءة من أطفال أي أمة أخرى في العالم؟ تعد الطبيعة الإنسانية أينما كانت متناقضة أخلاقياً، فملائكة الخير يترنمون في إحدى الأذنين بينما أبناء عمومتهم ملائكة الشر ينعقون في الأذن الأخرى. إلا أن الأمريكيين يبدون وكأنهم لا يعرفون الشر حتى وهم يرتكبونه. وبالنسبة إلى الآخرين فإن الادعاء بالبراءة هو تأكيد للنفاق؛ وهو من بين الخطايا المهلكة بالنسبة إلى المسلمين وآخرين ممن يرقبون الولايات المتحدة الأمريكية وهي تعامل الآخرين كشياطين وتغفر لنفسها خطاياها.

إذا كان هناك عصر من البراءة قد وجد فعلاً في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أنهاه الإرهاب. كيف تصمد أسطورة الاستقلال بعد 11 سبتمبر؟ كان إعلان الاستقلال الذي بشر بقدوم جديد، بمجتمع من نوع جديد، قد حقق مهمته في بناء أمة في نهاية القرن الأمريكي الأول. ولبناء العالم الجديد هناك حاجة الآن إلى إعلان جديد للاعتمادية المتبادلة، إعلان يعترف بالاعتمادية المتبادلة للجنس البشري الذي لا يستطيع

البقاء متشظياً، سواء سميت الشظايا أمماً أو قبائل، أناساً أو أسواقاً. ليس هناك محيطات واسعة بما فيه الكفاية لحماية أمة من جو ملوث أو وباء منتشر، ولا جدران عالية بما فيه الكفاية للدفاع عن أمة ضد أيديولوجية فاسدة أو قائد حاقد، ولا أمن صارم بما فيه الكفاية لمنع استشهادي حازم من تقديم تضحياته. وليس من المحتمل أن تنعم أمة مرة أخرى بالرخاء والوفرة ما لم تتوافر للآخرين الفرصة نفسها. لقد تمت دمقرطة المعاناة أيضاً، وأولئك الأكثر احتمالاً للخضوع لهذه المعاناة سيجدون وسيلة لإرغام الأكثر بعداً عنها على المشاركة في الألم. إذا لم يكن من الممكن أن يكون هناك مساواة في العدالة فستكون هناك مساواة في الظلم، وإذا لم يستطع الجميع المشاركة في الوفرة فإن الفقر - الروحي والمادي - سيكون هو الوضع السائد. هذا هو الدرس الصعب للاعتمادية المتبادلة.

إن إعلان الاعتمادية المتبادلة هو إلى حد ما مجرد اعتراف بواقع موجود أصلاً، وهو القبول برغبة وبشكل بنّاء بمصير يرغب الإرهابيون في فرضه على شعوب ذات سيادة، وفحوى رسالتهم هي: «أولادكم يريدون الحياة وأولادنا مستعدون للموت»، ويجب أن يكون الرد الديمقراطي على ذلك: «سنخلق عالماً لا يكون الموت فيه مغرياً لأن خيرات الحياة وفيرة ومتاحة لكل من يريد».

ماتزال الولايات المتحدة الأمريكية بعد قرنين مالت فيهما إما إلى العزلة الساكنة وإما إلى الأحادية العدوانية، تخللتهما فترات قليلة فاصلة لإنشاء تحالفات وإجراء مشاورات، عديمة الخبرة في الجهد الشاق المطلوب لإيجاد اعتمادية متبادلة وشراكة دولية. وهي عندما تواجه مشكلات تتصل بالمعاهدات الدولية (بروتوكول كيوتو حول التغيرات المناخية، ومعاهدة حظر الألغام الأرضية، والمحكمة الجنائية الدولية) ولا تستطيع التخلص من الموقف بالتفاوض، فقد اعتادت ببساطة الانسحاب من اجتماعات كهذه. وعندما تضج مؤسسات دولية، كاليونسكو والأمم المتحدة، ومؤتمرات دولية مثل مؤتمر ديربان لمناهضة العنصرية بالعداء للولايات المتحدة الأمريكية فإنها تنسحب بغطرسة غاضبة بدلاً من المشاركة بقصد جعل تأثيرها ملموساً. ولعل

الدرع الصاروخي ومتطلباته التي تقضي بتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن معاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ البالستية يشكل مثالاً تقليدياً للعجرفة والأحادية التي تعبر عن ميل الولايات المتحدة الأمريكية إلى التصرف بشكل منفرد. مع أن الدرع الصاروخي (وهو في الواقع تكتيك يسمح بمواصلة التدخلات دون خوف من الرد) عديم الجدوى من الناحية التقنية. الأهم من ذلك أنه عندما لا يكون ممكناً منع الإرهابيين من السفر في الرحلات الداخلية أو الحيلولة دون انخراط أفراد في خلايا "نائمة" داخل البلاد في حرب بيولوجية وكيماوية، فإن اعتراض رؤوس حربية متعددة وما يصاحبها من رؤوس وهمية متعددة بدقة فائقة، وحتى لو تحقق ذلك يوماً، فإن الموضوع برمته يصبح عديم الفائدة. إن الدرع الصاروخي يعزل الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى عن عالم يتعين عليها المشاركة في تغييره.

تخيل رونالد ريجان فقاعة فعلية يفترض أن تحمي الأمة من الكوابيس الأجنبية، ولكن الكوابيس الأجنبية وصلت إلى الشواطئ الأمريكية في وضح النهار، وليس هناك درع ضد الإرهاب إلا بمواجهة سلالته العالمية المعقدة. ويؤمن الأمريكيون، على نحو غريب، بأن التقنية تستطيع أن تحل محل إبداع الإنسان وجهده في دفع الأذى؛ فالقنابل الذكية لها الأولوية على الأشخاص الأذكياء، والصواريخ التي «تفكر» تأخذ مكان صانعي السياسات الذين يفكرون، ومحطات التنصت الإلكتروني تحل محل الموظفين المهرة في الحقول الثقافية واللغوية. تعد التقنية هي المتراس الأخير للاستقلال المتلاشي للولايات المتحدة الأمريكية، وهي الوسيلة التي تأمل بواسطتها الإبقاء على حلم السيادة المتضائل حياً. ولكن التقنية نفسها، مثل العلم الذي نشأت منه، نتاج مجتمعات دولية متعددة ورمز أفضل للاعتمادية المتبادلة وليس الاستقلال. وعالم ماك نفسه، الذي يعتمد على تقنية الاتصال العالمية، يعلم هذا الدرس.

العجز الديمقراطي العالمي

عندما تتحول الولايات المتحدة الأمريكية أخيراً عن وهم الاستقلال وتعترف بالعالم الحقيقي للاعتمادية المتبادلة فستواجه مفارقة ساهمت هي في خلقها: المؤسسات

الدولية المتيسرة لأولئك الذين يرغبون في جعل الاعتمادية المتبادلة أداة للديمقراطية والتعاملات الدولية اللبقة قليلة ومتباعدة فيما بينها؛ فعالم ماك في كل مكان والعالم المدني لا يوجد في أي مكان. ولكن شركات نايكه (Nike) وماكدونالدز وكوكا كولا وقناة إم تي في (MTV) لا تستطيع الإسهام بشيء في البحث عن بدائل ديمقراطية للإرهاب الإجرامي. والواقع أنها بالجدل الكئيب الذي يدور فيما بينها تسهم من دون قصد في أسبابه.

خلقت الممارسات الشاملة للعولمة التي يرعاها عالم ماك في الواقع عدم تناسق حاداً: فهي استطاعت عولمة سوق السلع والعمالة والعملات والمعلومات، دون عولمة المؤسسات الديمقراطية والمدنية التي كانت تاريخياً تشكل السياق الأساسي للسوق الحرة. ببساطة، تم إخراج الرأسمالية من «الصندوق» المؤسسي للقوانين واللوائح التي روضّتها (فعلياً) وأعطت ممارساتها الفظة أحياناً وجهاً إنسانياً. ولفهم السبب في أن إخراج الرأسمالية «من الصندوق» كان كارثياً لابد لنا من تذكر أن تاريخ الرأسمالية والأسواق الحرة ارتبط دائماً بالتعاون مع المؤسسات الديمقراطية. لقد نمت الاقتصادات الحرة من الداخل، وتمت رعايتها واحتواؤها والإشراف عليها من قبل دول ديمقراطية. وكانت الديمقراطية شرطاً أساسياً للأسواق الحرة وليس العكس، كما يحاول الاقتصاديون أن يثبتوا اليوم. ووجدت حرية السوق التي ساعدت في إدامة الحريات السياسية وروح المنافسة بدورها رعاية من المؤسسات الديمقراطية. وقد عمل قانون التعاقد ولوائحه إضافة إلى العلاقات المدنية التعاونية على إضعاف النزعة الداروينية للرأسمالية واحتواء نواحي شذوذها وتناقضاتها وميلها للتدمير الذاتي عندما تحاول الاحتكار وإلغاء المنافسة. أما على المستوى العالمي اليوم فقد اختفى التماثل التاريخي الذي قرن بين الديمقراطية والرأسمالية. لقد عولمنا السوق طوعاً أو كرهاً، لأن الأسواق تستطيع التسرب عبر الحدود الوطنية ولا تتقيد بمنطق السيادة، ولكننا لم نبدأ بعد بعولمة الديمقراطية التي – لأنها بالذات سياسية وتتحدد بالسيادة – «انحصرت» داخل صندوق الدولة ـ الوطنية.

يؤدي عدم التماثل العالمي الناتج عن ذلك، حيث تخدم كل من الدول والأسواق مصالح الأسواق فقط، ليس فقط إلى تدمير نظام مدني ديمقراطي كفء بل تدمير نظام اقتصادي دولي كفء أيضاً. لقد أدى الانتشار المتواصل للعولمة إلى تعميق عدم التماثل بين الرذائل الخاصة والرذائل العامة. وعمل عالم ماك بالاشتراك مع اقتصاد السوق العالمي على عولمة الكثير من الرذائل ولا شيء تقريباً من الفضائل، فقد عولم الجريمة والتجارة الممنوعة في الأسلحة والمخدرات والمطبوعات الإباحية والاتجار في النساء والأطفال الذي أصبح ممكناً بفضل «سياحة الدعارة». وكان أردأ أشكال العولمة عولمة إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم في الحروب والدعارة والفقر وسياحة الجنس. وينتج عن هذا الجانب من العولمة تلك المعاناة البطيئة والعنف المخطط بعناية الذي يوفر أرضاً خصبة لتجنيد الإرهابيين. وفي الواقع إن الإرهاب نفسه والدعاية المصاحبة له هو الذي تمت عولمته بمنتهى الكفاءة؛ وأحياناً (وللمفارقة) باستخدام التقنية الحديثة للشبكة المعلوماتية العالمية ووسائل الإعلام العالمية لنشر أيديولوجيات معادية للتقنية ولكل ما له علاقة بالعالمية والحداثة. فقد ظهر أسامة بن لادن، خلال الفترة التي تلت 11 سبتمبر وحتى آخر مرة رأينا فيها وجهه المطارد الكالح في أواخر عام 2001، بشكل منتظم على القنوات التلفزيونية في عالم ماك (بما في ذلك منافساتها الجديدة باللغة العربية). لقد استُخدمت قنوات عالم ماك لمهاجمة عالم ماك نفسه.

باتت العولمة مكتملة إذاً في القطاع الخاص، ولكنها تفتقر إلى أي شيء ذي سمة مدنية، وهي بذلك لا تستطيع دعم القيم والمؤسسات المرتبطة بالثقافة المدنية أو الدين أو العائلة، كما أنها لا تستطيع أن تنعم بالتأثيرات المحتملة لهذه القيم والمؤسسات من حيث إشاعة جو من اللطف والتكيف على التعاملات الفجة في السوق. لا عجب إذاً أن يقول البابا يوحنا بولس في موعظته البابوية حول الرسالة التبشيرية للكنيسة الكاثوليكية في الأميركيتين: «إذا كانت العولمة محكومة فقط بقوانين السوق التي تناسب الأقوياء فإن العواقب لا يمكن إلا أن تكون سلبية».[3] يتوقع المرء من البابا أن يتحدث بهذا الأسلوب الأخلاقي، ولكن ما يثير الفزع رسالة مماثلة من بابا آخر أكثر نفوذاً في العالم العلماني والذي كتب مؤخراً يقول:

«إنك لتسمع كلاماً عن نظام مالي جديد، وعن قانون إفلاس دولي، وعن الشفافية وأشياء أخرى . . . ولكنك لا تسمع كلمة عن الناس . . . ملياران من البشر يعيشون على أقل من دولارين يومياً . . . إننا نعيش في عالم يتزايد سوءاً يوماً بعد يوم. ليس الوضع ميؤوساً منه، ولكن يجب علينا أن نفعل شيئاً بصدده الآن». [4]

الواعظ الفاضل هنا هو جيمس ولفنسون، رئيس البنك الدولي، الذي بدأ استبدال مشروعات بيئية وصحية تهدف إلى خدمة مصالح السكان المعنيين مباشرة بمشروعات البنك التقليدية في الطاقة والتصنيع التي يعتقد أنها تحابي مصالح المستثمرين الأجانب.

المؤسسات الدولية موجودة بالطبع، وقد تنفع كمكونات يمكن استخدامها لبناء صندوق ديمقراطي عالمي يمكن وضع الاقتصاد فيه باطمئنان. والمؤسسات المالية الدولية التي تم إنشاؤها في بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية للإشراف على إعادة بناء الاقتصاد المحطم في أوربا وآسيا كان الغرض منها أصلاً أن تعمل كهيئات تنظيمية لضمان إعادة التنمية بشكل سلمي ومتوازن وديمقراطي بإشراف مباشر من الحلفاء المنتصرين. ورغم أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (وفيما بعد منظمة الجات، ومنظمة التجارة العالمية التي خلفتها عام 1995) كانت قد شكّلت ظاهرياً كأدوات لدول ديمقراطية ذات سيادة وصممت لتوجيه وتنظيم مصالح القطاع الخاص باسم إعادة بناء القطاع العام، فإنها بمرور الزمن أصبحت أدوات لمصالح القطاع الخاص نفسه التي وجدت من أجل توجيهها وتنظيمها. قد يدهش الذين يدعون اليوم إلى إلغاء هذه المؤسسات، باسم الشفافية والمساءلة والديمقراطية، حين يعلمون أن هذه المبادئ كانت تعتبر يوماً من ضمن الأهداف الرئيسية للنظام المالي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وفي ضوء الدور الذي تلعبه المؤسسات الحديثة التي تمثل هذا النظام كأجزاء محتملة في بنية تحتية تنظيمية عالمية، فإن إحدى الوسائل لبدء عملية الدمقرطة العالمية هي إعادة دمقرطة هذه المؤسسات وإخضاعها لإرادة شعوب ديمقراطية.

لا تنشأ العولمة بالطبع في فراغ، وتأثيرها المقوِّض للحكم الديمقراطي، مقروناً بعجزنا عن استخدام ديمقراطي حقيقي للمؤسسات المالية الدولية العاملة اسمياً في

خدمة الديمقراطية، يتعمق بفعل أيديولوجية خصخصة من الفصيلة نفسها المنتشرة في الساحة الدولية وداخل الدول التي تجري عولمة اقتصاداتها.

يقترن عالم ماك بأيديولوجية الخصخصة هذه، التي يسميها الأوربيون غالباً الليبرالية الجديدة، والتي أطلق عليها جورج سوروس أصولية السوق (مقارنة ضمنية مناسبة بالأصولية الجهادية)؛ وهي أيديولوجية توهن الديمقراطية لأنها مناوئة للحكومة ولثقافة السلطة العامة. والخصخصة بطرحها النظرية القائلة بأن الأسواق تستطيع القيام بكل شيء كانت تقوم به الحكومات بطريقة أفضل وحرية أكبر للمواطنين، تفتح الطريق لإزالة القيود التنظيمية داخل الدول عن الأسواق، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تسهيل عولمة الاقتصاد. إنها تهيئ المواطنين لقبول انحطاط المؤسسات السياسية وتحاول إقناعهم بأنهم سيكونون أفضل حالاً - أكثر «حرية» - عندما يخمد صوتهم الديمقراطي الجماعي، وعندما يأخذون بالتفكير بأنفسهم ليس باعتبارهم مواطنين عامّين بل مستهلكين خاصين. بيد أن المستهلكين بديل بائس للمواطنين، مثلما أن الرؤساء التنفيذيين للشركات بديل بائس لرجال الدولة.

في صباح 11 سبتمبر المشؤوم لم يتصل مواطن أمريكي أو ألماني أو أفغاني حر مع بيل جيتس أو مايكل إيسنر لطلب المساعدة في التعامل مع الإرهاب. فقد استعادت المؤسسات العامة المهملة منذ زمن طويل بين عشية وضحاها شرعيتها الديمقراطية ودورها كمدافعة عن الصالح العام. فهل يمكن استثمار هذه الشرعية المتجددة نيابة عن المؤسسات الدولية المكرسة للصالح العام وليس الخاص؟ إذا كان ذلك ممكناً يصبح من الممكن، وبسرعة، تأسيس اعتمادية متبادلة مدنية. لقد خلطت أيديولوجية الخصخصة دائماً بين أشكال الاختيار العام والخاص. ويكون اختيار المستهلك عادة وبالضرورة اختياراً شخصياً وخاصاً. والاختيار الخاص سواء كان مستقلاً أو لا، لا يستطيع التأثير في النتائج العامة. والحكم الديمقراطي ليس معناه فقط الاختيار، بل معناه الاختيار العام والتعامل مع العواقب الاجتماعية التي تنشأ عن الاختيار الخاص والسلوك الخاص. هذه مسألة مهمة جداً في قطاع العولمة، لأن القرارات العامة والديمقراطية فقط

هي التي تستطيع إرساء عدالة ومساواة اجتماعية، أما الأسواق الخاصة فلا تستطيع ذلك ليس لأنها رأسمالية بل لأنها خاصة. ومن خلال المشاركة في الإرادة العامة، كما يقول جان جاك روسّو، يستطيع المواطنون العالميون تنظيم الإرادات الخاصة للمستهلكين العالميين والشركات العالمية.

يدرك روسو الفرق الحيوي بين الحرية العامة والحرية الخاصة، وهو فرق نجده في جوهر شكوى البابا يوحنا بولس بأن «الجنس البشري يواجه أشكالاً جديدة من العبودية أكثر براعة في جوهرها من عبودية الماضي؛ والحرية، بالنسبة إلى كثير من الناس، مازالت كلمة بلا معنى». إن التفكير بأن التسوق هو ما تعنيه الحرية يعادل القبول بالعبودية التي حذر منها البابا (رغم أن البابا بالطبع رجل غير عصري دائماً، إن لم يكن محارباً جهادياً أيضاً).

ثمة الكثير من الأشياء التي لا تستطيع الحكومات أن تقوم بها على نحو حسن، ولكن هناك أشياء عديدة أخرى لا تستطيع سوى الحكومات القيام بها، مثل التنظيم والحماية، وأحياناً الدعم وإعادة التوزيع؛ ليس لأنها تقوم بهذه الأشياء بكفاءة استثنائية أو حتى فقط بدرجة «أفضل» من السوق بل لأنها أشياء عامة لا يستطيع أحد سوى «نحن» (عامة الشعب) تحمل مسؤوليتها. هذه الأشياء (الخاصة بالحكومات) تشمل التعليم والثقافة، والحبس، والنقل، والدفاع، والرعاية الصحية، والجينوم البشري (Genome)، وشن الحرب ضد الإرهاب. وتشمل أيضاً إقامة نظام دولي عادل يوفر لكل الناس (ولكل شخص) فرصاً متساوية. ببساطة، لا يمكن للصراع ضد الجهاد (الذي هو بدوره صراع «مقدس» ضدنا) أن ينجح إلا إذا كان يمثل أيضاً صراعاً بالنيابة عن المصالح العامة الحقيقية التي تتخطى الحدود القومية ضد المصالح الخاصة التي هي سمة عالم ماك.

تعد الرأسمالية نظاماً إنتاجياً استثنائياً، وليس هناك من وسيلة لتنظيم قوة العمل البشرية لأغراض الإنتاج أفضل من تعبئة مليار إرادة فردية تحفزها المصلحة الخاصة.

ولكنها تفشل فشلاً ذريعاً على المستوى التوزيعي الذي هو بالضرورة هدف مؤسساتنا العامة المدفوعة بالبحث عن الصالح العام وإيجاد وسيلة للتغلب على النزاعات الخاصة والمظالم الخاصة التي تنشأ عن الإنتاج الخاص. على المستوى المحلي استطاعت معظم الدول الوصول إلى توازن؛ وهذا هو معنى الرأسمالية الديمقراطية. أما على المستوى الدولي فهناك تفاوت هائل هو السبب الأول والأخير في تلك الفوضى التي يزدهر فيها الإرهاب ويطرح فيها الإرهابيون حججهم الضالة عن الموت في أوساط شبان وشابات فقدوا الأمل في حياة كريمة.

لا يمكن الفوز في المعركة بين الجهاد وعالم ماك. وحده الكفاح الديمقراطي، ليس ضد الجهاد فقط ولكن ضد عالم ماك أيضاً، الذي يستطيع تحقيق نصر عادل لكوكب الأرض. إن عالماً عادلاً تعددياً ديمقراطياً يعيد التجارة والاستهلاك إلى مكانهما ويفسح المجال للدين، يستطيع مكافحة إرهاب الجهاد ليس بشن الحرب عليه بل بخلق عالم تكون فيه ممارسة الدين آمنة كممارسة الاستهلاك، وحيث لا يكون الدفاع عن القيم الثقافية متناقضاً مع التحرر ولكن جزءاً من تعريف الحرية. فالإرهاب يتغذى على الجدليات الطفيلية للجهاد وعالم ماك. لن تكون هناك حاجة إلى الجهاد في نظام عالمي ديمقراطي لأنه سيكون للعقيدة مكان مهم، ولن تكون هناك ميزة لعالم ماك لأن التنوع الثقافي سيواجهه في كل محطة تلفزيونية وفي كل مركز تسوق في جميع أنحاء العالم. قد لا يختفي الإرهاب تماماً عندما يختفي كل من الجهاد وعالم ماك كمفاهيم رئيسية (لأن الإرهاب يعشش في تجاويف قابلة للإخصاب في مناطق مظلمة من روح الإنسان)، ولكنه سيصبح فاقداً لأهميته بالنسبة إلى تطلعات وآمال النساء والرجال الذين سيكونون قد تعلموا حب الحياة إلى درجة لا تجعلهم يخلطون الدين بمغازلة الموت.

الفصل الثالث والعشرون

كيف نخوض حرباً عادلة؟

جين بيثكي إليشتاين

منذ 11 سبتمبر استحضر الأمريكيون، بدءاً من الرئيس جورج بوش وحتى رجل الشارع العادي، لغة العدالة لوصف مشاعرهم الجماعية تجاه الأفعال الخسيسة التي ارتكبت ضد رجال ونساء وأطفال أبرياء في ذلك اليوم، وعندما يفعلون ذلك فإنهم يستوحون تقليداً معقداً يدعى «الحرب العادلة». ترجع جذور تقليد الحرب العادلة عادة إلى العمل المبدع للقديس أوغسطين في القرن الرابع الميلادي، «مدينة الرب» (The City of God). [1] يتناول أوغسطين في هذا العمل العظيم التعاليم المسيحية المعروفة ضد العنف، ويصل إلى الاستنتاج بأن حروب العدوان والتوسع لا يمكن قبولها أبداً. بيد أن هناك حالات قد يصبح فيها اللجوء إلى القوة ضرورة مفجعة، رغم أن العنف لا يمكن أن يكون خياراً قياسياً. فما الذي يجعله مبرراً إذاً؟ التبرير الأقوى بالنسبة إلى أوغسطين هو حماية الأبرياء - الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم - ضد أذى معين. فإذا كان لدى أحد دليل قاطع على أن أذى سيلحق بأناس ما لم يتم التصرف بطريقة تتضمن استخدام القوة القسرية، فقد يكون اللجوء إلى السلاح من متطلبات محبة الجيران. أما الدفاع عن النفس فهو أكثر غموضاً؛ إذ يرى أوغسطين أن من الأفضل للفرد المسيحي أن يعاني الألم بدلاً من أن يسببه للآخرين. ولكن هل يجوز لنا أن نلتزم بعدم الدفاع عن النفس هذا نيابة عن الآخرين؟ بالتأكيد لا.

تفيد فحوى تأملات أوغسطين، التي صقلها الزمن، بأن هناك قاعدة أساسية لأولئك الملتزمين بالحرب العادلة وهي حصانة غير المقاتلين، أو ما يسمى مبدأ التمييز، ومعناه أن غير المقاتلين يجب ألا يكونوا هدفاً لأعمال عنف. وثمة معنى ضمني آخر وهو أن عملاً إرهابياً مدروساً يتم دون استفزاز ضد أشخاص غير مقاتلين في بلد ما

يعتبر عدواناً - وعملاً حربياً - يستدعي الرد. وينطوي رد كهذا على إيقاع عقوبة عادلة ليس لإلحاق أذى بليغ بغير المقاتلين من أبناء البلد الآخر، الذين ألحق المعتدون منهم الأذى بمواطني البلد الأول، بل لردعهم حتى لا يعودوا ويسببوا مزيداً من الأذى، ولمعاقبة أولئك الذين تسببوا في الأذى الذي وقع أساساً؛ وبهذا تتم إعادة التشديد على عالم مؤلف من العدل والمسؤولية الأخلاقية.

ما جدوى الحكومات؟

عندما يلحق بجسم سياسي دمار رهيب كذلك الذي وقع في 11 سبتمبر، فإن عدم الرد يعتبر ذروة عدم المسؤولية وتقصيراً في أداء الواجب وهروباً من مهمة سياسية جدية. يخبرنا الإرث المسيحي بأن الحكومات من صنع إرادة الله. هذا لا يعني أن كل حكومة وكل موظف رسمي متدين بل إنه، أو إنها، مكلف بمسؤولية جليلة لها ضمانة مقدسة. تبعاً لذلك فمن سوء النية البالغ أن يوافق المرء على أن الحكومة قدر مقدس، ثم يزدري أولئك الذين يقومون بمهماتها المهمة. فالخُلُق السياسي هو خلق الإحساس بالمسؤولية، وتقليد الحرب العادلة يوفر طريقة لممارسة هذه المسؤولية. هذا النهج في التفكير يرفض كلاً من خلق «كل شيء ممكن» في السياسة الواقعية (الريالبوليتيك) الميكافيلية والخلق الذي ينكر عملاً ما، إذا اتخذ هذا العمل شكل الإكراه وألزم بلداً باستخدام القوة المسلحة بطريقة مسؤولة ومحددة.

قلت لصديق لي غداة أحداث 11 سبتمبر مباشرة: «الآن يجري تذكيرنا بالسبب الذي وجدت من أجله الحكومات». لا يمكن لأي خير يحبه الناس - بما في ذلك السياسة نفسها - أن يزدهر في غياب أي قدر من السلم والأمن المدنيين. إن أولئك الذين يتربصون في الظلام ويخططون في السر ويعملون خلسة، ويرفضون تحمل مسؤولية اعتداءاتهم يسببون ضرراً يتجاوز واقعة العنف المباشر. إنهم يضطرون الخير إلى التواري فيما نتراجع نحن خلف أبواب مغلقة. ولكن، ما هو الخير الذي أعنيه؟ الخير البسيط ولكن العميق الذي يقوم به الآباء والأمهات في تربية أبنائهم، والرجال

والنساء المتوجهون إلى أعمالهم، ومواطنو مدينة كبرى يتحركون في الشوارع والأنفاق، وأناس عاديون يبتاعون تذاكر طائرات لزيارة أحفادهم في كاليفورنيا، ورجال ونساء أعمال في طريقهم للتعامل مع زملاء لهم في مدن أخرى، والمؤمنون الذين يقيمون صلواتهم في الكنائس والكنس والمساجد دون خوف. هذه الفكرة العادية، وهذا السلام المدني الأساسي هو خير كبير. ليس سلام «مدينة الرب»، فذلك سيأتي في آخر الزمان. في غضون ذلك نعيش في عالم من النزاعات المأساوية وفي عالم من العدالة النسبية قد لا يكون فيه الخير على الصورة الفضلى، ولكنه يبقى أفضل بكثير من أسوأ ما اخترعه الإنسان وما هو قادر عليه. وكما قال مارتن لوثر: «إذا كان للأسد أن يضطجع إلى جانب الحمل، فلابد من استبدال الحمل بصورة متكررة».

إن تحويل السيوف إلى محاريث والرماح إلى مناجل للحصاد، وعالم «لا ترفع فيه أمة سيفاً على أمة أخرى، ولا هم سيتعلمون الحرب بعد الآن»، هي رؤية تتصل بظروف معينة كما يذكرنا كينيث أندرسون في مقال له في الملحق الأدبي لصحيفة **التايمز** (*Times Literary Supplement*).[2] لأن النبي [عيسى عليه السلام] يقول لنا بأن السلام الأبدي هو السلام الذي تأسس فيه بيت الرب في كل مكان، والكل «يصعدون إلى جبل الرب... لأن القانون سينتشر من جبل "صهيون"، وعالم الرب من "أورشليم"». لسنا هناك بعد، إذا توخينا التلطف في القول، بل إنه ليس واضحاً إن كان ينبغي لنا الذهاب إلى هناك في ظل ظروف الحداثة الأخيرة بما يصاحبها من تعددية في وسائل الحياة.

مع ذلك فإن السلام المدني العادي الذي يمزقه العنف المرعب ويحاول تدميره يوفر إضاءات لسلام أبدي وهو خير يوجب التقدير وعدم الاستهانة به. إنه خير عهدنا إلى ولاة أمورنا بالمحافظة عليه. فإذا عشنا حياتنا اليومية تحت وطأة الخوف من هجوم مميت فإن نواحي الخير الأخرى التي نتعلق بها ستصبح صعبة. ويعد البشر مخلوقات هشة، ونحن لا نستطيع الكشف عن مكنون أنفسنا بما في ذلك ميولنا الاجتماعية العميقة إذا كانت الطائرات تخترق البنايات وتصبح المدن أكواماً من الأنقاض تحوى أشلاء

الضحايا. إننا لا نستطيع أن نأخذ هذا السلام المدني كشيء مسلم به - كما تعلمنا من تلك اللحظات الرهيبة - ولا نستطيع التنصل من مسؤوليتنا في المساعدة على احترام وتعزيز المبادئ والقواعد التي يعتبر تطبيقها جزءاً من مكونات السلام المدني. لقد علمنا القديس أوغسطين ألا نزدري المهن الدنيوية بما في ذلك المهنة المأساوية للقضاة؛ مأساوية لأن القاضي أو القاضية لا يمكن أن يكون على يقين تام من أن الحكم قد صدر بحق المذنب وليس البريء. بيد أننا نعتمد على القضاة وآخرين للمحافظة على عالم مسؤول، عالم لا يسمح فيه للناس «بالتهام بعضهم بعضاً كالأسماك»، حسب التعبير البليغ للقديس أوغسطين.

ضبط النفس في الحرب

يتولى الموظفون الرسميون مسؤولية حماية الناس، وكما قال رجال الإطفاء الرائعون في مدينة نيويورك ببساطة: «هذا عملنا». إنها سلطتهم الصحيحة، وهذا بعد حيوي آخر لتقليد الحرب العادلة يهدف إلى الحد من العنف العشوائي والانتهازي والفردي. وهكذا فحتى حين تسمح الحرب العادلة باستخدام محدود للسلاح فإنها تتحدى أسلوب «كل شيء ممكن» في اللجوء إلى العنف. يعد الرد العادل على الظلم أمراً صعباً، لأن ذلك يعني أن من الأفضل للمرء أن يخاطر بحياة مقاتليه بدلاً من قتل «أعداء» غير مقاتلين. من الصعب غالباً فصل المقاتلين عن غير المقاتلين، ولكن على المرء أن يحاول.

تتضمن القيود الداخلية في تقاليد الحرب العادلة مفهوم تحديد استخدام القوة، وقد تم إدخال الكثير من هذه القواعد والشروط في الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك العديد من اتفاقيات جنيف. عند وقوع نزاع ما نقوم بتقييم كيفية إدارة الدول المشاركة في هذا النزاع من خلال تصرفات مقاتليها في الحرب: هل اغتصبوا ونهبوا؟ وهل كانوا يخضعون لقواعد اشتباك دقيقة أم هل كان الحبل متروكاً على الغارب لكل المقاتلين؟ وهل بذلت كل محاولة ممكنة لتقليل الخسائر في صفوف المدنيين، في ضوء ما هو

معروف من أن المدنيين في أوقات الحرب يتعرضون دائماً للخطر؟ لا يليق بالطبيعة الرصينة لهذه القضايا أن تكون الإجابة عن هذه الأسئلة متشككة أو ساذجة. وكما عبر عن ذلك عالم اللاهوت أوليفر أو دونوفان (Oliver O'Donovan) في الدورية البريطانية **ذي تابلت** (*The Tablet*) أثناء حرب الخليج الثانية: فقط اسأل نفسك، هل تفضل لو كنت مواطناً في برلين عام 1944 أو مواطناً في بغداد خلال حرب الخليج؟ الجواب واضح في ضوء طبيعة الأسلحة الحديثة واستراتيجية الاستهداف الأمريكية التي تسعى إلى تجنب الأهداف المدنية إضافة إلى المراكز الثقافية المهمة ودور العبادة.

بذلت جهود كبيرة منذ حرب فيتنام وإعادة بناء القوات المسلحة الأمريكية، لتأكيد القواعد الأخلاقية المستمدة من تقاليد الحرب العادلة في الأكاديميات العسكرية الأمريكية وفي تدريب الجنود الأمريكيين. وليس هناك مجموعة في الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بالقيود الأخلاقية في استخدام القوة أكثر من القوات المسلحة الأمريكية. إننا لا نقتل وحتى لا نهدد بقتل 3000 مدني لأن مثل هذا العدد من مواطنينا قُتلوا من قبل مجرمين لا يستحقون لقب جندي أو مقاتل. نحن نرسل الجنود إلى المعركة بدلاً من أن نطلق العنان لإرهابيين، ويسعى الجندي، بعكس الإرهابي، إلى البحث عن أولئك الذين يخططون ويحرضون ويساعدون على ارتكاب الشرور ومعاقبتهم. والعقوبة العادلة تختلف عن الانتقام، فالانتقام لا يعرف حدوداً أما العقوبة العادلة فهي تراعي قيوداً معينة.

إن المسار الذي اتبعته إدارة بوش كان معقداً ومنضبطاً؛ إذ لم تندفع الولايات المتحدة الأمريكية للرد، وبفضل التخطيط الدقيق تم وضع استراتيجية متعددة الجوانب تشمل العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية والمعلوماتية والخطابية. تم حل رموز شفرة الرسائل التي يتبادلها الإرهابيون، ووقف تدفق الأموال إليهم، وتجفيف منابع الدعم المقدم لهم من منظمات تعمل خلف واجهات مختلفة. وتم الرد على اللهجة المسعورة المعادية للولايات المتحدة الأمريكية والمعادية للسامية التي حفلت بها الكثير من وسائل الإعلام العربية برسالة أكثر بلاغة تضمنت الدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية

وسياساتها معاً؛ مع ملاحظة ميل الأمريكيين إلى النقد الذاتي إلى حد جلد الذات. كان ذلك شيئاً استثنائياً من جانب قوة عظمى جريحة ومستفزة، وحقيقة أن الرئيس ومستشاريه كانوا واعين لأهمية ضبط النفس تجلت في تغيير الاسم الرمزي للعملية التي كان العسكريون قد أطلقوا عليها «عملية العدالة المطلقة» إلى تسمية أكثر تواضعاً ولا توحي بهدف مثالي: «عملية الحرية الدائمة». وثمة دلالة أخرى وهي التأكيد المتواصل أن رد الولايات المتحدة الأمريكية ليس موجهاً ضد أمة أو شعب أو دين أو أسلوب حياة، بل هو بالأحرى موجه ضد أولئك الذين يشوهون سمعة دينهم والذين يوردون شعوبهم موارد الهلاك ويعتنقون مبادئ تؤدي إلى قتل أطفال ومعاقين وأمهات وآباء وإخوان وأخوات وأعمام وعمات وأخوال وخالات وأجداد وجدات وأصدقاء وعشاق يمارسون حياتهم اليومية. ولماذا يجب أن يموت هؤلاء؟ لأنهم، ببساطة، كفار؛ فهم أمريكيون. إن الإرهاب يهدف إلى بث الرعب. ولم يقدم الإرهابيون قائمة بطلباتهم ولم يطالبوا بالتفاوض أو أي شيء آخر بل قتلوا فقط. هذا هو السبب في أن المرء لا يفاوض الإرهابيين؛ فليس هناك ما يمكن التفاوض بشأنه، وهكذا ينتهي الكلام وتبدأ الدعوة إلى تحمل المسؤولية.

هذه لحظة استثنائية في التاريخ الأمريكي. لقد تكبدت الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر خسائر لم تتكبدها في يوم واحد طيلة تاريخها، وزادت بكثير عن الرقم القياسي السابق للموت في يوم واحد؛ معركة أنتيتام (Antietam) خلال الحرب الأهلية الأمريكية الدامية. يقول الأمريكيون: إنهم مستعدون لهذا النوع المختلف من الحرب، ولكن عدد الذين يؤيدون الحرب ضد الإرهاب أخذ يتضاءل عندما طرح السؤال فيما إذا كان استخدام القوة سيكون مقبولاً إذا كان الضحايا سيكونون «رجالاً ونساء وأطفالاً أبرياء». ليس هناك حرب، كما أشرت سابقاً، يمكن خوضها دون تعريض غير المقاتلين للأذى، ولكن الأمريكيين يفضلون بذل كل جهد ممكن للحد من هذا الأذى. لقد كان أحد أسباب الإنهاك الذي حل بالولايات المتحدة الأمريكية في حرب فيتنام الإدراك بأن القتال في حرب العصابات يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع

ببساطة التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين وأن الجنود الأمريكيين، حتى دون حوادث فظيعة مثل مذبحة ماي لي، كانوا في وضع صعب تعين عليهم فيه اعتبار كل شخص «عدواً». ليس هذا هو الوضع الآن.

شرف ومسؤولية أمة

وهكذا ردت الولايات المتحدة الأمريكية وسترد، ومن المهم جداً أن يعمل العالم أجمع على كبح أولئك الذين يستخدمون مدنيين ضد مدنيين آخرين، بتحويل أحد الرموز الكبرى لحرية الإنسان في الحركة - الطائرة التجارية - إلى قنبلة مهلكة. ولتحقيق هذا الهدف لابد من قطع تمويل الإرهاب، وفك رموز اتصالاته، وتشويش شبكاته، وأخيراً تحريم الإرهاب ومعاقبة الإرهابيين أنفسهم؛ وهي إجراءات تتناسب مع القيود التي تفرضها الحرب العادلة. إن الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لتعريض جنودها للخطر، في سبيل معاقبة أولئك الذين يعرِّضون أمريكيين غير مقاتلين للخطر ولا يشعرون بتأنيب الضمير إزاء القتل الجماعي. هذا عبء على المقاتل العادل، وهو شرف له وللأمة.

في الأيام السود للرعب النازي برز عالم لاهوت ألماني شاب يدعى ديتريتش بونهيفر كان يميل إلى المذهب السلمي، والتزم بالمشاركة في مؤامرة لاغتيال أدولف هتلر لقطع رأس الأفعى. وقد سأل: من يصمد معي؟ ولاحظ أن الشرور الكبيرة التي ظهرت بين الألمان قد «دمرت كل مفاهيمنا الأخلاقية». وكان حاداً بشكل خاص في نقده لأولئك الذين:

«هربوا من إرادة التغيير العام إلى ملاذ التمسك الخاص بأهداب الفضيلة، ولكن كل من يفعل ذلك ينبغي أن يغلق فمه وعينيه عن الظلم المحيط به، وليس بوسعه المحافظة على نقاء نفسه من التلوث الناجم عن عمل مسؤول إلا على حساب خداعه لنفسه».[3]

يتجلى السلوك المطيع والمسؤول في الآتي: من يهتم بهذا الأمر فسيسأل نفسه عن الكيفية التي سوف يحيا بها الجيل القادم؛ هذا ما تعلمناه من بونهيفر.

نحن نعرف ماذا يحدث للناس الذين يعيشون في محيط من الخوف الغامر؛ هذا أمر لا يسر. إنه يستفز عداءهم ويجعلهم يميلون إلى العزلة رغبة منهم في حماية أنفسهم، كما أنه يشجع الإقدام على تصرفات فظة لأننا - كما يقول توماس هوبز وبحق - لا نستطيع ببساطة أن نعيش كبشر إذا كان علينا أن نعيش في خوف دائم من الموت العنيف. بعد أسبوعين من فظائع 11 سبتمبر وجدت نفسي مع ابنتي، الأم لطفلين من أحفادنا، نناقش الحاجة إلى وضع خطة للتصرف في حالة وقوع هجوم كيماوي أو بيولوجي: من سيأخذ جميع الأولاد والأحفاد؟ وأين سنلتقي؟ وهل ينبغي أن نشتري أقنعة واقية من الغازات؟ وهل ينبغي لأحد التحدث حول هذا الموضوع مع طفل بعمر 5 سنوات وآخر عمره 7 سنوات؟ لقد أخذا يرسمان صوراً لطائرات تخترق بنايات ويسألان: «ماذا سيحدث إذا خطفت طائرة الجدة»؟ طمأنّاهما ونحن نعلم أن الجواب الصحيح لا يمكن قوله للأطفال. بالطبع كلنا سنموت ذات يوم، ولكننا مدعوون إلى الحياة. هناك أوقات تتطلب فيها هذه الدعوة إلى الحياة العمل ضد أولئك الذين يستحقون الموت. لقد أصر أسامة بن لادن على أن الأمريكيين سيهزمون لأنهم يحبون الحياة في حين أن الشباب من أفراد القاعدة يريدون الموت. لم يقل إنهم لا يخافون الموت بل بالأحرى أنهم يرغبون في الموت، وهذا ما نالوه. إن الذين يستحقون الحياة لا يخافون الموت، ولكنهم يعرفون أن علينا تدبر شؤون حياتنا اليومية في العيش بحرية وكرامة. هذا هو السبب في أننا نقاتل، وليس لسبب يتعلق بجنون العظمة الأمريكية أو الوطنية الهوجاء أو الكبرياء السخيف، بل لسبب يتعلق بالقيام برد عادل على العدوان، وتحمل المسؤولية التي تترتب على أمة عظيمة ذات قوة هائلة تجاه مواطنيها أولاً، وربما تجاه إمكانية توفير قدر من السلام لكل بني البشر أيضاً. لتحقيق هذه الغاية لا بد من دحر هؤلاء الذين وصفهم مايكل إجناتيف في مقال له في **نيويورك ريفيو أوف بوكس** بأنهم «عدميو سفر الرؤيا».[4]

ليس هذا وقت التشاؤم ولكنه وقت العزم والتصميم على إدراك أنه ما لم تقم الولايات المتحدة الأمريكية بدور قيادي في المساعدة على إقامة البنى التحتية لمجتمعات

تمزقها الانهيارات السياسية والاقتصادية - وتغدو تبعاً لذلك تربة خصبة لعدمية سفر الرؤيا - فلا أحد آخر يستطيع أن يقوم بدور في ذلك. هذا هو عبء الإمبراطورية، وقد حان الوقت لأن يرقى الأمريكيون إلى مستوى تحمل المسؤوليات المترتبة عليهم. لقد كانت أحداث 11 سبتمبر هزة الصحوة للأمريكيين ليدركوا ذلك وليس بوسعهم التراجع، وليس هناك من زعيم مسؤول أو بلد يريد منهم أن يتراجعوا، حتى لو كان هناك كثيرون يشكون من القوة الأمريكية. لم يعد بوسع الأمريكيين البقاء لا مبالين، وهذا هو الدرس المقيت الذي تعلمناه من أحداث 11 سبتمبر.

الفصل الرابع والعشرون

إرهاب أو حوار ثقافات

بيكو باريك

كيف يجدر بنا الرد على هجمات إرهابية من ذلك النوع الذي حدث في 11 سبتمبر؟ هناك إجابات عديدة عن هذا السؤال، أبرزها إجابتان: الأولى أن البعض يجادل في أن مرتكبي هذه الجرائم الأثيمة هم أناس قساة ووحوش همجيون مدفوعون بكراهية عمياء للغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية. وحيث إنهم لا ينتمون إلى دولة فهم، تحرياً للدقة، ليسوا في "حرب معلنة" ضدنا ولكنهم بالتأكيد في "حالة حرب" ضدنا. ويقتضي منا الواجب الدفاع عن أنفسنا وأن نبذل كل ما في وسعنا لوقف أعمالهم. كما أنه ليس بوسعنا مناقشتهم لأنهم مخلوقات تفتقر إلى العقل السليم، وعدميون مصممون على إيقاع أقصى أذى بنا، واللغة الوحيدة التي يفهمونها هي لغة القوة. وهم يزعمون، بالطبع، تسويغاً لأفعالهم، بأن لديهم مظالم ضدنا لم تنفع مناشداتهم السلمية في معالجتها. إلا أن هذا زعم مضلل، فهو يحوّل كل مظلمة إلى ترخيص لممارسة أعمال إرهابية، وهذه وصفة للفوضى. أكثر من ذلك فإن قائمة المظالم الطويلة التي يدعيها الإرهاب هي موضع كثير من الشكوك، لأن ما يطلقون عليها مظالم هي نتاج الإدارة السيئة لمجتمعاتهم ولا يمكن تحميلنا المسؤولية عنها. حتى لو كنا مسؤولين عن بعضها، فإن معالجتها الآن أو حتى مجرد بحثها يعتبر على نطاق واسع إضفاء للشرعية على الإرهاب.

أما الإجابة الثانية فهي أن البعض يجادل أيضاً بأنه في حين أن الأعمال الإرهابية توجب العقوبة أو توجيه ضربات وقائية، فإن علينا أن نبحث في محتواها وأسبابها؛ إذ إنها لا تحدث في فراغ تاريخي وأخلاقي، والذين يقومون بالأعمال الإرهابية بشر مثلنا، يمتزج فيهم الخير بالشر ولا يستمتعون بإزهاق أرواحهم وتحويل زوجاتهم إلى أرامل وأطفالهم إلى أيتام. إنهم يخاطرون بحياتهم في أعمال إرهابية لأنهم يشعرون بالإذلال والمعاملة الاستعلائية والظلم، ولا يجدون وسيلة أخرى لرفع الظلم عنهم.

لذا يجب علينا، بدلاً من التركيز على أعمالهم المشينة، أن نعالج أسبابها العميقة. وينبغي ألا نضع الإرهابيين خارج نطاق الخطاب العقلاني بل الدخول في حوار معهم وفهم تظلمهم، ومعرفة ما إذا كانت مظالمهم حقيقية، وأن نسأل أنفسنا فيما إذا كنا نتحمل أي مسؤولية بخصوصها، ونعدّل وسائلنا عندما نعتقد أنه يتعين علينا ذلك وأن نقنعهم، عندما لا نكون مسؤولين عن هذه المظالم، بضرورة ترتيب أوضاعهم من الداخل. رغم أن حواراً كهذا ليس بالأمر السهل، إزاء خلفية من الأعمال الإرهابية الفظيعة، فإنه مطلب أساسي جداً. لقد رأينا جثثاً وصراعاً يائساً في سبيل النجاة من الموت وسمعنا رسائل أخيرة تنفطر لها القلوب، وكل ذلك يميل بنا نحو التشوش والانفلات. تبعاً لذلك فمن الضرورة القصوى ألا نفقد توازننا الأخلاقي وإدراكنا السليم بأن ندع حسَّنا بالعدالة يسقط في فخ تلك الصور المفزعة والشديدة الوضوح.

وعلى الرغم من أنه يمكن فهم الإجابة الأولى، من بين الإجابتين، فإنها تنطوي على خلل عميق، فهي لا تحاول فهم العناصر الإرهابية والسياق الأوسع لأعمالهم، وتزدريهم ببساطة باعتبارهم وحوشاً همجيين. وعندما يُنظر إليهم كذلك يصبح من الأسهل المجادلة بأن الطريقة الفضلى للتعامل معهم هي إرهابهم ومعاملتهم بقسوة تجعلهم ومؤيديهم يفقدون الجرأة على معاودة ارتكاب أفعال كهذه. هذا الرأي ينزل بنا إلى مستواهم ويضعف حقنا المعنوي في إدانتهم، لأنه على الرغم من أن غاياتنا أسمى بما لا يقاس بغاياتهم فإن وسائلنا هي ذاتها. إذا كان الإرهاب يستحق الإدانة فإن الإرهاب المضاد لا يختلف عنه.

عندما تمتلئ نفوس الناس بالمرارة ويتوحشون ويصبحون مستعدين للتضحية بأرواحهم، فإننا لا نستطيع عمل شيء يخيفهم ويردعهم، ومهما عملنا ضدهم فإنه سيؤكد سوء ظنهم بنا ويزيدهم عزماً وتصميماً. هناك حدود لما نستطيع أن نفعله لإرهاب وإخافة الإرهابيين المحتملين، وعندما تُستنفد نبقى دون وسائل نستخدمها لهذه الغاية. أما الإرهابيون، على النقيض من ذلك، فلديهم وسائل لا نهاية لها، فعندما يصبح اختطاف الطائرات صعباً يحل محله زرع القنابل، وعند النجاح في منع ذلك يصبح التفجير الانتحاري وسيلة شائعة، ويمتد ليشمل النساء وسرعان ما سيشمل

الأطفال. وعندما يصبح الأسلوب الأخير مستحيلاً تلوح في الأفق الوسائل البيولوجية، وأشكال أخرى من الإرهاب لم تخطر على بال أحد حتى الآن. إن المجتمعات المتحررة بطبيعتها معرضة للهجوم عليها من نقاط عديدة مختلفة، وفي حين أن قدرتها على حماية نفسها محدودة بالضرورة فليس هناك حدود كهذه للفرص المتوافرة للإرهابيين.

لم يتطلب التسبب في كارثة كبرى في نيويورك وواشنطن إلا 20 إرهابياً عاقدي العزم فقط. قد نفهم بالطبع أن ملايين الناس المتجهمين الساخطين الذين جاء الإرهابيون من صفوفهم يستطيعون الاستمرار في إرسال أعداد كهذه مستقبلاً. ولا يحتاج الإرهابيون إلى التمويل والتدريب وما إلى ذلك فقط، ولكنهم يحتاجون أيضاً إلى جماهير تدعمهم وتقبل بهم، وعقيدة توفر تبريراً كافياً، ومظالم ملموسة على نطاق واسع لتعبئة الدعم حولها. ولا يكفي تفكيك شبكاتهم، إذ يتعين علينا التعامل مع جذورهم الثقافية والسياسية وكسب معركة عقول وقلوب الناس العاديين. هذا هو الذي جعل الزعماء الغربيين يصرون بشكل متكرر، وأحياناً بنوع من المكر، على أن الإسلام دين سلام ولا يسوغ الانتحار وقتل الأبرياء وأن قتالهم ليس ضد المسلمين أو الإسلام وما إلى ذلك. إن الإرهاب مشكلة سياسية وعسكرية على السواء، ولا يمكن معالجتها بالوسائل العسكرية فقط.

كان الموقف الأولّي لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية من أحداث 11 سبتمبر ناضجاً وينتمي إلى الإجابة الثانية؛ ففي حين أدانت الهجمات وتعهدت بجلب مرتكبيها إلى العدالة، فإن الناطق باسمها قدَّر الحاجة لمعالجة أسبابها الجذرية. ثم أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تميل بشكل متزايد نحو الإجابة الأولى، وأصبحت الآن ملتزمة بها تماماً، ويبدو أن عدة عوامل قد لعبت دوراً في هذا التغيير مثل السهولة النسبية التي تمت بها إطاحة نظام طالبان، وتصلب الحكومة الإسرائيلية، والاعتبارات الانتخابية المحلية، وإغراء تسوية الحسابات القديمة مع إيران والعراق وكوريا الشمالية ودول أخرى، والإثارة التي ينطوي عليها استعراض العضلات العسكرية، وتنامي الإحساس بالذات الذي نتج عن الارتفاع الشديد في الروح الوطنية الأمريكية والحس

بالتضامن القومي. وأياً كان التفسير فإن مطاردة الإرهابيين المحتملين والقضاء عليهم وردع الآخرين بات الآن هو الهدف الوحيد تقريباً.

أما المعتقلون من أفغانستان فلا يتعرضون فقط لمعاملة بالغة القسوة بل يتم إذلالهم رغبة في الانتقام من جهة، ولبث الرعب في قلوب مؤيديهم من جهة أخرى. وهناك ما يزيد على 1000 مواطن أجنبي جرى اعتقالهم دون تفسير كاف ولايزال العديد منهم في السجن دون توجيه أي تهم لهم. لقد تم تعليق الإجراءات القضائية العادية واستبدل بها إجراءات المحاكم العسكرية، مع منح هذه المحاكم صلاحيات إصدار أحكام إعدام على أساس أدلة لا يجري الكشف عنها للمتهمين ولا تخضع للتفنيد والرد. وتصبح كل دولة يشتبه بدعمها لإرهابيين محتملين هدفاً عسكرياً واقتصادياً مشروعاً وللتهديد بأوخم العواقب. وأصبح العالم كله مقسماً إلى أصدقاء وأعداء، حيث يتعرض الأعداء، «محور الشر»، لضغوط شديدة ويجري إفهام الأصدقاء بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستنفذ ما تريد حتى لو كانت لديهم اعتراضات قوية على ذلك. والولايات المتحدة الأمريكية هي المرجع الوحيد لتقرير من قد يكون إرهابياً محتملاً أو لا، وهي الجهة الوحيدة لتنفيذ الأحكام. يقول شارلز كروثهامر في مقال له في صحيفة **واشنطن بوست** مرحِّباً بهذا الاعتماد الكلي على العصا الغليظة، بأن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تخلق «سيكولوجية الخوف» لضمان «احترام عميق للقوة الأمريكية».

وكما هو متوقع في حالات كهذه فإن الخطاب والسلوك الأمريكيَّين أخذا يشبهان بصورة ملحوظة خطاب وسلوك الإرهابيين الذين يطلقون على الولايات المتحدة الأمريكية وصف عدوة حضارة البشر، فيما تقول الولايات المتحدة الأمريكية الشيء نفسه عنهم. هم يقولون إنهم يقاتلون من أجل «الحقيقة الأخلاقية السرمدية»، والولايات المتحدة الأمريكية تقول إنها تقاتل من أجل القيم «الصحيحة والثابتة بالنسبة إلى الناس في كل مكان». وهم يقولون إن كل دولة تعمل بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر هدفاً مشروعاً، والولايات المتحدة الأمريكية تقول الشيء نفسه. يهدف الإرهابيون إلى بث الرعب في العالم من خلال إثبات أن لا شيء يستعصي على قدراتهم بما في ذلك مراكز القوة والمال الأمريكية، وتهدف الولايات

المتحدة الأمريكية إلى فعل الشيء نفسه. كلاهما يزعم مباركة إلهية لمشروعاته، وكلاهما يتحدث عن صدام بين الحضارات، أي حرب طويلة ومريرة وقتال حتى النهاية، وكلاهما يريد الوقوف والتصرف لوحده مدفوعاً بالغضب والكراهية، وكلاهما يدعي تفوقاً مطلقاً لطريقته في الحياة.

كل هذا يبين مدى خطأ تبني الإجابة الأولى التي تقوم على العقاب وترى في الإرهاب مشكلة عسكرية بحتة، مما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تصبح صورة لعدوها ويلحق ضرراً عميقاً بسلامة منهجها في الحياة. لقد انقادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تجاوز الوسائل القانونية والأخلاقية، وانتهاك سيادة القانون، وتفويض المؤسسات الاستخبارية بعدم الاكتراث بالمعايير الدولية، والتدخل في شؤون دول ضعيفة أخرى، وبث الروح العسكرية في نفوس مواطنيها وتشجيع المشاعر المهتاجة. إلا أن هذه الأساليب، كما أشرت سابقاً، نادراً ما تنجح في تحقيق أهدافها وتكون نتيجتها فقط تصعيد دورة العنف. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية، في ضوء قائمتها الطويلة للدول الراعية للإرهاب، تخاطر أيضاً بالانجرار إلى حروب على جبهات عديدة مختلفة وتكوين عداوات جديدة واستثارة عداء واسع النطاق وما إلى ذلك؛ وهذا بالضبط ما يتعين عليها تجنبه وما يسعى إليه الإرهابيون بلهفة. قد يبلغ عدد المسلمين في العالم ربع سكان الكرة الأرضية عام 2024، وليس من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية استعداء كتل كبيرة منهم وخصوصاً أنها بأمس الحاجة إلى احتياطاتهم الهائلة والحيوية من النفط والغاز.

مبررات الحوار

أعتقد أن الطريقة الفاعلة الوحيدة لمكافحة الإرهاب هي تبني المقاربة الثانية التي أشرت إليها آنفاً. يجب ردع الإرهابيين المحتملين ومن يرعاهم ويؤيدهم دون هوادة وبكل الوسائل المشروعة، بما في ذلك جمع المعلومات الاستخبارية الدقيقة وتطبيق الضغوط المالية والإبقاء على اليقظة المحلية والاستخدام الحكيم للقوة عند اللزوم. ولكن يتعين علينا في الوقت نفسه التعامل مع الجذور العميقة للإرهاب التي تنمي

الغضب والكراهية في قلوب رجال ونساء طيبين في الأساس، بحيث يتبلد حسهم الأخلاقي لدرجة لا يرون فيها أي خطأ في إزهاق أرواح بريئة. يتعين علينا أن نطمئنهم بأن المظالم تقلقنا بقدر ما تقلقهم، وأن بوسعهم الاعتماد علينا لمعالجة هذه المظالم، وأنهم ليسوا بحاجة إلى تطبيق القانون بأيديهم، وأننا جميعاً شركاء في قضية مشتركة. ليس الفقر وعدم المساواة في العالم هما سبب الإرهاب، فالفقراء والمستضعفون يعرفون أن أعداءهم موجودون داخل بلادهم، ورغم أن الرخاء الغربي يجتذبهم فهم لا يستاؤون منه أو يكرهونه ويسعون بدلاً من ذلك إلى أن يصبحوا جزءاً من هذا الرخاء بالهجرة المشروعة أو غير المشروعة. وهم يرغبون بالطبع، كأي إنسان ذي حس أخلاقي سليم، أن يستخدم الغرب موارده ونفوذه للقضاء على الفقر وتضييق فجوة عدم المساواة في العالم، خدمة للمصالح الغربية نفسها على المدى البعيد، إضافة إلى الأسباب الإنسانية، ولكنهم لا يذهبون ويفجرون المدن الغربية. إن الغرب يستفز غضبهم وكراهيتهم فقط، في رأيهم، عندما يكون مسؤولاً، بعض الشيء على الأقل، عن مصائبهم، إما بدعم النظام المحلي الظالم وإما بإيقاع مزيد من الظلم والإذلال عليهم. وإذا أردنا التعامل مع جذور الإرهاب فإن علينا الدخول في عالم تفكيرهم وفهم مظالمهم واكتشاف الأسباب التي تجعلهم يعتقدون أننا مسؤولون عنها.

هذا يستدعي إجراء حوار بين المجتمعات الغربية وغير الغربية، خصوصاً المجتمعات الإسلامية الأكثر إحساساً بحدة الظلم، والتي انطلق منها تقريباً جميع الإرهابيين في الأحداث الأخيرة. ويتجلى هدف الحوار في تعميق الفهم المتبادل، وتواصل الرؤى والمشاعر، وتبادل ليس وجهات النظر فقط بل نقاط الحساسية أيضاً، والنظر إلى النفس بعين النقد الذاتي، وبناء الثقة المتبادلة، والتوصل إلى رؤية أكثر توازناً للقضايا الأكثر إثارة للخلاف، وللعالم بشكل عام. ولا يمكن للحوار أن يحقق هدفه إذا تحول إلى تمرين في العلاقات العامة أو تجنب إثارة الغضب أو راعى اللياقات السياسية بحيث يفقد الصدق. يجب أن يكون الحوار حيوياً وصريحاً وناقداً يكشف الحقائق كما يعرفها كل طرف، مع الانتباه دائماً أنه يجب عدم السماح بفشله لأن البديل الوحيد له سيكون

العنف وإراقة الدماء. وللتأكد من أن الحوار سينفذ إلى وعي صناع القرار والمعلقين والمواطنين العاديين وسيصوغه، فإنه يجب أن يتم على جميع المستويات بدءاً من نقاش أكاديمي جاد حتى المؤتمرات الدولية وأطر الأمم المتحدة ووسائل الإعلام الشعبية في المجتمعات الإسلامية والغربية.

ينطوي الحوار بالضرورة على جوانب متعددة ومتشابكة وعلى مستويات مختلفة، ومن الواضح أنه سيتناول قضايا اقتصادية وسياسية وقضايا جوهرية أخرى، إضافة إلى الأسباب المباشرة للنزاع والعنف. وحيث إن جميع هذه القضايا ذات جذور تاريخية ومختزنة في الذاكرة التاريخية، فإن للحوار أيضاً بعداً تاريخياً لا مفر منه وينطوي على ضرورة الوصول إلى رؤية للماضي متفق عليها إلى حد كبير. ونظراً إلى أن البشر يحددون مصالحهم وهوياتهم وعلاقاتهم بالآخرين انطلاقاً من ثقافتهم، فإن الحوار يتضمن عنصراً ثقافياً قوياً أيضاً. فلا يمكن لنا أن نتوقع فهم سبب المشاعر القوية للمجتمعات الإسلامية إزاء قضايا معينة أو تعريفهم لها بطرق معينة ما لم نفهم كيفية فهمهم الأوسع للأشياء والقيم أو الثقافات. ولا تستطيع المجتمعات الإسلامية، بالمثل، فهم الغرب دون فهم الهيكل الداخلي للحضارة الغربية وديناميانها وتوتراتها. تبعاً لذلك فإن الحوار بين المجتمعات الغربية والإسلامية يتحرك بحرية بين قضايا أساسية وتفسيرها التاريخي وسياقاتها الثقافية، وهو حوار يتسم حتماً بالتعقيد والتشوش.

وخلافاً للخطاب السائد حالياً لا يمكن أن يكون هناك صدام بين الثقافات أو الحضارات؛ فالثقافات لا تتكلم ولا تقاتل بل الناس هم الذين يتكلمون ويقاتلون داخل ثقافاتهم وحولها. فضلاً عن ذلك، ليست الثقافات كلاً متجانساً، وإنما تحوي مذاهب وتيارات فكرية مختلفة، ولذلك فإن الثقافات والحضارات لا تتصادم بل فصائل وتفسيرات معينة فيها فقط هي التي تتصارع. ليس هناك صدام فطري بين الإسلام والغرب، بل إن بعض الفصائل في الإسلام تتوافق تماماً مع بعض الفصائل في الغرب، وفي بعض التوجهات هناك الكثير من النقاط المشتركة بين الحضارة الإسلامية والحضارة

الغربية. ويعتمد الأمر إلى حد بعيد على فهم المرء لقيمه الأساسية وتفسيره لها. الإسلام ليس كياناً متجانساً ذا جوهر ثابت. والواقع أن هناك توجهات إسلامية عديدة بقدر ما هناك توجهات غربية عديدة؛ فالإسلام الهندي يختلف عن الإسلام السعودي، وكلاهما يختلف عن الإسلام الإندونيسي والأفغاني والإيراني والتونسي والبوسني، وكل إسلام منها يدور فيه خلافات داخلية. لقد هاجم عدد من آيات الله التقليديين فهم آية الله الخميني المسيَّس والقتالي للإسلام بشدة من قبل؛ وهؤلاء كانوا يؤمنون بأن هذا الفهم تشويه عميق للإسلام، وأصروا على الفصل الواضح للدين عن الدولة، وهو رأي أدى إلى وضع بعضهم قيد الإقامة الجبرية. أما بالنسبة إلى الغرب فهو مكون من مجموعة من الآراء والقيم المعقدة وأحياناً المتناقضة المستمدة من مصادر غاية في التنوع. وحيث إن المجتمعات الغربية المختلفة تفسر وتوائم هذه المصادر بطرق مختلفة فليس هناك تشابه دقيق بين أي مجتمعين غربيين أو ثقافتيهما أو صيغة المسيحية فيهما. ونظراً إلى أن هناك تنوعاً داخل كل المجتمعات فينبغي لنا ألا نعتبرها متجانسة أو أن نعمم عند الحديث عنها، أو السماح لأي جهة بأن تعتبر نفسها ناطقة مفوضة باسمها. فضلاً عن ذلك فإن لها جميعاً صفات جيدة وأخرى رديئة، وهذا ينطبق على المجتمعات الغربية كما المجتمعات الإسلامية، وينبغي عدم اعتبار أي منها شيطاناً أو وكراً للشر. لهذا السبب بالذات يتعين على كل مجتمع أن يتحلى بنقد الذات وتجنب الخطيئة المميتة بادعاء الذات القويمة والاستعلاء الأخلاقي. والمجتمع الذي لا يستطيع الدخول في حوار ناقد مع نفسه وتحمل الاختلاف لا يستطيع الدخول في حوار مفيد مع الآخرين. ولا يمكن للحوار أن يكون مفيداً إلا إذا فهم المشاركون واحترموا هذه الشروط الأساسية للحوار.

أصوات إسلامية وغربية

طرحت آنفاً فكرة الحوار بين مجتمعات غربية، وأمريكية بوجه خاص، ومجتمعات إسلامية.[1] كيف ينبغي لحوار من هذا النوع أن يجري؟ سيتحدث كل جانب بالطبع بصوت مختلف، ويؤكد أموراً مختلفة عن نفسه وعن الجانب الآخر.

ولكي أنفذ إلى صلب خلافاتهما سأعمل على تبسيط الحوار وجعله بين قطبين متناقضين وأرسم، على أساس تصريحات مثقفيهما وقادتهما السياسيين، صورة لما يفكر به كل منهما وما قد يرغب في قوله للطرف الآخر. وسأبدأ بالبيان الافتتاحي الذي قد يدلي به الزعماء المسلمون:

«أيها الأمريكيون، ثمة طموح متغطرس يدفعكم للسيطرة على العالم، وحيث إنكم تتمتعون بتفوق عسكري على بقية دول العالم مجتمعة، وهو تفوق لا نظير له في تاريخ البشرية، فإنكم تريدون استخدامه لتحويل المجتمعات الأخرى إلى أدوات طيِّعة لإرادتكم. لقد استخدمتم دولاً ضعيفة لخدمة مصالحكم وتركتموها في حالة من الفوضى عندما لم تعد ذات قيمة لكم. ورغم كل كلامكم عن حقوق الإنسان والديمقراطية فإنكم تبادرون إلى تقويض قوى التقدم كلما برزت في أي مكان في العالم؛ كما فعلتم مع مصدق في إيران ولوممبا في الكونجو والليندي في تشيلي، وحينما دربتم وساعدتم الإرهابيين في جواتيمالا ونيكاراجوا وأنجولا والأرجنتين، وحينما قبلتم الجرائم الجماعية التي ارتكبها صمويل دو وسوهارتو وبينوشيه، وحينما غزوتم جرينادا. كنتم مصممين للغاية على الثأر لهزيمتكم في فيتنام وزعزعة الاتحاد السوفيتي، فألهبتم المشاعر الدينية الجياشة في أفغانستان وسلحتم ودربتم المجاهدين والإرهابيين الإسلاميين دون أي اعتبار لخطورة ذلك على المدى البعيد بالنسبة إلى أفغانستان وباكستان. ولاحتواء إيران شجعتم على اندلاع حرب وحشية بينها وبين العراق، وعندما ظن العراق أنه يستطيع الاعتماد على دعمكم ومعاقبة دولة الكويت لإقدامها على نهب النفط العراقي أثناء حربه ضد إيران خدعتموه برسائل غامضة، وعندما ارتكب حماقة غزو دولة الكويت ضربتموه بشدة واشترطتم عليه شروطاً مستحيلة وفرضتم عليه العقوبات الاقتصادية الشديدة. وقد كنتم دوماً منحازين بشدة في موقفكم من الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، مطالبين الفلسطينيين بتنازلات مستحيلة ومباركين لعدوانية أرئيل شارون، وهو رجل ذو ماض دنيء أدانته القوى التقدمية في بلده ذاتها. أنتم حليف مخلص لإسرائيل ولكنكم لستم صديقاً حقيقياً

لها. فأنتم تعلمون جيداً أن إسرائيل بلد صغير وأن العرب سينعمون ذات يوم بالرخاء والقوة وأنهم سيسعون عندئذ إلى الثأر من الإذلال والظلم الذي تواصل حكومة إسرائيل الحالية إنزاله بهم. ليس لإسرائيل خيار سوى مواصلة الاعتماد على العطف الظرفي من جانبكم تجاهها وعسكرة أسلوب عيشها وتشويه مُثُلها الملهمة العظيمة. ولو كنتم أصدقاء أوفياء لها لقلتم لها بعض الحقائق في سبيل مصالحها البعيدة المدى. ولكنكم لا تفعلون ذلك بسبب الضغط الواضح من اللوبي الإسرائيلي المضلل من جهة، ولأنكم تريدون ربط ذلك البلد الموهوب بكم وجعله يقوم بمهماتكم القذرة في المنطقة واستخدام حروبه ضد جيرانه لبيعهم أسلحة وزيادة نفوذكم عليهم من جهة أخرى.

أنتم مقتنعون تماماً أن أسلوبكم في الحياة هو الأفضل وأنكم تمثلون «المدينة الرابضة على التلة»، وأن لكم حقاً إلهياً في تشكيل العالم على الصورة التي تريدونها، وأنتم مصممون على تحويل العالم إلى فردوس استهلاكي تسكنه شعوب منهمكة في ذاتها وراضية عن ذاتها وتحب الكوكا كولا والهمبرجر وأفلام هوليوود والحرية في أن تفعل ما تشاء والتي لا تسترشد بقيم أخلاقية عميقة وغايات روحية. أنتم لا تقدرون أن المرء يمكن أن يحيا حياة طيبة بعدة طرق مختلفة، بعضها أفضل من البعض الآخر، ولكن ليس هناك واحدة من بينها هي الأفضل بصورة مطلقة. هناك ميزات واضحة لأسلوبكم في الحياة مثل الحريات الواسعة والاستقلالية الذاتية والمجتمع المدني النشط ووسائل الراحة المادية والثقة الهائلة بالنفس وروح المساواة، ولكن لهذا الأسلوب في الحياة سلبياته أيضاً، فهو حاضنة لتفريخ العدوان والأنانية وتحكم الشركات التجارية الكبرى بالعملية السياسية والتلاعب الإعلامي بالرأي العام وغياب الاهتمام المتبادل والجهل بمحدودية إرادة الإنسان والقسوة على أولئك الذين لا يصمدون في التنافس وما إلى ذلك. وفي حين أن الشعوب الأخرى تتطلع للتعلم منكم فإن بوسعكم أيضاً تعلم الكثير منها. إنكم لا تهتمون بالتنوع الثقافي بل تسعون إلى تعميم أسلوبكم في الحياة، مستهترين بمن يقاومكم باعتبارهم من مخلفات «القرون الوسطى» بل أشراراً وانطلاقاً

من ذلك تدفعون العالم نحو العولمة وإلغاء التشريعات الرقابية وفتح الأسواق المحلية وتفكيك القطاع العام واتباع برامج التصحيح الهيكلي لكي يتسنى لشركاتكم المتعددة الجنسيات ذات التنظيم البائس إدارة العالم بلا رقيب. وعندما لا تنجح ضغوطكم المباشرة تلجؤون إلى استخدام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتحقيق هذا الهدف كما لو كانت هذه المؤسسات الدولية فروعاً لوزارة الخزانة الأمريكية.

وفي الوقت الذي تحضّون فيه بقية دول العالم على احترام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية فإنكم تستهترون بها عندما تشاؤون، وقد رفضتم المصادقة على اتفاقية كيوتو حول تغير المناخ ومعاهدة المحكمة الجنائية الدولية ومعاهدة حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد ومعاهدة حظر الأسلحة البيولوجية، ورفضتم دفع المبالغ المستحقة عليكم للأمم المتحدة. وقررتم بشكل أحادي إلغاء معاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ البالستية مع روسيا، وانسحبتم من مؤتمر ديربان لمناهضة العنصرية عندما تبين أن البروتوكول الذي تمت صياغته لم يكن مناسباً لكم. أصبح التزامكم الأخلاقي وفقاً لمصالحكم، فتستفيدون من استعداد الآخرين لدفع ما يترتب عليهم وترفضون دفع ما يترتب عليكم إذا كان ذلك يؤثر في مصالحكم القصيرة المدى. إنكم تخاطرون بأن توصموا بالتنمر والغطرسة، حيث لا تتعاملون مع العالم إلا وفقاً لشروطكم. إن قوتكم الهائلة قد بوأتكم، وعن حق، زعامة العالم ولديكم القدرة على أن تكونوا قوة عظيمة للخير، ولكنكم للأسف تصرون على التصرف كشعب أناني في دولة قومية تهتم بمصالحها الضيقة خلف ستار زعامتها للعالم.

وأنتم تبدون نزعة "مانوية" قوية؛ فالعالم بالنسبة إليكم إما «أخيار» وإما «أشرار»، حيث تمثلون أنتم ومن يسير على نهجكم «الأخيار» والبقية «الأشرار» الذين يجب دحرهم. إنكم تحددون هويتكم نسبة إلى آخر تعتبرونه خصماً حقيقياً أو متخيلاً لكم، وتبحثون باستمرار عن أعداء جدد ولا تشعرون بالسلام مع أنفسكم إلا عندما تكونون في حالة حرب مع الآخرين. انخرطتم في الحرب الباردة لمدة 40 عاماً وأحدثتم دماراً كبيراً، وعندما انتهت الحرب الباردة وجدتم عدواً جديداً في الأصولية الإسلامية، وقد

وجدتم الآن عدواً آخر في الإرهاب الإسلامي الذي ستدوم حربكم معه، كما تقولون، لمدة طويلة. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى ازدهار صناعة الأسلحة لديكم، والمساعدة في فوز الجمهوريين في انتخابات الكونجرس، بل ربما في الانتخابات الرئاسية، وتعزيز البرامج الاجتماعية والاقتصادية لجناح اليمين، وتوفير الفرصة لكم لتسوية حسابات قديمة مع بعض الدول. قد يخطر لمتشكك أنكم كنتم بحاجة إلى البيان الدموي المرعب لأسامة بن لادن ليوفر لحياتكم الجماعية معنى وهدفاً أخلاقياً. لقد حان الوقت لتسألوا أنفسكم، لماذا أصبحت حضارتكم معتمدة لهذه الدرجة على الحرب والشؤون العسكرية؟ ولماذا تخيفون بقية دول العالم بما فيها أصدقاؤكم؟

ظل المسلمون متخلفين ومفككين ومشوشين مما فرخ الأصولية بل والإرهاب، وتقع مسؤولية ذلك على القوى الاستعمارية، وعليكم في العهود الأخيرة. إنكم تدعمون أنظمة استبدادية وإقطاعية في المجتمعات الإسلامية وتقدمون لهذه الأنظمة مساعدة فاعلة، أو على الأقل تغضون الطرف عندما تسحق الحركات الديمقراطية. هل يمكنكم تذكر حالة واحدة دعمتم فيها بإخلاص وفاعلية حركة ديمقراطية؟ تلجأ جماهير المسلمين المفككة التي تتعرض للقمع وتخضع لأنظمة حكم سيئة إلى دين أعيد تفسيره بصورة متطرفة لإيجاد حس بالألفة الجماعية، وشحن طاقاتها الأخلاقية لمقاومة الفساد، وتوطيد عرى الوحدة مع مجتمعات إسلامية أخرى، ولاستعادة الإحساس بالكبرياء، وللعيش في ما يرونه مجتمعاً صالحاً. إنكم تشعرون بالخوف لأن الدين الإسلامي لا يتفق مع نظرتكم العلمانية للعالم، ويرفض بعضاً من قواعدكم في اللعبة السياسية، ويحشد جماهير المسلمين حول قضايا تهدد مصالحكم، ولذلك تزيدون من دعمكم لقوى القمع وتزيدون في عزلة الجماهير وشعورها بالمرارة. إن الجماهير ليست مناوئة للغرب أو للولايات المتحدة الأمريكية بحكم الطبيعة أو العادة، ولكنها تصبح كذلك بسبب تصرفاتكم، وهي تنجذب نحو الأصولية لأنها تلهب المشاعر المضادة للولايات المتحدة الأمريكية وتعد بالوقوف في وجهكم. ويعد الإرهاب إحدى الوسائل للقيام بذلك،[2] وهو أسلوب القوة الوحيد المتاح للضعفاء والوسيلة الوحيدة

لتأكيد كبريائهم ولفت النظر إلى حنقهم ومظالمهم. أنتم مخطئون في التفكير بأنهم «يغارون» من طريقتكم في الحياة أو «يستاؤون» من قوتكم ورخائكم. لا يمكن أن يغاروا من طريقتكم في الحياة لأنهم لا يرغبون في العيش بالطريقة نفسها، وهم لا يريدون قوتكم، ولا ثروتكم أيضاً، لأن أهدافهم ومُثُلهم مختلفة. كل ما يريدونه هو أن تتركوهم وشأنهم لكي يستطيعوا ممارسة طريقتهم في الحياة بحريّة. إن ملايين المسلمين يستنكرون بشدة الهجمات الإرهابية عليكم لأنها تتعارض مع المبادئ الأساسية للإسلام وتشوّه سمعته وتعرض حياة المسلمين في الغرب للخطر وتستدعي الانتقام. بيد أنهم يتفهمون الغضب والإحباط الذي أطلق هذه الأعمال الشريرة، ويقدرون تضحيات وإيثار مرتكبيها، ولا يستطيعون إدانتها بصدق دون وضعها في إطارها العام. إنهم حريصون على مساعدتكم لوضع حد لمثل هذه الأعمال، لو وافقتم فقط على تعديل أساليبكم والانضمام إليهم في اكتشاف أفضل السبل لمعالجة جروحهم الغائرة».

لقد عرضت بإيجاز البيان الافتتاحي الصادق الذي قد يدلي به الناطقون باسم الإسلام في حوارهم مع الغرب. ويود الغرب من جهته الإدلاء ببيان قوي مماثل، قد يأخذ الشكل التالي:

«أيها المسلمون، إنكم مضلِّلون في ادعائكم بأن الإسلام دين سلام؛ فالإسلام دين استبدادي يدّعي التفوق على جميع الأديان، ويدفعه طموح سلطوي لتحويل العالم كله لاتباع منهجه في الحياة. ويصر على أن القرآن هو الوحي الوحيد الموثق والشامل من عند الله وأن محمداً آخر الأنبياء. وهو ينظر بازدراء إلى ما يدعوه الديانات الوثنية بما في ذلك الهندوسية التي احتقرها الإسلام قروناً عدة، وديانات أخرى كالكونفوشيوسية التي لا يعتبرها ديناً على الإطلاق. ولكن الإسلام يظهر، بالطبع، احتراماً لليهودية والمسيحية، ولكن فقط من باب اعتبارهما مراحل تمهيدية أولية للإسلام وينظر بتبجيل إلى موسى والمسيح؛ وهذا هو السبب في دعوة الإسلام لأتباع هاتين الديانتين لاعتناقه رغم أنه لم يمنحهما قط درجة مساوية له بل إنه يلاحقهما في

الدول التي يتولى فيها السلطة. صحيح أن أتباع الدين الإسلامي يجرون حواراً حالياً مع نظرائهم من أتباع المسيحية واليهودية، ولكن المرء يجب ألا يعول كثيراً على ذلك؛ فمبادرة الحوار لم تأت من جانب أتباع الدين الإسلامي بل من جانب هاتين الديانتين، والحوار محصور في عدد قليل من المثقفين ويتناول مسائل محددة في التعاون المتبادل ولا يسمح له بمناقشة موضوع تفوق الدين الإسلامي، وقد رحب أتباع الدين الإسلامي بهذا الحوار لكي يحيدوا هاتين الديانتين ويواصلوا نشاطاتهم في الدعوة في أماكن أخرى.

إنكم لا تكتفون فقط بتأكيد التفوق المطلق لدينكم، ولكنكم مدفوعون أيضاً بطموح سياسي سلطوي، فأنتم تحنون باستمرار لأيامكم «المجيدة» في عهود التوسع السياسي والعسكري حين كنتم تسيطرون على أجزاء واسعة من أوربا وآسيا وأماكن أخرى، أيام الإمبراطورية العثمانية وما إلى ذلك. وأنتم ناقمون على أوربا لأنها دحرتكم وهمشتكم وتريدون الآن أن تحلوا محل الغرب كقوة عظمى، ولهذا تريدون توحيد الأمة الإسلامية واستغلال مواردكم الطبيعية من الغاز والنفط لاستخدامها في مواجهة الغرب وبناء قوتكم الاقتصادية والحصول على تقنية نووية متطورة وتقنية دمار أخرى. إنكم تضمرون نوايا إمبريالية، ومهاجمتكم للإمبريالية الغربية أو الأمريكية ليست وليدة رغبة مخلصة في التخلص من الإمبريالية كلها، ولكنها تمثل جزءاً من استراتيجية أكبر لفرض إمبرياليتكم أنتم.

تتحدثون عن حضارتكم العظيمة وتفوقها على حضارتنا، وليس هناك ما هو أبعد من ذلك عن الحقيقة؛ إذ ليس لدى أي مجتمع إسلامي اليوم ما يفخر به، فكلها مجتمعات فاسدة واستبدادية ومنحطة ومادية وعنيفة، ومتسلطة على الأقليات والنساء والفئات المنشقة فيها. وأنتم تزعمون أن السبب في ذلك أن هذه الفئات ليست مسلمة بمعنى الكلمة وأنها قايضت المبادئ الحقيقية للإسلام بالوثنية الاستهلاكية للغرب العلماني. هذا هراء، ليس هناك مسلمان يتفقان على الشكل الحقيقي للمجتمع المسلم؛ فالبعض يعتقد أن الأمة فقط هي الوحدة الشرعية للحكم، والبعض الآخر

يقبل بالدول الوطنية القائمة. وبينما يعتقد البعض أن الإسلام يتطلب ملكية مشتركة للمال فإن البعض الآخر لا يوافق على ذلك. والبعض يعتقد أن الحكم يجب أن يكون للملالي والبعض الآخر يدعو إلى إقامة دولة علمانية معتدلة. والواقع أنه بالنظر إلى عمومية النصوص القرآنية وإمكانية تفسيرها بطرق متعددة، فإن مجرد فكرة إقامة دولة إسلامية حقيقية هي موضع خلاف عميق. إضافة إلى ذلك فكلما نصبت دولة إسلامية نفسها باعتبارها دولة إسلامية «حقيقية» يتبين أنها أسوأ من غيرها. كان نظام طالبان يلقى تأييداً من العديد من المسلمين الأصوليين بما في ذلك أسامة بن لادن، في الوقت الذي كان فيه هذا النظام قمعياً للغاية ووحشياً؛ فاغتصب النساء اللواتي يدعي المحافظة على عفافهن بفرض الحجاب، واضطهد الشيعة، وأساء استخدام السلطة السياسية، ونهب الأملاك الخاصة، وطارد أتباع الديانات الأخرى، ودمر تماثيل بوذية نادرة، وغير ذلك.

أنتم تلومون الغرب على مأزقكم الحالي وهذا خطأ فادح. هناك مجتمعات كثيرة غير إسلامية لم تواجه صعوبة في تطوير أوضاعها، وليس هناك من سبب يجعلكم تتخلفون عنها إلى هذا الحد. وكان بوسعكم استخدام الموارد الطبيعية الهائلة التي تحظى بها مجتمعاتكم لتحديث دولكم ودول الأمة الأخرى التي تفتقر إلى الموارد. لقد دعم الغرب فعلاً بعضاً من حكامكم "الطغاة"، ولكن كل الدول بما في ذلك الدول الإسلامية تعمل من أجل مصالحها، ومن الخطأ التوقع من الدول الغربية أن تكون منكرة لذاتها بهذه الدرجة. إضافة إلى ذلك فقد كان المجال مفتوحاً، ومازال، أمام حكامكم لتنظيم إجماع شعبي حول أجندة ديمقراطية. ولكن المسألة هي أنكم إما لم تفعلوا ذلك وإما فعلتموه بطريقة لم تستجب لتطلعات الناس. إنه عجز عن تحمل المسؤولية من جانبكم أن تلقوا باللوم على الغرب لعدم خوض معارككم وعدم تقديم الديمقراطية لكم على طبق من فضة. وقد آن الأوان لأن تبدؤوا بالتفكير والتصرف كراشدين بتسلم زمام أموركم بأيديكم، وليس كالأطفال تتمنون وأنتم قاعدون أن يأتي سانتا كلوز ومعه هدايا من الأفكار والمؤسسات الجديدة.

تقولون إنكم تستنكرون الأصولية والإرهاب، وأن المنخرطين في هذه النشاطات أناس معتوهون اختطفوا دينكم العظيم. هذا تجنب للمسؤولية الثقافية والسياسية ولا يفسر السبب في اختطاف دينكم، ولماذا لم تكن هناك مقاومة؟ ولماذا حدث هذا في بعض الدول الإسلامية ولم يحدث في بعضها الآخر؟ ولماذا لم يتم تطوير مفهوم قوي بديل للإسلام وطرحه للنقاش من قبل قادتكم؟ إن مسؤولية فساد وتشويه الممارسات الدينية لديكم تقع بشكل واضح ومباشر على قادتكم السياسيين والدينيين والثقافيين، والذين يتعين عليهم النظر بتمعن ناقد للإسلام واكتشاف جوانبه الداخلية القابلة لإخضاعها للتفسيرات من قبل الأصوليين والإرهابيين، ومقاومة هذه التوجهات أو إعادة الاجتهاد فيها. عليهم أيضاً أن يتبينوا الوسائل التي يمكن بها أن يتوافق الإسلام مع الحداثة، بما في ذلك العلم الحديث والقيم التحررية والديمقراطية وروح المساءلة الناقدة والتفكير المستقل. هذه الأفكار وغيرها جزء لا غنى عنه من حياتنا الجماعية اليوم وتحتاج إلى الكثير من الجهد والعمل لإيضاحها. إن الإسلام بحاجة إلى الدخول في حوار ناقد مع هذه الأفكار لتبني ما هو مفيد ورفض ما هو ضحل ومضلل. وخلافاً لما يقوله قادتكم فإن ملايين المسلمين الذين سنحت لهم فرصة الخيار فضلوا الكثير من القيم والممارسات الغربية؛ مثل حرية الاعتراض على التزمت الديني، واختيار مجال العمل وإدارة شؤونهم بأنفسهم، والاحتجاج على القمع والظلم، والتمتع بالمباهج العادية في الحياة، وقراءة الأدب الغربي ومشاهدة الأفلام الغربية. لقد حان الوقت لتعترفوا بهذه الحقائق وبخيارات أخرى، وتوفير بدائل معقولة للمفاهيم البدائية والمناقضة للحداثة في دينكم وتقاليدكم».

لقد حاولت أن أرسم في الفقرات السابقة إطاراً موسعاً يمكن أن يحوي داخله حواراً ضرورياً بين المجتمعات الغربية والإسلامية، وتستند وجهات النظر التي عزوتها لكل جانب إلى ملاحظات عامة وخاصة من جهات ناطقة باسم هذه المجتمعات، وهي تبعاً لذلك منحازة ومتطرفة وحادة ومؤذية وأحياناً في غاية العدائية. وحيث إن وجهات النظر هذه ملتزم بها على نطاق واسع وتشكل الخلفية العامة تقريباً التي ينظر منها كل

طرف إلى الطرف الآخر فإنها تحتاج إلى الطرح والمواجهة والفحص الدقيق. والأرجح أن بعض النقاط التي أوردها كل طرف تجاه الطرف الآخر، ستواجه بمقاومة شديدة، وهناك نقاط أخرى تنطلق من الجهل أو سوء الفهم سواء كان متعمداً أو حقيقياً، ولكن هناك نقاطاً غيرها تلقى قبولاً لدى الأشخاص الأكثر ميلاً للتفكر من جانب الطرفين. لا المجتمعات الغربية ولا حتى معظم المجتمعات الإسلامية تجتمع على وجهة نظر واحدة. ويوجد في كليهما نقاد داخليون يمكن الاعتماد عليهم للتعامل مع هذه الانتقادات بشكل لائق واستخدامها لإلقاء نظرة جديدة وفاحصة على مجتمعاتها.

إن الحوار الذي يجري على مستويات متنوعة، والإجماع الذي يتم على مستوى معين يساعد على الحوار على المستويات الأخرى. ويدور الحوار حول قضايا سياسية وخلافات محددة مثل الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، والعقوبات الاقتصادية على العراق، والدعم الأمريكي للنظام السعودي، وإعادة إعمار أفغانستان، والفقر وعدم المساواة في العالم. ينبغي أن يكون هدفنا هنا هو التأكد من فهم كل جانب، بصورة أفضل، هموم ومعوقات الجانب الآخر وبذل كل جهد ممكن للوصول إلى حلول مقبولة من الجانبين، كما أن الحوار يتناول التاريخ تفسيراً وإرثاً، مثل التدخل الغربي في الماضي في إيران والعراق ومصر ولبنان وأفغانستان وباكستان، وأملنا هنا هو أن يعمل كل جانب، ومن خلال فهم متبادل أفضل، على طرح العبء التاريخي جانباً وتعلم مواجهة المستقبل من زاوية جديدة يسودها البعد الإنساني. ويعد الحوار على المستوى الثقافي الأكثر صعوبة، ولكن لا مفر منه. وفي حين يمكن معالجة بعض القضايا الجدلية لوحدها، فهناك قضايا أخرى لا يمكن فيها ذلك، وحتى الأولى لن يكون لها حلول دائمة إلا إذا كانت جزءاً من فهم ثقافي متبادل. وأملنا هنا هو أن تتجنب المجتمعات الغربية والإسلامية (إضافة إلى مجتمعات أخرى) الرذائل المتبادلة مثل النرجسية وأبلسة الطرف الآخر، وأن تقدر كل منها نقاط قوة الطرف الآخر ونقاط ضعفه، وأن تطور بمرور الزمن فهماً عالمياً يعترف بالاختلافات العميقة ولكن لا يسمح لها بالخروج عن السيطرة.[3]

الفصل الخامس والعشرون

إعادة التفكير في القيم المشتركة[1]

سيسيلا بوك

أشار جون ستيوارت مل في عام 1840 إلى التناقض بين أولئك الذين تغنوا «بعصرنا المستنير» وأولئك الذين ركزوا فقط على المظالم وفقدان الاستقلال والمعاناة المصاحبة لتقدم كهذا.[2] ومضى مل إلى القول بأنه في تلك المناظرة، كما في كل القضايا الجدلية في الفلسفة الاجتماعية، كان الطرفان «على حق فيما أكداه، ولكن على خطأ في ما أنكراه». لقد دفع الفشل في إدراك المفهومين المتناقضين كل طرف إلى تعنت لا مبرر له. ولذلك كان من المهم إدراك أهمية «صيغ التفكير المتضادة التي سيثبت يوماً ما أنها ضرورية بعضها لبعض في الجدل الفلسفي كضرورة السلطات التي يراقب بعضها بعضاً في دستورها».

تضمنت ردود الفعل على الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001 على مركز التجارة العالمي والبنتاجون ليس فقط مشاعر الرعب والغضب والحزن ولكن مشاعر الابتهاج والشماتة أيضاً، وقد أبرز ذلك صيغاً من الأفكار أكثر تناقضاً من تلك التي بحثها مل. كانت المسألة تتعلق بانتهاكات جوهرية لقوانين أخلاقية تحرم إزهاق أرواح الأبرياء، وهي انتهاكات مشتركة بين كل الأديان الكبرى، ولكنها اعتبرت من قبل مرتكبي الهجمات وقادتهم أمراً إلهياً. كان حجم وتأثير الهجمات ضخماً وغير مسبوق، ولكن الانتهاكات لم تكن غريبة في تاريخ البشرية، فحتى عندما كانت الطائرات تصطدم بأهدافها كانت هناك حملات من القتل الإرهابي تجري في نزاعات في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا باسم طائفة متنوعة من المذاهب والعقائد الدينية.

هل مازال من الممكن التحدث عن قيم مشتركة في أعقاب 11 سبتمبر بينما تحاول المجتمعات مواجهة أخطار مشتركة؟ وما هي أنواع التوافق حول قيم أخلاقية أساسية قد

تساعد في القيام باستجابات جماعية للتحديات - ولمن يشكلون هذه التحديات - والتي لا تتوقف عند حدود وطنية أو لغوية أو أية حدود أخرى؟ وكيف يمكن لدراسة أكثر تفحصاً «لأنماط التفكير المتضادة» أن توفر الضوابط الضرورية للجدل الفلسفي التي قارنها مل بسلطات الرقابة المتبادلة في الدستور؟ وما هي القوى الموازية التي يمكن أن تدعم مثل هذه الجهود عملياً؟

ترددت في وسائل الإعلام قبل الاحتفالات الألفية في عام 2000 بيانات متناقضة حول مستقبل الإنسان ودور القيم المشتركة، حيث تنافست مزاعم متوهجة حول انتشار الديمقراطية والوعود التقنية فيما يتعلق بالصحة والرفاهية، مع نذر متشائمة حول انتشار مدمر لوباء الأيدز وأمراض أخرى، واستنزاف مصادر المياه والوقود والموارد الأخرى، وانقراض العديد من الأنواع، وانتشار الإرهاب والحروب الأهلية وأسلحة الدمار الشامل.

ليس من المرجح أن يختلف من كتبوا هذه التنبؤات المتناقضة حول حقائق تتصل، مثلاً، بالإنجازات العلمية السابقة أو مستويات الفقر الحالية بقدر ما يختلفون في الاستنتاجات. فالغالبية تتفق مثلاً أن مستويات الدخل والتعليم ومعدلات الأعمار هي الآن أعلى بكثير لنسبة من الناس تفوق كثيراً ما كان عليه الحال في بداية القرن الماضي. ففي عام 1900 كانت وفيات الأطفال شائعة بين العائلات الغنية والفقيرة على السواء وفي كل المجتمعات، وكان معدل العمر المتوقع عند الولادة يعادل نصف ما هو عليه الآن تقريباً. كما أن نسبة الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً انخفضت من 28٪ عام 1987 إلى 23٪ عام 1999. بيد أن العدد الفعلي للناس الذين يتعين عليهم تدبر أمور حياتهم بما يعادل دولاراً واحداً يومياً تضاعف تقريباً عما كان عليه عام 1970؛ إذ لم يكن سكان العالم كله يبلغون في بداية القرن العشرين 1.2 مليار نسمة، وهو عدد السكان الذين يعيشون اليوم على ما يعادل دولاراً واحداً يومياً ويعانون نقص الغذاء والماء.

سيجد القائمون على إجراء تنبؤات القرن هذه، والذين يدرسون بصورة رئيسية الأعداد المتزايدة من أولئك الذين تحسنت أحوالهم أو الذين يعيشون حياة تعسة، أن تقديراتهم ستكون خاطئة، كما قال مل، بما ينكرونه أو يموهونه أو يتجاهلونه أو يطرحونه جانباً باعتباره غير مهم. هذا صحيح أيضاً في عدة نقاط جدلية أخرى، وقد تكون الأخطاء أكثر وضوحاً إذا كان المتناظرون على الجانبين يسقطون من حسابهم دور القيم، سواء باعتبار أن هذا الدور شيء مسلم به أو النظر إليه من الجانب الآخر باعتباره دون أهمية تذكر في السياق العام للتحسن أو التدهور المتوقع في حياة الإنسان. بيد أنه قد يكون من الممكن أن الدور المركزي للقيم الأساسية، كما ظهر في ردود الفعل على هجمات 11 سبتمبر، قد أسهم في إعادة التفكير بصورة متزنة بأكثر الافتراضات شمولاً بالنسبة إلى المستقبل.

تجمع قادة العالم في أيلول/ سبتمبر 2000 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لعقد قمة الألفية. وقد اختتم رؤساء دول ورؤساء وزارات وممثلون آخرون لما يزيد عن 150 دولة هذه القمة بتوقيع «إعلان ألفية الأمم المتحدة» الذي يتضمن مجموعة شاملة من القيم المشتركة، من بينها الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة والمسؤولية المشتركة؛ بعبارة أخرى، مُثل لم يسبق أن كانت قيماً مشتركة بين كل، أو حتى معظم، المجتمعات في أي وقت في التاريخ.

كان من بين الموقعين قادة بعض أكثر الأنظمة قمعاً وعدوانية على وجه الأرض، ومع ذلك فقد وافقوا هم أيضاً على الالتزام بإعلان القيم بكامل أبهته ومحاربة العنف والإرهاب والجريمة. كما أن ممثلين لدول تميزت بقسوة التمييز ضد المرأة شاركوا الجميع في الادعاء بأنهم صمموا على أن يكون عام 2015 الموعد النهائي الذي سيكون فيه بوسع جميع الأطفال، ذكوراً وإناثاً على السواء، إكمال الدراسة الابتدائية، وأن فرص التعليم ستكون متاحة بالتساوي للأولاد والبنات.[3]

لم يكن إعلان الألفية أكثر خواءً مما كان عليه في السنة التالية إبان هجمات 11 سبتمبر؛ إذ وفر دليلاً مرعباً على أن القيم التي أعلنت مصحوبة بكل تلك الضجة، بما

في ذلك رفض الإرهاب، لم تكن شاملة تماماً. ويبدو الاستنتاج الآتي حتمياً: لا صحة لأي وجهة نظر تزعم بأن مجموعة من القيم كتلك التي وردت في الإعلان هي قيم شاملة. ربما كان ذلك وهماً يود الكثيرون لو يرونه يتحقق، ولكن من الواضح أن الحال ليس كذلك.

هناك حاجة بالتأكيد إلى التشكيك إزاء خطاب منمق كهذا عن القيم المشتركة، ولكن التشكيك العشوائي له مخاطره الخاصة به، فقد يدفع بعض أولئك الذين تحرروا من وهم المبالغات حول القيم المشتركة إلى التحول لتخيل أن المجتمعات في الواقع لا تشترك في أي قيم على الإطلاق، وبالتالي إلى قبول قدري بأفكار كئيبة. ثمة معلومات مفيدة بهذا الخصوص أيضاً تمخضت عنها أحداث 11 سبتمبر. صحيح أن هذه الأحداث لم تلق إدانة شاملة، بل إنها أثارت ابتهاجاً لدى البعض واستحساناً موزوناً لدى آخرين، ولكن التدفق الهائل للمشاعر المتعاطفة مع الضحايا من بلدان كثيرة كان مدهشاً، مثلما كان التعبير الواسع النطاق عن الاشمئزاز من هذا الانتهاك لأبسط مقتضيات المبادئ الأخلاقية المتعلقة باحترام حياة الأبرياء.

ماذا يمكن أن تكون هذه المقتضيات الأخلاقية؟ وهل من الضروري في أعقاب الهجمات إعادة التفكير في الطرق التي كنا نظن أنها تجعل هذه القيم مشتركة بين المجتمعات الإنسانية؟ لقد أشرت في كتابي **قيم مشتركة** (*Common Values*) إلى الحصيلة المتراكمة من البحوث التاريخية والأنثروبولوجية التي تبين أن الزعم بأن المجتمعات الإنسانية لا تتشارك في أي قيم من أي نوع ليس صحيحاً. لا يستطيع أي مجتمع العيش طويلاً دون مجموعة محدودة من القيود الداخلية لضبط العنف والغش والخداع، وبعض الالتزامات الإيجابية في الرعاية المتبادلة والمعاملة بالمثل، إضافة إلى بعض القواعد والإجراءات الأساسية لتحقيق الإنصاف والعدل. هذه القيم الأساسية لا غنى عنها للتعايش بين الناس، رغم عدم كفايتها، وهي ضرورية على كل مستويات الحياة الشخصية والعملية وللعلاقات العائلية والاجتماعية والقومية والدولية.

أشار تشارلز داروين في كتابه **أصل الإنسان** (The Descent of Man) إلى أن الإنسان يشترك مع العديد من أنواع الحيوانات في الميل لتوفير رعاية وإعالة متبادلة، وهو يقول في ذلك: «لا يمكن لقبيلة البقاء متماسكة إذا شاع فيها القتل والسرقة والخيانة... إلخ، وتبعاً لذلك تصبح جرائم كهذه داخل القبيلة الواحدة موسومة "بعار أبدي"».[4] بيد أن داروين أضاف أن جرائم كهذه «لا تثير مشاعر مماثلة خارج هذه الحدود». حتى أكثر القيود أهمية، مثل تلك التي ذكرها، هي مشتركة بحكم أنها باتت ضرورية في كل مكان ضمن المجتمع الواحد؛ ولكنها ليست مشتركة أبداً بحكم اعتبارات أخرى، وهي عدم إقرار الجميع بأنها تنسحب على الغرباء والأعداء والآخرين من خارج المجتمع الواحد، والواقع أنها ليست مشتركة تماماً حتى ضمن المجتمع الواحد.

من المؤكد أن هذه القيم قد انتهكت أيضاً داخل كل المجتمعات، حتى عندما كان من المتعارف عليه غالباً، أنها لا تنطبق على الغرباء والأعداء أبداً. ولكن أي مجتمع – مهما كان صغيراً أو غير منظم، ومهما كان معادياً للغرباء، ومهما كان فهمه ضيقاً لأمور مثل رعاية الأطفال أو التعذيب – يحتاج على الأقل إلى أشكال أساسية من العناية وإلى نوع من القيود على العنف والغش والخيانة لكي يستطيع البقاء.

يتخذ الخطر من تجاهل وجود قيم مشتركة ولكن محدودة عدة أشكال؛ إذ يصبح من الأسهل الاستهانة بكل ما يقال عن القيم باعتباره مجرد كلام منمق دون التمييز بين تعاويذ جوفاء تدور حول قوائم طويلة من المُثُل وبين الجهود المبذولة لحماية حقوق الإنسان الأساسية. وقد يساعد سلوك كهذا، بدوره، على السلبية إزاء الفظائع التي ترتكب، على أساس أنه لا يمكن أن يكون هناك خطاب ذو معنى بخصوص القيم المشتركة ولا حتى تفهم عبر حدود الثقافات واللغات. والكثيرون ممن ينكرون وجود قيم مشتركة يقعون ضحية قبول أعمى لتكهنات خاطئة، وبالتالي لاستجابات غير مدروسة بصورة كافية لانتهاكات صارخة لأكثر هذه القيم أهمية.

بمجرد أن ندرك أن هذه القيم مشتركة على نطاق واسع، يصبح لدينا أساس للحوار والمناظرة حول كيفية التوسع فيها خارج نطاق الحدود الضيقة. كما أن هذه القيم توفر

أيضاً معياراً ولغة قابلة للاستيعاب الواسع لنقد الممارسات القائمة. ويمكن استخدام القيم المشتركة داخل المجتمعات لدعم الحجج المضادة لاستثناء مجموعات معينة عندما يتعلق الأمر بأشكال أساسية من الاحترام. وعندما تؤخذ هذه القيم بجدية عبر الحدود الاجتماعية فإنها تستطيع دعم الحجج القائلة بأنها صالحة لكل مكان، وأن النقد بين الثقافات مبرر عندما يتعلق الأمر بممارسات سياسية أو دينية، مثل التعذيب أو العبودية أو الإرهاب أو التضحيات الإنسانية، إضافة إلى المبادئ والعقائد التي تعزز هذه الممارسات.

يؤكد إيريك هوبسباوم في كتابه **عصر التطرف** (The Age of Extremes) بأن القرن العشرين «كان دون شك أكثر قرن في التاريخ المدوَّن ارتكبت فيه مذابح بشرية سواء من حيث الحجم أو التكرّر أو طول أمد الحروب التي امتلأ بها والتي لم تتوقف إلا لفترة قصيرة في العشرينيات، إضافة إلى المآسي الإنسانية التي لا نظير لها التي نتجت عن هذه الحروب، بدءاً من أكبر المجاعات في التاريخ إلى الإبادة الجماعية المنظَّمة». مقابل ذلك (وإلى حد كبير مثل أولئك المفكرين الذين وصفهم مل بأنهم تغنوا «بعصرنا المستنير») فقد وصف هوبسباوم القرن التاسع عشر بأنه «قرن من التقدم المتواصل تقريباً في المجالات المادية والثقافية والأخلاقية، أي بعبارة أخرى قرن اتسم بتحسن مطرد في أحوال الحياة المتحضرة».[5] بيد أن وصفاً كهذا لذلك القرن سيكون بلاشك مفاجأة لأشخاص مثل فريدريك دوجلاس وأبراهام لينكولن وسوزان أنتوني وجوزيف كونراد، الذين كانوا جميعاً شهوداً على شرور مثل العبودية والحرب والإبادة الجماعية في أيامهم.

وكما يقتضي النظر إلى القرن التاسع عشر بعين اللطف قدراً كبيراً من التزيين، فإن الروايات عن شرور يعتقد أنها تميز القرن العشرين على نحو فريد، يمكن أن تشوش إدراكنا للقوى الموازية التي اتصفت بإبداع مشهود في مجالي بقاء الجنس البشري وازدهاره. وحتى مع ازدهار الكراهية والعنف في القرن العشرين فقد برزت حركات وقفت في وجه هذه الأخطار، وكما زادت التطورات التقنية في مجال التسلح والصناعة من التهديدات فقد هبَّت التقنية لمساعدة الوسائل الإصلاحية وغير العنيفة

المقاومة لهذه التهديدات. وتستخدم المجموعات غير الحكومية الإنترنت لتعبئة الجهود من أجل حظر الألغام الأرضية أو مكافحة عودة العبودية واختطاف الأطفال، وتَسارع البحث في إيجاد طرق لحل النزاعات ورعاية التغيير المؤسسي الإصلاحي وحماية حقوق الإنسان.

حتى خلال العقد الأخير ظهرت إلى حيز الوجود موارد جديدة قد تسهم بدرجة كبيرة في الجهد الجماعي للتعامل مع أشكال العنف التي تدمر مجتمعات عديدة في مختلف أنحاء العالم. فبوسعنا الآن الاستفادة من خبرة محكمة جرائم الحرب في رواندة ويوغسلافيا السابقة، ومن لجان تقصي الحقائق التي بدأت نشاطاتها عام 1974، وخصوصاً لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا برئاسة القس ديزموند توتو. ونحن نتعلم اكتشاف الطرق التي يتم بها الانحراف بالقيم الأساسية وإضعافها، وكيف يستطيع العنف السيطرة على عقل الإنسان. وفي كل عام تبرز إلى الضوء معلومات جديدة في مجالات متنوعة؛ مثل علم الأعصاب، وعلم الوراثة، ومبحث الرئيسيات (Primate) ، والصحة العامة، وعلم النفس، وسياسات التلقين العقائدي التي تؤدي إلى تقبل العنف وعدم الرأفة بالضحايا بل أحياناً القتل لمجرد المتعة.

هذه القوى الموازية التي تستخدم مؤسسات وحركات وموارد قيادية وبحثية ودبلوماسية جديدة، غالباً ما يهملها أولئك الذين يكتبون ملخصات عن القرن العشرين، مثل كتاب جوناثان جلوفر **الإنسانية: تاريخ أخلاقي للقرن العشرين** (Humanity: A Moral History of the Twentieth Century) الذي ركز فيه بشكل أساسي على الرعب في ذلك القرن؛ الحروب وجرائم الإبادة والاستبداد.[6] إن كتباً كهذه مهمة وتجاهلنا لها يضرنا، فحتى التفاتها إلى جانب واحد هو أمر مفهوم ويشير إلى ابتعاد مؤلفيها عن التفاؤل الرخيص الأهوج، ويذكّر القراء بالجرائم الفظيعة والمعاناة الإنسانية المريرة التي يسهل صرف النظر عنها. إلا أنها يجب أن تُقرأ إلى جانب كتب أخرى، اعترافاً بحالات التضاد في الأفكار التي تحدث عنها مل في جهد لتحقيق نوع من التوازن الضروري في وجهات النظر.

تناول جيه روبرتس في كتابه **القرن العشرون** (The Twentieth Century) صعوبة الوصول إلى وجهة نظر متوازنة حول قرن كان المرء جزءاً منه ووضع تنبؤات للمستقبل. ولم يهمل في كتابه الحديث لا عن شرور ذلك القرن ولا عن القوى الموازية التي احتشدت ضدها. واعتبر روبرتس، بعد دراسة متفحصة، «أن شلال الدماء الذي كان حقيقة مركزية في القرن العشرين» قد رجحت عليه كفة ما رأى أنه تحول غير عادي في الوعي الإنساني خلال القرن: حقيقة أن عدداً متزايداً من سكان العالم لم يعودوا يعتبرون أن المعاناة والتعاسة قدر مفروض على بني الإنسان. وأشار إلى عوامل مثل النمو الثوري وغير المسبوق في الثروة، والمزيد من الخيارات المتاحة للأفراد، والتدفق الهائل للمعلومات الذي يجعل من الممكن قيام نوع من الخبرات المشتركة؛ وتحدث أيضاً عن النقلة الواسعة التي حققتها هذه العوامل للمرأة، نصف الجنس البشري، «حتى مع أن الكثير مازال احتمالاً فقط».[7]

كتب الفيلسوف ورجل الدولة الروماني سينيكا قبل نحو ألفي عام مواسياً أماً في فجيعتها بموت ابنها، بحيث إنها كانت تتساءل كيف لها أن تواصل العيش بعد هذه المصيبة.[8] وشبَّه سينيكا خيار الأم بين العودة إلى ممارسة حياة طبيعية أو اليأس من الحياة بأن ترحل إلى مدينة مثل سيراكوز في جزيرة صقلية من عدمه. كانت تلك المدينة ذات طقس معتدل في الشتاء ولها ميناء كبير وتتوافر فيها الكثير من عناصر الجمال التي تسلب ألباب الزائرين، وبالمقابل كان أهلها يعانون من جراء صيف قائظ مزعج ومن حكم الطاغية ديونيسيس، «مدمر الحرية والعدل والقانون، والذي اتصف بالتعطش إلى السلطة حتى بعد معرفة أفلاطون». فكتب سينيكا لتلك المرأة ما يأتي:

«سترين الإنسان بصلافته لا يترك شيئاً دون أن يجربه وستكونين أنت نفسك متفرجة وشريكة في تجارب عظيمة.. ولكن سيكون هناك أيضاً ألف وباء وكثير مما يؤذي العقل والجسد وحروب وسرقات وسموم وحطام سفن واضطرابات في الطقس والجسد وحزن على وفاة أعزاء في غير أوانهم وموت لا يدري أحد إن كان سهلاً أو خاتمة لعذاب وألم. فكري بالأمر الآن وقيِّمي الخيار الذي ستتخذينه: من أجل الوصول إلى تلك الأماكن الجميلة يجب أن تمري بهذه الأخطار».

مازالت لدينا الفرصة، كما قال سينيكا لمارسيا إن هي شاءت اختيار ممارسة حياتها في هذا العالم وأن تكون متفرجة ومشاركة معاً في «تجارب عظيمة». مازلنا نعيش في ذلك العالم من التناقض؛ عالم من الجمال والعجائب التي لا نظير لها ولكنه أيضاً عالم من الشرور والمخاطر الكبرى. صحيح أن عدداً من الأوبئة التي أهلكت مجتمعات في عصر سينيكا قد تم القضاء عليها، ولكن أوبئة أخرى نشأت مثل الأيدز القابل للانتشار حول العالم بسرعة أكبر من أي وباء سابق. كما أن كثيراً من الطغاة قد تم دحرهم وأصبح الاستقلال متاحاً لأناس أكثر من أي وقت آخر في التاريخ، وفي الوقت نفسه مازالت هناك أنظمة حكم تنكر على الناس أبسط حقوقهم في الحرية والعدالة، وتحوز من وسائل القوة أكثر مما حيزت في أي وقت مضى، وتستطيع تهديد الحرية وحتى الحياة بعيداً خارج حدودها.

وفي عصرنا، كما في عصر سينيكا، فالصعوبة قد لا تكون فقط في رؤية شرور العصر، التي كثيراً ما ننتبه لها، ولكن أيضاً في رؤية القوى الموازية الجديدة التي تعمل في سبيل استمرار الحياة وازدهارها. ليس هناك ما يضمن انتصار هذه القوى الموازية، ولكن إهمالها يعتبر دعوة إلى قدرية موهنة بالنسبة إلى ما يخبئه المستقبل، وإلى الوقوف جانباً، وإلى خيار المتفرج فقط لا المشارك في أيام المحن.

تفيد التقارير الأولية أن أحداث 11 سبتمبر قد أحدث تغييرات في الأولويات الشخصية والأولويات الجماعية على السواء؛ إعادة التفكير في الأثر المباشر الأهم للقيم في الحياة والنماء. تجاوزت ردود فعل كهذه الاستجابة الغريزية الأولى للحماية الذاتية ومساعدة الضحايا المباشرين، وقام كثيرون بإعادة النظر ليس فقط في خططهم للسفر ولكن أيضاً في التزامهم بالعمل والأسرة والمجتمع. وقد أشار عالم النفس هوارد جاردنر إلى أن عدداً أكبر من الطلاب في الجامعات الأمريكية يفكرون الآن بالعمل في مجالات الخدمة العامة والتعليم.[9] وفي النقاش على المستوى الدولي يرى كثيرون أن الإحساس بالإلحاح الضاغط يجب أن يوجّه ليس فقط الاستجابات المباشرة للحماية الذاتية ضد العدوان، بل يوجّه أيضاً الجهود المبذولة للتعامل مع الظروف

المهددة للحياة، مثل الفقر والمرض والكوارث الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وسيكون السؤال في المستقبل حول المجال الذي ستصل إليه هذه الاستجابات ومداها الزمني. وكما قال جوزيف ستجليتز:

«أسفرت أحداث 11 سبتمبر عن تحالف عالمي ضد الإرهاب. ولكن ما نريده الآن ليس فقط تحالفاً ضد الشر بل تحالفاً من أجل شيء إيجابي؛ تحالف عالمي للحد من الفقر وإيجاد بيئة أفضل، وتحالف لإيجاد مجتمع عالمي مفعم بالمزيد من العدالة الاجتماعية». [10]

الفصل السادس والعشرون

حكايات الدين والحضارة والحداثة

كريس براون

يهدف هذا الفصل إلى التأمل في بعض حكايات الدين والحضارة والحداثة في إطار النزاع الذي تجلى في أحداث 11 سبتمبر. وقد يكون من المفيد بداية فهم مشهد الأشياء كما تبدو للمشاركين في الخط الأمامي لهذا النزاع.[1] كيف يصفون ما يفعلونه؟ وما هي أنواع القصص التي يروونها لإعطاء معنى لتصرفاتهم وتصرفات أعدائهم؟

حروب أديان!

من الواضح أن أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة يضعون أنفسهم في إطار ديني، فهم يعتقدون أنهم يحاربون نيابة عن الإسلام ضد أعداء الله في جهاد مستمر منذ عهد النبي [ﷺ]. إن أشرطة الفيديو العديدة التي يظهر فيها أسامة بن لادن تزخر بالإشارات إلى هذا الصراع، فالولايات المتحدة الأمريكية هي «هُبل هذا العصر»، وهي «شيطانية» بالمعنى الحرفي للكلمة؛ بمعنى أنها في عصبة واحدة مع الشيطان.[2] والولايات المتحدة الأمريكية هي آخر مركز للوثنية، ولكنها بدخولها في تحالف مع الشيطان وضعت نفسها في صف واحد مع أعداء الله السابقين؛ الصليبيين والصهاينة والإمبرياليين الذين فكوا الحصار عن فيينا عام 1683 (في 11-12 أيلول/ سبتمبر للمصادفة) ودمروا مركز الخلافة بعد الحرب العالمية الأولى (التي أشعلها أعداء الله لهذا الغرض). هذه الرؤية لا تستبعد بالطبع درجة من الانتهازية السياسية من جانب أسامة بن لادن، فتركيزه مؤخراً على فلسطين - بدلاً مما يبدو أنه هدفه الحقيقي وهو المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج - يرمي بوضوح إلى جلب الانتباه لذلك الجانب من السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية الذي تعارضه أغلبية المسلمين وهو مساندة

إسرائيل. ومع ذلك فإن إحساس أعضاء القاعدة بأنهم يعملون باسم الله وضد أعداء الله إحساس حقيقي ويوفر تفسيراً جزئياً لقسوتهم ووحشيتهم، فليس هناك شيء كالحس بمهمة مقدسة للتغلب على النواهي الإنسانية في هذا المجال. وكما نسب إلى أسقف مترمِّت قوله في أثناء الحملة البجنسية (Albigensian Crusade): [التي جرت بفرنسا في القرن الثالث عشر] «اقتلوهم جميعاً ودعوا الله يفرز الأبرياء».

إن فهم أسامة بن لادن للدين ليس تقليدياً إلى حد ما، وغالبية القيادات الدينية الإسلامية «المسؤولة» و«المحترمة» تُدين هذا الفهم الذي يؤمن به أقلية من المسلمين. ولكن من الواضح أن أسامة بن لادن يلقى تأييداً كبيراً في صفوف المسلمين العاديين، حتى بين أولئك الذين ليس لديهم اهتمام مباشر بالنزاعات في فلسطين ومنطقة الخليج. إلا أن أغلبية القيادات الدينية الإسلامية التي أدانت إرهاب 11 سبتمبر لم يرق لها استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لقوتها العسكرية «ضد المسلمين» في أفغانستان، ومن المثير للانتباه أن الإدانة للولايات المتحدة الأمريكية تصدر غالباً انطلاقاً من هذا المفهوم. فكما أن مسلمي شمال نيجيريا يعبرون عن انتمائهم انطلاقاً من مفهوم ديني وليس عرقياً أو ثقافياً فيسمون أبناءهم أسامة، كذلك يستخدم النقاد (المسلمون) للحملة العسكرية الأمريكية في أفغانستان تعبيرات دينية حتى في نقدهم، مع أن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل بتأييد لا جدال فيه من قادة تحالف الشمال المسلم في ذلك البلد. إن قتل المسلمين بعضهم لبعض شيء، ومشاركة الأمريكيين لبعض المسلمين في قتل مسلمين آخرين شيء آخر تماماً.

بذل القادة الغربيون جهوداً كبيرة، متوقعة بالطبع، لتجنب إضفاء طابع ديني على النزاع الحالي. ومن النادر أن يشتد الطلب على القادة المسلمين على هذا النحو؛ فقد استغل الرئيس بوش ورئيس الوزراء البريطاني بلير كل فرصة ممكنة لإشراك مسلمين متعاونين في مختلف المناسبات الرسمية التي تم فيها رثاء ضحايا 11 سبتمبر، وهو إجراء صحيح حيث كان هناك الكثير من القتلى من المسلمين في انهيار برجي مركز التجارة العالمي، وبذلا كل جهد ممكن لاستقطاب تأييدهم لمعارك الحلفاء في أفغانستان

وأماكن أخرى. أما القادة الغربيون الذين شذوا عن هذا الأسلوب فقد قوبلوا باستنكار شديد؛ فقد تم توبيخ رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني بشدة للملاحظات التي أبداها حول تفوق الغرب على الإسلام، وهذا الموقف يطابق مواقف كثير من المسلمين وربما معظمهم. كما تعرض جورج دبليو بوش للحرج لبعض الوقت حين أشار إلى حملة التحالف باعتبارها «صليبية». كان ذلك سذاجة منه بالفعل، رغم أنه يبدو من المشكوك فيه أن استخدامه لهذا التعبير كان يتجاوز وصفاً عاماً لعمل يتم بدافع أخلاقي. بيد أنه لو دافع عن نفسه بإبراز حقيقة أن الحملات الصليبية الأولى تمت جزئياً كرد على عدوان المسلمين في الشرق، وأن كثيراً من قادة المسلمين في ذلك الوقت تحالفوا مع الصليبيين، وأن الأخيرين لم يكونوا أكثر عنفاً (ولا أقل) من أعدائهم، لو فعل ذلك لكان قد زاد الأمور تعقيداً.

تركزت معالجة الغرب للبعد الديني في النزاع الحالي، كما توحي الملاحظات السابقة، على معايير مزدوجة مثيرة للغيظ، مع أنها ربما تكون مفهومة سياسياً. فمسيحيون مثل توني بلير وجورج دبليو بوش - رغم أنهما مخلصان دون شك لعقيدتهما، ولكنهما يعيشان في عالم يعد الإيمان فيه مشوباً بالمفارقات الساخرة - لا يستطيعان التعبير عن إيمانهما العميق بعقيدتهما بلغة مسيحية جلية خشية نفور حلفائهما في باكستان والعالم العربي الذين يؤمنون بعقيدة لا تقبل أن تشوبها مفارقات من أي نوع. لابد من احترام حساسيات هؤلاء الآخرين أياً كانت غير معقولة، والحقيقة أن الاحترام في حالة كهذه يعني فعلياً تزلفاً للاعقلاني. يبدو الافتراض الضمني هنا أن إخضاع المعتقدات والمواقف والسلوك الإسلامي لذلك النوع القوي من النقد المألوف في المجتمعات الغربية ينطوي على مخاطرة ويفتقر إلى الإنصاف. ولعل أدق تصوير لهذا النوع من العنصرية المعاكسة ذلك الذي قدمه الصحفي البريطاني روبرت فيسك الذي تعرض للضرب من قبل لاجئين أفغان لمجرد أنه غربي، فأوضح فيما بعد أنه يتفهم موقفهم في ضوء الإهانات والعنف الذي تعرضوا له.[3] إن من المشكوك فيه ما إذا كان متسامحاً بالدرجة نفسها مع تصرفات العدد القليل - وللدهشة - من سكان

نيويورك الذين هاجموا المسلمين في أعقاب أحداث 11 سبتمبر مباشرة. والتفسير الواضح هو أن المسلمين كأفراد لا يستطيعون تحمل المسؤولية الأخلاقية لأعمالهم مثل سكان نيويورك، طبقاً لقول فيسك منكراً قدرتهم الأخلاقية بوضوح ربما لم يكن مقصوداً، وأن وحشيتهم «كانت نتيجة لتصرفات الآخرين، تصرفاتنا نحن». سنعود إلى هذا فيما بعد، وفي هذه الأثناء أطرح السؤال الآتي: إذا لم يكن الدين عاملاً في فهم القادة الغربيين للأزمة الحالية، فكيف فهموها إذاً؟

لا صدام بين الحضارات

أجاب الرئيس بوش بوضوح عن هذا السؤال في خطابه الذي ألقاه في اجتماع مشترك للكونجرس غداة 11 سبتمبر، بالقول: «هذه معركة العالم، هذه معركة الحضارة». وتم بناء الحرب ضد الإرهاب على هذه الأسس: هناك العالم المتحضر في جانب، وعلى الجانب الآخر أولئك الذين يوظفون الإرهاب أياً كانوا وأياً كانت قضيتهم، وبهذا فإن مضمون أيديولوجية الإرهابيين أصبح لا علاقة له بالموضوع، والرد على المضمون الديني بالذات لموقف تنظيم القاعدة غير وارد إلا من خلال التأكيد العام أن جميع الديانات في العالم هي جزء من الحضارة التي هاجمتها القاعدة؛ فالآيات القرآنية التي استشهد بها توني بلير تكراراً كان المقصود منها دعم هذا الموقف، ومنها ما أورده في كلمته التي ألقاها في مؤتمر حزب العمال في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2001: «اليهود والمسلمون والمسيحيون هم جميعاً أبناء إبراهيم». ربما ستكون هناك حاجة إلى نبي آخر، نوح مثلاً، لضم الهندوس والبوذيين تحت هذه الخيمة الكبيرة.

ينبغي ملاحظة أنه لم يقع «صدام حضارات»، بلغة صمويل هنتنجتون، بين كلا الطرفين في هذا النزاع، مع أن صحيفة **صنداي تايمز** وهي تعيد طباعة مقاله الأصلي تحت هذا العنوان وصفته بأنه «ذو بصيرة نافذة» (14 تشرين الأول/ أكتوبر 2001).[4] فلا التحالف ضد الإرهاب ولا تنظيم القاعدة يعتبر كل منهما الآخر متحضراً. وجميع الحضارات التي حددها هنتنجتون تقف، من وجهة نظر التحالف، في جانب واحد

ضد قوى البرابرة الإرهابيين. والصراع، من وجهة نظر القاعدة، هو بين المؤمنين بالله وأعداء الله، بما فيهم أولئك الذين يسمون أنفسهم مسلمين ويتحالفون مع الولايات المتحدة الأمريكية، بل يجترحون ما هو أسوأ إذ يسمحون للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بتدنيس أرض الجزيرة العربية المقدسة. إن السمة التعددية الموجودة في المفهوم الأصلي لهنتنجتون عن صدام الحضارات ليست موجودة في حديث كل الأطراف المشاركة في هذا النزاع بالذات. تبعاً لذلك فإن الحل الذي يطرحه للصدام - إدراك تعددي بوجود اختلاف داخل نظام عالمي لا يؤكد مفاهيم شاملة مثل حقوق الإنسان - لا يعجب أحداً من أطراف النزاع الجاري حالياً في أفغانستان وأماكن أخرى؛ فهذا النوع المعين من المجتمع الدولي يعتمد على اعتراف متبادل بالشرعية ليس موجوداً في هذه الحالة، فلا الإرهابيون ولا الشياطين يمكن لهم أن يتوقعوا الاعتراف بهم كأطراف شرعية في حوار الحضارات. قد يكون التعريف الأخير لهنتنجتون لهذا العصر باعتباره «عصر حروب المسلمين» أكثر دقة؛ مادام مفهوماً بالمعنى الذي قصده هنتنجتون، وهو أن معظم حروب المسلمين تشمل مسلمين موجودين في طرفي النزاع، وبعضها لا يشمل سوى المسلمين.[5]

يوظف المشاركون في النزاع الحالي حكايات الدين والحضارة، ولكن ليس بطرق تجعل من الممكن فهم وجهات نظر الطرفين تحت العناوين نفسها؛ إذ يفهم الطرفان الحضارة والدين بطرق تضمن عدم انطباقهما على الطرف الآخر. إلا أن هناك حكاية يمكن للطرفين أن تكون لهما صلة بها، وهي حكاية الحداثة. فمن الواضح أن أحاديث القادة الغربيين مثل بلير وبوش تستند إلى اقتناع مفاده أنهم يمثلون العالم الحديث، في حين أن تنظيم القاعدة يمثل، على نحو ما، ارتداداً إلى زمن غابر، ومفهوم ديني كالذي ساد في القرون الوسطى، ونظرة رجعية للمجتمع. وتعد كلمة توني بلير، المشار إليها سابقاً في مؤتمر حزب العمال نموذجاً لذلك؛ فقد ربط فيها الحرب ضد الإرهاب بنقد حكم طالبان في أفغانستان، وإبداء تأملات موسعة في ماهية العولمة، وتقديم موعظة حول حاجة العالم الحديث إلى عمل موحد من قبل المجتمع الدولي. يعتبر هؤلاء القادة

في هذه الناحية على الأقل، أكثر تمثيلاً بشكل عام للمجتمع الغربي؛ فحتى الذين ينتقدون الحرب الأمريكية في أفغانستان بشكل عام يدينون أيضاً بدائية طالبان.

يعمل التناقض بين الحداثي والبدائي أيضاً لصالح القادة المسلمين المسؤولين والمحترمين الذين يحبون أن ينأوا بأنفسهم عن أسامة بن لادن دون أن ينأوا بأنفسهم، بالطبع، عن الدين الذي يدعي أنه يؤمن به. وبوسع هؤلاء القادة أن يصفوا أسامة بن لادن وأتباعه بأنهم مجموعة ضالة تعمل بفهم للإسلام لا يتناسب مع العصر الحديث الذي يعتبر فيه مفهوم الجهاد مثلاً كفاحاً روحياً وليس مادياً. إضافة إلى ذلك فبوسعهم البناء على هذه القاعدة لإبراز النقطة السياسية الأبعد، وهي أن هذه الأفكار البدائية لم تكن لتلقى قبولاً لدى غالبية العرب أو المسلمين لولا الدعم الغربي لإسرائيل والفساد المستشري في معظم الدول العربية والإسلامية، رغم أن النقطة الأخيرة، على عكس سابقتها، لا يشار إليها عادة بشكل صريح في العالم العربي. إن عدم مراعاة الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، لمظالم العالم الإسلامي هي التي تسمح لتنظيم القاعدة بالازدهار. وترتبط هذه الفكرة، بالطبع، بتلك التي رواها لنا روبرت فيسك عن دوره كضحية للعنف الأفغاني، حيث تصرف الذين ضربوه بطريقة سيئة ولكنهم كانوا مدفوعين إلى ذلك السلوك السيئ من قبل الأمريكيين – الواقع أنه لو كان في مكانهم، ضحية للقصف الأمريكي، لكان قد أقدم على التصرف نفسه – ولكن الرد على أحداث 11 سبتمبر بالطريقة نفسها ليس مقبولاً لأن الناس المتمدنين مسؤولون أخلاقياً عن أعمالهم وينبغي ألا يسمحوا لأنفسهم بأن يُستفزوا، في حين أن البدائيين جهلة، وهذا كل ما يفهمونه. إن النصيحة المتضمنة في هذه الحكاية واضحة، وهي أنه في حين أن البدائيين الآن عنيفون ويصعب التنبؤ بأفعالهم، فإن الأمل هو أننا إذا تصرفنا معهم بصورة أفضل فسيصبحون أكثر شبهاً بنا؛ وفي حالة كهذه لا يعود لديهم تصريح مجاني يسمح لهم بضرب روبرت فيسك وارتكاب فظائع أخرى.

لعل ما يثير الدهشة، واستكمالاً لهذه الحلقة، أن من الممكن أيضاً تبني مقولة تقوم على التناقض بين البدائية والحداثة، ولو كان ذلك بتعبيرات أخرى، من قبل القاعدة وطالبان وما يسمى مجموعات إسلامية «أصولية» أخرى، مثل حركة حماس في

فلسطين. في هذه الحالة، بالطبع، يُنظر إلى البدائية بمفهوم الاستحسان، فجانب من الرسالة الدينية التي تطرحها هذه المجموعات أنها تمثل نوعاً من الإسلام النقي الذي لا يقبل حلاً وسطاً والذي يمكن وصفه مباشرة بأنه بدائي ورجعي من حيث إن المقصود به هو إعادة تأسيس الارتباط بالولاء للنبي وبمجتمع المؤمنين الأساسي. إن فكرة قيام أعراب بدائيين بالقضاء على الفساد المرتبط بحياة الحضر كان دائماً تعبيراً بلاغياً معتاداً في علم الاجتماع المتعلق بحياة المجتمعات الإسلامية منذ عهد الفيلسوف والمؤرخ وعالم الاجتماع ابن خلدون (1332ـ1406 ميلادي). وما خروج أسامة بن لادن إلى الجبال في أفغانستان وارتداء ملابس تقليدية وحمل بندقية وركوب الخيل غالباً إلا استلهام لهذه الصورة، وعن وعي على الأرجح.

حكايات الحداثة

عند هذه النقطة تبدأ الشكوك تطل برأسها. والواقع أنه يستحسن، كسياسة عامة، أن يبدأ المرء بالقلق إزاء مسألة يبدو أنها تخدم مصالح متعددة، وربما كانت أشرطة الفيديو التي يظهر فيها أسامة بن لادن نقطة بداية جيدة لمناقشة حكاية حداثة وبدائية يقوم هو فيها بدور البدائي. فهو يُظهر نفسه في هذه الأشرطة كقائد شجاع لحركة نزيهة وغير قابلة للفساد تهاجم بشدة فساد العائلة الحاكمة السعودية ومؤيديهم الشياطين الأمريكيين؛ ولكن أسامة بن لادن نفسه نتاج أكثر طبقات المجتمع السعودي ثراء، والعديد من أتباعه هم الأكثر نشاطاً من الفئات المهنية. ربما يقال بأنه ما من جديد في ذلك – إذا أخذنا في الحسبان لينين واللينينيين عام 1917، إذ لم يكن هناك سوى القليل من الشغِّيلة الحقيقيين – ولكن ما هو شائع بين الثوريين لا يتناسب كثيراً مع الممثلين المفترضين لدين نقي. إن مجرد الاستخدام المكثف لتقنية الفيديو والإنترنت والإدارة المتطورة للعلاقات بالقناة الفضائية العربية "الجزيرة" يشير بصورة مؤكدة إلى حس غير بدائي بأهمية العلاقات العامة. ويلفت الانتباه لأن زعيم طالبان الملا عمر، وهو البدائي الآخر الذي ينطبق عليه هذا الوصف بصورة أدق، تجنب اختراعات حديثة كهذه ورفض السماح بتصويره التزاماً بالحظر الإسلامي على الصور التي تصور شكل

الإنسان. وإذا كان أسامة بن لادن يريد الاستشهاد بسابقة شيعية، فبوسعه الإشارة إلى سماح الخميني بظهور صورة وجهه على الكثير من اللافتات والقمصان، ومع ذلك فهناك لمسة حداثية مريبة في نظرة أسامة بن لادن إلى العلاقات العامة.

ما إن تتحرر هذه الريبة من عقالها حتى تتهافت حكايات البدائية والحداثة؛ فلو كانت "القاعدة" بدائية حقاً لما كنا قد سمعنا بها أو على الأقل بالطريقة التي جعلت بها نفسها معروفة للعالم كله، والواقع أن أسامة بن لادن شخصية حديثة مثل توني بلير ولكنه يمثل "نوعاً" مختلفاً من الحداثة. هذه نقطة جوهرية، فخلافاً للكثير من الأفكار في هذا المجال هناك عدد من الطرق لتبني الحداثة وليس فقط الطريقة التي يتبناها الغرب الإنساني الليبرالي وما بعد المسيحي إلى حد كبير. والواقع أن نظرة العالم إلى الغرب الإنساني قد سادت نصف القرن الماضي لدرجة أن هذه الصورة لم يعد لها ذلك المفهوم الخاص الذي ميزها. إن تطبيق المعرفة العلمية والعقلانية على الإنتاج في إطار اقتصاد رأسمالي، وإخضاع جميع الافتراضات عن الغايات النهائية للحياة العقلانية نفسها، والذي أوجد بعداً واعياً بمفارقة ساخرة تجاه أعمق المعتقدات الدينية والاجتماعية، وفكرة أن صيغ التمثيل الديمقراطي هي الأسس الشرعية الوحيدة للسلطة السياسية، وانتشار ثقافة لحقوق الإنسان تصبح فيها الامتيازات، التي كانت مقصورة ذات يوم على ذكور أثرياء أقوياء من الجنس الأبيض، غير مشروعة ما لم تكن شاملة للجميع؛ هذه المجموعة المتباينة من الأفكار في الواقع لم يعد ينظر إليها باعتبارها متباينة وقابلة بالتالي لفصل بعضها عن بعض، ولكن كمجموعة واحدة، وعندما يتم النظر إليها على هذا الأساس فإنها تعطي معنى لفكرة الحداثة ضمن المجتمع الغربي وضمن مجتمع عالمي ناشئ مع بداية العولمة.

بيد أن مجرد وجود معرفة سطحية بتاريخ الأفكار، والتاريخ السياسي في الواقع، خلال القرنين الماضيين يكشف لنا أن بالإمكان، في الواقع، فصل العناصر المختلفة لهذه المجموعة من الأفكار والنظر إليها كلاً على حدة أو إعادة تشكيلها بطرق مختلفة لخلق صيغ بديلة للمجتمع ولكنها «حديثة» بالدرجة نفسها. لقد كان الحداثيون

الاستبداديون في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والحركات الفاشية في النصف الأول من القرن العشرين يسعون بطرق مختلفة إلى خلق مجتمعات صناعية ليس لديها حس بالمفارقة الساخرة ودون مؤسسات تمثيلية ودون التزام بقيم حقوق الإنسان، وهم في هذا متبوعون بحركات "أصولية" معاصرة. إذ تدعو حركات كهذه إلى عالم يقوم على التقنية الحديثة؛ شريطة أن تقتصر العقلانية العلمية على النواحي الفنية؛ عالم من تقنية المعلومات والإعلام الجماهيري والإعلام الترفيهي بشرط وجود سيطرة حازمة على محتوياته، وعالم يمارس فيه المؤمنون سلطة سياسية تقيد حريات غيرهم، وتبقى النساء فيه خاضعات لسيطرة الرجال وتحرم العلاقات الجنسية غير التقليدية. إن مثل هذه الحركات تريد عالماً خالياً من المفارقة الساخرة، عالماً يتمسك فيه الأفراد بمعتقداتهم الخاصة، ولا يرون سبباً يدعو إلى عدم احتواء عالم كهذا على وسائل الراحة العصرية، وهذا هو السبب في أن أحوال الأصوليين المادية جيدة عموماً؛ ونحن ندرك ذلك من خلال معرفتنا لأسلوب حياة الوعاظ المسيحيين في برامج التلفزيون في الولايات المتحدة الأمريكية، ويبدو من تقارير الأخبار أن مجمع الملا عمر في قندهار كان كما يقول أصحاب المكاتب العقارية لا ينقصه شيء.

هل القاعدة وأتباعها إذاً «فاشيون إسلاميون» كما يرى كتَّاب متباينون تباين فرانسيس فوكوياما وكريستوفر هتشنز؟[6] هذه التسمية تربط بحق بين مجموعات كهذه وأفكار سلطوية بديلة للحداثة، وهي معقولة تماماً شريطة أن يكون مفهوماً أن هناك حركات «فاشية مسيحية» و«فاشية يهودية» و«فاشية هندوسية» تجوب العالم بحرية، كما ينبغي ملاحظة أن المعتقدات الخاصة بكل من هذه المجموعات الحديثة تجعل من الأكثر صعوبة لها أن تشكل تحالفات عبر الثقافات كما كان الحال مع أسلافها. يعد الفاشيون الإسلاميون الأبرز بين هذه المجموعات، وربما كانوا الأكثر قسوة وبشاعة، ليس لأي خصائص تتعلق بالإسلام كدين ولكن بسبب الظروف المحددة الموجودة في ما يسمى العالم الإسلامي، وخصوصاً فشل أي دولة أو مجتمع بأغلبية إسلامية في توفير نموذج مقنع للحداثة لا يستند إلى الأصولية. وما يجعل الأصوليين المسيحيين

واليهود بعيدين عن مواقف كهذه هو أن المجتمعات الغربية توفر صمامات أمان كافية للشباب فيها، سواء كانوا من مؤيدي التيار العام، أو من أتباع الثقافات المناهضة للمؤسسات القائمة ولكن غير الأصولية؛[7] فأمثال محمد عطا في غرب ما بعد المسيحية ينتهون عموماً في مصارف تجارية أو بالعمل مع جماعة السلام الأخضر. أما الأصوليون الهنود فقد تولوا الحكم في الهند ووجدوا أنفسهم مرغمين على المهادنة وقبول الحلول الوسط للبقاء في السلطة، حيث الالتزام بسيادة القانون ونظام الحكم الدستوري راسخ الجذور. ولكن الحركات الإسلامية لم يسبق لها أن وجدت نفسها في وضع كهذا.

هل قوى الإسلام المتطرف محكومة إذاً بالهزيمة، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فما الذي يمكن عمله لإلحاق الهزيمة بها؟ إذا كانوا في الحقيقة بدائيين فسيكون من الممكن الاعتقاد عندئذ أن مد التاريخ سيجنح بسفينتهم في النهاية إلى الشاطئ. وهو افتراض يبدو أن كثيراً من الأفكار في الغرب تميل إليه. ولكنهم إذا كانوا يمثلون بديلاً آخر للحداثة فليس هناك ضمان كهذا. إن الفاشية والاشتراكية القومية لم تتعرضا للانهيار بسبب تناقضاتهما الداخلية، ولكنهما استسلمتا أمام قوة متفوقة بعد أن خاضت كفاحاً كان يمكن وصفه بالبطولي لو كان في سبيل قضية أفضل. ويمكن رؤية إرادة تنظيم القاعدة على مواصلة القتال، بعد أن فقد كل شيء، في ضوء هذه الفكرة. يتعين إذاً على القوى المناهضة للفاشية الإسلامية أن تكون مستعدة للقتال في سبيل ما تؤمن به، وسيكون الاستخدام الذكي للقوة العسكرية، بكل تأكيد، أحد عناصر هذا الكفاح.

بيد أن من الأهمية بدرجة مطلقة ألا يتم استخدام هذه القوة بطريقة تنتهك قيم مفهوم الحداثة التي يفترض أنها وجدت لتعزيزها؛ فذلك، من ناحية، التزام بقواعد الحرب المرعية ورفض للعنف الذي لا مسوّغ له، ولكنه ينطوي، من ناحية أخرى، على المحافظة على حس بالمفارقة الساخرة، وهو ما يميز، في نهاية المطاف، «حداثتنا» عن «حداثتهم». لكي يكون لديك التزام بالمفارقة الساخرة تجاه القيم المرتبطة بحرية التفكير وحقوق الإنسان فذلك يعني التمسك بهذه القيم عن اقتناع تام، وفي الوقت

نفسه الاعتراف بأنها لا يمكن أن ترتكز إلى إدراك مطلق لما هو صحيح وما هو خطأ. إن الإيمان العميق بشيء والتفكير في الوقت نفسه بأن المرء ربما من باب الاحتمال قد يكون على خطأ، أي أن يكون قادراً على إيجاد بعض المسافة بين نفسه وبين ما يعتقد، هي حالة صعبة للغاية ولكنها وسيلة للتحرر، والقدرة على التصرف في هذا العالم بهذه الطريقة هي بالضبط ما يفتقر إليه الأصوليون.

من المهم، لهذه الأسباب، أن نقدر مختلف الأبطال الذين برزوا في الكفاح الراهن: دائرة الإطفاء في مدينة نيويورك، وشرطة مدينة نيويورك، وعمدة مدينة نيويورك رودي جولياني بكل تأكيد، وربما نضيف توني بلير، ولكن أيضاً كل أولئك الذين احتفظوا بمسافة داخل أنفسهم، ومن بينهم بعض نقاد العمليات العسكرية في أفغانستان؛ ليس من أمثال روبرت فيسك الذين يعتذرون للطغاة، أو الكارهون المعتادون للولايات المتحدة الأمريكية، ولكن النقاد الأعمق تفكيراً، والذين لا تساورهم أوهام حول أخطار شبكة القاعدة ولكن لديهم شكوك مشروعة حول قدرة القوة العسكرية على مواجهة الشبكة. بل هناك الأكثر إثارة للجدال وهم الكتاب الساخرون والهجاؤون الذين استخفوا بميلنا إلى التفكير بطريقة «الذات التي ترى نفسها على حق دائماً» حول أحداث 11 سبتمبر، وهو ميل يوازي الأفكار الأصولية إلى حد بعيد؛ فهؤلاء يجب تقديرهم أيضاً.

و نورد هنا بعض العناوين الرئيسية لمطبوعة **ذي أونيون** (*The Onion*)، وهي أفضل مصدر للأخبار في الولايات المتحدة الأمريكية على شبكة الإنترنت (على موقع: www.theonion.com)، التي تقدم فكرة عن الاتجاهات الصحيحة التي تتبناها هذه المطبوعة: فقد تضمن أول عدد لها بعد 11 سبتمبر وهو الصادر في 26 أيلول/ سبتمبر 2001، تعبيرات تنم عن التصميم مثل: «أمريكا تتعهد بأن تهزم أياً من نحن في حرب معه»، والتعبير المتجهم: «الخاطفون تفاجؤوا بوجودهم في جهنم، المفجرون الانتحاريون: توقعنا جنة الخلد مقابل هذا». والتعبير الأكثر فائدة؛ يوضح الرب في غضب: «لا تقتل، بل احكم».

مثل هذا الكلام الذي لا يُضفي قدسية على الأشياء هو فعلياً ما ينبغي أن نقاتل من أجله؛ فحص الدعابة الذي يكشف عنه يوفر تناقضاً صارخاً مع، مثلاً، المزاح المقيت لأسامة بن لادن عندما قال في حديثه على شريط الفيديو بأن كثيراً من الخاطفين في أحداث 11 سبتمبر لم يكونوا يدركون أنهم في مهمة انتحارية. إنه يمنح المرء مزيداً من القدرة على الابتعاد بنفسه قليلاً لكي يتأمل السخف الذي قد تكون عليه الأمور أحياناً، دون أن يسمح لهذا الابتعاد بتقويض القيم الأساسية التي يؤمن بها. وهذا بالضبط ما يميز حكاية حداثة تقر حقوق الإنسان وتعززها عن البدائل التي يطرحها الأصوليون.

الفصل السابع والعشرون

معاناة غير ضرورية

أندرو لنكلاتر

تعد الأعمال العنيفة في 11 سبتمبر والحرب ضد القاعدة وطالبان فريدة من حيث إثارتها لأسئلة عميقة حول الطريقة التي ينبغي للمجتمعات الحديثة التعامل بها مع أشكال متعددة من المعاناة الإنسانية. تواجه المجتمعات الحديثة تحدياً يتمثل في التيقن من أن الجهود المبذولة لحماية المدنيين الأبرياء من هجمات إرهابية لا تدمر المثُل الأخلاقية المتعلقة بتحرير الناس جميعاً من معاناة لا ضرورة لها؛ إذ تواجه هذه المجتمعات تحدي التيقن من أن «العملية التي تعزز التمدن» بالقضاء على العنف غير المبرر لا تؤدي إلى نتيجة مناقضة بخلق «عمليات تقوض التمدن» بأن تلحق بالكثير من الناس آلاماً وأضراراً يمكن تجنبها. [1]

لقد سيطر الهم الأخلاقي على الأحاديث العامة منذ تم تشكيل تحالف عريض لشن الحرب ضد تنظيم القاعدة ونظام طالبان، وحذرت منظمات الإغاثة من أخطار معاناة إضافية يتحملها الشعب الأفغاني، وشددت أصوات قوية على الواجب الأخلاقي لتجنيب المدنيين معاناة لا ضرورة لها أثناء الحرب. كما أثيرت مخاوف من أن النزاع العسكري والبيانات المصاحبة له حول حرب بين العالم المتمدن وشرور الإرهاب قد تشجع على انتشار مزاعم خبيثة عن المسلمين. إن اعتقال الإرهابيين المشتبه بهم وأسلوب معاملتهم ومحاكمتهم المتوقعة مستقبلاً قد أثار مخاوف حول تهديدات للحريات المدنية وسيادة القانون. كما أن التحالف مع حكومات مدانة بانتهاكات حقوق الإنسان قد أثار أسئلة جدية حول ادعاء الدول الغربية بأنها الراعية الرئيسية للقيم الإنسانية. وجادل مراقبون عديدون في أن الحرب ضد الإرهاب ستفتقر إلى الشرعية ما لم تتعهد الدول القوية بالحد من عدم المساواة والفقر الشديد في العالم. وأخيراً وليس

آخراً، فإن كثيرين يصرون على أن الحرب ضد الإرهاب لن تنجح دون القيام بمبادرات جريئة لتأمين العدالة للشعب الفلسطيني.

أثارت أحداث 11 سبتمبر أسئلة كبرى في عالم حقق تقدماً مهماً في القرن العشرين لجعل المعاناة التي يمكن تجنبها مشكلة أخلاقية للبشرية كلها. وكان تطوير قانون دولي للحرب وقانون جنائي دولي والنظام العالمي لحقوق الإنسان والقواعد الجديدة (الأكثر إثارة للجدل) حول التدخل لأسباب إنسانية، كانت كلها دليلاً على التقدم الذي تم إحرازه في اعتبار المعاناة غير الضرورية مشكلة مركزية يتعين على كل الدول السعي إلى إيجاد حل لها. وهناك سؤال حيوي - وربما كان السؤال المركزي - أبرزته أحداث 11 سبتمبر، وهو ما إذا كان قد أصبح من الصعب تصوّر عالم يتناقص فيه عدد الناس الذين يتعرضون لمعاناة يمكن تجنبها.

هناك أربعة خطابات برزت في الأيام التي تلت 11 سبتمبر تسلط الضوء على كيفية الإجابة عن هذا السؤال: حكاية حرب الحضارة ضد الشر، وخطاب المسؤوليات الدولية للدول الليبرالية، ولغة التعددية الثقافية والتسامح الديني، وحكاية مسؤولية القوة العظمى لتشجيع الإصلاح العالمي. يسلط التفاعل بين هذه الخطابات الأربعة ضوءاً مهماً على العلاقة القائمة حالياً بين العمليات التي تعزز التمدن والعمليات التي تقوضه في النظام العالمي الحالي.

حرب الحضارة ضد الشر

وصف كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، فظائع 11 سبتمبر بأنها «اعتداء على البشرية كلها، وأن البشرية جمعاء لها مصلحة في دحر القوى التي تقف خلفها».[2] ووصف آخرون الهجمات بأنها «جريمة ضد البشرية»، وأكدوا الفكرة القانونية المهمة بأن الجنس البشري كله له مصلحة مشتركة في اعتقال الذين يرتكبون أعمال عنف فظيعة ومحاكمتهم. بيد أنه يمكن الخروج باستنتاجات سياسية مختلفة جداً من هذه الملاحظات؛ إذ يمكن استخلاص جوهر هذا الخطاب (حرب الحضارة ضد الشر) من

زعم مثير أدلى به إدوارد لتواك في مقابلة تلفزيونية في أعقاب أحداث 11 سبتمبر مباشرة، حيث جادل بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تنظر بلا مبالاة إلى انتهاكات طالبان لحقوق النساء وتدميرها التماثيل البوذية المقدسة. ولكن أحداث 11 سبتمبر غيرت كل شيء، فأصبحت طالبان «تستحق التدمير»، لأنها لم تعمل على تسليم المجرمين الذين ارتكبوا هذه الفظائع.

لا يثير الدهشة أن تلقى هذه اللغة قبولاً، ومن غير المعقول أن أي رئيس للولايات المتحدة الأمريكية كان بوسعه مقاومة ضغط الرأي العام لمهاجمة طالبان. ولكن هذا الخطاب الأول أعطى شرعية لما أطلق عليه ديك تشيني «حرباً قذرة» دون أهداف واضحة ولزمن غير محدود. وبالنسبة إلى الصقور في الإدارة الأمريكية تضمنت هذه الأهداف رغبة في إنهاء الحرب غير المكتملة ضد صدام حسين.

كانت هناك مخاوف خلال الأسبوع الأول الذي تمت فيه الهجمات من أن الولايات المتحدة الأمريكية ستطلق العنان لعنف فظيع قد يؤدي إلى سقوط عشرات آلاف القتلى من المدنيين والتجاهل التام لحقوق الإنسان.[3] ولكن غلّب صوت العقل في المرحلة الأولى من الحرب، وبرزت في تلك الفترة ثلاثة خطابات تعارض عدم وضع حل للعمليات «التي تقوض التمدن».

الدول الليبرالية والتزاماتها الإنسانية

يقوم الخطاب الأول من تلك الخطابات الثلاثة على نقطة بسيطة مفادها أنه كان بالإمكان وصف الهجمات الإرهابية باعتبارها أعمالاً جنائية بدلاً من أعمال حربية. ودعا جيفري روبرتسون في دفاعه عن هذه الفكرة إلى «حل شبيه بالذي اتبع لحل أزمة لوكربي» معدل يتم فيه محاكمة الإرهابيين المشتبه بهم في محاكم تتمتع بالشرعية في نظر الدول غير الغربية عن طريق إشراك قضاة مسلمين فيها.[4] كان جوهر الفكرة هو أن خطاب الحرب ضد الشر يتعارض مع اتجاهات قوية برزت منذ انتهاء عصر القطبية الثنائية تدعو إلى تعزيز القانون الجنائي الدولي. وكان هناك تفكير في أن المشاعر

المناهضة للغرب، ليس فقط في العالم الإسلامي، ستصبح أكثر قوة في ضوء وجود دليل آخر على عدم احترام الولايات المتحدة الأمريكية للقانون الدولي بصورة متوازنة.

عكست هذه اللغة القانونية قلقاً من العمليات التي تقوض التمدن وذكّرت الدول الليبرالية بواجباتها تجاه المجتمعات غير الليبرالية في زمن الحرب. وتم تأكيد الالتزامات القانونية والأخلاقية لمنع معاناة المدنيين غير الضرورية، وواجبات العناية بأسرى الحرب، إضافة إلى الواجبات الطويلة الأمد بعدم التخلي عن أفغانستان وتركها لقمة سائغة لأمراء الحرب مرة أخرى.

توحي التقارير التي تفيد بمشاركة محامين دوليين في قرارات اختيار الأهداف العسكرية إلى أنه يجب شن الحرب الحديثة (أو التي سيتم شنها) بمنح احترام أكبر للضوابط الأخلاقية مما كان عليه الحال سابقاً. وتجادل تقاليد الحرب العادلة بأنه يمكن تبرير وفيات المدنيين في الحرب من ناحية أخلاقية مادام مستواها يتناسب مع الأهداف التي شنت الحرب من أجلها، مع أن تحديد مستوى الخسائر المدنية المقبولة لم يكن يوماً علماً دقيقاً. وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن أوساط الرأي العام المطلعة في الغرب هي الآن أقل رغبة من أي وقت مضى لتصديق البيانات الرسمية حول مسألة التناسبية هذه، وأقل ميلاً لتحمل ما يعتقدون أنه معاناة غير ضرورية بين المدنيين.

قد يعترض المتشككون بأن أخطاء الاستهداف والاعتماد على القنابل العنقودية لم يكن لها أثر يذكر على دعم الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للحرب. وربما يظن البعض أن جماهير الرأي العام في الغرب لا تبدي اهتماماً بمأساة «الغرباء البعيدين» قدر اهتمامها بالمحافظة على أفراد قواتها المسلحة بعيداً عن الخطر. ثمة قدر كبير من الحقيقة في هذا القول، ولكن المتشككين يبدون احتجاجات أكثر مما ينبغي. ومع الأخذ في الحسبان أن حرب كوسوفا لاتزال حية في الأذهان، فقد تمت إدارة الحرب بمزيج من الحذر والقلق وبإدراك أن تأييد الرأي العام متقلب عادة ويحتمل أن يضعف عندما تصل الخسائر «لدى أي من الطرفين» إلى مستويات غير مقبولة بأي مقياس.

من المهم تذكر أن الحرب ضد القاعدة وطالبان قد أوقفت المساعدات الإنسانية بصورة مفاجئة، وأن منظمات إنسانية عديدة دعت إلى تعليق الحرب لإتاحة الفرصة للمتضررين للحصول على المؤن الأساسية في أعقاب فترة جفاف طويلة. وقد أسهمت مشكلة اللاجئين في تعقيد الأزمة، وردت الولايات المتحدة الأمريكية وشركاؤها في التحالف بأن المساعدات الإنسانية لا يمكن أن تصل إلى المعرضين للخطر مادامت طالبان باقية في السلطة. ولكن القرار بالإبقاء على أعداد كبيرة من الأفغان تحت الخطر أثار الكثير من الأسئلة حول التزامات قوات التحالف على المدى البعيد تجاه أفغانستان ما بعد طالبان.

أدى قرار التعاون مع قوات تحالف الشمال لدحر طالبان إلى بروز قلق عميق حول مدى صلاحية هذه القوات لتولي الحكم في أفغانستان في ضوء سجلها السابق في النواحي المتعلقة بحقوق الإنسان وانخراطها في تجارة المخدرات على المستوى الدولي. وكانت هناك قضية ملحة برزت في أعقاب سقوط مزار شريف حول ما إذا كان المنتصرون سيذبحون أسرى طالبان. والسؤال المطروح حول ما إذا كان المنتصرون قد قصّروا في واجباتهم القانونية والأخلاقية حول العناية بأسرى الحرب - الذين أسمتهم الإدارة الأمريكية بالمقاتلين غير القانونيين - مازال بانتظار جواب مقنع.[5] وهناك شكوك لم تتبدد بأن العالم الليبرالي لا يرغب في إرهاقه بالقانون الإنساني للحرب، وخصوصاً في حرب تتم ضد مجتمعات غير ليبرالية. إلا أن النقاش حول الحاجة إلى حكومة ائتلافية ذات قاعدة واسعة لقي تأييداً أثناء الحرب ضد طالبان، كما حظيت بالتأييد الواجبات المتعلقة بدعم إعادة البناء السياسي والاقتصادي لأفغانستان ما بعد طالبان، عن طريق إحالة هذه المهمة المعقدة ببساطة إلى الأمم المتحدة. ولكن رغبة العالم الليبرالي في أن يُظهر التزاماً طويل الأمد بإعادة إعمار أفغانستان ستكون موضع اختبار دقيق.

التسامح الديني والتعددية الثقافية

برز خطاب مختلف ثان، لأن البيانات الرسمية حول الحرب ضد الشر ألهبت، فيما يبدو، أو أعطت مشروعية لمشاعر العنصرية وكره الأجانب. وثمة عامل آخر يتصل

بذلك، وهو وجود دليل على أن العالم الإسلامي يؤيد إلى حد كبير، فيما يبدو، نسخة من نظرية هنتنجتون حول صدام الحضارات. واستجابة للتأثيرات التي تقوض التمدن فيما يسمى «صدام الحضارات»، وبروز أدلة على العنف المتزايد ضد المسلمين، تولى هذا الخطاب المختلف الثاني الدفاع عن القيم المثالية التي تتصل بالتسامح الديني والتعددية الثقافية.

بعد ثلاثة أسابيع من الهجمات الإرهابية خاطب توني بلير مؤتمر حزب العمال البريطاني فأكد ضرورة التمييز بين الإرهاب والإسلام، وتم التركيز على هذا الموضوع فيما بعد في سلسلة من المقالات التي نشرت في صحف شرق أوسطية، وكتبت على أمل كسب ما يسمى «حرب الدعاية». تحدث بلير عن الحاجة إلى «فهم أكبر بين الشعوب وبين الديانات»، مضيفاً أنه «قد حان الوقت لأن يتصدى الغرب لجهله بالإسلام، وأن اليهود والمسلمين والمسيحيين هم جميعاً أبناء إبراهيم». وما ذكره من أن «الأتباع الحقيقيين للديانة الإسلامية هم إخوتنا وأخواتنا في هذا الصراع»، وأن «أسامة بن لادن ليس متبعاً حقاً لتعاليم القرآن القويمة أكثر من التزام أولئك الصليبين في القرن الثاني عشر الذين سلبوا وقتلوا باسم الإنجيل»، قوبل بالترحاب من تحالف عالمي متعدد الأديان ضد الإرهاب الدولي.[6] كما أشار بلير في مقالات في الصحف وتصريحات عامة إلى الطبيعة السلمية للإسلام، مضيفاً بأن حظر الإسلام للعنف ضد المدنيين الأبرياء شكّل جزءاً من الأرضية الأخلاقية المشتركة مع التقاليد المسيحية.

لاشك في أن ضرورة الحفاظ على تحالف عسكري متنوع وغير مستقر كان أحد الأسباب التي دعت إلى إطلاق مثل هذه التصريحات، ولكن من الخطأ الافتراض بأن مهمة هذه التصريحات كانت استراتيجية فقط. إلا أن مزاعم مثيرة برزت بعد دعوة بلير لإقامة تحالف عبر الحضارات ضد الإرهاب، فقد حرّف سلمان رشدي هذا الموضوع معتبراً أن هجمات 11 سبتمبر ترتبط بشكل لا فكاك منه «بإسلام الارتياب» وهو «أسرع أشكال الإسلام نمواً في العالم»، وأنه النتيجة المؤسفة للفشل في «التصالح مع الحداثة». وأشار سلمان رشدي إلى الجدل حول إجراء «إصلاحات في العالم

الإسلامي»، مضيفاً بأنه يتعين على المسلمين الحداثيين مقاومة المتعصبين الذين «اختطفوا» دينهم.[7]

تتم الدعوة إلى التسامح الديني بطرق لافتة للانتباه، ليس أقلها في بريطانيا حيث يحتدم الجدل حول مستقبل المدارس الدينية واختبارات ولاء المهاجرين، وقانون التجديف ضد الدين، والتشريعات ضد التحريض على الكراهية الدينية.[8] هنا نرى صورة وطنية مصغرة للخطوط الرئيسية لما يبدو من المؤكد أنه سيكون نقاشاً مطولاً حول العلاقة البعيدة المدى بين بعض أشكال الإسلام والحداثة العلمانية.

إعادة تشكيل النظام العالمي

تمتد جذور الخطاب المختلف الأخير إلى تقارير إعلامية أشارت إلى احتفال فلسطينيين بأحداث 11 سبتمبر، وإلى مستويات التأييد الواضحة لأسامة بن لادن في العالم الإسلامي، وإلى إحجام الكثيرين في الغرب عن استحسان الفكرة التي تفسر الهجمات الإرهابية باعتبارها من عمل «متعصبين» مكرسين لـ «العنف والوحشية».[9] توحي الفكرة الأخيرة ضمناً بأن هجمات 11 سبتمبر كانت غير مفهومة (ليس لأنها كانت هجمات انتحارية على الأقل) بقدر ما كانت مستحقة للشجب والإدانة. إن لغة الشر تحمل في طياتها دلالة واضحة على أنه لم يكن هناك شيء في سلوك الضحايا أو المجتمع الأوسع يمكن أن يفسر - أو قد ساهم في - أعمال العنف هذه.

والواقع أن أسباب كراهية أسامة بن لادن للولايات المتحدة الأمريكية كانت معروفة جيداً ولم يكن من الصعب فهم دوافع مؤيديه.[10] ولكن كان السؤال العميق الأكثر إثارة للجدل، خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية، هو: هل كان من المنطقي للولايات المتحدة الأمريكية أن تستنتج - كما قد توحي بذلك لغة الشر - أنه لا حاجة إلى إعادة النظر إلى دورها في السياسة العالمية؟ يرى تشالمرز جونسون، في تحد جريء لوجهة النظر هذه، بأنه سيكون من الخطأ «أن نعتقد في الولايات المتحدة الأمريكية أننا لا نستحق أي لوم من جراء ما حدث في 11 سبتمبر». ويمضي جونسون إلى القول بأن

«المغتالين الانتحاريين . . . لم "يهاجموا أمريكا" ، كما يصر قادتنا السياسيون ووسائل إعلامنا على القول، بل إنهم هاجموا السياسة الخارجية الأمريكية». كان 11 سبتمبر بالنسبة إلى جونسون نوعاً من «ضربة مرتدة» حصدت فيها الولايات المتحدة الأمريكية جوائز سياستها الإمبريالية تجاه المجتمعات المتطرفة في العالم الثالث، بما في ذلك دعمها لإرهاب الدول.[11]

لم يكن من المحتمل أن تلقى الدعوة إلى مراجعة ذاتية وطنية تأييداً واسعاً في مجتمع يتنافخ للثأر ويميل إلى اعتبار ملاحظات كهذه دليلاً على عدم وطنية عميقة. وأياً كان الأمر فإن الميزة الرئيسية للقيام بمراجعة ذاتية كهذه هي طرح السؤال الجريء حول ما إذا كانت لغة الشر والتعصب تخفف من اهتياج الرأي العام الأمريكي وتصرف الاهتمام عن السؤال الملح حول الطريقة التي تستطيع بها السياسة الخارجية الأمريكية معالجة بعض جذور أسباب الإرهاب على الأقل. هناك دعم واضح لفكرة أن القوى العظمى يجب أن تتحمل «مسؤوليات عظمى» في خلق نظام عالمي يبدو متحلياً بالشرعية في نظر فقراء العالم، فقد قال توني بلير في كلمته أمام مؤتمر حزب العمال: «إن الجوعى والتعساء والمحرومين والجهلاء الذين يعيشون في مستنقعات الفقر والفساد، من صحارى شمال أفريقيا إلى أكواخ غزة وجبال أفغانستان، هم أيضاً قضيتنا».[12] وتحدث بلير عن الحاجة إلى اقتران العمل العسكري بإصلاحات عالمية. وأكد الرئيس بوش من جانبه أن دولة فلسطينية تلتزم بأمن إسرائيل هي جزء من الرؤية البعيدة المدى للسياسة الخارجية الأمريكية، وكان جزاؤه اتهام شارون له بأنه يسترضي الفلسطينيين، فيما كان العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين يتصاعد.

من الحماقة أن نغفل احتمال تجدد الجهود للوصول إلى تسوية جديدة بين إسرائيل والفلسطينيين، ولكن من المستبعد أن يتم تبني إصلاحات عالمية رئيسية. ولعل من غير المفاجئ أن إشارة بلير في كلمته أمام ذلك المؤتمر إلى أهمية برتوكول كيوتو لم تكن مثيرة لاهتمام الإدارة الأمريكية، وليست هناك قطيعة وشيكة الحدوث مع الأصولية الاقتصادية الليبرالية الحديثة. كما أن التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالتعددية غير

مضمون في ضوء التصريحات المتكررة لإدارة بوش بأنها «ستمضي وحدها إذا اقتضى الأمر». لقد قال بلير في كلمته أمام المؤتمر نفسه إن المرحلة الحالية «هي لحظة غير عادية لتبني سياسات تقدمية» رغم مأساة 11 سبتمبر. ولكن ليس هناك ما يدعو كثيراً إلى التفاؤل؛ إذ يبدو أن الرحمة تتراجع في صراع التعامل مع التهديدات الأمنية.

أهمية ثورة الغرب

يجدر بنا أن نتساءل إلى أي مدى عطلت الجهود المشروعة لمكافحة الإرهاب قيماً أخرى مهمة، تشمل واجب حماية الأفراد من العنف والمعاناة غير المبررة أثناء الحرب، ومن انتهاكات حقوق الإنسان من قبل حكوماتهم، ومن الادعاء بتمثيلهم بصورة تسيء إليهم سواء نشأ هذا التمثيل داخل مجتمعاتهم أو خارجها، ومن العواقب الوخيمة لعدم الاكتراث عموماً بالفقر والمصائب؟ علينا أن نسأل عن مدى الضرر الذي ألحقه خطاب الحرب ضد الأعمال الإجرامية بالصورة المثالية لنظام قانوني عالمي يحفظ المفهوم المثالي للعدالة بين الثقافات، وإلى أي مدى تسبب الاستعداد لوضع أعداد كبيرة من المدنيين تحت الخطر وإعاقة جهود الإغاثة في زيادة مشاعر العداء للغرب، وإلى أي مدى دحضت التحالفات مع أنظمة تافهة ادعاءات الغرب بحمايته حقوق الإنسان، وإلى أي مدى سيصمد الزعم بأن التحالف لا يقوم بتصرفات مهينة للإسلام والقول بأن غالبية المسلمين لديهم أمور مشتركة مع الليبراليين الغربيين أكثر مما هو عليه الحال بينهم (أي غالبية المسلمين) وبين منظري «إسلام الارتياب»، وإلى أي مدى سيتم بذل أي جهود لتقليص عدم المساواة في العالم والتعامل مع المخاطر البيئية، وأخيراً إلى متى يستطيع الغرب الثري التهرب من تهمة اللامبالاة تجاه الفقراء وتجاه مأساة الفلسطينيين؟ هذه هي القيم الكبرى المعرضة للخطر في الحرب ضد القاعدة وطالبان.

ربما يجادل منظّرو السياسة الواقعية (الريالبوليتيك) بأن من السخف تحميل الدول الغربية أعباء أخلاقية كهذه؛ إذ يجب أن تكون أولوياتها توفير الأمن لمواطنيها تحت ظروف من القلق المرعب. وقد قامت هذه الدول بأداء التزاماتها الرئيسية في هذا المجال بتشكيل تحالف عريض من الدول ضد الإرهاب العالمي، وبتعزيز أشكال جديدة من

التعاون الاستخباري، وبتجميد أموال المنظمات الإرهابية المشتبه بها كجزء من الحرب الخفية ضد الإرهاب. فكل ما سبق دليل على تقدم حقيقي في جعل المعاناة غير الضرورية الناتجة عن العنف العشوائي قضية تهم العالم كله. وعند النظر إلى المسألة من هذه الزاوية فإن أولئك الذين يركزون بشكل رئيسي على الحريات المدنية وحقوق الإنسان والقانون الدولي للحرب يغفلون النقطة المركزية المتمثلة في أن الديمقراطيات الغربية هي في حالة حرب ضد خطر من نوع جديد يتطلب معالجات غير عادية تتضمن تنازلات سيئة لا يمكن تجنبها.

رأينا كيف أن خطابات مختلفة منذ 11 سبتمبر قد قاومت الجهود لحصر الأجندة الأخلاقية والنقاش العام بالهموم الأمنية التقليدية، ورأينا كيف استخدمت هذه الخطابات للتوسع في النقاش ليشمل الوضع المثالي المتمثل في تعزيز الأمن الإنساني مع الالتزام بالمبادئ الليبرالية في احترام كرامة الإنسان وقت الحرب. هذه هي الفكرة النهائية للتصادم بين الخطابات المختلفة.

إن المطالبة باحترام كرامة الإنسان مسألة بالغة الأهمية، إذا اعتبرنا هجمات 11 سبتمبر (إضافة إلى تأييد جماعات إسلامية لطالبان وتنظيم القاعدة) بمثابة أحدث التجليات العنيفة «للثورة غير المكتملة ضد الغرب». ويجدر التذكر بأن الجنس البشري كله أصبح الآن منتظماً ضمن دول ذات سيادة، ومنذ نهاية عصر الاستعمار كانت الدول الجديدة من أبرز الدعاة إلى سيادة الدولة، وتضم دول العالم الثالث أشد المدافعين عن عدم التدخل في شؤون الدول. ولكن هناك إحساساً متفشياً منذ مدة طويلة بين شعوب الدول الجديدة، بأنهم مستثنون من ميزات الحداثة الغربية، إضافة إلى السخط العميق الذي يشعرون به إزاء الهيمنة الثقافية الغربية والكراهية الفطرية لقيمها الاجتماعية والسياسية. ويبدو أن هذا العداء للقيم الغربية قد تصاعد خلال السنوات الأخيرة خصوصاً في العالم الإسلامي؛ ومن هنا جاء هذا المثال غير المتوقع في 11 سبتمبر على الثورة المستمرة ضد الغرب.

إن السؤال فيما إذا كان التقدم في دحر الإرهاب العالمي قد يعوق تحقيق أهداف مهمة أخرى أم لا، هو كالسؤال فيما إذا كانت وسائل مكافحة الإرهاب تبدو قابلة لتعميق شكوى الدول غير الغربية حول التفاوت في مستويات القوة والثروة في العالم والغزو المستمر للقيم العلمانية الغربية، وهو كالسؤال فيما إذا كانت العمليات التي تقوض التمدن ستعمق من مشكلة الشرعية في العلاقات الدولية وتوسع الفجوة القائمة بين المجموعات المسلمة الساخطة وبقية العالم.

ليس هناك من شك في أن السؤال حول ما إذا كان بوسع الغرب تطوير صيغة لحكم عالمي تعترف بشرعيتها معظم الدول غير الغربية قد عاد إلى البروز على المسرح العالمي بسبب أحداث 11 سبتمبر. تبعاً لذلك فعندما يؤكد نقاد لغة الحرب ضد الشر الحاجة إلى منع المعاناة غير المبررة بين المدنيين، فإنهم يلفتون الانتباه لقضية سيكون لها أثر حاسم في العلاقات بين العالم الليبرالي وغير الليبرالي. وعندما يؤكدون الحاجة إلى تفهم أعمق بين الغرب والإسلام وعندما يدعون إلى «حوار أعمق بين الثقافات»، فإنهم يبرزون قضايا تتركز في صميم أي رؤية مقبولة لنظام عالمي أكثر عدلاً، يضم عالماً من اختلافات ثقافية غير عادية وعدم مساواة عالمية لا سابق لها. وعندما يدعون إلى إجراءات تشجع على تحقيق العدل للفلسطينيين، فإنهم يؤكدون الحاجة إلى التزام أعمق لإيجاد حل لإحدى أكبر المشكلات التي تقوم عليها الثورة غير المكتملة ضد الغرب.

استنتاجات

ساعد تأكيد نوربرت إلياس حول أهمية تقدير القوة النسبية لعمليات تعزيز التمدن وتقويضه في أي زمان في صياغة هذه التأملات. لقد كان لرؤيته الثاقبة معنى خاص بالنسبة إلى أحداث 11 سبتمبر، وستبقى ذات قيمة كبيرة مادام الصراع ضد الإرهاب العالمي مستمراً، وخصوصاً إذا تم استخدام القوة ضد الصومال والسودان والعراق.

منذ 11 سبتمبر هيمن الخطاب العسكري على المناقشات ولكنه لم يحتكرها، وأدامت الخطابات المتنافسة القلق حول العمليات التي تقوض التمدن. وقد تم التشديد

تكراراً في الفترة الأخيرة على خطورة عدم الالتزام بالقيم الأخلاقية في الصراع ضد الإرهاب، سواء كان ذلك على شكل تجاهل المواد غير الملائمة في القانون الدولي أو انتهاك الحريات الفردية أو تجاوز الإجراءات القانونية المعتادة، كما تم التشديد أيضاً على التطلع المثالي إلى إعادة تشكيل النظام السياسي والاقتصادي العالمي.

أشار توني بلير في كلمته أمام مؤتمر حزب العمال إلى ضرورة أن يبدي المجتمع العالمي قدراً من الرأفة يعادل القوة التي يبديها في الصراع ضد الإرهاب العالمي. وأعادت تيارات فكرية مهمة التشديد على نظام عالمي مثالي قد تكون فيه المعاناة غير المبررة مشكلة أخلاقية للبشرية كلها، وذلك لضمان عدم التضحية بالقيم الإنسانية في الحرب ضد أعداء الليبرالية، وللمحافظة - خصوصاً في أوقات الأزمات - على المثُل "الكونية" لعالم يتجه نحو القضاء على المعاناة التي لا ضرورة لها.

الفصل الثامن والعشرون

معضلات في الحكم*: تحديات سيتعين علينا مواجهتها في عالم ما بعد 11 سبتمبر[1]

ساسكيا ساسين

وجدت في رحلاتي حول العالم منذ 11 سبتمبر موضوعاً واحداً يتصاعد الحديث فيه باستمرار في أماكن عديدة خارج الولايات المتحدة الأمريكية، في شمال العالم وجنوبه على حد سواء، من قبل أولئك الذين أدانوا الهجمات والذين يشاركوننا الإحساس بالرعب ولا يريدون أن يروا عنفاً كهذا يحصل مرة أخرى في أي مكان في العالم. والموضوع، باختصار، هو أن الهجمات على الولايات المتحدة الأمريكية والحرب ضد الإرهاب المنظم ينبغي ألا يحجبا عنا رؤية وتذكّر كل الصراعات الجارية الأخرى والمشهد الأوسع للغضب واليأس الذي يضم المزيد من الناس. غير أن هذا الموضوع إما أنه ليس موضع ترحيب داخل الولايات المتحدة الأمريكية بدءاً بالحكومة وإما أنه ينظر إليه باعتباره فرصة لترديد شعارات قديمة. ومع ذلك ينبغي الاهتمام بما يسمعه المرء خارج الولايات المتحدة الأمريكية ووضعه في مشهد «لا مركز له»: ليس بالضرورة مشهداً معاكساً، ولكن مشهداً لا تعد معاناة الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها نقطة المركز فيه. يتعين علينا، كعلماء اجتماع، أن نكون قادرين على القيام بذلك حتى وإن كان يفتقر إلى اللياقة السياسية في هذا الوقت. لقد توصلت في أبحاثي حول العولمة إلى الاستنتاج بأن إزالة السمة المركزية عن الإنتاج المعرفي حول العولمة أمر حيوي لإجراء تحليل أفضل لها.

* الكلمة في الأصل (Governance) ومن معانيها الحاكمية، وإدارة الحكم، وإدارة شؤون الدولة والمجتمع، ولكننا آثرنا هذه الكلمة لتعبر عن هذه المعاني، ومنعاً للاختلاف. (المحرر)

يحتاج استئناف المسيرة بعد 11 سبتمبر إلى أكثر من مجرد القضاء على شبكات الإرهاب المنظم، وتوفير المساعدات الإنسانية مع أنهما مسألتان حيويتان. فهناك مجموعة أوسع من القضايا تحتاج إلى المعالجة؛ من قبل قادة الدول والعالم، والنظام فوق القومي (Supranational System)، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني العالمي، والشركات الاقتصادية الكبرى. والكثير من هذه القضايا تخص بشكل محدد كل دولة، ولذلك فهي مركزية بالضرورة في الدينامية والصراعات الداخلية لكل منها، وهناك قضايا أخرى تتعلق بمزيد من التطوير لمؤسسات الحكم العالمية. لقد كانت معظم هذه القضايا سابقة لأحداث 11 سبتمبر، وهي تتضمن غالباً ظروفاً وتوجهات بعيدة المدى، وجاءت أحداث 11 سبتمبر فأعادت وضعها في مشهد أكثر إلحاحاً؛ إذ دفع عدم وضوح أسباب هذه الهجمات الإرهابية على الأرض الأمريكية إلى تفسيرها مبدئياً بأنها انعكاس لمعاناة مجتمعات النصف الجنوبي من الكرة الأرضية. بيد أن هذا يبقينا بعيدين جداً عن الاعتراف بمسؤولية حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والشركات الاقتصادية الكبرى عن هذه المعاناة.

أود هنا أن أتناول ما برز كمعضلتين صعبتين تتعلقان بالحكم في هذا الإطار الموسع للتحدي، على اعتبار أن دراستهما تشكل وسيلة لتحليل طبيعة التحدي وتحديد نواحي القصور في الحكم؛ النقطة الأولى هي مصيدة المديونية التي تقع في شراكها أعداد متزايدة من الدول والتي تؤدي، من بين أمور أخرى، إلى تصاعد حاد في التجارة غير المشروعة بالبشر. أما النقطة الثانية فهي الهجرة، وهي عملية تشابكت مع سلسلة طويلة من التناقضات الجديدة. تحتاج هاتان النقطتان إلى تجديد مفهومنا للحكم، وكلتاهما تثبت أنه كلما زاد التواصل في العالم فسوف نحتاج إلى مزيد من التعددية (Multilateralism) والدولية (Internationalism)، ولكن هذه يجب أن تتشكل من أنظمة حكم دولية وبدرجة تخصصية عالية غالباً، وأن مجرد الاعتماد على المؤسسات النافذة لن يكفي. وبينما سأقتصر في بحثي هنا على دور الحكومات، فمن الواضح أن أشكالاً جديدة من التعاون مع المجتمع المدني والمؤسسات فوق القومية تشكل جزءاً من هذا الجهد.

أود دراسة نقطتي الحكم هاتين من منظور دول النصف الشمالي من الكرة الأرضية ومصالحها الذاتية، بدلاً من منظور القضايا الأوسع المتعلقة بالعدل الاجتماعي والهم الإنساني. ومع أن القضيتين الأخيرتين حيويتان جداً فإن مناقشة النواحي المتعلقة بالمصالح أكثر إقناعاً للعديد من الناس؛ إذ ليس من السهل طرح وجهة النظر القائلة بأن معالجة موضوع الديون والهجرة هي في مصلحة الشمال بدلاً من مجرد كونها قضية عدالة اجتماعية بالنسبة إلى الجنوب، والواقع أن وجهة نظر كهذه لم تتبلور بعد، ولا أزعم أني نجحت في بلورتها هنا.[2] وما سيتبع في هذا المقال هو بعض العناصر التي تؤدي إلى إيضاح هذه الفكرة.[3] ومن المهم تأكيد أهمية موقع من يتصدى لهذا النقاش. فإذا كنت سأطرح الأمور من وجهة نظر بلد من الجنوب فإن القضايا لن تكون هي ذاتها تماماً. وفي الوقت نفسه فإن دراسة هذه القضايا بالذات بوصفها جزءاً من مناقشة موسعة حول أحداث 11 سبتمبر وأبعادها هي إحدى الطرق لإزاحة تركيز النقاش، حيث لن ينصب على المعاناة والخسارة اللتين مرت بهما الولايات المتحدة الأمريكية. والمحصلة لذلك هي التشديد على المصالح المتبادلة بين جنوب العالم وشماله، وبالتالي أفضلية التعددية والدولية.

الاعتمادية المتبادلة

إحدى القضايا التي طفت على السطح نتيجة لأحداث 11 سبتمبر هي حقيقة أن العولمة لم تعمل فقط على تسهيل تدفق رؤوس الأموال والسلع والمعلومات ورجال الأعمال كما أراد لها الذين «صاغوها»، ولكنها سمحت بحركة مجموعة متنوعة من التشابكات الأخرى. وتعد القائمة طويلة، ولكن ما سأذكره تالياً هو فقط بعض المظاهر الأكثر بروزاً التي أوردها دون ترتيب معين. لقد أتاحت التجارة العالمية والسياحة والهجرة للأمراض والحشرات الموجودة في أجزاء عديدة من الجنوب، والتي كنا في الدول الغنية قد نسيناها، الوصول إلى الشمال: فعاد مرض السل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وحمى التيفويد إلى بريطانيا، وظهر بعوض النيل المسبب للالتهابات الدماغية لأول مرة في الشمال، إضافة إلى عدد متزايد من الأمراض الأخرى. ومن

ناحية أخرى، أصبحت الدول كلما ازدادت فقراً اعتمدت أكثر على الحوالات من مواطنيها المهاجرين إلى شمال العالم، وبالتالي فليس لهذه الدول مصلحة في ضبط الهجرة والمتاجرة بالبشر. وتسببت الضغوط التنافسية في جعل حكومات الدول الفقيرة تخفض من إنفاقها في المجالات الصحية والتربوية والاجتماعية مضيفة أسباباً أخرى إلى إعاقة التنمية وتشجيع الهجرة والاتجار غير المشروع بالبشر. وليس بوسع الدول القوية تجنب الإرهاب المحلي ولا الإرهاب العالمي المنظم. باختصار، تعد مظاهر الاعتمادية المتبادلة كثيرة وهي تتضاعف، وتجلب الدمار الاقتصادي ـ الاجتماعي في جنوب العالم نحو شماله.

يعد الإرهاب عملاً واضحاً ومتطرفاً يتطلب عنصراً محدداً، ويتغذى بالتالي على أشياء أخرى إضافة إلى الدمار الاجتماعي ـ الاقتصادي. بل إن الإرهاب المنظم والمنسق عالمياً الذي نفذ هجمات 11 سبتمبر هو أكثر تطرفاً من معظم الأعمال الإرهابية المحلية والمعتادة التي نراها في سائر أنحاء العالم اليوم. قد يتشكل العنصر المضاف للإرهاب بطرق مختلفة عديدة، وزيادة على ذلك فقد لا يكون الإرهاب دائماً ذا هدف محدد كما هو الحال عليه اليوم، سواء كان ذلك في أحداث 11 سبتمبر أو أعمال الجيش الجمهوري الأيرلندي القديمة في أيرلندة الشمالية أو الأعمال المستمرة لحركتي حماس والجهاد الإسلامي في إسرائيل.

في المقابل، لا يمكن النظر إلى الدمار الاقتصادي ـ الاجتماعي كسبب للإرهاب، ولكن يمكن النظر إليه كحاضنة لردود فعل متطرفة تشمل الاتجار غير المشروع بالبشر والنجاح في تجنيد أفراد لارتكاب أعمال إرهابية منظمة وعشوائية على السواء. ومن الأمثلة على ردود الفعل المتطرفة أننا نعرف الآن وضع العصابات شبه العسكرية في أعقاب النزاع في البوسنة: لم تكن هناك فرص عمل ولا أي أمل لأولئك الشباب، لذلك كان الخيار الأكثر إثارة بالنسبة إليهم هو مواصلة الحرب. هذا هو الحال أيضاً بالنسبة إلى بعض العصابات في الأجزاء الداخلية للمدن في الولايات المتحدة الأمريكية (ليس كل العصابات، لأننا نعرف الآن أيضاً أن العديد من عصابات الشوارع الخلفية

تسهم في الواقع في حفظ النظام الاجتماعي وتجعل الحياة أكثر سهولة في الأحياء المدمَّرة). إن تفاقم الفقر وعدم المساواة في دول الجنوب إضافة إلى المديونية الهائلة التي تتحملها الحكومات، والتي لا تبقي، وبشكل مطرد، موارد كافية للتنمية، هي كلها جزء من المشهد الذي يزدهر فيه الغضب واليأس. إذا كان التاريخ مؤشراً، فإن أعداداً قليلة فقط تلجأ إلى القيام بأعمال إرهابية حتى حينما يلف الغضب واليأس مليارات من البشر. إلا أن تنامي الدَّين والبطالة وتدهور القطاعات الاقتصادية التقليدية تغذي أشكالاً من ردود الفعل المتطرفة، مثل الزيادة الكبيرة في الاتجار غير المشروع بالبشر باتجاه الدول الغنية.

الحاجة إلى تعددية متخصصة جديدة

بعد عقد من التفكير بأن الأسواق تستطيع التكفل بالمزيد من المجالات الاجتماعية يجب علينا الاعتراف بأن الأسواق لا تستطيع عمل كل شيء. فاستخدام شبكات الإرهاب المنظم للنظام المالي مثلاً يأتي في رأس قائمة الإدراك السابق بأن غسل الأموال وشبكة السوق السوداء والتهرب الضريبي، على سبيل المثال، قد استفادت جميعها من لبرلة الأسواق المالية وعولمتها. إن إساءة استخدام النظام المالي بهذه الصورة يعتبر إيذاناً بأن هناك حدوداً لليبرالية والحكم الخاصة، ويستدعي إعادة إدخال الحكومات في النظام المالي العالمي وفي غيره من المجالات العابرة للحدود.

بيد أن إعادة إدخال الحكومات هذا يختلف تماماً عن الأنواع السابقة التي كانت تخضع لمركزية الدولة وذات طابع محلي في الغالب؛ إذ تستدعي اليوم إجراءات تعددية ودولية. ومن الأمثلة المحددة على ذلك الإعلان الذي صدر مؤخراً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد الأوربي عن تبني إجراءات تشريعية وتنظيمية تستهدف التعاملات المالية للإرهابيين، وقد أعلنوا أنهم سيستخدمون قوة العمل المالية لمكافحة غسل الأموال (FATF)، وهي المؤسسة الرئيسية في العالم لمكافحة غسل الأموال، للحصول على موافقة الإحدى وثلاثين دولة الأعضاء فيها للانضمام

إلى الجهود الرامية إلى صياغة مجموعة من القواعد الملزمة لأعضائها وبقية دول العالم.[4] هناك دعوة إلى الدول لاتخاذ إجراءات قانونية لتجميد أموال الإرهابيين، على ألا يشمل ذلك فقط المصارف والمؤسسات المالية العادية بل أيضاً خدمات تحويل الأموال مثل نظام "الحوالة"، وهو النسخة الإسلامية للعمل المصرفي كما كان عليه الحال في إقليم لومبارد في أوربا في القرون الوسطى.

يتمثل جزء من التحدي في إدراك الصلة بين نماذج من العنف لا ندرك دائماً أن لها صلة ببعضها (أو حتى أنها نوع من أنواع العنف). إن فخ المديونية مثلاً الذي تعانيه دول الجنوب له أهمية أكبر مما يعتقد كثيرون في دول الشمال. ويتم التركيز على حجم هذه الديون، وهي في الواقع تمثل جزءاً صغيراً فقط من حجم رأس المال العالمي المقدر عام 2000 بنحو 68 ترليون دولار (قيمة المشتقات المتداولة دولياً، وهي الأداة المالية الرئيسية في سوق رأس المال العالمي).

هناك على الأقل سببان مهمان يستدعيان قلق الدول الغنية؛ الأول هو بما أن هذه الديون لا تختص بمؤسسة أو شركة ولكن بحكومة دولة فإن من شأنها زعزعة النظام العالمي بطرق متعددة وعلى صعد جزئية؛ كزيادة الفقر والأمراض في دول الجنوب، مع كل عواقبها من الاتجار غير المشروع بالبشر إلى المزيد من التدهور في نظامنا الإيكولوجي الهش. السبب الثاني هو أن مزيداً من الدول تقع في شرك المديونية، ووصل الأمر الآن إلى الدول المتوسطة الدخل، وهي التي لها أمل أكبر في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية. إن عجز حكومة الأرجنتين عن تسديد مديونيتها - وهو أكبر عجز من نوعه في التاريخ - يشكل حالة درامية مؤثرة ويخلق اضطرابات ومعاناة هائلة. وإن من شأن هذه التوجهات السلبية المتنوعة تقليص مساحة ذلك الجزء من العالم الذي قد يكون «آمناً» بالنسبة إلى الشمال لمتابعة مصالحه فيه، سواء كان ذلك من قبل شركاته الكبرى أو مستثمريه أو سائحيه.

ويتبين عموماً، أنه حتى مع أننا شهدنا «عقداً من السلام والرخاء غير المسبوقين» في التسعينيات، بلغة قادتنا، فإن عدداً متزايداً من الدول في الجنوب قد شهدت تسارعاً متزايداً في المديونية والبطالة وتدهور الخدمات الصحية والاجتماعية والبنية التحتية

فيها. وثمة نقطتان بارزتان لهما أهمية في هذا النقاش؛ الأولى أنه حتى لو كان انتشار البؤس لن يمس إلى حد كبير الشمال بشكل مباشر ولا يعتبر بالتالي، من وجهة نظر نفعية، مصدر قلق كبير لدوله، فإنه يزعزع النظام العالمي ويقلص احتمالات العمليات المستقبلية. أما النقطة الثانية فهي أن انتشار البؤس في دول الجنوب قد يؤدي إلى أعمال متطرفة من قبل قلة من الأفراد والمنظمات في هذه الدول، قد يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على دول الشمال بالاستعانة جزئياً بالبنية التحتية للعولمة التي طورها الشمال إلى حد كبير.

ربما كان أحد أبرز المؤشرات على التأثيرات المباشرة في السنوات الأخيرة هو الزيادة الهائلة في الاتجار غير المشروع بالبشر الموجه مباشرة إلى الدول الغنية، حيث يتبين طبقاً لآخر المعلومات المتوافرة من الأمم المتحدة أنها تقدر عدد الذين تم الاتجار بهم من البشر عام 1998 بنحو 4 ملايين شخص، وأن العصابات الإجرامية التي قامت بذلك حققت 7 مليارات دولار من هذه التجارة.[5] وفي الوقت الذي ضغطت فيه دول الشمال بشكل متزايد على حكومات دول الجنوب لفتح اقتصاداتها أمام الشركات الأجنبية، فقد أصبحت هذه الدول أكثر فقراً حتى مع أن قطاعات معينة منها أصبحت ثرية جداً. وأصبحت الحكومات وقطاعات كبيرة من السكان في العديد من هذه الدول تعتمد بصورة متزايدة على حوالات المهاجرين إلى الشمال، والتي يقدر مجموعها بنحو 70 مليار دولار سنوياً خلال السنوات القليلة الماضية. وهذا يعني أنه لم يكن لهذه الدول مصلحة في ضبط الهجرة والاتجار غير المشروع بالبشر. إضافة إلى ذلك فإن الضغوط التنافسية تجعل حكومات الدول الفقيرة تخفض موازناتها في المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية، مما يعوق التنمية ويشجع الهجرة والاتجار بالبشر.

فخ المديونية: تفريخ اليأس

حدد صندوق النقد الدولي رسمياً 41 دولة باعتبارها تعاني مديونية مفرطة ولا تستطيع معالجة الموقف، وهذا الرقم يتزايد باستمرار. ولم تعد المسألة إعادة دفع

المديونية بل وجود حالة هيكلية أساسية جديدة تتطلب حلولاً مبتكرة لمساعدة هذه الدول على استئناف مسيرتها. وإحدى النتائج التي ترتبت على هذه المديونيات هي أن دورة الدين بالنسبة إلى الدول الفقيرة قد تغيرت، وأن دفع أقساط الدين لم يعد كافياً لمعالجة الموقف. وتتمثل إحدى الطرق لحل هذه المشكلة - بل ربما الطريقة الوحيدة - في أن تقوم حكومات الدول الغنية بدور أكثر فاعلية، ويستند إلى حلول مبتكرة.

من الصعب دائماً الاعتراف بأن جهداً حشدت له موارد مالية ومؤسسية هائلة لم يكتب له النجاح، ولكننا نعرف الآن أن الجهود التي بذلت حتى الوقت الراهن بخصوص المديونية الحكومية في دول الجنوب لن تستطيع حل المشكلة. بل إن الإلغاء التام للمديونية لن يضع تلك الدول بالضرورة على طريق تنمية مستدامة، ولو نجحت حملة «يوبيل 2000» في إلغاء كامل مديونية الدول الفقيرة فلن يشكل ذلك بالضرورة حلاً للفخ الهيكلي الأساسي. ثمة دليل كاف الآن يوحي بأن وضعاً هيكلياً جديداً قد تبلور نتيجة للتأثير المشترك للتحولات الضخمة في سوق رأس المال العالمي وما يسمى "اللبرلة" الاقتصادية المرتبطة بالعولمة. كما أن الدول المتوسطة الدخل معرضة أيضاً للتأثر، كما تبيَّن من الأزمات المالية في عامي 1997 و1998.

إذا كانت المعالم الرئيسية لسوق رأس المال العالمي تستطيع التأثير بشكل حاد في بعض أغنى الاقتصادات في العالم، مثل كوريا الجنوبية والبرازيل والمكسيك، فبوسع المرء أن يتخيل التأثير الذي قد يصيب الدول الفقيرة. وفي حين أن جميع الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، قد طبقت في الواقع أشكالاً من خطط التكييف الهيكلي لتخفيض ما تنفقه على البرامج الاجتماعية فقد كان التأثير في الدول الفقيرة مدمراً. وقد تضمنت مجموعة السياسات الجديدة المفروضة على الدول للتكيف مع الظروف الجديدة المرتبطة بالعولمة تطبيق برامج التكييف الهيكلي، وفتح الاقتصادات أمام الشركات الأجنبية، وإلغاء وجوه الدعم الحكومي المتعددة، وتطبيق البرامج المقدمة من صندوق النقد الدولي لمعالجة الأزمات المالية. من الواضح الآن أن هذه الظروف قد أدت في معظم الدول المعنية بهذا الشأن سواء كانت المكسيك وكوريا الجنوبية أو

الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، إلى تكبد نفقات هائلة من قبل السكان وقطاعات معينة من الاقتصاد. أما في الدول الفقيرة فقد كانت هذه النفقات ساحقة، ولم تعمل على خفض جوهري للدين الحكومي بل أوقعت هذه الدول في متلازمة الديون المتنامية.

رأينا مجموعة جديدة كاملة من الدول تسقط في الفخ العميق للمديونية في التسعينيات. إضافة إلى ذلك فإن معظم الدول التي وقعت في فخ المديونية في الثمانينيات لم تستطع مواجهة هذه المديونية. وقد ابتكرت حلول عديدة خلال هذين العقدين، أهمها تلك المقدمة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من خلال برامجهما للتكييف الهيكلي وقروض التكييف الهيكلي على التوالي. أصبحت برامج التكييف الهيكلي نموذجاً جديداً لعمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، على أساس أنها كانت وسيلة واحدة لضمان تنمية بعيدة المدى واتباع سياسة حكومية سليمة. كان القصد من جزء كبير من هذا الجهد هو جعل الدول أكثر «تنافسية»، ولا بأس في ذلك؛ ولكنه يعني عادة خفضاً حاداً في مختلف البرامج الاجتماعية في دول لا تجد فيها هذه البرامج تغطية كافية سلفاً.

توحي الهياكل الحقيقية لهذه الديون وخدمتها وموقعها في اقتصادات الدول المدينة بأن معظم هذه الدول لن تكون قادرة على تسديد هذه الديون بالكامل في ظل الظروف الحالية. وطبقاً لبعض التقديرات دفعت الدول المدينة خلال الفترة 1982-1998 أربعة أضعاف قيمة ديونها الأصلية، وارتفعت أرصدة مديونياتها في الفترة نفسها أربعة أضعاف أخرى.[6] إن نسبة خدمة الديون إلى الناتج القومي الإجمالي في العديد من الدول الفقيرة المثقلة بديون باهظة تتجاوز الحدود التي يمكن تحملها؛ إذ إن الكثير من هذه الدول تدفع أكثر من 50٪ من ريع حكوماتها لخدمة الديون، أو ما يعادل 20-25٪ من حصيلة صادراتها. وبلغت مدفوعات خدمة الديون في أفريقيا 5 مليارات دولار عام 1998، وهذا يعني أن أفريقيا دفعت 1.4 دولار خدمة للدين مقابل كل دولار تلقته من المساعدات عام 1998. والنقطة التي لا ينتبه لها أحد غالباً أو غير المعروفة على نطاق واسع هي أن كثيراً من هذه النسب تتجاوز بكثير ما كان يعتبر مستويات خارجة عن

السيطرة في أزمة مديونية دول أمريكا اللاتينية في الثمانينيات. تعد نسب المديونية إلى الناتج القومي الإجمالي في أفريقيا بشكل خاص مرتفعة، وتصل إلى 123٪ مقارنة بنسبة 42٪ في أمريكا اللاتينية و28٪ في آسيا، ويطلب صندوق النقد الدولي من الدول الفقيرة المثقلة بديون كبيرة دفع 20 ـ 25٪ من حصيلة صادراتها كخدمة للديون. مقابل ذلك شطبت دول الحلفاء عام 1953 ما يعادل 80٪ من دين الحرب على ألمانيا، وأصرت فقط على دفع 3 ـ 5٪ من حصيلة صادراتها كخدمة للديون، وهي أيضاً الشروط نفسها المطلوبة من دول أوربا الوسطى بعد انهيار الشيوعية.

هناك عدد كبير من الأبحاث التي تبين الآثار المهلكة لديون كهذه على برامج حكومية تتعلق بالنساء والأطفال وبشكل خاص في مجال التعليم والرعاية الصحية؛ وهي استثمارات من الواضح أنها ضرورية لضمان مستقبل أفضل. إضافة إلى ذلك فإن البطالة المتزايدة المرتبطة عادة بتطبيق برامج التكييف والتقشف من قبل المؤسسات الدولية لمعالجة المديونيات الحكومية قد تبين أن لها أيضاً تأثيرات سلبية على النساء. فقد أضافت البطالة، سواء بطالة النساء أنفسهن أو بشكل أكثر عمومية بطالة الرجال الذين يعولون أسرهم، ضغوطاً جديدة على النساء لتأمين العيش لأفراد الأسرة. وأصبح إنتاج الأغذية الأساسية والعمل غير الرسمي والهجرة والبغاء خيارات للنساء كوسائل لكسب العيش.

ما الذي يمكن عمله لإخراج هذه الدول من فخ المديونية؟ تحتاج الدول الفقيرة إلى استيراد السلع للاحتياجات الأساسية والتنمية، وتعتمد معظمها بشدة على استيراد النفط والطعام والسلع المصنعة. وقلة من الدول الفقيرة تستطيع تجنب العجز التجاري؛ فمن بين 93 دولة متوسطة ومتدنية الدخل لم تحقق سوى 11 دولة منها فائضاً عام 2000. وتسعى هذه الدول إلى زيادة صادراتها، كما اتضح مؤخراً من إنشاء وكالة التأمين التجاري الأفريقي الجديدة لدعم الصادرات من أفريقيا وإليها وفيما بين دولها. إن جهوداً متخصصة ومركزة كهذه تبشر بالأمل.

تحتاج هذه الدول إلى قروض لتغطية وارداتها، فمعظم المصدرين وخصوصاً من دول الشمال لا يقبلون الدفع إلا بالدولار أو العملات الأخرى ذات القيمة المرتفعة، مما

يجعل العملات المحلية عديمة القيمة. وما إن تستدين هذه الدول حتى تتصاعد دفعات الفوائد وتكاليف خدمة الدين الأخرى بسرعة، ويطرأ على الأرجح مزيد من الانخفاض في قيمة عملاتها. إن الاستدانة بالنسبة إلى هذه الدول بالعملات الأجنبية الرئيسية هي مصيدة مديونية؛ إذ إن وضعها يختلف بالطبع اختلافاً كبيراً عن الدول الغنية، فالولايات المتحدة الأمريكية - مثلاً - لديها عجز تجاري يبلغ 300 مليار دولار ولا تواجه مشكلة في الحصول على قروض بأسعار فائدة متدنية، ولكن مقدمي القروض الأجانب لا يقبلون على الأرجح تقديم قروض مقيّمة بعملات دول أقل تطوراً. إضافة إلى ذلك فإن المقرضين يطلبون أسعار فائدة مرتفعة جداً من الدول الفقيرة، وكل هذا يشكل مصيدة مديونية تواصل إعادة إنتاج نفسها.

لسنا بحاجة إلى اللجوء إلى دائن كوسيلة أخيرة لضمان مستثمرين أغنياء، بل نحتاج إلى دائنين كوسيلة أولى لمساعدة دول الجنوب على دفع قيمة واردات ضرورية مرتبطة بالتنمية بعملات تلك الدول إذا كان ذلك ممكناً ومن خلال قروض معقولة. والمنطق في ذلك هو أنه سيجعل الحكومات الفقيرة أقل اعتماداً على المقرضين من القطاع الخاص الذين يصرّون على التعامل بالعملات الرئيسية، والذين يفرضون بعد ذلك على هذه الدول عمولات عالية ولا يقبلون أبداً عملاتها الضعيفة. من الضروري إذاً إخراج ديون حكومات الدول الفقيرة، وربما وبصورة متزايدة الدول المتوسطة الدخل، من أسواق رأس المال العالمي ووضعها ضمن نظام العلاقات المالية بين الدول. لقد اقترح جون كينز هذا فعلاً في الأربعينيات من القرن الماضي، عندما تم تأسيس صندوق النقد الدولي وسار الصندوق في هذا الاتجاه مؤخراً ضمن خطته لتقديم تمويل مبكر قبل وقوع أزمة، بدلاً من تقديم ضمانات لمستثمرين من دول غنية.

الهجرة: تناقضات غير مستدامة

تتقاطع الهجرة اليوم مع عدد من الديناميات الرئيسية التي اكتسبت قوة خلال العقد الماضي وأحياناً بعد 11 سبتمبر. وأبرز الظروف السائدة هي الموصوفة سالفاً، والتي ستكون على الأرجح حافزاً للهجرة والاتجار بالبشر الذي يتجه بغالبيته نحو دول

الشمال. وهناك مجموعة ثانية من الظروف، وهي العجز الديمغرافي المتوقع في معظم دول الشمال، وثمة مجموعة ثالثة وهي الأنظمة الصارمة المتزايدة بخصوص تحديد الهجرة إلى الشمال والتي يجب أن نضيف إليها الآن قيوداً جديدة تم فرضها بعد 11 سبتمبر في إطار تزايد الاعتمادية المتبادلة وتعزيز الحريات المدنية في دول الشمال.

ما أود استخلاصه من هذه المجموعة من القضايا هو وجود توترات جدية عديدة بين هذه الظروف المختلفة. أركز أولاً على السياسات التي تزداد تشدداً في مجال الهجرة في كثير من دول الشمال، والتي تترافق مع الانخفاض الديمغرافي الحاد في هذه الدول نفسها والذي يعتبر الخبراء أنه يستدعي زيادة الهجرة إلى هذه الدول. وأريد أن أركز ثانياً على الاعتمادية المتبادلة المتزايدة في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية في جميع أنحاء العالم، والتي ستنحو باتجاه تسهيل تدفق مهاجرين ولاجئين جدد.

حتى عندما تبذل الدول الغنية أقصى جهدها لمنع المهاجرين واللاجئين من دخولها، فإنها تواجه نقصاً ديمغرافياً وتزايداً متصاعداً في معدل الأعمار بين مواطنيها. فطبقاً لدراسة مهمة (أجراها المعهد الديمغرافي النمساوي عام 2001) فإن عدد السكان في أوربا الغربية سينخفض في أواخر القرن الحادي والعشرين بنحو 75 مليون نسمة (طبقاً لأنماط الخصوبة والهجرة الحالية)، وسيكون 50٪ من السكان تقريباً فوق سن الستين، للمرة الأولى في تاريخها. إذاً، أين سيجدون العمال الشبان الذين سيحتاجون إليهم لرعاية السكان المسنين المتزايدين، والذين سيلزمون للقيام بالوظائف الصعبة التي سيتزايد عددها والتي يتضمن بعضها رعاية منزلية ومؤسسية لكبار السن؟ أحد الخيارات المطروحة الآن هو تصدير قوة العمل من فئة كبار السن والنشاطات الاقتصادية، ولكن هناك حدوداً لعدد كبار السن والوظائف المتدنية الأجور التي يمكن تصديرها. لذا، يبدو أن الهجرة ستكون جزءاً من الحل.

بيد أن الطريقة التي تعمل بها دول الشمال لا تهيئها للتعامل مع هذا الموضوع، فهي تبني جدراناً لمنع المهاجرين المحتملين، وهي بذلك تغذي الهجرة غير المشروعة. وفي

وقت يزيد فيه تدفق اللاجئين يواجه المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نقصاً إضافياً في المخصصات يفوق المستوى المعتاد، وسيساعد هذا بدوره على الهجرة غير المشروعة. إن كل ما ينطوي على تطوير البنية التحتية للهجرة غير المشروعة سيساعد بسهولة على التوسع في التجارة غير المشروعة وتنوعها، ليس بتجارة البشر فقط بل بالأسلحة والمخدرات. لقد شحذت أحداث 11 سبتمبر العزم على السيطرة على الهجرة والمهاجرين المقيمين بصورة غير مشروعة في الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص وفي عدة دول أوربية أيضاً. ولكن تقليص الحريات المدنية لن يساعد على إدراك الحاجة إلى تعلم كيفية استيعاب مزيد من المهاجرين لمواجهة التطورات الديمغرافية المستقبلية.

تجلب العولمة الاقتصادية والسياسية ـ العسكرية معها مجموعة من العوامل المتعلقة بسياسة الهجرة، فهي تكثف وتنوع هذه التأثيرات التفاعلية. إذا سلمنا بأن تدفقات الهجرة هي جزء من هذه الديناميات الأوسع فربما سيتعين علينا في النهاية مواجهة الحاجة إلى إعادة تفكير جذرية، بمعنى السيطرة على تدفقات الهجرة ووضع قواعد تنظيمية لها. لقد تم إجراء إعادة تفكير جذرية في النواحي المتعلقة بالتجارة من خلال جولة أورجواي للاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات) ومن خلال إنشاء منظمة التجارة العالمية. كما أن سياسة إعادة التفكير هذه أصبحت واضحة في العمليات العسكرية مع ازدياد حجم التعاون الدولي وموافقة الأمم المتحدة والتدخلات المتعددة، وهي أيضاً تتم في سياسة الاتصالات السلكية واللاسلكية ومجالات أخرى تتطلب مواصفات متناسقة عبر العالم. إلا أن التجديد في مجال سياسة الهجرة كان محدوداً، وهي حقيقة يتم إيضاحها غالباً بالتذرع بتعقيد هذا الموضوع وصعوبته.

من المهم في هذا السياق التشديد على أن العديد من المجالات السياسية التي شهدت وجوه تحديث كبيرة تعد أيضاً سياسات بالغة التعقيد، وأنه لم يكن ممكناً التنبؤ بضرورة إعادة صياغة السياسات حتى قبل عقد من الزمن، والأهم من ذلك أن التغييرات الحقيقية على الأرض (العولمة مثلاً) في كل من هذه المجالات هي التي فرضت

التغييرات السياسية. إن التغييرات التي نشأت عن الاعتمادية المتبادلة المتزايدة في العالم ستعمل، وفقاً لرؤيتي لواقع الهجرة، عاجلاً أو آجلاً على فرض إعادة تفكير جذرية في كيفية تعاملنا مع قضية الهجرة. إن التناول الجاد لدراسات الهجرة التي قام بها عدد كبير من الأكاديميين والباحثين في جميع أنحاء العالم قد يساعد في واقع الأمر، لأن هذه الدراسات تبين أن تدفقات الهجرة هذه محدودة في حجمها وزمانها ومكانها ومتوقفة على عمليات أخرى، وهي ليست غزواً جماعياً أو تدفقات عشوائية من الفقر إلى الثراء.[7]

سنكون بحاجة إلى مقاربات تعددية تركز على البعد الإقليمي لتشمل الدول المستقبلة للمهاجرين والدول المصدرة لهم على السواء، إضافة إلى أطراف غير حكومية لتطوير القدرة على ضبط تدفقات الهجرة، وهذا يعني الإقرار بأن تدفقات الهجرة هي جزء من الأداء العملي لعالم متداخل ومتواصل. وتقتضي التحديات المقبلة أن تقوم جميع الدول المعنية بموضوع الهجرة بتجاوز المفاهيم الحالية لسياسة الهجرة في الدول المستقبلة للمهاجرين وأن تنضم الدول المصدرة للمهاجرين، والمعروفة باللامبالاة والافتقار إلى المشاركة، إلى هذا المجهود.

هناك قضايا محددة تتصل بموضوع الهجرة تتجاوز الهدف الحيوي المتمثل في التنمية الاقتصادية-الاجتماعية التي تتيح للناس البقاء في بلدانهم. فمثلاً هناك بداية محددة ونفعية قد تشكل حافزاً للدول الغنية تتعلق تحديداً بمسألة عدم التناسق الآخذة في البروز في قطاعات السكان وقوى العمل. لقد رأينا ظهور سوق عمل عالمية للخبراء في المجالات التقنية والمالية والقانونية. وأنشأنا لهذه الغاية أنظمة تعددية وحماية مؤسسية وضمانات للعاملين في هذه المجالات (مثلاً اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية والاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة)، وقد حان الوقت الآن للإقرار بأن هناك سوق عمل عالمية آخذة في البروز في مجال العمالة المنخفضة الأجر أيضاً (كخدم البيوت والمربيات والممرضات، وما إلى ذلك)، وأن هذه الفئة تستحق الحماية المؤسسية والضمانات التي يتمتع بها العاملون المهنيون.

استنتاجات

ولّدت أحداث 11 سبتمبر مجموعة جديدة من القيود والفرص، وأخذ يتعين على الحكومات إعادة الدخول في مجالات كانت قد انسحبت منها، وأصبحت أشكال من الانفتاح التي كان ينظر إليها كضرورة للاقتصاد العالمي – مثل تسهيل حرية السفر لرجال الأعمال – تخضع الآن لقيود جديدة. ونشهد الآن إعادة تأميم لجهود الحكومات من أجل السيطرة على المناطق الخاضعة لسيادتها بعد عقد من التحول الليبرالي. ولكننا نشهد أيضاً أنواعاً جديدة من التحالفات بين حكومات عبر الدول، خصوصاً في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب، وما ترتب على ذلك من إجراءات قانونية وشُرطية ورقابية.

في عصر الخصخصة وسيادة السوق تجابهنا حقيقة أن على الحكومات أن تمارس الحكم بدرجة أشد قليلاً، ولكن ذلك لا يمكن أن يعني العودة إلى الصيغ القديمة؛ أي أن تحيط الدول نفسها بجدران واقية. سيحتاج الأمر إلى مجهودات متعددة ودولية حقيقية وبعض الابتكارات النوعية. وتبرز النقطتان اللتان بحثتهما هنا بإيجاز الحاجة إلى تعاون تعددي متخصص في أوساط مجموعات محددة من الدول.

يواجه العالم اليوم تحديات جديدة متعلقة بالحكم. فقد وفرت إمكانيات الاتصالات المتنامية باستمرار معنى جديداً لتباينات قديمة وخلقت تباينات جديدة، وأخذت المديونية المتراكمة والفقر والمرض في دول الجنوب تجد سبيلاً إلى أعماق الدول الغنية. هناك حاجة إلى معالجة الكثير من هذه الأوضاع من خلال جهود متعددة الوجوه ومتخصصة ومركزة؛ ويتعين على الحكومات الوطنية أن تشارك في هذه الجهود جنباً إلى جنب مع الأطراف غير الحكومية والمنظمات فوق القومية.

الفصل التاسع والعشرون

اختبار الوطنية والمواطنة في الحرب العالمية ضد الإرهاب

ريتشارد فولك

أخذت دوافع الوطنية (Patriotism) والمواطنة (Citizenship) تنأى بشكل متزايد عن الموضوعية وتصبح مجالاً للمزايدات في عالم من الانتماءات المتداخلة، والحراك المتسارع، والتعاملات اليومية في الفضاء الإلكتروني للمعلومات، وارتباكات المجتمع حول دور الدولة والقومية (Nationlism) والسيادة في هرم الفضائل السياسية. وتصبح معالم الوطنية والمواطنة أكثر حدة في الحالة الأمريكية نظراً إلى امتزاج العزلة بالانخراط في شؤون العالم، وهي السمة المميزة للوضع الأمريكي في العالم. يقول الشاعر الأمريكي الراحل روبرت بنسكي في معرض كتابته عن الوطن إن «الوطن هو الأشياء التي تريد أن تراها»؛ وهذا بالتأكيد هو واقع الحال حيث يزداد ضيق أفق الرؤية الوطنية عندما يسقط المجتمع مصاباً بجرح بليغ ومهدداً بخطر عميق.[1]

منذ صباح يوم الهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاجون بدا أن الشعب الأمريكي وقادته متحدون في تصميمهم للرد بأقصى قوة ممكنة، وعبّر الرئيس جورج دبليو بوش عن هذا التصميم بقوله في خطاب أمام جلسة مشتركة للكونجرس في 20 أيلول/ سبتمبر 2001:

«نحن الليلة بلد متنبه للخطر ومدعو للدفاع عن الحرية. لقد تحول حزننا إلى غضب وغضبنا إلى تصميم. وسواء جلبنا أعداءنا للعدالة أو جلبنا العدالة إلى أعدائنا فسيتم تحقيق العدالة».

تعززت هذه الدعوة فوراً بلغة حالة الحرب وإلحاحها؛ وهو تعهد بدا مستحسناً، بل لا مفر منه في ضوء ضخامة الضرر الذي وقع، وحالة الانكشاف الجديدة للمجتمع

الأمريكي أمام الإرهاب الضخم. كانت نية مرتكبي الجرائم جلية في شن حرب لا هوادة فيها على جميع الأمريكيين، يهوداً و«صليبيين»، وعلى الافتقار العام إلى الثقة بإمكانيات الأمم المتحدة. تحت هذه الظروف لهجمات 11 سبتمبر والتزام "القاعدة" بحرب كبرى، حيث أثبتت إمكانيات حقيقية في إلحاق أضرار جسيمة ونية لا تردد فيها لارتكاب أعمال إبادة جماعية، فلم يبق للولايات المتحدة الأمريكية من خيار سوى الرد بلهجة الحرب، ولكن مع الانتباه للوضع الخاص للخصم باعتباره ليس دولة، وإن كان يعمل في شبكة متعددة الدول، وباعتباره أيضاً شيئاً جديداً ومختلفاً تماماً في تاريخ الحروب.

كان من المتوقع أيضاً أن يتركز الرد الأمريكي فوراً على أفغانستان، حيث توجد قيادة شبكة القاعدة التي كانت تتمتع بما كان يبدو علاقة تعاون وثيق مع نظام طالبان المتطرف. على هذه الخلفية برز في الولايات المتحدة الأمريكية عرض غير مسبوق للوطنية واحتفاء بأمريكا ارتبطا في المخيلة السياسية والأخلاقية بالشر الذي يمثله "الآخر"، و"أبلسة" أسامة بن لادن وكل الذين ساهموا في ارتكاب أو تأييد جريمة كبرى كهذه ضد الإنسانية.

من الضروري فهم هذا الحماس الوطني أيضاً باعتباره رداً على الإدراك بأن هجوم أسامة بن لادن على الولايات المتحدة الأمريكية قد قوبل بمشاعر مختلطة في أجزاء عديدة من العالم الإسلامي وخصوصاً في العالم العربي. لقد طرح الرئيس بوش في الخطاب نفسه الذي ألقاه أمام أعضاء الكونجرس والشخصيات البارزة الأخرى السؤال الذي أزعج المواطن الأمريكي العادي: «لماذا يكرهوننا»؟ وقدم هذا الجواب: «إنهم يكرهون ما يرونه صحيحاً هنا في هذه القاعة؛ حكومة منتخبة بصورة ديمقراطية، فقادتهم نصبوا أنفسهم في السلطة. إنهم يكرهون حريتنا». هذا التفسير المريح للنفس عزز فهم الأمريكيين لتحدي 11 سبتمبر باعتباره في جوهره مسرحية تلفزيونية جيوسياسية حول الصراع بين الخير والشر، وعزز الإعلام العام الأمريكي هذه الصورة الأخلاقية بالتحريض على التوجه للحرب واستبعاد أي أصوات معارضة أو متشككة.

هذا الاحتفال دون تحفظ بالحياة والقيم والمؤسسات الأمريكية، ودون ذرة من الاستعداد لسماع المظالم السائدة في العالم العربي ضد الولايات المتحدة الأمريكية والامتناع التام عن قبول أي نقد ذاتي، أدى إلى توليد حمى وطنية ذات أبعاد خطرة على الأمريكيين والآخرين أيضاً.

مرة أخرى يمكن فهم هذه الأبعاد بوضوح من خلال الطريقة التي عبأ بها الرئيس بوش الأمة في خطابيه الرئيسيين موضحاً الاستجابة الأمريكية لأحداث 11 سبتمبر. أود أن أسلط الضوء هنا على ثلاثة تعبيرات مثيرة للإزعاج في هذا الأسلوب في تناول الأمور؛ ففي خطابه الأول في الاجتماع المشترك للكونجرس حول أهداف الحرب بسط بوش موقفه أمام بقية العالم وبلغة هيمنة صارخة، بالقول: «على كل أمة في كل منطقة أن تتخذ قراراً، فإما أن تكونوا معنا وإما أن تكونوا مع الإرهابيين». هذا الأسلوب، وإن كان مفهوماً من المنظور الضيق لمكافحة الإرهاب، يغفل فيما يبدو وجود حدود أخلاقية وقانونية لاستخدام القوة، ولا يظهر أي احترام للسيادة أو المصالح الأمنية للآخرين أو لوجهات نظرهم حول الأمن العالمي. لم تكن هناك لغة في الخطاب الرسمي الأمريكي حول رد يعترف بأهمية أو علاقة حدود كهذه أو حتى الالتفات إلى آراء الآخرين.

هذه النزعة الأحادية وإن كانت مغلّفة إلى حد ما بالجهود لتشكيل تحالف دولي شامل ضد الإرهاب، أضيفت إليها نقطة مزعجة أخرى في خطاب بوش عن حالة الاتحاد في 29 كانون الثاني/ يناير 2002، والذي وجه فيه تحذيرات عدائية ضد كوريا الشمالية وإيران والعراق واصفاً هذه الدول بأنها «محور الشر»، وهي تشبيهات تعيد إلى الأذهان كلاً من قوى المحور المكونة للتحالف الفاشي في الحرب العالمية الثانية ووصف رونالد ريجان للاتحاد السوفيتي «بإمبراطورية الشر». تم توجيه تهديدات كهذه ضد حكومات لم تكن تعتبر بشكل عام أنها تشكل خطراً على الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تكن لها صلة ظاهرة أو ذات معنى بأي شكل من الأشكال بشبكة القاعدة. وأخيراً كان هناك استدعاء للروح الوطنية في حالات عديدة لكتم أصوات

الانتقاد لإجراءات الدولة الأمنية التي تتعارض مع الحريات المدنية المعتادة للأمريكيين، وخصوصاً بالنسبة إلى المهاجرين المقيمين من دول العالم الإسلامي. فقد تصرف وزير العدل جون آشكروفت بنبرة حقد حين قال: «رسالتي لكم هي الآتي: تكتيكاتكم تساعد فقط الإرهابيين» و«تعطي ذخيرة لأعداء أمريكا». وتم التعبير بصور حاقدة مماثلة باستمرار من قبل رسميين أمريكيين في سعيهم الدؤوب إلى تقديم جون ووكر للمحاكمة، وهو مراهق أمريكي في العشرين من العمر تحول إلى الإسلام المتطرف، لمشاركته مع نظام طالبان في القتال ضد قوات تحالف الشمال التي أصبحت بعد 11 سبتمبر حليفاً عسكرياً للولايات المتحدة الأمريكية. إن الرسالة الأساسية التي أرادت الجهات الأمريكية الرسمية توجيهها، ورددها الإعلام بإخلاص (خصوصاً التلفزيون)، هي أنه ليس هناك مشروعية لأي معارضة أو شكوك أمريكية ضد التوجه العسكري الذي ينتهجه البيت الأبيض.

الوطنية والمواطنة والقومية

تكمن الطاقة الأساسية للوطنية بالطبع في العاطفة، وتعرَّف بأنها حب الوطن وتأكيد رابطة اجتماعية سياسية بمواطنين آخرين يتشاركون في الذكريات والانتماء، إضافة إلى الاستعداد لتقديم التضحيات في سبيل الصالح العام وخصوصاً أمن الوطن وسلامته. أصبحت الدولة ذات السيادة في العصر الحديث بؤرة التركيز الرئيسية لهذه المشاعر وخصوصاً بالنسبة إلى الدول الكبرى التي تحظى بحكم جيد. كما حاولت بعض الدول حل قضية الانتماء في بيئة ثقافية متعددة بمنح الجنسية في إطار قانوني وإصدار جوازات سفر بدعوى أنها دول قومية. والحقيقة أن الأسس النفسية للهوية الجماعية قد لا تتطابق مع حدود الدولة، مما يؤدي إلى خلق توترات متنوعة بما في ذلك (في الحالات الحادة) الكفاح للانفصال وتقرير المصير والمطالبة بحماية حقوق الأقليات.

تعني المواطنة العضوية الكاملة ودون تمييز في مجتمع سياسي، وتتمثل ذروة تجلياتها في الدولة ذات السيادة. وهناك تطبيق متزايد لفكرة المواطنة في مجتمعات سياسية

أخرى توحي بتأييد فكرة مواطن أوربي أو حتى مواطن عالمي. وأحد تأثيرات العولمة ونشوء مجتمعات سياسية إقليمية تأسيس انتماءات متعددة ومعنى غير حصري للمواطنة. تعد الحرب ردة رجعية إلى عصور بسيطة من الحصرية، أي حسّ قبلي بتضامن حميم لا يستوعب الموضوعية. وتخلق الحرب حالة خاصة من الوطنية والقومية المكثفة، وتضخم واجبات المواطن خصوصاً من حيث التزام الشباب الذكور بالخدمة في القوات المسلحة. وهذا الادعاء الخطير زمن الحرب بحق التصرف في حياة ومصير مواطنين في سن الشباب يجعل من الضروري الإيمان بحماس بأن القضية تستحق أن يموت المرء في سبيلها ويَقتل. كما أسس هذا الادعاء لرابطة تعاضدية قوية، بل شوفينية غالباً، بين القومية كأيديولوجية والوطنية كعقيدة. ومن اللافت للنظر أنه في حال غياب هذا التعاضد، كما في حالة مهمات حفظ السلام الإنسانية في التسعينيات وخصوصاً في الصومال تحت رعاية الأمم المتحدة، فإن خسارة ولو بسيطة كما في حالة مقتل 18 جندياً أمريكياً تعتبر غير مقبولة سياسياً. ولا تصلح فكرة الوطنية للتعبئة إلا عندما تستمد قوتها من الأهداف الأمنية القومية، وهذه الأهداف تبقى غارقة في رؤية غريبة من جانب الدولة لنظام عالمي لم يتكيف بعد مع التغيرات الجوهرية الناتجة عن العولمة.

تعد الولايات المتحدة الأمريكية دولة ذات سيادة من الطراز النموذجي الناجح؛ فهي غنية وقوية وتتمتع بتأييد مطلق من الغالبية العظمى من مواطنيها، على الرغم من وجود درجة استثنائية من التنوع العرقي والديني والثقافي ضمن حدودها. وتبعث الأساطير حول تأسيسها وتجاربها التاريخية إحساساً بالكبرياء وحب الوطن بالنسبة إلى معظم مواطنيها حول معظم القضايا. وقد تعرضت الوحدة الوطنية الأمريكية لاختبارات في الحرب الأهلية الأمريكية، وفي الهزيمة في فيتنام، وفي الكساد الاقتصادي الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، ولكن النتيجة في كل حالة كانت تأكيداً لمدى مرونة البلد ككيان متماسك. ويجمع نظام حكمها الجمهوري بين الوطنية وتأكيد حرية المواطنين وحقوقهم، بما في ذلك حق معارضة السياسة الوطنية. إن جزءاً من

حكاية الملحمة الأمريكية الممجدة للذات يعود إلى ترددها المفترض كبلد في الدخول في حروب. إلا أنها عندما تدخل في حرب فهناك ميل عام للنظر إلى القتال باعتباره يجري بين قوات الخير الأمريكية ضد قوات الشر المعادية، وبالتالي عدم الاستعداد للموافقة على تسويات تبدو في حالات كهذه كأنها عقد معاهدات مع الشيطان. لقد كان هذا هو الفهم العام للحربين العالميتين الأولى والثانية، وكذلك للحرب الباردة وحرب الخليج الثانية، وهذا هو الفهم للحرب الحالية ضد الإرهاب. وتأتي النظرة إلى النصر بالتالي في إطار مفهوم كلي، فلابد من استسلام العدو دون قيد أو شرط، والقيود العادية التي تضبط سير الحرب يتم تجاهلها إلى حد كبير لكي يتم تحقيق النصر بسرعة وبأقل قدر من الخسائر. وتأتي المفاوضات والدبلوماسية واحترام القانون الدولي والأمم المتحدة دائماً في الدرجة الثانية بعد الأعمال العسكرية والتأكيد الذي يكاد يكون مقدساً بأن كل ما يتم فعله هو لخدمة القضية العادلة الأمريكية ولمنفعة العالم ككل. لم تستطع أي جرعة تاريخية إضعاف هذا الإحساس بالتحرر الذاتي للاستثنائية الأخلاقية الأمريكية، وعرف «خبراء في فن الاتصال» مثل رونالد ريجان والآن جورج دبليو بوش جيداً كيف ينهلون من هذا المعين من البراءة الأمريكية الذي يبدو أنه لا ينضب، ويحشدون استجابة وطنية مؤيدة دون تردد لسياسات مهما كان مشكوكاً فيها من منظور قانوني وأخلاقي.

ليست خلفية كهذه هي كل القصة. لقد تبوأت الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود الأخيرة زعامة العالم دون منازع، وهي زعامة قامت على القوة العسكرية والاختراعات التقنية والرخاء الاقتصادي والدور الدبلوماسي والحيوية الثقافية. وفي الوقت نفسه عملت التطورات المعقدة المندرجة تحت عنوان «العولمة» على إلغاء فاعلية الحدود الإقليمية للدول، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وأعطت حالة إلغاء فاعلية الحدود الإقليمية هذه ثقلاً تاريخياً لأشكال تنظيمية شبكية غيّرت طبيعة النزاعات، وخلقت الظاهرة الجديدة التي أصبحت توصف في الأوساط الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية بـ«الحرب غير المتماثلة»، أو المفهومة بصورة أفضل باعتبارها حرب الضعفاء الموجهة إلى نقاط الضعف لدى الأقوياء. كانت أحداث 11

سبتمبر صورة عن حرب كهذه شنتها شبكة متطرفة مستعدة للقيام بمهمات انتحارية لإيقاع أضرار بعدوها الأقوى منها. بالطبع يعكس الرد الأمريكي ديناميات عدم التكافؤ، حيث تلحق الدولة الأقوى تقنياً والراسخة الخراب والدمار بأي مكان على الأرض دون أن تتحمل خسائر في الأرواح من جانبها تقريباً. لم تُظهر نوعية الوطنية القبلية التي برزت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ أحداث 11 سبتمبر أي استعداد تقريباً لفهم المشهد الدولي في ضوء هذه الحقائق الجديدة، ولكنها صاغت مزاجاً قومياً ذا جذور ضاربة في السلوكيات والمفاهيم المندثرة بصورة عامة والمتعلقة بنظام عالمي يتجسد على الأرض.

هناك أيضاً بعد معياري يجب أخذه في الحسبان لدى توضيح بواعث القلق المتعلق بتأثير نوعية الوطنية الأمريكية التي تحدد هذه اللحظة الخاصة التي تنطوي على أزمة عالمية بالنسبة إلى الشعب الأمريكي. بداية كان هناك صراع طويل خلال القرن الماضي لتحديد حالات اللجوء إلى الحرب وسير القتال إلى أقصى درجة ممكنة. وقد شجعت المآسي الناجمة عن حربين عالميتين على فكرة إيجاد نظام عالمي يسعى إلى تقليل دور الحرب في تنظيم العلاقات بين الدول. وتم تحديد الحرب في حالة الدفاع عن النفس وفي الظروف التي يجيزها مجلس الأمن، وتم التعبير عن هذه الأهداف بصيغ عقيمة من الناحية الجيوسياسية؛ فقد كان دور الأمم المتحدة مقيداً منذ اللحظة الأولى بحق النقض (الفيتو) المعطى للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، كما أن المجلس لم يزوَّد بإمكانيات مستقلة لتحدي المقومات السيادية. وبالنسبة إلى الحروب الكبرى التي أمكن تجنبها لم يكن ذلك نتيجة للقواعد القانونية المقيدة، ولكن بفضل حنكة القادة السياسيين المقترنة بشكل خاص بوسائل الردع الأمنية الناجمة عن وجود الأسلحة النووية. كان وجود هذه الأسلحة لدى طرفي النزاع في الحرب الباردة يعني أن التسويات وحالات الجمود كانت أكثر جاذبية من عناء الذهاب إلى النصر، كما في حربي كوريا وفيتنام. لم تكن هذه النتائج متسقة مع الأسلوب الأمريكي المعتاد في إدارة الحروب؛ شن حرب عادلة ثم بذل كل جهد ممكن لتحقيق النصر. فلم يقتنع أحد بعدالة هاتين الحربين أو ضرورتهما، ولم تكن التكلفة البشرية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية مبررة

قط، وأزالت النتائج غير الحاسمة الوهم من نفوس الكثيرين الذين باتوا مقتنعين بأن موت الشبان الأمريكيين كان دون فائدة.

مع انهيار الاتحاد السوفيتي عادت النظرة الأمريكية الأولى إلى الحرب بالظهور تدريجياً، ثم توسعت إلى حد التصلب الواضح لتشمل الصراع ضد الإرهاب العالمي. وفي تسعينيات القرن الماضي تم توضيح الانبعاث الأخلاقي في السياسة الخارجية الأمريكية للجمهور، بأن سلوك الولايات المتحدة الأمريكية سيكون إما رداً دفاعياً أو استراتيجياً على العدوان كما في حرب الخليج الثانية، وإما باللغة الأخلاقية للدبلوماسية الإنسانية كما في الصومال والبوسنة وفي حرب كوسوفا بشكل خاص. وكان لهجمات 11 سبتمبر على الرمزين المادي والمعنوي للتفوق الأمريكي في العالم، إضافة إلى توجهات الإبادة الجماعية لدى مرتكبي هذه الهجمات، أثر في توليد رد فعل أمريكي ملتزم بتحقيق النصر الكامل. يتخذ التزام كهذا مصداقية أكبر لأن الموقف الرؤيوي لأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة لا يمكن ردعه (كما كان الحال مع الاتحاد السوفيتي وحتى العراق في التسعينيات)، وقد يكون لدى القاعدة كادر كبير من المقاتلين الانتحاريين المستعدين لمهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية والأمريكيين في المستقبل. فضلاً عن ذلك، فليس هناك ساحات معارك أو حدود معينة لمناطق العدو كما كان في حروب سابقة، ولذلك فليس من السهل الوصول إلى إجماع حول الهدف من الحرب. لقد تشابهت الحرب في أفغانستان مع حروب سابقة، من حيث كانت هناك ساحات معارك فيما يتعلق بعمليات قوات تحالف الشمال ضد قوات طالبان، بالإضافة إلى الجهود التي بذلت لتدمير معسكرات القاعدة في كهوف تورا بورا وأماكن أخرى. مع ذلك فلازال هناك عدم يقين حول النتيجة، فرغم الخسائر التي تكبدتها القاعدة في أفغانستان فقد أفلت معظم قادتها والعديد من مقاتليها، فيما يبدو، من الأسر أو الموت، بل ربما سيعودون إلى القتال ذات يوم. إضافة إلى ذلك فهناك قضايا جدلية لم تجد حلاً بعد، تتعلق بتعريف الإرهاب إن كان ينبغي ربطه بالعنف المضاد للدولة في إطار الكفاح الوطني لتقرير المصير وخصوصاً في الحالات التي تكون فيها الدولة المستهدفة نفسها قد استخدمت العنف ضد مجتمع مدني. لقد كانت مسألة طبيعة ومدى الإرهاب أحد الأسباب التي دفعت إلى معارضة إدارة بوش في التوسع

في الحرب، ولكن هناك جانباً آخر من الموضوع يتمثل في ما إذا كان هناك، كما ورد في خطاب «محور الشر»، ربط كاف بين بعض الدول ومجموعات إرهابية وأسلحة دمار شامل يبرر اللجوء إلى شن حرب وقائية والقيام بتدخل عسكري.

في الواقع، إن شبكة القاعدة الإرهابية العالمية قد تكون في أي مكان؛ ولكنها ليست في أي مكان. تستطيع وحداتها العملياتية إيواء نفسها كخلايا نائمة في قلب الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، ومن المتوقع في ظل ظروف كهذه أن يتوحد الأمريكيون في الوطن ويسعون إلى تحقيق نصر شامل في الحرب. ويثير التعصب الوطني الحماس لبذل التضحيات وتقديرها وتأييد القيام بها من جانب المقاتلين؛ كما يدفع المواطنين إلى تعبئة الموارد المطلوبة لكسب الحرب.

ما الذي يثير القلق إذاً حول دور الوطنية في هذا الإطار من الرد على أحداث 11 سبتمبر؟ ينشأ هذا القلق في جوهره لأن التلويح بالأعلام الأمريكية بهذه الشدة زاد من صعوبة وضع حدود لرد الفعل، وحدود كهذه لابد منها لأسباب عملية ومعيارية على السواء. لقد بدا أن القيادة الأمريكية نفسها قد انخرطت فعلياً في موجة مشاعر المد الوطني هذه، مما يؤدي إلى الالتزام بحرب أوسع كثيراً مما هو ضروري بالنسبة إلى التهديد الحالي. لقد رفض القادة الأمريكيون تحديد الأهداف القومية والردود الدفاعية بدقة، وأدى هذا إلى تبني سياسات محلية وخارجية ذات طبيعة غير موثوقة وخطرة تتناول أموراً لا علاقة لها بأحداث 11 سبتمبر.

صياغة جديدة للوطنية

هناك ميل قوي في أوقات الأزمات عندما يتهدد المجتمع خطر خارجي إلى التعبير عن المشاعر الوطنية من خلال إبداء مشاعر قبلية وقومية متطرفة ومؤيدة دون حدود. وقد أكدت أحداث 11 سبتمبر هذا الميل بسبب الانكشاف المفاجئ للهشاشة الأمريكية والقلق من احتمال وقوع هجمات مماثلة أخرى. وجاء رعب الجمرة الخبيثة بعد بضعة أسابيع من تلك الأحداث لتمتين مشاعر التضامن هذه، والتي تعززت بعد ذلك من

خلال تحذيرات الحكومة الأمريكية للمواطنين للبقاء متيقظين في ضوء وجود مؤشرات على احتمال وقوع هجمات أخرى. تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المزاج الوطني جاء نتيجة لجسامة النتائج المترتبة على الهجمات، ولحملة مدبرة لتعبئة الحماس الشعبي لتأييد سياسات الحرب والتي تم تنسيقها ببراعة بين البيت الأبيض والإعلام السائد.

لو كانت الولايات المتحدة الأمريكية بلداً محاصراً فعلاً ويقاتل من أجل حياته خصماً أقوى بكثير، فإن حشد هذه الجهود الوطنية والقومية لن يكون طبيعياً فقط، بل ستكون له قيمة وظيفية عظيمة. ويمكن للمرء التفكير بالكفاح الفلسطيني أو الفيتنامي لتقرير المصير ضد التفاوت الهائل في الإمكانيات كأمثلة تاريخية مهمة. إلا أن حقائق ما بعد 11 سبتمبر التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل مباشر بقية العالم، كانت مختلفة بشكل مؤكد. إن جزءاً من الخطر المرتبط بتطرف تنظيم القاعدة ناشئ عن مظالم متصلة بالسلوك الأمريكي يتردد صداها في جميع أنحاء العالم العربي، وخصوصاً فيما يتعلق بالمسؤولية الأمريكية تجاه معاناة الشعب الفلسطيني، وفي نواح أخرى أقل وضوحاً وإن كانت بدرجة عالية من الأهمية ولاسيما في ضوء الوعي الذي تنشره تغطية قناة الجزيرة الفضائية، والقصف المتواصل والعقوبات الاقتصادية المفروضة على شعب العراق منذ ما يزيد على عقد من الزمن. وقد أشار أسامة بن لادن إلى مظالم كهذه، وخصوصاً في المقابلات التي أجريت معه مؤخراً، رغم أن تحوله ضد الولايات المتحدة الأمريكية ناشئ، فيما يبدو، عن عدائه للحكومة في المملكة العربية السعودية، بسبب قبولها أثناء أزمة الخليج عام 1990 استقبال أعداد ضخمة من القوات الأمريكية في أماكن قريبة من أقدس المواقع الإسلامية.

ونظراً إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بالتعبئة للحرب بطريقة قبلية تعطي أهمية مطلقة للتضامن والانتماء، فإنها لا تستطيع النظر بعين ناقدة إلى أعمالها وليست مستعدة لاتخاذ خطوات قد تستجيب بها لمظالم الآخرين العادلة طبقاً للقوانين والقيم الأخلاقية الدولية. والأسوأ من ذلك أنها مقتنعة ببلاغتها اللفظية المبالغ بها حول الإرهاب، بحيث ألقت بكل ثقلها خلف سياسات قمعية بالغة القسوة. وبدلاً من أن

تحصر إدارة بوش إجراءاتها الدفاعية ضد الخطر الذي يشكله تنظيم القاعدة فقد أخذت تعمم صراعها لمجابهة «الإرهاب» بشكل عام رغم أنها تعرّفه بشكل انتقائي. عند هذه النقطة يتداخل الموقف الدفاعي المبرر للولايات المتحدة الأمريكية بموقف تدخلي موجه ضد الكفاح الجاري من قبل شعوب تسعى إلى تقرير مصيرها. فإضافة حركة حماس وحزب الله والجهاد الإسلامي وجيش محمد إلى «العالم الإرهابي السفلي»، كما وصفه بوش في خطابه عن حالة الاتحاد، يعني ربط الإرهاب حصراً بأطراف غير حكومية في حين أن العنف يتم في الواقع ضد السكان المدنيين من كلا الطرفين (الدول وغير الدول) بل وبشدة أكبر من طرف الدول المعنية سواء كانت إسرائيل أو الهند. ويكمن الدور الصحيح للولايات المتحدة الأمريكية في هذه النزاعات في العمل لإيجاد حلول عادلة تأتي بالسلام والتفاهم، وألا تخلط بين استجابتها لأحداث 11 سبتمبر وسياسات دعم أنواع من إرهاب الدول.

كما يتيح هذا التوسع في مفهوم «الإرهاب» لحكومات أخرى أن تعجل سعيها إلى تصفية حساباتها مع قوميات جزئية ضمن حدودها؛ ففي أعقاب الهجمات على الولايات المتحدة الأمريكية قامت روسيا بتصعيد سياساتها القمعية في الشيشان، كما قامت الصين بالشيء ذاته مع المسلمين اليوجور المتململين في إقليم سنكيانج خلال هذه الفترة. والأسوأ من كل ذلك هو تكثيف أرئيل شارون لاحتلاله البالغ القسوة للأراضي الفلسطينية بدعم تام من الولايات المتحدة الأمريكية. وتتمثل النقطة المستخلصة هنا عن الوطنية في أن المسألة ليست فقط أن دولة كبرى تدافع عن نفسها بل إنها تشكل دائماً القدوة وتضع القواعد للآخرين وتقع عليها مسؤولية خاصة للتيقن من أن قواعد كهذه لا تطيل أمد حروب قائمة، مكرسة بذلك مزيداً من الظلم والمعاناة.

كما أن الوطنية القومية قد تحوّل أيضاً استجابة دفاعية مشروعة إلى شكل مخيف من التوسع وذريعة للسيطرة، كما في حالة وصف الرئيس بوش لدول كوريا الشمالية وإيران والعراق بأنها «محور للشر»، موحياً ضمناً بأن دولاً كهذه قد تصبح أهدافاً لهجوم عسكري وحملة إضعاف دبلوماسية إذا قامت بحركات لا ترضى عنها واشنطن

وخصوصاً امتلاك أسلحة دمار شامل. لم تتهم هذه الدول بالضلوع في أحداث 11 سبتمبر، ولا تشكل تهديداً للولايات المتحدة الأمريكية، بل هي نفسها مهدَّدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بما في ذلك استخدام ترسانتها من الأسلحة النووية. إن تأكيد هذا الامتياز في شن حرب وقائية دون السعي حتى لطلب دعم الشركاء في التحالف، ناهيك عن متابعة المسألة من خلال الأمم المتحدة، يعني تبني موقف استبدادي يهدد إلى حد ما الحقوق السيادية لكل دولة على وجه الأرض، ويشكل أخطاراً حربية على جميع شعوب العالم. كما ينبغي فهم سياسات كهذه في إطار السياسة الخارجية لإدارة بوش قبل 11 سبتمبر التي عرفت بتوجهاتها الأحادية (كمعارضتها مثلاً لبروتوكول كيوتو، ومعاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ البالستية، وبروتوكول معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية)، وتصميمها على المضي في مشروع الدفاع الصاروخي وتسليح الفضاء رغم اعتراض كل حلفائها تقريباً. بل إن عدم الاكتراث حتى بحلفائها في حلف الناتو عند تحديدها أهداف الحرب سيشكل تحدياً للعلاقات الأوربية-الأمريكية بأشكال لا يمكن التنبؤ بها الآن.

لست أدعي هنا أن جميع هذه المخاوف يمكن أن تعزى إلى ارتفاع منسوب الوطنية القومية ولكنها مهدت الطريق لذلك، على الأقل في الولايات المتحدة الأمريكية وإلى حد ما في أوربا. لقد بلغ التوافق الحزبي حداً بعيداً لدرجة أن قيادة الحزب الديمقراطي أصبحت متحمسة للغاية لدق طبول الحرب مثل نظيرتها في الحزب الجمهوري. وقد أصبح المواطنون نصف خائفين ونصف مقتنعين بأن الدعوة إلى الوحدة الوطنية تعني تعليق النقد والضمير. لم تعد حتى المعاملة المؤسفة لأسرى طالبان/ القاعدة في معتقل جوانتانامو ورفض قبول تطبيق بنود معاهدة جنيف تثير إلا أكثر أنواع النقد اعتدالاً وبشكل هامشي. من الواضح في هذه الحالة أن هناك غطرسة حمقاء في معاملة السجناء، مع أن الأمريكيين، بالتزاماتهم الواسعة في العالم ومزاجهم الفردي، هم الذين ربما يكونون أكثر المستفيدين بمرور الزمن من احترام قواعد جنيف. وإذا كان بوسع الولايات المتحدة الأمريكية عند اعتقال مقاتلين تقرير ما إذا كانوا «مقاتلين غير

شرعيين» أم لا، فما الذي يمنع الآخرين من أن يفعلوا الشيء نفسه؟ إن الوطنية القومية مصل قوي وخطر يعطي الجسم السياسي حصانة ضد نقد الذات.

هناك طريقة أخرى ليكون المرء وطنياً في عالم معولم يجمع بين حب الوطن والمسؤولية تجاه الإنسانية: الوطنية الكونية.[2] لقد أخذت مثل هذه الاتجاهات تتشكل وسط إلغاء إقليمية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويبدو أنها أثرت في قطاعات من الرأي العام في أوربا.[3] تقبل الوطنية الكونية حق الناس والبلدان في الدفاع عن حقوقها الأساسية، سواء كانت تكافح في سبيل تقرير مصيرها أو تجابه معتدياً. كما أن نظرة وطنية من هذا النوع تجعل المرء في الوقت نفسه يرى نفسه من الخارج ومن الداخل ويصبح متقبلاً للنقد وساعياً إلى العيش بموجب سيادة القانون وليس إلى الهيمنة بواسطة قانون القوة. إن المواطنة في الولايات المتحدة الأمريكية تخضع للاختبار حالياً لوضع صيغة للرد على أحداث 11 سبتمبر تعيد إليها الأمن، ولكن تسهم أيضاً في السلام والعدل في العالم خصوصاً في العالمين العربي والإسلامي. إن إسهاماً كهذا يتعلق ببذل الولايات المتحدة الأمريكية مزيداً من الجهد لضمان استفادة الفقراء من النمو الاقتصادي وأنماط العولمة، واستخدام قوتها الدبلوماسية لإنهاء الأحداث المأساوية من ذلك النوع الذي يلقي بظلال سوداء على حياة الإسرائيليين والفلسطينيين منذ عدة عقود، والعمل من أجل مؤسسات دولية أكثر كفاءة ومصداقية، خصوصاً الأمم المتحدة، ودعم تجذير احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون على المستوى الدولي.

تجمع الوطنية الكونية بين حب الإنسانية وحب الوطن، ولا تنطوي على نكران للانتماء الوطني أو صلات القربى. وهي أكثر حيوية إلى الدرجة التي تجعل العولمة تغير إحساسنا بالمكان والزمان أكثر من نظيرتها الوطنية القومية. تنطلق الوطنية القومية من نظام عالمي محدد بشكل قاطع بدول ذات سيادة وطنية، كل منها، يعتمد في وجوده وازدهاره على الممارسة الناجحة لاستقلاله المعتمد اعتماداً تاماً على جهوده الذاتية. هذا الاستقلال يتقدم على أي اعتبارات أخلاقية أو قانونية قد تقف في وجه أي عمل

ضروري للبقاء والأمن. وتميل الدولة المستقلة إلى اعتبار الخصم «شراً»، واعتبار واقعها «خيراً» وخصوصاً في ظروف العداء والصدمة. ولا ترى الوطنية القومية أية أخطار تنتج عن قوتها الزائدة، في حين أن الوطنية الكونية تسعى إلى تحقيق الأمن في المجتمع بدلاً من الأمن المرتبط بالإمكانيات العسكرية. تبدو الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم مواطنيها، بهذه القوة (والثراء) الذي يتجاوز واقع الدول الأخرى، أكثر مقاومة للاعتبارات الكونية في الوقت الحاضر وتنظر إليها كأمور لا ضرورة لها وبعيدة عن تحدي الاعتماد على الذات في إعادة حس قومي بالأمن في أعقاب 11 سبتمبر.

إذا استرشدت الولايات المتحدة الأمريكية بروح الوطنية الكونية فإنها تستطيع تحويل مأساة 11 سبتمبر إلى لحظة إلهام في بواكير تاريخ القرن الحادي والعشرين. احتمال كهذا يبدو بعيداً في الوقت الحاضر، كما كان احتمال إنزال رجل على سطح القمر سيبدو في سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي. وفي الوقت الذي يتم فيه تحول النظام العالمي القديم للدول والحروب على يد الشبكات والقدرات الرقمية، فإن علينا إعادة فهم السياسة باعتبارها «فن المستحيل».

الفصل الثلاثون

السلام والشعر والبنتاجونية

باتريشيا ويليامز

تتهاوى الأشياء، كما يقول [الكاتب النيجيري المعروف] شينوا أشيبي، في زمن اليأس الشديد. فالكابوس الأمريكي الذي بدأ بالهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاجون تبعَته، مثل هزة أرضية، رجَّة بعد رجَّة من التمزق والخوف. وفي فترة الأشهر الستة التي تلت ذلك اليوم (حتى كتابة هذه السطور) سقطت طائرة أخرى في منطقة سكنية في مدينة نيويورك هذه المرة، ونجحت الجمرة الخبيثة في إغلاق جميع فروع الحكم الثلاثة لمدد متفاوتة من الزمن، وتم إخلاء مكاتب وسائل الإعلام الرئيسية، من الصحف الشعبية حتى صحيفة **نيويورك تايمز** بشكل متكرر. واضطربت أحوال العمل في الخدمة البريدية الأمريكية، وأرهقت مئات من البلاغات المزيفة عن الجمرة الخبيثة مؤسسات الأمن وتنفيذ القانون إلى حد يفوق أي مقدرة، وأصبحت جميع مبانينا العامة تحت حراسة عسكرية.

قُتل 4000 إنسان تقريباً في الطائرات والبنايات المنهارة أو من سموم الجمرة الخبيثة في الأسابيع الأولى بعد ذلك الصباح من سبتمبر، وفقد عشرات الآلاف من الآخرين وظائفهم. وتم استدعاء نحو 5000 مقيم عربي من الفئة العمرية 18 ـ 33 عاماً لاستجوابهم من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي، وأصبح 20 مليون أجنبي مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية يعيشون فجأة في ظل البنود العريضة لقانون عسكري جديد. انهارت شركة إنرون، وهي إحدى أكبر الشركات التي تقوم بأعمال السمسرة في مجال الطاقة، تحت وطأة الفساد فيها، وانهار معها جزء مهم من اقتصاد العالم. وقدم الرئيس بوش موازنة جديدة بزيادات هائلة في النفقات العسكرية جعلت المشرِّعين في أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية يسارعون إلى تقليص برامج التعليم والرعاية

الاجتماعية والعناية بالأطفال والبرامج الصحية. حتى ونحن نحاول العمل بنصيحة الرئيس للخروج والتسوق مترنحين وملتزمين بذهول بمواصلة الحياة كما كانت من قبل، فإننا نعلم أن الدمار الاقتصادي والعاطفي الناجم عن هذه الأحداث مازال في بداية تأثيره.

لم نكن يوماً أمة تستطيع الحزن بسهولة أو بصورة صحيحة، مثلما لم نكن نقدر على عدم الاستماع إلى شكاوى محطة سي إن إن وصراخ محطة فوكس، وفصل خط الهاتف، وإحاطة أنفسنا بالأصدقاء، واستيعاب فجيعة هذه المأساة. ولكن علينا أن نفعل شيئاً مثل ذلك لنستطيع مواصلة الحياة دون إرهاق وعلى سجيتنا بدلاً من محاولة وقف الزمن بولاء صامت غير ناقد لذلك اليوم؛ تلك اللحظة الموحِّدة، نعم، ولكن المتجمدة بصورة مرعبة في حياتنا.

وإذ يستقر هول الفجيعة ويصبح أقل شبهاً بالحلم وأكثر شبهاً بكارثة في اليقظة يبدأ المجتمع الأمريكي بمواجهة الاختبارات البعيدة المدى التي لابد من أن تأتي بعد الصدمة الناتجة عن كل هذه الخسارة والتغيير. نواجه الآن اختبار المحافظة على الوحدة التي شعرنا بها في اللحظة الأولى لحالة الفوضى المطلقة، ونواجه اختبار المحافظة على كرامتنا وتحضُّرنا في لحظات الخوف والاضطراب. ونواجه، قبل كل شيء، اختبار صيانة الحقوق والحريات المنصوص عليها في دستورنا ووثيقة الحقوق الملحقة به.

قليلون في الولايات المتحدة الأمريكية يشككون في ضرورة اتخاذ إجراءات مدنية غير عادية تمشياً مع حالة الطوارئ، ولكن هناك عدداً من القوانين والأوامر والسياسات اللاحقة التي أصدرتها إدارة الرئيس بوش تستحق النقاش فعلاً: عدم احترام المعاهدات والمواثيق الدولية، والرقابة المشددة على التقارير الإعلامية عن الحرب والخسائر، والمراقبة السرية وتفتيش أجهزة الحاسوب المملوكة للمواطنين، والتدقيق الواسع النطاق في الخلفيات العرقية، والاعتقال دون مدة محددة لغير المواطنين، وتسهيلات منح الجنسية الأمريكية لمن يقدم معلومات عن الإرهابيين، ومحاكم عسكرية لها صلاحيات محاكمة أفراد العدو سراً دون تطبيق إجراءات تقديم الأدلة المعتادة ودون حق الاستئناف

ومع صلاحية فرض عقوبة الإعدام. ورغم تسرب تقارير تفيد بأن الإدارة تفكر في جعل المحاكم العسكرية تتقيد على الأقل بالمعايير الدنيا لإجراءات أصول المحاكمات، فلم يحدث شيء رسمي حتى كتابة هذه السطور.

لقد ضاعت فرصة إجراء نقاشات تشريعية أو عامة لهذه الإجراءات بسبب الاندفاع إلى وضع معظمها موضع التنفيذ. ويجب الاعتراف بأن هذه السرعة كانت جزءاً من مقتضيات الحرب وكانت، إلى حد أقل ولكن مهم أيضاً، نتيجة لحرص الإدارة الأمريكية على الاستفادة القصوى من درجة عالية غير معتادة من الشعبية. أياً كان الأمر فقد تمكن الرئيس من النجاح في توسيع السلطات التنفيذية لحدود غير مسبوقة، وفي الوقت نفسه تحديد تدخل الكونجرس وتدقيق السلطة القضائية.

الحرب ضد الحرب

نحن نواجه، إجمالاً، إحدى أكثر الأزمات الدستورية درامية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية. ففي حين يقتضي الأمن القومي إبداء درجة معقولة من ضبط النفس، فإن الرقابة الشاملة على المعلومات تتعارض مع ما هو متوقع في الدستور من أن حرية أجهزة الإعلام المتنوعة وذات الرأي ستخفف من الميول الاستبدادية للسلطة. نحن بحاجة إلى معرفة بعض المعلومات عما يحدث في ساحة المعركة باسمنا. أكثر من ذلك، وعلى الجبهة المحلية، فإن مضمون "التعديل الأول" في الدستور حول حماية حرية الرأي أخذ يتآكل، حيث أصبح حتى الاختلاف السلمي في الرأي يصنَّف ببساطة باعتباره خطراً أو سلوكاً منافياً للوطنية، كما حصل أحياناً في الأسابيع الأخيرة. ويزيد من دواعي هذا القلق حقيقة أن الحرب قد اعتبرت حرباً ضد «الإرهاب» - ضد عاطفية غير منضبطة ومهلكة - بدلاً من أن تكون حرباً ضد كيانات محددة وأرض محددة وموارد محددة. تصبح الحرب ضد الإرهاب، مرة أخرى، حرباً داخل العقل، ومحددة بصورة عامة للغاية بحيث يصبح أي شخص يسبب لنا الخوف هو العدو. والواقع أن أبرز ما في الخطاب العام الأمريكي الآن هو صعوبة الحديث عن الحقائق بدلاً من الحديث عن الخوف.

كما أن القلق ينتابني حول المدى الذي سنواصل فيه الإشارة إلى هؤلاء الأعداء بمسميات غريبة مثل «الأشرار» أو «السيئين»، كما لو أن قادتنا يشرحون الأمر لأطفال صغار. يكاد تنظيم القاعدة في هذه الأجواء يصبح حكاية توراتية وعلى وشك الطرد أو تلقي ضربة قاضية. وإعطاء «الأشرار» في هذا النموذج منبراً دنيوياً مثل المثول أمام محكمة يعادل حرفياً «مغازلة» الشيطان. وفي حين حرك هذا النوع من اللغة المبطنة الرأي العام الأمريكي خلال أزمة كبرى، فإنه لا يصلح نموذجاً مفيداً على المدى البعيد لحكومة علمانية ديمقراطية تحاول مجابهة خصوم سياسيين حقيقيين، وبخاصة أعداء لا دولة لهم ومتعصبون دينيون بطبيعتهم.

الواقع أنه حتى الاسم الذي أطلق على المؤسسة التي تم إنشاؤها مؤخراً لتهدئة مخاوفنا - وزارة الأمن الوطني - ينطوي على غموض يجعل الخوف يسري في الأوصال. لقد تغلغلت كلمة «أرض الوطن» في أحاديثنا العادية وتفاقمت بسرعة مدهشة، وليست المسألة فقط هي الاسم الغريب لوزارة تجمع بين الأداء الشُّرطي والاستخباري. وعادة ما تثير الكلمة في الأصل مشاهد لجبال أرجوانية عظيمة وكل تلك السهول المزروعة بأشجار الفاكهة، ولكن «أمريكا الجميلة» تصبح فجأة ترجمة رديئة عن الألمانية مثل شعارات «أرض الأجداد» و«الإمبراطورية» التي تعبر عن ولاء غير منطوق. أتساءل ما الذي كان مفترضاً أن يثيره تعبير غريب كهذا الذي يعطي انطباعاً بالحميمية والتجريد في الوقت نفسه؟ مثل المربع المخصص للبطل الطيب في لعبة حاسوب استراتيجية، ومثل محاولة إدارة بوش أن تبدو وكأنها شيء أسطوري، ومثل الجهد المبذول لتجريد العدو من جنسيته وإضفاء صفة إجرامية محلية عليه، فكأنه أصبح مثل مدمري البيوت والغزاة والأشقياء المحليين؛ وكأننا نعيش في عالم ديزني لاند، أو ليجولاند، أو نيفر - نيفر لاند.

لابد من فهم هذا الموضوع على نحو ما؛ فوزارة الأمن الوطني في نهاية المطاف هي ما اصطلح على تسميتها «ساي أوب» (Psy-op)، التي هي اختصار للعمليات النفسية، وهي تقع في نقطة ما بين ماديسون أفينيو ومحكمة ستار*. تتسم العمليات

* ماديسون أفينيو (Madison Avenue) اسم جادّة في مدينة نيويورك تعد مركزاً لمؤسسات العلاقات العامة والإعلان، وأصبح الاسم رمزاً لاتجاهات هذه المؤسسات وأساليبها وممارساتها. أما محكمة ستار (Star Chamber) فيقصد بها أي محكمة تصدر أحكاماً تعسفية. (المحرر)

النفسية بأنها توليفة محسوبة من الحيل الدعائية - بما تتضمن من التضخيم والإيهام والتنويم المغناطيسي والتضليل - وهي تشمل أنواعاً من الاستراتيجيات مثل تلك التي استخدمت لتحويل مانويل نورييجا إلى كتلة مرتجفة من الإذعان: يقال إن القوات الأمريكية أطلقت دوياً شديداً من موسيقى الروك على المبنى الذي كان بداخله على نحو منعه تماماً من النوم، ويبدو لي أنه لم يكن بوسعه في النهاية سوى الخروج رافعاً يديه فوق رأسه. إنها استراتيجية التلميح والتظاهر التي تستخدمها جميع الأطراف في أي نزاع جديد في أي عصر، حتى تنظيم القاعدة. في برنامج بُثَّ على محطة «ناشونال ببليك راديو» وصف الدكتور جيرالد بوست، مستشار وكالة الاستخبارات المركزية والأستاذ فيما يسمى علم النفس السياسي، كُتيباً إرشادياً للقاعدة وُجد مع أحد المتهمين في تفجير مركز التجارة العالمي عام 1993، فتناول فقرات يُنصح فيها الأعضاء «بالذوبان» في البيئة المحيطة، وأن يكونوا حليقي اللحى، وألا يتحدثوا كثيراً بينما يشربون القهوة، وأن يدفعوا قيمة مخالفات الوقوف الممنوع لسياراتهم في وقتها المحدد. ربما لم يقصد الدكتور بوست أن يصل إلى النتيجة التي توصلت إليها. لقد انتابني الذعر، فالمعنى الأساسي لنصيحته فيما يبدو هو أنه ليس بوسعك الثقة بأحد، لذلك عليك الاتصال بمكتب التحقيقات الفيدرالي كلما لاحظت حركات من جيرانك العاديين قد تبدو مشبوهة لك. شعرت بإغراء تلك الشكوك (وقفزت إلى ذهني فوراً صور ستة أو سبعة زملاء أنيقين كانوا قد أزعجوني خلال السنوات الماضية). مع ذلك (وباعتباري مدمنة قهوة تدفع قيمة مخالفات سيارتها بانتظام) فقد راودني خوف عميق للسبب ذاته.

السلامة أفضل ...

في صراع يصطبغ إلى حد ما بدرجة من الذعر الاجتماعي يجب علينا أن نكون حذرين لعدم السماح باعتبار حقوق الإنسان نوعاً من الترف. هناك دائماً حالة من التنويم المغناطيسي في لغة الحرب - صديق لي يسميها شعر البنتاجون - حيث الحرب تعني السلام، وتجارة السلام تستدعي الحرب. في هذا الأسلوب المقلوب في الوصف

فإن الرمز المسيحي للقلب الدامي لا ينبض داخل جسد القانون ولكن في صدور الذين تصل بهم مشاعر الجبن إلى حد الخداع الساذج والغادر للنفس. أينما يذهب المرء يسمع ما يرقى، إذا أخذ على علاته، إلى درجة إعلان وفاة الحلم الأمريكي: يجب قذف الحقوق من الشباك لأن «الدستور لا يمكن أن يكون ميثاقاً للانتحار».

إلا أن قبول أسباب منطقية لتبرير الخوف، أي أيديولوجية الكفاءة الخالصة، لم يعمل فقط على تثبيط حرية التعبير بل تركنا نقف حائرين على بوابة عالم أكثر رعباً تومض في داخله راحة ورفاهية شمولية التقنية الفائقة بإغراء، عالم تصمد فيه «أمريكيتنا» فقط إذا أبقينا أيدينا مرفوعة كي يكون بالإمكان مسح بصماتنا وفحص هوياتنا الوطنية بحثاً عن أي إشارات لسلوك مشبوه.

أصل هنا إلى الجانب الآخر من أزمتنا الدستورية وهو قبول معظم الأمريكيين، فيما يبدو، بانتهاك الحريات الناشئ عن عمليات الاعتقال والتفتيش التي لا داعي لها. لقد ظهر إلى حيز الوجود، نتيجة لتأسيس وزارة الأمن الوطني وإقرار ما يسمى قانون الوطني الأمريكي، اتحاد لم يسبق له مثيل بين وظائف مؤسسات الاستخبارات وتطبيق القانون. قد يكون معنى هذا أكثر وضوحاً إذا استخدمنا المصطلح الأكثر مباشرة: «التجسس». أصبح بوسع مؤسسات تطبيق القانون الآن التجسس علينا «وإرباك» حياة المواطنين، وليس فقط غير المواطنين، وتستطيع هذه الأجهزة جمع معلومات دون تدقيق أو إشراف يُذكر من السلطة القضائية.

هناك خبير دفاعي يدعى مورتون هاليبرين عمل في مجلس الأمن القومي برئاسة هنري كيسنجر أعرب عن قلقه في مقال له في مجلة **ذي نيويوركر** من أنه إذا قررت مؤسسة استخبارية حكومية:

«بأنك تحت سيطرة حكومة أجنبية فإن بوسعها التنصت عليك دون علمك، وتفتيش منزلك دون علمك، واقتحام منزلك ونسخ محتويات حاسوبك دون علمك».

إضافة إلى ذلك، يقول هاليبرين، الذي أمر كيسنجر بمراقبة هاتفه:

«إن الحكومة تاريخياً كانت تعتقد غالباً أن كل من يحتج ضد سياساتها، فإنه إنما يفعل ذلك بأمر من حكومة أجنبية وتفتح تحقيقاً استخبارياً مضاداً له». [1]

يسلط هذا التوسع في التجسس الداخلي الضوء على التمييز بين إيقاع العقاب بسبب شيء وقع فعلاً ومنع وقوع شيء في المستقبل. كمثال عام جداً على ذلك، فإن مؤسسات مثل مكتب التحقيقات الفيدرالي كانت تختص دائماً بالسعي إلى القبض على المجرمين الذين ارتكبوا جرائمهم في حين أن وكالة الاستخبارات المركزية كانت مهمتها التنبؤ بالنتائج المقبلة أو معالجتها؛ أي بعبارة أخرى نشاطات كبح مسبق يحمي الدستور بشكل عام المواطنين منها.

النقطة الثالثة والأكثر مدعاة للقلق في هذه النواحي الدستورية هو الأمر التنفيذي الذي أصدره الرئيس بوش لتشكيل محاكم عسكرية ستحرم حتى الأجانب المقيمين بصورة مشروعة منذ فترة طويلة من الحق في التمتع بإجراءات المحاكمة المعتادة، وتعد عناصر الأمر الجديد واضحة ودقيقة مثل حركة قطارات تتم في مواعيدها. يريد الرئيس أن تقوم المحاكم العسكرية بمحاكمة غير المواطنين المشتبه بأنهم إرهابيون في محاكم مغلقة بدلاً من محاكم عادية: حيث لا ضرورة لتهمة معلنة، ولا توفير دفاع مناسب، ولا استخدام للقواعد المعتادة في تقديم الأدلة، ولا البرهان الذي لا يتطرق إليه قدر من الشك المعقول فيها. وتقدم القضايا أمام قضاة غير محددين، وتتم الأحكام على أساس اتهامات بأدلة شهود غير محددين. وسيكون لهذه المحاكم العسكرية صلاحية إصدار أحكام الإعدام على كل من تتم إدانته دون أن يحق له الاستئناف. وطبقاً لاستفتاءات أجرتها محطة «ناشونال ببليك راديو» وصحيفة **واشنطن بوست** وشبكة أيه بي سي فإن 65٪ من الأمريكيين تقريباً يؤيدون بشدة إجراءات كهذه.

ويقول وزير العدل جون آشكروفت في معرض دفاعه عن هذه المحاكم العسكرية:
«إن الإرهابيين الأجانب الذين يرتكبون جرائم حرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية لا يحق لهم ولا يستحقون، في رأيي، الحماية التي يوفرها الدستور الأمريكي». [2]

هناك عدد من الجوانب المقلقة في هذا التصريح. فثمة منطق دائري يثير الذعر في وصف آشكروفت للمشتبه بهم الذين لم يُدانوا بعد بتهمة "الإرهاب"، فهو يفترض الإدانة قبل حكم القضاء. إن قضاءنا الذي يقوم على أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته ليس معصوماً من الخطأ، ولكنه يوفر خط دفاع أساسياً ضرورياً للوقاية من التلهف الغاضب للانتقام السريع؛ هذا خطأ طائش ومميت، ولو تم باسم الوقاية الذاتية.

كما أن من دواعي القلق أيضاً أن يصرح الرجل الذي يمثل أعلى سلطة ادعاء في البلاد، وهو جون آشكروفت، بأن مجرمي الحرب لا «يستحقون» حماية دستورية أساسية. نحن نوفر الإجراءات الأصولية ليس لأن المجرمين المفترضين «يستحقون» الحقوق كمكافأة لهم؛ فالحقوق لا تكتسب بهذه الوسيلة. ما يجعل الحقوق حقوقاً هو أنها تضفي طقوساً على أهمية تحقق إجماع صلب ونزيه ومعلن قبل أن نسلب أحداً حياته أو حريته، وخصوصاً أولئك الذي نخاف منهم. إننا نضفي الطقوس على هذه الإجراءات للتأكد من أننا لن نسمح للحزن الناجم عن الفجيعة بأن يحجب عنا الرؤية بغضب غوغائي وأحكام مهتاجة ومنطق يفتقر إلى الدراية. إن الأمر الجديد للرئيس بوش يتجاوز، على أي حال، ليس فقط الدستور الأمريكي بل قوانين معظم الأمم الديمقراطية الأخرى، ويتجاوز القواعد المتعارف عليها في معظم المحاكم العسكرية (أقول هذا كله بصفة مؤقتة، وعلى أساس أن إدارة بوش تحث على تطبيق إجراءات مماثلة مضادة للإرهاب في بريطانيا وروسيا وتلك القلعة المزعجة، الاتحاد الأوربي).

ظهرت عدة وجهات نظر تدافع عن المحاكم العسكرية منذ إعلان هذا الأمر: علينا أن نثق برئيسنا، ويجب أن تكون لدينا ثقة بحكومتنا، فنحن في عالم جديد ونواجه أنواعاً جديدة من الأعداء لديهم إمكانيات لامتلاك أسلحة دمار شامل. مع افتراض كل ما تقدم لابد لنا من أن نتساءل فيما إذا كانت هذه الإدارة قد تناقش أيضاً إن كان المواطنون الذين ارتكبوا جرائم شائنة «يستحقون» الحماية التي تسبغها المواطنة الأمريكية. إن الإرهابيين الذين أرسلوا بالبريد رسائل ملوثة بأبواغ جرثومة الجمرة الخبيثة إلى مكاتب عديدة في مجلس الشيوخ هم، في تقدير مكتب التحقيقات

الفيدرالي، علماء أحياء مجهرية أمريكيون يعملون بصورة فردية. ومع أننا لم نقبض بعد على آلاف من علماء الأحياء المجهرية لاستجوابهم، فإني أتساءل فيما إذا كانت الحكومة ستسوقهم إلى محاكم عسكرية، لأنه إذا كانت هذه الحرب دون حدود وطنية فإن المنطق المذعور للمحاكمات السرية سيتوسع بالتأكيد محلياً بدلاً من أن يتقلص. لقد لاحظ صديق لي ساخراً بأنه إذا كان الدافع لإصدار ذاك الأمر هو ضرورة تنفيذ أحكام إعدام سريعة بحق مرتكبي جرائم القتل الجماعي، فإن هناك عدداً من رؤساء الشركات في صناعة التبغ يجب أن يرتعدوا خوفاً. ويلاحظ صديق آخر يعمل في المسائل المتعلقة بحق الإنجاب بمزيد من التجهم بأن هذا الدافع هو بالذات الذي يستخدمه أولئك الذين يهاجمون ويقتلون أطباء الإجهاض.

يقول مواطن من شاتانوجا لصحيفة **نيويورك تايمز** إن: «هناك مواقف لابد فيها من افتراض الذنب قبل البراءة».[3] ويتصدر مايك ريجان (وهو ابن الرئيس السابق رونالد ريجان) المحافظ الذي يقدم برنامجاً حوارياً، مجموعة افتراض الذنب دون حدود، بالتحذير من أنك قد تظن أن الرجل الذي يسكن بجوارك هو أفضل شخص في العالم وتراه يلعب مع أطفاله في حين أنه قد يكون في الواقع «جزءاً من خلية نائمة تعتزم تفجيرك».[4] ربما كنا ننسى في هذا السياق أن جيه. إدجار هوفر برر تخريب مجهودات مارتن لوثركنج و«المشبوهين الخطرين» في ذلك العهد بوجهات نظر من هذا النوع.

إضافة إلى خلق هذه الحالة من جنون الشك فقد تم الانتقاص من حق توفير دفاع ملائم، وتتضمن السياسات المعلنة لوزير العدل جون آشكروفت السماح للمسؤولين الفيدراليين بحضور اللقاءات بين الإرهابيين المشتبه بهم والمحامين المكلفين بالدفاع عنهم، بل إن المحاكم العسكرية التي أمر بها الرئيس بوش لا تعترف بحق المتهمين في اختيار محاميهم، كما أنها لا تعترف بالحق في محاكمة سريعة ونزيهة وعلنية، وقد تم اعتقال ما يزيد على ألف مهاجر، بينهم 800 لم يُكشف عن هوياتهم أو مكان اعتقالهم أو التهمة الموجهة إليهم. وكما تقول كيت مارتن مديرة مركز دراسات الأمن القومي: «هذا ما يوشك أن يقترب بدرجة مرعبة من ممارسات» اختفاء «الأشخاص في دول أمريكا اللاتينية».[5]

أخيراً، كان هناك قدر ينذر بالشؤم من التقليل المعلن من شأن الحقوق الدستورية ضد تجريم الذات. وتعد النقطة الجوهرية في هذا الحق هي منع لَيْ الأذرع والاستدراج الذي قد يلزم لإرغام شخص ما بصورة مادية على الإدلاء بإفادة ما بينما هو لا يريد ذلك، وربما كان ذلك يعني تقييداً لاستخدام التعذيب ثم صياغته بدهاء كبير.

ورغم أن التعذيب لم يخضع مباشرة بعد لإقرار رسمي فقد اكتسب فجأة شرعية ملحوظة. ويقول المتصلون بالبرامج الإذاعية إننا لا نملك دائماً «ترف مراعاة كل القوانين»، وأن الناس في ضوء الأحداث الأخيرة أصبحوا «أكثر تفهماً» للحاجة إلى بعض القسوة وراء الكواليس. وعلى الرغم من إجماع المعاهدات الدولية على تحريم التعذيب، فإن المرء يسمع أصواتاً من داخل السلطة - مثل روبرت لت، وهو موظف كبير سابق في وزارة العدل - تطرح وجهات نظر مفادها أنه في حين أن التعذيب غير «مسموح» به فربما كان من الممكن اللجوء إليه في «الحالات الطارئة»، شريطة أن يتحمل الشخص الذي يقوم بالتعذيب «العواقب المترتبة على ذلك». ويقترح ألان ديروشويتز، أستاذ القانون في جامعة هارفارد، استخدام «إذن تعذيب» يكون مُحدداً بالحالات التي يكون فيها عامل الزمن جوهرياً.

أما أكثر الأمور إثارة للفزع فهو ما كشفه استفتاء لشبكة سي إن إن بأن 45٪ من الأمريكيين لا يعارضون تعذيب أي شخص إذا كان ذلك سيؤدي إلى توفير معلومات عن الإرهاب، وتبين الأرقام أيضاً أن كثيرين من هؤلاء الأمريكيين أنفسهم يشعرون، فيما يبدو، بأن إجراءات كهذه لن يكون لها تأثير سوى على عدد قليل من أشخاص غير مواطنين، وأن الهدف الحقيقي لهذه الإجراءات سيكون أسامة بن لادن. ويرى صديق بأنه «لابد من القيام بذلك لأنك لا تستطيع سن قانون من أجل شخص واحد فقط».

بيد أن هناك نحو 20 مليون مقيم غير مواطن في الولايات المتحدة الأمريكية، وبموجب بنود أوامر الرئيس بوش فإن هؤلاء جميعاً يعتبرون تحت حكم عسكري. أعتقد أن هذا يتجاوز حدود المعقول رغم أني أسلّم، لأغراض الجدل، بأن رأيي في

الوقت الحاضر يعبر عن صوت الأقلية في الولايات المتحدة الأمريكية. أريد بدلاً من ذلك أن أؤكد قلقي من أن الفارق العملي بين «الأجانب» و«المواطنين» ضئيل جداً، وهو يذوب بسرعة تحت وطأة الاندفاع الغاضب نحو القتل وعدم الاكتراث بحقوق الإنسان.

الواقعية الافتراضية

إذا كان أسامة بن لادن هو الرمز الذي من أجله يجري حرمان غير المواطنين من الحماية الدستورية فإني أعتقد أن أو. جيه. سمبسون قد عاد يطفو على السطح كمبرر للقيام بالشيء نفسه ضد مواطنين معينين. وأسمع دائماً من يقول: «لا نريد أن يدافع جوني كوشران عن أسامة، فسينتهي به الأمر في فلوريدا ليلعب الجولف مع سمبسون».

لقد مثَّلت قضية سمبسون، وهي حكاية عجيبة تماماً من الجشع والاستعراض، فهماً واسع النطاق ومسيَّساً، لسوء الحظ، لنظام العدالة الجنائية؛ فهي تمثل إساءة استخدام الموارد العامة، وعجز هيئة الادعاء، والطبيعة المفترسة لمحامي الدفاع بشكل خاص والمحامين في القضايا بشكل عام، وجبن القضاة، وانحياز المحلَّفين السود. وتبقى القضية درساً كبيراً في الإثارة الكامنة في برامج تلفزيون الواقع. ومن التبعات الناجمة عن المحاكمة، أن اللغة الإنجليزية كسبت تعبيراً قبيحاً جديداً - "اللعب بورقة العنصرية" - استخدم لكبت أي نقاش بنَّاء حول الأعراق أو الحقوق المدنية منذ ذلك الوقت.

وتكمن المشكلة في أن هذا العرض لقضية سمبسون مضلل للغاية، وعودة ظهورها في سياق ما إذا كان ينبغي محاكمة أسامة بن لادن أو «قتله» مسألة خطرة.

لنعد قليلاً إلى الوراء، فعندما تمت تبرئة سمبسون من جريمة قتل رون جولدمان ونيكول براون سمبسون كان السؤال الكبير المطروح هو لماذا ينبغي لهيئة محلفين مشكلة من أصول عرقية متعددة جداً (مما يثير استغرابي أن الناس يصفون هيئة المحلفين تلك

باعتبارها مكونة "كلياً من السود") تبرئته في الوقت الذي كان فيه العالم كله يريد إعدامه؟ معظم الناس يلقون باللوم على ما يفترض أنه غباء المحلفين، ولكنني أعتقد أن تبرئة سمبسون لم تكن لأن محامي الدفاع سحروا ألباب المحلفين - بغض النظر عن عويل وسائل الإعلام على مسرح ألان ديروشويتز وجوني كوشران - بل لأن الشاهد الرئيسي للادعاء وهو الضابط مارك فورهمان كذب على منصة الشهادة، وضُبط وهو يكذب وأدين في نهاية المطاف بحلف يمين كاذبة. هناك قضايا قليلة جداً في الواقع يمكنك فيها إدانة متهم إذا كانت مصداقية شاهد ادعاء رئيسي مهتزة على هذا النحو.

إضافة إلى ذلك فإن الناس الذين يعيشون في منطقة لوس أنجلوس - المنطقة التي جاء منها المحلَّفون بعبارة أخرى - كانوا أكثر وعياً من بقية الشعب الأمريكي بتاريخ دائرة شرطة لوس أنجلوس في إعداد مكائد فاضحة، وخصوصاً تلك التي تنطوي على أبعاد عنصرية، وفضائح الفساد الحالية في فرقة رامبرت التابعة لإدارة شرطة لوس أنجلوس نشأت بالذات نتيجة لمخاوف من هذا النوع: هناك مئات القضايا الجنائية في لوس أنجلوس كان لابد من شطبها في السنوات القليلة الأخيرة بسبب الحماس الزائد لبعض رجال الشرطة لإدانة المتهمين والذي جعلهم يُخفون أدلة مهمة، أو يعتمدون كثيراً على الوشايات المقصود منها مساومة الواشين على نيل أحكام مخففة، أو يكذبون، أو يلفقون المكائد، أو حتى مهاجمة متهمين من الأقليات.

كثير من الناس لا يعرفون حتى اليوم العلاقة بين سلوك هيئة المحلفين في قضية سمبسون وفضيحة رامبرت. ولا أريد أن أقرر إن كان هذا النوع مما يسمى «إبطال شرعية هيئة المحلفين» يرقى أيضاً إلى مرتبة الشك المعقول أم لا؛ إلا أن النقطة الوحيدة التي أؤكدها هي أن الفساد الذي تجري ممارسته، سواء كان في تدني مستوى الأدلة أو الشهود الذين لهم مصالح أو الأساليب المختصرة الأخرى المستخدمة في الإدانة، تسمم ليس فقط قضايا فردية ولكن ثقة الناس ومفهوم العدالة اللذين يعتمد عليهما كل شيء آخر.

عودة بهذا الاستطراد إلى موضوع المحاكم العسكرية، فإن «عدالة الشارع» التي تؤدي إلى تآكل الثقة من هذا النوع هي بالضبط «العلاج» المقترح الآن، بحجة «تجنب» مزيد من المحاكمات على غرار محاكمة سمبسون: الاعتقال لمدة غير محددة في أماكن

سرية، وإدانة غير جماعية، وتنفيذ أحكام الإعدام دون حق الاستئناف، ومخبرين مجهولين يتم إغراؤهم بالحصول على الجنسية الأمريكية بسرعة، وتركيز لا داعي له على الأصول العرقية، وهكذا. هنا تكمن نقطة الالتقاء المقلق بين مصير أولئك الذين يعيشون في «شارع البؤس» والذين يعيشون في «الشارع العربي». إن الناس الذين توضع إلى جانب أسمائهم كلمة «مشبوهون» أو «آخرون» بغض النظر عما إذا كانوا مواطنين أو غير مواطنين يريدون بحق - نعم، بل يستحقون - كلٌ جوني كوشران في العالم يضمن لهم أن على الادعاء الوفاء بعبء الإثبات، بدلاً من مجرد إطلاق الاتهامات جزافاً لأن استفتاء لشبكة سي إن إن يقول إنك فعلت ذلك.

أتساءل أحياناً إن كان قد أصبح من الصعب رؤية دور محامي الدفاع في ثقافتنا؛ إنها وظيفة قديمة وتوشك أن تصبح امتداداً للمتهم؛ «بوق» بالمعنى الحرفي. إنه لمظهر ديمقراطي أن يكون هناك محام يعرف القانون ويستطيع، نظرياً على الأقل، أن يمثل جانب المرء بكفاءة اسمية كالادعاء. صحيح أيضاً، «للأسف»، أن لاشيء من ذلك يجعلنا نشعر بصورة أفضل حول حقيقة أن وضع النجومية والغنى الفاحش وأطقم من المحامين وليس طاقماً واحداً قد تُعد أحياناً نصاً لا يستطيع مقاومته أحد؛ مثل أولئك الأخصائيين الهوليووديين في الدعاية الذين قيل لنا إن الحكومة استأجرتهم.

ماذا عن الاستثناء الذي يثبت القاعدة؟ بقدر ما هو خطأ جسيم اعتبار أن سمبسون يمثل مجموع المواطنين الذين يُنظر إليهم باعتبارهم صوراً لمشبوهين (والذين هم فقراء في أغلبيتهم الساحقة، والمدانون أصلاً على الفور، والذين نادراً ما يستطيعون تحمل تكاليف محام واحد فضلاً عن فريق أحلام من المحامين)، كذلك خطأ التفكير في أن أسامة بن لادن يمثل 20 مليون أجنبي مقيم بصورة مشروعة في الولايات المتحدة الأمريكية والذين، إذا استدعوا للمثول أمام محكمة عسكرية - كبداية فقط - لن يكون لهم حتى الحق في اختيار محاميهم.

وفي الوقت الذي أقرُّ فيه تماماً بمخاطر هذه الحرب الجديدة، فإن من دواعي قلقي أن هذا المسلك في الاستقامة الفطرية التي لا تستند إلى القانون تجري ممارسته في

مجتمعات مقموعة منذ سنوات طويلة. إنها عادة أنتجت التشكيكية الساخرة والاضطرابات وإراقة الدماء. إن الإحساس الملح دائماً بفائدة التعذيب تسبب في فواجع مدنية تتراوح من آبنير لويما - وهو مهاجر من هايتي ضربه شرطيان من مدينة نيويورك وأدخلا في مؤخرته عصاً لأنهما ظنا خطأ أنه شخص كان قد اشترك في مشاجرة في أحد البارات - إلى جاكوبو تيمرمان في الأرجنتين وألكساندر سولشينتسين في الاتحاد السوفيتي: كلهم ضحايا لعنف بدني وإرهاق عقلي، وكلهم أشخاص رفضوا التكلم أو لم يقولوا الكلمات التي أرادها الذين كانوا يحققون معهم، ولكن كان «معروفاً» عنهم أنهم يعرفون شيئاً. في أوقات وأماكن كهذه، كان الدمار عميقاً؛ ولم يكن الناس يعرفون شيئاً، ولهذا فقد كانوا يشكون في كل شيء؛ وحالات الموت لا تحدث أبداً كمصادفات فقط. كل كارثة إنسانية هي حالة غامضة، وحالات الغموض تخلق أشباحاً ونوبات هلوسة واهتياجات، وأخيراً أشكالاً جديدة من الإرهاب.

تكمن المشكلة في هذا النوع من الإجراءات «الوقائية» في أننا لسنا قرّاء عقول. حتى مع استخدام صوديوم البنتاثول، الذي اقترحه البعض مؤخراً، فإننا لا نستطيع معرفة كل ما يفكر به أولئك الذين يرفضون الكلام. ويعد التعذيب والاعترافات «المنتزعة» استثماراً للحق في المعرفة الكلية، وفي اليقين التام مما يبدو «واضحاً». هذا اليقين هو جوهر الاستبداد. وأولئك الذين يبررونه بثقة بالقول مثلاً: «ليس لدي ما أخفيه فلماذا يخفون هم ما لديهم»؟ يتداخلون إلى حد كبير مع الفئة التي لم تكن أبداً هدفاً دائماً للتحقق من الهوية، ولم تتعرض أبداً للتحرش أو الوصم أو التعميم أو الخوف من مجرد مظهرها.

يتسم العقل الإنساني بالابتكار بلا حدود، والناس يتخيلون أعداء بقدر ما يخافون من أعداء حقيقيين. كلنا نعرف قصص الإسقاطات التلميحية والخاطئة التي تنهال على الخادمة المتهمة بسرقة أشياء كانت سيدة البيت قد وضعتها ببساطة في مكان آخر. الآن ونحن في قلب الصدمة والمأساة والخوف، فإن حاسة التوجس فينا تعمل بسرعة مضاعفة. يجب علينا أن نأخذ نفساً جماعياً عميقاً، وأن نكون حذرين من أن نضطهد

أولئك الذين تبدو أوضاعهم مطابقة لمخاوفنا، بدلاً من محاكمة أعدائنا الذين كانوا وسيبقون أذكياء بما يكفي لمواجهة مثل هذه الأشكال من الإجحاف.

دمار إضافي

ينتابني القلق حول هذا الميل إلى خلق أعداء جدد، إضافة إلى أولئك الذين لدينا سبب للخوف منهم. ينتابني القلق لأن الفجيعة المؤلمة قد سمحت لنا من جهة، بالإحساس بأننا قد اتحدنا مع العالم وزالت الحدود كلها احتراماً للألم المشترك والأسس التي يقوم عليها الوجود الإنساني، ولكن وطأة الصدمة قد تعني أحياناً أنك تود لو تؤذي أيَّ شخص في طريقك؛ أي شخص يبدو خالي البال تود لو تحطمه، أي شخص يضحك هو النقيض تماماً. وكل من لـه زوجة أو طفل بحالة صحية سليمة هو عدوك وهو تافه ولا يستحق شيئاً سوى أن يخرس، وكذلك الأمر بالنسبة إلى أي شخص لا يوافق.

عندما عملت مُدَّعية عامة قبل عدة سنين كنت منتبهة جداً لهذا الميل لدى الضحايا، للحاجة الشديدة إلى نفث الغضب على الرب أو أي شخص في الجوار؛ لأن هذا ما يشعر به المفجوع عندما تنطمس القدرة على التقدير السليم. إنك تفقد الكلمات وتريد بالتالي الكتابة عن الجحيم الذي لا تستطيع التحدث عنه. ليس من العدل ألا يعاني بقية العالم كما تعاني أنت.

هذا هو بالضبط السبب في أنه كان لدينا دائماً قواعد في المحاكم حول عبء الإثبات، ومعايير الأدلة، والقدرة على مواجهة ومناقشة الشهود. أما النحيب المثير الحاد للأرامل واليتامى والأبرياء المظلومين، فهي القوى التي حُشدت بواسطتها مجموعات الإعدام دون محاكمة. فكم من جماعة أهلية دفعتها العواطف إلى تجاوز الإجراءات القانونية، وكم من حملة صليبية مقدسة أطلقت. من السهل وقف العمل الشاق للفكر الأخلاقي باسم تحقيق العدالة المطلقة أو حتى الحرية الدائمة عندما تنعدم الرؤية بسبب الفجيعة والحزن. منذ بداية الحياة كان المحرك الأساسي الدائم للثأر للدم الآتي: «إن لم تفعلها أنت فسيفعلها أخوك»، واليوم ثمة تطوير عصري خطر لهذا الهياج: «إذا لم تكونوا معنا فأنتم ضدنا».

يصرخ متصل ببرنامج حواري على التلفزيون: «أعطوا الحكومة صلاحية اغتيال الإرهابيين»، وتقول رسالة إلى المحرر: «أعفونا من سيرك المحاكمات العلنية المطولة».

كنت أميل إلى الاعتقاد دائماً أن أهم عمل يواجه الأمريكيين في مجال حقوق الإنسان سيكون إعادة النظر على مستوى الأمة بعقوبة الإعدام. لم يكن ليخطر لي قط أن بوسعنا أن نلغي بسهولة حتى حق الدعوة للمثول أمام القضاء. إني آمل من صميم قلبي أن نكون أكثر رشداً بحيث لا نطلق العنان لسلطة القتل على أساس «معلومات» سرية ودون تدقيق.

جميل أن نتذكر أن رسالة مارتن لوثر كنج كانت أكثر عمقاً من المضمون الوردي الساذج الذي آلت إليه، فقد أصر على حماية متساوية حتى لأولئك الذين لا يريدون ذلك. وأصر على تطبيق الإجراءات القانونية الصحيحة حتى بالنسبة إلى أولئك الذين لدينا من الأسباب ما يجعلنا نخافهم، وطالب باحترام إنسانية حتى أولئك الذين نحتقرهم. لقد واجهنا جرائم حرب فظيعة في العالم من قبل، وقد وفرت لنا الحرب العالمية الثانية دروساً يجب ألا ننساها ويجب أن تكون محاكم نورمبرج نموذجاً لنا. يجب على الولايات المتحدة الأمريكية إعادة النظر في معارضتها لصلاحيات المحكمة الجنائية الدولية. إن أعظم أعمالنا هي أن تبقى رؤوسنا مرفوعة دائماً عندما تكون قلوبنا محطَّمة، وأفضل مقاومة لنا ضد الإرهاب هو استلهام تلك المبادئ الكفيلة بمنعنا من السقوط في دورات لا نهاية لها من الثأر والانتقام، مع أولئك الذين يتساءلون مثل ميلتون في قصيدة «النصيحة السوداوية» (Stygian Counsel):

تُراه، وبكل تلك الحكمة لديه

سيطلقُ العنان لغضبه

مدفوعاً بالعجز أو الغفلة

فيهبُ لأعدائه رغبتهم، ويُفنيهم في ثورة غضب

مُنقذاً إياهم من عقوبة أبدية . . .

الفصل الحادي والثلاثون

استمرارية السياسة الدولية

كينيث والتز

أسقط الإرهابيون في صباح 11 سبتمبر 2001 برجي مركز التجارة العالمي، رمز الرأسمالية العالمية، ثم ضربوا جزءاً من مبنى البنتاجون، رمز الجبروت العسكري الأمريكي. وقد قوبلت هذه الأعمال الإرهابية التي خطط لها، فيما يبدو أسامة بن لادن ونفذها أعضاء تنظيم القاعدة، بإدانة واسعة النطاق في مختلف أنحاء العالم. ومع ذلك يخطر للمرء أن يتساءل عن مدى عمق وديمومة تأثير هذه الضربة في السياسة الأمريكية وفي السياسة الدولية.

كانت التأثيرات الأولية الكبيرة أكثر وضوحاً في السياسات الأمريكية الداخلية وسياستها الخارجية. فقد تحولت إدارة الرئيس بوش الجديدة فوراً من أحادية صارخة إلى تعددية ملحة. بيد أن المنهج التعددي تم اتباعه فقط لمواجهة متطلبات فورية وملحة؛ فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة إلى الإمكانيات الشُّرطية والاستخبارية لدول أخرى لتعقب الإرهابيين والقبض عليهم. مع ذلك فقد دحض المؤسسة العسكرية الأمريكية العنوان الفرعي لكتاب صدر حديثاً، من تأليف جوزيف إس. ناي، بعنوان: **المفارقة في القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى في العالم التصرف لوحدها** (The Paradox of American Power: Why the World' Superpower Can't Go it . A lone)

لقد نظمت الولايات المتحدة الأمريكية ونفذت الحملة في أفغانستان لوحدها، رافضة بفظاظة عرض رئيس الوزراء البريطاني بلير إرسال قوات بريطانية للمشاركة في القتال. وهناك الكثير من المؤشرات على أن الميول التعددية للولايات المتحدة محددة

للغاية. وبإعلان الرئيس بوش «الحرب ضد الإرهاب» رفع منزلة الإرهابيين إلى مستوى الاحترام الذي يحظى به الجنود، وكاد يكلف القوات الأمريكية بالواجب المستحيل في القضاء على حالة غير محددة. ومع ذلك فقد ادعى الرئيس بوش أن السجناء المعتقلين في جوانتانامو مجرمون وليسوا جنوداً، ولا يحق لهم بالتالي الاستفادة من الحماية التي توفرها معاهدة جنيف. إن المحاولة الأمريكية لوضع قواعد دولية خاصة بها (دون التفكير بمصلحة الأمريكيين الذين يقاتلون في الخارج، والذين قد يتم أسرهم من قبل دول ترفض الاعتراف بهم كجنود) هي مثال صارخ على الأحادية.

لم تغير التحديات الجديدة عادات قديمة، وأريد أن أقدم مثالين آخرين فقط؛ فقد سبق لوزراء خارجية الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي أن وعدوا بإدخال روسيا مباشرة في مشاورات الحلف واقترح اللورد روبرتسون الأمين العام للحلف إعطاء روسيا وضعاً مساوياً لبقية الأعضاء، بما في ذلك حق الفيتو فيما يتعلق بمشكلات الإرهاب والاستقرار الإقليمي.[1] ولكن الحملة الأمريكية في أفغانستان مضت بهدوء، ولم يعد أحد يسمع شيئاً عن أن حلف الناتو قد أصبح مكوناً من 19 عضواً إضافة إلى روسيا (19+1). وعندما اجتمع قادة العالم وهم يرتدون سترات سلالة تانغ في مؤتمر المنتدى الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي الذي عقد في شنجهاي في تشرين الأول/ أكتوبر 2001، أعطى الرئيس بوش الانطباع بأنه سيتفق مع الرئيس بوتين على تفسير لمعاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ البالستية وإجراء تعديلات عليها. ولكن بدلاً من ذلك أعلن بوش تخليه عن المعاهدة وأعطى إنذاراً بانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منها.

كانت المشاورات مع الدول الأخرى في أوائل عهد إدارة بوش تعني أن نبلغهم بما ننوي عمله، ثم ننفذ ما نريد سواء أرادوا ذلك أو لا. لم تتغير هذه الممارسة إلا في أمور محدودة ومحددة. إلا أن بعض التغيرات كانت أكثر بروزاً من غيرها، فقد أبرزت أحداث 11 سبتمبر كولن باول، وزير الخارجية، بشدة بعد أن كان غير منظور تقريباً،

رغم أن المرء يتساءل عن أهمية البروز الدبلوماسي وتأثيره في السياسة. وأصبح الرئيس بوش، الذي كان قد شن حملة ضد ما يسمى بناء الدول، الآن يتبنى ذلك كسياسة أمريكية في أفغانستان، رغم أنه من غير المعروف إن كان سيبدي حماساً لبناء الدول مثل حماسه للقتال. كما غيرت الحرب وضع باكستان من دولة منبوذة تخضع لعقوبات اقتصادية إلى شريك مفضل، إلا أن باكستان كانت طوال الحرب الباردة تتعرض لنوبات متكررة من الاهتمام والإهمال حسب قوة التهديدات المحتملة من جانب الاتحاد السوفيتي آنذاك. ولابد للمرء من أن يتساءل، كما يفعل الباكستانيون، إن كان هذا الوضع سيستمر. ومن جهة أخرى، تقلصت الحريات بالنسبة إلى المواطنين الأمريكيين والمقيمين الأجانب على حد سواء بذريعة محاربة الإرهاب، وهذا وضع يخشى المرء أنه قد يستمر.

وفرت الحرب ضد الإرهابيين غطاء لإدارة الرئيس بوش مكنها من أن تفعل ما تريد على أية حال، فقد حصلت الإدارة من الكونجرس على كل الأموال التي طلبتها من أجل برنامج الدفاع الصاروخي القومي، حيث نسفت أعمال الإرهابيين الاتفاق السابق بين الحزبين حول التخفيضات في ميزانية البرنامج. وألغت الإدارة معاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ البالستية دون ضجة داخلية أو خارجية، وحصلت على زيادات هائلة في الميزانية لنفقات القوات المسلحة، للقتال ضد القوات الهزيلة التي يستطيع الإرهابيون حشدها. وعلى الرغم من أن الإرهابيين قد يكونون مزعجين للغاية، فهم يشكلون بصعوبة تهديداً لنسيج المجتمع أو أمن الدولة.

دفع الإرهابيون الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير سياستها وسلوكها على المدى القصير، ولكن هذه التغييرات سارت في الاتجاه الذي انتهت إليه سياسات سابقة. هل التغييرات في بنية السياسة الدولية وسلوك الشعوب أصبحت الآن أكثر بروزاً؟ يقرأ المرء في صحيفة **نيويورك تايمز** أن «العالم قد تغير، فقد أعطت التطورات التقنية مجموعات صغيرة من الناس قوة تدميرية لم تكن لتتوافر من قبل إلا لحكومات وطنية». [2] ويفترض أن الضعفاء أصبحوا أقوياء، ولكن هل حصل هذا فعلاً؟ والإرهابيون بحسن اختيارهم

لأهدافهم كان بوسعهم غالباً استخدام موارد ضئيلة لإيقاع خسائر كبيرة لا تتناسب مع تلك الموارد. يرى المؤرخ الدبلوماسي جون لويس جاديس أن الأمن القومي قد أصبح «قومياً» فعلاً، حيث أصبحت أرض الوطن تتعرض للخطر مباشرة، ويسمي ذلك «ثورة في التفكير الاستراتيجي».[3] هل أنتجت هجمات الإرهابيين ثورة استراتيجية، أم هل أبقت الظروف الأساسية للسياسة الدولية كما هي إلى حد كبير؟ إن معظم دول العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية في حرب عام 1812، تعرضت أراضيها للخطر أحياناً.

تأثرت السياسة الدولية منذ اختفاء الاتحاد السوفيتي بثلاث حقائق. الحقيقة الأولى هي الاختلال الكبير في توازن القوى في العالم؛ إذ لم يسبق لدولة منذ أيام الإمبراطورية الرومانية أن سيطرت تقريباً على العالم بهذا الشكل. لقد كانت النفقات العسكرية الأمريكية في عام 1997 تزيد على مجموع إنفاق الدول الخمس التي تليها، وعلى إنفاق الدول الثماني التي تليها بحلول عام 2000، وبينما تتسم الميزانيات الدفاعية لمعظم الدول بالاستقرار أو الانخفاض، فإن الميزانية الدفاعية الأمريكية تتصاعد باستمرار. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية متقدمة بدرجات بعيدة في المجالات الاقتصادية والتقنية والعسكرية، ولا تستطيع دولة أخرى أو مجموعة من الدول الأخرى أن تأمل في مطاولتها في تلك المجالات خلال جيل من الزمن.

لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية، بعد دحر الاتحاد السوفيتي، دولة منتصرة لديها حب الانتقام، فواصلت إحكام قبضتها على السياسات الخارجية والعسكرية لأوربا الغربية، وأضافت ثلاثاً من دول الاتحاد السوفيتي القديم إلى جدول تنظيم الأدوار في حلف الناتو معلنة أن مزيداً من الدول ستتبعها. ولم تبد الدول الأعضاء القديمة في الناتو حماساً أو استعداداً لتحمل تكاليف توسعة الحلف، ولكنها مع ذلك قبلت بفتور التوسعية الأمريكية. لقد أصبح بوسع الولايات المتحدة الأمريكية الآن، في حربها ضد الإرهاب، إنشاء قواعد على حدود روسيا الجنوبية وتمديد الطوق حول الصين وروسيا. وقد أعلن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد بأنه إذا اقتضت ضرورة

العمليات العسكرية ضد الإرهاب فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستنتشر في 15 بلداً آخر. وحدد الرئيس بوش في خطابه عن حالة الاتحاد في 29 كانون الثاني/ يناير 2002 ثلاث دول أخرى (العراق وإيران وكوريا الشمالية) كأهداف قادمة للولايات المتحدة الأمريكية، وهدد بالتحرك في أي دولة «تجبن أمام الإرهاب»، وأضاف وهو يؤكد جدية التهديد: «يجب ألا يكون هناك أي شك، إذا لم يتصرفوا فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستتصرف». [4] اليوم أفغانستان والفلبين، وغداً من يدري؟

لا يغير الإرهاب الحقيقة الأساسية الأولى في السياسة الدولية؛ وهي الخلل الكبير في توازن القوى في العالم. وبدلاً من ذلك فإن تأثيرات 11 سبتمبر أدت إلى تعزيز القوة الأمريكية وتوسيع وجودها العسكري في العالم.

أما الحقيقة الأساسية الثانية من حقائق السياسة الدولية، فهي وجود الأسلحة النووية، ومعظمها في ترسانة الولايات المتحدة الأمريكية، وانتشارها في دول جديدة. ومرة أخرى يعمل الإرهاب على تعزيز اتجاهات موجودة أصلاً، فبعد أن اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية مع روسيا على تخفيض ترسانتهما النووية أعلنت في كانون الثاني/ يناير 2002 أنها بدلاً من تفكيك الرؤوس الحربية فإنها ستضعها في المستودعات. ومع أن أحداث 11 سبتمبر أظهرت أن الدفاعات الصاروخية القومية لا علاقة لها بأكثر أساليب الهجمات احتمالاً، فقد استخدمت إدارة بوش الإرهاب كغطاء للتخلي عن معاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ البالستية.

إن أفضل ما يمكن للمرء قوله عن الدفاعات الصاروخية أنها لا تعمل (وإذا عملت فسرعان ما سينطلق سباق هجومي-دفاعي، والعواقب المألوفة المترتبة على ذلك). يمكن التغلب بسهولة على الدفاعات الصاروخية، وفي المجال النووي تعتبر الأسلحة الهجومية أرخص بكثير من الأسلحة الدفاعية. ويمكن للدول الأخرى مضاعفة ما لديها من رؤوس حربية، ويمكن لها خلط الدفاعات بنشر أسلحة وهمية وأشكال مصنوعة من القش، ويمكن لها تفادي الدفاعات بإلقاء الرؤوس الحربية بإحدى الطرق العديدة

الممكنة؛ بالطائرات، وبالسفن، وبصواريخ كروز، وبصواريخ تطلق على مسارات منخفضة. وتعد الدفاعات الصاروخية أكثر الأنظمة الحربية تعقيداً، ولابد للنظام من أن يعمل بدقة تامة تقريباً لمواجهة اختباره الواقعي الأول؛ اختبار مواجهة نيران العدو. وقد تستطيع بعض الرؤوس الحربية تفادي الدفاعات وتصل إلى أهدافها، وذلك أمر معروف للمهاجَم والمهاجم على حد سواء؛ لذا لا يستطيع رئيس دولة الاعتماد على نظام كهذا، وسيكون من الأفضل له أن يتجنب الأعمال التي قد تستفز هجوماً كهذا. إن القيود على السياسة الأمريكية ستكون هي نفسها سواء بوجود دفاعات أو بعدم وجودها.

إن أسوأ ما في موضوع الدفاعات النووية، بالإضافة إلى أنها كالغربال من حيث احتمال تسرب القذائف من خلالها فإن لها تأثيرات مدمرة على الآخرين وعلى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أيضاً. وتفيد التقارير الاستخبارية الأمريكية بأن الدفاعات النووية الأمريكية قد تكون حافزاً للصين لمضاعفة ترسانتها النووية عشر مرات ووضع رؤوس متعددة على صواريخها.[5] وما تبدأ به الصين ستتبعه الهند وباكستان والنتيجة، التي يخشاها الرئيس بوتين، قد تكون «سباق تسلح محموماً وخارجاً عن السيطرة على حدود بلدنا».[6] وستصبح اليابان القلقة أصلاً من القدرات المتزايدة للصين في المجالات الاقتصادية والعسكرية، أكثر قلقاً عندما تتحرك الصين لمقاومة الدفاعات الأمريكية المحتملة. وحيث إن إدارة بوش الجديدة تقوم بتمزيق جوهر الاتفاقيات التي أخضعت الأسلحة النووية لشيء من السيطرة، ولم تقدم بديلاً عنها، فإن الدول الأخرى تحاول جاهدة الاعتناء بنفسها لوحدها. ومن جهة أخرى، تعرف كوريا الشمالية والعراق وإيران أنه يمكن وقف الولايات المتحدة الأمريكية عند حدها فقط من خلال امتلاك قدرة الردع، وتعد أسلحة الدمار الشامل الوسائل الوحيدة التي قد تأمل من خلالها ردع الولايات المتحدة الأمريكية، وليس بوسعها الاعتماد على الأسلحة التقليدية لتحقيق ذلك. لقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية المقدرة النووية لمواجهة القوة التقليدية السوفيتية خلال الحرب الباردة، وقد تستخدم دول

أخرى الأسلحة النووية لمواجهة أسلحتنا. إن نهج الأحادية الأمريكية هو السائد في مسائل الأسلحة النووية، كما في مسائل أخرى، وترفض إدارة بوش المصادقة على معاهدات كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد اقترحتها أصلاً (معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية)، والالتزام بمعاهدات كانت قد صادقت عليها (معاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ البالستية).

لا يغير الإرهابيون الحقيقة القاسية الثانية في السياسة الدولية، وهي أن الأسلحة النووية هي التي تحكم العلاقات العسكرية بين الدول التي تملكها. إضافة إلى ذلك فإن السياسة الأمريكية تحفز الانتشار الرأسي للأسلحة النووية، وتشجع انتشارها من بلد إلى آخر.

أما الحقيقة الأساسية الثالثة من حقائق السياسة الدولية، فهي انتشار الأزمات التي تجتاح العالم، وضلوع الولايات المتحدة الأمريكية في معظمها بشكل مباشر أو غير مباشر: فالأرجنتين تعيش حالة من الفوضى الاقتصادية والسياسية؛ والشيشان تمثل قروحاً في الجسم السياسي الروسي؛ وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وكلاهما مسلح تسليحاً ثقيلاً، تقفان كالعادة على أهبة المواجهة؛ والمشكلة التايوانية تؤثر في كل دولة في المنطقة؛ وتفكّك إندونيسيا، إن حصل، يهدد الاستقرار في جنوب شرق آسيا؛ والنزاع المزمن بين الهند والباكستان حول كشمير يتفاقم بالحرب ضد الإرهاب، والشيء نفسه ينطبق على النزاع الذي لا نهاية له بين فلسطين وإسرائيل. وإذا قررت الولايات المتحدة الأمريكية التدخل عسكرياً في دول أخرى أو توجيه ضربات لها فستنشأ أزمات جديدة تضاف إلى القائمة الطويلة الموجودة أصلاً. إذاً، الإرهابيون لا يغيرون الحقيقة الأساسية الثالثة من حقائق السياسة الدولية، وهي تواصل الأزمات وتراكمها. والواقع أنه بمطاردة الإرهابيين والتهديد بمهاجمة الدول التي تؤويهم، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستضيف أزمات جديدة إلى القائمة الطويلة الموجودة أصلاً.

لم يعطل النشاط الإرهابي المتزايد استمرارية السياسة الدولية، ولكنه كان استجابة للتغيرات التي حدثت خلال العقدين الماضيين. فقبل انهيار الاتحاد السوفيتي ثم غيابه عن المسرح السياسي الدولي، كان بوسع الدول الضعيفة والشعوب الساخطة اللعب بورقة دولة عظمى ضد أخرى. أما الآن فأصبح الضعفاء والساخطون دون نصير، وليس مما يثير الدهشة أن يطلقوا سخطهم باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها سبب أو رمز معاناتهم. وقد دفعت الأحداث الإرهابية في 11 سبتمبر الولايات المتحدة الأمريكية إلى زيادة قواتها العسكرية المتضخمة أصلاً، وإلى نشر نفوذها في مناطق من العالم لم تصل إليها قرون استشعارها بعد.

يسهم الإرهابيون، سواء كان ذلك لحسن الحظ أو لسوئه، في استمرارية السياسة الدولية ويساعدون في تعزيز توجهات قائمة بالفعل. وقد يتساءل المرء عن السبب في أن مسألة الإرهاب لم تغير الحقائق الأساسية في السياسة الدولية؟ السبب هو أن جميع الدول - سواء كانت استبدادية أو ديمقراطية، وتقليدية أو حديثة، ودينية أو علمانية - تخشى من أن تكون هدفاً للإرهاب. وتحرص الحكومات على الاستقرار، وتحرص أكثر من كل شيء على استمرارية أنظمتها، والإرهاب تهديد لاستقرار الدول ولطمأنينة حكامها؛ هذا هو السبب في أنه كان بوسع الرئيس بوش أن يشكل حلفاً واسع النطاق بهذه السهولة.

مع ذلك، ونظراً إلى أن الإرهاب سلاح الضعفاء فإن الإرهابيين لا يشكلون فعلياً تهديداً جدياً لأمن الدول، وليست الدول تبعاً لذلك ملزمة بالتوحد لتغيير ميزان القوى في العالم. ولا تغير الهجمات الإرهابية القاعدتين الأساسيتين للسياسة الدولية أو تغير حالة الأزمات المتكررة. وهذا هو السبب في أنه على الرغم من أن عرض التحالف ضد الإرهاب يبلغ ميلاً، فإن عمقه لا يتجاوز بوصة.

الهوامش

الفصل الأول

1. نقلاً عن:

Paul Reynolds, "Washington Readies for War," in Jenny Baxter and Malcolm Downing (eds) *The Day that Shook the World: Understanding September 11th* (London: BBC Books), 84-98, at 95.

2. نقلاً عن:

Gary Yonge, "The Guardian Profile. Susan Sontag. The Risk taker," *Guardian*, January 19, 2002.

3. خطاب توني بلير أمام مؤتمر حزب العمال. للاطلاع على النص الكامل، انظر:

Guardian Unlimited:<http://politics.guardian.co.uk/labour2001/story/0, 1414, 562006, 00.html>.

4. انظر:

Salman Rushdie, "Yes, This is About Islam", *New York Times*, November 2, 2001.

5. انظر:

Fred Halliday, *Two Hours that Shook the World: September 11*, 2001, *Causes and Consequences* (London: Saqi Books, 2002), 44-45.

6. طُرحت هذه الحجة في:

Ibn Warraq, "Honest Intellectuals Must Shed Their Spiritual Turbans", *Guardian*, November 10, 2001, Review, 12.

7. انظر:

Stephen Chan, "A Left Too Lazy to Look the 'Other' Way", *Times Higher Education Supplement*, December 7, 2001.

8. انظر: Halliday, *Two Hours*, 46

9. انظر:

Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations", *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 3, 22-49; and Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (London: Simon and Schuster, 1998).

10. انظر أيضاً:

Edward W. Said, "The Clash of Ignorance", *The Nation*, October 22, 2001.

11. انظر، على سبيل المثال، مقال رئيسة الفلبين جلوريا أرويو:

Gloria Macapagal Arroyo, "Do Both Things: Root Out Terrorists and Overcome Poverty", *International Herald Tribune*, January 31, 2002.

12. نقلاً عن: *New Statesman*, editorial, November 5, 2001.

13. انظر:

Robert Kaplan, *The Coming Anarchy: Shattering the Dreams of the Post Cold War* (New York: Random House, 2000).

14. انظر:

Ziauddin Sardar, "When the Innocent are Murdered, We All Go into the Dark with Them", *Observer*, September 16, 2001.

15. انظر: Umberto Eco, "The Roots of Conflict," *Guardian*, October 13, 2001.

16. منقولة بتصرف من محاضرة بيل كلنتون:

"The Sturggle for the Soul of the 21st Century", The Dimbleby Lecture, 2001 (December 14).

للاطلاع على النص الكامل، انظر:

<http://www.bbc.co.uk/arts/news_comment/dimbleby/clinton.shtml>.

17. انظر:

Eqbal Ahmed, *Terrorism: Theirs and Ours* (New York: Seven Stories Press, 2001), 53.

18. عبارة «حالة الطوارئ القصوى» لمايكل والزر، انظر كتابه:

Michael Walzer, *Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historic Illustrations* (2nd edn) (New York: HarperCollins, 1992).

19. انظر:

Walter Laqueur, "Left, Right and Beyond: The Changing Face of Terror", in James F. Hoge and Gideon Rose (eds) *How Did This Happen? Terrorism and the New War* (Oxford: PublicAffairs Ltd / Perseus Books, 2001), 75.

20. للاطلاع على تحليل مهم «لنزعة معاداة المسلمين»، انظر: Halliday, *Two Hours*, chapter 4.

21. نقلاً عن:

Simon Reeve, *The New Jackals: Ramzi Yousef, Osama bin Laden and the Future of Terrorism* (London: Andre Deutsch, 1999), 4.

22. كلمات أسامة بن لادن هذه مستمدة من بيان له مرسل بالفاكس بثته قناة الجزيرة، انظر:

"Bin Laden's fax," *Guardian*, September 24, 2001.

ومستمدة كذلك من شريطه المسجل الذي أذيع في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، انظر:

"Bin Laden, in a Taped Speech, Says Attacks in Afghanistan are a War Against Islam", *New York Times*, Novermber 4, 2001.

23. انظر:

Fouad Ajami, "What the Muslim World is Watching", *New York Times*, November 18, 2001.

24. انظر رأي هابرماس عن «أخلاقيات الخطاب» في:

William Outhwaite (ed.) *The Habermas Reader* (Cambridge: Polity Press, 1996), 180 - 195.

25. انظر:

"NATO Says US has Proof Against Bin Laden Group", *New York Times*, October 3, 2001.

26. انظر:

"Get Ready for War, Bush tells America", *Observer*, September 16, 2001.

27. انظر:

Richard Falk, "Defining a Just War," *The Nation*, October 29, 2001, 1 of 6 (web edition).

28. انظر:

Barry Bearak, Eric Schmitt and Craig S. Smith, "Uncertain Toll in the Fog of War: Civilian Deaths in Afghanistan", *New York Times*, February 10, 2002.

29. انظر:

"Founding Statement of al-Qa'ida", in Halliday, *Two Hours*, 218-219.

30. انظر على سبيل المثال، الفصل الذي كتبه ستيفن كراسنر (Stephen Krasner) في:

Michael Cox, Time Dunne and Ken Booth (eds) *Empires, Systems and States: Great Transformations in International Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002).

31. انظر:

David Held, "Violence, Law and Justice in a Global Age", September 14, 2001, <http://www.opendemocracy.net/document_store/Doc648-5.pdf>

32. انظر:

Thomas Homer-Dixon, "The Rise of Complex Terrorism," *Foreign Policy* (web edition), 3-4.

إن كثيراً من الحجج الواردة في النص عن تغير القدرات التدميرية، ووجوه الضعف، مستمدة من هذا المصدر: <http://www.foreignpolicy.com/issue_janfeb_2002/homer-dixon.html>.

33. هذا وصف فريد هاليداي، انظر: *Two Hours*, 42.

34. للاطلاع على تحليل دقيق لهذه العلاقة، انظر:

Peter L. Bergen, *Holy War Inc: Inside the Secret World of Osama bin Laden* (London: Weidenfeld and Nicolson, 2001), chapter 8.

35. انظر: Jonathan Steele, "Fighting the Wrong War," *Guardian*, December 11, 2001.

36. الاقتباسان منقولان عن:

George Monbiot, "America's Pipe Dream", *Guardian*, October 23, 2001, 19.

انقلبت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في عهد كلنتون ضد طالبان خلال الفترة 1997 - 1998.

37. نقلاً عن: Bergen, *Holy War Inc.*, 158.

38. انظر:

Ken Booth and Nicholas J. Wheeler, *The Security Dilemma: Anarchy, Society and Community in World Politics* (Basinstoke: Palgrave, forthcoming).

39. الاقتباس لأيه. بي. بوزمان (A. B. Bozeman)، نقلاً عن:

Philip Allott, "The Future of the Human Past", in Ken Booth (ed.) *Statecraft and Security* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), 335.

40. هذه العبارة مأخوذة من: David Held, "Violence, Law and Justice".

41. انظر: Charles Krauthammer, "America Rules OK", *Guardian*, December 17, 2001.

42. انظر: Faisal Bodie, "Bombing for God", *Guardian*, August 28, 2001.

43. انظر:

Jason Cowley, "Forward, to the Union of Humanity", *New Statesman*, October 15, 2001.

44. للاطلاع على نص خطاب رئيس الوزراء توني بلير، انظر:

<http://politics.guardian.co.uk/labour2001/story/0,1414,562006,00.html>

45. انظر:

Stanley Hoffmann, *Duties Beyond Borders: On the Limits and Possibilities of Ethical International Politics* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1981), 197.

46. انظر:

Glyn Richards, *The Philosophy Of Gandhi* (Richmond: Curzon Press, 1991), 31-32.

الفصل الثاني

1. ظهر هذا المقال لأول مرة تحت عنوان:

"Their Target: The Modern World", December 2001-February 2002, *Newsweek* Special Davos Edition.©2002 Newsweek Inc. All rights reserved. Reprinted by permission.

2. للاطلاع على النص الكامل، انظر:

Francis Fukuyama, *The End History and the Last Man* (London: Penguin, 1993).

3. انظر:

Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (London: Simon and Schuster, 1998).

4. انظر:

Lee Kuan Yew, *From the Third World to First: The Singapore Story* (New York: HarperCollins, 2000).

الفصل الثالث

1. انظر:

President George W. Bush, Address to a Joint Session of Congress and the American People, September 20, 2001, United States Capritol, Washington, D.C.

2. انظر:

Bruce Hoffman, *Inside Terrorism* (New York: Columbia University Press, 1998).

3. انظر:

Magnus Ranstorp, "Interpreting the Broader Context and Meaning of Bin Laden's *Fatwa*", *Studies in Conflict and Terrorism*, vol. 21 (1998).

4. انظر:

Michael R. Gordon, and General Bernard E. Trainor, *The General's War* (Boston, MA: Little, Brown and Co., 1995).

5. انظر:

Benjamin Lambeth, *Nato's Air War for Kosovo* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2001); "The Split-screen war: Kosovo and Changing Concepts of the Use of Force" in Albrecht Schnabel and Ramesh Thakur (eds) *Kosovo and the Challenge of Humanitarian Intervention: Selective Indignation, Collective Action, and International Citizenship* (New York: United Nations University Press, 2000).

6. انظر:

Robert Kagan and William Kristol, "A Winning Strategy: How the Bush Administration Changed Course and Won the War in Afghanistan", *Weekly Standard*, vol. 7, no. 11 (November 26, 2001).

7. انظر: *New York Times*, November 13, 2001.

8. انظر: Interview, *Face the Nation*, November 18, 2001.

9. انظر:

Remarks by the President at the Citadel, Charleston, South Carolina, December 11, 2001.

10. نقلاً عن:

Winston S. Churchill, *The Second World War*, vol. 3, *The Grand Alliance*. 1948-1953 (Boston: Houghton Mifflin; London: Cassell).

كان تشرشل يشير إلى نقطة مماثلة حول الميل إلى الاستهانة بالإرادة الأمريكية على القتال، وإلى أولئك الذين يعتقدون أنه «سيكون بوسعهم العبث عن بعد. إنهم لن يفلحوا؛ ولن يتحملوا إراقة الدماء».

الفصل الرابع

1. للاطلاع على مناقشة ممتازة لنقاط الضعف في التفسير العقلاني للنزاعات العرقية، انظر:

Stuart Kaufman, *Modern Hatreds: The Symbolic Politics of Ethnic War* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2001).

2. للاطلاع على الدليل المقدم من الحكومة البريطانية، انظر:

United Kingdom, Foreign and Commonwealth Office, *Responsibility for the Terrorist Atrocities in the United States, 11 September, 2001*.

<http://www.fco.gov.uk/news/keythemepages.asp>.

3. انظر: Laurie Mylroie, *The War Against America* (London: HarperCollins, 2002).

4. انظر: David Rose, "A Blind Spot Called Iraq", *Observer*, January 13, 2002, 16.

5. استخدمت مع بعض التردد تعبير «خاطف» للإشارة إلى أولئك الذين استولوا على الطائرات التي ارتطمت ببرجي مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاجون وبالأرض في بنسلفانيا. والتعبير مثير للإشكاليات من حيث إنه يشير عادة إلى أشخاص يستولون على طائرات لاستخدامها كأدوات تفاوضية؛ إلا أنه، ولأغراض هذا الفصل فإن كلمة «خاطف» تعطي المجال للتفريق بين الأشخاص الذين استولوا على الطائرات وأولئك الذين خططوا للهجمات الإرهابية. إن استخدام هذا التعبير لا يعني رغبتي في نزع الصفة السياسية عن نشاطاتهم.

6. انظر:

Dan Eggen and Serge Kovaleski, "Bin Laden Aide Implicated", *Washington Post*, October 7, 2001, A01.

7. للاطلاع على مناقشة حول أسامة بن لادن والقاعدة، انظر:

Simon Reeve, *The New Jackals: Ramzi Yousef, Osama bin Laden and the Future of Terrorism* (London: Andre Deutsch, 1999) and Peter Bergen, *Holy War, Inc. Inside the Secret World of Osama bin Laden* (London: Weidenfeld & Nicolson, 2001). See also Stephen Engelberg, "One Man and a Global Web of Violence", *New York Times*, January 14, 2001.
<http://www.nytimes.com/2001/01/14/world/14JIHA.html.>.

8. انظر:

"Text: Bin Laden Discuss Attack on Tape", *Washington Post*, December 13, 2001.
<http://www.washingtonpost.com/wp-srv/nation/specials/attacked/t.../binladentext_1 21301.htm>.

9. نقلاً عن:

Dan Eggen, George Lardner Jnr and Susan Schmidt, "Some Hijackers' Identities Unknown", *Washington Post*, September 20, 2001, A01.

10. انظر: "Text: Bin Laden Discuss Attack on Tape".

11. انظر:

Amy Goldstein, "Hijackers Led by Core Group", *Washington Post*, September 30, 2001, A01.

12. انظر: "Text: Bin Laden Discuss Attack on Tape".

13. نقلاً عن:

Karen De Young and Michael Dobbs, "Bin Laden: Architect of New Global Terrorism", *Washington Post*, September 16, 2001, A08.

14. انظر:

Dan Eggen and Bob Woodward, "FBI Probe of Al Qaeda Implies Wide Presence", *Washington Post*, December 30, 2001, A01.

15. للاطلاع على مقالة ممتازة حول هذه النقطة، انظر:

Fouad Ajami, "The Sentry's Solitude", *Foreign Affairs*, vol. 80, no. 6 (November/December 2001), 2-16.

الفصل الخامس

1. انظر:

Roberta Wohlstetter, *Pearl Harbor: Warning and Decision* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1962), 397.

2. انظر:

Yossef Bodansky, *Bin Laden: The Man Who Declared War on America* (Rocklin, CA: Forum, 1999), 197-198, 308, 312; and Peter L. Bergen, *Holy War, Inc: Inside the Secret World of Osama bin Laden* (London: Weidenfeld and Nicolson, 2001), 131, 177, 252.

3. انظر: Bodansky, *Bin Laden*, 288-289.

4. انظر:

Ian O. Lesser et al., *Countering the New Terrorism* (Santa Monica, CA: RAND Corporation, 1999), chapter 3.

5. انظر:

Matthew L. Wald, "Warnings: Earlier Hijackings Offered Signals That Were Missed", *New York Times*, October 3, 2001.

الفصل السادس

1. يعتمد معظم التحليل الوارد في هذا الفصل على بحث أجري خلال السنوات الثلاث الماضية من قبل مشروع العقوبات المالية الاستهدافية في معهد واتسون للدراسات الدولية في جامعة براون. ورغم أني المسؤول الوحيد عن أي نقص في هذا الفصل، فقد استفدت كثيراً من المناقشات مع زملائي الذي يشكلون بقية فريق البحث، وهم سو إيكيرت وآرون هاليجوا وبيير رومانيوك، والذين أود أن أعرب لهم عن شكري على مساهماتهم العديدة.

2. انظر:

S.J. Kobrin, "Beyond Symmetry: State Sovereignty in a Networked Global Economy", in J. Dunning (ed.) *Governments, Globalization and International Business* (Oxford: Oxford University Press, 1997), 20.

3. هناك جوانب معيارية مهمة لهذه القضية، وخصوصاً حماية الخصوصية الشخصية، ولكن لن يتم التطرق إليها في هذا الفصل.

4. انظر:

W. Wechsler, "Strangling the Hydra: Targeting Al Qaeda's Finances", in James F. Hoge Jnr and Gideon Rose (eds) *How Did this Happen? Terrorism and the New War* (New York: PublicAfairs Publishing, 2001), 130-135.

5. انظر:

Targeted Finanical Sanctions: A Manual for Design and Implementation (Contributions from the Interlaken Process), The Swiss Confederation, in Cooperation with the United Nations Secretariat and the Watson Institute for International Studies, Brown University, 2001.

<http: www//watsoninstitute.org>

6. Ibid., 28-29.

7. انظر:

"Complex Finances Defy Global Policing", *Financial Times* (US edition), February 21, 2002, 5.

الفصل السابع

1. تم نشر نسخة سابقة من هذا البحث في:

Prospect Magazine, December 2001, 38-41< www.prospect-magazine.co,uk>.

2. انظر: Mao Tse-tung, *On Guerrilla Warfare* (New York: Praeger, 1961).

3. انظر: *Economist*, February 2, 2002, 52.

4. انظر:

Lawrence Freedman, "The Revolution in Strategic Affairs", *Adelphi Paper 318*, London, IISS (1998).

5. انظر:

Samuel P. Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1996).

6. انظر:

Bertrand Badie, *The Imported State: The Westernization of Political Order* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2000).

7. انظر:

James Mayall, *World Politics: Progress and Its Limits* (Cambridge: Polity Press, 2000); Nicolas J. Wheeler, *Saving Strangers: Humanitarian Intervention in International Society* (Oxford, Oxford University Press, 2000).

الفصل الثامن

1. تمت كتابة هذا الفصل في آذار/ مارس 2002.

2. State of the Union Address, January, 29, 2002.

الفصل التاسع

1. استخدمت في هذا الفصل أجزاء من نصوص سابقة منشورة على الشبكة:

<www.infopeace.org>, <http://www.ssrc.org/sept11/essays/der-derian.htm> and

<http://muse.jhu.edu/journals/theory-&-event/>

2. انظر:

"*in terrorem*, as awarning, in order to terrify or deter others" (*Oxfort English Dictionary*).

3. انظر:

Walter Benjamin, *A Lyric Poet in the Era of High Capitalism* (London: Verso, 1997).

4. للاطلاع على مناقشة سابقة للعوائق الأيديولوجية والمعرفية والوجودية التي تواجه أي تحقيق في الإرهـاب، انظر مقالتي:

"The Terrorist Discourse: Signs, States, and Systems of Global Political Violence", *Antidiplomacy: Spies, Terror, Speed and War* (Cambridge, MA, and Oxford: Balckwell, 1992), 92-126.

5. انظر:

Michael Ignatieff, "It's War-But it Doesn't Have to be Dirty", *Guardian*, October 1, 2001.

6. انظر: George Will, "On the Health of the State", *Newsweek*, October 1, 2001, 70.

7. انظر:

Edward Rothstein, "Attacks on US Challenge the Perspectives of Postmodern True Believers", *New York Times*, September 22, 2001, A17.

8. انظر: Mark Edington, *New York Times*, March 2, 1993.

9. انظر: *Newsweek*, March 8, 1993, 22.

10. انظر: *Sunday Times*, February 28, 1993, 10.

11. انظر: <http://www.fbi.gov./mostwant/terrorist/fugitives.htm>.

12. انظر:

<http://abcnews.go.com/sections/us/DailyNews/STRIKE_Casualities.html> and *New York Times*, February 9, 2002, A7.

13. للمقارنة، كان هناك 35 من أصل 148 جندياً قتلوا في حرب الخليج الثانية أصيبوا بنيران أمريكية، من بينهم 11 قتلوا بضربات جوية أمريكية غير مقصودة؛ ومن بين 467 جريحاً أمريكياً أصيب 72 منهم بنيران صديقة.

14. انظر: <http://www.media-alliance.org./mediafile/20-5/dossier/herold12-6html>.

وحول صعوبة تقدير الخسائر المدنية في أفغانستان، راجع:

<http://www.washingtonpost.com/ac2/wp-dyn?pagename=article&node=&contentl5 9457-2002jan3>and<http://arizonarepublic.com/news/articles/0125attacks-civilian25. html>.

قدر مشروع البدائل الدفاعية مؤخراً الخسائر المدنية الأفغانية، وباستخدام مصادر إعلامية بصورة أساسية، بين 1000 و1300 قتيل، راجع:

"Uncertain Toll in the Fog of War: Civilian Deaths in Afghanistan", *New York Times*, February 10, 2002, A1.

15. انظر:

Jean Baudrillard, *Simulacra and Simulation*, trans. Sheila Glaser (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1994), 159.

16. انظر: *ABC Sunday News*, September 30, 2001.

17. راجع: <http://www.defencelink.mil/news/sep2001/t09252001-t0925sd.html>.

18. راجع:

<http://www.washingtonpost.com/wp-srv/nation/specials/attacked/transcripts/bushtex t-092601.html>.

19. انظر:

New York Times, September 22, 2001(<http://query.nytimes.com/search/abstract?res =FAO91FF6355FOC718EDDA0089404482>).

20. راجع: <http://www.whitehouse.gov/news/release/2001/10/20011007-8.html>.

21. راجع: <http://www.cnn.com/2002/US/01/31/gen.binladen.interview/index.html>.

22. راجع:

<http://www.eff.org/privacy/Survillance/Terrorism_millitias/20011025-hr3162_usa_ patriot_bill.html>.

23. في مقابلة على شريط فيديو مع أسامة بن لادن على قناة الجزيرة (والتي لم تبثها القناة، ولكن عرض جزء منها في 31 كانون الثاني/ يناير 2002 على شبكة سي إن إن) أظهر أسامة بن لادن اهتمامه بتقنية المعلومات، فيما كان يسخر من «طلب» البيت الأبيض من شبكات التلفزيون الأمريكية عدم بث بياناته، بالقول: «أثاروا مزاعم يكتنفها الكثير من الضجيج: قالوا بأن رسائل

أسامة تحوي شفرة إلى الإرهابيين، كما لو كنا نعيش في عصر البريد بالحمام الزاجل عندما لم يكن هناك لا هواتف ولا مسافرون ولا إنترنت ولا بريد عادي ولا بريد سريع ولا بريد إلكتروني»، انظر: <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A5371-2002Jan31html>.

24. انظر:

Washington Post, September 26, 2001<http://www.variety.com/index.asp?layout=story&articleid=VR1117854476&categoryid=10&query=H%27wood+enliststin+in+war>.

25. تَنصُّل: وفرتُ المعلومات لهم، راجع: <http://www.msnbc.com/news/642434.asp>.

26. انظر مقالي:

"Virtuous War Goes to Hollywood", *Virtuous War: Mapping the Military-Industrial-Media-Entertainment Network* (Boulder, CO, and Oxford: Westview Press/Perseus, 2001), 153-178.

27. راجع:

<http://www.variety.com/index.asp?layout=story&articleid=VR1117853841&categoyid=10&query=Institute+for+Creative+Tecgnology>.

28. انظر كتابي: *Virtuous War*, 123-151.

29. انظر: <http://www.defencelink.mil/news/Dec2001/b2132001_bt630-01html>.

30. انظر:

Paul Virilio, *The Information Bomb*, trans. Chris Turner (London and New York: Verso, 2000), 132.

31. انظر:

C. Wright Mills, *The Power Elite* (New York: Oxford University Press, 1957), 314-315.

الفصل العاشر

1. تتضمن مواقع الإنترنت التالية نصوص معظم المعاهدات الدولية:

<http://untreaty.un.org/>; <http://fletcher.tufts.edu/multilaterals.html>.

2. انظر:

George Shultz, "Low-Intensity Warfare: The Challenge of Ambiguity", Address to the National Defense University, Washington, DC, January 15, 1986, reproduced in (1986) 25 *International Legal Materials* 204 at 206.

3. لمزيد من المعلومات حول التاريخ الجيوسياسي للقانون الدولي، انظر:

Wilhelm Grewe, *The Epochs of International Law* (Berlin: Walter de Gruyter, 2000).

4. لتحليل أكثر تفصيلاً راجع:

Michael Byers, "Terrorism, the Use of Force and International Law after 11 September", *International & Comparative Law Quarterly*, vol. 51 (2002).

5. للاطلاع على نص قرارات مجلس الأمن، انظر: <http://www.un.org/documents/>.

6. لتحليل أكثر تفصيلاً، راجع:

Christine Gray, *International Law and the Use of Force* (Oxford: Oxford University Press, 2000), 111-115.

7. راجع: <http://www.un.int/usa/s-2001-946.htm>.

8. راجع بشكل عام:

William Schaba, *An Introduction to the International Criminal Court* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001).

الفصل الحادي عشر

1. انظر: *New York Times*, October 18, 1985.

2. انظر:

US Army Operational Concept for Terrorism Counteraction (TRADOC Pamphlet No. 525-37, 1984).

3. انظر:

General Assembly Resolution 40/16, December 9, 1985; Resolution 42/159, December 7, 1986.

4. انظر كتابي: *Necessary Illusions* (Boston, MA: South End Press, 1989), chapter 4؛ وكذلك مقالتي:

"International Terrorism: Image and Reality" in Alex George (ed.) *Western State Terrorism* (Cambridge: Polity Press/Blackwell, 1991).

5. انظر:

George Shultz, "Terrorism: The Challenge to the Democracies" (State Department, Current Policy no. 589, June 24, 1984); "Terrorism and the Modern World" (State Department, Current Policy no. 629, October 25, 1984).

للاطلاع على شهادة جورج شولتز أمام الكونجرس عامي 1983 و1986، وكانت الأخيرة جزءاً من حملة كبرى لكسب مزيد من التمويل للكونترا، انظر:

Jack Spence, "The US Media: Covering (Over) Nicaragua" and Eldon Kenworthy, "Selling the Policy" in Thomas Walker (ed.) *Reagan versus the Sandinistas* (Boulder, CO, and London: Westview Press, 1987).

6. انظر:

George Shultz, "Moral Principles and Strategic Interests" (State Department, Current Policy no. 820, April 14, 1986).

7. انظر:

***New York Times*, October 17, 18, 1985; Amnon Kapeliouk, *Yediot Ahronot*, Novemeber 15, 1985; *Los Angeles Times*, October 3, 1985; Geoffrey Jansen, *Middle East International*, October 11, 1985; Bernard Gwertzman, *New York Times*, October 2,7, 1985.**

8. انظر:

Nora Boustany, *Washington Post Weekly*, March 14, 1988; Bob Woodward, *Veil* (New York: Simon & Schuster, 1987), 396f.

9. انظر: ***Guardian*, March 6, 1985**. وللاطلاع على التفاصيل والمصادر، انظر مقالتي:

"Middle East Terrorism and American Ideological System", in *Pirates and Emperors* (New York: Claremont, 1986; Montreal: Black Rose, 1988), reprinted in Edward Said and Christopher Hitchens (eds) *Blaming Victims* (London: Verso, 1988).

10. للاطلاع على التفاصيل، انظر كتابي:

***Culture of Terrorism* (Boston, MA: South End Press, 1988), 77f.**

11. انظر:

Abraham Sofaer, *The United States and the World Court* (State Department, Current Policy no. 769, December 1985).

12. انظر:

Juan Hernandez Pico, *Envio* (Managua: Universidad Centroamericana, March 1994).

13. انظر: ***Envio*, October 2001**. وللاطلاع على مراجعة رصينة للعواقب، انظر:

Thomas Walker and Ariel Armony (eds) *Repression, Resistance, and Democratic Transition in Central America* (Wilmington, NC: Scholarly Resources, 2000).

14. انظر:

Envio, October 2001; Panamanian journalist Ricardo Stevens, NACLA *Report on the Americas*, November/December 2001.

15. انظر:

Patrick Tyler and Elisabeth Bumiller, *New York Times*, October 12, 2001, 1; Michael Gordeon, *New York Times*, October 28, 2001, 1.

16. انظر: *Jerusalem Post*, August 16, 1981.

17. للاطلاع على مراجعة موسعة، انظر كتابيّ:

Necessary Illusions; Deterring Democracy (London: Verso, 1991), (Nicaragua); *Year 501* (Boston, MA: South End Press, 1993), (Indonesia).

18. انظر: Elisabeth Bumiller and Elizabeth Becker, *New York Times*, October 17, 2001.

19. انظر:

Foreign Affairs, January/February 2002; Tania Branigan, *Guardian*, October 31, 2001.

20. للاطلاع على عينة، انظر: George, *Western State Terrorism*.

21. انظر:

Foreign Relations of the United States, 1961-1963, vol. XII, American Republics, 13f, 33.

الفصل الثاني عشر

1. الكاتب مدين بالشكر لكل من تيم ديون، وبيتر كاتزنستاين، ونانيريل كيوهان وجوزيف إس. ناي لملاحظاتهم التي أبدوها على نسخة سابقة من هذا الفصل.

2. تم إيداع ثماني اتفاقيات أخرى تتعلق بالإرهاب لدى منظمات دولية أخرى، تتعلق إحداها بتأثير المتفجرات البلاستيكية، والسبع الأخرى تعالج موضوع العنف داخل الطائرات والسفن أو ضدها، أو ضد منصات النفط. كما أن لدى الأمم المتحدة قائمة بسبع اتفاقيات إقليمية حول الإرهاب، راجع موقع الأمم المتحدة على الشبكة:

<http://untreaty/un.org/English/Terrorism.asp>(visited January 17, 2002).

3. انظر:

Alex P. Schmid, "The Response Problem as a Definition Problem", in Alex P. Schmid and Ronald D. Crelinsten (eds) *Western Responses to Terrorism* (London: Frank Cass, 1993), 8.

4. انظر:

Joseph S. Nye Jnr, *The Paradox of American Power: Why the World's Only Superpower Can't Go It Alone* (New York: Oxford University Press, 2002).

5. انظر:

President George W. Bush, Address Before Congress, September 20, 2001. *New York Times*, September 21, B4.

6. انظر:

Inis L. Claude, *The Changing United Nations* (New York: Random House, 1967).

7. انظر: *Financial Times*, January 15, 2002, 5.

8. نقلاً عن ستيفن كوهين، الذي يعمل في معهد بروكنجز، انظر: *Financial Times*, January 14, 2002, 3.

9. يمكن المجادلة بأن الإرهاب كان في صلب استراتيجية المجموعات الفلسطينية المسلحة، بما في ذلك حركتا فتح وحماس، ولكن ليس بالنسبة إلى إسرائيل: بحيث إنه حتى لو لجأت إسرائيل إلى الإرهاب أحياناً فإنها لم تعتمد عليه. إلا أن أعمال رئيس الوزراء الحالي أرئيل شارون تخفف إلى حد ما من دفاع كهذا عن سياسة إسرائيل، على الأقل خلال الفترات التي شغل فيها منصباً رسمياً. وقد أدانته لجنة تقصي حقائق بـ«المسؤولية غير المباشرة» عن مذابح قام بها عملاء لإسرائيل وقُتل فيها مئات من الفلسطينيين في مخيمات للاجئين الفلسطينيين في لبنان عام 1982، عندما كان وزيراً للدفاع. ومنذ تولى شارون رئاسة الوزراء عام 2001 قامت إسرائيل باغتيال عدد من المدنيين الفلسطينيين على أساس أنهم خططوا أو نفذوا أعمالاً إرهابية. وأعرب شارن مؤخراً عن أسفه بأن إسرائيل لم تقم بـ«تصفية» ياسر عرفات عام 1982، انظر:

New York Times, February 1, 2002, A1.

10. *New York Times*, January 14, 2002, A8.

11. للاطلاع على مراجعة موجزة، انظر:

Margaret E. Keck and Kathryn Sikkink, *Activists Beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998).

12. تمت الإشارة مؤخراً إلى المقارنة بين «عبء الرجل الأبيض» في دوره الإمبريالي والجهود الحالية في «بناء الدول» المصحوبة بافتراضات عن التفوق الثقافي الغربي. انظر:

"Kipling Knew what the US may now Learn", *New York Times*, January 26, 2002, A17.

13. انظر:

Robert C. Ritchie, *Captain Kidd and the War Against the Pirates* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1986), chapter 2.

14. انظر:

Janice E. Thomson, *Mercenaries, Pirates and Sovereigns* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994), 117-18.

هذه دراسة قيمة يستمد منها هذا الجزء الكثير من عناصر المناقشة التي يثيرها.

15. انظر: Ritchie, *Captain Kidd*, 123.

الفصل الثالث عشر

1. انظر:

Ashton B. Carter, "The Architecture of Government in the Face of Terrorism", in *International Security*, vol. 26, no. 3 (Winter 2001/2002), 5.

2. للاطلاع على تحليل واسع لتأثيرات 11 سبتمبر على السياسة الدولية، راجع:

"September 11- and After," *International Relations*, vol. 16, no. 2 (Summer 2002).

وانظر أيضاً الكتابين اللذين كانا الأسرع مبيعاً:

Fred Halliday, *Two Hours that Shook the World* (London: Saqi Books, 2001), and Strobe Talbott and Nayan Chanda (eds) *The Age of Terror and the World After September 11th* (Oxford: Perseus Books, 2002).

3. انظر:

Adam Garfinkle, "September 11: Before and After", *Foreign Policy Research Institute*, vol. 9, no. 8.

4. للاطلاع على وجهة نظر متشككة حول الأهمية التاريخية لأحداث 11 سبتمبر، راجع:

Chris Brown, "The 'Fall of The Towers' and International Order", *International Relations*, vol. 16, no. 2 (Summer 2002).

5. انظر:

Peter Beaumont and Ed Vulliamy, "Focus- American Power: Armed to the Teeth", *Observer*, February 10, 2002.

6. انظر: *Financial Times* series, February 18-22, 2002.

7. انظر: Paul Kennedy, "The Eagle Has Landed", *Financial Times*, February 2-3, 2002.

8. انظر:

Margaret Thatcher, "Go Ahead and Make the World a Safer Place", *International Herald Tribune*, February 12, 2002.

9. أتناول هذه النقطة بالنقاش في مقالتيّ:

"Whatever Happened to American Decline? International Relations and the New United States Hegemony," *New Political Economy*, vol. 6, no. 3 (2001), 311-340, and "September 11th - Or Will the Twenty First Century be American Too?", *International Studies Perspective*, no. 3 (2002), 53-70.

10. انظر:

"Muslims are Strongly at Odds with the US, Survey Shows", *Financial Times*, February 27, 2002

11. انظر: *Financial Times*, September 12, 2001.

12. انظر:

"Three Central Asian Nations Seem Open to US Military", *Wall Street Journal Europe*, September 21-22, 2001.

13. انظر:

Richard Butler, "Russia and the US Can Both Win the New Oil Game", *International Herald Tribune*, January 19-20, 2002.

14. انظر:

Anatol Lieven, "Fighting Terrorism: Lessons from the Cold War", *Policy Brief*, no. 7 (October 2001), Carnegie Endowment for International Peace, and Walter A. McDougall, 'Cold War II', *Orbis*, December 2001.

15. انظر: Kennedy, "The Eagle Has Landed".

16. كما يعبر عن ذلك دان بلش من المعهد الملكي للقوات المسلحة، بالقول: «ينبغي مقارنة الزيادة الحالية في الإنفاق العسكري الأمريكي بالقرار الذي اتخذ في الحرب العالمية الأولى القاضي

بإصدار أوامر بتوفير المزيد من الفرسان بعدما قضت المدافع الرشاشة على الموجة الأولى منهم».
(نقلاً عن: *Observer*, February 10, 2002).

17. انظر:

Irene Khan, "Curtailing Freedom", *The World Today*, vol. 58, no. 2 (February 14, 2002), 7-8.

18. نقلاً عن: *Observer*, February 10, 2002.

19. انظر:

Aryeh Neier, "The Military Tribunals on Trial", *New York Review of Books*, February 14, 2002, 11-15.

20. انظر:

Brian Knowlton, "On US Campuses, Intolerance Grows", *International Herald Tribune*, February 12, 2002.

21. انظر:

Hans von Sponeck and Dennis Halliday, "The Hostage Nation", *Guardian*, November 29, 2001; Evan Thomas, "Chemistry in War Cabinet", *Newsweek*, January 28, 2002.

22. انظر:

Julian Borger and Ewen MacAskill, "US Targets Saddam", *Guardian*, February 14, 2002.

23. انظر:

Paul Rogers, "Right for America, Right for the World", *The World Today*, vol. 58, no. 2 (February 2), 13-15.

24. نقلاً عن: *Observer*, February 10, 2002.

25. راجع على نحو خاص هجوم كريس باتن على ما سماه «الغريزة» التي تدفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى خوض الحرب وحدها، في: *Financial Times*, February 15, 2002.

الفصل الرابع عشر

1. تستند مادة هذا الفصل إلى ورقة كنت قد قدمتها في مؤتمر دولي حول الاتجاهات العالمية وحقوق الإنسان؛ قبل 11 سبتمبر وبعده، والذي نظمه المجلس الدولي لسياسة حقوق الإنسان في جنيف خلال الفترة 10ـ12 كانون الثاني/ يناير 2002.

2. الكيا الهراسي، **أحكام القرآن**، المجلد 1 (بيروت: المكتبة العلمية، 1983)، ص78_89.

3. انظر:

Samuel Huntington, *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1996).

4. انظر:

Wilfred Madelung, *The Succession of Muhammad: A Study of the Early* Caliphate (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), chapter 4.

5. انظر:

Abdullahi Ahmed An-Na'im, "Islamic Ambivalence to Political Viloence: Islamic Law and International Terrorism", *German Yearbook of International Law*, vol. 31 (1988), 307-336.

6. انظر:

Muhammad Hamidullah, *The Muslim Conduct of State* (Lahore: Sh. M. Ashraf, 1966), 305-309.

7. انظر:

Abdullahi Ahmed An-Na'im, *Toward an Islamic Reformation* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1990).

8. انظر:

Khaled Abou El Fadl, *Rebellion and Violence in Islamic Law* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), 337-342.

9. انظر:

Aryeh Neier, "The Military Tribunals on Trial", *New York Review of Books*, vol. XLIX, no. 2 (February 14, 2001), 11-15.

الفصل الخامس عشر

1. يعرب الكاتب عن شكره للمعهد الأمريكي للسلام، جزاء دعمه له.

2. انظر:

Lawrence Freedman and Efraim Karsh, *The Gulf Conflict, 1990-1991: Diplomacy and War in the New World Order* (London: Faber and Faber, 1993), 101-102.

3. انظر:

Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (New York: W.W. Norton, 2000).

4. انظر:

Avi Shlaim, *War and Peace in the Middle East: A Concise History* (New York: Penguin Books, 1995), 120-122.

5. انظر:

Benjamin Netanyahu, *Fighting Terrorism* (New York: Farrar Strauss Giroux, 1995), 102-105.

6. انظر:

Robert Malley and Hussein Agha, "Camp David: The Tragedy of Errors", *New York Review of Books*, August 9, 2001.

7. انظر:

Bernard Wasserstein, *Divided Jerusalem: The Struggle for the Holy City* (London: Profile Books, 2001), 347-349.

8. انظر:

Akiva Eldar, "The Peace that Nearly Was at Taba", *Ha'aretz*, February 15, 2002.

الفصل السادس عشر

1. انظر:

William Maley, "Introduction: Interpreting the Taliban", in William Maley (ed.) *Fundamentalism Reborn? Afghanistan and the Taliban* (New York: New York University Press, 1998), 1-28; Ahmed Rashid, *Taliban: Militant Islam, Oil and Fundamentalism in Central Asia* (New Haven: Yale University Press, 2000).

2. انظر:

William Maley, *The Afghanistan Wars* (London and New York: Palgrave, 2002), chapter 8.

3. انظر:

Marina Ottaway and Anatol Lieven, *Rebuilding Afghanisatn: Fantasy versus Reality* (Washington, DC: Policy Brief, Carnegie Endowment for International Peace, January 2002).

4. انظر:

Jeff Fischer, *Post-Conflict Peace Operations and Governance in Afghanistan: A Strategy for Peace and Political Intervention* (Washington, DC: International Foundation for Election Systems, 2001).

5. انظر:

Caroline A. Hartzell, "Explaining the Stability of Negotiated Settlements to Intrastate Wars", *Journal of Conflict Resolution*, vol. 43, no. 1 (1999), 3-22.

6. انظر:

Afghanistan: Preliminary Needs Assessment for Recovery and Reconstruction (Manila, New York and Washington, DC: Asian Development Bank, UNDP and World Bank, January 2002), 47.

7. انظر:

William Maley, "Reconstructing Afghanistan: Opportunities and Challenges", in Geoff Harris (ed.) *Recovery from Armed Conflit in Developing Countries: An Economic and Political Analysis* (London and New York: Routledge, 1999), 225-227, at 234-236.

8. انظر:

Barnett R. Rubin, "The Political Economy of War and Peace in Afghanistan", *World Development*, vol. 28, no. 10 (2000), 1789-1803.

9. انظر:

Amartya Sen, *Development as Freedom* (New York: Anchor Books, 1999), 189-203.

10. انظر:

William Maley, *The Foreign Policy of Taliban* (New York: Council on Foreign Relations, 2000), 18-21; Rosemarie Skaine, *The Women of Afghanistan under the Taliban* (London: McFarland & Co, 2002).

11. انظر:

Astri Suhrke, Arne Strand and Kristian Berg Harpviken, *Peace-building Strategies for Afghanistan*. Part 1: *Lessons from Past Experiences in Afghanistan* (Bergen: Chr. Michelson Institute, 14 January 2002), 22.

12. انظر:

William Maley, "Talibanisation and Pakistan", in Denise Groves (ed.) *Talibanisation: Extremism and Regional Instability in South and Central Asia* (Berlin: Conflict Prevention Network, Stiftung Wissenschaft und Politik, 2001), 53-74.

الفصل السابع عشر

1. انظر:

Samuel P. Huntington, "The Age of Muslim Wars", *Newsweek*, Special Davos Edition, December 2001-February 2002, 13.

2. انظر:

Amitav Acharya, "Clash of Civilizations? No, of National Interests and Principles", *International Herald Tribune*, January 10, 2002, 6.

3. انظر: Robyn Lim, "Calmer Seas in Asia", *Wall Street Journal*, December 19, 2001.

4. انظر:

Neil MacFarquhar, "In Cairo, Father Defends Son as Too 'Decent' to be Hijacker", *International Herald Tribune*, September 20, 2001, 3.

5. انظر:

Ellen Amster, "The Attacks Were a Bid for Power in the Arab World", *International Herald Tribune*, September 18, 2001, 10.

6. انظر:

Anwar Ibrahim, "Growth of Democracy is the Answer to Terrorism", *International Herald Tribune*, October 11, 2001.

7. انظر:

Farish Noor, "Who Elected You, Mr. Osama?", *Malaysiakini.com*, October 10, 2001, <http://www.worldpress.org/asia/1201malaysiakini.com>, 4.

8. انظر:

Shaha Aliriza and Laila Hamad, "A Time to Help Mideast Democrats", *International Herald Tribune*, October 20-21, 2001, 6.

9. انظر:

Surin Pitswuan, "Islam in Southeast Asia: A Personal Viewpoint", *The Nation*, September 22, 2001.

10. انظر:

Thomas Homer-Dixon, "The Rise of Complex Terrorism", *Foreign Policy*, January 2002.

11. Irman Lanti, Personal Communication, January 31, 2002.

12. انظر:

"Shanghai Forum Ready to Fight Terrorism, Separatism and Extremism", *Pravda* (online English edition), May 15, 2001, <http://english.pravda.ru/world/2001/06/15/7789.html>.

13. انظر:

"The Home Front: Security and Liberty", Editorial, *New York Times*, September 23, 2001, 16.

14. انظر: *The Straits Times*, November 5, 2001.

15. انظر:

David Ignatius, "Pervasive Sensors Can Net Bin Laden", *International Herald Tribune*, November 12, 2001, 8.

16. Ibid.

الفصل الثامن عشر

1. انظر:

Testimony of Ambassador Michael A. Sheehan, Coordinator for Counter Terrorism, US State Department before House International Relations Committee, July 12, 2000.

2. لتحليل دقيق للمشاعر المناوئة للغرب التي تجيش في سائر أنحاء الشرق، انظر:

Ian Buruma and Avishai Margalit, "Occidentalism", *New York Review of Books*, January 17, 2002.

3. للاطلاع على تفاصيل كاملة عن التحالف الأمريكي مع الجماعات الإسلامية المقاتلة في أفغانستان، انظر:

John Cooley, *Unholy Wars: Afghanistan, America and International Terrorism* (2nd edn) (New Delhi: Penguin Books, 2001).

4. تعبير يستخدم في وصف الجماعات الإسلامية المسلحة. إن كلمة «الجهاد» غالباً ما تترجم بشكل فضفاض إلى «الحرب المقدسة»، ويمكن ترجمتها على نحو أكثر دقة إلى «الكفاح القويم» الذي يكلف كل أتباع العقيدة الإسلامية بالانخراط فيه في حياتهم. وأصبح «الجهاد» في أفغانستان في ثمانينيات القرن العشرين صرخة الحرب ضد الاحتلال السوفيتي؛ أما الآن فقد أخذت الجماعات الإسلامية المتطرفة تفسره كحرب ضد الهيمنة الغربية وكحملة تطهير للعالم الإسلامي نفسه.

5. انظر:

Highlights of General Musharraf's TV address to Pakistan, BBC News online, January 12, 2002, 18:25 GMT.

6. أكد رئيس الوزراء الهندي أتال بيهاري فاجبايي في مقالات نشرت في الصحف، في مطلع عامي 2001 و2002، رغبته في «الخروج عن المألوف» في سبيل إيجاد حل لمسألة كشمير مع باكستان وتصميم «بناء مستقبلي للسلام والرخاء في سائر أنحاء منطقة جنوب آسيا»، انظر:

Atal Behari Vajpayee, "My Musings from Kumarakom-I: Time to Resolve Problems from the Past", *The Hindu*, January 2, 2001; "We Shall Triumph Against Terrorism", *The Hindu*, January 1, 2002.

7. انظر:

President George W. Bush Jnr, State of th Union Address, January 29, 2002.

الفصل التاسع عشر

1. نقلاً عن:

Sean Anderson and Stephen Sloan, *Historical Dictionary of Terrorism* (Metuchen, NJ, and London: The Scarecrow Press, 1995).

ويشمل الكتاب مناقشة مفيدة عن الإرهاب فيما يتعلق بالمفهوم والتعريف.

2. Ibid.

3. انظر: David Rind, "Drying Out the Tropics", *New Scientist*, May 6, 1995.

4. للاطلاع على تحليل لاستخدام الاستهداف الاقتصادي من قبل مجموعات شبه عسكرية، انظر:

Paul Rogers, "Political Violence and Economic Targeting–Aspects of the Provisional IRA Strategy, 1992-97," *Civil Wars*, vol. 3, no. 4 (2000), 1-30.

5. انظر:

Edwin Brooks, "The Implications of Ecological Limits to Growth in Terms of Expectations and Aspirations in Developed and Less Developed Countries", in Anthony Vann and Paul Rogers (eds) *Human Ecology and World Development* (London and New York: Plenum Press, 1976).

"Statement by James Wolsey of Senate Hearing S, Februery 1993.

6. Statement by James Wolsey at Senate Mearings, February 1993.

7. راجع المشروع المتعلق بالقرن الأمريكي الجديد، وهي مجموعة مصالح تحث على سياسة خارجية نشيطة للولايات المتحدة الأمريكية، ومن مؤيديها نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع رامسفيلد:

<www.geocities/newamericancentury/>.

8. انظر:

Charles Krauthammer, "The Bush Doctrine: ABM, Kyoto and New American Unilateralism", *Weekly Standard*, June 4, 2001, Washington, DC.

9. هذه وجهة نظر مساعد المدير بالوكالة لدائرة مكافحة الإرهاب في مكتب التحقيقات الفيدرالي، انظر:

Walter Pincus, "Al Qaeda to Survive bin Laden", *Washington Post*, December 19, 2001.

10. انظر:

Walden Bello, "Endless War", *Focus on the Global South*, Manila, September 2001.

هذا المقال، بالإضافة إلى مقالات أخرى، يوجد على الموقع الآتي: <www.focusweb.org>.

الفصل العشرون

1. ذخائر الهجوم المباشر المشترك (JDAMS)، هي قنابل من زنة طن واحد، مثبّت بها جهاز لتحديد الأهداف بالأقمار الاصطناعية وزعانف من أجل التوجيه الدقيق نحو الهدف.

2. انظر:

Robert B. Strassler (ed.) *The Landmark Thucydides: A Comprehensive Guide to The Peloponnesian War* (New York: Free Press, 1996), especially page 43.

3. انظر:

Jack Donnelly, *Realism and International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).

4. انظر:

John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics* (New York: W.W. Norton, 2001).

5. انظر:

Martin van Creveld, *The Rise and Decline of the State* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).

6. انظر:

Colin S. Gray, "Thinking Asymmetrically in Times of Terror", *Parameters*, vol. XXXII, no. 1 (Spring 2002).

الفصل الحادي والعشرون

1. نشرت نسخة سابقة من هذا المقال في:

Mark Leonard (ed.) *Re-Ordering the World* (Foreign Policy Centre, 2002).

2. انظر: Fred Halliday, *The World at 2000* (Basingstoke: Palgrave, 2000), chapter 6.

الفصل الثاني والعشرون

1. انظر:

Benjamin R. Barber, *Jihad vs. McWorld* (New York: Ballentine Books, 1996).

2. للاطلاع على وصف للواقعية الديمقراطية الجديدة، انظر:

Benjamin R. Barber, "Terrorism and the New Democratic Realism", *The Nation*, January 4, 2002.

3. موعظة البابا يوحنا بولس، نقلاً عن: *New York Times*, January 24, 1999.

4. جيمس ولفنسون، رئيس البنك الدولي، نقلاً عن:

Jim Hoagland, "Richer and Poorer", *Washington Post*, National Weekly Edition, May 3, 1999, 5.

الفصل الثالث والعشرون

1. انظر: St Augustine, *The City of God* (Penguin: London, 1985).

2. انظر:

Kenneth Anderson, "What Kind of War Is It?" *Times Literary Supplement*. Vissted at Crimes of War Project, website, <www.Crimesofwar.org/index.html>.

3. انظر:

Dietrich Bonhoeffer, *Letters and Papers from Prison* (New York: Macmillan Collier Books, 1998), 5.

4. انظر:

Michael Ignatieff, "It's War – But it Doesn't Have to be Dirty", *Guardian*, October 1, 2001.

الفصل الرابع والعشرون

1. لمزيد من النقاش راجع كتابي:

Rethinking Multiculturalism (Basingdtoke: Palgrave, and Harvard University Press, 2000).

2. «عندما يصبح العالم محتكراً كلياً على هذا النحو، وعندما تدمج الآلة التكنوقراطية وعقيدة العولمة هذا القدر المخيف من السلطة، فماذا يبقى غير الإرهاب إعلاناً لقلب الطاولة؟ عندما يعطي النظام لنفسه أقوى الأوراق، فإنه يدفع الطرف الآخر إلى تغيير قواعد اللعب»، انظر:
Jean Baudrillard in *Le Monde*, November 2, 2001.

3. «. . . بإغلاق الباب على عصر الاستقلال السيادي والأمن الأمريكي، يفتح الإرهاب الفوضوي نافذة لأولئك الذين يعتقدون أن الظلم الاجتماعي، والرأسمالية المتوحشة التي لا تخضع للتشريعات، والعلمانية العدوانية التي لا مكان فيها للدين والمجتمع المدني لا تخلق تربة خصبة للإرهاب فقط بل تشكل دعوة إلى العنف باسم التصحيح. وكنتيجة لذلك فإننا نجد أنفسنا في لحظة بالغة التأثير من تاريخنا، حيث الصدمة تفتح الباب لإمكانية أشكال جديدة من العمل».
انظر: Benjamin Barber, *The Nation*, January 21, 2001.

هذه الملاحظة الحكيمة والشجاعة تستحق الاهتمام والتعاطف.

الفصل الخامس والعشرون

1. يستمد هذا الفصل مادته جزئياً من ثلاثة من كتبي، هي:

A Strategy for Peace: Human Values and the Threat of War (London: Vintage Books, 1989), *Mayhem: Violence as Public Entertainment* (Boulder, CO: Perseus Books, 1998) and *Common Values* (Columbia, MO: University of Missouri Press, 2002).

2. انظر:

John Stuart Mill, "Coleridge" (1840) in Marshall Cohen (ed.) *The Philosophy of John Stuart Mill* (New York: The Modern Library, 1961), 62.

3. انظر:

Barbara Crossette, "UN Meeting Ends with Declaration of Common Values", *New York Times*, September 9, 2000, A1, A4.

4. انظر:

Charles Darwin, *The Descent of Man* (1859) (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1981), 101.

5. انظر:

Eric Hobsbawm, *The Age of Extremes: A History of the World, 1914-1991* (New York: Pantheon Books, 1994), 13.

6. انظر:

Jonathan Glover, *Humanity: A Moral History of the Twentieth Century* (London: Jonathan Cape, 1999).

7. انظر:

J.M. Roberts, *The Twentieth Century: The History of the World, 1901-2000* (New York: Viking Press, 1999), 839-840.

8. انظر:

Seneca, "To Marcia on Consolation", *Moral Essays II*, trans. John W. Basore (Cambridge, MA: Loeb Classical Library, 1932), 59-63.

9. انظر:

Howard Gardner, "In the World of Work's Realignment, 'good' careers move to the forefront", *Boston Globe*, February 24, 2002, E1.

10. انظر:

Joseph E. Stiglitz, "Globalism's Discontents", *The American Prospect*, Winter 2002, Special Supplement, A21.

الفصل السادس والعشرون

1. أود الإعراب عن امتناني لكل من طوني إرسكين، وفريد هاليداي، وأندرو ماسون، ومايكل يهودا لما قدموه من تعليقات مفيدة، ولكن بالطبع مسؤولية ما ورد في هذا الفصل تقع بالكامل على عاتقي.

2. انظر:

Michael Scott Duran's, "Somebody Else's Civil War", in James F. Hoge Jnr and Gideon Rose (eds), *How Did This Happen? Terrorism and the New War* (New York: Public Affairs, 2001).

ويعد المقال مرشداً ممتازاً للطريقة التي يفهم بها تنظيم القاعدة الإسلام.

3. انظر:

Robert Fisk, "My Beating by Refugees is a Symbol of the Hatred and Fury of this Filthy War," *Independent*, December 10, 2001.

4. انظر:

Samuel Huntington, "The Clash of Civilizations", *Foreigh Affairs*, vol. 72 (1993), 22-49; *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1996).

5. انظر:

Samuel Huntington, "The Age of Muslim Wars", *Newsweek*, Special Davos Edition, December 2001-February 2002, 6-13.

6. انظر:

Francis Fukuyama, "The Real Enemy", *Newsweek*, Special Davos Edition, December 2001-February 2002, 58-63; Christopher Hitchens, "The Fascist Sympathies of the Soft Left", *Spectator*, September 29, 2001, 10-11.

7. ولكن الأصوليين اليهود في إسرائيل أثبتوا، على أية حال، أنهم عنيفون مثل نظرائهم المسلمين.

الفصل السابع والعشرون

1. يرى عالم الاجتماع نوربرت إلياس أن العمليات «التي تعزز التمدن تسير جنباً إلى جنب مع العمليات التي تقوضه. ولكن السؤال هو ما مدى هيمنة أحد الاتجاهين؟»، انظر:

J. Fletcher, *Violence and Civilization: An Introduction to the Work of Norbert Elias* (Cambridge: Polity Press, 1997), 83.

وباختصار، تهتم العمليات التي تعزز التمدن بشكل رئيسي بالقيود على العنف والكيفية التي يجعلها بها الأفراد جزءاً من تركيبتهم النفسية الداخلية، أما العمليات التي تقوض التمدن فهي تسعى نحو رفع هذه القيود.

2. انظر:

Kofi Annan, "United We Stand Against Terror, Divided We Fail", *Guardian*, September, 22, 2001.

3. انظر: Andrew Marshall, "The End of Innocence", *Independent*, September 15, 2001

4. انظر:

Geoffrey Robertson, "Lynch Mob Justice or a Proper Trial", *Guardian*, October 5, 2001.

5. انظر:

Adam Roberts, "Even Our Enemies Have Rights. Britain Must Stand Up For Them", *Independent on Sunday*, January 20, 2002.

6. انظر:

Tony Blair, Speech to the Labour Party Conference, *Guardian*, October 3, 2001.

7. انظر:

Salman Rushdie, "A War that Presents Us All with a Crisis of Faith", *Guardian*, November 3, 2001.

8. انظر:

Colin Brown, "New Move to Abolish the Laws of Blasphemy" *Independent on Sunday*, October 21, 2001; Francis Beckett, "Holier than Thou", *Guardian*, November 13, 2001; Lucy Ward, "Religious Hatred Move Dropped", *Guardian*, December 15, 2001.

9. Blair, Speech to the Labour Party Confernce.

10. في العديد من المقابلات، كما يناقشها روبرت فيسك في الصورة التي رسمها لأسامة بن لادن، (*Independent*, September 15, 2001)، أشار بن لادن إلى دعم الولايات المتحدة الأمريكية للأنظمة الفاسدة في الشرق الأوسط، وإلى الافتقار إلى العدالة فيما يتعلق بقضية الفلسطينيين، وإلى العنف الذي يوجه ضد المسلمين في الشيشان وكشمير والعراق والبوسنة «تحت رعاية الأمم المتحدة». كما أشار على نحو مهم جداً، إلى وجود القوات الأمريكية في المملكة العربية السعودية. وهناك مزاعم بأن تدخل الأمم المتحدة في استقلال تيمور الشرقية عن إندونيسيا المسلمة يعتبر مصدر عدائه للأمم المتحدة. ويبدو أن رؤيته لعالمية إسلامية تشترك في «جهاد» ضد الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على هذه الأسس.

11. انظر: Chalmers Johnson, "Blowback", *The Nation*, September 15, 2001.

12. Blair, Speech to the Labour Party Confeence، وانظر أيضاً:

Kofi Annan, "United We Stand Against Terror"; and Michael Ignatieff, "What Will Victory Look Like", *Guardian*, September 19, 2001.

الفصل الثامن والعشرون

1. كان قد تم إعداد نسخة أولية من هذا الفصل أصلاً لمجلس البحث العلمي الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية، راجع الموقع التالي: <http://www.ssrc.org/sept11/>.

2. هناك شرطان مهمان أقرهما ولكنني لا أتناولهما هنا. أولاً، هناك حجج أخلاقية يمكن النظر إليها على أساس أنها تبين فائدة القرار السياسي الأكثر أخلاقية، انظر على سبيل المثال:

Joseph H. Carens, "Membership and Morality: Admission to Citizenship in Liberal Democratic States," in Roger W. Brubaker (ed.) *Immigration and the Politics of Citizenship* (New York: University Press of America, 1989), 31-49.

وكذلك فائدة بعض العناصر في حملة «يوبيل 2000» من أجل إلغاء الديون. إنني أنظر إلى هذا الأمر كنوع من المنطق يختلف عما أحاول تقديمه في هذا الفصل. ثانياً، هناك أدب كثير يظهر مزايا الهجرة بالنسبة إلى الاقتصادات المتقدمة جداً، انظر مثلاً:

Alejando Portes and Rubén G. Rumbaut, *Immigrant America: A Portrait* (Berkeley, CA: University of California Press, 2000).

وإنني أفرق بين هذا الأمر وبين الحجة الأوسع التي أسوقها هنا عن فائدة تطوير أشكال متعددة الأطراف ودولية من التحكم في أفواج الهجرة عبر الحدود ومعالجة الديون المتنامية لدول الجنوب.

3. لقد تناولت بعض ما أوردته في هذا الفصل، بإسهاب في كتابي:

Guests and Aliens (New York: New Press, 1999).

4. أجازت الأمم المتحدة اتفاقية في عام 1999 تهدف إلى منع تمويل الإرهاب، وإلى تجريمه، وإلى تبادل المعلومات ذات العلاقة بقضية الإرهاب، وقد اكتسبت هذه الاتفاقية أهمية جديدة بعد 11 سبتمبر.

5. تشمل هذه الأموال حوالات من حصيلة مكاسب تجارة البغاء ودفعات للمنظِّمين والوسطاء في هذه الدول.

6. أعاد الجنوب، طبقاً لسوزان جورج، دفع ما يعادل ستة أضعاف تكاليف خطة مارشال إلى الشمال. انظر:

Asoka Bandarage, *Women, Population and Crisis* (London: Zed Books, 1997).

وانظر أيضاً:

Eric Toussaint, "Poor Countries Pay More Under debt Reduction Scheme?" <www.twnside.org.sg/souths/twn/title/1921-cn.htm>.

7. انظر:

John Isbister, *The Immigration Debate: Remaking America* (West Harford, CN: Kumarian Boooks, 1996); Stephen Castles and Mark J. Miller, *The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World* (2nd edn) (New York: Macmillan, 1998); Max Castro, *Free Markets, Open Societies, Closed Borders?* (Berkeley, CA: University of California Press, 2000).

الفصل التاسع والعشرون

1. انظر:

Robert Pinsky, *An Explanation of America* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979), 8.

2. انظر:

Martha Nussbaum et al., *For Love of the Country: Debating the Limits of Patriotism* (Boston, MA: Beacon Press, 1996); Bart von Steenbergen, *The Conditions of Citizenship* (London: Sage, 1994).

3. انظر:

Elizabeth Pond, *The Rebirth of Europe* (Washington, DC: Brookings Institution, 1999); Dusan Sidjanski, *The Federal Future of Europe: From the European Community to the European Union* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 2000).

الفصل الثلاثون

1. انظر: Jeffrey Toobin, "Crackdown", *The New Yorker*, November 5, 2001, 60.

2. انظر: *New York Times*, November 15, 2001, A1.

3. انظر: *New York Times*, November 18, 200.

4. انظر: Mike Reagan Show, WBRO (Providence, RI), November 14, 2001.

5. انظر: *New York Times*, October 30, 2001, B1.

الفصل الحادي والثلاثون

1. انظر:

Patrick E. Tyler, "Gingerly, NATO Plans Broader Role for Mscow", *New York Times*, December 7, 2001, A11; Michael Wines, "NATO Plan Offers Russia Equal Voice on Some Policies", *New York Times*, November 23, 2001, A1.

2. انظر:

Alexander Stille, "What is America's Place in the World Now?", *New York Times*, January 12, 2002, B7.

3. Ibid.

4. انظر:

"President Bush's State of the Union Address to Congress and the Nation", *New York Times*, January 30, 2002, A22.

5. انظر:

Steven Lee Myers, "Study Said to Find US Missile Defense Might Incite China", *New York Times*, August 10, 2002, A1.

6. انظر:

Patrick E. Tyler, "Putin Says Russia Would Add Arms to Counter Shield", *New York Times*, June 19, 2001, A1.

المشاركون

أميتاف أشاريا

أستاذ في جامعة نانيانغ للتقنية في سنغافورة، ونائب مدير معهد الدراسات الدفاعية والاستراتيجية. صدر له كتاب بعنوان: **بناء مجتمع أمني في جنوب شرق آسيا: آسيان ومشكلة النظام الإقليمي** (2001).

عبدالله أحمد النعيم

أستاذ كرسي شارلز هوارد كاندلر للقانون بجامعة إيموري في أتلانتا بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد عمل أستاذاً للقانون في جامعة الخرطوم في السودان، وأستاذاً زائراً في العديد من الجامعات في أوربا وأمريكا الشمالية، كما عمل مديراً تنفيذياً لمنظمة هيومن رايتس ووتش (فرع أفريقيا)، التي تتخذ من واشنطن مقراً لها، خلال الفترة 1993 ـ 1995.

ديزموند بول

أستاذ خاص في مركز الدراسات الدفاعية والاستراتيجية في الجامعة الوطنية الأسترالية في كانبيرا. وهو مؤلف لعدد من الكتب والمقالات حول الاستراتيجية النووية، والتطورات الأمنية في آسيا، وقضايا الاستخبارات.

بنجامين باربر

أستاذ كرسي جريشون وكارول كيكست لدراسات المجتمع المدني، وكرسي ويلسون إيلكنز في كلية الشؤون العامة بجامعة ميريلاند. وهو مؤلف كتاب: **الجهاد ضد عالم ماك** (1995)، وكتاب: **الديمقراطية القوية** (1984)، وكتاب **حقيقة القوة: الشؤون الفكرية في البيت الأبيض في عهد كلنتون** (2001).

توماس بيرستيكر

مدير معهد واتسون للدراسات الدولية في جامعة براون، وأستاذ كرسي هنري لوس للمنظمات عبر القومية في الجامعة نفسها. وله كتاب بالاشتراك مع رودني هول، بعنوان: **بروز السلطة الخاصة في الحكم العالمي**. وهو يرأس لجنة التعاون والأمن العالمي المنبثقة عن مجلس البحث العلمي الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية، ويشارك في إدارة مشروع معهد واتسون حول العقوبات المالية الاستهدافية.

سيسيلا بوك

هي كبيرة الأساتذة الزائرين في مركز هارفارد لدراسات السكان والتنمية؛ ومن كتبها: **الكذب: خيار أخلاقي في الحياة العامة والخاصة** (1999)، و**أسرار: حول أخلاقيات الإخفاء والكشف** (1989)، و**استراتيجية للسلام: القيم الإنسانية وتهديد الحرب** (1990)، و**التعويق: العنف كترفيه عام** (1998)، و**قيم مشتركة** (1995، 2002).

كين بوث

أستاذ كرسي إي. إتش. كار، ورئيس قسم السياسة الدولية في جامعة ويلز آبريستويث، وله كتاب: **الأمن والمجتمع والتحرر**.

كريس براون

أستاذ العلاقات الدولية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة لندن. ومن كتبه: **نظرية العلاقات الدولية: مقاربات معيارية جديدة** (1992)، و**فهم العلاقات الدولية**. و**السيادة والحقوق والعدالة**.

باري بوزان

أستاذ باحث في الدراسات الدولية في جامعة ويستمنستر، ومدير مشروع في معهد كوبنهاجن لأبحاث السلام (COPRI). وصدر له عدد من الكتب، منها: **الناس والدول والخوف** (1983، 1991)، و**الأنظمة الدولية في التاريخ العالمي: إعادة صياغة دراسة العلاقات الدولية** (بالاشتراك مع ريتشارد ليتل، 2000).

مايكل بايرز

مدرس القانون الدولي في جامعة ديوك في نورث كارولينا، وزميل زائر في كلية كيبل وفي مركز الدراسات الاجتماعية- القانونية في جامعة أكسفورد. وهو مؤلف كتاب: **العادة والقوة وسلطة القانون** (1999)، ومساهم منتظم في مجلة **لندن ريفيو أوف بوكس** (London Review of Books).

نعوم تشومسكي

أستاذ في معهد ماساشوستس للتقنية، حيث ظل عضواً في هيئة التدريس منذ عام 1955، وتشمل قائمة آخر كتبه: **إنسانية عسكرية جديدة** (New Military Humanism) (1999)، و**جيل جديد يضع الحدود** (2000)، و**دول مارقة** (2000)، و**11 سبتمبر** (2001)، و**فهم القوة** (2002).

مايكل كوكس

أستاذ السياسة الدولية في جامعة ويلز آبريستويث، حرر كتاب إي. إتش. كار: **تقييم نقدي** (2000)، وشارك في تحرير كتاب: **إمبراطوريات ونظم ودول** (بالاشتراك مع تيم ديون وكين بوث، 2001)، كما كتب مقدمة الطبعة الجديدة لكتاب إي. إتش. كار: **أزمة الأعوام العشرين** (2001).

جيمس دير ديريان

أستاذ في العلوم السياسية بجامعة ماساشوستس في أمهيرست، وأستاذ باحث في العلاقات الدولية في معهد واتسون للدراسات الدولية بجامعة براون التي يتولى فيها إدارة «مشروع تقنية المعلومات والحرب والسلام»، وصدر له كتاب: **الحرب الفاضلة: تحديد الشبكة العسكرية ـ الصناعية ـ الإعلامية ـ الترفيهية** (2001).

تيم ديون

محاضر أول في قسم السياسة الدولية بجامعة ويلز آبريستويث، وهو مؤلف كتاب: **اختراع المجتمع الدولي** (1998)، ومحرر كتاب: **حقوق الإنسان في السياسة العالمية** (بالاشتراك مع نيكولاس ويلر، 1999)، وكتاب: **كيف نستطيع العيش؟: أخلاقيات عالمية في قرن جديد** (بالاشتراك مع كين بوث ومايكل كوكس، 2001).

جين بيثكي إليشتاين

أستاذة كرسي لورا سبلمان روكفلر للأخلاقيات الاجتماعية والسياسية في جامعة شيكاجو، وهي مؤلفة كتاب: **الديمقراطية في الميزان** (1995)، وقد كتبت بصورة موسعة عن تقاليد الحرب العادلة.

ريتشارد فولك

تقاعد في عام 2001 من جامعة برينستون بعد 40 عاماً قضاها عضواً في هيئة التدريس، وهو حالياً أستاذ زائر في جامعة كاليفورنيا في سانتا باربرا. ومن أحدث كتبه: **الدين والحكم الإنساني العالمي** (2001)، و**آفاق حقوق الإنسان** (2000)، و**العولمة المفترسة** (1999).

لورنس فريدمان

أستاذ دراسات الحرب ورئيس مدرسة العلوم الاجتماعية والسياسة العامة في جامعة كنجز كوليج بلندن. وتشمل قائمة أحدث كتبه: **الحرب الباردة: تاريخ عسكري** (2001)، و**حروب كنيدي: برلين وكوبا ولاوس وفيتنام** (2000)، و**تطور الاستراتيجية النووية** (الطبعة الثانية، 1989).

فرانسيس فوكوياما

أستاذ كرسي برنارد شوارتز للاقتصاد السياسي الدولي في كلية بول نيتز للدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جونز هوبكنز. وهو مؤلف كتاب: **نهاية التاريخ والرجل الأخير** (1992)، و**الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار** (1995)، و**التمزق الكبير: الطبيعة الإنسانية وإعادة تشكيل النظام الاجتماعي** (1999).

كولن جراي

أستاذ السياسة الدولية والدراسات الاستراتيجية في جامعة ريدنج، وهو مستشار للحكومتين البريطانية والأمريكية. وله كتاب: **استراتيجية الضياع: نظرية الثورة في الشؤون العسكرية وشواهد التاريخ**.

فريد هاليداي

أستاذ العلاقات الدولية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة لندن، وهو مؤلف كتاب: **العالم سنة 2000** (2000)، و**ساعتان هزتا العالم: 11 سبتمبر 2001، الأسباب والنتائج** (2001).

روبرت كيوهان

أستاذ كرسي جيمس ديوك للعلوم السياسية في جامعة ديوك، بنورث كارولينا. وصدر له عدد من الكتب؛ منها **بعد الهيمنة: التعاون والخلاف في الاقتصاد السياسي**

العالمي (1984)، و**المؤسسات الدولية وقوة الدولة: مقالات في نظرية العلاقات الدولية** (1989)، و**القوة والاستقلال: السياسة العالمية في مرحلة انتقالية** (بالاشتراك مع جوزيف ناي الابن، 1997؛ الطبعة الثالثة، 2001).

أندرو لنكلاتر

أستاذ كرسي ودرو ويلسون للسياسة الدولية في جامعة ويلز آبريستويث. ومن كتبه: **رجال ومواطنون في نظرية العلاقات الدولية** (1982)، و**ما بعد الواقعية والماركسية** (1990)، و**تحولات المجتمع السياسي** (1998).

وليم مالي

أستاذ مشارك في العلوم السياسية في يونيفرستي كوليج، بجامعة نيو ساوث ويلز في أستراليا. وهو مؤلف كتاب: **حروب أفغانستان** (2002)، ومحرر كتاب: **انبعاث الأصولية؟ أفغانستان وطالبان** (1998).

سي. راجا موهان

محرر الشؤون الاستراتيجية في صحيفة **ذي هندو** (*The Hindu*)، وهي صحيفة يومية كبرى تصدر باللغة الإنجليزية في نيودلهي في الهند. وقد عمل زميلاً أول في معهد الدراسات والتحليلات الدفاعية في نيودلهي، ونشر الكثير من المقالات حول السياسة الأمنية لشبة القارة الهندية.

بيكو باريك

أستاذ في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة لندن، بعد أن عمل لسنوات عديدة أستاذاً للنظرية السياسية في جامعة هَلْ. ومن كتبه: **إعادة التفكير في التعددية الثقافية** (2000)، و**غاندي** (2001)؛ وهو عضو عمّالي في مجلس اللوردات البريطاني.

بول روجرز

أستاذ دراسات السلام في جامعة برادفورد. وصدرت مؤخراً طبعة ثانية من كتابه: **فقدان السيطرة: الأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين** (2000).

ساسكيا ساسين

أستاذة كرسي رالف لويس لعلم الاجتماع في جامعة شيكاجو، وأستاذة زائرة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة لندن. ومن آخر كتبها: **ضيوف وغرباء** (1999)، **ومدن شبكات/ مترابطة عالمية (Global Network/Linked Cities)** (محررة، عام 2002). وهي تشغل منصب رئيسة لجنة تقنية المعلومات والتعاون الدولي والأمن العالمي، التي تم تشكليها حديثاً، والتابعة لمجلس البحث العلمي الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية.

ستيف سميث

نائب رئيس الجامعة بالوكالة (للشؤون الأكاديمية) وأستاذ السياسة الدولية في جامعة ويلز آبريستويث. وكان المحرر المؤسس لسلسلة «دراسات في العلاقات الدولية» التي تصدر عن مطبعة جامعة كمبردج، وتم انتخابه رئيساً لجمعية الدراسات الدولية (2003-2004). ومن كتبه: **فهم وتفسير العلاقات الدولية** (بالاشتراك مع مارتن هوليس، 1990).

آفي شلايم

أستاذ العلاقات الدولية، وزميل كلية سانت أنطوني بجامعة أكسفورد. وصدر له عدد من الكتب، منها: **مؤامرة عبر نهر الأردن** (1988)، **وسياسات التقسيم** (1990، 1998)، **والحرب والسلام في الشرق الأوسط: تاريخ موجز** (1995)، **والستار الحديدي: إسرائيل والعالم العربي** (2000).

إيمانويل والرشتاين

مدير مركز فرناند برودل لدراسات الاقتصاد والأنظمة التاريخية والحضارات في جامعة بنجهامتون، وكبير الباحثين الأكاديميين في جامعة ييل. وهو مؤلف كتاب: **نظام العالم الحديث** (3 أجزاء؛ 1974، 1980، 1989)، وصدر له مؤخراً كتاب: **نهاية العالم كما نعرفه** (1999).

كينيث والتز

أستاذ كرسي فورد مدى الحياة في جامعة كاليفورنيا في بيركلي. وهو حالياً أستاذ مساعد وباحث مشارك في معهد دراسات الحرب والسلام في جامعة كولومبيا. ومن كتبه: **نظرية السياسة الدولية** (1979)، و**انتشار الأسلحة النووية: مناقشة** (بالاشتراك مع سكوت دوجلاس ساجان، 1998).

باتريشيا ويليامز

أستاذة القانون في جامعة كولومبيا في مدينة نيويورك. ولها عمود بعنوان: «يوميات أستاذة قانون مجنونة»، في مجلة **ذي نيشن** (*The Nation*)، وهي مؤلفة كتاب: **رؤية مستقبل غامض: مفارقة التنافس** (1997).

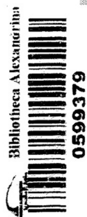
عوالم متصادمة

الإرهاب ومستقبل النظام العالمي

خضعت أحداث 11 سبتمبر 2001 للعديد من القراءات في الغرب وبقية دول العالم؛ وعلى الرغم من اختلاف تلك القراءات في مقاربتها لفهم الأحداث، فإنها تتفق في مجملها على أن ما وقع في ذلك اليوم يعد حدثاً ملحمياً غيَّر العالم، وأوجد مرحلة تاريخية جديدة، وأنه سيكون له تأثير جذري في إعادة صياغة أسس العلاقات الدولية وشكل النظام العالمي في المستقبل.

سعى هذا الكتاب - بدوره - إلى أن يبحث في سائر جوانب وأبعاد أحداث 11 سبتمبر، وخلفياتها وأسبابها ومعانيها وتداعياتها؛ وأن يفسر ظاهرة التطرف والعنف السياسي والإرهاب؛ وأن يقيِّم الرد الذي أعقب تلك الأحداث والذي تمثل في الحرب ضد الإرهاب؛ وأن يستشرف مستقبل النظام العالمي. وتقوم مقولة الكتاب الرئيسية على أن ما حدث في صباح ذلك اليوم إنما هو في حقيقته تصادم عوالم: التصادم بين أطراف وكيانات سياسية مختلفة تتصارع من أجل السلطة والنفوذ، وتوظف العنف وأدوات السياسة التقليدية الأخرى في الصراع؛ والتصادم بين عوالم الأفكار التي تتسم باقتناعات متباينة عن ماهية الواقع، وما الذي يشكل معرفة ذات مصداقية؟ وكيف يجدر بنا أن نتصرف؟

وقد شارك في هذا الكتاب عدد من المثقفين والمفكرين والأكاديميين من دول مختلفة، وتتضمن مقالاتهم تنوعاً كبيراً في الآراء والاتجاهات، ما يجعل هذا الكتاب متميزاً عن كتب أخرى تتناول الموضوع ذاته. وقد وصف الكاتب المعروف جوزيف إس. ناي الكتاب بالقول: «من الصعب، ونحن نحاول فهم أحداث 11 سبتمبر 2001، أن نجد مجموعة أكثر تنوعاً وتشويقاً من مجموعة المؤلفين التي يضمها هذا الكتاب، وسواء اتفقت أو اختلفت معهم فإنك - لا محالة - تتعلم منهم».



ISBN 9948-00-778-6

